التراث

# أصول النحو عند السيوطي

## بين النظرية والتطبيق

تأليف

عصام عيد فهمي أبو غربية

# إهداء

إلي جدّى فى رحاب الله مستمطرًا عليه الرَّحمات

وإلى والدى وإخوتى تحية حب وتقدير

أبو غريبة ، عصام عيد فهمي عثمان
أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق/
إعداد: عصام عيد فهمي عثمان أبوغريبة. ـ القاهرة:
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
٦٠٨ ص ؛ ٢٤ سم .ـ (سلسلة تراث).
تدمك ١ ـ ٠٩٧ ـ ٤١٩ ـ ٩٧٧
١ ـ اللغة العربية ـ النحو (أ) العنوان ؛

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٣١٤ / ٢٠٠٦
I.S.B.N 977 - 419 - 097 - 1

ديوى ٤١٥,١

# أصول النحو عند السيوطي
## بين النظرية والتطبيق

دكتور

عصام عيد فهمي أبو غربية



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٦

التراث

● الكتاب : «أصول النحو عند السيوطي»
● المؤلف : دكتور عصام عيد
● الطبعة الأولى: ٢٠٠٦ م
● خطوط : أوس السنوسي
● الإخراج الفني والغلاف: أميمة على أحمد

طبع بمطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
WWW. egyptianbook. org
E - mail : info @egyptianbook.org

## المقدمة

- موضوع الكتاب.
- الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الكتاب.
- الصعاب التي واجهت المؤلف ووسائل التغلب عليها.
- خطة الكتاب.

# مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد؛

فموضوع هذا الكتاب: أصول النحو عند السيوطي بين النظر والتطبيق. وأصول النحو ـ كما يرى السيوطي ـ علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفيّة الاستدلال بها وحال المستدل(١).

لقد سبق ابن السراج (ت٣١٦هـ) معظم النحويين باستخدام لفظ (الأصول) عنوانا لكتابه، وهو في الحقيقة كتاب في قواعد النحو ومسائله وليس كتاباً في أصول النحو ـ بمعنى أدلته الكلية أو الإجمالية التي تفرّعت منها فروعه وفصوله ـ، وكتب ابن جني (ت٣٩٢هـ) كتاب الخصائص الذي يُعدّ أول كتاب في أصول النحو بالمعنى السابق، وإن ضمَّ مباحث غير داخلة في أصول النحو، كما أنه ليس مرتّباً ـ كما قال السيوطي ـ.

جاء بعد ابن جنّي الأنباري (ت ٥٧٧هـ) فبلغت أصول النحو عنده مبلغاً كبيراً، حتى عدّه بعض الباحثين(٢) عميد مدرسة أصول النحو بكتابه لمع الأدلة فضلاً عن بعض فقرات الإنصاف في مسائل الخلاف.

ثم جاء السيوطي في القرن العاشر (ت٩١١هـ) فبلغ التأليف في أصول النحو الغاية وذلك بكتابه الجليل الاقتراح في علم أصول النحو فضلا عن بعض المباحث المنثورة في كتابيه الأشباه والنظائر في النحو والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، وبذلك أصبح علم أصول النحو محدّد المعالم واضح الأسس.

## أسباب اختيار الموضوع:

على أنه إذا كان السيوطي قد سُبِقَ في ميدان التأليف في علم أصول النحو من قِبَل هؤلاء العلماء سالفي الذكر إلا أن ذلك لا يقلّل من عمل السيوطي؛ ذلك أن محاولاتهم لم تكن من الإفاضة والعمق والانفساح بمثل ما فعل السيوطي.

ويمكن بيان أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع فى:

(١) ما تتميزّ به هذه الشخصيّة من سعة اطّلاع، وكثرة تأليف؛ فقد جمع حصاد القرون الطويلة التى سبقته، واستوعب كثيراً مما وصلت إليه يده من كتب السابقين ، وبعضها عزّ وجوده الآن.

(٢) جاء السيوطى بعد أن استقرّت أصول النحو نتيجة لتأخره الزمنى؛ فشيّد صرحه وأرسى أصوله.

(٣) كل محاولة تناولت أصول النحو من بعد السيوطى اعتمدت على ما قدّمه فى هذا العلم وأفادت منه؛ فكان مرجعاً لكل من أتى بعده.

## الهدف من الكتاب:

وغرضى من هذا الكتاب هو محاولة تكوين صورة دقيقة لأصول النحو عند السيوطى ليس من خلال ما كتبه نظرياً فى الاقتراح فحسب، ولكن أيضا من خلال بعض كتبه الأخرى التى أهمها: المزهر فى علوم اللغة وأنواعها والأشباه والنظائر فى النحو وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع والمطالع السعيدة شرح الفريدة وشرح السيوطى على ألفية ابن مالك وعقود الزبرجد فى إعراب مسند أحمد وحاشية السيوطى على تفسير البيضاوى والإتقان فى علوم القرآن والنكت ...

وقد حاولت الوقوف على آرائه الأصولية من خلال كتبه النحوية ومعرفة إلى أىّ مدى أخذ بها أو عدل عنها.

## الدراسات السابقة:

بطبيعة الحال يفيد هذا الكتاب من الدراسات السابقة فى هذا الميدان، وكانت هذه الدراسات ذات شقين:

(١) فهناك دراسات عن السيوطىّ نفسه.

(٢) وهناك دراسات أخرى عن أصول النحو.

أما الدراسات التى كُتِبَتْ عن السيوطى؛ فأهمها:

ـ كتاب: جلال الدين السيوطى عصره وحياته وآثاره وجهوده فى الدرس اللغوى د. طاهر سليمان حمودة، المكتب الإسلامى ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

ـ الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى معلمة العلوم الإسلامية لإياد خالد الطبَّاع ـ دار القلم ـ دمشق ط١ سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

ـ السيوطى النحوى لعدنان محمد سليمان ـ رسالة دكتوراه بآداب القاهرة ـ رقم ٨٤٩ بمكتبة جامعة القاهرة.

ـ جلال الدين السيوطى مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية [١] موسوعة الدراسات السيوطية ـ د. مصطفى الشكعة ـ الدار المصرية اللبنانية ـ ط١ سنة١٩٩٥م.

ـ قضايا الخلاف النحوى فى همع الهوامع للسيوطى ـ لعلى أحمد على الكبيسى ـ رسالة دكتوراه بآداب القاهرة ـ رقم ٤٧٣٩ بالمكتبة المركزية لجامعة القاهرة.

وأما الدراسات عن أصول النحو؛ فبعضها تناول أصول النحو ـ أو أصلا واحداً من الأصول ـ دون تحديد لشخصية، وبعضها تناول أصول النحو عند أحد العلماء غير السيوطى، وبعضها اختار مجموعة من الكتب وقام بدراستها، ومن أمثلة النوع الأول:

ـ كتاب الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى: النحو، فقه اللغة، البلاغة ـ د. تمام حسان ـ دار الثقافة ـ المغرب سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، لا ط.

ـ أصول التفكير النحوى د. على أبو المكارم ـ منشورات الجامعة الليبية ـ كلية التربية (١٣٩٢ ـ ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) لا ط.

ـ أصول النحو العربى د. محمود أحمد نحلة ـ دار العلوم العربية ـ بيروت ط١ـ سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

ـ أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ـ د. محمد عيد ـ عالم الكتب ـ ط٧ ـ سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

ـ القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى لصابر بكر أبو السعود ـ رسالة رقم ١٤١٠ بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة.

- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبى على الفارسي للدكتورة منى إلياس - دار الفكر - ط١ سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ومن أمثلة النوع الثاني:

- أصول النحو في الخصائص لابن جني لمحمد إبراهيم خليفة - رسالة ماجستير بدار العلوم رقم ٣٦٧ .

- أصول النحو في معاني القرآن للفرّاء لمحمد عبد الفتاح العمراوى - رسالة ماجستير بدار العلوم رقم ٥٤٤ .

- الأصول النحوية عند الأنبارى لمحمد سالم صالح - رسالة ماجستير بدار العلوم رقم ٥٨٦ .

ومن أمثلة النوع الثالث:

- أصول النحو في كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجرى - لحسام أحمد قاسم - رسالة ماجستير بكلية الآداب - جامعة القاهرة سنة ١٩٩٦ م رقم ٧١١٤ .

ويتميّز كتابى هذا عن غيره مما سبق في صرف همة صاحبه إلى دراسة أصول النحو عند السيوطي من خلال تناوله لمجموعة من كتبه التي لم تسبق دراستها من هذا الجانب فضلا عن ما لهذا الموضوع من أهمية سبق ذكرها.

**الصعوبات :**

تتمثّل أهم الصعوبات التي واجهتني في دراسة هذا الموضوع فيما يأتي:

(١) كثرة المادة العلمية؛ نتيجة لضخامة مؤلفات السيوطي وكثرتها.

(٢) تنوّع المصادر والمراجع التي رجعت إليها؛ لتنوع القضايا المتصلة بالموضوع، وفي طليعتها: كتب السيوطي نفسه، ثم كتب النحويين أنفسهم، وكتب التراجم والطبقات، وكتب القراءات والمجموعات الأدبية والدواوين الشعرية، وكتب السنة الصحاح، هذا بالإضافة إلى الكتب التي تناولت أصول النحو بالدراسة قديماً وحديثاً، وما كتب عن السيوطي.

(٣) كثرة النقول عند السيوطي التي كانت سببا في تعارض بعض آرائه؛ لأنه ينقل من كتب مختلفة لعلماء مختلفين في كتب له متنوّعة.

**خطة الكتاب :**

يتألف هذا الكتاب من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

أما المقدمة - وهي التي أتحدث فيها الآن -؛ فقد حدّدت فيها موضوع الكتاب، وبيّنت أهميته، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة على الموضوع، والصعوبات التي واجهت المؤلف، وخطة الكتاب.

وأما التمهيد؛ فقد تحدثت فيه عن نقطتين: أما النقطة الأولى؛ فكانت تحت عنوان (السيوطي عصره وحياته): وقد تناولت فيها الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في عصر السيوطي، ثم تناولت فيها السيوطي من حيث: نشأته، وشيوخه وشيخاته، ورحلاته، وحياته العلمية، ومؤلفاته، وتلاميذه، ووفاته.

وكانت النقطة الثانية في التمهيد تحت عنوان: (أصول النحو قبل السيوطي) وحدّدت فيها دلالة هذا المصطلح، وصور دراسة الأصول، وبداية التفكير في أصول النحو، ومراحل دراسة أصول النحو من نشأتها حتى السيوطي متتبعًا أصول النحو عند العلماء الذين تحدّثوا عنها خلال هذه المراحل والتطور الذي أحدثوه حتى عصر السيوطي.

ثم جاء الفصل الأول بعنوان «السماع»، وذكرت فيه: مفهوم السماع، ومصادره وهي ثلاثة: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب (شعراً ونثراً)، ثم وقفت على موقف السيوطي من هذه المصادر الثلاثة؛ فبيّنت موقفه من القرآن الكريم وقراءاته، وذكرت أن النظرة العامة للسيوطي تُظهِر احترامه للقراءات القرآنية بدليل نصّه على أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، وتخريجه للقراءات القرآنية على لهجات العرب. ثم ذكرت مظاهر اهتمامه بالقراءات القرآنية بشيء من التفصيل وحصرتها في أربعة هي: عزو القراءات إلى أصحابها - وإن وجدت بعض القراءات التي لم يَعْزُها إلى قرّائها - واستشهاده بالقراءات القرآنية بجميع أنواعها: المتواتر منها والشاذ في المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية والصرفية والنحوية، وردّه على من يلحّنون القراءة - وفي هذه النقطة تتبّعت هذه الدعوى في المصادر السابقة على السيوطي - وتخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية. وقد أظهر البحث أن هناك موقفاً آخر للسيوطي - وذلك في مواضع قليلة جداً في كتبه - حيث ينقل عن غيره تضعيفاً لبعض القراءات أو تخريجاً لها على لغة ضعيفة أو قليلة أو شاذة.

وأما المصدر الثاني للسماع وهو الحديث الشريف؛ فقد ذكرت عند تناوله اختلاف العلماء في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على القواعد النحوية، وبيّنت موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث؛ فأظهرت أن الموقف النظري له يُشْعِر بأنه من المجيزين المقيدين، وأما الموقف التطبيقي؛ فيتردّد السيوطي فيه بين المنع والإجازة، ثم ذكرت مظاهر المنع التي تتجلى في: تصريحه بتغيير الرواة، أو تأويله لبعض الأحاديث، أو حمله بعضها على القلة أو الندرة، أوالنص على الراوية بالمعنى. وأما الإجازة فتبدو في استشهاده بالأحاديث، النبوية الشريفة في المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية، والصرفية، والنحوية منفردة أو مع غيرها.

والمصدر الثالث للسماع هو كلام العرب (الشعر والنثر)، وقد تكلمت فيه عن أسباب غلبة الشعر في الدراسات النحوية، ونوعية الشعر المدروس، وأسس موقف النحاة من الشعراء، ونُطُق الاحتجاج وهي: النطاق المكاني، والنطاق الزماني، ثم جلّيت موقف النحاة من المولدين وأسباب هذا الموقف، وأظهرت أن السيوطي لم يستشهد بشعر المولدين وأنه استشهد بشعراء الطبقات المعتمدة في كل المستويات اللغوية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، ثم تكلّمت عن استشهاده بأنصاف الأبيات والأبيات المختزلة، وموقفه من نسبة شواهده، وتعدّد الروايات للبيت، والأبيات المصنوعة، والضرورة الشعرية وموقف السيوطي منها.

ثم تكلمتُ عن النثر؛ فذكرت احتجاج السيوطي بأقوال العرب المأثورة، وحِكَمِهم، وأمثالهم، وموقفه من الاحتجاج بكلام الثقات، ووقفت أمام اللّهجات في كتب السيوطي وقفة ليست بالقصيرة؛ فأظهرتُ أمثلة من اللّهجات المنسوبة فيكتب السيوطي، وأمثلة من اللّهجات التي لم ينسبها إلى أصحابها، والمستويات اللغوية اللّهجية في كتب السيوطي: الصوتية، والصرفية، والنحوية، ثم وصف السيوطي لبعض اللّهجات.

وأما الفصل الثاني؛ فجاء تحت عنوان القياس وتكلمتُ فيه عن القياس في اللغة والاصطلاح، وأهميته والرد على من أنكره، وأقسام القياس، وتقسيم السيوطي القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه إلى: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد، ثم ذكرت أركان القياس وهي: المقيس عليه، والمقيس، والعلة أو

الجامع، والحكم. وبيّنت موقفه من القياس على القليل وعلى الشاذ، وذكرت اختلاف العلماء في القياس على الأصل المختلف في حكمه، واختلافهم في إثبات الحكم في محل النص بم يثبت أبالنص أم بالعلة؟ وذكرت أقسام الحكم النحوي، وجواز تعلّق الحكم بشيئين أو أكثر، وتعليل الحكم بعلتين، وتعليل حكمين بعلة واحدة، وتعارض العلل، واجتماع ضدين، ومنزلة العلة النحوية، والعلل النحوية كما تبدو فيكتب السيوطي، والعلة الموجبة والعلة المجوزة، وتخصيص العلة، والتعليل بالعلة القاصرة، والعلة البسيطة والعلة المركبة، والتعليل بالأمور العدمية، ودور العلة، ومسالك العلة وقوادحها، وكيفية السؤال والجواب وترتيب الأسئلة، ومسألة في التسلسل.

وأما الفصل الثالث؛ فتناولت فيه ثلاثة أمور هي: الإجماع، والاستصحاب، والأدلة الفرعية الملحقة بالأصول النحوية.

أما الإجماع؛ فقد أوضحت المراد به لغة واصطلاحًا، وذكرت إجماع النحاة، ومخالفة الإجماع، وأنواعاً أخرى للإجماع اللغوي وهي: إجماع العرب، وإجماع القرّاء، وإجماع الرواة.

وأما الاستصحاب؛ فتناولت فيه: تعريفه لغة واصطلاحاً، ومكانة الاستدلال باستصحاب الحال عند النحاة، وعند السيوطي، والمسائل التي ورد فيها الاستدلال باستصحاب الحال عند السيوطي.

ثم تناولت الأدلة النحوية الملحقة بالأصول النحوية، وهي: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، والاستدلال بالأصول، والاستقراء، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والدليل المسمّى بـ الباقي. وأظهرت أمثلة لهذه الأدلة كما تبدو في كتب السيوطي، ومكانة هذه الأدلة الفرعية من الأصول النحوية.

وأما الفصل الرابع؛ فتناولت فيه الحديث عن التعارض والترجيح، وقواعد التوجيه.

وذكرت عند الحديث عن التعارض والترجيح مفهوم التعارض والترجيح لغة واصطلاحًا، وصور التعارض والترجيح، وذكرت أن السيوطي قد اهتم بذكر كل أشكال التعارض الممكنة وليس تعارض الأدلة فحسب، وبيّنت أن التعارض والترجيح عملية جدلية وليس أصلا من الأصول النحوية؛ فهو أدخل فيما يسمّى بـ الجدل في النحو.

وعند الحديث عن قواعد التوجيه ذكرت مفهوم قواعد التوجيه وشروطها، وعلاقة قواعد التوجيه بأصول النحو، والعلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد النحاة، ووظيفة قواعد التوجيه، ومآخذ على قواعد التوجيه، ونماذج أمثلة لمسائل وظّفت فيها قواعد التوجيه في السياق، وأمثلة ونماذج لقواعد التوجيه خارج السياق.

ثم جاءت الخاتمة وتكلّمت فيها عن: إضافات السيوطي في علم أصول النحو، وتأثيره في الخالفين، وأهم نتائج البحث.

ثم المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات ، وملخّص لموضوعات الكتاب باللغة الإنجليزية.

هذا ويمكن عدُّ هذه الدراسة من الدراسات التاريخية الوصفية النقدية، حيث اقتضت طبيعة البحث أن يستخدم المؤلف أكثر من منهج مع الحرص على الموضوعية.

# شكر وتقدير

يفرض عليّ الواجب أن أسدى الشكر إلى مجموعة من الأساتذة والباحثين الذين مهّدوا الطريق لهذا الكتاب ببحوث مهمة لهم فى هذا المجال وهم: تمام حسّان، وعلى أبو المكارم، وطاهر سليمان حمودة، ومحمد حماسة عبد اللطيف، ومحمد عيد، وشعبان صلاح، ومحمد إبراهيم عبادة، وعلى الكبيسى، ومحمود فجّال، وعبد الله الخولى، ومحمد سالم، ومحمد خليفة، ومحمد العمراوى، وحسام قاسم وغيرهم.

وأود أن أشير - هنا - إلى أن هذا المؤلف عبارة عن رسالة الماجستير التى قدمتها إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة فى ٩/٣/٢٠٠٠م، وحازت تقدير «ممتاز»، وقد أشرف عليها الأستاذ الدكتور على أبو المكارم متعه الله بالصحة والعافية وجزاه خير الجزاء ، وناقشها الأستاذان الدكتوران: محمد إبراهيم عبادة وصلاح رواى ؛ أحسن الله إليهما وأجزل لهما المثوبة والعطاء.

أدعو الله تعالى أن أكون قد وفقت فى عملى؛ فإن كان كذلك فذلك فضل الله، وإلاّ فحسبى أنى أخلصت النية وبذلت الجَهْد، ولله وحده الكمال، والخيرَ أردت، وما توفيقى إلا بالله.

اللّهم تقبّل منى صالح عملى، واغفر لى سيّئه إنك على ما تشاء قدير.

اللّهم اغفر لى خطيئتى وجهلى وإسرافى فى أمرى وما أنت أعلم به منّى.

اللّهم إنى أسألك رحمة من عندك تهدى بها قلبى، وتجمع بها أمرى، وتلمّ بها شَعَثى، وتحفظ بها غائبى، وتبيّض بها وجهى، وتزكّى بها عملى، وتعصمنى بها من كل سوء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله وسلّم وبارَك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## التمهيد

أولاً ـ السيوطي (عصره وحياته) .

ثانياً ـ أصول النحو قبل السيوطي .

## أولاً ـ السيوطي (عصره وحياته)

### ( أ ) عصره:

عاش جلال الدين السيوطي في زمن المماليك في الفترة من ٨٤٩هـ حتى ٩١١هـ أي ٦٢ عاما، وكان هذا العصر مليئا بالتناقضات:

فمن الناحية السياسية: كانت الفتن الداخلية والمنازعات(١)، حيث وجدت في مصر قبائل عديدة من العربان، وهؤلاء انتشروا في أجزاء مختلفة من البلاد، وكانوا مصدر فتن ومتاعب للحكام والمحكومين على السواء، فارتبط تاريخهم في عصر المماليك بالثورات وحوادث النهب والسلب والاعتداء على الآمنين من أهالي القرى والمدن (٢) . وحلت القاهرة محل بغداد بعد انتقال الخلافة العباسية إلى القاهرة(٣).

وقد عاصر السيوطي ثلاثة عشر سلطانا من سلاطين المماليك البرجية (الثانية أو الجراكسة)(٤).

ومن الناحية الاقتصادية: كانت هناك عناية بالزراعة، وازدهرت الصناعة، وازدهر طريق البحر الأحمر وموانى مصر، وشُجِّعَ التجار الأوربيون، ونشطت التجارة الداخلية ، وأقيمت المنشآت الخاصة بالتجار(٥).

ومن الناحية الاجتماعية: حدثت بعض المجاعات والأوبئة بسبب انخفاض مياه النيل، والفوضى، والفتن السياسية، وتلاعب السلاطين بالعملة(٦)، وكثر الموت بالقاهرة، وكثر الغش(٧)، وانتشرت الخوانق والربط والزوايا وأقبل الناس على التصوف(٨).

ومن الناحية الثقافية والعلمية: نعمت البلاد بحركة علمية وثقافية كبيرة والذى ساعد على ذلك أن مصر ـ وحدها ـ أصبحت مقصد العلماء المسلمين من الشرق ومن الغرب، وتشجيع بعض سلاطين المماليك للعلم والعلماء، وإنشاء المدارس والمساجد والمكتبات، والاتجاه الموسوعي نحو التأليف(٩) .

فى هذا العصر نشأ جلال الدين السيوطى، فأصابه خيره ولحقه بعض أذاه؛ فلقد أدت الظروف السابقة إلى قيام نوع من المنافسات التى أخذت أحيانا شكل الخصومات والمنازعات بين علماء هذا العصر.

(ب) حياته:

يعد جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) من الشخصيات الفذة التى أسهمت ـ وبشكل ملحوظ ـ فى خدمة التراث الإسلامى فى كل ميادينه.

وقد وقعت هذه الشخصية بين نقيضين:

مدح بلغ أقصى درجاته، وقدح نزل إلى الدرك الأسفل(١٠).

وما ذلك إلا لأنه برع فى أكثر من فن، وصنف فى أكثر من علم.

ولن تسعفنا هذه العجالة فى التعريف الكامل بكل جوانب هذه الشخصية ولكننا نجتزئ ـ هنا ـ ببعض ما يمكن أن يقال.

مـن هـو؟

إنه عبد الرحمن بن الكمال بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبى الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيرى الأسيوطى(١١).

اسمه: عبد الرحمن

ولقبه: جلال الدين

وكنيته: أبو الفضل

ونسبه الأعلى ينحدر من جهة أبيه من أصل أعجمى أو من الشرق (١٢).

وأما والدته؛ فهى أمة تركية(١٣)، وفى بعض المصادر أنها جركسية من أصل فارسى، وقد تقدم العمر بها حتى فجعت بوحيدها وبنت له قبراً لائقًا، وكانت تكثر زيارته حتى توفيت، ودفنت بقبر مجاور لقبر ولدها (١٤).

وأما نسبته بالخضيرى؛ فيقول عنها: ... ولا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخضيرية محله ببغداد، وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدى - رحمه الله تعالى - يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة(١٥).

وأما عن أسرته ومكانتها؛ فيقول عنها: ... أما جدى الأعلى همام الدين؛ فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطرق ... ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة؛ منهم من ولى الحكم ببلده، ومنهم من ولى الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً فى صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعلم منهم من خدم العلم حق العلم إلا والدى ... (١٦).

**مولده:**

كان مولده بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب بالقاهرة سنة تسع وأربعين وثمانمائة ٨٤٩ هـ = ١٤٤٥م(١٧).

**والد السيوطى:**

كما ذكر - آنفاً - كان والده من أعلام الشافعية، وقد منح التبحر فى عدد من العلوم. يقول عنه ابنه السيوطى: ووالدى - رحمه الله - كان ممن له التمكن فى علوم الشرع، والعربية، والبيان، والإنشاد، أجمع على ذلك كل من شاهده(١٨).

وقد صنف والده عدداً من المصنفات فى الفقه والنحو والتصريف وغيرها كما ذكرها السيوطى فى كتابه بغية الوعاة(١٩).

وأما نسبته السيوطى - ويقال الأسيوطى -؛ فترجع إلى بلدة بصعيد مصر، وقد تحرر لدى السيوطى بعد مراجعته لكتب اللغة ومعاجم البلدان ومجاميع الحفاظ والأدباء وغيرهم أن فى سيوط خمس لغات: أسيوط بضم الهمزة، وفتحها، وسيوط بتثليث السين(٢٠).

وأما أولاده؛ فيبدو أنه تزوج فى سن مبكرة(٢١)؛ حيث ذكر السيوطى فى ترجمته لشيخه الشمنى ت ٨٧٢ هـ (٢٢) فى كتابه «بغية الوعاة» أن ولده حضر معه على الشيخ المذكور بعض مسموعاته؛ يقول: « ... وحضر عليه فى الأولى ولدى ضياء الدين محمد أشياء ...»(٢٣) وقد رزء السيوطى بفقد ولده (٢٤).

وأما خادمه؛ فهو محمد بن علي الحباك[٢٥].

وأما بيته؛ فكان يسكن في آخر حياته - وبعد اعتزاله الحياة العامة - في جزيرة الروضة جنوب القاهرة. ويوجد في منطقة «المنيل» بالقاهرة شارع يعرف باسم «شارع جلال الدين السيوطي» يقع قريباً من الروضة لعله موضع إقامته وقتذاك[٢٦]. كما يوجد بمنطقة «السيدة زينب» شارع يعرف بـالخضيرى قريباً من المدرسة الشيخونية التي كان يدرس بها.

وأما شخصيته؛ فالذى يظهر أنه كان يتمتع بشخصية قوية - شأن العلماء الذين يعتدون بأنفسهم وعلمهم - وكان أيضًا قنوعًا، يقول الحق ولو جلب إليه العداوة، زاهداً في مناصب الدنيا وفي عطايا السلاطين وهداياهم، متعففاً، لا يسأل مخلوقاً، ولا يطلب من أحد معونة ... إلى آخر هذه الصفات[٢٧].

وأما شيوخه وشيخاته؛ فأقول: إذا كان قدر طالب العلم بقدر جده واجتهاده وإخلاصه في طلب العلم؛ فإن هذا القدر يعظم بمقدار الأساتذة الذين أخذ عنهم ومكانتهم، وكلما كثر أساتذته وعلا قدرهم، ارتفعت لذلك مكانته، وسمت منزلته، ونظر إليه الناس نظرة تقدير واحترام، وكثرت ثقتهم فيه والعكس صحيح.

من هنا كان حرص السيوطي على ذكر شيوخه الذين أخذ عنهم العلم يقول: وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة؛ فكثير، أوردتهم في المعجم الذى جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين، ولم أكثر من سماع الرواية؛ لاشتغالي بما هو أهم، وهو قراءة الدراية[٢٨].

وقد ذكر إياد خالد الطباع في كتابه الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية أسماء شيوخ السيوطي مرتبين على حروف المعجم، مما ذكره السيوطي لنفسه ومما عثر عليه في المصادر الأخرى مما أغفله، وذكر عدد شيوخه من الرجال، وهم كما أحصاهم ١٦٢ شيخاً. هذا إلى جانب مجموعة من الشيخات الحافظات الجليلات اللائي جلس إليهن السيوطي، وقد أحصى عدد شيخاته من النساء فبلغن ٤٢ امرأة[٢٩].

**وكان من أشهر شيوخه:**

(١) شمس الدين الحنفي: كان خازن المكتبة الشيخونية، تمكن في علوم اللغة والمنطق، لازمه السيوطي فقرأ عليه الكافية وشرحها للمصنف، وغيرهما، توفي في سنة سبع وستين وثمانمائة (٨٧٦ هـ).

(٢) تقيّ الدين الشُّمُنّي[٣٠]: لازمه السيوطي أربع سنوات من سنة ٨٦٨هـ وحتى وفاته، وأخذ عنه السيوطي، وقرأ عليه. توفي سنة ٨٧٢هـ.

(٣) محيي الدين الكافيجي[٣١]: لازمه السيوطي أربعة عشر عامًا، وأخذ عنه، وكتب له بخطه إجازة عظيمة، وقرأ عليه. توفي الكافيجي سنة تسع وسبعين وثمانمائة سنة ٨٧٩هـ.

(٤) سيف الدين الحنفي[٣٢]: لازمه السيوطي، وسمع عليه دروسًا عديدة، توفي سنة إحدى وثمانين وثمانمائة (٨٨١هـ).

هؤلاء هم أهم الشيوخ الذين لازمهم السيوطي، وأكثر من الأخذ عنهم، وكان لهم الأثر في بناء شخصيته العلمية والفكرية والاجتماعية، ويوجد سواهم آخرون لكن لم يكن لهم ذلك التأثير الواضح في شخصيته مثل هؤلاء[٣٣].

## وأما عن رحلاته؛ فكانت ذات شقين:

(١) رحلات داخلية (داخل الأراضي المصرية): زار فيها بعض مدن مصر، وقد زار خلالها دمياط والفيوم والإسكندرية وغيرها من المدن.

(٢) رحلات إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج[٣٤].

## حياته العلمية:

كان السيوطي عالمًا موسوعيًا قلّ أن يجود الزمان بمثاله، يقول عن نفسه: قد رُزقت - ولله الحمد - التبحُّر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة المتأخرين من العجم وأهل الفلسفة، بحيث إن الذي وصلت إليه في هذه العلوم سوى الفقه لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلا عمّن دونهم.

ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقه، والجدل، والتصريف.

ودونها الفرائض، والإنشاء، والترسُّل ...

ودون ذلك في المعرفة القراءات، ولم آخذها عن شيخ، فلذلك لم أقرئها أحدًا؛ لأنها فنّ إسناد.

ودونها في المعرفة الطب.

وأما الحساب؛ فأعسر شيء عليّ، مع معرفتي به، ولكن يثقل عليّ النظر فيه، وتضيق منه أخلاقي، ومن ظنّ أني قلت ذلك قصوراً عنه؛ فذلك لجهله بمقصودي[٣٥].

من هذا النص يتضح مدى اهتمام السيوطي بالعلم والمعرفة في شتى جوانبها، حتى إنه ليُعدُّ من العلماء الموسوعيين، ولا يعيبه أن معرفته ببعض العلوم أقلّ من الأخرى؛ فذلك راجع إلى الشخص نفسه، وإلى اهتمامه بهذه أو تلك دون غيرها.

وقد حصل السيوطي على شهادات وإجازات كثيرة أولها إجازته بتدريس العربية سنة ٨٦٦هـ، يقول السيوطي: وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين. وقد ألفت في هذه السنة، فكان أول شيء ألفته: شرح الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، فكتب عليه تقريظاً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده ...[٣٦].

على أن السيوطي لم ينصرف إلى تدريس العربية على ما يظهر، بل باشر تدريس الفقه بالجامع الشيخوني الذي لم تنقطع عنه وظيفته حتى ناهز الأربعين، وكان تعيينه هناك بسفارة شيخه البلقيني[٣٧].

وتصدّى السيوطي للإفتاء من سنة ٨٧١هـ[٣٨].

وفي السنة التي تليها ابتدأ إملاء الحديث بالجامع الطولوني، وكان إملاء الحديث قد انقطع بموت ابن حجر العسقلاني؛ فجدّده السيوطي[٣٩].

وفي سنة ٨٧٧هـ تولّى تدريس الحديث في المدرسة الشيخونية[٤٠].

وفي سنة ٨٩١هـ تمّ تعيين السيوطي في مشيخة الخانقاه البيبرسية وهي أكبر خوانق القاهرة، وأكثرها أوقافًا في عصره[٤١]. وفي هذه السنة كتب السيوطي مقامة الكاوي في تاريخ السخاوي[٤٢] حيث اشتدّ خلافه مع السخاوي وابن الكركي، وقد أشيع بين الناس في سنة ٨٩٦هـ أن السيوطي أفتى بأنه لا يجوز البناء على ساحل الروضة[٤٣]؛ فأدّى ذلك إلى ازدياد خصومه[٤٤]. ومن ثمّ انقطع عن التدريس والإفتاء والإملاء، ولازم بيته، وأخذ في التجرّد للعبادة، وشرع السيوطي منذ ذلك الوقت في تحرير معظم مؤلفاته[٤٥].

أما عن مؤلفاته؛ فقد اختلف الناس اختلافًا كبيراً في عدد مؤلفات السيوطي؛ فالسيوطي في كتابه حسن المحاضرة ذكر أنّ عدد مؤلفاته قد بلغت حتى زمن كتابة هذا الكتاب ثلاثمائة مصنف سوى ما غسله ورجع عنه[٤٦].

والسخاوي في الضوء اللامع في أخبار القرن التاسع يتهكم من هذا العدد، ويتّهم السيوطي بالسرقة والاختلاس(٤٧).

وجورجي زيدان في تاريخ آداب اللغة العربية حدّدها بأكثر من ثلاثمائة كتاب ورسالة(٤٨).

ومحمد الزغبي في كتابيه: جلال الدين السيوطي وجهوده في اللغة(٤٩)، وأصول النحو ومصادره ومعاجم اللغة(٥٠) ذكر أنّ الكتب الموجودة التي صنّفها السيوطي - مخطوطة ومطبوعة - تبلغ ٤٩٨ مصنّفًا حيث يقول: ... ويرى الباحث أن التصانيف التي صنّفها السيوطي يجب أن تحصى باعتبار وجودها بين أيدينا مخطوطة أو مطبوعة، أمّا ما فقد منها وضاع؛ فلا يعدّ؛ لعدم وجوده، وعلى هذا يرى الباحث أن الكتب الموجودة التي صنّفها السيوطي - مخطوطة ومطبوعة - تبلغ ٤٩٨ أربعمائة وثمانية وتسعين مصنّفًا..(٥١).

وخير الدين الزركلي في الأعلام(٥٢) ذكر أن للسيوطي ستمائة مصنف.

والدكتور طاهر سليمان حمودة في كتابه جلال الدين السيوطي(٥٣) جعل مؤلفاته ستمائة أيضاً.

وإياد خالد الطبّاع في الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلّمة العلوم الإسلامية(٥٤) جعل قائمة كتب السيوطي ١١٩٤ كتاباً.

ممّا سبق يتّضح مدى اختلاف الباحثين حول عدد المؤلفات التي ألّفها السيوطي ، لكننا نلاحظ - على كل حال - كثرة هذه المؤلفات وتنوّع موضوعاتها.

لقد قسّم السيوطي كتبه إلى سبعة أقسام(٥٥):

القسم الأول: وقد ادّعى السيوطي التفرد فيه، ويعني بالتفرد: أنه لم يؤلف له نظير في الدنيا فيما علمت، وليس ذلك لعجز المتقدمين عنه - معاذ الله -، ولكن لم يتفق أنهم تصدّوا لمثله، وأما أهل العصر؛ فإنهم لا يستطيعون أن يأتوا لمثله؛ لما يحتاج إليه من سعة النظر وملازمة التعب ....، وذكر لنا من هذا القسم جمع الجوامع والدر المنثور.

القسم الثاني: الكتب التي ألّف ما يناظرها ويمكن للعلامة أن يأتي بها، مثل: تدريب الراوي والمعجزات والخصائص النبوية.

القسم الثالث: الكتب الصغيرة، وهي من كراسين إلى عشرة، ومنها: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب.

القسم الرابع: ما كان كرّاساً ونحوه سوى مسائل الفتوى، مثل: بزوغ الهلال.

القسم الخامس: ما ألّفه في الفتاوى، مثل: نصر الصديق على الجاهل الزنديق.

القسم السادس: مؤلفات لا يعتدّ بها؛ لأنه ألفها في زمن السماع وطلب الإجازات.

القسم السابع: بدأ كتابته، ولكنه لم يكمله؛ لأن همّته فترت عن ذلك.

ومؤلفات السيوطي متنوعة الموضوعات؛ فله مؤلفات في علوم القرآن والتفسير، وله مؤلفات في الحديث النبوي الشريف وعلومه، وله مؤلفات في الفقه وأصوله، وله مؤلفات في اللغة وعلومها، وله مؤلفات في التاريخ والتراجم والطبقات، وله مؤلفات في الأدب وتاريخه، والفلسفة والمنطق والطب وغيرها، وله آثار شعرية.

وبذلك استحق السيوطي أن يوصف بأنه كان يمثّل جامعة بأكملها. فقد ألّفَ في كل العلوم تقريباً، وبرز في كثير منها ...[٥٦] وبأنه آخر من ظهر في هذا العصر بمصر من كبار العلماء لكنه أعظمهم همة، وأوسعهم علماً، وأكثرهم آثاراً[٥٧].

أما عن تلاميذه؛ فقد أخذ عن السيوطي العلم كثيرٌ من الطلاب وقد عدّ إياد خالد الطبّاع منهم ٤٨ عالماً[٥٨] منهم: ابن إياس الحنفي )ت٩٦٣هـ)[٥٩]، وعبد القادر بن محمد الشاذلي (ت٩٣٥هـ)[٦٠]. وغيرهما.

وقد خرّج السيوطي بمؤلفاته عدداً كبيراً من التلاميذ منذ عصره حتى هذه اللحظة أكبر بكثير ممّن تتلمذوا على يديه وحضروا مجالسه.

**وفاته:**

توفي - رحمه الله تعالى - سحر ليلة الجمعة تاسع عشر من جمادى الأولى سنة ٩١١هـ بعد مرض صاحبه سبعة أيام أصيبَ بتورّم في ذراعه اليسرى في منزله بروضة المقياس، وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً، وكان له مشهد عظيم، ودفن بحوش قوصون خارج باب القرافة من جهة الشرق، وقبره ظاهر يزار وعليه قُبّة عظيمة[٦١].

* * *

## الهوامش

(١) العصر المماليكي في مصر والشام د. سعيد عبد الفتاح عاشور - مكتبة الأنجلو المصرية - ط٣ سنة ١٩٩٤م ص ٣٢٣ فما بعدها.

(٢) السابق ص ٣٢٣، ص ٣٢٤ .

(٣) جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة - المكتب الاسلامي - بيروت ط١ سنة ١٤١٠ هـ = سنة ١٩٨٩ م ص ٩١، ٩٢ .

(٤) وهم: (١) الظاهر جقمق (٨٤٢ - ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ - ١٤٥٣ م) (٢) المنصور عثمان بن جقمق (٨٥٧ هـ / ١٤٥٣م) (٣) الأشرف سيف الدين أينال (٨٥٧ ـ ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣م - ١٤٦٠م) (٤) المؤيد أحمد بن أينال (٨٦٥ هـ / ١٤٦٠ م) (٥) الظاهر سيف الدين خشقدم (٨٦٥ - ٨٧٢ هـ / ١٤٦٠ - ١٤٦٧م) (٦) الظاهر يلباي (٨٧٢ هـ/ ١٤٦٧م). (٧) الظاهر تمربغا (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م) (٨) الأشرف سيف الدين قايتباي (٨٧٢ هـ - ٩٠١ هـ / ١٤٦٧ م - ١٤٩٥م) (٩) الناصر محمد بن قايتباي (٩٠١ - ٩٠٤ هـ / ١٤٩٥ - ١٤٩٨ م) (١٠) الظاهرة قنصوة (٩٠٤ - ٩٠٥ هـ / ١٤٩٨ - ١٤٩٩ م). (١١) الأشرف جانبلاط (٩٠٥ - ٩٠٦ هـ / ١٤٩٩ - ١٥٠٠م) . (١٢) العادل طومان باي بن قنصرة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠). (١٣) الأشرف قانصورة الغوري (٩٠٦ - ٩٢٢هـ/ ١٥٠٠ - ١٥١٦م).

ينظر: التاريخ السياسي ومظاهر الحضارة في الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين - د. يسرى أحمد زيدان - دار النصر للنشر والتوزيع ط١ سنة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م ص ٩٠ .

(٥) العصر المماليكي د. سعيد عبد الفتاح عاشور ص ٢٨٣ : ٣١٧ .

(٦) بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن إياس حققها وكتب لها المقدمة والفهارس محمد مصطفى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة سنة ١٤٠٤ هـ = سنة ١٩٨٤ م، ٢٩٣ /، ٢٩٤، ٣٩/٤، ٤٠ وينظر: جلال الدين السيوطي د. طاهر سليمان حمودة ص ٤٥ : ٤٨ .

(٧) كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي الجزءان الأول والثاني حققهما المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة حتى نهاية سنة ٧٥٥ هـ في ستة مجلدات، وبقية الكتاب، الجزءان الثالث والرابع حققهما د. سعيد عبد الفتاح عاشور في ستة مجلدات أخرى - مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٣ م لا ط ١/ ٢٨٦، ٢٧١، ٧٥٤، ٧٧٢ - ٧٨٦، ٩٢٢ .

(٨) ينظر: عصر السيوطي د. عبد المنعم ماجد - جلال الدين السيوطي بحوث ألقيت في الندوة التي أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ٦ - ١٠ مارس سنة ١٩٧٦ م ص ٣٠، ٣١، ٣٢ وينظر: الحافظ جلال الدين السيوطي إمام المجتهدين والمجددين في عصره لعبد الحفيظ فرغلي القرني - أعلام العرب - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م لا ط ص ١٨ - ٢١ .

(٩) جلال الدين السيوطي د. طاهر سليمان حمودة ص٥٥: ص٨٣ .

(١٠) مقدمة الدر المنثور في التفسير بالمأثور وهو مختصر تفسير ترجمان القرآن للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ سنة ١٤١١ هـ - سنة ١٩٩٠م. ٣/١ .

(١١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العلمية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ط ١ سنة ١٣٨٧ هـ = سنة ١٩٦٧ م . ١/ ٣٣٦ .

(١٢) جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي - د. طاهر سليمان حمودة - المكتب الإسلامي - بيروت- ط ١ سنة ١٤١٠ هـ - سنة ١٩٨٩ م ص ٩١، ٩٢ .

(١٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت - بدون تاريخ وبدون بيان للطبعة. ٦٥/٤ .

(١٤) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد خالد الطباع - دار القلم - دمشق - ط ١ سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧ م ص ٣٦ .

(١٥) حسن المحاضرة ٣٣٦/١ .

(١٦) حسن المحاضرة ٣٣٦/١ .

(١٧) حسن المحاضرة ٣٣٦/١، جلال الدين السيوطي للأستاذ محمد عبد المنعم خاطر - كتب إسلامية يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - العدد التسعون - السنة الثامنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م ص ١٤، الإمام جلال الدين السيوطي سيرة مختصرة للدكتور عبد الإله نبهان مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد ٦٧ ص ٥٨٦ .

(١٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ٩١١ هـ تحقيق أحمد شمس الدين - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ١٢/٣ .

(١٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ت٩١١هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - لا ط - لا ت ٤٧٢/١ .

(٢٠) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي لإياد خالد الطباع ص٣٥ .

(٢١) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ص ٣٧ .

(٢٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى الشمني القسنطيني المالكي ثم الحنفي ت في ذي الحجة سنة ٨٧٢ هـ ترجمته في البغية ٣٧٥/١ .

(٢٣) البغية ٣٧٧/١ .

(٢٤) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي لإياد خالد الطباع ص ٣٧ .

(٢٥) الطبقات الصغرى لأبي المواهب عبد الوهاب الشعراني تحقيق عبد القادر أحمد عطا - الناشر مكتبة القاهرة - ط ١ سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م ص ٣٠ .

(٢٦) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي لإياد خالد الطباع ص ٣٨ .

(٢٧) جلال الدين السيوطي للأستاذ محمد عبد المنعم خاطر ص ١٧ .

(٢٨) حسن المحاضرة للسيوطي ٣٣٩/١ وينظر ما كتبه د. قرشي عباس دندراوي في أدب السيوطي دراسة نقدية لا ط - لا ت - دار المعارف رقم إيداع ١٩٩٤/٧٨٦٠م ص ١٠٥، الإمام جلال الدين السيوطي العالم الموسوعي

للأستاذ بديع السيد اللحام بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد ٦٧ ص٧٤٦: ٧٥٤ .

(٢٩) الإمام الحافظ ص ٤٥: ٦٩ .

(٣٠) ترجمته في: بغية الوعاة ٣٧٥/١ .

(٣١) ترجمته في: بغية الوعاة ١١٧/١ .

(٣٢) ترجمته في: بغية الوعاة ٢٣١/١ .

(٣٣) الإمام جلال الدين السيوطي العالم الموسوعي لبديع السيد اللحام ص٧٥٢، ٧٥٣ . وينظر: السيوطي وعلوم القرآن للأستاذ محمد يوسف الشريجي - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد ٦٧ ص٦٥١-٦٥٣ .

(٣٤) الإمام جلال الدين السيوطي العالم الموسوعي أ. بديع السيد اللحام، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج٦٧ ج٤ سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م ص٥٥٤-٥٥٧ .

(٣٥) التحدث بنعمة الله للسيوطي (ت٩١١هـ) تح. إليزابيث ماري سارتين - مطبعة جامعة كمبردج سنة ١٩٧٢م ص٢٠٣، ٢٠٤ .

(٣٦) حسن المحاضرة للسيوطي ٣٣٧/١ .

(٣٧) جلال الدين السيوطي للأستاذ محمد عبد المنعم خاطر ص٢١ .

(٣٨) شرح مقامات جلال الدين السيوطي تح. سمير محمود الدروبي - مؤسسة الرسالة - ط١ سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ص٣٢ .

(٣٩) التحدث بنعمة الله ص٨٨، شرح مقامات السيوطي ص٣٢ .

(٤٠) التحدث بنعمة الله ص٩٠، بدائع الزهور ٨٢/٣، شرح مقامات السيوطي ص٣٣ .

(٤١) بدائع الزهور ٢٢٨/٣، جلال الدين السيوطي للأستاذ محمد عبد المنعم خاطر ص٢١ .

(٤٢) شرح مقامات السيوطي ص٣٣ .

(٤٣) بدائع الزهور ٢٨٣/٣ .

(٤٤) شرح مقامات السيوطي ص٣٣ .

(٤٥) السابق نفسه.

(٤٦) حسن المحاضرة للسيوطي ٣٣٦/١ فما بعدها.

(٤٧) الضوء اللامع للسخاوي ٦٦/٤ .

(٤٨) تاريخ آداب اللغة العربية - جورجي زيدان - طبعة جديدة راجعها وعلّق عليها الدكتور شوقي ضيف - دار الهلال - لا ط، لا ت، ٢٤٤/٣ فما بعدها.

(٤٩) جلال الدين السيوطي وجهوده في اللغة رسالة مقدمة من الطالب محمد الدسوقي الزغبي للحصول على درجة الماجستير في علم اللغة - القاهرة ١٩٧٤م - كلية الآداب جامعة عين شمس ص٣٩ .

(٥٠) أصول النحو ومصادره ومعاجم اللغة لمحمد الزغبي - لا ط، لا ت، رقم الإيداع ٩٤/٨٥٤٤، ص٨٦ .

(٥١) جلال الدين السيوطي وجهوده في اللغة لمحمد الزغبي ص٣٩ .

(٥٢) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - ط٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ ٣٠١/٣ .

(٥٣) جلال الدين السيوطي د. طاهر سليمان حمودة ص٣٨١-٤١٣ .

(٥٤) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي لإياد خالد الطباع ص٣٠٩-٤٠٥ .

(٥٥) التحدث بنعمة الله للسيوطي ص١٠٥-١٣٩ ولمعرفة المطبوع من هذه الكتب والمخطوط منها ينظر: . فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة منسوقة على الحروف . صنعة عبد الإله نبهان . مجلة عالم الكتب مج١٢ عدد (١) وفيه ذكر ٢٥٠ عنواناً، وفهرس مؤلفات السيوطي المنسوخ في عام ٩٠٣هـ دراسة وتحقيق د.يحيى محمود الساعاتي، منشور في مجلة عالم الكتب بالرياض مج١٢ عدد (٢) وفيه ذكر ٤٦٠ عنواناً، والمستدرك الثاني على فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة، أعدّه الدكتور بديع السيد اللحام، ونشر في مجلة عالم الكتب مج١٤ عدد ١٤١٣هـ وقد عالج فيه ١١٣ عنواناً، ومناقشات وتعقيبات على فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة لمحمد خير رمضان يوسف، مجلة عالم الكتب مج١٢ عدد (٣) سنة ١٤١٣هـ أورد الباحث مناقشة لثلاثة وتسعين كتاباً ... والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع د. محمد عيسى صالحية . معهد المخطوطات العربية ١٩٩٣م ٢٧٢/٣-٣٣٩ . ومصادر الإمام السيوطي في كتابه: الأشباه والنظائر في النحو وقيمتها التاريخية د. رمضان عبد التواب . مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق جـ٣ مجلد ٧١، صفر ١٤١٧هـ = يوليو ١٩٩٦م ص٤٥٩، ٤٦٠ .

(٥٦) عالم الأزهر: السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية بحث للدكتور أمين محمد فاخر ألقاه في الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر . حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة . العدد الثاني سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ص٨٣ .

(٥٧) تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان ٢٤٤/٣ .

(٥٨) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ٤٠٩-٤٢٤ .

(٥٩) الأعلام للزركلي ٥/٦ .

(٦٠) الأعلام للزركلي ٣٤/٤ .

(٦١) الطبقات الصغرى للشعراني ص٣٦ .

## ثانيًا ـ أصول النحو قبل السيوطى

### (ب) تحديد المصطلح(١) :

جاء مصطلح أصول النحو عند القدماء بمعنيين:

أحدهما ـ بمعنى قواعد النحو الأساسية، وهو ما قصد إليه أبو بكر سهل بن السَّرّاج (ت٣١٦)(٢) فى كتابه «الأصول فى النحو».

والثانى ـ بمعنى أدلة النحو الكلية أو الإجمالية التى تفرّعت منها فروعه وفصوله. وقد عرّفه الأنبارى بقوله: «أصول النحو: أدلة النحو التى تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التى تنوّعت عنها جملته وتفصيله»(٣).

وهذه الأدلة عنده ثلاثة هى النقل (السماع بمصطلح السيوطى)، والقياس، والاستصحاب.

وهى عند ابن جنى قبله: السماع والإجماع والقياس.

وعند السيوطى: السماع والإجماع والقياس والاستصحاب. وقد عرّف أصول النحو بأنها: «علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هى أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»(٤).

وفى الاستخدام المعاصر للمصطلح يمكن التمييز بين دلالتين(٥):

الأولى: ظلّت تحافظ على دلالته فى أن أصول النحو بمعنى الأدلة الكلية للنحو(٦).

الثانية: وسّعت هذه الدلالة لتشمل المفاهيم المنهجية الأساسية للنحو العربى كالعامل والتعليل والتأويل(٧).

**التفكير فى أصول النحو:**

ولنبدأ من البداية، وبداية التفكير فى أصول النحو هى بداية التفكير فى القياس النحوى(٨)، وبداية التفكير فى القياس النحوى جاء مع البدايات الأولى لوضع علم النحو.

## أبو الأسود الدؤلي[٩] :

وأول العلماء الذين استخدموا القياس النحوى كان أبا الأسود الدؤلى يظهر ذلك من قول ابن سلام[١٠] : «وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤلىّ»[١١] .

بيد أن دور أبى الأسود الدؤلى فى الدراسات النحوية كان محدّداً بما أدرك من بعض الظواهر التركيبية - وهى ظاهرة التصرّف الإعرابى - من خلال ضبطه للنص القرآنى[١٢] .

## ابن أبى إسحاق الحضرمى[١٣] :

وإذا كان دور أبى الأسود الدؤلى محدوداً فى هذا الميدان؛ فإن ابن أبى إسحاق لم يشأ أن يكون دوره كذلك؛ فقد كان مولعاً بالقياس[١٤]، وكان يُسْرِف فى استخدامه إسرافاً كبيراً حتى وصفه ابن سلام بقوله: «وكان معه أبو عمرو بن العلاء[١٥]، وبقى بعده بقاءً طويلا. وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريداً للقياس. وكان أبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها[١٦]، وهو أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل»[١٧] .

فابن أبى إسحاق أول من «بعج النحو» بتفصيله ما تركه الدؤلى، وبنائه هيكلا للنحو تكتمل به القواعد الأصلية الكبرى، وهو الذى «مدّ القياس» حيث حوّل القياس من قياس الأنماط إلى قياس الأحكام، وهو الذى «شرح العلل» التى هى مهمة فى عملية القياس[١٨] .

وهناك قول حكاه ابن سلام الجمحى عن ابن أبى إسحاق الحضرمى يدلُّ على أن المقصود بالقياس عنده هو القواعد المطّردة حيث يقول ابن سلام: «وسمعتُ أبى يسأل يونس[١٩] عن ابن أبى إسحاق وعلمه قال: هو والنحو سواء - أى هو الغاية - قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان فى الناس اليومَ مَنْ لا يعلم إلا علمَه يومئذٍ، لضُحِكَ به، ولو كان فيهم من له ذِهْنُهُ ونفاذُه، ونَظَرَ نَظَرَهُم، كان أعلمَ الناس.

قال: وقلتُ ليونس: هل سمعتَ من ابن إسحاق شيئًا؟ قال: قلتُ له: هل يقول أحدٌ الصويق؟ يعنى السَّويق. قال: «نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[٢٠] .

ويتضح من هذا النص أن ابن إسحاق أول من اهتدى إلى أنّ ثمة ظواهر في العربية، تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها، وأنّ ثمّة ما لا يطرد فيه ذلك وأنه جعل همّه في تقرّي هذه الظواهر واستظهار القوانين الجامعة(٢١) ...

وكان هذا المنهج سبباً في معارضة من بعض الشعراء، حيث كان ابن أبي إسحاق يقف لبعضهم بالمرصاد، ولعلّ موقفه مع الشاعر الفرزدق(٢٢) يبيّن ذلك، ومن ذلك:

- لما سمع ابن أبي إسحاق الفرزدق ينشد:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجلّفُ(٢٣)

قال له: على أي شيء ترفع «أو مجلّفُ»؟ فقال: على ما يسوءك وينوءك(٢٤).

- وابن سلام يقول: إن يونس أخبره، أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد ابن عبد الملك(٢٥):

مُستقبلينَ شمالَ الشّامِ - تَضْرِبُنا بحاصبٍ كنديفِ القُطْنِ مَنْثُورِ
على عمائِمِنا يُلقى وأَرْحُلِنا - على زواحفَ تُزْجَى، مُخُّها رِيرِ(٢٦)

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هو مُخُّها رِيرٌ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع(٢٧). يقول السيرافي: «فألحّ عليه ابن إسحاق وعابه بخفض البيت الأول ورفع الثاني فغيّره الفرزدق فقال: على زواحف نزجيها محاسيرِ(٢٨).

ومن هذين الموقفين - وغيرهما - يتضح أن القياس عند الحضرمي يقصد به الخضوع لما يطرد من قواعد النحو، وأن المقيس عنده هو ما ننشئه من نصوص لغوية، والمقيس عليه ليس كلام العرب، بل ما اطرد من هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة(٢٩).

ولست أميل إلى ما يذكره الأستاذ الدكتور محمد عيد(٣٠) من أن منشأ فكرة القياس النحوي تعود إلى المنطق اليوناني والنحو السُّرياني، وإلى وجود دلائل تؤكّد حدوث الصلة بين ابن أبي إسحاق والمنطق ونحو السريان؛ لأنه ليس ثمة وثائق تاريخية ترجّح هذا الاستنتاج(٣١)؛ فمن المعلوم أن «النحو العربي لم يتأخّر تأثره منهجيًا بالبحوث الفلسفية والمنطقية الإغريقية عن غيره من العلوم اللغوية فحسب، بل ظلّ فترة طويلة بمنأى عن هذه

البحوث في تفاصيله وجزئياته أيضاً. وحين تمّ الاتصال بين النحاة العرب والمنطق اليوناني بمعطياته الفلسفية لم يقعوا أسرى الأفكار الإغريقية، بل صمد منهجهم فترة طويلة في مواجهة التراث الإغريقي ...»[٣٢].

وما يقال بتأثر النحو - قبل عهد الخليل[٣٣] وفي عهده - بالنحو السرياني والمنطق إنما هو إيغال في الحدس وتمسُّك بأهداب الفروض[٣٤].

## عيسى بن عمر[٣٥]:

ثم جاء دور عيسى بن عمر الذي أخذ عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وتوسَّع في الأخذ بالقياس والاعتماد عليه، وكان ابن عمر يطعن على العرب كابن أبي إسحاق، وفي ذلك يقول ابن سلام: «أخبرني يونس: أنا أبا عمرو بن العلاء كان أشدّ تسليماً للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم. كان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله حيث يقول:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ من الرُّقْشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ[٣٦]

يقول: موضعُها (ناقعاً) ...»[٣٧].

وكان يقيس على القراءات، ويخالف جمهور القرّاء، وينزع إلى النصب[٣٨].

## أبو عمرو بن العلاء:

وأما أبو عمرو بن العلاء؛ فكان منهجه مختلفاً عن السابقَيْن في أنه كان «يُسلِّم للعرب ولا يطعن عليهم»[٣٩]. وكان يعمل على الأكثر ويقيس عليه، وما خالف ذلك فإنه يسميه لغات؛ فهو لم يكن ليهمل الشاذ ولا النادر، وإنما يضع له قاعدة، وهو أنه يحفظ ولا يقاس عليه[٤٠].

## يونس بن حبيب:

وأما يونس بن حبيب؛ فقد استخدم القياس في مذاهبه التي تَفَرَّدَ بها[٤١].

## الخليل بن أحمد الفراهيدي:

وجاء عبقري البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ فوطّدَ أركان القياس، حتى قيل عنه: إنه «الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله»[٤٢]. وهو الذي «بسط القول

في العلل النحوية بسطاً لَفَتَ بعض معاصريه»[٤٣]. وكتاب سيبويه زاخرٌ بالأقيسة عند الخليل؛ لأن المادة الأساسية في كتاب سيبويه[٤٤] كانت من صنع الخليل.

وقد تطوّر القياس عند الخليل، وأخذ صوراً مختلفة منها ما يمكن أن يُسمى قياس الشبه (المنزلة)، وقياس التمثيل أو الفرض، وقياس الفارق[٤٥].

سيبويه:

أما سيبويه؛ فهو صاحب أقدم كتاب يصلنا في النحو، والقياس عنده - في أكثره - كان قياساً على الكثير حيث «التزم سيبويه مذهب القياس على المطرد، وعدم جواز القياس على القليل ... إلا أنه مع ذلك فقد أجاز القياس على بعض القليل»[٤٦] وكان لا يقيس على الشاذ المنكر[٤٧].

وبصفة عامة؛ فإن صور القياس عند سيبويه هي امتداد لصور القياس عند أستاذه، وأيضاً فإن خصائص أصول النحو عند الخليل وسيبويه واحدة؛ إذ ليس هناك خلاف بينهما فيها[٤٨].

الكسائي:

أما الكسائي[٤٩]؛ فكان معاصراً لسيبويه، وقد وقعت بينهما المناظرة المشهورة بـ «المسألة الزنبورية»، وكان الكسائي من قُرّاء القرآن إلا أنه مع هذا كان «ممّن يعْنون بالقياس أيضاً. وأغلب الظنّ أنّ عنايته به أثر من آثار المدرسة البصرية؛ فكان يقول:

إنما النَّحْــوُ قِــيــاسٌ يُتَّــبَع ... وبِهِ في كُلِّ فَنٍّ يُنْتَــفَعْ[٥٠]

ولكن قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق؛ فبينما نجد البصريّين يكوّنون أصلا من الأصول بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجه، ويقيسون المسائل الجزئية عليه، إذا توافر فيها عِلة ذلك الأصل، إذ نجد الكسائي يكتفي بالشاهد الواحد يسمعه من أعرابي يثق بفصاحته، ليقيس عليه، وإن كان هذا الشاهد المسموع ممّا لا نظير له، وممّا يعده البصريون شاذاً لا يقاس عليه»[٥١].

المرحلة الثانية:

جاءت بعد مرحلة هؤلاء الرواد مرحلة جديدة أبرز سماتها «اتساع نطاق القياس والتعليل اتساعاً جعل بعض النحاة يفردون كتباً مستقلة في المقاييس النحوية وكذلك في العلل النحوية، وإن كان أصول النحو كعلم مستقل لم يحدّد شكلها النهائي بعد ...»[٥٢].

**الأخفش الأوسط[٥٣] :**

ويأتي دور الأخفش الأوسط (ت٢١١) الذي صنّف كما قال ابن جني: «في شيء من المقاييس كتيباً»[٥٤]، ومنهجه يختلف عن منهج الخليل؛ فإذا كان الخليل لا يقيس على «الشاذ والنادر وحفظهما أو أوَّلهما»؛ فإن الأخفش كان يقيس على الشاذ والنادر، وإذا كان شيوخ البصريين قاسوا على ما سمعوه عن العرب وما نقلوه عنهم من لغات، فإن الأخفش لم يكن يقيس في كل قياسه على السماع، وإنما كان يقيس أحياناً دون سماع. وإذا كان شيوخ البصريين لم يفسحوا للقراءات الشاذة؛ فإنه أفسح لها، من أجل هذا كله كان يُعدُّ خارجاً على ما اتفقت عليه مقاييس البصريين،[٥٥] وبذلك يعدُّ الأخفش ممّن يُعنَون بالقياس «إلا أنه كان يجعله في الدرجة الثانية بعد السماع، إذ كان يؤثر السماع عليه، وهو وإن كان يقيس على الشاذ - كما رأينا - إلا أنه لم يبالغ فيه، ولم يعنّ نفسه في البحث عنه»[٥٦].

**الفراء[٥٧] :**

ثم يأتي الفرّاء الذي لم يخرج في أقيسته على الأشكال التي وجدت عند الخليل وسيبويه، ولكنه كانت له شخصيته وطريقته الواضحة والمميزة في استخدام هذه الأشكال، وأشكال القياس التي استخدمها الفرّاء هي قياس الاطراد، والشبه، والاستئناس، والمفارق، وقياس الجدل، وقياس الافتراض[٥٨].

**المبرد[٥٩] : (محمد بن يزيد أبو العباس)**

والمبرد كان في مذهبه القياس النحوي وقد ظلّ استمراراً لشيوخه[٦٠]. وكان أحياناً يقيس على الشاذ، وهو متأثر في هذا الاتجاه بالأخفش الأوسط، ولكنه لم يكن يبالغ ويكثر[٦١].

**محمد بن المستنير (قطرب)[٦٢] :**

وجاء تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المشهور بـ (قطرب)[٦٣] والمتوفى سنة ٢٠٦هـ فألف كتاب (العلل في النحو)، وألف المازني[٦٤] والمتوفى سنة ٢٣٠ أو سنة ٢٤٨ (كتاب علل النحو)[٦٥].

وهذان الكتابان لم يصلا إلينا، فقد ضاعا فيما ضاع من كتب ولكننا «إذا تجاوزنا هذه الكتب ونظرنا في آثار غيرها، وجدنا هذه المرحلة تتسم بسمات الغموض والتعقيد، وظهور

التعليل القياسي الجدلي، وتسرب المنطق عن طريق المتكلمين إلى النحاة مما أثر في تناولهم للنحو أيّ أثر»[٦٦].

ويظهر ذلك في قول دماذ أبي غسان[٦٧] صاحب أبي عبيدة - وكان قد قرأ من النحو إلى باب الواو والفاء، فنبا فهمه عن قول الخليل بن أحمد وأصحابه بانتصاب ما بعدهما لإضمار أن - إلى المازني:

وَفَكَّرْتُ في النحوِ حتَّى مَلِلْتُ … وأَتْعَبْتُ نفسي لَهُ وَالبَدَنْ
وأتعبتُ بكرًا وأصحابَهُ … بِطُولِ المسائلِ في كلِّ فَنّ
فكنتُ بظاهِرِه عالمًا … وكنتُ بباطِنِهِ ذا فِطَنْ
خلا أن بابًا عليه العَفَا … ءُ للفاءِ بالَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ
وللواو بابٌ إلى جَنْبِهِ … مِنَ المَقْتِ أَحْسِبُهُ قَدْ لُعِنْ
إذا قلتُ هاتُوا: لِماذا: يُقا … لُ لَسْتُ بآتيكَ أو تأتِيَنْ
أجيبوا، لما قيل هذا كذا … على النصب؟ قالوا لإضمار أن
فقد كِدتُ يا بكر من طول ما … أفكّر في أمر أن أن أجن[٦٨]

وهكذا وصل القياس في نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع إلى مفهوم شكلي بعد أن كان قياساً استقرائياً[٦٩].

* * *

### المرحلة الثالثة:

#### ابن السراج:

ثم تأتي مرحلة أخرى، ويظهر فيها مؤلف يحمل اسم الأصول وهو كتاب (الأصول في النحو) لأبي بكر محمد بن السَّرِيّ (ت٣١٦هـ)[٧٠] يقول عنه السيوطي: «وقيل مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله»[٧١].

وهذا الكتاب ـ سابق الذكر ـ هو فى الحقيقة كتاب قواعد نحوية فرعية لا كتاب أصول بمعنى القواعد الكلية التى تُستنبط منها هذه القواعد النحوية الجزئية، لكن بالرغم من ذلك فقد «كان الرجل فى أثناء عرضه لقواعد النحو التى يراها أساسية يذكر عدداً من الأصول الكلية تحكم الفروع والجزئيات، بعضها يتصل بأصل الوضع وبعضها يتصل بأصل القاعدة»(٧٢).

وقد ظهرت مجموعة من الكتب فى العلل منها(٧٣):

- كتاب «علل النحو»، وكتاب «نقض علل النحو»، وهما للحسن بن عبد اللّه المعروف بلغدة أو لُكْذَة الأصبهانى(٧٤)، وكان معاصراً لأبى إسحاق الزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ.
- وكتاب العلل فى النحو لهارون بن الحائك الضرير(٧٥)، وهو أيضًا من معاصرى الزجّاج(٧٦).
- وكتاب المختار فى علل النحو لمحمد بن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠هـ.
- وكتاب الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم(٧٧) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧هـ.
- وكتاب النحو المجموع على العلل لمحمد بن على بن إسماعيل أبو بكر العسكرى المعروف بمبرمان أستاذ السيرافى والفارسى والمتوفى سنة ٣٤٥هـ(٧٨).
- وكتاب علل النحو لأبى الحسن محمد بن عبد اللّه المعروف بابن الوراق والمتوفى سنة ٣٨١هـ(٧٩).
- وكتاب شرح علل النحو لأبى العباس أحمد بن محمد المهلبى من رجال القرن الرابع(٨٠).
- وكتاب تقسيمات العوامل وعللها لأبى القاسم سعيد بن سعيد الفارقى المقتول فى مصر سنة ٣٩١هـ(٨١).

وأكثر هذه الكتب لم تصلنا، وكتاب (الإيضاح) للزجاجى من الكتب التى وصلت إلينا، وقد قسّم فيه العلل تقسيمًا ثلاثيًا إلى: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية(٨٢). وهو فى ذلك يفيد مما كتبه ابن السّرّاج حيث قسّمها إلى قسمين: ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب، وضرب آخر يسمّى علة العلة(٨٣).

الرماني[٨٤] :

ثم يأتي الرماني فيخلط النحو بالمنطق يقول عنه أبو علي الفارسي: «إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء»[٨٥].

أبو علي الفارسي :

ثم يأتي دور أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٨٦] الذي يروي عنه تلميذه ابن جني أنه كان يقول: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة في القياس»[٨٧]. وهذا القول يعبِّر عن «حقيقة منهج هذا الجيل من النحاة، ويغمز في جانب منهج الرواية، بل هو يهدم منهجاً، ويقيم آخر»[٨٨].

المرحلة الرابعة :

ابن جني :

وبذلك أصبحت هناك تربة خصبة لظهور مؤلف في علم أصول النحو، فقام ابن جني الفذّ بهذا الدور مفيداً من كل هذا التطور الذي سبقه، ومفيداً - أيضًا - من الفقه الحنفي ومن مذهبه الكلامي، فكان كتاب الخصائص أول كتاب في أصول النحو بمعنى الأدلة الكلية يقول ابن جني في مقدمته: «فكانت مسافر وجوهه، ومحاسر أذرعه وسوقه، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتحي[٨٩] إليّ بما خيطَتْ عليه أقرابُه[٩٠] وشواكله[٩١]، وتريني أن تعريد[٩٢] كلٍّ من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخُلَجِه، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شَعاعه، وبادي تهاجرِ قوانينه وأوضاعه. وذلك أنّا لم نجد أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يُلْمِم فيه بما نحن فيه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلّق عليه به»[٩٣].

وفي هذا النص يربط ابن جني بين أصول النحو وأصول الكلام والفقه، وهو يربط بينهما كثيراً في كتابه الخصائص؛ فهو يقول مثلا: «فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندّعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية ...»[٩٤].

ويقول في موضع آخر: «وكذلك كتب محمد بن الحسن ـ رحمه الله ـ إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، ولأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجمَع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق ...»[٩٥].

وهناك أربع ملحوظات على عمل ابن جني هذا، وهي:

(١) لم يضع لنا تعريفاً محدداً لأصول النحو.

(٢) لم يستوف الكلام في كل مسائل أصول النحو؛ فقد تناول مباحث كثيرة في أصول النحو؛ كالاطراد والشذوذ، والسماع، والقياس، والعلل ... إلخ لكنه لم يستوف كل المسائل.

(٣) أتى بمسائل كثيرة غير داخلة في أصول النحو.

(٤) عدم ترتيبه لمسائل الأصول في كتابه.

ثم يأتي بعد ابن جني أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)؛ فيضع رسالتين: هما: لمع الأدلة في أصول النحو، والإغراب في جدل الإعراب. يقول في كتابه (نزهة الألباء): «علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو»[٩٦].

وتخلّص الأنباري من ملحوظتين من الأربعة السابقة فـ:

(١) عرّف (أصول النحو) بقوله: «أصول النحو: أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب»[٩٧].

وهو في هذا التعريف يربط بين أصول النحو وأصول الفقه.

(٢) المسائل التي أتى بها في هذه الرسالة ـ لمع الأدلة في أصول النحو ـ داخلة في مباحث هذا العلم.

بيد أنّ عمل الأنبارى كان ناقصاً، وأيضاً لم يكن مُرَتَّباً.

وبذلك أصبحت الفرصة مهيّأة أمام السيوطى (ت٩١١هـ) من بعد الأنبارى[٩٨]. فحذا حذو ابن جنى والأنبارى فى حمل أصول النحو على أصول الفقه.

وهذا ما سنتناوله بالتفصيل فيما يأتى.

## الهوامش :

(١) تتعدد المعاني المختلفة لكلمة أصل؛ فقد تستعمل بمعنى الدليل: كقولهم: الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة، أي: الدليل عليها ذلك. وبمعنى الكثير الراجح كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة ... وبمعنى القاعدة المستمرة: كقولهم: الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر، وقد يطلق على المقيس عليه كقولهم: الأصل في استحقاق الرفع هو الفاعل وغيره من المرفوعات محمول عليه، وعلى المستصحب، ... إلخ. ينظر: أصول النحو القياسية دراسة ونقداً لغريب عبد المجيد نافع. رسالة دكتوراه. كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م ص .

(٢) ينظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. اعتنى بنشره وتهذيبه فريتس كرنكو. المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٣٦م لا ط ص١٠٨، بغية الوعاة ١/١٠٩، ١١٠، تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للحافظ أبي بكر بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. لا ط، لا ت ٥/٣١٩ .

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو تأليف أبي البركات محمد بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) قدم له وعني بتحقيقه مع الإغراب في جدل الإعراب سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م ص٨٠ .

(٤) كتاب الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). تحقيق محمد أحمد قاسم وأحمد سليم الحمصي ط١ سنة ١٩٨٨م ص٢١ .

(٥) أصول النحو في كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجري لحمام أحمد قاسم ص١ سنة ١٩٩٦م رسالة ماجستير بآداب القاهرة رقم ٧١١٤ .

(٦) نجد هذا مثلا في كتاب: أصول النحو العربي د. محمود أحمد نحلة. دار العلوم العربية بيروت. ط١ سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ط٢ سنة ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

(٧) مثل: الدكتور محمد عيد في: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب ط٧ سنة ١٩٩٧م، وقد عرّف أصول النحو بأنها الأسس التي بنى عليها النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية، ص٥.

ولما الدكتور علي أبو المكارم في: أصول التفكير النحوي. منشورات الجامعة الليبية. كلية التربية سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م؛ فقد تناول العلاقة بين أصول النحو وأصول التفكير النحوي وانتهى إلى أن علم أصول النحو أحدث نشأة، أما أصول التفكير النحوي فأقدم وجوداً. كما أن علم أصول بمضمونه المحدد وموضوعاته المحدودة محدود، أما أصول التفكير النحوي فتتسم بالشمول، إذ تتناول الأسس الكلية التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم الجزئية وأحكامهم التفصيلية ص لف، ص٣-٦ .

(٨) مقدمة تحقيق كتاب: الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإمام جمال الدين الإسنوي (ت٧٧٢هـ) تح. د محمد حسن عواد. دار عمان للنشر والتوزيع. ط١ سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ص٥١، وهذا هو السبب في أننا قد اهتممنا في هذا التمهيد بالقياس أكثر من غيره.

(٩) ترجمته في: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) تأليف ياقوت الحموي الرومي تح. إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي ط١ سنة ١٩٩٣م ص١٤٦٤-١٤٧٣ .

(١٠) محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ) ترجمته في: معجم الأدباء ص٢٥٤٠، ٢٥٤١ .

(١١) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ) ـ قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر. مطبعة المدني. لا ط، لا ت ١٢/١ .

(١٢) أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ص١٤ وينظر تفصيل الكلام عن ظاهرة التصرُّف الإعرابي في الباب الأول من كتاب الأستاذ الدكتور علي محمد أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث اللغوي. الجزء الأول الظواهر التركيبية ط١ سنة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م من ص٢٥-٦١ .

(١٣) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي الرومي ص١٣٨٥ .

(١٤) لمصطلح القياس مدلولان: المدلول الأول للقياس وهو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه حتى ابن السَّراج والفارسي وتلميذه ابن جني، وهو ما يمكن أن يسمَّى بـ القياس الاستقرائي، ويرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطَّرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذُّ من نصوص اللغة عنها، ورفض الأخذ بالظواهر الشاذة ورنَّها. وهو ما هو موجود عند ابن إسحاق الحضرمي.

والمدلول الثاني للقياس هو ما يمكن أن يُسمَّى القياس الشكلي، وهو عملية شكلية يتمّ فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من علة أو شبه، ولهذه العملية أربعة أركان: المقيس والمقيس عليه والجامع والحكم. وهذا ما نجده عند ابن جني والأنباري والسيوطي. ينظر: أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ص١٣ .

(١٥) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي ص١٣١٦-١٣٢١ .

(١٦) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١٤/١ .

(١٧) السابق ١٤/١ .

(١٨) الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي. النحو. فقه اللغة ـ البلاغة ـ د. تمام حسان. دار الثقافة ـ المغرب. لا ط سنة ١٤١١هـ = ١٩٩١م ص٩٧-٩٨ .

(١٩) يونس بن حبيب النحوي أبو عبد الرحمن الضبي. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت ص٢٨٥٠-٢٨٥٢ .

(٢٠) طبقات فحول الشعراء ١٥/١ .

(٢١) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي د.منى إلياس. دار الفكر ط١ سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ص١١، ١٢ .

(٢٢) همّام بن غالب ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص٢٧٨٥-٢٧٨٨ .

(٢٣) ديوان الفرزدق شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي خريس. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت ط١ سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ص٣٢٩ ورواية الديوان:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدعْ ... من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَرَّفُ

المسحت: ما داخله الحرام والغش.

(٢٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ـ تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر. مطبعة المدني لا ط، لا ت ص٢٠ .

(٢٥) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص٧١، ١٢٠٢ .

(٢٦) البيتان في الديوان ص١٦٠، والشطر الثاني من البيت الثاني هو:

على زواحف نزجيها محاسير

من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الله ويهجو يزيد بن المهلب، والحاصب: الريح الشديدة تحمل الحصباء، والزواحف: النياق التعبة، نزجي: نساق.

(٢٧) أخبار النحويين البصريين ص٢٦، ٢٧، طبقات فحول الشعراء ١٧/١ .

(٢٨) السابق نفسه.

(٢٩) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري د.علي أبو المكارم. القاهرة الحديثة للطباعة ط١ سنة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م ص٩٣ .

(٣٠) أصول النحو العربي د.محمد عيد ص٧٢ .

(٣١) مقدمة تحقيق كتاب: الكوكب الدري ص٥٢ وينظر: سيبويه جامع النحو العربي د.فوزي مسعود. الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٨٦م لا ط ص١٦، ١٧ .

(٣٢) تقويم الفكر النحوي د.علي أبو المكارم. دار الثقافة. بيروت. لبنان. لا ط، لا ت ص٦٧ .

(٣٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ينظر ترجمته في معجم الأدباء ص٢٦٠، ص٢٧١ .

(٣٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي. أعماله ومنهجه د. مهدي المخزومي. مطبعة الزهراء. بغداد سنة ١٩٦٠م لا ط ص٧٤ .

(٣٥) عيسى بن عمر الثقفي ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص٢١٤١-٢١٤٣ .

(٣٦) البيت للنابغة في الكتاب لسيبويه تح. وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت. ط١. لات ٨٩/٢، شرح شواهد المغني للسيوطي ص٩٠٢ رقم ٧٨١ ساورتني: واثبتني. والضئيلة: الدقيقة وإنما يدق جسمها عند الكبر فيكون ذلك أنكى لسمها، والرقش: جمع رقشاء وهي المنقطة بسواد. والناقع: الخالص أو الثابت.

(٣٧) طبقات فحول الشعراء ١٦/١ .

(٣٨) المدارس النحوية د.شوقي ضيف. دار المعارف. ط٧. لا ت ص٢٦ .

(٣٩) الأصول النحوية عند الأنباري. رسالة ماجستير بدار العلوم من إعداد محمد سالم صالح سالم. ص٥١، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني. رسالة دكتوراه بآداب القاهرة لصابر بكر أبو السعود رقم ١٤١٠ ص ٤٤ .

(٤٠) أصول النحو عند الأنباري ص٥١ .

(٤١) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث لمحمد حسين آل ياسين منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت ط١ سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ص٣٤٤ وينظر: المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. وزارة المعارف العمومية. إدارة إحياء التراث القديم. إدارة الثقافة العامة. ط١ سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م ٨٦/٢. ٨٢ .

(٤٢) نزهة الألباء للأنباري ص٤٦ .

(٤٣) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تح. مازن المبارك. دار النفائس. ط٦ سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ص ب.

(٤٤) عمرو بن عثمان بن قنبر ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص٢١٢٢-٢١٢٩ .

(٤٥) ينظر صور القياس عند الخليل في: القياس في النحو العربي لصابر بكر أبو السعود ص٧٣-٩٢ .

(٤٦) أصول النحو في الخصائص لابن جني - رسالة ماجستير بدار العلوم لمحمد إبراهيم خليفة رقم ٣٦٧ ص٢٥ .

(٤٧) كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - ط١ - لا ت - ٤٠٢/٢ . حيث يقول: ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على (أمس) (أمسك)، ولا على (أنقول) (أيقول)، ولا سائر أمثلة القول، ولا على (الآن) )آنك) . وأشباه هذا كثير.

ويقول: ولو سمّيت رجلا بـ (فَعَال)، نحو (جلال)، لقلت: (أجلّة)، على حد قولك (أجْرِبة)، فإذا جازت ذلك قلت: (جِلاّن)؛ لأن (فعالا) في الأسماء إذا جاوز الأفعلة إنما يجيء عامته على فِعلان، وعليه تقيس على الأكثر الكتاب ٤٠٤/٣ .

(٤٨) أصول النحو في الخصائص لابن جني ص٢٤، وأصول النحو عند الأنباري ص٥٣ .

(٤٩) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولى بني أسد أحد الأئمة في القراءة والنحو )ت١٨٢هـ أو ١٨٣هـ أو ١٨٩هـ) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص١٧٣٧ : ١٧٥٢ .

(٥٠) الأبيات في: معجم الأدباء ١٧٤٧/٤، ١٧٤٨ يقول:

إنما النحو قياس يُتَّبعْ ... وبه في كل أمرٍ يُنْتَفعْ
فإذا ما أبصر النحو الفتى ... مَرَّ في المنطق مرًّا فاتسعْ
فاتقاه جُلُّ من جالسه ... من جليس ناطق أو مستمعْ
وإذا لم يبصر النحو الفتى ... هاب أن ينطق جبنًا فانقطعْ
فتراه يرفعُ النصب وما ... كان من خفض ومن نصبٍ رفعْ
يقرأ القرآن لا يعرف ما ... صرَّفَ الإعرابُ فيه وصنعْ
والذي يعرفه يقرؤهُ ... فإذا ما شكَّ في حرفٍ رجعْ
ناظرًا فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف اللحن صَدَعْ
كم وضيعٍ رفعَ النحوُ وكم ... من شريف قد رأيناه وضعْ
فهما فيه سواء عندكم ... ليست السنة فينا كالبدعْ

(٥١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د مهدي المخزومي - دار الرائد العربي - بيروت - ط٣ سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م ص١١٦ .

(٥٢) مقدمة تحقيق كتاب الكوكب الدري ص٥٧ .

(٥٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة . ينظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٥٠، وبغية الوعاة ٥٩٦/١، ٥٩١ .

(٥٤) الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) بتح . محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ط٣ سنة ١٩٨٦، ٢/١ .

(٥٥) القياس في النحو العربي لصابر بكر أبو السعود ص١٥٨ .

(٥٦) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي د .محمد حسيني محمود ص٨١ .

(٥٧) أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور (ت٢٠٧هـ) وقد بلغ ثلاثًا وستين عامًا . ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص٢٨١٢-٢٨١٥ .

(٥٨) أصول النحو في معاني القرآن للفراء - رسالة ماجستير بدار العلوم لمحمد عبد الفتاح العمراوي ص١٩٦-٢١٠ .

(٥٩) ترجمته في معجم الأدباء ص٢٦٧٨-٢٦٨٤ .

(٦٠) المبرد ولغة الشعر د.زهير غازي زاهد ـ مجلة كلية الدعوة الإسلامية ـ ليبيا ـ العدد ١٣ سنة ١٩٩٦ ص٥٣٠ .

(٦١) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ص١١١ .

(٦٢) ترجمته في معجم الأدباء ص٢٦٤٦: ٢٦٤٧ .

(٦٣) بغية الوعاة للسيوطي ٢٤٢/١، ٢٤٣ .

(٦٤) بغية الوعاة ٢٤٣/١ .

(٦٥) بغية الوعاة ٤٦٣/١-٤٦٦ .

(٦٦) الكوكب الدري ٥٧، ٥٨ .

(٦٧) دماذ العبدي أبو غسان كاتب أبي عبيدة (رفيع بن سلمة) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص١٣٠٧-١٣٠٨ .

(٦٨) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٧٧، ٧٨ .

(٦٩) أصول التفكير النحوي د.علي أبو المكارم ص١٣، أصول النحو عند الأنباري ص٥١ .

(٧٠) ينظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص١٠٨، وبغية الوعاة ١٠٩/١، ١١٠، وتاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣ للحافظ أبي بكر بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ بدون تاريخ. ٣١٩/٥ .

(٧١) بغية الوعاة ١١٠/١ .

(٧٢) أصول النحو العربي د.محمود أحمد نحلة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١ سنة ١٤٠٧هـ/ سنة ١٩٨٧م ص١٨ .

(٧٣) العلة النحوية ٩٤، ٩٥ .

(٧٤) بغية الوعاة ٥٠٩/١ .

(٧٥) السابق ٣١٩/٢ .

(٧٦) ترجمته في: معجم الأدباء ص٥١-٦٣ .

(٧٧) معجم الأدباء ص٩٢، ص٢٩٣، ص٣٣٢ ..إلخ.

(٧٨) السابق ١٧٥/١-١٧٦ .

(٧٩) السابق ١٢٩/١-١٣٠ .

(٨٠) بغية الوعاة ٣٨٩/١ .

(٨١) بغية الوعاة ٥٨٤/١ .

(٨٢) الإيضاح/ ٦٤، ٦٥ .

(٨٣) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) تح. عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ط٣ سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ٣٥/١ .

(٨٤) أبو الحسن علي بن عيسى الإخشيدي الرماني ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص١٨٢٦-١٨٢٨ .

(٨٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ـ دار المعارف ـ ط٢ بدون تاريخ ص٢٠٢ .

(٨٦) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، بغية الوعاة ٤٩٦/١-٤٩٨، نشأة النحو ص٢٠٠-٢٠١، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو د.عبد الفتاح شلبي. دار المطبوعات الحديثة. ط٣. سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(٨٧) الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) بتحقيق محمد علي النجار. مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٨٦م ٩٠/٢ .

(٨٨) مراحل تطور الدرس النحوي للدكتور عبد اللّه بن حمد الخثران. دار المعرفة الجامعية. سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م ص١٣٨ .

(٨٩) نحي: تشير وتومئ.

(٩٠) الأقراب: جمع قُرْب كقُفْل وهي من الفرس خاصرته.

(٩١) الشواكل: واحدها شاكلة وهي من الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والثفنة، وهي الركبة.

(٩٢) التعريد: الهرب والفرار.

(٩٣) الخصائص ٢/١ .

(٩٤) الخصائص ٥٤/١ .

(٩٥) الخصائص ١٦٤/١ .

(٩٦) نزهة الألباء ص٨٩ .

(٩٧) لمع الأدلة في أصول النحو تأليف أبي البركات كمال بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) قدم له وعني بتحقيقه مع الإغراب في جدل الإعراب سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م ص٨٠ .

(٩٨) حيث لا نجد من النحاة من قد عني بالمباحث الأصولية العامة إلى أن نبغ ابن هشام (ت٧٦١هـ) فوضع في كتابه مغني اللبيب في الجزء الثاني جملة كبيرة من القواعد العامة.

ينظر: السيوطي النحوي لعدنان سليمان مردم ص١٦٤ .

# الفصل الأول

# السمـــاع

## مفهوم السماع (١)

السمـاع هو الأصل الأول من الأصـول النحوية، وهو عـبـارة عن نصـوص اللغـة التى ارتضاها علماء العربية، وحافظوا عليها، والتزموا بها.

والسماع أهم أصل من أصول النحو العربى فى عملية الاستدلال(٢).

وإذا أردنا أن نقف على مفـهـوم محـدّد لهذا الأصل؛ فإننا نجـد البـداية عند الأنبـارى (ت ٥٧٧هـ) الذى آثر أن يسـمّى هذا الأصل النقل حـيث يقـول: النقل هو الكلام العـربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج من حدّ القلة إلى حدّ الكثرة(٣).

ويلاحظ من هذا التعريف أنه يشترط فى النص المنقول توافر الأمور الآتية:

١ - العربية؛ فلا بد أن يكون الكلام عربيًا.

٢ - الفصاحة.

٣ - صحة النقل: وهذا يستوجب تحديد اسم المروىّ عنه، واتصال السند، واشتراط العدالة والأمـانة والصدق، والتوقّف فى رواية غير الثقة، والتثبت فى النقل إلى غير ذلك مما ذكره العلماء(٤).

٤ - الكثرة: ويعنى بها تواتر عدد كبير من النقلة على رواية واحده(٥).

ثم يؤكّد ذلك بقوله: فخرج عنه إذا ما جاء فى كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم كالجزم بـ لن والنصب بـ لم(٦).

وإذا كنا نوافق الأنبارى فى اشتراط كون النص المنقول عربيًا فصيحا، صحيح النقل؛ فإننا نرى أن ماذكره من الاطراد أو الكثرة فى النص المنقول ليس شرطا له؛ لأن كل ماثبت نقله يُقْبلُ سواء أكان مطردا أم شاذا كثيرا أم قليلا.

ولذلك فإن تعريف السيوطى للسماع كأصل من الأصول النحوية، كان أكثر دقة وشمولا من تعريف الأنبارى السابق حيث لم يشترط الكثرة أو الاطّراد فى النص المنقول وإنما يكفى ثبوت ذلك المنقول فقط، يقول السيوطى: «وأعنى به: ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته ؛ فشمل كلام الله ـ تعالى ـ وهو القرآن، وكلام نبيّه ـ صلّى الله عليه وسلم ـ، وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر ؛ فهذه ثلاثة أنواع لابد فى كل منها من الثبوت»(٧).

## مصادر السماع:

لقد حدّد السيوطى فى تعريفه السابق ثلاثة مصادر للسماع وهى:

١ ـ القرآن الكريم وقراءاته.

٢ ـ الحديث النبوى الشريف.

٣ ـ كلام العرب (شعرا ونثرا).

ونود الآن أن نقف على موقف السيوطى من هذه الأنواع الثلاثة بشىء من التفصيل:

### أولاً ـ القرآن الكريم وقراءاته:(*)

ذكر السيوطى أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ؛ فـ إذاً تشبه الاسم المنصوب فى أنها تنّون فى حالة الوصل وقلب التنوين ألفا فى حالة الوقف ثم يقول: «وبه قرأ السبعة، والقراءة سنة متبعة...»(٨).

ونصُّ السيوطى على أن القراءة سنة متّبعة يدلُّ على مدى الاهتمام بالقراءات القرآنية، والاحترام الكامل لها، والثناء المستفيض عليها.

ويدلُّ على ذلك أيضاً توجيهه للقراءات القرآنية على لهجات العرب، وهذا ما نتناوله الآن:

### بين القراءات واللهجات

تُعَدُّ القراءات القرآنية مصدرا أصيلاً لدراسة اللهجات ؛ ذلك أن القراءات هى المرآة الصادقة التى تعكس الواقع اللغوى الذى كان موجودا قبل الإسلام فى شبه الجزيرة العربية، وأيضا لما عُرِف عن أصحاب القراءات من الضبط والدقة والإتقان وسعة المعرفة بالعربية(٩).

وقد وجّه السيوطي العديد من القراءات القرآنية على لهجات عربية، وذلك في العديد من المواضع منها:

* يذكر أنّ إعراب «لدن» لغة قيسية، تشبيها بـ «عند»، وبه قرأ عاصم: «بأسًا شديدًا مِنْ لَدُنِهِ»[١٠]،[١١].

* ويرى أن بعض العرب يحذف إحدى يائي «يستحيي»[١٢]، إمّا اللام أو العين، وهي لغة تميم، وبها قرأ ابن محيصن ورويت عن ابن كثير، و«يستحيي» لغة الحجازيين وسائر العرب[١٣].

* ويرى أن تميماً يرفعون ضمير الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقا، ويقرءون: «إن ترني أنا أقلُّ»[١٤] ، «تجدوه عند الله هو خيرٌ»[١٥]،[١٦].

* ويذكر أن إمالة «حتى» وإبدال حائها عيناً لغة، الأولى يمنية، والثانية هذلية قرأ ابن مسعود: ليسجننّه عتى حين[١٧] فكتب إليه عمر أن الله أنزل هذا القرآن عربيا، وأنزل بلغة قريش؛ فلا تقرئهم بلغة هذيل[١٨].

* ويذكر من لغات «كأين»[١٩]، «كأى» بوزن «رمى»، وبه قرأ ابن محيصن، و «كيْئ» بتقديم الياء على الهمزة[٢٠].

* ويرى أن شين «عشرة» في التركيب ساكنة في لغة الحجاز، قال تعالى: «اثنتا عشْرة عينا»[٢١]، وقد تكسر في لغة تميم، وقرئ به في الآية[٢٢] ...

* وفي حديثه عن «ها» يرى جواز حذف ألفها في لغة أسد وضمها إتباعا، وعليه قراءة: «أيُّهُ الثقلان»[٢٣]،[٢٤].

* ويذكر أن في الترخيم لغتين: الانتظار، وترك الانتظار، والأولى أكثر استعمالاً وأقوى في النحو، وجاء عليه ما قرئ: «ونادَوا يا مالُ»[٢٥]،[٢٦].

وقد خرّج قراءات أخرى كثيرة على لهجات العرب[٢٧].

هذه هي النظرة العامة للسيوطي تجاه القراءات القرآنية، وهي ـ كما يبدو ـ تُظهِر اهتمامه بالقراءات، ومظاهر هذا الاهتمام هي موضوع حديثنا الآن.

## مظاهر اهتمام السيوطي بالقراءات القرآنية:

### ١ ـ عزو القراءات إلى أصحابها:

يهتم السيوطي بنسبة القراءات التي يستشهد بها إلى أصحابها، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

(١) نسبته قراءة: «هأنتم هؤلاء»[٢٨] بالقصر، إلى قنبل[٢٩].

(٢) وقراءة: «لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة»[٣٠]، ـ برفع المضارع بعد «أن» ـ إلى ابن محيصن[٣١].

(٣) وقراءة: «تقاتلونهم أو يسلموا» [٣٢] إلى أُبي[٣٣].

(٤) وقراءة: «ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يُدْرِكَه الموت»، ـ بنصب «يدركَه»[٣٤] ـ إلى الحسن[٣٥]

(٥) وقراءة: «حاشا الله[٣٦]»، ـ بالإضافة كمعاذ الله، وسبحان الله ـ إلى ابن مسعود[٣٧].

(٦) وقراءة: «وفوق كل ذي عالم عليم[٣٨]» إلى ابن مسعود[٣٩].

(٧) وقراءة: «كائن»[٤٠] لغة في «كأين» قرأ بها ابن كثير[٤١].

(٨) وقراءة: «وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لِمَا آتيتكم من كتاب وحكمة»[٤٢] إلى حمزة[٤٣]

(٩) وقراءة: «بل كذّبوا بالحق لِمَا[٤٤]» إلى الجحدري[٤٥].

(١٠) وقراءة: «إلا أنهم ليأكلون الطعام[٤٦]» إلى سعيد بن جبير ـ دليلا على اللام الزائدة في خبر «أنّ» المفتوحة ـ[٤٧].

(١١) وقراءة: «ما أغرَك بربِّك الكريم [٤٨]» ـ على أسلوب التعجب ـ لسعيد بن جبير[٤٩].

(١٢) وقراءة: «بعض ما تحبون[٥٠]» لابن مسعود ـ على أن «بعض» سدّت مسدّ «من» ـ وقراءتنا «حتى تنفقوا مما تحبون»[٥١].

(١٣) وقراءة: «وإليه النشور وأمنتم»[٥٢]، «قال فرعون وآمنتم به[٥٣]» إلى قنبل على الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها[٥٤].

(١٤) وقراءة: «إنه من يتقى ويصبرِ[٥٥]» لقنبل - على أن «من» الموصولة فيها معنى الشرط[٥٦].

(١٥) وقراءة: «لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطّلع[٥٧]» - بالنصب - إلى حفص[٥٨].

(١٦) وقراءة: «واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ[٥٩]» لحمزة[٦٠].

(١٧) وقراءة: «إلى طعام غيرِ ناظرين إناه» [٦١] بجر «غير» إلى ابن أبى عبلّة[٦٢].

(١٨) وقراءة: «إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونَ»[٦٣] - بالنصب بعد الفاء - إلى ابن عامر[٦٤].

(١٩) وقراءة: «ويسفكَ الدماء»[٦٥] إلى الأعرج[٦٦].

(٢٠) وقراءة: «ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون»[٦٧] إلى جعفر[٦٨].

(٢١) وقراءة: «فلا خوفَ عليهم»[٦٩] إلى ابن محيصن[٧٠].

(٢٢) وقراءة «يابُشرایَ»[٧١] إلى الحسن[٧٢].

(٢٣) وقراءة: «ما يشعرْكم[٧٣]»، و «يأمرْكم[٧٤]»، و «ينصرْكم[٧٥]» - بالتسكين - إلى أبى عمرو[٧٦].

(٢٤) وقراءة: «قالوا ساحران تظاهرا»[٧٧]- والأصل: قالوا أنتما ساحران تتظاهران؛ فحذف المبتدأ ونون الرفع وأدغم التاء فى الظاء - إلى يحيى بن الحارث الذّمارى[٧٨].

(٢٥) وقراءة: «ولاتمنن تستكثرَ[٧٩]» - بالنصب - إلى الأعمش[٨٠].

(٢٦) وقراءة: «وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون فى العلم آمنا به[٨١]» إلى ابن عباس - تأكيداً لمذهب القائلين بأن الواو للاستئناف -[٨٢].

(٢٧) وقراءة: «وإنْ تأويلُهُ إلا عند الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به[٨٣]» لابن مسعود[٨٤].

(٢٨) وقراءة: «من حيث أفاض الناسى[٨٥]» إلى سعيد بن جبير[٨٦].

(٢٩) ويذكر في قوله تعالى: «إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم[٨٧]» ـ أنّ ابن شنبوذ قرأ: «الغفور الرحيم» للفاصلة[٨٨].

(٣٠) وقراءة: «يونِس» و «يوسِف» إلى طلحة بن مصرِّف[٨٩].

(٣١) وقراءة: «فأرسلنا إليها روحنا[٩٠]» ـ بالتشديد ـ إلى أبي حيوة[٩١].

وفي بعض الأحيان كان السيوطي ينسب القراءة إلى أكثر من قارئ، ومن ذلك:

(١) قراءة: «ثلاثمائةِ سنين[٩٢]» نسبها إلى حمزة والكسائي[٩٣].

(٢) وقراءة: «وما بكم من نعمة فمن الله[٩٤]»، «وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم[٩٥]» ـ بسقوط الفاء ـ إلى نافع وابن عامر[٩٦].

(٣) وقراءة: «ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشدّ[٩٧]» إلى هارون ومعاذ ويعقوب[٩٨].

(٤) وقرأ الجمهور: «وقيلَه[٩٩]» بالنصب وقرأ السلمي وابن وثاب وعاصم والأعمش وحمزة بالخفض وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم ابن جندب بالرفع[١٠٠].

(٥) وقراءة: «الذي تساءلون به والأرحامِ[١٠١]» إلى حمزة وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والأعمش وغيرهم[١٠٢].

وفي بعض المواضع كان السيوطي يستدرك على العلماء بنسبة القراءة إلى قارئها، ومما يدلُّ على ذلك:

(١) في قوله تعالى: «لاتضارَّ والدة بولدها[١٠٣]» قال ردّاً على البيضاوي: «قوله: وقرئ: لاتضارْ[١٠٤]» ـ بالسكون مع التشديد ـ هي قراءة أبي جعفر[١٠٥].

(٢) وفي قوله تعالى «وإلى الله ترجع الأمور[١٠٦]» ذكر قوله: «وقرئ ـ أيضًا ـ بالتذكير وبناء المفعول هي رواية نافع[١٠٧]».

وأحياناً كان يستدرك على العلماء بتصحيح النسبة، ومن ذلك:

(١) أنه استدرك على البيضاوي في قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة[١٠٨]» قوله: «وقرأ نافع وحمزة بضم السين. قال السيوطي: ولم يقرأ به سوى نافع وحده، وقرأ حمزة بالفتح كالباقين[١٠٩]».

(٢) ويقول البيضاوي في قوله تعالى: «وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم[١١٠]»: «قرأ نافع بالياء وابن عامر بها»، يرد عليه السيوطي قائلاً: «صوابه وابن عامر بالتاء الفوقية، وعندي أن هذا تنزيه من الناسخ، والمصنف منزّه عنه»[١١١].

وفي بعض المواضع قد لا ينسب السيوطي القراءة، وربما يكون ذلك للمعرفة بالقارئ أو لعدم الحاجة إلى ذكره، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتبه.

وكان يُصدر القراءة بمثل قوله: «قُرئ[١١٢]»، أو على «قراءة[١١٣]»، أو «قراءة بعضهم[١١٤]»، «أو قرئ شاذاً[١١٥]»، أو «قرئ في السبع[١١٦]»، «وفي الشاذ»، أو «قرئ بالوجهين[١١٧]»، أو، «في قراءة..[١١٨]»، أو «ومنه قراءة[١١٩]»، أو «والعامة تقرؤه[١٢٠]»، أو «قراءة الجمهور[١٢١]»، أو «قراءة بعض السلف[١٢٢]»، أو «وقرئ بالثلاثة[١٢٣]»، «وقرأ به في السبع[١٢٤]» إلخ.

## ٢ - الاستشهاد بالقراءات في كل المستويات اللغوية:

استكثر السيوطي من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته فيما عرض له من مسائل نحوية وصرفية ولغوية، وذلك من خلال عرضه لآراء العلماء، وأيضًا من خلال آرائه هو التي يبيّن فيها وجهاً أحسن مما قاله غيره، ويستدلُ على رأيه هذا بشواهد قرآنية أخرى.

وبإحصاء عدد الشواهد القرآنية في كتاب همع الهوامع بالنص المحقق وجدناها تبلغ ١٦٢٢ شاهد وهو مايشكّل نسبة ٤٤,٥ ٪ من مجموع الشواهد والتي تبلغ ٣٦٤٤ شاهد، وقد وردت في ١٦٩٢ موضع وهو ما يشكّل نسبة ٤٣,١ ٪ من مجموع عدد مرات ورود الشواهد والتي تبلغ ٣٩٢٤ مرة.

ومن هذه الشواهد القرآنية توجد ١٤٨٩ آية وهو ما يُشكّل نسبة ٤٠,٦ ٪ من مجموع شواهد الهمع وردت في ١٥٥٣ موضع وهو ما يشكّل نسبة ٤٢,١ ٪ من مجموع عدد مرات ورود الشواهد.

هذا بالإضافة إلى ١٣٣ قراءة بنسبة ٣,٦ ٪ من مجموع الشواهد وردت في ١٣٩ موضع بنسبة ٣,٥ ٪ من مجموع عدد مرات ورود الشواهد[١٢٥].

وفي كتاب «شرح السيوطي على ألفية ابن مالك»، نجد الشواهد قد بلغت ٧٢٠ شاهد تكرّرت في ٧٥٧ موضع، وكان عدد الشواهد القرآنية ٣٦٣ شاهد وهو ما يُشكّل نسبة ٥٠,٤ ٪

وردت في ٣٩١ موضع وهو ما يساوى ٥١,٦ ٪. وهذه النسبة أضخم النسب إذا قيست بالشواهد الأخرى[١٢٦].

وقد تعدّدت مناحي استشهاد السيوطي بالقرآن الكريم وقراءاته في المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، ويتجلى ذلك فيما يأتي:

## أولاً - استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته في المستوى الصوتي:

استشهد السيوطي بالقراءات القرآنية في العديد من الموضوعات الصوتية، و يتضح ذلك فيما يأتي:

### (١) الإتباع:

فقد مثّلَ السيوطي لحركة الإتباع بقراءة: «الحمدِ لله[١٢٧]» بكسر الدال و «للملائكةُ اسجدوا[١٢٨]» بضم التاء[١٢٩]، وعلى إتباع حركة عين الجمع - وهذه فيما يذكر «لغة هذيل» - بقراءة بعضهم: ثلاث «عَوَرات لكم[١٣٠]» و«عَوَرات النساء[١٣١]»[١٣٢].

وفي حديثه عن «ها» يرى جواز حذفها في لغة أسد وضمها إتباعًا، وعليه قراءة: «أيُّهُ الثقلان[١٣٣]»[١٣٤].

ويرى أن من الإتباع: إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صَحِبَتْها كقوله تعالى: «وجئتك من سبإٍ بنبأ يقين[١٣٥]»، «إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً[١٣٦]» في قراءة من نوّن الجميع[١٣٧]..»

### (٢) الإبدال:

حيث تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء مثل: «أن بورك[١٣٨]»، والنون أخت الميم، وقد أدغمت فيها نحو: من مالك ؛ فأرادوا إعلالها مع الباء، كما أعلوها مع الميم[١٣٩].

ويرى أن الهمزة إذا دخلت على «رأيت» امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب وصار بمعنى «أخبرني» وقد تبدل هاء، وخرّج على ذلك قراءة قنبل «هأنتم هؤلاء[١٤٠]» بالقصر[١٤١]..

* ويرى أن من أنواع الواو: المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل: «وإليه النشور وأمنتم[١٤٢]»، «قال فرعون وآمنتم به[١٤٣]»..[١٤٤].

*ويذكر أنه ربما فُرَّ من التقاء الساكنين بإبدال همزة مفتوحة من الألف: قرئ: «فيومئذ لايسأل عن ذنبه إنس ولا جأن[١٤٥]»، «ولاالضألين[١٤٦]»[١٤٧].

## (٣) الإدغام:

يرى أنه إن التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو: «إن الله هو الرزاق[١٤٨]». ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو: حيِي، وعيِي، وقد قرئ به «ويحيى من حيّ عن بينه»[١٤٩] و«من حيي» بالإدغام والإظهار[١٥٠].

ويرى أن النون الساكنة - ومعها التنوين - تدغم بغنّة في الياء،و النون، والميم، والواو نحو: «من يأت[١٥١]»، «وإن نشأ[١٥٢]»، «مما رزقكم الله[١٥٣]»، «من وال[١٥٤]»، وتدغم بغير غنة في اللام والراء نحو: «من ربكم[١٥٥]»، «من لدنا[١٥٦]»، وتظهر في أحرف الحلق الستة نحو: «من ءامن[١٥٧]»، «من هاد[١٥٨]»، «ومَنْ عاد[١٥٩]»، «من حكيم[١٦٠]»، «من غفور[١٦١]»، «من خالق[١٦٢]» [١٦٣]..

## (٤) الإمالة:

يذكر أن القراء قرءوا بالإمالة في عدة كلم منها: صاد «والنصارى[١٦٤]»، وتاء «واليتامى[١٦٥]»، وسين «أسارى[١٦٦]»، و «كسالى[١٦٧]»، وكاف «سكارى[١٦٨]»..[١٦٩]

## (٥) الإشباع:

استدلّ على الإشباع بقراءة من قرأ: «إنه من يتقي ويصبر[١٧٠]»، بإشباع الياء[١٧١].

## (٦) التخفيف:

استدلّ بحذف الضمة لمجرد التخفيف بقراءة أبي عمرو: «وما يشعْركم[١٧٢]»، «يأمرْكم[١٧٣]»، و «ينصرْكم[١٧٤]»، وقراءة غيره: «وبعولتْهن[١٧٥]»، «ورسْلنا لديهم[١٧٦]» بتسكين[١٧٧].

## (٧) سقوط الهمزة:

استدلّ بقراءة: «سواء عليهم أنذرتهم [١٧٨]»، على سقوط الهمزة [١٧٩].

### (٨) الإشمام:

يستشهد بقوله تعالى: «بأساً شديداً من لدُنه(١٨٠)». وهي قراءة عاصم، بالجر وإشمام الدال الساكنة الضم، والأصل: من لدُنه بضم الدال. على أن إعراب «لدُن» لغة قيسية تشبيهاً بعند(١٨١).

### (٩) الوقف:

استدلَّ بقراءة ابن كثير في «هادٍ(١٨٢)»، و«واقٍ(١٨٣)» على ثبوت الياء في الوقف(١٨٤)؛ فقد ذكر عند حديثه عن المنقوص أن غير الأفصح في المنون لغة قوم يثبتون الياء فيه نحو: هذا قاضي وغازي، وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف(١٨٥).

ويستشهد بما روى عن أبي عمرو أنه قرأ «وتواصوا بالصبِر(١٨٦)»، بكسر الباء، وقراءة سلام عن السدي: «والعصِر(١٨٧)» بكسر الصاد، على الوقف بالنقل. ويستشهد بما رواه عصمة بن عروة عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: «مستطر(١٨٨)»، بتشديد الراء «بالتضعيف»(١٨٩).

### (١٠) التقاء الساكنين:

يذكر أن التقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأوّلهما حرف لين، وثانيهما مدغم متّصل نحو: دابّة، ودويّبة، و«الضّالّين»، بخلاف المنفصل، فيحذف له الأول، وربما ثبت، ويستدل على ذلك بقراءة: «عنه تّلهى(١٩٠)»، «مالكم لا تّناصرون(١٩١)»، (١٩٢).

وربما فُرّ من التقائهما في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف، ويستشهد بقراءة: «فيومئذ لا يُسأل عن ذنبه إنس و لا جأن(١٩٣)»، «ولا الضألين(١٩٤)»،(١٩٥).

### (١١) حركة هاء الغائب:

أصلها الضمّ كضربهُ، ولهُ، وعندهُ. وتكسر بعد الكسرة نحو: مرّ بهِ، وبعد الياء الساكنة نحو: فيهِ إتباعاً ما لم تتصل بضمير آخر، فإنها تضمّ نحو: يعطيهمُوه، ولم يعطهُمُوه؛ فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرها، ويستشهد بقراءة ابن ذكوان: أرْجِئه وأخاه(١٩٦).

وكسرها فيما سبق لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون ؛ فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقًا، ويستشهد بقراءة حفص: وما أنسانيهُ[197] و بما عاهد عليهُ الله[198] وقراءة حمزة: لأهلهِ امكثُوا[199][200].

ويرى أن إسكان الهاء لغة قليلة، ويستشهد بقراءة: «إن الإنسان لربهْ لكنود[201]»[202]. ويستشهد بقراءة: «أنعمتَ عليهمُ[203]»، على أنه إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسرُ الميم إتباعًا، وهو الأقيس، وضمّها على الأصل، وسكونها، وقرئ بالسكون، والضم أشهر إن وليها ساكن، والسكون إن وليها متحرك، ولذا قرأ الأكثر بالضم في «بهمُ الأسباب[204]»، وبالسكون في «ومن يولّهم[205]»[206].

ويستشهد بقراءة: «وهْو معكم[207]»، «فهْو وليُّهم[208]»، «ثم هْو يوم القيامة[209]»، «لهْي الحيوان[210]»، بسكون الهاء على تسكين هاء الضمير بعد الواو والفاء وثم واللام[211].

## ثانيًا - الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته في المستوى الصرفي:

يستشهد السيوطي بالقراءات القرآنية في العديد من الموضوعات الصرفية، ويتضح ذلك فيما يأتي:

### (١) أبنية الاسم:

* تابع السيوطي من قال: إن «فعُل» مفقود، ومن قرأ «ذات الحبُك[212]»، - بكسر الحاء وضم الباء - فهي من تداخل اللغات، ركّب منهما القارئ ما قرأ به[213].

* ويرى أن «مفتعال» يأتي اسمًا قليلاً كما في قراءة الحسن «متكاء[214]»[215].

* يذكر أن وزن «مَفْعُل» موجود في القرآن بدليل قراءة: «فنظرة إلى ميْسُرِة[216]» - كذا قرأها عطاء[217] -، وقراءة: «وله الجوار المنْشُآت[218]»[219].

* يذكر أن «فَعُل» في كلام العرب قليل في الأسماء؛ فقد قالوا: حَذُر وفَطُن ونَدُس، وقرئ: «وعبُد الطاغوت[220]» بالإضافة، وقرأ سليمان التيمي: «قالت نمُلة[221]»[222].

* ويذكر أن «طُوى[223]» في قراءة من لم يصرفه على وزن «فُعَل» معدول مثل «عمر»[224].

(٢) ضم فاء المضاعف الثلاثي:

يذكر أن الجمهور أوجبوا ضمّ فاء المضاعف ثلاثيًا كان أو غيره نحو: حُبٌ وشُدَّ، قال تعالى «هذه بضاعتنا ردّت إلينا[٢٢٥]»، وأجاز قوم الكسر أيضا[٢٢٦]، وأجاز المهاباذي الإشمام وبهما قرئ في:« رِدّت[٢٢٧]».

(٣) حذف حرف الجر من المفعول به مع بعض الأفعال:

يرى حذف حرف الجرّ من المفعول به مع بعض الأفعال ومنها :صَدَق بالتخفيف بدليل قراءة: «صدَق عليهم إبليس ظنه[٢٢٨]»، أي: «في ظنه[٢٢٩]».

(٤) فيما يتعلق بإسناد الفعل:

يذكر أن «قَرن[٢٣٠]»، بفتح القاف في «اقررن» قرأ به نافع وعاصم في قوله تعالى:«وقَرْن في بيوتكن[٢٣١]»، وبالكسر قرأ الباقون[٢٣٢].

(٥) التعدى واللزوم:

يستشهد بقراءة: «وما هو على الغيب بظنين[٢٣٣]»، على أنه إذا كانت «ظنّ» بمعنى «اتّهم» تعدّت لواحد[٢٣٤].

ويستشهد بقوله تعالى: «لتّخذت عليه أجرا[٢٣٥]»، وقراءة: «لتَخِذْت»، «واتخذ الله إبراهيم خليلا[٢٣٦]» على أن «تخذ»، و «اتخذ» من الأفعال التي تدلُّ على التحويل وتنصب مفعولين[٢٣٧].

ويستدل على جعل اللازم كالمعتدى بتأويل قراءة من قرأ: «عُمُوا وصُمُّوا[٢٣٨]»، بلفظ المجهول[٢٣٩].

(٦) أفعل التفضيل:

استشهد بقراءة أبي قلابة: «من الكذّاب الأشرّ[٢٤٠]»، على ندرة إثبات الهمزة في «خير» و«شر[٢٤١]».

(٧) المصدر:

يستشهد على صحة المصدر على وزن «فاعلة» بقوله تعالى: «ولا تزال تطلع على خائنة[٢٤٢]»، أي: خيانة.، «لا تسمع فيها لاغية[٢٤٣]»، أي: لغو. «والعاقبة للمتقين[٢٤٤]»، أي:

العقبى، «ليس لوقعتها كاذبة[٢٤٥]، أى :كذب. «ليس لها من دون الله كاشفة[٢٤٦]، أى: كشف[٢٤٧].

## (٨) الميزان الصرفى:

فى بيانه لوزن الكلمة عندما ترد على قراءة أخرى نحو قراءة «آيدتك» فى قوله تعالى: «إذ قال الله ياعيسى بن مريم اذكر نعمتى عليك وعلى والدتك إذ أيدتك بروح القدس..[٢٤٨]، قال السيوطى: «فى الكشاف: على وزن أفعلتك، وقال ابن عطية: على وزن فاعلتك، وقال أبو حيان: يحتاج إلى نقل مضارعه من كلام العرب ؛ فإن كان يؤايد فهو فاعل، وإن كان يؤيد فهو أفعل[٢٤٩]».

## ثالثا ـ استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته فى المستوى النحوى:

استكثر السيوطى من الاستشهاد بالقراءات القرآنية على مسائل نحوية، وذلك فى كتبه النحوية المختلفة، ومن أمثلة ذلك ما يأتى:

## (١) فى خواص الاسم:

يذكر أن للاسم خواص تميّزه عن غيره ؛ منها النداء، فإن أُورِدَ على ذلك نحو قوله تعالى: «ياليت قومى يعلمون[٢٥٠]»، و«ياليتنا نُرَدُّ[٢٥١]»، و«ألا يسجدوا[٢٥٢]»، حيث دخلت فيه «يا» على «ليت» وهى حرف، وعلى «اسجدوا» هى فعل ؛ فالجواب أن «يا» فى ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء، وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم[٢٥٣] .

## (٢) باب إعراب ما لاينصرف:

يذكر أنه يجوز صرف ما لاينصرف، لتناسب أو ضرورة، ومن التناسب قوله تعالى: «وجئتك من سبأ بنبأ[٢٥٤]، و «سلاسلاً وأغلالاً[٢٥٥]»، و«ودًّا ولاسواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا[٢٥٦]»[٢٥٧] .

## (٣) فى باب إعراب جمع المذكر السالم:

يستشهد بقراءة الحسن: وما تنزّلت به الشياطون[٢٥٨] على الإعرب بالحروف لا بالحركات.

(٤) وفي باب المبني:

ذكر أنه مما يلزم البناء على الفتح: الزمن المبهم المضاف لجملة، سواء أكانت جملة فعلية فعلها معرب، أم جملة اسمية ؛ فالأول يستشهد عليه بقوله تعالى: «هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم»[٢٥٩]، فـ «يوم» مضاف إلى «ينفع» وهو فعل مضارع معرب ؛ فالأرجح في المضاف الإعراب ؛ فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعًا برفع اليوم على الإعراب ؛ لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء[٢٦٠]..

ويذكر - أيضًا - أنه مما يلزم البناء على الفتح: المبهم المضاف لمبني سواء كان زمانًا أو غيره، ويستشهد بقوله تعالى: «ومِنْ خزي يومئذ»[٢٦١]، حيث يقرأ على وجهين: بفتح الميم على البناء لكونه مبهمًا مضافًا إلى مبنيّ - وهو «إذ» -، وبجره على الإعراب، وقال تعالى: «ومنّا دون ذلك»[٢٦٢]، بني «دون» على الفتح، وهو مبتدأ قُدِّم خبره لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم إشارة، ولو قرئ بالرفع لكان جائزًا كما قرئ بالوجهين في «لقد تقطع بينكم»[٢٦٣]، «إنه لحقٌّ مثل ما أنكم تنطقون»[٢٦٤] [٢٦٥] .

ويذكر أنه مما يلزم البناء على الضم: ما قطع عن الإضافة لفظًا من الظروف المبهمة كقبلُ وبعدُ.. مثل قوله تعالى: «لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ»[٢٦٦]، ثم يذكر أنه إن قطع عن الإضافة لفظًا ومعنًى لم يُبْنَ، ويستشهد بقراءة: «لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ» بالخفض والتنوين على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه، وكذا إذا حذف المضاف إليه ونوى لفظه دون معناه فإنه أيضًا يكون معربًا، وقد قرئ «لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ» بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده ؛ فإن صرِّح بالمضاف فلا إشكال في الإعراب.[٢٦٧]

(٥) الأفعال الخمسة:

ترفع الأفعال الخمسة بالنون وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فمثال الرفع قوله تعالى: «فيهما عينان تجريان»[٢٦٨]، «وأنتم تشهدون»[٢٦٩]، «وهم لا يشعرون»[٢٧٠]، ومثال النصب والجزم «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا»[٢٧١]؛ فإذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفًا، وإدغامها في نون الوقاية، والفك، وبالوجه الأول قرأ نافع «تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون»[٢٧٢]، وقرأ ابن عامر «تأمرونني» بالفك. وقرأ الباقون بالإدغام[٢٧٣].

### (٦) الإعراب المقدر:

يذكر أن له أنواعاً: منها ما تقدّر فيه الحركات كلها وذلك في أشياء منها: الحرف المسكن للإدغام، فتقدر فيه الحركات الثلاث، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: «وقتل داود جالوت[٢٧٤]»، «وترى الناس سكارى[٢٧٥]»، و«العاديات ضبحا[٢٧٦]»، [٢٧٧].

### (٧) المبتدأ والخبر:

يرى في مسألة دخول الفاء في الخبر بعد المبتدأ: أن يكون المبتدأ غير «أل» من الموصولات، وصلته ظرف أو مجرور، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعلية غير الماضية، وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بعد ما النافية.. ثم بعد ذكره لهذه الشروط يقول: «ومثال الجملة: قوله تعالى: وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم[٢٧٨]»، ويدل على أن «ما» موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر[٢٧٩].

### (٨) في باب كان وأخواتها:

يذكر أنهم ألحقوا بـ «ليس» «إنْ» فتعمل في اسم مرفوع وخبر منصوب بالشروط المعروفة.. وإعمال «إنْ» أكثر من إعمال «لا» ويستشهد بقراءة سعيد بن جبير: «إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم[٢٨٠]»، بنصب «عباداً» خبراً، و«أمثالكم» نعتاً[٢٨١].

### (٩) الظرف:

يستدلّ على اسمية «مع» بدخول «من» عليها في قراءة: «هذا ذكرٌ منْ معَي[٢٨٢]»،[٢٨٣]. ويستشهد بقراءة نافع: «هذا يوم ينفع الصادقين[٢٨٤]»، بالبناء، وقراءة الستة بالإعراب - على أن كل زمان مبهم مضاف لجملة ؛ فإن صدرت بمبني ؛ فبناؤه - يقصد الظرف - راجح، مرجوح فيما كان صدره معرباً مثل هذه القراءة[٢٨٥].

ويذكر - أيضاً - أن من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبني مفرد نحو: «يومئذ»، و«حينئذ» وألحق بها الأكثرون كل اسم ناقص الدلالة كـ «غير»، و«مثل»، و«دون»، و«بين» فبنوه إذا أضيف إلى مبنيّ ويستشهد بقوله تعالى: «إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون[٢٨٦]»، وقراءة: «أن يصيبكم مثلَ ما أصاب[٢٨٧]»، بفتح اللام، وقوله تعالى: «ومنا دونَ ذلك[٢٨٨]»، وقوله تعالى: «لقد تقطع بينكم» [٢٨٩][٢٩٠].

(١٠) المرخم:

يستشهد بقراءة: «ونادوا يامالِ»[٢٩١] على لغة الانتظار، ـ وهو نية المحذوف ـ، وهى الأكثر استعمالاً والأقوى في النحو. حيث يقدر البناء على الضم على الحرف المحذوف[٢٩٢].

(١١) إنّ وأخواتها:

يجوز كسر همزة «إن» وفتحها إذا كانت بعد فاء الجزاء، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: «من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم[٢٩٣]»، قرئ بالكسر،و بالفتح على معنى فالغفران حاصل[٢٩٤].

ويرى أن «إنْ» المخففة من الثقيلة لا يليها ـ في الغالب ـ من الأفعال إلا ما كان متصرفاً ناسخاً سواء كان ماضيا أم مضارعاً، ويستدل بقوله تعالى: «وإن كانت لكبيرة[٢٩٥]»، «وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين[٢٩٦]»، «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك[٢٩٧]»، «وإن نظنك لمن الكاذبين[٢٩٨]»، وقراءة أبى «وإن خالك يا فرعون لمثبورا»[٢٩٩]، وندر إيلاؤها غير الناسخ فى قراءة ابن مسعود: «إن لبثتم لقليلا[٣٠٠]»، [٣٠١].

(١٢) نواصب الفعل المضارع:

(أ) «أنْ» الناصبة للفعل المضارع:

يستشهد بقراءة: «وحسبوا أن لاتكونُ فتنة[٣٠٢]» بالرفع والنصب على أن «أنْ» فى قراءة النصب مصدرية ناصبة، وفى قراءة الرفع تكون «أنْ» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف، وجملة «لا تكون» فى محل رفع خبر[٣٠٣].

(ب) إذن الناصبة:

يستشهد بما قرئ شاذاً: «لا يلبثوا[٣٠٤]»، «لا يؤتوا[٣٠٥]» فى قوله تعالى: «وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا[٣٠٦]»، «فإذن لا يؤتون الناس نقيرا[٣٠٧]» على أن «إذن» إن وليتْ عاطفاً قلّ النصب، والأكثر فى لسان العرب إلغاؤها[٣٠٨].

(جـ) حتى الناصبة:

استشهد بقوله تعالى: «لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى»[٣٠٩] على أن الفعل بعد «حتى» لايكون إلا مستقبلاً حقيقة أو حكماً ؛ فإن كان حالاً أو فى تقدير الحال لم

يكن إلا مرفوعاً، ويستدل بقوله تعالى: «وزلزلوا حتى يقول»[310] حيث قرأ نافع بالرفع على تقدير كونه حالاً، والباقون بالنصب على تقدير الاستقبال[311] ويستدلّ بهذه القراءة - قراءة نافع - على أن «حتى» تكون حرف ابتداء [312].

## (٥) واو المعية وفاء السببية:

يستشهد بقراءة من نصب في قوله تعالى: «ياليتنا نُردُّ ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين»[313] على أنه ينصب مابعدها في التمنى[314]، ويستشهد بقراءة حفص: «لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع»[315] على أن الرجاء يلحق بالتمني فيجعل جوابه منصوبا[316].

## (١٣) المضارع المعطوف على الجواب (جواب الشرط):

بيّن السيوطي أنه إذا أخذتْ أدوات الشرط جوابها، وذُكر بعد الجواب فعل مضارع بعد واو أوفاء، جاز جزمه عطفاً على الجواب ، ورفعه على الاستئناف ونصبه على إضمار «أنْ».

وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: «يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء»[317]،[318].

## (١٤) حروف الجر:

يستدلّ على أن «على» تكون بمعنى الباء بقوله تعالى: «حقيق على أن لا أقول»[319] أي بأن، كما قرأ أبيّ[320].

ويستدلّ على أن «اللام» تكون بمعنى «عند» بقراءة الجُحْدري: «بل كذبوا بالحق لِمَا جاءهم»[321] بكسر اللام وتخفيف الميم [322].

## (١٥) الإضافة:

يستشهد بقراءة: «تلتقطْه بعض السيارة»[323]، وبقوله تعالى: «فظلّت أعناقهم لها خاضعين»[324]، على أنه إذا كان المضاف صالحا للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وكان بعضا من المضاف إليه، أو كبعضه، جاز أن يعطى المضاف بعض أحوال المضاف إليه من تأنيث أو تذكير[325].

ويستشهد بقراءة: «فلاتحسبنَّ الله مخلف وعدَه رسله»[٣٢٦]، وقراءة: «قتلُ أولادَهم شركائهم»[٣٢٧]، على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به[٣٢٨].

ويستدلّ بقراءة الحسن «عصَاي»[٣٢٩]، على أن الياء المضاف إليها قد تكسر مع المقصور، وبقراءة حمزة: «بمصرخيِّ»[٣٣٠]، على أنها قد تكسر المدغمة في جمع أو غيره[٣٣١].

ويرى أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه خمس من اللغات ويستشهد على ذلك بعدد من الشواهد القرآنية[٣٣٢]؛ فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم «أمًا» أو «أبا» جاز فيه زيادة على ماتقدّم قلْبُ الياء تاء مكسورة ومفتوحة ويستشهد بقوله تعالى: «ياأبتَ»[٣٣٣]، على أنه قرىء بهما[٣٣٤].

(١٦) النعت:

يرى أنه يقلّ حذف النعت مع العلم به، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: «وكذّب به قومك»[٣٣٥]، أى: المعاندون، «إنه ليس من أهلك»[٣٣٦]، أى الناجين، «الآن جئت بالحق»[٣٣٧]، أى: الواضح، «تدمّر كل شيء»[٣٣٨]، أى: سلطت عليه[٣٣٩]...

ويرى أنه إذا وصف بمفرد، أو ظرف - أو مجرور -، أو جملة، فالأولى ترتيبها هكذا ويستدل بقوله تعالى: «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه»[٣٤٠]، [٣٤١]

(١٧) البدل:

يستشهد على إثبات بدل الكل من البعض بقوله تعالى: «يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن»[٣٤٢]؛ فـ «جنات» أعربت بدلاً من الجنة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة[٣٤٣]، ويستدلّ على إبدال الجملة من الجملة بقوله تعالى: «أمدكم بما تعملون أمدكم بأنعام وبنين»[٣٤٤]، وقوله تعالى «إنى جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون»[٣٤٥]، بكسر «إنّ»[٣٤٦].

(١٨) العطف:

يرى أن الواو تختصّ بأمور منها: عطف الخاص على العام وعكسه، ويستدل بقوله تعالى: «وملائكته ورسله وجبريل وميكال»[٣٤٧]، «رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى

مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات [٣٤٨]»، ويرى أنها تختصّ بعطف المرادف على مرادفه ويستدلّ بقوله تعالى: «إنما أشكو بثّي وحزني إلى الله [٣٤٩]»، «صلوات من ربهم ورحمة[٣٥٠][٣٥١]».

ويرى أنها تختص باقترانها بـ «إما» ويستدل بقوله تعالى:«إما شاكرا وإما كفورا» [٣٥٢] واقترانها بـ «لكن» بدليل «ولكن رسول الله [٣٥٣] [٣٥٤]».

ويرى أنه لا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلا بعد الفصل بفاصلٍ ما ضميراً منفصلاً أو غيره، ويستشهد بقوله تعالى: «كنتم أنتم وآباؤكم [٣٥٥]»، وقوله تعالى: «يدخلونها ومن صلح [٣٥٦]»، وقوله تعالى: «ما أشركنا ولا آباؤنا [٣٥٧]»، حيث فصل في الأول بالضمير المذكور، وفي الثاني بالمفعول، وفي الثالث بـ «لا»[٣٥٨] .

ويرى أنه لا يجب عود الجار في العطف على ضميره - أي الجرّ - ؛ لوروده في الفصيح بغير عوْد قال تعالى: «تساءلون به والأرحام [٣٥٩]»، «وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين[٣٦٠] [٣٦١]».

ويرى أنه يجوز حذف المعطوف بالواو معها كقوله تعالى: «سرابيل تقيكم الحرّ[٣٦٢]»، أي: والبرد، «بيدك الخير[٣٦٣]»، أي: والشر «وتلك نعمة تمنُّها عليّ أن عبّدتَ بني إسرائيل[٣٦٤]»، أي: ولم تعبدني[٣٦٥] .

ويرى جواز حذف الفاء ومتبوعها - أي المعطوف عليه - بهما، ويستشهد بقوله تعالى: «فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة [٣٦٦]» ، أي: فأفطر [٣٦٧] .

### * احتجاجه بالقراءة الشاذة:

اهتم السيوطي بالقراءات القرآنية جميعها:المتواتر منها والشاذ، ولم يكن كالقدماء في عدم اعتداده بالشاذ بل استشهد بالقراءات الشاذة، وكان في بعض المواضع يعزوها إلى أصحابها ؛ فقد استشهد بقراءة أبي قلابة: «من الكذّاب الأشرّ [٣٦٨]»، على حذف الهمزة من «خير» و«شر[٣٦٩]»، وقراءة أبي حيوة: «فأرسلنا إليها روحنا» بالتشديد[٣٧٠]، وفسّره ابن مهران بأنه جبريل[٣٧١] .

وفي بعض المواضع كان يستشهد بالقراءة الشاذة مع عدم نسبتها إلى أصحابها ونصّه على أنها قراءة شاذة:

• فقد استشهد بقراءة «الحبِك [٣٧٢]» ـ الشاذة ـ على أن فِعُل من أوزان الأسماء الثلاثية المجردة المهملة، وقد خرّجها على أنها من تداخل اللغات أو الإتباع لحركة تاء «ذات» في الكسر[٣٧٣].

• واستشهد بما قرئ في الشاذ: «أوْ كلما عاهدوا [٣٧٤]»، بسكون الواو، وذلك من تسكين المفتوح لثقل الحركة على الواو، وليست على هذا الوجه للعطف، بل هي في معنى المفتوحة[٣٧٥].

• واستشهد بما قرئ شاذا: «لا يلبثوا» و«لا يؤتوا» في قوله تعالى: «وإذن لايلبثون خلافك إلا قليلا[٣٧٦]»، وقوله تعالى: «فإذن لايؤتون الناس نقيرا [٣٧٧]»، على أن «إذن» الناصبة إن وَليتْ عاطفاً قلّ النصب [٣٧٨].

• واستشهد بالقراءة الشاذة: «فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءاً وجوهكم [٣٧٩]»، على أنها نون التوكيد الخفيفة [٣٨٠].

واستشهد بالقراءة الشاذة في مواضع أخرى [٣٨١].

وقد استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته على العديد من الموضوعات اللغوية ؛ فقد استشهد بالقرآن الكريم على ذكر الواحد والمراد الجمع [٣٨٢]، وعلى ذكر الجمع والمراد واحد أو اثنان[٣٨٣]، وعلى مخاطبة الواحد بلفظ الجمع [٣٨٤]، وعلى أن جماعة وواحد يخبر عنهما بلفظ الاثنين [٣٨٥]، وعلى الالتفاف [٣٨٦].

ويستشهد بالقرآن على أن الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو حاضر أو مستقبل، أو بلفظ المستقبل وهو ماض [٣٨٧]، وعلى تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخّر وتأخيره وهو في المعنى مقدم [٣٨٨]، والازدواج [٣٨٩].

ويرى أن فعيل جائز فيه ثلاث لغات: فعيل وفُعَال وفُعّال: رجل طويل، فإذا زاد طوله قلت طُوَال، فإذا زاد قلت طُوّال، وفي القرآن: «إن هذا لشئ عُجاب» وعُجّاب، وفيه أيضًا: «ومكروا مكراً كُبّارا» وكُبَارا [٣٩٠].

ويستدل بالقرآن على أنه لم يأت اسم المفعول من أفعل على فاعل إلا في حرف واحد[٣٩١]، وعلى قلب الجيم ياء [٣٩٢]، وعلى جمْع جمع ست مرات إلا الجمل [٣٩٣]، وعلى أن «فعُل» قليل في الأسماء [٣٩٤].

وقد وجدت للسيوطي احتجاجات بالنصوص القرآنية على أمور بلاغية كالمجاز(٣٩٥)، والتشبيه (٣٩٦)، والاستعارة (٣٩٧)، والكناية (٣٩٨)، والحصر والاختصاص (٣٩٩)، والإيجاز وأنواعه(٤٠٠)، والإطناب وأنواعه (٤٠١)، والخبر وأقسامه والإنشاء وأنواعه(٤٠٢)، والجناس(٤٠٣)، والمطابقة(٤٠٤)، والاستدراك والاستثناء(٤٠٥)، وتأكيد المدح بما يشبه الذم(٤٠٦)، والتفويت(٤٠٧)، والتقسيم (٤٠٨)، والتدبيج(٤٠٩)، والتنكيت(٤١٠)، والتجريد(٤١١)، والتعديد(٤١٢)، والجمع والتفريق والجمع والتقسيم(٤١٣)، وحسن النسق(٤١٤) إلخ.

## ٣ ـ ردّهُ على من يلحّنون القراءة:

ولبيان ذلك يحسن تتبع هذه الدعوى في المصادر السابقة على السيوطي:

## أولاً ـ الموقف النظري:

ذكر علماؤنا ـ عليهم رحمة الله ـ أن القرآن الكريم هو أوثق نص، وأبدَوا في كلامهم النظري احتراما بالغا له وثناء مستفيضاً عليه من مثل:

* قول سيبويه: إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة (٤١٥).

* قول الفراء: والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر(٤١٦).

ـ والزجاج يقول: «السنة تتبع في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة (٤١٧)».

ـ ويقول في موضع آخر: «القراءة سنة، ولاينبغي أن يُقْرأ بكل ما يجيزه النحويون(٤١٨)».

ـ ويقول ابن خالويه في شرح الفصيح: «قد أجمع الناس جميعًا أن اللغة إذا وَرَدت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لاخلاف في ذلك (٤١٩)».

ـ وقول ابن هشام: «لم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية(٤٢٠)».

ـ وقول النحاس: « كتاب الله عزوجل لا يُحْمَل على المقاييس، وإنما يُحْمَل بما تؤديه الجماعة فإذا جاء رجل فقاس بعد أن يكون متّبعاً، وإنما تؤخذ القراءة كما قلنا أو كما قال نافع بن أبي نعيم: ما قرأت حرفاً حتى يجتمع عليه رجلان من الأئمة أو أكثر(٤٢١)».

- وما نصّ عليه ابن المنير من أنه ينبغي أن تصحح قواعد العربية بالقراءة، لا أن تصحح القراءة بقواعد العربية([٤٢٢]).

- وقول السيوطي: «أما القرآن ؛ فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته، يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة..([٤٢٣]) ».

- وقول البغدادي: «فكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاحتجاج بمتواتره وشاذه ([٤٢٤]) ».

ثانيا - الموقف التطبيقي:

لم يلتزم نحاتنا - عليهم رحمة الله - بما قرّروه في كلامهم النظري من حجية النص القرآني ؛ فنجدهم - وبخاصة المتقدمون - قد وصفوا بعض القرّاء بالجهل أو بعدم العلم بالعربية، أو بضعف الرواية، أو التوهم، أو الخطأ، ونجدهم - أيضًا - قد ردّوا بعض القراءات القرآنية، ولحّنوها، وخرّجوا كثيراً منها على آيات عدوها هم من ضرائر الشعر، وهذا خطأ عظيم وكلام لا يجوز ([٤٢٥]) ؛ فسيبويه قد عارض بعض القراءات صراحة أو ضمنا ([٤٢٦]) واعترض المبرد على كثير من القراءات القرآنية ؛ فوصف قراءة نافع «معائش» بأنها غلط([٤٢٧])، ووصف قراءة «ثم لْيقطع» بأنها لحن ([٤٢٨])، ووصف قراءة «ثلاثمائة سنين([٤٢٩])»، قائلاً: «وهذا خطأ في الكلام غير جائز ([٤٣٠]) »، ووصف قراءة: «عزيرُ بن الله ([٤٣١])» قائلا في توجيهها: «فهذا وجه ضعيف جدا ([٤٣٢])»، ووصف قراءة: « هن أطْهَرَ([٤٣٣])» بأنها « لحن فاحش » وقال: «وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية ([٤٣٤]) ».

ومما يؤثر عن المبرد أنه كان يقول: «لوصليت خلف إمام يقرأ» «ما أنتم بمصرخيِّ([٤٣٥])»، و«واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ ([٤٣٦]) » لأخذت نعلى ومضيت([٤٣٧]) ».

وأمّا الفراء فقد تهجّم على بعض القراءات، وردّ بعضها، وقبّح البعض الآخر ؛ فقد وصف قراءة الحسن بالقبح في العربية وذلك في قوله: «وقرأ الحسن: «فأصبحوا لا ترى إلا

مساكنُهم(٤٣٨) ، وفيه قبح في العربية ؛ لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل «إلا» ذكّروه ؛ فقالوا لم يقم إلا جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلا جاريتك، وذلك أن المتروك أحد، فأحد إذا كانت لمؤنث أو مذكّر ففعلها مذكّر ألا ترى أنك تقول: إن قام أحد منهن فاضربه ولا تقل: إن قامت، إلا مستكرهاً، وهو غير جائز (٤٣٩) ».

وردّ قراءة من قرأ: «منْ خَلْفهم (٤٤٠)، بكسر الميم من «من» في قوله تعالى: «فإما تثقفنهم في الحرب فشرِّد بهم من خلفهم (٤٤١)، وقال: «ليس لها معنى أستحسنه في التفسير(٤٤٢) »، وطعن في بعض القراءات ؛ فعندما تناول قوله تعالى: «ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي (٤٤٣) ، قال: «وقد خفض الياء من قوله: «بمصرخيِّ(٤٤٤)، الأعمش ويحيى بن وثاب جميعا حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء ولعلّها من وهم القراء طبقة يحيى؛ فإنه قلّ من سلِم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في «بمصرخيّ» خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك، ومما نرى أنهم أوهموا فيه قوله: «نُولِّه ما تولى ونُصلِّه جهنم (٤٤٥) ، ظنوا ـ والله أعلم ـ أن الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه (٤٤٦)».

ـ والزجاج قال في قراءة عاصم: «وكذلك نُجِّي المؤمنين(٤٤٧)، هي: «لحن لا وجه له ؛ لأن مالم يسم فاعله لايكون بغير فاعل (٤٤٨) ».

وابن خالويه قال في قراءة ابن عامر بهمز «معائش»: «من همز هذه الياء فقد لحن، وقد روى خارجة عن نافع همْزَه وهو غلط (٤٤٩) ».

وابن جني الذى ألف كتاباً في الدفاع عن القراءات الشاذة سماه «المحتسب» والغرض من تأليفه أن يرى قوة الشاذ، وأنه قد يكون مساوياً في الفصاحة للمجمع عليه، وأنه كما يقول: «نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله ـ أو كثيراً منه ـ مسارٍ في الفصاحة للمجمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه(٤٥٠)، وترسو به قدم إعرابه(٤٥١)». قال في قراءة ابن محيصن: «ثم أطَّرُه إلى عذاب النار(٤٥٢)، بإدغام الضاد في الطاء: «هذه لغة مرذولة (٤٥٣) ، وقال في قراءة أبي جعفر يزيد: «للملائكة اسجدوا (٤٥٤)، بضم التاء: «هذا ضعيف عندنا جدًا(٤٥٥)، وقال في قراءة عاصم: «وقيل من راق (٤٥٦)، ببيان النون من «منْ»: «وأما قراءة عاصم

فمعيب في الإعراب، معيب في الأسماع [٤٥٧] ، وقال: «وأما قراءة أهل الكوفة، ثمْ لْيقطع» «فقبيح عندنا[٤٥٨]»، وقال: «فأما قراءة أبي عمرو» يغفرلكم «بإدغام الراء في اللام ؛ فمدفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، إنما هي شيء رواه القراء، ولاقوة له في القياس[٤٥٩] ».

والزمخشري يرفض بعض القراءات ويقبحها، فقد قال في قراءة: «معائش [٤٦٠]» بياء صريحة في قوله تعالى: «وجعلنا لكم فيها معايش [٤٦١]»: «إن تصريح الياء فيها خطأ، والصواب الهمزة أو إخراج الياء بين بين[٤٦٢] »، ورفض قراءة ابن عامر[٤٦٣] برفع «قتل» ونصب «أولادهم» وجر «شركائهم» بالإضافة، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في قوله تعالى: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم[٤٦٤]»، قال: «أما قراءة ابن عامر؛ فشيء لو كان في مكان الضرورات في الشعر لكان سمجًا مردودًا.. فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته [٤٦٥] »، ويقول في قراءة: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام [٤٦٦] »: «والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد»[٤٦٧] .

أما المتأخرون من النحاة ؛ فكان موقفهم من القراءات مختلفًا ؛ فقد كانوا أكثر احترامًا للقراءات، واستدلوا بمتواترها وشاذها، ولم يتشدّدوا في قبول القراءات ؛ فهذا ابن مالك أخذ بالقراءات الشاذة، ورد على النحويين المتقدمين الذين: يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية[٤٦٨] .

وأبو حيان يقول في تفسيره - معقّبا على الزمخشري -: «وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب أولادَهم وجر شركائهم ، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها ؛ فجمهور البصريين يمنعونها - متقدموهم ومتأخروهم -، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر.

وبعض النحاة أجازها - وهو الصحيح - ؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ بالقرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب.[٤٦٩]

وابن هشام يُعَدّ أول نحوى تعرض لكثير من الآيات القرآنية وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تخريجات وتأويلات، وكانت نظرته فى الاستدلال بالقراءات تتفق مع نظرة الكوفيين وابن مالك فى الأخذ بها[٤٧٠].

* موقف السيوطى:

أما السيوطى ؛ فقد ردّ على العلماء الذين كانوا يُلحّنون القراءة، ويظهر ذلك فيما يأتى:

(١) ردّ السيوطى على البيضاوى فى تلحينه للقراءة بالإدغام فى قوله تعالى: «فيغفر لمن يشاء[٤٧١]»، حيث يرى البيضاوى أن إدغام الراء فى اللام لحن ؛ إذ الراء لا تدغم إلا فى مثلها فرد عليه السيوطى قائلاً:تابع البيضاوى فى ذلك الزمخشرى، وقد ردّ عليه الناس قاطبة؛ فإن ذلك قراءة أبى عمرو. قال الشيخ سعد الدين: «هذا على عادته فى الطعن فى القراءات السبع إذا لم يكن وفق القواعد العربية.. [٤٧٢]».

(٢) ورد عليه أيضا فى تضعيفه لقراءة حمزة: «واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام..[٤٧٣]»، حيث قال: قوله: وقرأ حمزة بالجر عطفًا على الضمير المجرور وهو ضعيف ؛ لأنه بعض كلمة «ثم أفاض السيوطى بالرد عليه[٤٧٤]».

(٣) وفى قوله تعالى: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم [٤٧٥]»، قال رداً على البيضاوى فى قوله: وقرئ «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية بين بين وقلْبها ألفاً وهو لحن - يقول السيوطى: «تابع فيه صاحب الكشاف، وأخطأ فى ذلك ؛ لأنه ثابت فى السبعة ؛ فإنها رواية لورش، ثم ذكر السيوطى آراء العلماء من خلال توجيهه لهذا اللحن[٤٧٦]».

(٤) عندما تعرّضَ لقوله تعالى: «ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى [٤٧٧]»، ذكر أن البيضاوى قال: «وقرأ حمزة بكسر الياء» أى فى قوله « بمصرخىْ» حيث قرأ «بمصرخىِ » على الأصل فى التقاء الساكنين، ويعلق السيوطى على ذلك قائلاً: «هى قراءة متواترة نقلها السلف واقتفى آثارهم الخلف ؛ فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكن قلّ استعمالها، ونص قطرب على أنها لغة فى بنى يربوع، ونصّ على أنها صواب: أبو عمرو بن العلاء - إذ سئل عنها - والقاسم ابن معن من رؤساء النحاة الكوفيين.[٤٧٨]

(٥) يرى السيوطى جواز تسكين لام الطلب رجوعًا إلى الأصل فى المبنىّ، ومشاكلة عملها - تلْو واو، وفاء، وثم نحو: «فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى»(٤٧٩)، «ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوّفوا»(٤٨٠)، و«وليتمتعوا»(٤٨١)، وقرئ بالتحريك فى الثلاثة الأخيرة فقط. وقيل: يقلُّ مع «ثمّ» ؛ لأن التسكين إنما كثر فى الأوّلين لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكونهما على حرف، فصارا معه ككلمة واحدة، فخفّف بحذف الكسر، ومن ثَمّ حملت عليهما، فلا تبلغ فى الكثرة مبلغهما. وقيل: هو معها ضرورة لا يجوز فى الاختيار- قاله خطاب، وأنكر قراءة حمزة -، وهو مردود.

ثم يُعلّق بما قاله أبو حيان: ما قرئ به فى السبعة لا يُرَدُّ، ولا يوصف بضعف ولا بقلة.(٤٨٢)

٤ - تخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية:

منع السيوطى تخريج شواهد القرآن الكريم على القليل أو الشاذ من لغات العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- خطّىء من قال فى قوله تعالى: «وقِيْله»(٤٨٣) بالجر أو النصب: إنه عطف بيان على لفظ «الساعة» من قوله «وعنده علم الساعة»(٤٨٤)، أو محلّها ؛ لما بينهما من التباعد، والصواب أنه قسم أو مصدر «قال» مقدّرًا (٤٨٥).

- ومن قال فى «فلا جناح عليه أن يطوّف»(٤٨٦): إن الوقف على «جناح» و «عليه» إغراء ؛ لأن إغراء الغائب ضعيف بخلاف القول بمثل ذلك فى «عليكم ألاّ تشركوا»(٤٨٧) فإنه حسن ؛ لأن إغراء المخاطب فصيح.(٤٨٨)

- ومن قال فى «ليُذهِبَ عنكم الرجس أهل البيت»(٤٨٩): إنه منصوب على الاختصاص؛ لضعفه بعد ضمير المخاطب، والصواب أنه منادى.(٤٩٠)

- ومن قال فى «تماماً على الذى أحسنُ»(٤٩١) بالرفع: إن أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة ؛ لأن باب ذلك الشعر، والصواب تقدير مبتدأ ؛ أى هو أحسن.(٤٩٢)

- ومن قال فى «وأرجُلِكم»(٤٩٣) إنه مجرور على الجوار ؛ لأن الجر على الجوار فى نفسه ضعيف شاذّ لم يرِدْ منه إلاّ أحرف يسيرة، والصواب أنه معطوف على «برءوسكم» على أن المراد به مسح الخف»(٤٩٤).

ولقد أحسن السيوطي عندما بيّن أن الناظر في كتاب الله تعالى يجب عليه مراعاة أمور منها: «أن يتجنّب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذة، ويخرج على القريب والقَويّ والفصيح ؛ فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد فله عُذر، وإن ذكر الجميع لقصد الإغراب والتكثير ؛ فصعب شديد، أو لبيان المحتمل وتدريب الطالب ؛ فحسن في غير ألفاظ القرآن الكريم، أما التنزيل ؛ فلا يجوز أن يخرّج إلا على ما يَغْلب على الظنّ إرادته، فإن لم يغلب شيء ؛ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسّف».(٤٩٥)

## موقف آخر للسيوطي:

على الرغم من هذا الاحترام للقراءات القرآنية من قبل السيوطي إلا أنه في أحيان قليلة جداً نراه يضعّف القراءة، أو يُشذّذها، أو يُخرّجها على لغة قليلة أو ضعيفة أو شاذة، أو يوحي بأن القرّاء يقرءون بالرأي، ولعل السبب في ذلك هو طبيعة مؤلفات السيوطي -؛ فقد كان - رحمه الله - جمّاعة ينقل عن غيره -، ولكثرة مصنفاته

وهاك ما يوضح ذلك:

(١) كان السيوطي - عليه رحمة الله - في أحيان قليلة جدّا يُضعّف القراءة ؛ ففي قوله تعالى: «فإما ترينّ من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوما»(٤٩٦) نرى السيوطي يوضّح ضعف قراءة من قرأ بالهمز «ترئنّ» وهي قراءة أبي عمرو، عن طريق قول ابن جني(٤٩٧): رويت عن أبي عمرو، وهي ضعيفة (٤٩٨)

(٢) وشذّذ القراءة عندما نقل قول المبرد في قراءة ابن محيصن: «أو لم تنذرهم (٤٩٩)»: وهو من الشذوذ بمكان(٥٠٠) دون تعليق منه على هذا القول.

(٣) ويرى - فيما ينقله عن ابن جني - أن حذف الحرف ليس بقياس ؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ؛ فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً، واختصار المختصر إجحاف به. ويستشهد لحذف همزة الاستفهام بقراءة ابن محيصن: «سواء عليهم أنذرتهم» (٥٠١) (٥٠٢)

(٤) ويرى أن إسكان الهاء لغة قليلة قرئ بها: «إن الإنسان لربهْ لكنود»(٥٠٣)

(٥) ويذكر - نقلاً عن الزمخشري - أن أبا جعفر قرأ: «للملآئكةُ اسْجُدوا»[٥٠٤] بضم التاء للإتباع، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم: «الحمد لله» [٥٠٥] [٥٠٦]

(٦) وبالرغم من أن القراءات من علوم الرواية لا الدراية ؛ فإننا نجد عند السيوطي في بعض المواضع ما يشير إلى أن القراء قد يقرءون بالرأي؛ فهو يقول: «وقرئ» قوله تعالى: «لقد تقطع بينكم»[٥٠٧] بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه اسم مصدر بمعنى الوصل ويحتمل الأمرين قوله تعالى: «ذات بينكم»[٥٠٨] وقوله «فلما بلغا مجمع بينهما» [٥٠٩]، أي: فراقهما.[٥١٠]

وهذه المواضع قليلة لا تُشكّل نسْبة كبيرة في كتب السيوطي ؛ لأن الغالب عند تناوله للقراءات القرآنية هو الاحترام الزائد لها والعناية الفائقة بها، وقد ظهر هذا جليًا وواضحاً فيما سبق بيانُه.

ثانيا - الحديث النبوي الشريف:[٥١١]

اختلف النحاة اختلافاً كبيراً في الأخذ بالحديث والاحتجاج به، وكثر الجدل بينهم قديماً وحديثاً، وكان الأولى ألا يختلفوا في ذلك ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عربيٌ فصيح بل أفصح من نطق بالضاد، ولم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب، وإذا تكلّم بلغة غير لغته فإنما يتكلّم بذلك مع أهل تلك اللغة عن طريق الإعجاز وتعليم الله تعالى له من غير معلّم [٥١٢]

ومن الشائع تقسيم النحاة ثلاث طوائف: طائفة منعت الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة،وطائفة أجازت الاحتجاج به، وطائفة توسّطت فوقفت في منزلة بين المنزلتين.[٥١٣]

موقف السيوطي:

(١) الموقف النظري:

وكلام السيوطي النظري في «الاقتراح» يُشْعِر بأنه من المجيزين المقيدين، ويتجلّى ذلك في قوله: «وأما كلامه - صلى الله عليه وسلم - فيُسْتَدَلُّ منه بما يثبت أنه قاله على اللفظ

المرويّ وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا ؛ فإن غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووْها بما أدّتْ إليه عبارتهم، فزادوا، ونقّصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجهٍ شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكِرَ على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث». [٥١٤]

لقد ذكر السيوطي - هنا - جواز الاستدلال بالحديث، لكن ليس كل حديث يُسْتَدَلُّ به، وإنما الحديث المرويّ بالمعنى، وذلك - على حدّ قول السيوطي - نادر جدًا، ويوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً.

٢ - الموقف التطبيقي:

وأما في كتبه الأخرى التطبيقية فيتردّد السيوطي بين المنع والإجازة، وتتجلّى مظاهر المنع فيما يأتي: [٥١٥]

(١) تصريحه بتغيير الرواة:

وذلك في العديد من المواضع:

* فعند ذكره لحديث: «لولا قومك حديثو عهدٍ بكُفر لأسست الكعبة على قواعد إبراهيم»[٥١٦] قال: «قلت: والظاهر أن الحديث حرّفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته: «لولا حدثان قومك»، وهذا جارٍ على القاعدة»[٥١٧] ثم يذكر كلاماً لابن الضائع وتلميذه أبي حيّان مفاده أنه لا يُسْتَدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ؛ لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العَجم والمولدون، لا من يُحْسِن العربية، فأدوها على قَدْرِ ألسنتهم.[٥١٨]

وقد فصّل السيوطي الكلام في هذا الحديث وذلك في عدة مواضع من كتابه «عقود الزبرجد» حيث يقول في أحد المواضع: «قلت: في بعض روايات البخاري: «لوددت» بإثبات اللام، فعلم أن حذفها من من تصرُّف الرواة».[٥١٩]

وفي موضع آخر يذكر أن هذا الحديث قد روي بألفاظ متعدّدة ؛ مما يدلّ على تصرّف الرواة بالمعنى ؛ فيقول قلت: «الحديث أخرجه البخاري بألفاظ متعدّدة منها:

«لولا حدثان قومك بالكفر، لفعلت.

ومنها:

«لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت» وهذا على القاعدة المشهورة.

ومنها:

«لولا أنّ قومك حديث عهدهم بالجاهلية» وهذا كـا للفظين المذكورين ؛ لأن «أن» المفتوحة ومعموليها فى تقدير مفرد مقدر مبتدأ فتقديره: «لولا حداثة قومك» أو «لولا حدثان قومك» ؛ لأن المصدر الذى يقدر به «أنّ» يؤخذ من لفظ خبرها على ما صرّحوا، و«حديث عهدهم» هو خبر «أنّ» مقدر المصدر منه، وعرف من هذا أن اللفظ الأول من تصرّف الرواة بالمعنى.(٥٢٠)

* وعند ذكره لحديث: «آلصُّبْحَ أَرْبَعًا»(٥٢١) يستظهر السيوطى تغيير الرواة لهذا الحديث بوروده فى بعض الروايات بلفظ أتصلى الصبح أربعًا ؟ فـعلم أن حذف الفعل فى رواية البخارى من تصرّف الرواة.(٥٢٢)

● وعند ذكره لحديث: «ليس من اللهو إلا ثلاثٌ: تأديبُ الرجل فَرَسَهُ وملاعبتُه أهلَه، ورَمْيُه بقوسه ونبْله»(٥٢٣) قال: «قلت: وفيه حذف اسم «ليس» وهو ممنوع عند النحاة، وقد روى هذا الحديث بلفظ: «: كل شيء يلهو به الرجل باطل إلا رميه بقوسه «وتأديبه فرسه، وملاعبته أهله، فإنه من الحق». وهذه الرواية لا إشكال فيها، وبها يعرف أن الأول من تصرّف الرواة». (٥٢٤)

● وعندما تَعرَّض لحديث: «صلَّى بنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الصبْح فقال: شاهدٌ فلان؟ فقالوا: لا»(٥٢٥) يقول: «قلت: الحديث رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه بلفظ: أشاهد» بإثبات الهمزة، فعرف أن إسقاطها من تصرّف الرواة».(٥٢٦)

● وفى موضع آخر يقول: «قلت: الحديث رواه البخارى أيضًا: «من قام ليلة القدر»(٥٢٧) فعرف أن ذلك من تصرّف الرواة، والأليق بما يناسب إلى لفظ النبوة ما وافق الفصيح» وكذا قال ابن حجر (٥٢٨): عندى فى الاستدلال بهذا الحديث نظر؛ لأننى أظنه من تصرف الرواة بالمعنى»(٥٢٩).

## (٢) تصريحه بتأويل بعض الأحاديث:

ويتجلى ذلك فيما يأتي:

● ذكر السيوطي أن الصحيح ـ وعليه البصريون ـ أنه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه، ويستثنى صور أجازوا فيها الحذف[٥٣٠]، وذكر أنه قد وَرَدَ ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة نحو قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «لا يَشْرَبُ الخَمْرَ حين يشْرَبُها وهو مؤمن[٥٣١]»، فأجاب عن ذلك بأن الفاعل ضمير مقدَّر راجع إلى ما دلَّ عليه الفعل، وهو «الشارب» لدلالة: «يشرب»، والتقدير: «ولا يشرب الشارب الخمر[٥٣٢]».

● وعند حديثه عن «لا» النافية للجنس يذكر حديثًا ظاهره إعمال «لا» في المعرفة وهو قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده[٥٣٣]»، ثم ينصّ على أنه مؤول «باعتقاد تنكيره كما تقدّم في العلَم بأن جعل الاسم واقعًا على مُسَمّاه، وعلى كل ما أشبهه فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير: «مثل»[٥٣٤].

## ٣ـ حمله بعض الأحاديث على القلة أو الندرة:

● فقد ذكر عند كلامه عن «بلى» أن وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث: «أترضَوْن أن تكونوا ربع أهل الجنة، قالوا: بلى[٥٣٥]»، ثم يقول معلّقًا بأن ذلك: «إما قليل، أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما موضع[٥٣٦]».

● وعند حديثه عن المندوب يذكر أن الرياشي أجاز نُدْبة النكرة، مستدلاً بحديث: «واجبلاه[٥٣٧]»، فيقول: «وقال غيره: وهو نادر إنْ صحّ[٥٣٨]».

● ويرى عدم حذف الجارّ وبقاء عمله اختيارًا، وإن وقع فضرورة أو نادر لا يقاس عليه كحديث البخاري: «صلاة الرجل في جماعة تُضعَّف على صلاته في بيته وسوقه خمسٍ وعشرين ضعفًا[٥٣٩]»، أي: بخمس[٥٤٠].

● ومما حمل فيه السيوطي بعض الأحاديث على القلة، قوله في باب النداء: «حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين، والمشار إليه قليل[٥٤١]»، ويستدل على ذلك بـ «ثوبي حجر»[٥٤٢] و«ثم أنتم هؤلاء تقتلون[٥٤٣]»[٥٤٤].

## ٤ـ تصريحه بالرواية بالمعنى، ورواية الأعاجم والمولدين:

كان السيوطي يرفض بعض الأحاديث؛ لروايتها بالمعنى، أو لأن رواتها كانوا غير عرب وإنما كانوا من الأعاجم؛ فعندما ذكر قول الألفية:

وحذف ذي الفاء قلّ في نثر[٥٤٥].

يقول السيوطي : «قلت: وينبغي أن يتوقف في قبول ذلك؛ فإنه تفرّد به، ولم يذكره أحد من النحاة غيره، وإنما أخذه من حديث: «أما بعد ما بال رجال[٥٤٦]»، وقد أكثر من أخذ أحكام نحوية لم يسبق إليها من الأحاديث، وقد بالغ أبو حيان وغيره من المتأخرين في الرد عليه بسبب ذلك، وقالوا: الأحاديث ليست مقطوعة بأنها رويت بلفظ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بل هي مروية بالمعنى . رواها الأعاجم والمولدون واللحانون؛ فلحنوا فيها. فلهذا لم يستدل أحد من المتقدمين على إثبات قاعدة نحوية بما ورد في الأحاديث[٥٤٧]».

٥ ـ تصريحه بتصحيف الرواة:

عند ذكره لحديث: «لاَهاَ الله إذن يعمدُ إلى أسد من أسد الله يقاتلُ عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه[٥٤٨]» قال: «اعلم أن أئمة اللغة العربية[٥٤٩] أطبقوا على أن قوله «إذن» في هذا الحديث من تصحيف الرواة ، وأن صوابه: لاها الله ذا.»[٥٥٠] .

لقد ذكر السيوطي ـ فيما سبق ـ أدلة المانعين للاستشهاد بالحديث، واتخذ منها سنداً ودليلاً يدعم رفضه لبعض الأحاديث واعتراضه عليها.

ففي حين أنه كان يرفض ـ في بعض المواضع ـ الاستشهاد بأحاديث لرسول الله ؛ لأنها رويت بالمعنى، نراه في مواضع أخرى يمنع الاستدلال بالحديث؛ لأن رواته كانوا أعاجم، أو لأن الرواة قد غيّروه، أو لأنه قد وقع فيه التصحيف والتحريف إلخ

لكن هناك موقفاً آخر للسيوطي، حيث نراه يجيز الاستشهاد بالحديث.

وهاك البيان:

لقد أورد السيوطي في كتابه «همع الهوامع[٥٥١]»، ١٦٠ حديث في ١٧٣ موضع ـ وذلك بالنص المحقق ـ، وأورد في كتابه الآخر «شرح الألفية[٥٥٢]»، ٣٠ ثلاثين حديثاً في ٣٣ ثلاثة وثلاثين موضعاً.

وليس كل حديث يورده السيوطي يذكره على أنه شاهد، ذلك أن الحديث قد ينفرد في مجال الاستشهاد، وقد يأتي مع شواهد أخرى قرآنية أوشعرية أو نثرية سابقًا أو تالياً للشواهد الأخرى[٥٥٣].

وهو في استشهاده ينصُّ في أحيان كثيرة على أنه حديث من أحاديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، وربما ينسبه إلى أحد الكتب فيقول: «فيما رواه الحاكم وغيره»[٥٥٤] ، «في الصحيح»[٥٥٥] ، «فيما رواه ابن ماجة وغيره»[٥٥٦] ، «حديث الصحيحين»[٥٥٧] ، «حديث البخاري»[٥٥٨] إلخ

وربما استشهد بقول الصحابة مثل أن يقول: «قول أبي بكر»[٥٥٩] ، «قول عمر»[٥٦٠] ، «قول عثمان»[٥٦١] ، «قول عائشة» ، «قول عروة بن الزبير»[٥٦٢] .

وقد يذكر في الموضع الواحد أكثر من حديث.

ولقد تنوعت المستويات التي استشهد السيوطي فيها بالأحاديث، ويتجلّى ذلك فيما يأتي:

أولاً ـ استشهاده بالحديث في المستوى الصوتي

يستدل السيوطي ببعض الأحاديث في المستوى الصوتي، وذلك فيما يأتي:

(١) المشاكلة:

يرى أنه قد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة ؛ «لحديث: واللهم رب السموات وما أظْلَلْن، وربَّ الأرضين، وما أقْلَلْن ورب الشياطين وما أضللن[٥٦٣]، والأصل: وما أضلوا. وإنما عدل عنه؛ لمشاكلة أضللن، وأقْلَلْن، كما في :» لا دريت ولا تليت[٥٦٤] ، و« مأزورات غير مأجورات[٥٦٥]»[٥٦٦] .

فالسيوطي ـ هنا ـ يرى جواز مجيء نون النسوة بدلاً من واو الجماعة وذلك في الضمير العائد على جمع المذكر السالم لأجل المشاكلة.

ونلحظ في هذا الحديث ما يأتي:

ـ انفراد الحديث في مجال الاستشهاد.

ـ نص السيوطي على أن ذلك حديث لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ـ أكّد السيوطي مثال المشاكلة بأحاديث أخرى والأصل في الأول: «ولاتلوت» ، والأصل في الثاني: «موزورات» بالواو.

(٢) التناسب:

اختار السيوطي جواز ما جاز في الضرورة في النثر «للتناسب والسجع نحو قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيما رواه الحاكم وغيره: «اللهم رب السموات السبع وما أظللن، وربَّ

الأرضين السبع وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن، وكان القياس: أضلوا؛ فأتى بضمير المؤنث؛ لمناسبته: « أظللن، وأقللن». وقوله في حديث المواقيت في الصحيح «هن لهن» والقياس: «لهم» بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم. وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره: «أنْفق بلالاً ولا تخش من ذى العرش إقلالاً» نون المنادى المعرفة ونصبه؛ لمناسبة إقلالاً. وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجة وغيره: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» والقياس: موزورات بالواو، وقوله فيما رواه: «كل ما أصميت» أى: ما رميت من الصيد فقتلته وأنت تراه «ودع ما أَعييت» أى: ما رميته فغَاب عنك ثم مات وقوله فيما رواه البزّار: «أيتكن صاحبة الجمل الأدْبَب، تنبحها كلاب الحوأب» والقياس: الأدبّ بالإدغام. وقوله فيما رواه البخارى: «أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامّة ـ أى حنش مخوف ـ ومن كل عين لامّة(٥٦٧)» أى: تصيب بسوء. والقياس: «مُلمّة(٥٦٨)».

ثم يعلّق السيوطى قائلاً: «ونظائر ذلك فى الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه، ومما استدل به لذلك قوله تعالى: «وتظنون بالله الظنونا(٥٦٩)» «فأضلونا السبيلا(٥٧٠)» بزيادة ألف لتوافق الفواصل(٥٧١)».

## ثانياً ـ استشهاده بالحديث فى المستوى الصرفى :

استشهد السيوطى بالحديث الشريف فى المستوى الصرفى، ويتجلى ذلك فى:

### (١) الفعل:

١ـ يرى أن للفعل أربع حالات من حيث إفادة الزمن، منها: أن يحتمل الاستقبال والمضى مثل: أن يقع صفة لنكرة عامة، ويستدلُّ على الاستقبال بحديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «نضّر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها، فأدّاها كما سمعها(٥٧٢)». أى: يسمع؛ لأنه ترغيب لمن أدرك حياته فى حفظ ما يسمعه منه(٥٧٣). ونلاحظ ـ هنا ـ انفراد الحديث فى مجال الاستشهاد.

٢ـ يرى أن من علامات الفعل تاء التأنيث الساكنة، ويستدل بقوله ـ صلى الله عليه وسلم: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت(٥٧٤)» ،،(٥٧٥) .

٣ـ ويرى أن من الأفعال الجامدة: «كذب» فى الإغراء بمعنى: وجب، كقول عمر: «كَذَبَ عليكم الحجُ(٥٧٦)» أى: وجب(٥٧٧) .

نلحظ ـ هنا ـ أنه استدل بهذا الأثر عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) الاسم:

١ـ يذكر أن من جموع التكسير: «أفعلاء» ، ويطرد جمعًا لفعيل المذكر مضاعفًا أو منقوصًا كشديد وأشداء، وندر في «صديقة»؛ لأنه المؤنث، وإنما يطرد في المذكر، ويستدلّ بحديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «أرسلوا إلى أصدقاء خديجة»(٥٧٨) .(٥٧٩) .

٢ـ ويرى أن من الملحق بجمع المذكر السالم «أرَضون»، ووجه شذوذه أمران: كونه جمع تكسير؛ فإن راءه مفتوحة في الجمع ساكنة في المفرد، وكون مفرده مؤنثًا، وفي الحديث: «طُوِّقه من سبع أرَضين(٥٨٠)» (٥٨١) .

ثالثًا: استشهاده بالحديث في المستوى النحوي:

ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

(١) الكلمة لغة:

يذكر أن الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة ، ويستدلّ بحديث الصحيحين: «الكلمة الطيبة صدقة(٥٨٢)»، وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كل شئ ما خلا الله باطل (٥٨٣) (٥٨٤) .

فهو ـ هنا ـ يستدل بحديثين على أن الكلمة لغة تطلق على الجملة المفيدة.

(٢) الإعراب:

١ـ يرى أن الإعراب مصدر أعرب، وهو يأتي لمعانٍ منها: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث: «والثيب تعرب عن نفسها»(٥٨٥) (٥٨٦) .

٢ـ ويرى أنه إذا نُسِبَ إلى حرفٍ أو غيره حكمٌ هو للَفْظه دونَ معناه، جاز أنَ يحكى وجاز أن يعرب بما يقتضيه العامل، ويستشهد بالحديث الذي روى عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ «وأنهاكم عن قيل وقال»(٥٨٧) بالفتح على الحكاية ، وبالجر على الإعراب(٥٨٨) .

(٣) العلم:

يقول في العلم عن مسميات الأعلام: «قلت: ومن أمثلته «فينة» حديث: «للمؤمن ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة» فأدخل عليه اللام، وذلك فرع التنكير(٥٨٩)».

ويلاحظ ـ هنا ـ انفراد الحديث في مجال الاستشهاد.

(٤) المضمر:

في باب المضمر يرى لحوق النون شذوذاً في «أفعل التفضيل» كحديث: «غير الدجال أخوفني عليكم[٥٩٠]» تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى، خصوصاً فعل التعجب[٥٩١].

(٥) خواص الاسم:

١ـ يرى أن من خواص الاسم النداء، وخرّج ما خلا ذلك مثل: حديث: «يارُبَّ كاسية في الدنيا عاريةٍ يوم القيامة[٥٩٢]»،[٥٩٣] .

٢ـ ويرى من خواص الاسم حرف التعريف «أل»، و «أم»، يقول في حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «إياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان[٥٩٤]» إن «أل» دخلت على «لو» ؛ لأن «لو» هنا اسمٌ علَمٌ للفظة «لَوْ» لذلك شدد آخرها وأعربت[٥٩٥].

٣ـ ويرى أن من خواص الاسم: الإسناد، ويُوْرِدُ قول العرب: «زعموا مطيةُ الكذب» ، وحديث الصحيحين: «لاحول ولاقوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة[٥٩٦]» ، حيث أسند إلى الجملة الفعلية في الأول وللاسمية في الثاني، فالمعنى في الأول: هذا اللفظ مطية الكذب وفي الثاني: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة ، أي : كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس[٥٩٧] .

(٦) الأسماء الخمسة:

يرى أن في الأسماء الخمسة لغات: منها: لغة النقص، وهو الإعراب بالحركات وحذف حرف العلة، ويرى أن هذه اللغة دون لغة القصر إلا في «هن» فإنها فيه أفصح من القصر، بل ومن الإتمام الذي هو اللغة المشهورة ويستشهد بحديث: «من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهَن أبيه[٥٩٨]»، [٥٩٩].

(٧) المثنى:

١ـ يرى في باب المثنى أن لزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث، وخرّج عليها قوله تعالى: «إن هذان لساحران[٦٠٠]» ، وقوله ـ صلى الله عليه

وسلم ـ: «لا وتران في ليلة»[٦٠١] [٦٠٢]، ورأى أن نظير هذا الحديث حديث أم سعد: لا صاعاً تمرٍ بصاع، ولا صاعا حنطةٍ بصاع، ولا درهمان بدرهم»[٦٠٣].

٢ـ ويقول في المثنى وجمع المذكر السالم: إذا سمّى بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف، والواو، والياء كالبحرين ويستدلّ بالأثر: شهدت صفين وبلست صفّون. هذه اللغة الفصحى فيهما[٦٠٤].

٣ـ يقول عن الألفاظ الملحقة بالمثنى في الإعراب وليست بمثناة حقيقة: منها: ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى: «فأصلحوا بين أخويكم»[٦٠٥]، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «البيعان بالخيار»[٦٠٦] [٦٠٧].

ويلاحظ هنا:

ـ عدم انفراد الحديث في مجال الاستشهاد بل جاء الحديث تالياً لآية من الذكر الحكيم.

ـ نص السيوطي أن ذلك قول لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ومنها ـ أيضا ـ: «ما يصلح للتجريد، ولايختلف معناه كحوالَيْنا، قال ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «اللهم حوالينا ولاعلينا»[٦٠٨].

وقال الشاعر في التجريد:

وأنا أمشي الدألى حوَالَكا[٦٠٩] [٦١٠] ونلحظ ـ هنا ـ أن الحديث وقع سابقاً للشعر.

### (٨) المبتدأ والخبر:

يستشهد بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إلا الله»[٦١١]، على أن الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط[٦١٢].

### (٩) كان وأخواتها:

١ـ حذف نون كان:

يرى جواز حذف نون «كان» تخفيفاً بشروط: أن تكون من مضارع نحو: «ولم أك بغيًا»[٦١٣]، «لم نك من المصلين»[٦١٤]، «ولا تك في ضيق»[٦١٥]، «فلم يك ينفعهم

إيمانهم(٦١٦)، بخلاف الماضي والأمر، وأن يكون مجزومًا بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف، وأن لا توصل بساكن ولا ضمير بخلاف حديث: «إن يكنه فلن تُسلَّط عليه»(٦١٧).

٢ـ زيادة «كان»:

يرى أن «كان» تزاد بشروط: منها: أن تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند إليه، ويستدل بحديث: «أو بني ـ كان ـ آدم(٦١٨)».

## (١٠) أفعال المقاربة:

١ـ يرى أن: من أفعال المقاربة «ألمَّ» ومن شواهدها: حديث: «وإنَّ مما ينبت الربيعُ يَقْتُل ـ أو يُلِمّ(٦١٩)» ـ يلم: أي يقتل ـ، وحديث: «لولا أنه شيء قضاه الله لألمَّ أن يذهب بصره»(٦٢٠).

ونلحظ ـ هنا ـ أن السيوطي قد نصَّ على أن هذه الأحاديث شواهد.

٢ـ ويستشهد بحديث: «من تأني أصاب أو كاد(٦٢١)» على جواز حذف الخبر في باب «كاد»، وذلك إذا عُلِم(٦٢٢).

## (١١) الفاعل:

١ـ يرى أن كل فعل لابد له من فاعل يقع بعده؛ فلا يتقدم على الفعل؛ لأنه كالجزء منه، وهو إما ظاهر أو ضمير مستتر راجع إما لمذكور نحو: زيد قام، وهند قامت، أو لما دلّ عليه الفعل مثل: «ولا يشرب الخمرَ وهو مؤمن(٦٢٣)» أي: ولا يشرب الشارب»(٦٢٤).

ونلحظ ـ هنا ـ أنه استدلَّ بهذا الحديث دون غيره.

٢ـ يرى جواز حذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي، ويستدلُّ بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «منْ بلي بهذه القاذورات» فحذف الفاعل ـ هنا ـ صيانة لاسمه عن أن يقرن باسم المفعول(٦٢٥).

٣ـ ويرى أن الفعل قد لا يجرد من الحروف الدالة على التثنية والجمع فيقول: «الفعل قد لايجرد، بل تلحقه حروف دالة على التثنية والجمع كالتاء الدالة على التأنيث، ويقال: «سعداء

«سعدوا» والحال أن الفعل الذى لحقته هذه العلامة للظاهر بعدُ مسندُ، ومنه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ :«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[٦٢٦]، وقول بعضهم: «أكلونى البراغيث»[٦٢٧].

ونلحظ ـ هنا ـ أنه نصَّ على أن ما يذكره قول لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأنه لم ينفرد فى مجال الاستشهاد.

## (١٢) باب «لا» النافية للجنس :

يذكر أنه يشيع عند الحجازيين إسقاط خبرها ، وبنوتميم يوجبون حذفه، فإن لم يظهر المراد لم يجزِ الحذف عند أحد، فضلاً عن أن يجب، ويستدل بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «لا أحد أغيرُ من الله عزَّ وجلّ»[٦٢٨]،[٦٢٩].

## (١٣) حتى الناصبة:

يرى أن «حتى» كإلى فى انتهاء الغاية، لكنَّ «إلى» أمْكَنُ منها، ولذلك خالفتها فى أشياء: الأول: أنها تفيد تقضّى الفعل شيئاً فشيئاً، ولذا لا يجوز: كتبت إلى زيدٍ، وأنا إلى عمرو، أى هو غايتى كما فى حديث مسلم: «أنا بِكَ وإليك»[٦٣٠] .

## (١٤) الشرط:

١ـ يرى أن «أى» الموصولة تختصُّ بإضافتها إلى المعرفة، والموصوفة بإضافتها إلى النكرة. وأما الشرطية والاستفهامية فتضاف إلى النكرة و المعرفة معاً، وإذا أضيفت إلى نكرة؛ فهى نفس ما تضاف إليه ككل، وإذا أضيفت إلى معرفة فهى كبعض ، ويستدلّ بقوله تعالى: «أيما الأجلين قضيت»[٦٣١] ، وبحديث: «أيّما إهابٍ دُبِغَ»[٦٣٢] .

ونلحظ ـ هنا ـ أن الحديث قد جاء تالياً لآية قرآنية.

٢ـ يذكر أن «هلاّ» قد يليها اسم فيجب أن يكون متعلقا بفعل مضمرٍ نحو: «فهلاّ بكراً تلاعبها»[٦٣٣]، أى: فهلاّ تزوّجت[٦٣٤] .

٣ـ ويذكر قول عائشة ـ رضى الله عنها ـ : «وإنه متى يقوم مقامك لا يُسْمِعِ الناس» دليلاً على إهمال متى» حملاً على «إذا»[٦٣٥] .

## (١٥) حروف الجر:

يستدلّ بالحديث الشريف في باب حروف الجر، وذلك في العديد من المواضع هي:

١ـ يرى أن من معاني «على» أن تكون زائدة، ويستدلّ بحديث: «من حلف على يمين»[٦٣٦]، أي: يميناً[٦٣٧]. فأتى بالحديث ـ هنا ـ منفرداً في مجال الاستشهاد.

٢ـ ويرى أن «مِنْ» لابتداء الغاية مطلقاً مكاناً أو زماناً أو غيرهما، ويستدل بآيات قرآنية وأحاديث نحو: «أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام[٦٣٨]»، «أسّس على التقوى من أول يوم[٦٣٩]»، «مطرنا من الجمعة إلى الجمعة[٦٤٠]»، «خلقناكم من تراب ثم من نطفة[٦٤١]»، «من محمد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى هرقل[٦٤٢]»، [٦٤٣].

٣ـ ويرى أن «مِنْ» من معانيها البدل، ويستدل بـ «ولاينفع ذا الجدّ منك الجدّ[٦٤٤]»، أي: بدلك[٦٤٥].

٤ـ ومن معاني «على» الاستعلاء، إذا وقعت بعد «وجب» أو شبهه، أو: كَبُر، أو صَعُب ونحوه، مما فيه ثقل، أو دلّ على تمكّن، ويستدل بـ: «أولئك على هدىً من ربهم[٦٤٦]»، «أنا على عهدك ووعدك ما استطعت»[٦٤٧].

٥ـ وتأتي «على» بمعنى «مِنْ» نحو: «إذا اكتالوا على الناس[٦٤٨]»، أي: من الناس، «لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم[٦٤٩]»، أي: منهم بدليل الحديث: «احفظ عورتك إلا من زوجتك، وما ملكت يمينك»[٦٥٠]، [٦٥١].

٦ـ ويستدل بقولٍ لعمر بن الخطاب على أن «البدل» من معاني «الباء»، وهو قوله: «كلمة ما يسرُّني أن لي بها الدنيا» أي: بدلها[٦٥٢].

٧ـ يرى أن «اللام» تأتي بمعنى «على» نحو: «يخرُّون للأذقان يبكون»[٦٥٣]، «وتلّه للجبين[٦٥٤]»، «وإن أسأتم فلها[٦٥٥]»، و «استرضي لهم الولاء[٦٥٦]»، [٦٥٧].

ويلاحظ ـ هنا ـ أن هذا الحديث قد أتى تاليًا لثلاث آيات من القرآن الكريم، ولم يأت منفرداً في مجال الاستشهاد.

٨ـ يرى أن «اللام» تأتي بمعنى «بعد» نحو: «أقم الصلاة لدلوك الشمس[٥٨٥]»، «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته[٦٥٩]»، [٦٦٠].

وقد أتى الحديث ـ هنا ـ تالياً لآية قرآنية

٩ـ ويذكر أن «منْ» تنفرد بجر «بلْه» كحديث البخارى: «عن أبى هريرة: يقول الله: أعددت لعبادى الصالحين ما لاعين رأتْ، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً من بلْه ما اطلعتم عليه(٦٦١)» ، والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن فى بعض طرق الأحاديث «من بلْهَ» بفتح الهاء مبنية(٦٦٢).

ويلاحظ ـ هنا ـ انفراد الحديث فى مجال الاستشهاد.

(١٦) القسم :

١ـ فى حديثه عن «أيْمُن» يرى أنه اسم يضاف لله وللكعبة والكاف والذى . ويستدل بقول عروة بن الزبير : أيْمُنك لئن ابتليْتَ لقد عافيْت، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ :«وأيمُ الذى نفسى بيده(٦٦٣)، ..(٦٦٤).

٢ـ ويذكر أن من أمثلة القسم غير الصريح قولهم : أنشدك الله إلا فعلت ، وفى الصحيح: «اللهَ إلا قضيت بيننا بكتاب الله(٦٦٥)، .. (٦٦٦).

وقد أتى الحديث هنا بعد قول مأثور للعرب .

٣ـ يستدل بقول أبى بكر : «والله أنا كنتُ أظلم منه» على شذوذ حذف لام القسم من الاسمية(٦٦٧).

(١٧) المضاف :

١ـ ينصّ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقَامه فى الإعراب وفى التذكير وفى التأنيث، وفى الإفراد ويستدل على إقامته مقام المضاف فى الإفراد بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

«إن هذين حرامٌ على ذكور أمتى(٦٦٨)» أراد : إن استعمال هذين ، فحذف الاستعمال ، وأقام «هذين» مقامه فأفرد الخبر(٦٦٩).

٢ـ ويستدلّ على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور والمفعول بشرط أن يكون المضاف عاملاً فى الثلاثة بحديث : «هل أنتم تاركو لى صاحبى(٦٧٠)».

**(١٨) الحال :**

يقول في صاحب الحال :« وقد نكر نادراً من غير وجود شيء مما ذكر ، ومنه : « صلّى رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلم ـ جالساً ، وصلّى وراءه قوم قياماً[٦٧١]، [٦٧٢].

**(١٩) «أفعل» التفضيل والتعجُّب :**

١ـ يرى أن هناك بعض صيغ التعجب التي لم تبوّب في النحو ، مثل قولهم : «سبحان الله» ويستدل بحديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «سبحان الله ! إن المؤمن لا ينْجس»[٦٧٣]، [٦٧٤].

٢ـ يقول عن «صيغتا التعجب والتفضيل» :

والدليل على إطلاق صيغة التعجُّب والتفضيل في صفاته تعالى : قوله تعالى :«أسمع بهم وأبصر»[٦٧٥]، أي : ما أسمعه ، وما أبصره ، وقول أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ فيما رواه ابن إسحاق في السيرة عنه : «أي ربّ : ما أحلمك» أي : يارب ما أحلمك ، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « لله أرحم بالمؤمن من هذه بولدها»[٦٧٦] ، وقوله لأبي مسعود وقد ضرب مملوكه : «الله أقدر عليك منك عليه» رواه مسلم[٦٧٧] . فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكيّ منها إلا أثر أبي بكر» وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين ، والعذر له أنه تكلم عن التعجب ، وهما في التفضيل[٦٧٨]» .

وليس أدل على إجازة السيوطي الاستشهاد بالحديث من نصه على أن هذه الشواهد الحديثية التي ذكرها هي على حدّ قوله : «شواهد صحيحة» ، ومن عجبه من عدم ذكر السبكي لهذين الحديثين .

**(٢٠) في باب العدد :**

يرى أنه يؤنث بالتاء ثلاثة فما فوقها إلى العشرة إن كان المعدود مذكّراً مذكوراً أو محذوفًا على الأفصح ، ويرى جواز ترك التاء فيقول : «ويجوز فصيحًا ترك التاء وعليه «أربعة أشهر وعشرا»[٦٧٩] ، «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال[٦٨٠]، [٦٨١] .

ونلحظ ـ هنا ـ عدم انفراد الحديث في مجال الاستشهاد ، كما أنه لم ينص على أن الكلام المستشهد به حديث شريف ، وقد ذكر أن الكلام المستشهد به كلام فصيح ..

**(٢١) في باب الاستثناء :**

١- يرى أن من أدوات الاستثناء «بيد» ويقال فيها «مَيْدَ» بإبدال بائها ميمًا ، وهي اسم يلازم الإضافة إلى أن وصلتها نحو : « نحن الآخرون السابقون ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا[٦٨٢]،[٦٨٣] .

٢- يذكر أن من أدوات الاستثناء «ليس» ، و«لا يكون» ومن شواهد «ليس» حديث : «يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب»[٦٨٤] .

**(٢٢) التأكيد :**

يذكر أنهم أكَّدوا بعد «كل» بأجمع وجمعاء ، وأجمعين ، وجُمَع ، ولا يؤكد بها قبله عندهم ، ويذكر أنه قد يجيء أجمع ، وجمعاء ، وأجمعون ، وجمع في الشعر دون كلّ ولكنه اختار جوازه في النثر مستشهداً بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «فله سلبه أجمع»[٦٨٥]، [٦٨٦] وقوله: «فصلوا جلوساً أجمعين»[٦٨٧]،[٦٨٨] .

**(٢٣) العطف :**

١- يستشهد على حذف العاطف فقط بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «تصدّق رجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع بره ، من صاع تمره»[٦٨٩]، [٦٩٠] .

٢- ويذكر أن العطف بـ «ليس» أثبته الكوفية ، فتكون حرف عطف كـ «لا» واحتجوا بالحديث الصحيح من قول أبي بكر : بأبي شبيه بالنبي ليس بشبيه بعلي[٦٩١] .. [٦٩٢] .

مما سبق نتبيَن أنّ كلام السيوطي النظري في «الاقتراح» و «عقود الزبرجد» يُشعر أنه من العلماء الذين يجيزون الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية لكن بقيود معينة سبق ذكرها . أما موقفه التطبيقي ؛ فلم يلتزم فيه السيوطي مذهباً معيناً بل تردد موقفه بين المنع والإجازة .

**ثالثاً : كلام العرب (الشعر والنثر) :**

**١- الشعر**

أهم مصدر حَظيَ بالاهتمام في الدرس اللغوي هو الشعر[٦٩٣] . إذ يكاد يكون وحده هو العنصر الغالب في دراسات النحاة الأوائل والمتأخرين من بين مصادر اللغة ؛ فالاحتجاج

بالنثر قليل ، والشواهد النثرية أقلُّ من الشواهد النحوية ، ومنها : قول عمرو بن معدى كرب: «لله درُّ بنى سُلَيْمٍ ، ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى اللزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها»(٦٩٤) ، ومثل : «وَلَدَتْ فاطمه بنت الخُرْشُبِّ الأنمارية الكَمَلةَ من بنى عبْسٍ لم يوجد - كان - أفضلُ منهم(٦٩٥)» .

فالغالب فى دراسات النحاة هو الاعتماد على الشعر ، وذلك «باستثناء «ابن مالك» الذى اعتمد على الحديث، وأبى حيان النحوى الذى اهتم بإيراد الكثير من اللغات القبلية فى كتاب «ارتشاف الضرب» ، وابن هشام الذى وجه عناية لآيات القرآن ، وهذه الظاهرة تغلب فى كتب النحو وحدها ، ولم تكن كذلك فى «معاجم اللغة» (٦٩٦)» .

وذلك لظروف يمكن حصرها فى :

(١) المنزلة العظيمة التى كان يتمتع بها الشعر فى نفوس العرب ، حيث «كانت للشعر منزلة رفيعة فى الجاهلية ، وكانوا يقيمون الأسواق للتناشد والتفاخر والتحكيم بين الشعراء ، وكانت أهمها السبع الطوال»(٦٩٧) .

(٢) قلة ما وصل إلى النحاة من نثر العصر الجاهلى الذى تطمئن إليه نفوسهم(٦٩٨) .

(٣) سرعة حفظ الشعر وانتشار تداوله ؛ «إذ إن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ؛ ويتحقق له لذلك التداول والانتشار(٦٩٩)» .

(٤) أيضًا فإن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء المعتد بروايتهم نظرة احترام وتقدير(٧٠٠) .

(٥) وأيضًا فإن الشعر - فى مجمله - يمثل الطبقة العليا من كلام العرب فى باديتهم وحاضرتهم أكثر مما يمثلها كلامهم المنثور(٧٠١) .

لهذه الأسباب كلها لاقى الشعر اهتمامًا كبيرًا من اللغويين ، «واعتبروه الدعامة الأولى لهم حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد ، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط . ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوى غير الشعر ، ولاتهتم بما عداه(٧٠٢)» .

وهذا الاهتمام بالشعر كان قديمًا والاحتجاج اللغوى به كان واحدًا من أبكر صور الدراسات اللغوية(٧٠٣) .

● نوعية الشعر المدروس :

والشعر الذى دُرس لم يكن مطلق شعر ، بل انتقوا نوعاً معيّناً منه هو «البدوى الوعر» ، جعلوه مناط الأصالة والنقاء ، وأحرى من غيره بالقبول ، وأقوى فى الاستشهاد(٧٠٤) .

والروايات تدل على أن كثيراً من النحاة كانوا لا يميلون من الشعر إلا ما فيه إعراب مستغرب ومعنى مستصعب ، ومن هنا حظى الرجز بعناية خاصة ، لم تحظ بها أشكال الشعر الأخرى؛ لأن أبرز سماته هى غرابة الألفاظ والتراكيب ، وتلك سمات تحقق لهم ما يطلبون فى المادة اللغوية من «النقاوة والأصالة» ، تلك التى لا تتوافر على ألسنة الناس فيما يتداولونه فى شئون الحياة العامة من النثر والكلام العادىّ ؛ إذ يتساوى فى هذه الوظيفة الاجتماعية من هو فصيح ومن ليس بفصيح(٧٠٥) .

● أسس موقف النحاة من الشعراء :

ويمكن أن نبيّن أسس موقف النحاة من الشعراء فى :

١ـ التفضيل بالعصر لا بالمادة الشعرية المدروسة ؛ فكل ما هو قديم يُعَدُّ فى نظرهم جيداً قابلاً للدرس ، أما الحديث المعاصر فمحكوم عليه بالفساد والصنعة ، والروايات على هذا كثيرة متعددة ، ومن أشهرها أن إسحاق الموصلىّ أنشد الأصمعىّ قول الشاعر :

هل إلى نَظْـرةٍ إليك سبيلُ فيروى الصدى ويُشفَى الغليلُ؟
إن ما قلّ منك يكثُرُ عندى وكثيـرٌ ممّـن تُحـبُّ القليـلُ

فقال الأصمعىّ : لمن تنشدنى؟ فقال : لبعض الأعراب ، فقال : هذا والله هو الديباج الخسروانى، فقال : فإنهما لليلتهما ، فقال : لا جرم ، والله إن أثر الصنعة بادٍ عليهما(٧٠٦)» .

هكذا حكمان متناقضان فى نفس الوقت !! فهو الديباج الخسروانى إذا كان لبعض الأعراب ، و هو شعر مصنوع إذا كان مولّداً أو محدثاً ، وينبغى ـ كما يقول الدكتور أحمد درويش ـ : «أن يكون عنصر الحكم تالياً لعنصر التحليل ومسبّباً عنه بحيث يتلاءمان معاً ، وحيث ينفرد عنصر الحكم بعيداً عن التحليل يفقد النقد كثيراً من قيمته ، ويمكن القول بصفة عامة أنه فى عصور الضعف يختفى التحليل ، ويظهر الحكم ، وفى عصور النضج يكون التحليل هو الأهم والمقدم والممهد للحكم (٧٠٧)» .

٢ـ نظرة النحاة بعين الارتياب إلى الشعراء الذين عاشوا في الحضر واختلطوا بالناس ؛ لأنهم ـ كما سبق أن قرّرنا ـ كانوا يميلون إلى البدوى الوعر من الشعر ، والروايات على ذلك كثيرة ، منها :

ـ «قال أبو حاتم : قلت للأصمعيّ : أتجيز : إنك لتُبرِق لى وتُرْعد؟

فقال : لا ، إنما هو تبرُقُ وترْعُدُ . فقلت له : فقد قال الكُميت:

أبْرِق وأرعد يايزيد فما وعيدُك لى بضائر

فقال : هذا جُرْمُقانيّ من أهل الموصِل ، ولا آخذ بلغته .. (٧٠٨) .

ـ وقال أبو حاتم : كان الأصمعيّ ينكر زوجة ، ويقول : إنما هى زوج ، ويحتج بقول الله ـ تعالى ـ «أمسك عليك زوجك(٧٠٩)» قال : فأنشدته قول ذى الرمة:

أذو زوجة فى المِصر أم ذو خصومة		أراك لها بالبصرة العام ثاويا(٧١٠)

فقال : «ذو الرمّة طالما أكل المالح والبقّل فى حوانيت البقالين(٧١١)» .

٣ـ اعتقاد النحاة أن الشاعر السليم الفطرة هو الذى تأتى اللغة على لسانه سليقة وطبعاً ، وأما الذى يجوِّد شعره فهو بعيد عن السليقة وبعيد عن الفطرة السليمة ؛ فقد كان الأصمعى يعيب الحطيئة ، ويتعقّبه ، فقيل له في ذلك ، فقال : وجدت شعره كله جيداً ، فدلنى على أنه كان يصنعه ، وليس هكذا الشاعر المطبوع !! إنما هو الذى يرمى الكلام على عواهنه جيده على رديئه (٧١٢) .

ولذلك فقد وضع النحاة نطاقين طلبًا للفصاحة ، وهما :النطاق المكانى ، والنطاق الزمانى ، وهاك تفصيل ذلك.

## نُطُق الاحتجاج :

### أولا : النطاق المكانى :

أجمع العلماء على أن قريشًا أفصح العرب، وقد ذكر ذلك الصاحبى فقال : «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم أن (قريشًا) أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة »(٧١٣) .

وقد أتيحت لقريش ظروف لم تُتَحْ لغيرها من القبائل، وهذه الظروف هى :

(١) من الناحية الدينية : كانت قريش تتولى خدمة البيت ؛ لأن الله جعلهم قُطّان حَرَمه، وجيران بيته الحرام، وولاته، فكانت وفود الحجّاج تأتي إليهم ؛ فكانت تنتقي أحسن الألفاظ وأعذب الكلمات من كل اللهجات، وتضمها إلى لغتها، بالإضافة إلى كونهم حضريين وتَعَوّدتْ أسماعهم على كثير من الألسنة التي تفد إليها، فصار لسانها مَرِناً يأخذ ألفاظ غيره بسهولة بعكس البدوي .

(٢) من الناحية الاقتصادية : كانت قريش مركزاً تجارياً هاماً، وكانت الرحلات التجارية من شتى القبائل تَمر بها، وكانت قريش - أيضًا - تقوم برحلات تجارية خارج مكة، منها رحلة الشتاء والصيف ؛ قال تعالى : «لإيلاف قريش . إيلافهم . رحلة الشتاء والصيف»[٧١٤] فجعلها ذلك غنية، وأكسبها ثروة في الألفاظ .

(٣) ومن الناحية الاجتماعية : كان يقام حول قريش ثلاثة أسواق، هي : سوق ذي المجاز لمدة ثلاثة أيام، وسوق مِجَنّة ومدّته سبعة أيام، وسوق عكاظ ومدته ثلاثون يومًا .

(٤) خلو لهجة قريش من العيوب التي توجد في غيرها من اللهجات، ويمكن أن تكون:

١ ـ عنعنة تميم : إبدال الهمزة عيناً .

٢ ـ تلتلة بهراء : كسر أول المضارع .

٣ ـ كسكسة تميم : إلحاق سين بعد كاف المخاطبة .

٤ ـ كشكشة أسد أو ربيعة : إبدال شين من كاف المخاطبة .

٥ ـ فحفحة هذيل : قلب الحاء عيناً .

٦ ـ وَكْم ربيعة : كسر كاف الخطاب بعد الياء الساكنة أو الكسرة .

٧ ـ وهم بني كلب : كسر هاء الغيبة

٨ ـ الاستنطاء : قلب العين الساكنة نوناً قبل الطاء .

٩ ـ جمجمة قضاعة : قلب الياء الأخيرة جيماً .

١٠ ـ وَتْم أهل اليمن : قلب السين المتطرفة تاء .

١١ ـ شنشنة اليمن : قلب الكاف شيناً . (لبيش)

١٢ ـ لخلخانية الشحر : حذف الألف . (مشاء الله) .

١٣ ـ طمطمانية حمير : جعل «أل» «أم» .

١٤ ـ غمغمة قضاعة : إخفاء الحروف عند الكلام فلا تكاد تظهر(٧١٥) .

وكانت توجد بعض القبائل الأخرى التى عدوها من أفصح القبائل العربية ؛ فأبو عمرو بن العلاء يقول : «أفصح الناس عليا تميم، وسفلى قيس»(٧١٦) .

وقد ذكر السيوطي ـ فيما ينقله عن أبي نصر الفارابي (ت ٣٩٨ هـ) في أول كتابه المسمى بـ « الألفاظ والحروف» القبائل التي أخذ النحاة منها اللغة، وهي التي تعدّ أكثر فصاحة من غيرها، والتي سلمت من الاختلاط بغيرها وكانت وسط الجزيرة ؛ فيقول : « والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم : قيس وتميم وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»(٧١٧) .

ثم يذكر السيوطي الذين لم يؤخذ عنهم، وهم : سكان الحضر، والذين يسكنون في أطراف الجزيرة فيقول : «وبالجملة لم يؤخذ عن حضرى قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى، ولا من تغلب لأنهم كانوا مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم ـ حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب ـ قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم »(٧١٨) .

وفى هذا النص نلحظ ما يأتى :

١ ـ السيوطي ـ فيما ينقله عن الفارابي ـ يُحدّد ست قبائل أخذ عنها العلماء اللغة، وهي : قيس وتميم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين .

٢ ـ المعيار الذى اعتمد عليه النحاة فى الأخذ من هذه دون تلك هو: «عدم الاختلاط بغيرهم من الأمم» .

٣ ـ لم يُشِرْ السيوطى ـ فيما ينقله عن الفارابى ـ إلى المأخوذ ؛ فقال : « والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أُخذ اللسان العربى .» بصيغة المبنى للمجهول، مما يدل على أنه كان يعنى كل مستويات اللغة من شعر ورجز، وحكم وأمثال ووصايا، ومفاخرات ومنافرات وكلام يومى إلخ

٤ ـ السيوطى بعد ذلك يذكر خَمْسَ عَشْرةَ قَبيلة لم يؤخذ عنها ؛ وذلك لمخالطتهم من حولهم من الأمم، والسبب فى ذلك ـ كما يقول ابن جنى ـ : «ما عَرَضَ للُغات الحاضرة، وأهل المدر، من الاختلال، والفساد، والخطل، ولو عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شىء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر»[٧١٩] فالأساس المعتمد عليه فى ذلك هو الفصاحة، فلو «فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة، وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها»[٧٢٠] .

ثم يذكر ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ أن العمل على ذلك كان مستمراً فى البادية حتى زمانه ؛ فيقول : «وعلى ذلك العملُ فى وقتنا هذا ؛ لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحًا، وإن نحن آنسنا منه فصاحة فى كلامه، لم نكد نعدَم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغضُّ منه»[٧٢١] .

٥ ـ التعميم فى قول السيوطى : «لم يؤخذ عن حضرى قط»[٧٢٢]؛ لأنه من المعروف أن النحاة قد جمعوا المادة اللغوية إما عن طريق الرحلة إلى أعراب البادية ومشافهتهم أو وفادة الأعراب إليهم، أو عن طريق الأخذ عن فصحاء الحضر، وهم بدورهم ينقسمون إلى صنفين : صنف من الأعراب البداة الذين رحلوا إلى ضواحى المدن الكبرى بالعراق، واتخذوها مستقراً لهم، ولم يختلطوا بالأعاجم فظلت لغتهم سليمة، وصنف من أهل الحضر صحت عند النحاة واللغويين سليقتهم، فاحتجوا بكلامهم، ومن هؤلاء : عمر بن أبى ربيعة، وجرير، والفرزدق، والأخطل، وكثيِّر، والأحوص، والكميت، وبشار، ورؤبة، والعجاج وغيرهم[٧٢٣] .

وإذن - كما يقول الدكتور على أبو المكارم - «فـ ليس صحيحاً ما قرره السيوطى من أنه (لم يؤخذ عن حضرى قط) ؛ فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية»[٧٢٤] .

وإذا نظرنا إلى قائمة القبائل تلك التى حدّدها الفارابى فى النص السابق*، نجد السيوطى قد خالفها، فاستشهد بشعراء من ثقيف، وتغلب، وعبد القيس، وبكر، واليمن، وحاضرة الحجاز وغيرهم .

فمن تلك القبائل التى قيل إنه لم يؤخذ عنها : قبيلة إياد، ومنها : أبو دؤاد الإيادى استشهد بشعره في مواطن عديدة[٧٢٥] .

ومن ثقيف : الأخطل[٧٢٦]، والقطامى[٧٢٧]، وأمية بن أبى الصلت[٧٢٨]، وأبو محجن الثقفى[٧٢٩] .

ومن غسان : عدى بن الرعلاء[٧٣٠] .

ومن بكر : نهار بن توسعة[٧٣١] .

ومن عبد القيس : المفضل النكرى[٧٣٢]، وزياد الأعجم[٧٣٣] .

ومن شعراء الحواضر التى قيل إنه لم يؤخذ عنها :

من المدينة : حسان بن ثابت[٧٣٤]، وعبد الله بن رواحة[٧٣٥]، وقيس بن الخطيم[٧٣٦] .

ومن مكة : عبد الله بن الزبعرى[٧٣٧]، وأبو طالب بن عبد المطلب[٧٣٨]، وعلى بن أبى طالب[٧٣٩]، ومعاوية بن أبى سفيان[٧٤٠] .

ومن الطائف : أمية بن أبى الصلت[٧٤١]، وأبو محجن الثقفى[٧٤٢] .

ومن البحرين : المثقب العبدى[٧٤٣] .

ومن الحيرة : أوس بن حجر[٧٤٤]، وأبو دؤاد الإيادى [٧٤٥]، وعدى بن زيد[٧٤٦] .

ومن شعراء الكوفة : الكميت[٧٤٧]، وذو الرمة[٧٤٨] .

ومن اليمن : الأفوه الأودى[٧٤٩] .

وبذلك يكون السيوطى متناقضاً فى موقفه التطبيقىّ عمّا قرّره نظرياً .

٦ ـ كان موقف ابن مالك مختلفاً، حيثُ عُنى فى كتبه بنقل لغة لخم وخزاعه وقضاعة وغيرهم، وقد اعترض عليه أبو حيان قائلاً : «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن»[٧٥٠] .

## ثانياً : النطاق الزمانى :

لقد كان ظهور الإسلام حدثاً عظيماً، صحبته تغييرات فى حياة العرب ـ فى القيم، والعلاقات، والأخلاقيات، والأفكار ـ وكان له أثره العام والخاص على اللغة[٧٥١] . يقول يوهان فك : «لم يحدث حدث فى تاريخ اللغة العربية أبعد أثراً فى تقرير مصيرها من ظهور الإسلام، ففى ذلك العهد ـ قبل أكثر من ١٣٠٠ عام ـ عندما رتّل محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ القرآن على بنى وطنه بلسان عربى مبين، تأكدت رابطة وثيقة بين لغته والدين الجديد، كانت ذات دلالة عظيمة النتائج فى مستقبل هذه اللغة [٧٥٢]» .

وكان نتيجة لذلك أن قسّم علماؤنا ـ عليهم رحمة الله ـ الشعراء إلى طبقات، ووضعوا فترة محددة تؤخذ فيها اللغة، ولايعتدُ بما جاء بعدها .

وهذه الطبقات هى :

الطبقة الأولى : الجاهليون : أمثال امرئ القيس وزهير .

الطبقة الثانية : المخضرمون : أمثال حسان بن ثابت والحطيئة وكعب بن زهير .

الطبقة الثالثة : الإسلاميون : أمثال جرير والفرزدق، وتنتهى هذه الطبقة بإبراهيم بن هَرمَة، وهو ـ كما ذكر السيوطى ـ آخر الحجج[٧٥٣] .

الطبقة الرابعة : المولدون : وقد رجع الأمر فيها إلى موقف علماء اللغة من الاحتجاج بشعر تلك الطبقات ؛ فكان أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) يصفُ شعر الطبقة الثالثة بأنه مولّد ومُحْدَث ـ أى لا يُحْتَجُّ به ـ مع إبداء إعجابه به ـ فكان يقول : «لقد أُحسن هذا المولد حتى هممتُ أن آمر صبياننا بروايته[٧٥٤]»، يعنى شعر جرير (ت١١٠هـ) والفرزدق (١١٠هـ) وأشباههما . وقد روى عنه ـ أيضاً ـ أنه كان لا يعتدّ إلا بالشعر الجاهلى، ويبدو ذلك فيما يقوله عنه الأصمعى، يقول : «جلست عليه ثمانى حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامىّ[٧٥٥]» .

وجاء الأصمعي (ت٢١٦هـ) فتزحزح حدّ الاحتجاج بقدر تأخره عن أبي عمرو بن العلاء[٧٥٦]، وتعدّدت آراؤه فيمن يعدُّ خاتمة الشعراء، فتارة يذكر الطرماح، وثانية يقول : انه ابن هرمة، وثالثه يقول : إنه بشار[٧٥٧]، ويتردد في الحكم على بشار فيقول : « لولا أن أيامه تأخرت لقدّمته على كثير من الشعراء السابقين»[٧٥٨] .

وهكذا تحدّدت نهاية عصر الطبقة الثالثة، وبداية عصر الطبقة الرابعة، وعُدَّ بشار أول الشعراء المحدثين[٧٥٩] .

يقول البغدادي : «فالطبقتان الأوليان، يستشهد بشعرهما إجماعاً . وأما الثالثة ؛ فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنهم في عصرهم، والمعاصرة حجاب . وأما الرابعة ؛ فالصحيح ألا يستشهد بكلامهم مطلقاً، فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح ..»[٧٦٠] .

## موقف النحاة من المولدين :

وقف النحاة موقفاً معادياً للشعراء المحدثين، وتعصّبوا ضدّهم، وقللوا من قيمة شعرهم، وتحاملوا عليهم ؛ وما ذلك إلا لأنهم محدَثون جاءوا بعد الفترة التي حدّدوها وجعلوها مناط القبول والاحتجاج، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

- سئل أبو عمرو بن العلاء عن المولدين فقال : « ما كان من حسن فقد سبقوا إليه، وما كان من قبيح فهو من عندهم»[٧٦١] .

- ورُوِيَ عن ابن الأعرابي قوله : «إنما أشعار هؤلاء المحدثين ـ مثل أبي نواس وغيره ـ مثل الريحان يُشَمّ يوماً ويذوى فيرمى به، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر، كلما حرّكته ازداد طيبا»[٧٦٢] .

- ويذكر أن رجلاً أنشد ابن الأعرابي شعراً لأبي نواس أحسن فيه فقال له الرجل : «أما هذا من أحسن الشعر ؟ قال :قال : بلى، ولكن القديم أحبّ إليّ»[٧٦٣] .

وقد وضعوا لذلك عدداً من القيود والضوابط تمنع من تسرّب أشعار هؤلاء المولدين إلى النحاة ؛ حيث : « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعْرف قائله وكأنّ علّةَ ذلك خوفُ أن يكون

لمولَّد أو من لا يوثق بفصاحته(٧٦٤)، ومن هنا يُعْلَمُ أنه ، يُحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم (٧٦٥)، ! «وضع المولد ون أشعاراً ودسّوها على الأئمة، فاحتجُّوا بها ظنًا أنها للعرب(٧٦٦)، وقد «أجمعوا على أنه لا يُحْتَجُّ بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية(٧٦٧)» .

وهناك ضوابط أخرى منها : أن يكون البيت غير محتمل لوجوه من الاحتمالات ؛ لأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال(٧٦٨)، وصحة الرواية(٧٦٩) و عدالة الراوى(٧٧٠)، وقد أوجبها العلماء، وإذا توافرت صفة العدالة في الراوى فإنه يجوز قبول ما يرويه حتى لو انفرد به، كما أنه يجوز قبول رواية أهل الأهواء ممن لا يدينون بالكذب كالخطابية : «فإذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون أن من كذب كفر؟!(٧٧١)» .

لكن ما السبب الذى حدا بالنحاة واللغويين إلى أن يقفوا هذا الموقف المتشدّد من المولّدين؟ وهل كان موقفهم هذا هو الموقف الوحيد؟ أو أن هناك موقفا آخر .

لعلّ أسباب هذا الموقف ضد المحدثين تكمن في هذه الأمور الثلاثة(٧٧٢) :

(١) طبيعة العمل .

(٢) حرصهم على نقاء العربية .

(٣) نزعة السخرية من العرب .

وهاك تفصيلَ هذه الأمور الثلاثة :

(١) طبيعة العمل :

فهم بحكم عملهم كانوا مشدودين إلى القديم من الشعر حفظاً ورواية وتوثيقًا وتدويناً(٧٧٣)، ويبدو هذا في تعليق ابن رشيق بعد أن أورد طائفة من مواقف التعصُّب لدى هؤلاء ضد المحدثين: «هذا مذهب أبى عمرو وأصحابه ؛ كالأصمعيّ وابن الأعرابى أعنى أن كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم، وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد وقلة ما يأتى به المولدون(٧٧٤)، فحاجة النحاة واللغويين إلى الشاهد المعتدّ به كان موجوداً بكثرة في الشعر القديم، على عكس ما يأتى به المولدون .

### (٢) حرصهم على نقاء اللغة :

حَرِص النحاة واللغويون على نقاء اللغة وبقائها سليمة خالية من أوشاب اللحن، «وقد وجدوا الصورة المثلى لهذا النقاء فى الشعر القديم، ومن ثم كان عداؤهم للشعر الجديد الذى تمثلت فيه كثير من ألوان اللحن»[٧٧٥] . وقد كان هدفهم جليلاً حقًا وهو «أن تنضبط القواعد التى استخرجوها مما جمعوه من كلام العرب ؛ حتى تكون صالحة لأن تُعَلَّم، وفى إطار هذه الغاية ينبغى أن نحكم لهم أو عليهم»[٧٧٦]، وقد أسرع النحاة بعد أن استكملوا بناء النحو العربى «بتحكيم قواعده على شعر معاصريهم من المولدين ؛ فتبيّن لهم ما فيه من مخالفة لهذه القواعد بالقياس إلى شعر القدماء»[٧٧٧] .

### (٣) نزعة السخرية من العرب :

وذلك أن معظم الشعراء المولدين لم يكونوا من العرب الخلّص، بل كانوا من الأعاجم الذين سرت فى أشعار بعضهم نزعة السخرية من العرب، والاستهانة بما ورثوه من تقاليد، ومن ثم كان تنكر اللغويين لشعر هؤلاء المحدثين يعنى - فى بعض أحواله - لوناً من ألوان الرد على تلك النزعة، وضرباً من ضروب الانتصاف للعرب أو للعروبة الخالصة، ولعله لهذا السبب كان إطلاق اللغويين لفظة «المولد» على الشاعر المحدث»[٧٧٨] فالمولد كما يُذْكَرُ فى المعجم الوسيط هو :«المُحْدَث من كل شىء . ومنه المولّدون من الشعراء ؛ سمُّوا بذلك لحدوثهم . و- من الرجال : العربىُّ غير المحض . و- من وُلِد عند العرب ونشأ مع أولادهم وتأدّب بآدابهم. و- من الكلام : كل لفظ كان عربىٌّ الأصل ثم تغيّر فى الاستعمال »[٧٧٩] .

هذا الاتجاه المتشدّد المتعصب على شعر المولدين وتفضيل القدماء عليهم هو الاتجاه الغالب، وفى مقابله اتجاه آخر نراه مثلاً عند ابن قتيبة الذى يقول : «لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خصَّ به قوماً دون قوم، بل جعل الله ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده فى كل دهر، وجعل كل قديم حديثًا فى عصره »[٧٨٠] ونراه كذلك عند ابن رشيق حيث يقول تحت عنوان : «باب فى القدماء والمحدثين» : «كل قديم من الشعر فهو محدث فى زمانه بالإضافة إلى من كان قبله »[٧٨١] .

فمع أى الاتجاهين كان السيوطى؟ هذا ما سنتناوله فى النقطة التالية :

ـ موقف السيوطي :

بداية أذكر أن السيوطي لم يلتزم بما قرّره أبو عمرو بن العلاء والأصمعي ؛ فقد احتجَّ بشعر جرير(٧٨٢) والفرزدق(٧٨٣)، واحتجَّ بشعر الكميت(٧٨٤) والطرماح(٧٨٥) الذين أخرجهم أبو عمرو والأصمعي من دائرة الاحتجاج .

أما عن المولدين ـ والذين يسميهم السيوطي بـ «المحدثين» ـ وهم الذين : «نشئوا بعد الصدر الأول من الإسلام»(٧٨٦) ؛ فقد ذكر أنه «لا يحتج بكلامهم ؛ لكونهم بعد فساد الألسنة، وأولهم بشار(٧٨٧)» .

وقد ذكر السيوطي في كتبه النحوية أشعاراً لبعض المولدين في العديد من المواضع منها:

١ ـ يرى أن من الموصولات : «ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكّراً ومؤنثاً بلفظ واحد، وهو ألفاظ منها «مَنْ»(٧٨٨) »، وهي «مختصة بالعالم، وتكون لغيره إنْ نزل منزلته ؛ نحو :

أسرب القطا، هل مَنْ يُعير جناحَهُ لعلّيَ إلى من قد هويت أطيرُ(٧٨٩) »(٧٩٠) .

وقد ذكر محقّق «المطالع السعيدة» أن هذا البيت للعباس بن الأحنف(٧٩١) .

ونلحظ ـ هنا ـ أن هذا البيت جاء منفرداً في مجال الاستشهاد، لكنَّ قول السيوطي يُشعِر بأنه تمثيل ويؤكد هذا قوله «نحو» .

٢ ـ يرى أنه يجب حذف الخبر وجوباً في مواضع : أحدها : «إذا وقع المبتدأ بعد «لولا» الامتناعية ؛ نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك، أي : موجودٌ . والجمهور أطلقوا وجوب الحذف، ولحّنوا المعرى في قوله :

فلولا الغمدُ يمسكه لسالا(٧٩٢)»(٧٩٣) .

وقد ذكر السيوطي بيت المعري السابق على أنه لحنٌ في نظر الجمهور من النحاة ؛ حيث ذكر خبر المبتدأ بعد «لولا» .

٣ ـ يرى أنَّ من شروط التثنية اتفاق اللفظ «فلا يُثَنّى ولا يُجْمَع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود، كـ «شمس»، و«قمر»، و«الثريا»، إذا قصدت الحقيقة . وهل يشترط اتفاق

المعنى؟ فيه أقوال : أحدهما : نعم، وعليه أكثر المتأخرين فمدحوا تثنية المشترك والمجاز وجمعهما، ولحنوا المعرّى في قوله :

جاد بالعين حين أعمى هواه عَيْنَهُ، فانثنى بلا عينين[٧٩٤]،[٧٩٥].

والقولان الآخران ذكرهما السيوطى، ولم يرجّح بين هذه الآراء .

ونلحظ تلحين بيت المعرّى ـ هنا ـ وقد ذكر الشنقيطى فى «الدرر اللوامع» أن البيت ليس للمعرّى المتوفى سنة ٤٩٩هـ ؛ بل هو للحريرى المتوفى سنة ٥١٦هـ، وقد أورده فى مقامته العاشرة[٧٩٦].

٤ ـ ويرى أن المبتدأ الذى له فاعل أو نائب عنه يغنى عنه الخبر وهو الوصف ؛ «تَقَدُّم نفى أو استفهام بأى أدواتهما ، كـ «ما» ، و«لا» ، و«إنْ» ، و«غير» ؛ نحو : «غير قائم الزيدان» ، ومنه قوله :

غير مأسوف على زَمَنٍ ينقضى بالهمِّ والحَزَنِ[٧٩٧]،[٧٩٨].

وهذا البيت لأبى نواس ، وقد أتى به بعد تمثيل عادىّ .

٥ ـ ويرى أنه «إذا أُسْنِد الفعل إلى الفاعل الظاهر ؛ فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع ؛ نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات . ومن العرب مَنْ يُلحق الألف ، والواو ، والنون على أنها حروف دوالّ كتاء التأنيث ، لا ضمائر . وهذه اللغة يسميها النحويون لغة «أكلونى البراغيث» ، ومنها قوله :

ـ وقد أَسْلَمَاهُ مبعدٌ وحميمُ[٧٩٩].

ـ يلومُوننى فى اشْتِرَاءِ النخيـ ـلِ أهلى ، فَكُلُّهُمْ أَلْوَمُ[٨٠٠]

ـ نُتِـجَ الربيـعُ محاسـنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السحـائب[٨٠١] [٨٠٢]

وقد جاء بيت «أبى فراس» بعد بيتين من الشعر المعتدّ به ، ولم ينفرد فى مجال الاستشهاد .

٦ ـ ويرى أنه لا تحذف «لا» من «لاسيّما» ؛ لأنه لم يسمع إلا فى كلام المولدين كقوله:

سيّما مَنْ حالت الأحـ ـراس مِنْ دونِ مُنَاهُ[٨٠٣]،[٨٠٤]

ونلحظ - هنا - على هذا البيت :

- نص السيوطي على أنه من كلام المولدين .

- وقد ذكره السيوطي على أنه لا تحذف «لا» من «لاسيما» ؛ لعدم ورود السماع المعتدّ به ، وما سمع من ذلك من كلام المولدين لا يُعْتَدُّ به .

٧ - يذكر أن من نواصب الفعل المضارع «الواو» ، إذا كان للجمع في الزمان أو المعيّة التي هي أحد محتملاتها ، وكانت هي ومحتملاتها جواباً للأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام.

يقول : «مثال الأمر قوله :

فقُلْتُ ادْعِي وأدْعُوَ إنّ أندى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ داعيان[٨٠٥]

والنهي : قوله تعالى : «لا تلبسوا الحقّ بالباطل وتكتموا الحق[٨٠٦]» ، وقول أبي الأسود :

لا تَنْهَ عن خلُق وتأتيَ مثلَهُ[٨٠٧]

والدعاء : قولك : «رب اغفر لي ويوسّعَ عليّ في الرزق» .

والاستفهام : ما أنشده بعض النحاة . قال أبو حيان : ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع؟

أتبيتُ ريّانَ الجفون من الكرى وأبيتَ منكَ بليْلَةِ الملسُوعِ[٨٠٨]

وهذا البيت الأخير للشريف الرضيّ في ديوانه ، ونلحظ فيه أنه قبل أن يذكر هذه المواضع قال : « ومثال الأمر » ، «والنهي » ، «والاستفهام» على حذف المضاف .أي : «ومثال النهي» ، «ومثال الدعاء» ، «ومثال الاستفهام» ؛ فهو _ إذن - ينصُّ على أن ما يذكره مثال، وفرق بين الشاهد والمثال

٨ - يقول عن «على» : وزعمها الأخفش اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميريَ مُسمّى واحد ، كقوله تعالى : «أمسك عليك زوجك[٨٠٩]»،

وأجراه - أي أجرى الأخفش - ما قاله في «على» من اسميّتها في الحالة المذكورة ؛ كقول امرئ القيس :

دَعْ عنْكَ نَهْبًا صيحَ في حَجَرَاتِه(٨١٠)

وقول أبي نواس :

دعْ عنك لَومي ، فإن اللوم إغراء(٨١١)

قال ابن هشام : وقد تقدَّم ما فيه . قال : ومما يدلُّ على أنها ليست اسمًا : أنه لا يصحّ حلول الجانب محلَّها(٨١٢)» .

عند ذكره لهذا الرأى يُصَدِّره بقوله : «وزعمها» ، ولفظة «زعم» تدلُّ على الشك والظنّ، وقد ذكر قبل بيت أبي نواس بيتاً لشاعر جاهليّ من أصحاب المعلّقات هو امرؤ القيس وهو من الشعراء المعتدّ بشعرهم ؛ فلم ينفرد قول أبي نواس في مجال الاستشهاد ، ثم ينقل رأياً آخر عن ابن هشام أن «على» ليست اسماً

٩ ـ ويرى أن المُتَعجَّب منه يُجَرُّ «بعد» «أفْعِل» بباء زائدة لازمة لا يجوز حذفها ؛ نحو : أكرم بزيد . وقيل : يجوز حذفها مع «أن» و«أنّ» المصدريتين ؛ كقوله :

وأحبِبْ إلينا أن تكون المُقَدَّما(٨١٣)

وقوله :

فأحسِنْ وأزْيِن لامرئ أن تسربلا(٨١٤)

وقال بعض المولدين :

أهْوِن عليَّ إذا امتلأتَ من الكرى      أني أبيتُ بليلةِ الملسوع(٨١٥) (٨١٦)

ونلحظ أنه يرى ـ هنا ـ أن «أفْعِلْ» يُجَرُّ بباء زائدة لا يجوز حذفها ، هذا هو رأْيُه ، ثم يذكر رأياً آخر مصدّراً بصيغة التمريض «قيل» يجوز حذفها ... ويستدلّ لهذا الرأى بثلاثة أبيات من الشعر ، ينصّ في الثالث على أنه قول لبعض المولدين .

١٠ ـ ويقول في باب «حروف العطف» عند حديثه عن «الواو» : واختصت بعطف ما حقُّه التثنية أو الجمع ؛ كقول الفرزدق :

إنَّ الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مثلها      فُقْدَانُ مثلِ محمدٍ ومحمدِ(٨١٧)

وقول أبي نواس :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً      ويوماً له يومُ الترحُّلِ خامسُ(٨١٨) (٨١٩)

ونلحظ أن السيوطي ينصُّ على أن هذا البيت قول لأبي نواس ، وهو من الشعراء المحدثين ، وهو لم ينفرد في مجال الاستشهاد بل جاء قبله شاهد آخر للفرزدق ، وهو من الشعراء المعتدّ بشعرهم الذي لولاه لضاع ثلث اللغة .

١١ ـ ويذكر أنّ «ثمّ» ويقال : «ثمّت» بتاء ساكنة ومفتوحة ، تأتي «للتشريك في الحكم والترتيب خلافًا لقطرب في قوله : إنها لا تفيده ؛ واحتجّ بقوله تعالى : «خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها»[٨٢٠]، وقوله : «وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالةٍ من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه»[٨٢١]، ، «ذلكم وصّاكم به لعلكم تتّقون ثم آتينا موسى الكتاب»[٨٢٢]، .

وقول الشاعر :

إنّ مَنْ سادَ ثم سادَ أبُوهُ ثُمّ قد سادَ قبل ذلك جدّه[٨٢٣]

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم والمهلة ...[٨٢٤]، .

اختار السيوطي ـ هنا ـ أنّ ثمّ تفيد الترتيب ، وذكر رأيًا لقطرب يذكر فيه أن «ثم» لا تفيد الترتيب ، مستدلاً بثلاث آيات قرآنية وببيت لشاعر مولد هو «أبو نواس» ؛ فلم ينفرد البيت في مجال الاستشهاد ، وهو عكس رأي السيوطي .

وقد ذكر السيوطي في مواضع أخرى أبياتًا لشعراء آخرين ممّن يُعَدّون من المولّدين؛ مثل : أبي الطيب المتنبي[٨٢٥] ، وأبي القاسم الحريري[٨٢٦] ، وحبيب بن أوس الطائي أبي تمام[٨٢٧] ، وأبي نواس[٨٢٨] ، ودعبل الخزاعي[٨٢٩] ...

وأرى أن السيوطي ـ فيما سبق ـ لم يستشهد بأقوال المحدثين ، وإن علت درجتهم في العربية لما يأتي :

١) معظم ما ذكره نقولٌ لم ترد على لسانه هو ، وإنما وردت على لسان من نقل عنهم؛ فهي لا تمثل رأيه بل تمثل رأي غيره ؛ فلا يدل ذلك على استشهاده بها .

٢) النقول التي نقلها يُصدّرها بالتضعيف ، فهو يقول مثلاً : «وقيل ....» ، «وزعمها ....» ، «ولحّنوا المعري»[٨٣٠] ، «ولحّنوا أبا الطيب ....» .

٣) لم ينفرد بيت ذكره لمولد في مجال الاستشهاد ، بل جاء مع غيره من الشواهد ، ما عدا بيتًا أورده على أنه مثال «ونحو ...» ، وبيتًا قال عنه : «ولا أدرى أهو مسموع أو مصنوع؟» ، وبيتاً ثالثاً لأبى نواس ذكره بعد مثال عادىّ وصدّره بقوله : «ومنه قوله» .

٤) وقد بيّن رأيه صراحة عند ردّه على البيضاوى ، الذى ذكر أن «أظلم» إما متعدّ وإما لازم وجاء متعدياً في قول أبى تمام :

هُمَا أَظْلَمَا حالىَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظلاميهما عَنْ وجهِ أَمْرَدَ أشيبِ(٨٣١)

يقول البيضاوى : «فإنه وإن كان من المحدثين لكنه من علماء العربية ؛ فلا يَبْعُدُ أن يُجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه»(٨٣٢)

نرى السيوطى إذ ذاك يُفصّل القضية ؛ فيذكر أن المحدثين هم «الذين نشئوا بعد الصدر الأول من الإسلام لا يحتج بكلامهم ؛ لكونهم بعد فساد الألسنة ، وأولهم بشار بن برد (٨٣٣)» .

ويذكر أن الشعراء طبقات هي : «الجاهليون ؛ مثل : امرئ القيس ، وزهير بن أبى سلمى ، وطرفة ، والنابغة الذبيانى .

والمخضرمون : وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ؛ مثل : حسان ، ولبيد .

والمتقدمون من أهل الإسلام : كالفرزدق ، وجرير ، ويستشهد بأشعارهم فى اللغة والعربية .

ثم المحدثون : كالبحترى ، وأبى تمام ، والمتنبى ، ولا يستشهد بشعرهم فى لغة ولا عربية»(٨٣٤) .

ثم يذكر دليلاً على عدم الاستشهاد بكلام أبى تمام فى اللغة والنحو فيقول : «قال الأندلسي: علوم الأدب ستة : اللغة ، والتصريف ، والنحو ، والمعانى ، والبيان ، والبديع ، قال: فالثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب نظماً ونثراً ؛ لأن المعتبر فيها ضبط ألفاظهم ، والعلوم الثلاثة الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم من المولدين ؛ لأنها راجعة إلى المعانى ، ولا فرق فيها فى ذلك بين العرب وغيرهم»(٨٣٥) .

ويردّ على قول البيضاوى : «فلا يَبْعُدُ أن يُجعَلَ ما يقوله بمنزلة ما يرويه ؛ لأنه موثوقٌ به فى الرواية ، فلو لم يسمع من العرب لم يقل»(٨٣٦) ، فيقول ردّاً عليه : «قلت : ولا يخفى ما

فى هذا ؛ إذْ لو فُتِحَ هذا البابُ لاحتُجَّ بكل ما وقع فى شعر المحدثين بهذا الطريق ، وكم أخذ النحاة واللغويون على أبى تمام والمتنبى ، وأضرابهما من موضع ولحنوهم ، »[837]. ويذكر أن «ما ذكره المصنف ممنوع ، فإن الإنسان قد يتساهل فيما ينطق به ولا يتساهل فيما ينقله إذا كان عدلاً ثم يقول : ولو صح ما قاله لم يقتصر ذلك على أبى تمام ، ولجاز الاستشهاد بقول الحريرى وغيره ممن جمع بين الأدب والعدالة وليس كذلك»[838] .

٥) شرح السيوطى شواهد كتاب «المغنى» لابنِ هشام الأنصارى ، وقد أوْرَدَ ابن هشام فى كتابه عدداً من الشواهد الشعرية لشعراء يعدّون من المحدثين ؛ مثل : أبى نواس ت١٩٥هـ، ومسلم الخزاعى ت٢٢٠هـ ، وأبى العتاهية ت٢٣٠هـ ، وابن الرومى ت٢٨٣هـ وغيرهم، وقد أحصى بعض الدارسين [839] شواهد المغنى المنسوبة للشعراء المولّدين فبلغت عدّتها ٥٥ شاهداً ، لم يشرح السيوطى منها سوى أربعة شواهد ، قال السيوطى بعد أن عرض لبعضها: «فالبيت إذن ليس على شرط الكتاب[840]» ، ويقْصِدُ بهذا القول أن هذا الشاهد لكونه لشاعر مولّد فهو ـ إذن ـ ليس من الأبيات التى يصحّ الاستشهادُ بها فى النحو[841] .

إذن فقد أهمل السيوطى شرح عدد من شواهد كتاب المغنى لابن هشام ؛ لأنها منسوبة لشعراء محدثين ، وهؤلاء لا يُعْتَدُّ بشعرهم ، وأيضاً فإن الأبيات التى وردت للمحدثين فى كتب السيوطى لم ترد لغرض الاستشهاد النحوى بل جاءت لبيان تلحينها ، وبذلك يكون منهجه التطبيقى منسجمًا مع ما ذكره نظرياً فى «الاقتراح» حيث قال : «أجمعوا على أنه لا يُحْتَجُّ بكلام المولّدين والمحدثين فى اللغة والعربية ، وفى «الكشاف» ما يقتضى تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ؛ فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ، ثم قال : وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يُسْتَشْهَدَ بشعره فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ؟! فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه»[842] .

* استشهاده بشعراء الطبقات المعتمدة :

وما عدا ذلك ؛ فقد استشهد السيوطى بالشعراء المعتدّ بهم ، وهم الجاهليون والمخضرمون والإسلاميون ؛ فجاء استشهاده ممثلاً لشعراء الطبقات المعتمدة .

وعدد الشواهد الشعرية التى أوردها السيوطى فى كتبه النحوية كبير [843] ، وبإحصاء عدد الأبيات الشعرية التى وردت فى «الهمع» نجدها تبلغ ١٨٢١ شاهد منها ٦٣١ من القوافى

، و٢٩٧ من الرجز ، ٨٩٣ من أنصاف الأبيات وأجزائها ، وقد وردت فى ١٩٠٨ مرة : منها ٦٥١ مرة للقوافى ، و٣٢٨ مرة للرجز ، و٩٢٩ مرة لأنصاف الأبيات وأجزائها .

وفى كتاب «شرح الألفية» بلغ عدد الشواهد الشعرية والأرجاز ٣١٨ : منها ٢٧٤ شاهد من الشعر ، و٤٤ شاهداً من الرجز ، وقد وردت هذه الشواهد ٣٢٤ مرة : منها ٢٧٩ مرة للشعر ، ٤٥ مرة للرجز ، وهذه النسب كبيرة إذا قيست بغيرها وتدلُّ على سعة معرفة السيوطى بالشعر وموفور اطلاعه على كتب الأقدمين .

وقد استشهد السيوطى بالشعر فى كل المستويات اللغوية : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية .

وكانت هذه الشواهد تَكْثُر فى الكثير من الأبواب ، وتَقِلُّ فى الأبوابِ التى تغلب عليها «صنعة النحاة» وبخاصة أبواب الصرف ، وأبواب التنازع والاشتغال فى النحو .

وهاك بيان ذلك .

## أولاً ـ الاستشهاد بالشعر فى المستوى الصوتى :

استشهد السيوطى بالشعر فى المستوى الصوتى ، وذلك فى ظواهر منها :

### ١) الإدغام

يستدل بقول الشاعر :

وأَحْبِبْ إلينا أن تكون المقدَّما(٨٤٤)

على وجوب الفك إذا سكن فى «أفْعِل» فى التعجب على رأى الجمهور(٨٤٥) .

ويستدل بقول الشاعر :

فَغُضَّ الطرفَ(٨٤٦) على أن الشاعر لم يفك الإدغام(٨٤٧) .

وبقوله :

الحمدُ لله العليِّ الأَجْلَلِ(٨٤٨) على شذوذ عدم الإدغام والقياس: الأجل(٨٤٩)

### ٢) الوقف :

استدل على الوقف على حرف موصلاً بألف أو همزة بـ :

قد وَعَدتْنى أمُّ عمْرٍو أنْ تا(٨٥٠)

فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بألف ، وقوله :

بالخيرِ خيراتٍ وإن شراً فا(٨٥١)

أى فشر ، فوقف على الفاء التى هى جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف(٨٥٢) .

واستدل على الوقف على الروى بزيادة مدّة مطلقًا قَصْد الترنم أم لا ، وذلك لغة الحجازيين بقول الشاعر :

وأنكِ مهْمَا تأمرى القلبَ يَفْعلِى(٨٥٣)

والتميميون لا يفطون ذلك إلا إذا ترنّموا(٨٥٤) ...

واستدل على الوقف بالنقل - وذلك بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله بقول الشاعر :

أنا ابنُ ماوِيّةَ إذْ جدّ النُّقُرْ(٨٥٥)

وقوله :

أرَتْنِى حِجْلاً على ساقها          فهش الفؤاد لذاك الحِجِلْ(٨٥٦)

وقوله :

عَجِبْتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ          من عنَزِىَ سبّنِى لم أضْرِبُهْ(٨٥٧) (٨٥٨)

٣) تخفيف الهمزة :

استدل بقول الشاعر :

وقد بدا هَنْك مِنَ المئزَرِ(٨٥٩)

وقوله :

فاليومَ أشْرَبْ غيْرَ مُسْتَحقِبِ(٨٦٠)

على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة(٨٦١) .

## ثانياً : الاستشهاد بالشعر في المستوى الصرفي :

وذلك في بعض المواضع منها :

### ١) جموع التكسير :

يرى أنه لا يجوز حذف الياء من «مفاعيل» ، ولا إثباتها في غيره كـ «مفاعل» و«فواعل» عند البصريين ، إلا في الضرورة كقوله :

ألا إنّ جيراني العشيّةَ رائحُ     دَعَتْهم دواعٍ من هوى ومنادحُ[٨٦٢]

والأصل : مناديح ؛ لأنه جمع مندوحة .

وقوله :

سوابغُ بيضٌ لا تُخرِّقها النَّبْلُ[٨٦٣]

والأصل : سوابيغ ؛ لأنه جمع سابغة[٨٦٤] .

### ٢) التصغير :

يستدلّ بقول الشاعر :

ياما أُميلح غزلاناً شَدَنَّ لنا[٨٦٥]

على أن تصغير فعل التعجب مسموع ، وفي قياسه خلاف[٨٦٦] .

### ٣) النسب :

يستدلّ بقول الأعشى :

فأصبحتُ كنتيًا وأصبحتُ عاجنًا[٨٦٧]

وبقول الآخر :

إذا ما كنتُ مُلْتَمِساً لقوتٍ     فلا تَصرُخ بكنتيّ يُجيبُ[٨٦٨]

على النسب إلى الجملة كلها[٨٦٩] .

### ٤) قصر الممدود :

يستدلّ على قصر الممدود ضرورة بقول الشاعر :

لابدّ من صنعا وإن طالَ السَّفَرَ[٨٧٠] [٨٧١]

٥) التأنيث :

يستدلّ بقول الشاعر :

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدِ(٨٧٢)

على أنه قد يذكّر المؤنث وبالعكس حملاً على المعنى(٨٧٣) .

وببيتين على أن ترك تاء التأنيث ضرورة على الأصحّ ، إذا أسند الفعل لمؤنث إن كان الفاعل ضميراً لمؤنث حقيقىّ أو مجازىّ أو اسماً ظاهراً(٨٧٤) ، وبأبيات شعرية على جواز تأنيث الفعل وترك تأنيثه(٨٧٥) .

٦) المبنى للمفعول :

يستدل بقول الشاعر :

ليت شباباً بوع فاشتريْتُ(٨٧٦)

وبقوله :

حُوكت على نَوْلَيْنِ إذْ تُحاكُ(٨٧٧)

وقوله :

نُوط إلى صُلبٍ شديد الحمَلِ(٨٧٨)

على أن الفعل الأجوف يجوز فيه القلب واواً(٨٧٩)

٧) تأكيد الفعل :

يستدل على تأكيد الفعل المضارع بدون التوكيد إذا كان ذا طلب بـ :

فإياك والميتات لا تَقْرَبَنَّها(٨٨٠)

هلاَّ تُمنَّنَ بوعدٍ غيرَ مخلفةٍ(٨٨١)

وهل يمنعنّى ارتياد البلاد(٨٨٢) ...

فليتكِ يومَ المُلْتقى تَرَيْنَنى(٨٨٣) (٨٨٤)

وقلة توكيده إذا وقع بعد ما الزائدة ؛ نحو :

قليلاً به ما يحمدنك وارث(٨٨٥)

وأقل منه أن تتقدم عليه رب ؛ نحو :

ربما أوفيتُ فى علمٍ ترفعَنْ ثوبى شمَالاتُ(٨٨٦) (٨٨٧)

وشذوذ توكيد أفعل في التعجب بـ :

فأحرِ به من طولِ فقرٍ وأحريا(٨٨٨)

وشذوذ توكيد اسم الفاعل فى :

أقائلنَّ أحضِروا الشّهودا(٨٨٩) (٨٩٠)

## ثالثاً - استشهاده بالشعر فى المستوى النحوى :

استشهد السيوطى بالشعر فى كثير من المسائل النحوية ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

### ١ - إعراب ما جمع بالألف والتاء :

يستشهد على أنه قد تستعمل «أمّهات» فى غير الأناسى ، و«أمّات» فيهم بقول الشاعر :

إذا الأمّهاتُ قبَحْنَ الوجوهَ فرَجْتَ الظلام بأُمَّاتِكَا(٨٩١) (٨٩٢)

وغيرها من المواضع

### ٢ - إعراب ما لا ينصرف :

يستشهد على أن ألفاظ العدد المعدولة عن وزن «فُعَال» و«مَفْعَل» المسموع منها : أُحَاد وموحد ، وثُناء ومَثْنَى ، وثُلاث ومَثْلَث ، ورُباع ومَرْبَع ، وخُماس ومَخْمَس ، وعشَار ومَعْشَر. بقول الشاعر :

ولقد قتَلْتُهم ثناء ومَوْحَدا(٨٩٣)

وقوله :

منَتْ لك أنْ تُلاقِيَنى المنايا أُحَادَ أُحَادَ فى الشهرِ الحرامِ(٨٩٤)

وقوله:

ترى الثُّعَرات الزُّرْقَ تحت لَبَانه أُحاد ومثنى أصعقتها صواهلُهْ(٨٩٥)

وقوله:

هنيئاً لأربابِ البيوتِ بيوتُهُمْ وللآكلين التَّمْرَ مَخْمس مَخْمسا(٨٩٦)

وقوله:

فلم يَسْتَرِيثوك حتى رميـــ(م)ــــتَ فوقَ الرجال خصالاً عُشَارا(٨٩٧) (٨٩٨)

وعلى اتفاق الحجازيين والتميميين وسائر العرب على بناء «فعالِ» المعدول على الكسر، إذا كان مصدراً، ومأخذه السماع كفجارِ، وحمادِ، ويسارِ بقول الشاعر:

فقلتُ امكُثى حتى يَسَارِ لعلَّنا(٨٩٩)

وقوله:

فحملْتُ بَرَّةَ واحتملتَ فجارِ(٩٠٠)

أوحالاً، نحو:

والخيلُ تَعْدُو بالصَّعيدِ بَدَادِ(٩٠١) (٩٠٢)

## ٣ - إعراب الأسماء الستة:

يستدلّ بالأبيات الشعرية في العديد من المواضع في باب الأسماء الستة، ومنها: أنه يذكر لغات هذه الأسماء ففي «هن النقص ودونه التشديد ؛ كقول الشاعر:

ألا ليت شعرى هل أبيتنّ ليلةً وهنّى (٩٠٣)

وفي أب النقص ؛ كقوله:

بأبِه اقتدى عديُّ في الكرم ومن يشابهْ أبَهُ فما ظلَم،(٩٠٤)

والقصر ؛ كقوله:

إنّ أباها وأبا أباها(٩٠٥) (٩٠٦)

### ٤ ـ الخبر:

يستشهد بقول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذا بتٌ فهذا بتّي مقيّظٌ، مصيّفٌ، مُشتّي(٩٠٧)

على جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد(٩٠٨).

وبقول الشاعر:

فيومٌ علينا، ويوم لنا ويوم نُساءُ، ويومٌ نُسرّ(٩٠٩) (٩١٠)

على جواز الابتداء بالنكرة لوجود المسوغ وهو قصد التنويع. ويستشهد على جواز دخول الفاء في الخبر ـ وذلك إذا كان المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة، وهو مشعر بمجازاة ـ بقوله:

وكُلّ خيرٍ لديه فهو مسئول(٩١١)

وأيضاً يجوز دخول الفاء فى الخبر، وذلك إذا كان المبتدأ مضافاً إلى الموصول ومنه:

وكلُّ الذى حَمّلْتَهُ فَهْو حاملُهْ(٩١٢) (٩١٣)

### ٥ ـ كان وأخواتها:

يستدل على ورود «أُضحى» بمعنى «صار» بقول الشاعر:

ثم أضحُوا كأنهم ورقٌ جفْـ ـفَ فألوَتْ به الصبّا والدّبورُ(٩١٤)

وعلى ورود «أمسى» بمعنى «صار» بقول الشاعر:

أمست خلاء(٩١٥) (٩١٦)

وعلى ورود أضحى بمعنى دخل فى الضحى بقول الشاعر:

وَمِنْ فَعَلاتى أننى أُحسِنُ القِرى

إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها(٩١٧) (٩١٨)

وعلى جواز دخول الواو فى أخبار هذا الباب، إذا كان جملة تشبيهاً بالجملة الحالية، كقوله:

وكانوا أناساً ينفحون، فأصبحوا وأكثرُ ما يعطونه النظرُ الشزْرُ(٩١٩)

وقوله:

فظلّوا، ومنهم سابقٌ دمْعُه له

وآخرُ يَثْنِي دَمْعَةَ العين بالمهل(٩٢٠) (٩٢١)

وعلى جواز حذف «كان» بكثرة، وذلك بعد «إنْ»، و «لو» الشرطيتين، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ماعلِم من غائب أو حاضر بقول الشاعر:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلا(٩٢٢)

وعلى المتكلم قوله:

حَدِبَتْ عليّ بطونُ ضنّة كلُّها إن ظالماً فيهم وإن مظلوما(٩٢٣)

وعلى المخاطب قوله:

لا تقربنّ الدهر آل مطرِّفٍ إن ظالماً أبداً وإن مظلوما(٩٢٤) (٩٢٥)

وبعد لو مع الثلاثة بقول الشاعر:

لا يأمَنُ الدهرَ ذو بَغْيٍ ولو ملكاً جنودُهُ ضاقَ عنها السهلُ والجبَلُ(٩٢٦)

وقوله :

عَلِمْتُك منّاناً فلستُ بآملٍ نداك، ولو غَرْثَانَ ظمآنَ عاريا(٩٢٧)

وقوله :

انطقْ بحقٍّ ولو مستخرِجاً إحَناً فإنّ ذا الحقّ غلاّبٌ، وإنْ غُلِبا(٩٢٨) (٩٢٩)

٦ ـ في باب «إنّ» وأخواتها :

يستدل على جواز فتح همزة «إن» وكسرها ـ وذلك إذا كانت بعد «إذا» الفجائية ـ بقول الشاعر :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيّداً إذا أنه عبد القفا واللهازم(٩٣٠)

روى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على معنى : إذا عبوديته حاصلة (٩٣١) .

وعلى شذوذ دخول اللام في غير خبر «إنّ»، وذلك في مواضع : خبر المبتدأ كقوله :

أمُّ الحُلَيْس لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ(٩٣٢)

وخبر «أمسى» كقوله :

فقال من سُئلو أمسى لمجهودَا(٩٣٣)

وخبر «زال» كقوله :

ومازلتُ من ليلى لدُنْ أن عرَفْتُها لكالهائمِ المُقْصَى بكلِّ مراد(٩٣٤)

وخبر «ما» كقوله :

وما أبانُ لَمِنْ أعلاج سُودانِ(٩٣٥) (٩٣٦)

٧ - المنادى :

من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً «اللهم»، وشذ استعماله في غيره، ويستدل لذلك بقول للأعشى:

كَحلْفَةٍ من أبى رِيَاحٍ يسمَعُها لا هُمَ الكُبَارُ(٩٣٧) (٩٣٨)

وشذ أيضاً حذف «أل» منه، قال :

لا هُمَّ إن كُنْتَ قبلتَ حجّتج(٩٣٩)

وأصله : الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضاً من حرف النداء ؛ ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله :

إني إذا ما حدثٌ ألَمّا أقولُ يا اللهما يا اللهمّا(٩٤٠) (٩٤١)

٨ - الاستثناء :

يستدل على أن «خلا» و «عدا» إذا وقعا بعد «ما» المصدرية يتحتم نصب ما بعدهما ؛ لأن «ما» المصدرية لا تدخل إلا على الجمل الفعلية بقول الشاعر :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ(٩٤٢)

وقوله :

تَمَلُّ النَّدَامى ما عدَاني فإنني(٩٤٣) (٩٤٤)

٩ ـ الحال :

يجوز تنكير صاحب الحال إن تأخر بدليل :

لميةَ موحشاً طللُ(٩٤٥) (٩٤٦)

وقد استدلَّ بـ :

يا صاحِ : هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى(٩٤٧)

على وقوع «باقياً» حالاً عن النكرة وهو «عيش» ؛ لأنه في سياق الاستفهام الإنكاري(٩٤٨)

واستدلَّ بقول الشاعر :

أنا ابن ميَّةَ معروفاً بها نسبي(٩٤٩)

على وقوع الحال مؤكّدة لمضمون الجملة الاسمية(٩٥٠)

١٠ ـ التمييز :

قد يأتي بلفظ المعرفة ؛ نحو :

وطبتَ النفس ياقيسُ عَنْ عمر(٩٥١) (٩٥٢)

ويستدل بالشعر على وقوع التمييز بعد «ما» التعجبية(٩٥٣)، وعلى تقديم التمييز على عامله(٩٥٤) . .إلخ.

١١ ـ باب حروف الجر :

يرى أن الباء من معانيها البدل، وذلك في قول الشاعر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا(٩٥٥) (٩٥٦)

و«على» بمعنى «عن» :

إذا رضيتْ عليَّ بنو قشيرٍ[957] [958]

وعن » بمعنى «على» :

لاهِ ابنُ عمك لا أفضلتَ فى حسبٍ عنّى[959] [960]

والكاف تأتى اسمًا مبتدأ أو فاعلاً ومجروراً باسم وبحرف، وكذلك «عن» و «على» يستعملان اسمين، ويستدل على ذلك كله بأبيات من الشعر[961].

واستدلّ بالشعر على ورود اللام للتعليل[962]، وعلى تأكيد اللام الجارة توكيداً لفظيًا بإعادتها بلفظها[963].

## ١٢ - باب الإضافة :

«لبّى» تضاف لضمير المخاطب، وشذ إيلاء «يَدَى» للّبى فى قول الشاعر :

فلبّى فلبّى يدَى مِسْوَرِ[964]

وكذلك إيلاؤه ضمير غائب في قوله :

لقلتُ لبيْه لمن «يدعوني»[965]،[966]

ويرى شذوذ إضافة «حيث» إلى المفرد فى قول الشاعر :

أما ترى حيث سهيلٍ طالعا[967] [968]

وعلى جواز فصل المضاف عن المضاف إليه بالمفعول به أو الظرف بدليل :

كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ[969] [970]

ويفصَل بأجنبى من المضاف لضرورة أو نداء، ويستدل على ذلك بالشعر[971].

ويستدلّ على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً - كما كان قبل الحذف ؛ لوجود الشرط، وهو : أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله - بالشعر[972].

## ١٣ - إعمال المصدر :

يستدل على إعمال المصدر معرفاً بالألف واللام، فيعمل عمل فعله بقول الشاعر :

ضعيفُ النكاية أعداءَه(٩٧٣) (٩٧٤)

وعلى عمل اسم المصدر بـ :

وبعدَ عطائك المائةَ الرِّتاعاَ(٩٧٥) (٩٧٦)

ويستدل على إعمال المصدر الميمي بالشعر(٩٧٧)

## ١٤ ـ إعمال صيغة المبالغة واسم الفاعل :

يستدل بقول الشاعر:

ضروبٌ بنصل السيف سُوقَ سمانها (٩٧٨)

على أنّ ضروب صيغة مبالغة للضارب، وقد عمل عمل فعله حيث نصب «سوق»

وقوله :

أتاني أنهم مَزِقُون عِرْضي(٩٧٩)

على أن «مزقون» صيغة مبالغة، عملت عمل الفعل فنصبت المفعول «عرضي»(٩٨٠)

وعلى إعمال اسم الفاعل بقول الشاعر :

القاتلين الملكَ الُحلاحلا(٩٨١)

حيث أعمل اسم الفاعل «القاتلين» في المفعول به، مع كونه دالاً على المضي(٩٨٢).

## ١٥ ـ أفعل التفضيل:

يرى عدم جواز الفصل بين «أفعل»، و«مِنْ» بأجنبي، وجاء الفصل في قول الشاعر :

لأكلةٌ من أقطٍ بسمنٍ ألينُ مَسّاً في حشايا البطن

من يثربيّاتٍ قذاذٍ خُشْنِ (٩٨٣) (٩٨٤)

## ١٦ ـ باب النعت :

يستدل على إضمار نعت في الجملة ذات الطلب بقول الشاعر :

جاءوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قط (٩٨٥) (٩٨٦)

وعلى جواز حذف النعت بـ :

.. فلم أعطَ شيئاً، ولم أُمْنَع (٩٨٧) (٩٨٨)

أي : شيئًا طائلاً ؛ فحذف الصفة، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله «ولم أمنع» . واستدلّ على وقوع الجملة نعتاً لمنكّر معنًى لا لفظاً بالشعر(٩٨٩) .

١٧ ـ التوكيد :

يستدل على التوكيد اللفظى غير المقترن بحرف العطف بقول الشاعر :

أيا من لستُ أقلاه	ولا فى البُعْدِ أنساهُ

لك اللهُ على ذاك	لك اللهُ لك الله (٩٩٠) (٩٩١)

ويستدلُ على تأكيد الحرف بالشعر(٩٩٢)

١٨ ـ العطف :

يستدل على أن «ثم» تأتى بمعنى «الفاء» بقول الشاعر :

جرى فى الأنابيب ثم اضطرب (٩٩٣) (٩٩٤)

وعلى أن «حتى» العاطفة لا تعطف إلا بعضاً بقول الشاعر :

ألقى الصحيفة كى يخفّف رَحْلَهُ	والزادَ حتى نَعْلَه ألقاها(٩٩٥) (٩٩٦)

وعلى أن المعطوف بـ «حتى» لا يكون إلا غاية الذى تلاه رفعة أو خسة بقوله :

قهرناكم حتى الكماةَ فأنتم	تهابوننا حتى بَنِيِنَا الأصاغرا (٩٩٧) (٩٩٨)

وعلى حذف همزة التسوية بـ :

بسبعٍ رَمَيْنَ الجمْرَ أم بثمانِ(٩٩٩) (١٠٠٠)

ويستدل على استغناء «إما» بـ «إلا» بقوله :

فإما أن تكونَ أخى بصدقٍ	فأعرفَ منك غثّى من سمينى

وإلا فاطَّرِحْنى واتخذنى	عدواً أتقيك وتتقينى(١٠٠١) (١٠٠٢)

وعلى حذف ما من إما للضرورة بالشعر(١٠٠٣) .

ولعلّ في هذه النماذج السابقة ما يكفي للدلالة على أن السيوطي كان يُكْثر من الاستشهاد بالشعر في كل المستويات اللغوية : الصوتية، والصرفية، والنحوية ؛ ليدعم بها آراءه، وذلك في مختلف المسائل.

هذا ومما يستوقف النظر ويسترعي الانتباه على شواهد السيوطي الشعرية ما يأتي :

١ ـ أن بعضها لاتتمة له، وإنما هي أجزاءٌ من أبيات .

٢ ـ أن بعضها مجهولة القائل، ولم ينسبه السيوطي إلى أصحابه .

٣ ـ أن بعضها مما نصّ عليه النحاة بأنه ضرورة شعرية .

٤ ـ أن بعضها مما رماه النحاة بالصنعة .

ونود الآن أن نقف بشيء من التفصيل على هذه الأمور .

## أولاً : الاستشهاد بأنصاف الأبيات والأبيات المختزلة

كثيراً ما يختزل السيوطي الأبيات الشعرية التي يستشهد بها ؛ فقد يأتي بشطر بيت، أو بعض الشطر، أو بشطر وبعض شطر، أو ببعض شطر من البيت وبعض شطره الآخر، وقد يكتفي من البيت بكلمتين هما موضع الشاهد، مما يوقع الباحث في حيرة .

وقد بلغ عدد أنصاف الأبيات وأجزائها في كتاب همع الهوامع (٨٩٣) ثلاثة وتسعين وثمانمائة.

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

(١) استشهد على أنّ «الكاف» تأتي اسماً، وتعرب فاعلاً بشطرٍ وبعض الشطر الثاني هو قول الشاعر :

أتنتهون ولنْ يَنْهَى ذوى شططٍ كالطعنِ (١٠٠٤) (١٠٠٥)

(٢) واستشهد على أن «عن» تأتي موضع «على» بشطر وبعض شطر، يقول الشاعر :

لاهِ ابنُ عمك لا أُفْضلتَ في حسبٍ عنّي، (١٠٠٦) (١٠٠٧)

(٣) واستشهد على جرّ الخبر بالباء بعد لا وبعد نفي ببعض شطرين يقول الشاعر:

لا ذُو شفاعة بِمُغْنٍ (١٠٠٨)

ويقول آخر :

لم أكنْ بأعجلهم (١٠٠٩) (١٠١٠)

(٤) واستشهد على فتح ما وليته ياء المتكلم ؛ فتنقلت ألفاً بجزء من شطرى بيت هو :

. ثم أوى إلى أمّا . . (١٠١١) (١٠١٢)

(٥) واستشهد على غلبه حذف خبر «لا» بنصف بيت هو :

فأنا ابن قيس لا براح (١٠١٣) (١٠١٤)

(٦) واستشهد بجزء من شطر بيت هو :

أراهُمْ رِفْقَتى . (١٠١٥)

على نصب «أرى» ـ التى هى من الرؤيا ـ مفعولين هما : الضمير، وقوله : «رفقتى»(١٠١٦) .

واستشهد بـ :

. . ما إن أنتم ذهبٌ . . . (١٠١٧)

على عدم إعمال «ما» الحجازية لزيادة «إنْ» بعدها(١٠١٨) .

ولعلّ السبب فى بتر السيوطى للأبيات الشعرية، واستشهاده بأنصاف الأبيات وأجزائها هو أنه قد يكتفى بموضع الشاهد للمعرفة به، أو لشهرة هذا البيت، أو لطبيعة المؤلَّف .

## ثانياً : موقفه من نسبة شواهده :

يهتم السيوطى ـ نظرياً ـ بنسبة شواهده الشعرية والنثرية ؛ فلا يجوز عنده ، الاحتجاج بشعر أو نثر لايعرف قائله، يصرح بذلك ابن الأنبارى فى «الإنصاف»، وكأنّ علة ذلك خوف أن يكون لمولّد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلَم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم(١٠١٩) .

هذا ما صرَّح به السيوطي نظرياً ؛ فلا يجوز عنده الاحتجاج بكلام المجهول(١٠٢٠) أو بالشعر والنثر غير المعروف القائل .

أما من حيث التطبيق ؛ فإننا نجد شواهده الشعرية كالتالي :

(١) شواهد لا ينسبها إلى شخص معيَّن ؛ وإنما ينسبها إلى القبيلة .

(٢) شواهد ينسبها إلى أشخاص بعينهم .

(٣) شواهد نسبها المحققون ـ لكتبه ـ إلى أصحابها .

(٤) شواهد يُفْهَم منها ـ عند ذكره لها ـ أنه كان على بيِّنة بالقائل .

(٥) شواهد مجهولة القائل .

وهاكَ بيانَ ذلك :

(١) فهناك شواهد لا ينسبها لشخص معين وإنما ينسبها إلى القبيلة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله : «وقال بعض الخثعميين(١٠٢١)» نسبة إلى قبيلة «خثعم»، وقوله : «قال شاعرهم ..(١٠٢٢)»، وكلامه هنا عن بني تميم، وقوله : «لعلَّ : والجرُّ بها لغة عقيلية قال شاعرهم ..(١٠٢٣)»، نسب البيت إلى قبيلة عقيل، وقوله : «متى : والجر بها لغة لهذيل بمعنى «منْ» كقوله : ..(١٠٢٤) » نسبة إلى هذيل، وقوله : «وقلبها ياءً في المقصور لغة لهذيل، وغيرهم كقوله..(١٠٢٥)»، وقوله : « قال رجل من طيئ..(١٠٢٦)» .

(٢) والسيوطي صرَّح كذلك بنسبة بعض شواهده إلى أصحابها، وممن نسب إليهم : ذو الرمة(١٠٢٧)، وطرفة(١٠٢٨) ، والكميت(١٠٢٩)، وزهير(١٠٣٠) ، والنابغة(١٠٣١) ، والفرزدق(١٠٣٢)، وجرير(١٠٣٣) ، والطرماح(١٠٣٤)، وحسان(١٠٣٥) ، والحطيئة(١٠٣٦) ، وعمارة بن عقيل(١٠٣٧)، والشماخ(١٠٣٨) ، وامرؤ القيس(١٠٣٩) ، وكثيرّ عزة(١٠٤٠) ، وعامر بن الطفيل(١٠٤١) ، وحاتم(١٠٤٢)، ونوبة(١٠٤٣) ، وابن رواحه ..(١٠٤٤) ، وكعب(١٠٤٥)، وابن أبي ربيعة(١٠٤٦) ، ولبيد(١٠٤٧) ، و عبيد بن الأبرص(١٠٤٨) ، والأفوه(١٠٤٩) .. وغيرهم .

وقد نسب بعض الشعر إلى شاعرات من النساء، مثل قوله : «في قول ليلى (١٠٥٠)»، «وقول هند أم معاوية ..(١٠٥١)»، وقوله : «وقالت الخرنق (١٠٥٢)» .

وأكثر من نسب إليهم السيوطي شواهدهم : الفرزدق، وجرير، وزهير بن أبي سلمى، وامرؤ القيس، ثم يأتي بعدهم ـ من حيث الكثرة ـ : أبو النجم العجلي، والأعشى، وطرفة بن العبد، ورؤبة، ثم يأتي بعدهم : النابغة الذبياني، و الشمّاخ، وكعب بن زهير، ولبيد، والأفوه الأودي،و عبيد بن الأبرص، وذو الرمة، وأبو محجن، والطرماح ..

(٣) والمحققون قد نسبوا بعض شواهده إلى أصحابها من الشعراء، ومنهم : الأخطل، والعجاج، وحسان بن ثابت، وأبو الأسود الدؤلي، وطفيل الغنوي، والحارث الضبي، وعمرو بن الأهتم، ورؤبة، وامرؤ القيس، وكثير عزة، و ذو الرمة، والأحوص، والنابغة الذبياني،و المهلهل بن ربيعة، والسفّاح بن بكير، والعلم الهذلي، وطرفة بن العبد، والأعشى، والكميت، والأغلب العجلي، وأبو النجم، وأبو خراش الهذلي، وعدى ابن زيد، وزهير بن مسعود الضبي، وعبيد بن الأبرص، وأبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، وابن حبناء، وزهير بن أبي سلمى، ومتلّس بن لقيط، وسوار بن المضرب، وأنس بن زنيم، وزميل بن الحارث، وعنترة، والمتنخل الهذلي، والقطامي، والحارث بن وعلة، وعمر بن أبي ربيعة، وأبو زبيد الطائي، والحطيئة، وسحيم عبد بني الحسحاس، والمنذر بن درهم الكلبي، وورقة بن نوفل، وضمرة بن جابر، وأبو صخر الهذلي، وقريط بن أنيف، وجحدر بن مالك، والكميت بن زيد، والفرزدق، وأبو قيس بن الأسلت، وعمرو بن كلثوم، والزفيان السعدي، وأبو زنباع الجذامي، وابن أحمر، وابن المولى محمد بن عبدالله، والفند الزماني، ومجنون ليلى، وأبو دؤاد الإيادي، وعبد قيس بن خفاف، وعبد مناف بن ربع الهذلي، ونصيب، والمرار الأسدي، ويزيد بن الصعق، ومصادر بن مذعور، وابن ميادة، وأبو حية النميري، وموسى بن جابر، وأبو سفيان بن حرب، وجندل بن عمرو، وأبو الطفيل عامر بن وائلة، والنابغة الجعدي، ويزيد بن الحكم، والراعي النميري،وجران العود، وأميه بن أبي الصلت، وعليّ بن عميرة الجرمي، والأقيشر الأسدي، وكعب بن مالك، وتأبط شرّا، وسالم بن دارة . وغيرهم كثير من الشعراء .

وقد ينسب المحققون البيت إلى أكثر من شاعر ؛ فقد نسب شاهد شعري إلى عمرو بن معد يكرب وعلى بن أبي طالب،و شاهد آخر إلى ورقة بن نوفل وأمية بن أبي الصلت وزيد بن عمرو بن نفيل (١٠٥٣)،وشاهد لأبي مروان ولأبي الهجنجل(١٠٥٤)، وشاهد للشريف الرضي وللشريف المرتضى(١٠٥٥)،و شاهد لقيس بن زهير ولورقاء بن زهير..(١٠٥٦)، وشاهد لذي الإصبع العدواني ولكعب الغنوي(١٠٥٧)، وشاهد لحميد بن مالك الأرقط ولحميد بن ثور، ولأبي بجدلة..(١٠٥٨)

(٤) وهناك إشارات يفهم منها أن السيوطى كان على بيّنة بقائل البيت، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : قوله : «وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر؛ كقول النخعية تخاطب أمها [١٠٥٩]، وقوله : «وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها [١٠٦٠]»، وقوله : «وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كَبَّة، وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول : ..[١٠٦١]»،

وقوله : «وقد تفتح همزتها، والتزمه تميم، وقيس، وأسد كقوله : [١٠٦٢]»، وقوله : «ولغة هذيل الإتباع قرأ بعضهم : «ثلاث عورات لكم[١٠٦٣]»، و «عورات النساء[١٠٦٤]» ، بالتحريك، وقال شاعرهم : [١٠٦٥]».

(٥) وهناك شواهد كثيرة مجهولة القائل، لم ينسبها السيوطى إلى أحد، وأيضًا فإن المحققين لكتبه لم ينسبوها، واكتفوا بمثل قولهم : «ولم أعثر على تتمته ولا : على قائله[١٠٦٦]»، أو: «وهو بلا نسبة فى [١٠٦٧]»، أو: «ولم يعثر له على قائل أو تتمة[١٠٦٨]»، أو «قائله مجهول وتتمته غير معروفة[١٠٦٩]»، أو : «قائله مجهول، وهو من أبيات سيبويه التى لم يعرف قائلها[١٠٧٠]»، أو: «وتتمته وقائله غير معروفين[١٠٧١]»، أو «ولم أهتد إلى تتمته ولا إلى قائله[١٠٧٢]»، أو: «وقائله معروف[١٠٧٣]»، أو: «وقائله مجهول[١٠٧٤]» .. إلخ .

فالظاهر - إذن - من خلال ما سبق - أن السيوطى كان يجيز الاستشهاد بالبيت الذى لم يُعْرف قائله ؛ بدليل أنه ذكر أبياتاً لمجهولين ولم يعْتَرِض عليها من جهة إسنادها بناءً على ماارتضاه لنفسه من عدم الاستشهاد بشعر لا يعْرف قائله .

والاستدلال ببيت غير معروف القائل أو مجهول النسبة «خلاف الأصل، لكن يسوّغه الثقة فى راويه أو ناقله من النحاة[١٠٧٥]».

## ثالثا - تعدُّد الروايات (الشواهد ذات الوجوه المتعدِّدة) :

تعدّدت الروايات فى الأبيات الشعرية «وذلك أثر من آثار الرواية الشفهية .

وقد ذكر السيوطى أن الأبيات كثيراً ما تروى على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد فى بعضٍ دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا [١٠٧٦] .

ويمكن بيان الأسباب لتعدّد الروايات فى البيت الشعرى فى:[١٠٧٧]

١ـ تغيير الشعراء ـ أصحاب النصوص ـ لبعض ما يقولون من شعر ـ كما سبق أن ذكرنا ذلك عن السيوطي ـ.

٢ـ تغيير الرواة لبعض ما يرون: عمداً، لإصلاح الشعر، أو سهواً ونسياناً، لاعتمادهم على الحفظ، أو خطأً، لعدم الدقة في السمع من الراوى أو عدم الدقة في النطق ممن يستمع منه الراوى، وقد يكون الخطأ بسبب التصحيف والتحريف، أو لاختلاف اللهجات. يقول السيوطي: «قد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فُطِر عليها، ومن هنا تكثَّرت الروايات في الأبيات»:(١٠٧٨)

٣ـ تغيير النحاة وذلك التغيير يأخذ اتجاهين:

أحدهما: تغيير إلى ما يخالف القاعدة.

ثانيهما: تغيير إلى ما يوافق القاعدة.

وتغيير النحاة للأبيات الشعرية حتى تصبح حجّة لهم تدخل مباشر منهم في صلب المادة اللغوية، وقد يؤدّي ذلك «إلى عدم الثقة فيما قرّروه من قواعد؛ لأنها مبنيّة على مسموع مُحرّف»(١٠٧٩).

وأياً ما كان الأمر؛ فقد أجهد النحاة أنفسهم إجهاداً عظيماً نتيجة لهذه الروايات المتعدّدة التي أدّتْ إلى «اضطراب في القاعدة، بل تجعل الباحث في متاهة والمتعلم حائرا بين الخطأ والصواب، بجانب أنها تمثّل نقطة ضعف في الشواهد النحوية»(١٠٨٠) مع أن اختلاف الرواية ـ كما هو مقرّر ـ مما يوجب الطعن في النقل من جهة متنه(١٠٨١).

وهذه بعض النماذج على تعدُّد الروايات في البيت الشعرى الواحد والتي كانت سبباً في الاختلاف بين النحاة في الاحتجاج بها، حيث رفض بعضهم رواية معيّنة؛ لأنها لا شاهد فيها، على حين قبلها آخرون؛ لأنها تتفق مع رأيهم:

(١) في قول الشاعر:

على حينِ عاتبتُ المشيب على الصِّبا(١٠٨٢).

ذكر السيوطي أن هذا البيت يروى: «على حين» بالخفض على الإعراب، وبالفتح على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبنيّ وهو «عاتبت» (١٠٨٣).

(٢) وفى قول الشاعر:

تذكَّرَ ما تذكَّرَ من سُليمى 		على حينَ التواصلُ غيرُ دانِ (١٠٨٤)

قال السيوطى: «روى بفتح» العين «على البناء» والكسر أرجح على الإعراب»(١٠٨٥)

(٣) وفى قول الشاعر:

إن الشبابَ الذى مجدٌ عواقبُهُ 		فيه نلَذُّ ولا لَذَّاتِ للشيب(١٠٨٦)

قال: «يروى بكسر» لذاتَ «وفتحه»(١٠٨٧)

٤ـ توصل: ما: بـ «إنّ» وأخواتها، فيندُر إعمالها، ويكثر إهمالها إلا «ليت» فيجوز فيها الأمران على السواء، وروى بالوجهين قوله:

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا (١٠٨٨) (١٠٨٩)

٥ـ وفى قول توصل

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيِّداً 		إذا أنَّه عبدُ القفا واللَّهازِمِ (١٠٩٠)

قال: «رُوِى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح» على معنى إذا عبوديته حاصلة»(١٠٩١)

٦ـ ويرى أن «ذو» فى لغة طيىء» لا يستعملها موصولة غيرهم، وهى مبنية على الواو، وقد تعرب وقال :

فحسبِى مِنْ ذو عندهم ما كفانيا (١٠٩٢)

ويروى: «من ذى «بالإعراب.»(١٠٩٣)

٧ـ من شروط إعمال «ما» الحجازية عمل «ليس» فَقْد «إن»؛ فإن زيدت بعد «ما» بطل العمل، وقوله:

بنى غدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبٌ 		ولا صريفٌ ولكنْ أنتمُ الخزَفُ(١٠٩٤)

«وذهب الكوفيون: إلى جواز النصب مع «إن»، ورووا قوله: «ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً» بالنصب، والبصريون على أنّ «إنْ» المذكور زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية.»(١٠٩٥)

٨ ـ يقول: «أجاز الفرّاء الجمع بين لامين نحو: إن زيداً للقد قام، وأنشد:

فلئن يوماً أصابوا عزّةً وأصبْنَا من زمانٍ رنقا

للقد كانوا لدى أزماننا بمنيعين لبأس وتقى (١٠٩٦)

ومنع ذلك البصريون، وقالوا: الرواية: فلقد» (١٠٩٧)

٩ ـ تخفف «كأن» فتصير «كأنْ» فيُقَدّر منصوبها، ولم يبطل عملها، «وتخالف: «إنْ» في أنْ خبرها يجيء جملة في قوله تعالى: «كأنْ لم تغن بالأمس»(١٠٩٨)، ومفرداً كالبيت الآتي في أنه لا يجب حذف اسمها، بل يجوز إظهاره كما قال: (وثابتاً أيضاً روى) من قول الشاعر:

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (١٠٩٩)

وفي رواية من نصب «ظبيةً»، و «تعطو» هو الخبر، وروى برفع ظبيةٌ على أنه خبر «كأن» وهو مفرد واسمها مستتر»(١١٠٠)

١٠ ـ في قول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواء باسلةً (١١٠١) قال: «روى بالوجهين»(١١٠٢)

١١ ـ يذكر أنه إن وقع الملغى بين «الفعل ومرفوعه نحو: قام ـ أظنّ ـ زيد» فالإلغاء جائز

عند البصريين، واجب عند الكوفيين، ويؤيد البصريين قوله:

شجاك أظن ربْع الظاعنينا (١١٠٣)

روى برفع «ربع» ونصبه ـ (١١٠٤)

١٢ ـ يذكر أن ظرف الزمان «عند» قد «يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنًى، قصداً للتنكير، فكذلك قوله:

فما شربوا بعداً على لذّةٍ خمْراً (١١٠٥)

وقد يجرّ وقد يرفع، روى: «فما شربوا بعدٌ بالرفع (١١٠٦)

١٣ ـ يقول في «لدن» وسمع نصب «غدوة» بعدها في قوله:

لدن غدوةَ حتى دنتْ لغروب (١١٠٧)

وحكى الكوفيون: رفع «غدوة» بعدها، وخرج على إضمار «كان»، أى لدن كان غدوة (١١٠٨).

١٤ ـ إن تلا «لاسيما» نكرة جاز فيها الجر، والرفع، والنصب وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله:

ولاسيما يوم بدارة جُلْجُل (١١٠٩) (١١١٠)

١٥ ـ يقول عند حديثه عن «بله» ـ من ألفاظ الاستثناء ـ : «وقد روى بالجر والنصب والرفع قوله:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها بله الأكفُّ كأنها لم تُخلَق (١١١١) (١١١٢)

١٦- يرى أن ربَّ لا تجرّ غير النكرة خلافاً لبعضهم فى تجويز جرّها المعرّف بـ «أل» محتجاً بقوله:

ربما الجاملُ المؤبّل فيهم وعناجيجُ بينهنّ المِهَارُ (١١١٣)

بجر الجامل.

وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرفع، وإن صحّت بالجر خرج على زيادة «أل» (١١١٤)

١٧ ـ وجاز حذف باء القسم «لا غيرها من أحرفه، فينصب تاليها بإضمار فعل القسم أو فعل آخر كـ «الزم» ونحوه، (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف، وروى بهما قوله:

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعداً (١١١٥)

١٨ ـ وفى قول الخرنق:

لا يَبْعَدنْ قومى الذين هُمُ سمُّ العُداة، وآفة الجُزْرِ

النازلين بكل معتركٍ والطيبون معاقدَ الأزْرِ (١١١٦)

يقول: «روى برفعهما، ونصبهما، ونصب الأول ورفع الثانى، وعكسه، وهو مما نزّل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً (١١١٧).

١٩ ـ وفى قول طرفة:

ألا أيُّهذا اللائمى أحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللّذاتِ هل أنت مُخلدى(١١١٨)

بحذف «أنْ» قال: «فيمن» رواه برفع «أحضر»، فإنه حذف منه «أن» لقرينة ذكرها فى المعطوف ليصحّ عطفه عليه، وإلا لزم عطف مفرد على جمله، وهو ممنوع.

وأما من رواه بالنصب، فهو على إضمار «أن» لا حذفها، والمضمر فى قوة المذكور(١١١٩)

٢٠ ـ «أذرعات» موضع بالشام جمع «أذرعة» جمع «ذرع» كجمع المؤنث السالم فى نصبه

فى نصبه بالكسرة «وبعضهم ينصبه بالكسرة، ويحذف التنوين، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ويروى بالأوجه الثلاثة قوله: تنورتها من أذرعات وأهلها (١١٢٠) (١١٢١)

رابعًا ـ الأبيات المصنوعة:

سبق أن ذكرنا أن تعدّد الروايات للأبيات الشعرية له ثلاثة أسباب هى: تغيير الشعراء، وتغيير الرواة، وتغيير النحاة.

ومن بين شواهد النحو توجد عدة شواهد وضعها الوضّاعون، ودسُّوها على الأئمة، فهجّنوا بذلك الشعر.

وقد اشتهر جماعة من الرواة بوضع الشعر كحماد الراوية وخلف الأحمر وغيرهم.

والأسباب التى أعانت وساعدت على وضع الشعر كثيرة منها: أنه لما راجعت العرب فى الإسلام رواية الشعر بعد أن اشتغلت عنه بالجهاد والغزو، واستقلّ بعض العشائر شعر شعرائهم فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار (١١٢٢) ومنها السهر والسمر عند الملوك والأمراء دفع الرواة أحياناً إذا نضب زادهم من رواية الشعر أن ينسجوا على منوال الشعراء البارزين(١١٢٣)، ومنها مناصرة المذهب النحوى (١١٢٤)

وقد تنتشر هذه الأبيات المصنوعة وتأخذ حظّها من الصيت والذيوع والانتشار عند النحاة مما يجعلهم يتخذونها أساساً لقاعدة، لكن مع ذلك فإن الأمر لا يعدم من أنهم يشيرون

إلى وضعها؛ فقد ذكر السيوطي أن «رواة الشعر أعقل من رواة الحديث؛ لأن رواة الحديث يروون مصنوعًا كثيرًا، ورواة الشعر ساعة يُنشدون المصنوع ينتقدونه ويقولون: هذا مصنوع» .(١١٢٥).

ومن الأمثلة على ذلك: قول السيوطي: «والاستفهام: ما أنشده بعض النحاة.

قال أبو حيان: ولا أدرى أهو مسموع أم مصنوع؟

أتبيتُ ريّانَ الجفُون منَ الكرَى وأبيتَ منكَ بليلة الملسوع (١١٢٦)

* ويقول: «وذهب الفراء في نحو يعيى ويحيى الى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها، وأنشد:

وكأنها بينَ النساء سبيكةٌ تمشى بسُدّةَ بيتِها فتعِيُّ(١١٢٧)

والجمهور على منْع ذلك.هكذا السماع وقياس التصريف؛لأن المعتل العين واللام تجرى عينُه مجرى الصحيح، فلا تُعلّ، قال: والبيت الذى أنشده لا يعرف قائله، فلعله مصنوع، أو شاذ لا يعتد به» (١١٢٨)

* ويقول: «وقلّ باب «ويح»، ولم يسمع منه فعل، وسمع تَويل، وهو نادر، فأما قوله:

فما والٍ ولا واحٍ ولا واسٍ أبو هنـــد

فمصنوع (١١٢٩) ...».

* وأنشد في وصف فرس:

ونجا ابنُ خضراء العجَانِ حُويْرِثٌ غلْيَانُ أُمِّ دماغِه كالزيْزج

هذا البيت مصنوع، وقد وقفت عليه وفتشتُ شعره كله فلم أجدْه فيه» .(١١٣٠)

* روى خلف الأحمر أنهم صاغوا «فعال» متسقًا من أحاد الى عشار وأنشد:

قلْ لعمروٍ يا بن هندٍ لو رأيتَ القوم شنّا

لرأتْ عيناكَ منهم كلّ ما كنتَ تمنّى

إذ أتتنا فيلقٌ شهبـــــاء من هنّا؟وهنّا

وأتت دوسرَ الملحـــــاءُ سيراً مطمئنا

ومضى القومُ إلى القومِ أحاداً واثنا

وثلاثـًا ورباعاً وخماسًا فاطعنا

وسـداساً وسباعاً وثمـاناً فاجتلدنـا

وتسـاعاً وعشاراً فـأصبنا وأُصبنا

لا تـرى إلاَّ لَميّـا قاتلا منهم ومنا

قال: وذكر غيره أن هذه الأبيات مصنوعة لا يقوم بها حجة.(١١٣١)

وقد أفرد السيوطي في المزهر صفحات تحت عنوان «معرفة المصنوع»، و «ذكر من روى الشعر فحرفه ورواه على غير ما روت العرب»، فمن أراد المزيد فعليه بالكتاب «المزهر» تحت هذين العنوانين.(١١٣٢)

غير أننا نؤكد أن الشواهد السابقة كلها «مما طعن فيه النحاة بالصنعة أو الوضع، ومنها ما لا يتقبله ذوق أدبي، ولا حس لغوي، إذ هو نوع من الرصف للكلمات دونما رابطة تجمعها، والشعر أرقى من ذلك بكثير وأسمى»(١١٣٣).

خامساً - الضرورة الشعرية:

ظاهرة الضرورة الشعرية «ترجع - في الحقيقة - إلى محاولة النحاة التمييز بين الشعر والنثر، فهم لم يجيزوا في النثر ما أجازوه في الشعر».

وقد تعدّدت آراء العلماء في الضرورة الشعرية، وتنوع فهمهم لها(١١٣٤)؛ فسيبويه وابن مالك يريان أنها «ما يجوز للشاعر في شعره مما لا يجوز له في الكلام بشرطين:

الأول: أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مندوحة.

الثاني: أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز»(١١٣٥).

وقد تعرّض هذا الرأي لهجمات شديدة من أبي حيان وغيره، فقد قال أبو حيان معترضاً على ابن مالك: «لم يفهم معنى قول النحويين: «في ضرورة الشعر» فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة؛ لأن قائله متمكّن من أن يقوله كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، إنهم لا يلجئون إلى ذلك، إذ يمكن أنْ يقولوا كذا.

فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام.

ولا يعني النحويون بالضرورة: أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه،وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره»[١١٣٦]

وابن جني يرى أن «الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما تحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله»[١١٣٧]

وهناك آراء أخرى ليس هنا موضع تفصيلها [١١٣٨]، ويهمنا الآن أن نقف على موقف السيوطي من الضرورة.

فهو يرى أن الضرورة رخصة؛ حيث جعل الحكم النحوي ينقسم إلى «رخصة وغيرها»[١١٣٩] والرخصة «ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسناً وقبحاً»[١١٤٠]

والسيوطي لا يفرق بين النادر والشاذ والضرورة فكلها تعني عنده «الضرورة الشعرية» حيث يقول: «وكل ما وضعناه في هذا الكتاب - فيما تقدّم أو يأتي - بالندور أو الشذوذ، أو المنع اختياراً أو المنع في السّعة فهو من ضرائر الشعر»[١١٤١]

فالضرورة عنده أعم من الشاذ؛ فكل شاذ ضرورة وليس كل ضرورة شاذاً؛ لأنه قد يكون نادراً أو ممنوعاً اختياراً إلخ

والسيوطي يقسّم الضرورة إلى قسمين:

١ - ضرورة حسنة.

٢ - ضرورة مستقبحة.

فالضرورة الحسنة «ما لا يُسْتَهْجَن ولا تَسْتَوحِشُ منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وقصر الممدود، ومدّ الجمع المقصور»

وأسهل الضرورات «تسكين عين «فَعْلَة» في الجمع بالألف والتاء، حيث يجب الإتباع»[١١٤٢].

والضـرورة المسـتـقبـحـة «هي ما تسـتـوحش منه النفس»[١١٤٣] وأمـثلة ذلك: الأسماء المعدولة، وما أدّى إلى التباس جمع بجمع كسرد مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه، فإنه يؤدى إلى التباس مطعم بمطاعم [١١٤٤]

وأقبح الضرورات الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله:

من حيثُ ما نظروا أدنو فأنظور [١١٤٥]

أى: أنظر.

أو الزيادة المؤدية إلى ما يقل في الكلام كقوله:

طأطأتُ شيما لى [١١٤٦]

أى: شمالى [١١٤٧]

والنقص المجحف كقول لبيد:

دَرَسَ المنَاَ بمتازلٍ فأبانِ [١١٤٨]

أى: المنازل [١١٤٩]

والعدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة:

جدلاءَ محكمة من نسجِ سَلاّمِ [١١٥٠]

أى: سليمان [١١٥١]

وقد ذكرها السيوطي في عدة مواضع من كتبه بل عقد لها باباً كبيراً مستقلاً في كتابه القيم «همع الهوامع»[١١٥٢]

وهاك أمثلة لما قال عنه السيوطي «إنه ضرورة»:

(١) ذكر أن دخول نون التوكيد على الاسم ضرورة.[١١٥٣]

(٢) وذكر أن وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» خاصٌ بالضرورة.[١١٥٤]

(٣) وذكر أن الضرورة اقتضت انفصال الضمير مع إمكان اتصاله[١١٥٥]

(٤) وذكر أن وصل الألف واللاّم الموصولة بالجملة الاسمية، ضرورة باتفاق.[١١٥٦]

(٥) وذكر أن زيادة «أل» في العلم للضرورة.(١١٥٧)

(٦) وذكر أن حذف النون من «من، وعن، وقط، وقد، وليت، وليس، وفعل التعجب» شاذ خاصٌ بالضرورة.(١١٥٨)

(٧) ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة (١١٥٩)

(٨) ولا ينادى المعرف ب «أل» إلا في الضرورة.(١١٦٠)

(٩) يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة.(١١٦١)

(١٠) حذف الخبر في باب كان وأخواتها ممنوع ولو قامت عليه قرينة إلا في ضرورة الشعر، (١١٦٢)

(١١) يجوز تنوين المنادى المبنى في الضرورة بالإجماع.(١١٦٣)

(١٢) ومن الأسماء الخاصة بالنداء سماعًا «اللهم» وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضاً من حرف النداء، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر.(١١٦٤)

(١٣) لا يرخم المندوب الذى لَحقتْهُ علامة النُدبة، ولا المستغاث إن كانت فيه اللام قطعًا، وكذا إن لم تكن فيه لام الاستغاثة ولا الاسم الملازم للنداء، ولا غير المنادى إلا في الضرورة بشرط صلاحيته للنداء.(١١٦٥)

(١٤) ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة.(١١٦٦)

(١٥) ولكون «إذا» خاصًا بالمتيقّن والمظنون خالفت أُدوات الشرط، فلم تجزم إلا في الضرورة.(١١٦٧)

(١٦) ويرى أن حذف «على» وزيادتها ضرورة.(١١٦٨)

(١٧) وزيادة «عن» ضرورة.(١١٦٩)

(١٨) وفصل الجار عن مجروره وتأخيره عنه كلاهما ضرورة.(١١٧٠)

(١٩) وفصل «لم» الجازمة عن الفعل بمعمول مجزومها وحذفه أى: مجزومة، كلاهما ضرورة.(١١٧١)

(٢٠) حتى «الجارة»، لا تجرّ إلا الظاهر دون الضمير إلا في ضرورة.[١١٧٢]

(٢١) «الكاف»، لا تجرّ المضمر إلا في الضرورة.[١١٧٣]

(٢٢) ويرى في مسألة الفصل بين المضافِ والمضاف إليه أنه إن لم يكن المضاف عاملاً في الظرف والمجرور والمفعول لم يجز الفصل بواحدٍ منهما إلا ضرورة.[١١٧٤]

(٢٣) ويقول عن «أما»: يجوز حذف الفاء بعدها ولا تحذف غالباً دون مقارنة قول إلا في ضرورة ومن النادر حديث[١١٧٥]

وقد ذكر السيوطي أمثلة كثيرة للضرورة في المبحث الذي عقده عن «الضرورة» في كتابه «الهمع»[١١٧٦] وكتابه الآخر «الأشباه والنظائر»[١١٧٧]

بقيت ملاحظة أخيرة على موقف السيوطي من الضرورة وهي أنه اختار جواز ما جاز في الضَرورة في النثر للتناسب والسّجع واستشهد على ذلك بأحاديث نبويّة شريفة، وآيات قرآنية مثل قوله تعالى: «وتظنّون بالله الظّنونا»[١١٧٨]، «فأضلونا السبيلا»[١١٧٩] [١١٨٠]

٢ ـ النثر

المرويات النثرية قسمان:

( أ ) قسم مقطوع بحجّيته عند النحاة، وهو الذي قيل حتى منتصف القرن الثاني الهجري.

(ب) قسم ثان قيل حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وهو:

ـ إما منقول عن أهل الباديةَ: فهو حجّة ويستشهد به.

ـ وإما منقول عن أهل الحضر: فليس بحجّة في اللغة وإن كان حجّة في ميادين المعاني والبيان والبديع.[١١٨١]

لقد أورد السيوطي في كتبه العديد من اللهجات، والأمثال، والأقوال المأثورة عن العرب، لكن يلاحظ على هذه الأقوال النثرية أنها مبتسرة ومقطوعة من سياق النّص الذي قيلت فيه.

ففي كتابه «همع الهوامع» أورد (٤١) مثلاً وهو ما يشكّل نسبة ١,١ ٪ تقريباً من بين شواهد الكتاب والتي تشكل (٣٦٤٤) شاهد، وقد وردت هذه الأمثال (٥١) مرة وهو ما يشكّل نسبة ١,٣ ٪ من بين مرات ورود الشواهد والتي بلغت (٣٩٢٤) مرة

وفي كتابه «شرح الألفية» ورد(٩) أمثال وهو ما يشكّل نسبة ١,٢ ٪ من بين شواهد الكتاب والتي بلغت ٧٢٠ شاهد، وردت ٩ مرات وهو ما يُشكّل نسبة١,١ ٪

أي أن السيوطي اعتمد الأمثال مصدراً من مصادر شواهده، ولكنها أقل نسبة وعدداً إذا قيست بما استشهد به من القرآن والشّعر.

هذا بالإضافة إلى أنه وجّه عناية كبيرة بلهجات العرب وبأقوالهم المأثورة - غير الأمثال والحكم - .

ويتجلى ذلك فيما يأتي:

( أ ) اللهجات

ينبغي في بداية حديثنا عن اللهجات أن نشير إلى نقطتين بالغتَي الأهمية:

أما إحداهما؛ فهي أن النحاة قرروا أن اللغات على اختلافها كلها حجة، وأن «كل

ما كان لغة لقبيلة قيس عليه»(١١٨٢)، وأن «النّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء»(١١٨٣)

وأما الأخرى؛ فهي أن اللغة المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم وجاء عليها الشعرالجاهليّ، استمدت خصائصها من اللهجات العربية المختلفة، وليست من لهجة قريش فقط.(١١٨٤)

وإذا تعارضت لغتان فليس لك أن ترد إحداهما بصاحبتها؛ لأنها «ليست أحق بذلك من الأخرى، لكنّ غاية ما لَكَ في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها، فأما أن ترد إحداهما بالأخرى فلا »(١١٨٥)

وإذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة «فارتكاب اللغة الضّعيفة أوْلَى من الشّاذ»(١١٨٦)

وفي كتب السيوطي النحوية نراه يُكْثر من الاستشهاد باللهجات، فنراه يذكر كثيراً من لغات الحجاز وتميم وقيس و ولغات أخرى غير منسوبة، أي أنه قد يعزو اللهجة إلى قبيل معين من قبائل العرب وقد يهمل العزو.

ولقد تنوعت المستويات اللغوية اللهجية بين صوتية وصرفية ونحوية.

إذن فيمكننا أن نقول: إن الملاحظ على هذه اللهجات الواردة فى كتب السيوطى النحوية أنها كانت ترد تحت قسمين كبيرين:

الأول: وقد نسب فى هذا القسم اللهجة إلى أصحابها.

الثاني: لم ينسبه إلى أصحابه وإنما اكتفى بقوله إنه لهجة أو لغة.

وهذه طائفة مما استشهد به السيوطى من لهجات العرب:

(١) أمثلة من اللهجات المنسوبة فى كتب السيوطى:

أحياناً ينسب السيوطى اللهجة إلى قبيلة أو أكثر من قبائل العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ - يرى أن من علامات الاسم «أل» المعرفة، وقد تخلفها «أم» فى لغة عُزيت لطيء وحمير.(١١٨٧)

٢ - ألحق بالمثنى فى الحكم اثنان واثنتان وثنتان فى «لغة تميم» مطلقا أضيفا أم أفردا أم ركبا(١١٨٨)

٣- القصر فى «أولى» - المستعمل للجمع مطلقاً مذكرًا كان أو مؤنثاً عاقلاً أو غيره «أولاء «لغة تميم»، والمد «لغة الحجاز» (١١٨٩)

٤- «لدن» مبنى إلا فى «لغة قيس»(١١٩٠) فإعرابها لغة قيسية(١١٩١)

٥- «ذو» اسم موصول عند «طيء».(١١٩٢)

٦- إعمال «ما» عمل «ليس» عند أهل الحجاز(١١٩٣)

٧- تجريد «عسى» واخلولق، وأوشك» من الضمير «لغة أهل الحجاز» تقول: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا» (١١٩٤)

٨- حذف خبر «لا» النافية للجنس شائع وغالب عند الحجازيين وفى «لغة بنى تميم وطيء».

يوجبون حذفه؛ فلا ينطقون به أصلاً (١١٩٥)

٩- يعمل القول عمل «ظن» فينصب المفعولين وذلك في «لغة بني سُليم» مطلقاً (١١٩٦)

١٠- الاستثناء المنقطع يجب نصبه، وعن «تميم» فيه إبدال (١١٩٧)

١١- الجر بـ «لعلّ» عند «عقيل» (١١٩٨)

١٢- الجر بـ «متى» عند «هذيل» (١١٩٩)

١٣- زيادة «ما» بعد «منْ»، و«عن»، و«الباء» فلا تكفها عن العمل، وقد تحذف مع الباء قليلاً وهي «لغة هذيل» (١٢٠٠)

١٤- «معَ» اسم لمكان الاجتماع أو وقته معرب إلا في «لغة ربيعة» فيقولون «معْ» بتسكين العين فيها بناء وهو قليل (١٢٠١)

١٥- «هذيل» تُبْدل ألف المقصور ياء (١٢٠٢)

١٦- فتح همْزة «إما» العاطفة «لغة تميمية» (١٢٠٣) التزمه تميم وقيس وأسد (١٢٠٤)

١٧- بناء «فَعَال» علَماً مؤنثاً على الكسر عند «أهل الحجاز»: جذَام، وسفار، وهو معرب وممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند «بني تميم» (١٢٠٥) فهم إذن يعربونه إعراب الممنوع من الصرف.

١٨- شين «عَشْرة» تُسكّن في «لغة الحجازيين» وتُكْسَر في «لغة التميميين» (١٢٠٦) «وفتحها وهي لغة بلَيّ» (١٢٠٧)

١٩- في «كلَمَة ثلاث لغات: كلَمة كنَبِقَة، وكِلْمَة كَقِرْبة، وكَلْمة كضَرْبة، والأولى «حجازي»، وبها جاء التنزيل، والأخريان تميميان (١٢٠٨)

٢٠- بناء «أمس» على الكسر مطلقًا لغة الحجازيين، وبنو تميم يوافقون الحجازيين في حالة النصب والجرّ في البناء على الكسر، ويُعربونه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع (١٢٠٩)

٢١- «ذاتُ» مبنية على الضم وهي اسم موصول بمعنى «الذي» في لغة بعض طيئ» (١٢١٠)

٢٢- وردت أحوال مضافة ومنها عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو: مررت بهم ثلاثتَهم أو خمستَهم أو عشرتَهم، وتأويله أنه في موضع

مصدر وضع موضع الحال أي مُثلثاً أو مُخمّساً لهم، وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً. (١٢١١)

٢٣- إبدال حاء «حتى» لغة هذيل.(١٢١٢)

٢٤- اللام الجازمة (لام الطلب) حركتها الكسرة لضرورة الابتداء، وسُلَيْم تفتحها طلباً للخفة (١٢١٣)

٢٥- حذف ألف «أيها» وضمها جائز في «لغة أسد»(١٢١٤)...

٢٦- «هلمّ تُتْرَك على حالها في التثنية والجمع في «لغة أهل الحجاز» و «لغة تميم» إلحاقه العلامات(١٢١٥).

٢٧- من أنواع الواو: واو علامة المذكرين في لغة طيىء(١٢١٦) فإلحاق الألف والواو، والنون الفعل إذا أسند إلى فاعل ظاهر لغة عزيت لطيىء وأزد شنوءة(١٢١٧)

٢٨- إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة لغة مشهورة لكنانة، وقيل: لبني الحارث(١٢١٨)

وذكر في الهمع: «ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث، وبني العنبر، وبني الهُجيم، وبطون من ربيعة، ومن بكر بن وائل، وزُبيد وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعذره» (١٢١٩)

٢٩- هاء الغائب: أصلها الضم كضربَهُ، ولَهُ، وعندَهُ، وتُكسر بعد الكسرة، وبعد الياء الساكنة إتباعًا ما لم تتصل بضمير آخر وكسرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً (١٢٢٠)

٣٠- كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد، فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين، ويضم فيما عداهما، وعند الحجازيين مطلقاً (١٢٢١)

٣١- قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: بِكِم، وفيكِم، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال إنها رديئة جداً.(١٢٢٢)

٣٢- في ألف «أنا» لغات: إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي «لغة تميم» وحذفها فيهما، وحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً، وهي الفصحى ولغة الحجاز(١٢٢٣).

٣٣- تسكين الواو والياء من «هو» و «هي» «لغة قيس وأسد»[١٢٢٤].

٣٤- تشديد الواو والياء من «هو» و «هي» «لغة همدان»[١٢٢٥].

٣٥- تميم «يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقاً. [١٢٢٦]

٣٦- إعراب «الذين» لغة طيىء وهذيل وعقيل[١٢٢٧].

٣٧- المشهور في «فتى» كسر العين، وفيها لغة بالفتح، وثالثة:أفتاً، وهي تميمية[١٢٢٨].

٣٨- لغة بني تميم إهمال «ليس»، مع «إلا حملاً على» ما «كقولهم:ليس الطّيبُ إلا المسكُ»

بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها. [١٢٢٩]

٣٩- «إنْ» النافية تعمل، حكى عن أهل العالية: «إن ذلك نافعك ولا ضارك» و«إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية»[١٢٣٠]

٤٠- حكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمها في لغة بني أسد»[١٢٣١].

٤١- ألحق العرب بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية: «ذا»، و«ذات» مضافين إلى زمان إلا في لغيّة لخثعم، فإنها أجازت فيها التصرف [١٢٣٢]

٤٢- «حيث» لغة طيئ إبدال يائها واواً [١٢٣٣]

٤٣- «حيث» من الظروف المبنية ولغة فقعس إعرابها.[١٢٣٤]

٤٤- كسر ميم «مذ»، و«منذ» «لغة لبني سليم»[١٢٣٥].

٤٥- بعض بني أسد وقضاعة يفتح «غير» في الاستثناء مطلقا. [١٢٣٦]

٤٦- رفع المصدر الواقع بعد «أمّا» جائز في «لغة تميم» مع ترجيحهم النّصب، فإن وقع بعد «أمّا» معرفة، فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجبه بنو تميم ويجوز نصبه في لغة الحجاز [١٢٣٧]

٤٧- الجزم بـ«أنْ» الناصبة للمضارع «لغة بني صُبَاح»[١٢٣٨].

٤٨- إمالة حتى لغة يمنية[١٢٣٩].

٤٩- كسر «لام الجر» مع المضمر لخزاعة.(١٢٤٠)

٥٠- من حروف القسم «أيمن» بفتح الهمزة وضم الميم، ويقال فيه «إيمن» بالكسر والضم «أيمن» بفتحها، وإيمن «بالكسر والفتح» و«إيم» بالكسر والضم «لغة لسليم»، و «أيم» بالفتح والضم «لغة لتميم» و«إم» بالكسر والضم «لغة أهل اليمامة».(١٢٤١)

٥١- «أيان» ظرف زمان، وكسر همزة «إيّان» لغة لسليم(١٢٤٢)

٥٢- «نَعَم» بفتح النون والعين في أشهر اللغات، وكسر عينها مع فتح النون «لغة لكنانة».(١٢٤٣)

٥٣- حذف الياء تلو كسرة «لغة لفزَارة» يقولون في :ابْكِيَنّ: ابْكِنَّ بحذف الياء.(١٢٤٤)

٥٤- تنوين الترنم في الروى المطلق «في لغة تميم» يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق ؛ وهو الألف، والواو، والياء لقطع الترنم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز، فإنهم يثبتون المدّة.(١٢٤٥)

٥٥- من الأفعال الجامدة التي لم يستعمل منها إلا الأمر «هلمّ» التميميّة، أما الحجازية فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر(١٢٤٦)

٥٦- قد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه، ويرفعون على كل حال كلُغة غيرهم فإن بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً.(١٢٤٧)

٥٧- والأصل في قوله: (يوم السبع ): يوم السبُع، بضم الباء .فسكنتها على لغة بني تميم، فإنهم يسكنون العين المضمومة من الأسماء والأفعال.وكذلك يفعلون بالعين المكسورة، فيقولون في (نمِر وإبِل): (نمْر وإبْل).(١٢٤٨)

٥٨- حكى الكسائي، أن بعض كنانة يقولون: مَعنْدَكَ ومَصنعْتَ فيحذفون الألف دون جر ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف.(١٢٤٩)

٥٩- حكى عن أبي عمرو قال: لغة كنانة: نِعم بالكسر ( لـ «نَعَم»).(١٢٥٠)

(٢) أمثلة للهجات التي لم ينسبها السيوطي إلى أصحابها:

أورد السيوطي عدداً من اللهجات التي لم ينسبها إلى أحد، ومن أمثلة ذلك:

١- من المبنيات ما يبنى على الكسر وهي: جير بمعنى نعم، واللام والباء في قولك: لِزَيد وبزَيد ولا رابع لهن إلا «مالله» في لغة من كسر الميم على القول بحرفيتها.(١٢٥١)

٢- ومن المبنيات ما يبنى على الضم، وذلك «منذ» في لغة من يجرُّ بها و«مُ الله» و«مُنُ الله» في لغة من ضم على القول بحرفيتها.(١٢٥٢)

٣- يذكر في الأسماء الستة سوى «ذي» و «الفم» لغتين أخريين: إحداهما القصر وهو التزام الألف مطلقًا، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة والثانية: لغة النقص وهو الإعراب بالحركات وحذف حرف العلة (١٢٥٣)

٤- يرى - في الممنوع من الصرف - من شروط موافقة وزن الفعل أن يكون معه علمية أو وصفية، ولها - أي للوصفية - شرطان: أحدهما: أن تكون أصلية كأحمر بخلاف العارضة الثاني أن لا تقبل تاء التأنيث وربما تلمح الوصفية في أسماء ليست بأوصاف «كأجدل» للصقر، و«أخيل» لطائر ذي خيلان، وأفعى للحية فأكثر العرب يصرفها لأنها أسماء وبعضهم يمنعها(١٢٥٤)

٥- وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أمه وعبيد بطنه فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة، وبعضهم يجعلها نكرتين وينصبهما على الحال (١٢٥٥)

٦- من نواسخ المبتدأ والخبر «إنّ وأخواتها» وهي أنّ ولكنّ وليت وتعمل عكس كان فتنصب الاسم وترفع الخبر، و «علّ» في النظم لغة في «لعلّ» (١٢٥٦)

٧- في المرخم لغتان: الانتظار وهو نية المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيته (١٢٥٧)

٨- يقال في «حاشا» حشَا وحاش لغات (١٢٥٨)

٩- في «ثمان» إذا ركبت أربع لغات: فتح الياء وسكونها أو حذفها مع كسر النون أو فتحها(١٢٥٩)

١٠- «أيمُن» «فيه لغات تبلغ عشرين».(١٢٦٠)

١١- إذا نودي المضاف إلى الياء جازت لغات خمس: السكون، والفتح، والحذف مع إبقاء الكسر، والفتح والإبدال ألفًا، وحذف هذه الألف وإبقاء الفتح، وأفصح هذه الخمسة في حالة النداء الحذف وإبقاء الكسر (١٢٦١)

١٢- وإن نُدب المنادى المضاف للياء فعلى لغة من أثبت الياء ساكنة تفتح أو تُقلب فتحذف حينئذ لاجتماع ألفين نحو: واعبْدِيَا، واعبْدَا، وعلى لغة من أثبتها مفتوحة تفتح فقط، وتزاد الألف لاجتماع ألفين.(١٢٦٢)

١٣- وفي «إيّا» سبع لغات (١٢٦٣)

١٤- وعند ولدن معربان، ولدن مبنية في لغة الأكثرين.(١٢٦٤)

١٥- وفي «كأيّن» لغات (١٢٦٥)

١٦- «لم» حرف جزم.. والنصب بها لغة حكاها اللحياني.(١٢٦٦)

١٧- «نعم» حرف جواب وإبدال عينها حاء وكسرها، وإتباع النون لها، لغات قرئ بها.(١٢٦٧)

١٨- وفي «يوسف» ست لغات (١٢٦٨)

١٩- وفي «يونس» ست لغات (١٢٦٩)

٢٠- وزكريا اسم أعجمي وفيه خمس لغات. (١٢٧٠)

٢١- جبريل وميكائيل وفيهما لغات.(١٢٧١)

٢٢- إسرائيل: وفيه لغات.(١٢٧٢)

٢٣- لغات «ما» النافية (١٢٧٣)

٢٤- «سُمَا» بضم السين إحدى لغات الاسم، والبواقي: اسم بضم الهمزة وكسرها، وسمى كرضا، وقد نظمها السيوطي في بيت من الشعر: اسم بضم أول والكسر مع همزة وحذفها والقصر(١٢٧٤)

٢٥- «الفم» فيه لغات: تثليث الفاء مع تخفيف الميم مفتوحًا أو مقصوراً، وتشديده وإتباعها الميم في الحركات (١٢٧٥)

٢٦- مثل حينٍ في كونه معرباً بالحركات على النون مع لزوم الياء قد يرِد باب «سنين» شذوذاً وهو عند قوم من العرب يستعمل كثيراً.(١٢٧٦)

٢٧- نون الجمع المذكر السالم والملحق به مفتوحة، وكسرها لغة[١٢٧٧]

٢٨- نون المثنى والملحق به عكس نون الجمع والملحق به؛ فهي مكسورة وفتحها لغة.[١٢٧٨]

٢٩- «الذي» فيه لغات: تخفيف الياء،وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها، وسكونه[١٢٧٩]

٣٠- «التي» وفيها ما في «الذي» من اللغات [١٢٨٠]

٣١- لا يجوز: قام الهنداتُ، إلا في لغة: «قال فلانة»[١٢٨١]

٣٢- إن قلت قد روى النصب بعْدَ «ما» استفهام أو «كيف نحو: ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ فبطل ما قرّر من أنه لابد أن يسبقه فعل أو شبهه، فالجواب أن أكثرهم يرفعه، وقد نصب هذا بفعلٍ من لونٍ مُضْمرٍ بعضُ العرب فتقديره: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقصعةً من ثريد؟[١٢٨٢]

٣٣- حكى الأخفش أن أناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة [١٢٨٣]

٣٤- بعض العرب أهمل «أنْ» فلم ينصب بها حملاً على «ما» أختها المصدرية. [١٢٨٤]

٣٥- «لم» قد تنصب المضارع في لغة [١٢٨٥]

٣٦- «اللائين» اسم موصول تعرب في لغة كالذين [١٢٨٦]

٣٧- حذف «أل» من الذى، والتى، واللذان، واللذين، واللاتى لغة[١٢٨٧]

٣٨- قد تلحق «أي» علامة الفروع في لغة حكاها ابن كسيان، فيقال: أيهم وأيّاهم وأييهم،

وأيّوهم، وأيّيهم، وأيتهن، وأيّتاهن وأيّتيهنّ، وأيّاتهنّ [١٢٨٨] .

٣٩- من العرب من يضيف العشرين وأخواته الى التميز نكرة ومعرفة، فيقول: عشرو درهَمٍ، وأربَعو ثوبٍ [١٢٨٩]

٤٠- إلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب [١٢٩٠]

٤١- في «ربَّ» سبع عشرة لغة (١٢٩١)

٤٢- « هيهات» حُكِيَ فيها ستٌ وثلاثون لغة (١٢٩٢)

٤٣- «أفّ» فيها نحو أربعون لغة(١٢٩٣)

٤٤- التوكيد والتأكيد لغتان (١٢٩٤)

وينبغي ألا يكون في عدمِ نسبة هذه اللهجات إلى أصحابها مدعاة إلى التشكك في صحتها؛ فإنها تعدُّ صحيحة، وتمثل استعمالات لهجية مختلفة لقبائل عربية متعددة (١٢٩٥)

ولقد تنوّعت المستويات اللغوية اللهجية في كتب السيوطي بين صوتية، وصرفية، ونحوية:

## أولا - الظواهر الصوتية :

توجد العديد من الظواهر الصوتية في كتب السيوطي النحوية، ويشير السيوطي عند تناولها إلى لهجات عربية، وهي: الإمالة، والإدغام، والإتباع، وتخفيف الهمزة، والإبدال، والتقاء الساكنين، والوقف.

(١) الإمالـة:

وتوجد في العديد من الأمثلة منها:

(١) يرى أنه «متى اتصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة صنعت الإمالة. قال أبو حيان:

سواء تقدّمت نحو: راشد، وفِراش، أو تأخرت نحو: هذا كافر، وحمار، ورأيت حمارا. وبعض العرب يميل، ولا يلتفت إلى الراء (١٢٩٦)

(٢) ويقول: «وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة»(١٢٩٧)

(٣) ويذكر أن «بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف «حتى»؛ لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم حتى في أكثر الكلام » (١٢٩٨)

(٢) الإدغام:

ويتجلى ذلك في قوله:

(١) يقال في المضارع على لغة الفتح: «يسَتّر» وفي الوصف: «مُستّر» و «مُسَتّر» بفتح السين. وعلى لغة الكسر: يسِتّر، ومسِتّر، وممسِتّر بكسرها.[١٢٩٩]

(٢) وذكر أنه إذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك ويجب الفك أيضاً إذا سكن في «أفْعِل» للتعجّب عند الجمهور

فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة الحجاز، والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب «نظرا إلى عدم الاعتداد بالعارض فيقال: يَرْدُدْ، ولم يَرُدَّ، وارْدُدْ، ورُدَّ، فإن فك فواضح، وإن أُدغم حرّك الثاني من حرفي التضعيف تخلصا من التقاء الساكنين، وفي كيفية تحريكه لغات...[١٣٠٠]

(٣) «بعض العرب يحذف إحدى يائي «يستحي»[١٣٠١]، إما اللام أو العين، وهي لغة تميم.... ويستحيي لغة الحجازيين وسائر العرب.[١٣٠٢]

(٣)الإتباع :

وذلك في عدة مواضع منها :

(١)* فتح عين «فَعَلات» المعتلة جمعاً لفَعْلة اسماً إتباعاً للف: اء نحو: عوَرة..[١٣٠٣].

(٢)* وعلى إتباع الفاء أو العين حركة ما بعدها مطلقاً نحو: فَمّ ، ومُرْء[١٣٠٤].

(٣)* وكسر «هاء» الغائب إتباعًا للياء التي قبلها ، أو الكسرة التي قبلها لغة نحو : عليه وبه ، فيقول : «هاء الغائب أصلها الضم كضربه ، وله ، وعنده ، وتكسر بعد الكسرة وبعد الياء إتباعاً وهي لغة غير الحجازيين[١٣٠٥]..

(٤)* وإذا كان الأول تنويناً فالأصلُ فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو : مررت بزيد الظريف ، فإن كان بعد الساكن مضموم ضماً لازماً ، فمن العرب من يضم إتباعًا نحو : هذا زيدٌ اخْرُج إليه ، وفيهم من يكسر ،[١٣٠٦] .

(٥) * وإتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في «لَدُن» : لُدُ[١٣٠٧]

(٤) الإبدال :

استدل باللهجات في عديد من المواضع على الإبدال :

١- إبدال الهمزة عيناً[١٣٠٨] .

٢- إبدال العين همزة : «لعلّ» [١٣٠٩]

٣- إبدال العين غيناً : من لغات «لعلّ»[١٣١٠]

٤- إبدال الحاء عيناً[١٣١١]

٥- إبدال اللام راء واللام الثانية نوناً فى «لعلّ»[١٣١٢]

٦- إبدال اللام ميماً «الطمطمانية»[١٣١٣] .

٧- إبدال السين تاء فى «لاسيما»[١٣١٤]

(٥) فى التقاء الساكنين :

يرى أنه «إذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو : مررت بزيد الظريف ، فإن كان بعد الساكن مضموم ضماً لازماً ، فمن العرب من يضمّ إتباعًا نحو : هذا زيدُ اخْرج إليه ، وفيهم من يكسر [١٣١٥] .

(٦) تخفيف الهمزة :

استدلّ بما حكاه أبو عمرو عن لغة تميم على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة[١٣١٦]

(٧) الوقف :

وذلك فى مواضع عديدة منها :

(١) يقول : «ومقابل الأفصح في المنون لغة قوم يثبتون الياء فيه نحو : هذا قاضى ، وغازى» وبها قرأ ابن كثير وورش فى أحرف .

ومقابله في المعرّف باللام لغة قوم يحذفون الياء منه ، وعلى هذه اللغة قوله تعالى : «الكبير المتعال»[١٣١٧] ، و«يوم التناد»[١٣١٨]» وهى جارية فى المضاف الملاقى الساكن نحو : قاضى المدينة إذا وقفت عليه وزالت الإضافة»[١٣١٩] .

(٢) ويرى أنه إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث فى اسم ؛ فالأفصح إبدالها فى الوقف هاء إن تحرّك ما قبلها لفظاً كفاطمهْ ، وقائمهْ ، وطلحهْ ، وغلْمهْ ، أو تقديراً كالحياهْ ، والقناهْ ، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه .

واحترز بهذا الشرط من نحو : بنت ، وأخت ، فإن تاءها للتأنيث لكن لم يتحرّك ما قبلها لفظاً ولا تقديراً ، فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء .

وخرج بقولنا في اسم : التا ء التي تكون في الفعل نحو : قامت ، وقعدت ، وبقولنا تاء التأنيث: تاء التابوت ، والفرات . فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء ، وإن كان بعض العرب وقف عليها بالهاء ، وبعض العرب لا يبدل وإن اجتمعت الشروط [١٣٢٠]

(٣) وذكر أن الوقف على الروى بزيادة مدّة مطلقاً قَصْدَ الترنُّم أم لا لغة الحجازيين والتميمون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترنّموا فإن لم يترنّموا حذفوا المدة ، ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر ومنهم من يعوّض المدّة التنوين[١٣٢١]

(٤) وينصُّ على أن لغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ، ولا يبدلون منه ألفًا فيقولون : رأيت زيدْ حملاً له على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرىً واحداً . ولغة أزد السراة الإبدال في الأحوال الثلاثة[١٣٢٢]

**ثانياً : الظواهر الصرفية :**

توجد بعض الظواهر الصرفية والتي أشار السيوطي عند تناولها إلى اللهجات العربية وهي :

(١) * وأما فَعِل فقياس مضارعه يَفْعَل (بفتح العين) ، .. وقالوا ضللتَ (بكسر اللام) لغة لتميم[١٣٢٣] .

(٢) * أهل الحجاز يقولون خمْس عشْرة خفيفة لا يحرِّكون الشين ، وتميم تثقّل الشين، ومنهم من يفتحها، [١٣٢٤] .

(٣) * أهل الحجاز «سلْ ربك» وتميم «اسألْ»[١٣٢٥]

(٤) * أهل الحجاز «برأت من المرض» وتميم «بَرَيُت»[١٣٢٦]

(٥) * ويذكر أن «من أوزان الاسم الثلاثي المجرد «فِعِل» ولم يجئ إلا «إبِل» ، وأما : إطِل للخصير ، وبِلِص للبلوص ، ولا أفعله أبد الإبِد ، ووتِد ، ومَشِط ، وإشِر لغات» [١٣٢٧]

(٦) * والأجوف المعتل العين وللغات فيه عند بنائه للمجهول[١٣٢٨] .

(٧) * وانفعل وافتعل من الأجوف المعل عند بنائه للمجهول فيه ثلاث لغات[١٣٢٩].

(٨) * بعض المبنيات يُصغَّر وذلك الأسماء المركبة تركيب المزج في لغة مَنْ بَنَى كبعلبك ، وعمْرَوَيه ، فقال :بُعيلبك وعُميْروَيه[١٣٣٠].

(٩) * اسم الإشارة والموصول يُصغَّران ؛ لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث إنهما يوصفان ويوصف بهما ، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقي أولهما على الفتح وزيدَ في آخرهما ألف عوضاً عما فات من ضم الأول ، فقالوا في ذا : ذيّا ، وفي تا: تيّا ، وفي أولى : أُليّا ، وفي ذان ، وتان : ذيّان ، وتيّان ، وفي الذي وفروعه : اللذيّا، و اللتيّا ،و اللذيان ، واللتيان ، واللذيون ، وقيل بفتحها ، وكذا اللذيين بكسرها ، وقيل بفتحها ،و اللتيات ،واللُّوَتيّا في اللاتي ، واللُّوياء ، واللويذون في اللائي ، واللائين ، وضم لام اللذيا واللتيا ، لغة لبعض العرب[١٣٣١]

(١٠) * ويرى أن «ما بنته جماهير العرب على «فَعل» مما لامه واو ، كشقي ، أو ياء كغني، فطيّئ تبنيه على «فَعَل» بفتح العين يقولون : شقَى يشْقَى ، وفنَى يفنَى[١٣٣٢].

(١١) * ويرى أن المثال : «ما فاؤه واو أو ياء ، فمضارعه مكسور العين نحو : وعد يعِد ويسر ييسِر ، إلا إن كانت عينه أو لامه حلقيتين ؛ فالقياس الفتح ، نحو : وهب يهب ، ووقَع يقَع ، ويعرت الشاه تيعَر ، وحمل يذَر على يقع ، ويجُد من الموجدة والوجدان (بضم الجيم) شاذ : وقيل: لغة عامرية في هذا الحرف خاصة»[١٣٣٣]

(١٢) * «وما كان منها فاء فعله واواً فالمصدر منه والاسم مَفْعِل (بالكسر) ألزموا العين الكسرة في يفعِل إذا كانت لا تفارقها من «مَفْعِل» ، لم يشذ منها إلا موزِق : اسم رجل ، وموكَل: اسم رجل أو بلد . وجاء فيما كان من هذه البنية على يفعَل موهَب : اسم رجل (بالفتح وحده) والموحَل : موضع الوحل باللغتين ، وطيّئ تقول في هذه البنية كلها بالفتح ؛ ولطيّئ توسع في اللغات[١٣٣٤]

(١٣) * «وما كان من النعوت على مثال «فَعْلان» فأنثاه «فَعْلى» في الأكثر ، نحو : غضْبان وغضْبى ، ولغة بني أسد سكرانة وملآنة وأشباههما [١٣٣٥]..

**ثالثاً : الظواهر النحوية :**

الظواهر النحوية التي اعتمد فيها على لهجات العرب كثيرة في كتبه ، و يمكن أن نقسّمها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ظواهر متصلة بعلامات الإعراب مثل :

١ ـ إن النافية تعمل[١٣٣٦]

٢ ـ إعمال «ما» [١٣٣٧]

٣ ـ عمل القول عمل «ظن»[١٣٣٨]

٤ ـ الجزم بـ «أنْ» والرفع بها[١٣٣٩]

٥ ـ إلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط[١٣٤٠]

٦ ـ النصب بـ «حتى» في كل شيء[١٣٤١]

٧ ـ نصب المضارع بـ «لم»[١٣٤٢]

٨ ـ الجر بـ «لعل» ، وبـ «متى» إلخ[١٣٤٣]

الثاني : ظواهر متصلة بالمطابقة : مثل : إسناد الفعل إلى الفاعل.[١٣٤٤]

الثالث : ظواهر متصلة بالذكر والحذف والرتبة مثل :

ـ حذف خبر «لا»[١٣٤٥]

ـ تقديم المفعول أو تأخيره[١٣٤٦]

وقد سبق بيان ذلك ـ فيما مضى ـ فلا داعي لتكراره .

رابعاً : الاستشهاد باللهجات على أمور لغوية :

كان السيوطي ـ رحمه الله ـ حريصاً على بيان اللغات الجائزة فيما يتناوله بالدراسة، ومن ذلك بيانه لغات العرب في :

«أيمن[١٣٤٧]» ، و«أيان[١٣٤٨]» ، و«إيا[١٣٤٩]» ، و«ثمان[١٣٥٠]» ، و«كأين[١٣٥١]» ، و«نعم[١٣٥٢]» ، و«يوسف[١٣٥٣]» ، و«يونس[١٣٥٤]» ، و«ما[١٣٥٥]» ، و «زكريا[١٣٥٦]» ، و«جبريل وميكائيل[١٣٥٧]» ...

إذن فقد تنوّعت المستويات اللغوية اللهجية في كتب السيوطي، لكن مع ذلك ، ومع ما صرّح به السيوطي نظريًا في كتبه وما صرح به من قبله من أن كل اللغات حجة ، وأن كل ما كان لغة لقبيلة يصح القياس عليه ، ومن عدم جواز اطّراح إحدى اللهجات أو ردّها غاية ما لكَ في ذلك هو الموازنة والاختيار[١٣٥٨] ، و أنه : لايتأوّل ما كان لغة طائفة[١٣٥٩]، . إلى آخر هذه الأقوال التي تدلُّ على مدى الاحترام الكامل للهجات ، ومدى الاهتمام والعناية بها ، فإننا نجدُ الأمر من حيث التطبيق جدّ مختلف ؛ فقد رفض السيوطي[١٣٦٠] الكثير من اللهجات ، ووصفها بالقبح والضعف والرداءة ، ووصف بعضها بأنه شاذٌ لا يقاس عليه .

وقد غيّرَ السيوطي موقفه التطبيقي عمّا صرّحَ به نظريًا وذلك حينما تتعارض إحدى اللهجات مع القواعد التي أسّسها النحاة وبنوها على أساس من اللغة العامة المشتركة .

فالسيوطي قد وصف بعض اللهجات بأنها :

(١) لغة ضعيفة :

وذلك في قوله : «(يرفعُ) أفعلُ التفضيل الضمير غالبًا والظاهر في لغة ضعيفة نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه ..»[١٣٦١]

(٢) لغة قبيحة :

في قوله : «لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو ليس بعدها إلا ساكن ، ولذلك كانت خِندُوة (بكسر الخاء المعجمة) لغة قبيحة ولا نظير لها ، وهي الشعبة من الجبل»[١٣٦٢].

(٣) لغة قليلة : ويظهر ذلك فيما يأتي :

١ ـ يرى أن : إسكان هاء الغائب لغة قليلة قرئ بها[١٣٦٣]

٢ ـ وفي باب الإبدال يرى أن : ما خرج عمّا قرّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، أو لغة قليلة لقوم من العرب..»[١٣٦٤]

(٤) لغة رديئة :

في قوله : «(وإنْ أُضيفَ عددٌ مركّبٌ ، غير اثني عشر واثنتي عشرة (يبقَ البنا) في الجزأين نحو : هذه خمس عشرتك (وعجز) (قد يُعْرَبُ) في لغة رديئة ..»[١٣٦٥].

(٥) لغة رديئة جداً :

فى قوله : «قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو : بكم، وفيكم ،وبكما ، وفيكما ، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل ، وقال : إنها رديئة جداً»[١٣٦٦] .

(٦) لغة نادرة جداً :

فى قوله : «وإلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عُمَر ، وتلقّاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيِّين ، فلم يُجزْ أحدٌ منهم الرفع بعدها . قال أبو حيان : ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، إلا أنها لغة نادرة جدا ، ولذلك أنكرها الكسائى والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل ..[١٣٦٧]

(٧) لغة شاذة :

١ ـ فى قوله : «وحكى الجَرْمى أن من العرب مَنْ ينصب «بحتى» فى كل شيء ، قال أبو حيان : وهى لغة شاذة [١٣٦٨]» .

٢ ـ يقول فى أفعل التفضيل : «( وقاس ابن مالك على النفى (النهى والاستفهام) ، فقال : لا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى ، كقولك : « لا يكن غيرك أحبَّ إليه الخير منه إليك» ، و «هل فى الناس رجل أحق به منه بمحسن لأيمنَ» وإن لم يرد ذلك مسموعاً .

(ومنعه أبو حيان) قائلاً : إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه ، والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لاسيما ورفعه الظاهر إنما جاء فى لغة شاذة ، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع ، قال : على أنَّ إلحاقها بالنفى ظاهر فى القياس ، والأولى اتبّاع السماع [١٣٦٩]» .

٣ ـ ويقول : «فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف نحو : «أليس ذلك بقادر» لم تغلب انقاف لبعدها إلا فى لغة شاذة .[١٣٧٠]» .

٤ ـ ويقول : «ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الأصلية أيضًا على الأصل ، ولايتبع وهى لغة شاذة ..[١٣٧١]» .

وقد ذكر السيوطي أوصافاً أخرى كثيرة في الفصل الذي عقده في كتابه القيم «المزهر» في «النوع الحادي عشر : معرفة المذموم من اللغات» من مثل قوله :

- «وهذا قبيح لا يزيد الكلام قوة ، بل يُقبّحه»(١٣٧٢)
- « لغة مرغوب عنها »(١٣٧٣).
- « وهي أبعد اللغات عنها ..»(١٣٧٤)
- « وهى أقلُها وأردؤها ..»(١٣٧٥).
- « وليس بجيِّد ..»(١٣٧٦).
- «وهى أردأ اللغتين ..»(١٣٧٧).
- « لغة تميميّة قبيحة ..»(١٣٧٨).
- «وهى رديئة خبيثة ..»(١٣٧٩).
- «لغة لا خير فيها ..»(١٣٨٠).
- «لغة سوء »(١٣٨١).
- « لغة رديئة متروكة»(١٣٨٢).
- «لغة لخثعم »(١٣٨٣) .

ونحن لا نوافق السيوطي - رحمه الله - على هذه الأقوال التي وصف بها بعض لغات العرب ؛ لأن ذلك يتناقض مع ما قرّره نظرياً ومع ما قرّره غيره ، ولأن الذي أملى عليه وعليمن قَبْله أن يقولوا هذه الأقوال هو «محاولة طرد القاعدة»(١٣٨٤)

(ب) أقوال العرب المأثورة ، وحكمهم ، وأمثالهم:

استكثَرَ السيوطي من الاستشهاد بأقوال العرب المأثورة وحكمهم وأمثالهم ، واتخذ منها مادة للاستشهاد بها على المسائل النحوية «ومن ذلك :

١ - «تسمعَ بالمعيدى خيرٌ من أن تراه»(١٣٨٥)، استشهد به على حذف أنْ من المنسبك مع الفعل بالمصدر أى : وسماعك خير(١٣٨٦)

٢- «شرٌ أهرَّ ذا ناب»[١٣٨٧] على جواز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة ، والفائدة - هنا - حصلت بكونها موصوفة بوصف ، والوصف - هنا - مقدّر، أي شرّ عظيم[١٣٨٨] .

٣- «من لدُ شولاً»[١٣٨٩]، شاهد على حذف «كان» بعد «لد» وهو قليل[١٣٩٠] .

٤- «من يسمعْ يخلْ»[١٣٩١]، على جواز حذف المفعولين أو أحدهما إن وجدت فائدة[١٣٩٢] .

٥- «الكلابَ على البقر»[١٣٩٣]، على التزام حذف الفعل : «كأن فسره ما بعده المنصوب كما في باب الاشتغال - أو كان نداء أو مثلاً كـ «الكلابَ على البقر» ، أي أرسل ، [١٣٩٤]» .

٦- «لاأكلمك هُبَيْرة بن قيس» على نيابة اسم عين مضاف إليه عن ظرف ، حيث يرى أنه قد ينوب عن ظرف «مكانٍ مصدر» ، كان مضافًا إليه الظرف ، فحذف وأُقيم هو مقامه نحو : جلست قرب زيدٍ (وذاك في ظرف الزمان يكثر) نحو: انتظرته صلاة العشاء ، وأمهلته نحو : جزورين ، وقد يجعل المصدر ظرفاً ، دون تقدير وقد قام اسم عين مضاف إليه مقامه نحو : « لا أكلمك هبيرة بن قيس» أي مدة غيابه[١٣٩٥] .

٧- «تفرّقوا أيادي سبأ» على حذف المضاف ، أي : مثلها[١٣٩٦] .

٨- «ترك يومًا نفسك وأخاها سعي لها في رداها» على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف[١٣٩٧] .

٩- «ما كل سوداءَ تَمْرَةٌ ولا بيضاء شحمةٌ ، على أن الواو تنفرد بعطف عامل محذوف قد بقي معموله مرفوعاً كان نحو :«اسكن أنت وزوجُك الجنة[١٣٩٨]» أي : وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو : «والذين تبوءوا الدار والإيمان[١٣٩٩]» أي : وألِفوا الإيمان ، أو مجروراً نحو : «ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ، أي : ولا كل بيضاء ، ولم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام (دفعًا لوهم اتقى) وهو رفع الأمر للظاهر في الأول ، وكون الإيمان متبوأ في الثاني ، والعطف على معمولي عاملين في الثالث[١٤٠٠] ..

١٠- «إنْ ذهب عيرٌ فعيرٌ في الرهط[١٤٠١]» - وفي المطالع السعيدة «في الرباط» - على جواز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة ، وقد حصلت هنا بوقوع النكرة بعد فاء الجزاء ، وعير القوم: سيدهم[١٤٠٢] .

١١- ليس عبدٌ بأخٍ لك[١٤٠٣]، على جواز الابتداء بالنكرة للفائدة التي حصلت هنا بكونها مثلاً، والأمثال لا تتغيّر[١٤٠٤].

١٢- «الحمية أحد الموتين». استدل بقول العرب : القلم أحد اللسانين ، وخفة الظهر أحد اليسارين، والغُرْبة أحد السَّبَاءَيْن ، واللبن أحد اللحمين ، والحمْية أحد الموتين ، ونحو ذلك على أن من شروط التثنية اتفاق اللفظ . وهل يشترط اتفاق المعنى ؟ فيه أقوال : منها : لا، بدليل قول العرب السابق[١٤٠٥] .

١٣- «حسبك ينم الناس» حيث قال : «اختلف في قول العرب : «حسبك يَنَم الناس» ، فقيل : الضمة في «حسبك» ضمة بناء اسم سمّي به الفعل . وبني على الضم ؛ لأنه كان معرباً قبل ذلك ، فحمل على : قبل وبعد . وعلى هذا عمرو بن العلاء .

والجمهور على أنها ضمة إعراب . فقيل : هو مبتدأ محذوف الخبر ؛ لدلالة المعنى عليه، والتقدير : حسبك السكوت ينم الناس . وقيل : هو مبتدأ لا خبر له ؛ لأن معناه : اكتفِ[١٤٠٦]

١٤- «لأمر ما جدَع قصير أنفه[١٤٠٧]» على أن «ما» تقع صفة للتعظيم أي : لأمر عظيم[١٤٠٨] .

١٥- «ضعيفٌ عاذ بقَرْمَلة[١٤٠٩]» - أي حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف - على جواز الابتداء بالنكرة للفائدة التي تحققت - هنا - بكونها وصفاً[١٤١٠]..

١٦- «في كلّ وادٍ بنو سعد[١٤١١]» على وجوب تقديم الخبر بسبب استعماله كذلك في مثل ؛ لأن الأمثال لا تغير[١٤١٢] .

١٧- يقول عن ما ينوب عن المصدر :

«وأنابوا عنه أيضاً أسماء أحيان ، قالوا : تُرْباً، وجندلاً في معنى : تربَتْ يداه ، أي : لا أصاب خيراً ، والترب : التراب ، والجندل الحجارة .

وقالوا : فاهاً لفيك ، أي فا الداهية ، ويستعمل هذا في معنى الدعاء ، أي دهاهُ اللهُ ، وقيل : ضمير «فاها» للخيبة .

وقالوا : «أعور وذا ناب» والمقصود به الإنكار ولا يقاس هذا النوع إجماعاً لا يقال: أرضاً ولا جبلاً ..[١٤١٣]

١٨- حذف ناصب المفعول به :

يجب الحذف سماعًا في الأمثال التي جرت كذلك فلا تغيّر كقولهم : «كلَّ شيء ولا شتيمة حر» أي : ائت ولا ترتكب . و «هذا ولا زَعماتك» ، أي هذا هو الحق ولا أتوهّم ، وقيل التقدير ولا أزعم

وقولهم : «الكلابَ على البقر» بإضمار «أرسل» ، ومعناه : خلّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرّهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها .

وقولهم : «أحشفاً وسوء كيلَة» ومعناه : تعطيني حشفاً وتسيء الكيل(١٤١٤) .

١٩- ويرى أن التحذير قد يكون للمتكلم ، سُمع : «إياى وأن يحذف أحدُكُم الأرنب» أى إياى نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ حذف الأرنب عن حضرى .

ولا يكون المحذور ظاهراً ، ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف نحو : إياك والشر ، وماز رأسك والسيف وأما قولهم : «أعور عينك الحجر ، فعلى حذف العاطف أى : والحجر» .

وقولهم «فإياه وإيا الشواب» شاذ ، أى ليتباعد من النساء الشواب ، ويباعدهن منه(١٤١٥) .
٢٠- ترخيم ذى التاء : «ما كان فيه تاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه علمية ، ولا زيادة على الثلاثة ، بل يُرخَّم ، وإن كان ثنائيا غير علَم كقول بعض العرب : «ياشا ارْجُني»(١٤١٦) .

٢١- وذهب بعضهم : إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ؛ لأنها في معنى المعرفة ، ولذلك نعت بها ، فأجاز في غضنفر : يا غضنفَ ، واستدل بما ورد من قولهم : أطْرِق كرا(١٤١٧) .. أى : ياكروان ، وياصاحِ ، أى : ياصاحب . والجمهور جعلوا ذلك شاذاً(١٤١٨)

٢٢- وجوب حذف عامل الحال :

وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم : «حظِيِّينَ بنات صلافين كنّاتِ(١٤١٩)» أى : عرفتهم(١٤٢٠) .

٢٣- قولهم : الذودُ إلى الذَّوْد إبلٌ(١٤٢١)

على أن «إلى» بمعنى «مع»(١٤٢٢) .

٢٤- قد يجعل المصدر ظرفاً دون تقدير مضاف كقولهم :أحقًا إنك ذاهب ، أي : أفي حق.

وقد يكون النائب اسم عين نحو : لا أكلمه القارظين[١٤٢٣] ، والأصل : مُدّة غيبة القارظين[١٤٢٤] .

٢٥- الغالبُ في الحال أن تكون وصفاً مشتقًا ويغني عن الاشتقاق أمور : منها : وصفه نحو : فتمثل لها بشراً سويًا[١٤٢٥]، ومنها : تقدير مضاف قبله كقولهم : «وقع المصطرعان عِدلَى عَيْر» أي : مثل عدلَي[١٤٢٦] .

٢٦- أزهى من ديك ، أشغل من ذات النحيين[١٤٢٧]

على جواز صياغة أفعل التفضيل من الفعل المبني للمفعول[١٤٢٨]

٢٧- شذ إثبات الألف من قولهم : «التقت حلَقَتا البطان[١٤٢٩]» .. وقولهم في القسم : ها الله ، وإى الله بإثبات الألف والياء [١٤٣٠] ..

٢٨- من شروط إعمال المصدر : ألا يكون جمعًا : «وجوّزه قوم في الجمع المكسّر واختاره ابن مالك وقد سمع : « تركته بملاحس البقر أولادَها[١٤٣١] .

٢٩- قولهم : هذا عَيُّوقُ طالعًا على حذف الألف واللام دون نداء ولا إضافة[١٤٣٢] .

٣٠- قولهم : ادخلوا الأول فالأول على أن « أل » زائدة غير لازمة ؛ لأنها دخلت على الحال[١٤٣٣]

٣١- تقع «ما» و «من» نكرتين تامتين بلا صلة ولا صفة ولا تضمين شرط ولا استفهام كقولهم: غسلته غسلاً نعِمًا ، ودققته دقًا نعِمًا ، ونِعْمَ من هو في سرٍّ وإعلان[١٤٣٤]

٣٢- من مواضع وجوب فتح همزة « إنّ » : بعد «أمّا» المخففة ، إذا كانت بمعنى الاستفتاحية كسرت بعدها ، وروى بالوجهين قولهم : أما إنك ذاهبٌ ، فخرج على الوجهين [١٤٣٥] .

٣٣- ومن إلغائها ما حكي : «البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر»[١٤٣٦]

٣٤- يجب حذف عامل المصدر في مواضع منها : حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً كسَقْيًا ورَعْيًا ، أو مهملاً - أى غير موضوع فى لسان العرب - كذفْرًا بمعنى نتنا ، ومنه قولهم : ويل فلان وويحه وويبه وويسه ، ومنه قولهم فى إجابة الداعى :لبيك وسعديك لاوحده بل تابعاً لـ «لبيك» ويجوز أن يستعمل «لبيكَ» وحده(١٤٣٧)

ومنه قولهم : سبحانَ الله أى براءةً له من السوء ، ومعاذ الله ، بمعنى عياذاً بالله ، ومنه قولهم: عجبًا وحمداً وشكراً لا كفراً ومنه قولهم : أفعل ذلك وكرامةً ، كأن قائلاً قال: افعلْ ذلك ، أو أتفعله ؟ فقيل : أفعله وأكرمك بفعله كرامةً .

ومنه قولهم : سلامًا بمعنى براءةً منكم لا خير بيننا ولا شرّ ، ولا يُعَرَّف ، بخلاف «سلام» بمعنى التحية فإنه يُعرَّف.

ومنه قولهم : حِجْراً بكسر الحاء أى منعاً(١٤٣٨)..

٣٥- قولهم : ذهب منْ معه عل دخول «منْ» على «مع» دليلاً على اسميتها (١٤٣٩)

٣٦- ورد عن العرب أحوالٌ مقرونة باللام كقولهم : مررت بهم الجمَّاءَ الغفير ، وأرسلها العراكَ ، وادخلوا الأول فالأول ، وهى مؤولة عليزيادة اللام(١٤٤٠)

٣٧- لم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوِّغ من مسوغات الابتداء بها ، ومن النادر قولهم : عليه مائة بيضاً ، وفيها رجلٌ قائماً، (١٤٤١) .

٣٨- وأما بقاء النصب بعد حذف «أنْ» فى غير ذلك فضعيف قليل ، ولايُقْبَلُ منه إلا ما نقله عدلٌ ، ولا يقاس عليه ، وممّا نُقل قول بعض العرب : خذ اللص قبلَ يأخذك(١٤٤٢)

٣٩- قولهم : لا أبا لزيد ، ولا أخا له ، ولا غلامَيْ له على أن التوكيد من معانى اللام(١٤٤٣)

٤٠- قلّ حذف غير «رُبَّ» من حروف الجر وإبقاء عملها كقولهم : «مررتُ برجلٍ صالحٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ حكاه يونس أى : إن لا أمرُّ بصالح فقد مررْتُ بطالحٍ ، وقولهم فى اليمين: هاألله ، بمد همزة الجلالة والجر(١٤٤٤)..

٤١- من حروف القسم «اللام» : وتكون لما فيه معنى التعجُّب وغيره كقولهم : لله لا يؤخر الأجل ، أى تالله(١٤٤٥)

٤٢- لا يضاف اسم لمرادفه ، ولا لنعته ، ولا لمنعوته ، ولا لمؤكده ؛ لأن المضاف يتعرف أو يتخصص إلا بغيره ، والنعت عين المنعوت ، وكذا المؤكد كقولهم : سعيدُ كرزٍ أى مسمى هذا اللقب ، وخشرمِ دبرٍ أى الذى له ذا الاسم ؛ لأنهما اسمان للنحل ، وصلاةُ الأولى ، ومسجدُ الجامع ، ودينِ القيمة ، أى الساعة الأولى ،و اليوم أو الوقت الجامع ، والملة القيمة ، وسَحْق عمامة وجرد قطيفة ، الأصل : عمامةٌ سَحْقٌ ، وقطيفةٌ جردٌ ..(١٤٤٦)

٤٣- يقول عن الأسماء الملازمة للإضافة (وحد ، لبى ، سعديك : «ولايُضَفْنَ إلا إلى اسم جنس ظاهر ، وشذ إضافة «ذو» إلى العلم فى قولهم : ذو تبوك ، وذو بكة ، وهو مسموع ، وكذا إضافته إلى الضمير عند المتأخرين كقولهم : إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه(١٤٤٧)

٤٤- أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت كقولهم : هذا جُحْر ضبٌ خربٍ (١٤٤٨) ..

٤٥- شذ زيادة «أمسى» ، و «أصبح» كقوله : «ما أصبحَ أبردها ، و ما أمسى أدفأها»(١٤٤٩)

٤٦- ويحذف المضاف إليه فيبقى المضاف بلا تنوين ، كحاله إذا به يتصل بشرط عطفٍ على هذا المضاف وإضافة لهذا المعطوف (إلى مثل الذى له أضفت الأولا) كقولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها» أى قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها . وقد يأتى ذلك فى غير عطف ، كما حكى الكسائى من قولهم : «أفوق تنام ، أم أسفل(١٤٥٠)» ؟

٤٧- يندر ويقل صياغة أفعل للتعجب مما خالف الشروط المعروفة ويقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه كقولهم : ما أذرعها من امرأةٍ ذَراعٍ ، أى خفيفة فى الغزل ، وما أخصره من اختصر ، وما أعساه وأعس به من عسى ، وما أحمقه فهو أحمق(١٤٥١) ..

٤٨- قلّ جعل التاء المذكورة هاء فى الوقف (فى تصحيح) للإنث كقول بعضهم : «دَفْنُ البنَاه من المكرمات»(١٤٥٢)

٤٩- وعلى إعطاء الأعيان حكم المصادر ، وإعطاء المصادر حكم الأعيان بقولهم : «أخطب ما يكون الأمير قائما» (١٤٥٣) ..

(جـ) موقفه من الاحتجاج الثقات :

يحتج السيوطى بكلام الثقات من الرواة والصحابة وغيرهم فهو :

(١) يحتجُ بقول عثمان : «أراهمنى الباطلُ شيطاناً» فيقول : «وإذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة ، فإن اختلفت الرتبة وجب غالبًا تقديم الأخصّ ، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، نحو : الدرهم أعطيتكه . فإن أُخّر الأخص تعيّن الفصل نحو : الدرهم أعطيته إياك. وندر قول عثمان : «أراهمنى الباطلُ شيطاناً» ، والقياس : أرانيه (١٤٥٤)».

(٢) ويقول لأبى سفيان فيقول : «قد يُنَكّر العلم تحقيقًا نحو : رأيت زيداً من الزَّيْدين ، وما من زيدٍ كزيد بن ثابت ، أو تقديراً كقول أبى سفيان : «لا قريش بعد اليوم» ، وقول بعض العرب : «لا بَصْرة لكم» وحينئذ يثنّى ويجمع ، وتدخله «أل» ويضاف(١٤٥٥)» .

(٣) ويقول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقة حملتنى إليك : إنّ وراكبها «على أن «إنّ» حرف جواب بمعنى» نعم ، ولا عمل لها(١٤٥٦) ..

(٤) من المواضع التى يجب فيها حذف عامل المصدر : ما وقع فى توبيخ سواء كان مع استفهام أم دونه ، سواء كان التوبيخ للمخاطب .. أم للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : أغدةً كغدةِ البعير ، وموتاً فى بيت سلولية» .(١٤٥٧)

(٥) قول أبى حاتم : «هذا فَزْدى أنَهْ» على أن «أن» بفتح النون بلا ألف ضمير رفع للمتكلم ، «ولكون النون مفتوحة زيدت فيه الألف فى الوقف ، لبيان الحركة كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها ، كقول أبى حاتم : «هذا فَزْدى أنَهْ»(١٣٥٨) ..

(٦) قول أبى طالب : «ليت شعرى مسافر بن عمرو» ، و «ليت يقولها المحزون» على أن «ليت» ـ هنا ـ اسم ؛ لأن المراد لفظها(١٤٥٩) ..

(٧) ويقول عمر ـ رضى الله عنه ـ :«ما يَسُرُّنى أن لى بها الدنيا» على أن من معانى الباء البدلية «أى : بدلها» (١٤٦٠)

(٨) ويقول عروة بن الزبير : «أَيْمنك لئن ابْتُليتَ لقد عافيْتَ» على أن «أيْمن» يضاف للكاف(١٤٦١)

(٩) يكون النعت جملة كالصلة فلا تكون إلا خبرية وقول أبى الدرداء : «وجدت الناس اخبر تَقْلَهْ» أى . مقولاً فيهم(١٤٦٢) .

(١٠) حكى عن أحمد بن يحيى : «خذه من حيث وليسا» قال : وهو إشباع ليس[١٤٦٣]

وحكى أحمد بن يحيى فى خبر له مع ابن الأعرابى بحضرة سعيد بن سلم عن امرأة قالت لبنات لها : وقد خلّون إلى أعرابى كان يألفهنّ : «أفي السّو تَنْتَنْهُوْ» قال أحمد بن يحيى: فقال لي ابن الأعرابى : تعالَ إلى ها هنا ، اسمع ما تقول ؟ قلت : وما فى هذا ؟ أرادت استفهام إنكار : «أفي السَّوتَنْتَنَهْ؟» فألقت فتحة «أنتنَ» على كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السوأة : أفي السُّوتَنْتُنَهْ»[١٤٦٤] .

(١١) وحكى الفراء عنهم : «أكلت لحما شاةٍ» أراد لحم شاة فَمَطَل الفتحة ، فأنشأ عنها ألفاً[١٤٦٥] .

(١٢) وعن أبى عبيدة أنه سمع : «دَعْه في حرامُه» وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهى مكسورة ففي الكسرة وأعقب منها ضمةً[١٤٦٦] .

(١٣) وحكى الكسائي : أفوقَ تنامُ أم أسفلَ ، بالنصب على تقدير وجود المضاف إليه كأنه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه[١٤٦٧] ؟

(١٤) ردّ بما حكاه أبو ثروان : «كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك» على الذين الجر بالمجاورة بالنكرة[١٤٦٨] .

(١٥) وبما حكى عن الكسائي : «مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً ، وجدن أبياتاً» على جواز جرّ فاعل «حبّ» المفردة ، وفعل بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل «أفعل» تعجباً[١٤٦٩] ..

(١٦) يجوز حذف الاسم في باب «إنّ» إذا دلّ عليه دليل ، ومن حذف الاسم ما حكاه سيبويه عن الخليل : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ . أى : إنّه . و..[١٤٧٠]

(١٧) يجب حذف الخبر إذا سدّ مسده واو مصاحبة ، حكى سيبويه : إنك ما وخيراً ، أى إنك مع خير و «ما» زائدة ، وحكى الكسائي : «إن كلّ ثوبٍ لو ثَمَنَه» بإدخال اللام على الواو[١٤٧١] .

(١٨) ويستدل بما حكى عن ابن الأعرابى : ووَهَبَنى الله فداءك على أنّ «وَهَب» من الأفعال التى تنصب مفعولين وتدل على التحويل وهي بمعنى «صيّر» ولا يستعمل منها بمعنى صيّر إلا الماضى[١٤٧٢] .

(١٩) وبقول عمر : «لو لم يخف الله لم يعصه» على أن جواب «لو» مضارع منفي بـ «لم»[١٤٧٣]

(٢٠) ويستدل بقول سهل بن حنيف : «شهدت صِفِّينَ ، وبئست الصِّفّون» على أنه يشذ كون فاعل «بئس» علماً[١٤٧٤] .

(٢١) ويرى أنه إن كان النعت لنكرة شُرط في جواز القطع تقدُّم نعت آخر اختياراً كقول أبي الدرداء : «نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة» ، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر[١٤٧٥] .

(٢٢) ويرى أن العطف بـ «ليس» أثبته الكوفية ، فتكون حرف عطف : كـ «لا» واحتجوا بقول أبي بكر : «بأبي شبيهٌ بالنبي ليس بشبيه بعلي»[١٤٧٦]

(٢٣) ويتسدل بقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص : «واعَجباً لك ياابن العاص» على أن «وا» تستعمل في غير الندبة[١٤٧٧] .

(٢٤) وعندما قرأ ابن مسعود : «ليسجُنُنَّه عتّى حين[١٤٧٨]» كتب إليه عُمرو : إن الله أنزل هذا القرآن عربياً ، وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل[١٤٧٩] .

(٢٥) وبقول عائشة - رضي الله عنها - : «وإنه متى يقومُ مقامَك لايُسْمِع الناس» على إهمال «متى» حملاً على «إذا»[١٤٨٠]

(٢٦) وبقول الأحوص : «يا إيّاك قد كفيتُك» على أن قومًا جوزوا نداء الضمير ، والجمهور ردَّ على هذا القول بأنه نادر[١٤٨١]

(٢٧) وبقول عمر بن الخطاب : «قضيةٌ ولا أبا حسن لها» على دخول «لا» على المعرفة وبنائها معها على الفتح[١٤٨٢] .

(٢٨) وبقول أبي بكر : «والله أنا كنتُ أظلَم منه» على شذوذ حذف اللام في القسم من الاسمية[١٤٨٣] .

(٢٩) وبقول الحجاج - وقد نُعي له ابنُه وأخوه - : «إنا لله ، محمد ومحمد في يوم واحد ، محمد ابني ، ومحمد أخي» على أنَّ أصل التثنية والجمع العطف ، وإنما عدل عنه للاختصار ، فلا يجوز الرجوع إليه ؛ لأن الرجوع إلى أصل مرفوض إلا في ضرورة وهو في الجمع

أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه ، ويُسوّغه في الاختيار فصلٌ ظاهر أو مقدر كقول الحجاج السابق(١٤٨٤)

(٣٠) وبحكاية الفراء أن العرب تقول : لا جرم لآتينك ، ولا جرم لقد أحسنت ، باستغنائهم بـ «لا جرم» عن القسم قاصدين بها معنى «حقًا».(١٤٨٥)

(٣١) وبقول أبي الدرداء : «نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئة» على أنه إن كان النعت لنكرة شرط في جواز القطع تقدّم نعت آخر اختياراً ، كقول أبي الدرداء فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر(١٤٨٦)

(٣٢) وبقول عمر : كَذَب عليكم الحج على أن «كذب» في الإغراء بمعنى : وَجَب(١٤٨٧)

(٣٣) وبحكاية الكسائي : «صمت من الشهر خمساً» على أنه يجوز فصيحاً ترك التاء في العدد من ثلاثة فما فوقها إلى العشرة(١٤٨٨) .

(٣٤) وبقول عمرو بن معد يكرب : «ما أحسن في الهيجاء لقاءها على جواز الفصل بين «ما» ومعمولها بظرف أو بحرف جر في الشعر والنثر(١٤٨٩)

(٣٥) يقول في باب حروف العطف عن «ليس» : «وأثبت الكوفية العطف بليس كـ «لا» فتكون حرفًا قلت : «وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب «كان» ضرورة . وبه نطق الشافعي ، فإنه قال في «الأم» في أثناء مسألة : «لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف» أي : لا ، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حينئذ ، وقول الشافعي حجة في اللغة.(١٤٩٠)

# هوامش الفصل الأول

(١) يفرّق بعض الباحثين بين النقل والسماع ؛ فقد جعل الدكتور تمام حسّان السماع أعمّ وأشمل من النقل ؛ لأنه ربما اشتمل على الرواية (وهى النقل) وعلى مشافهة الأعراب (وهى قد تكون بالرحلة أو الوفادة) ينظر : الأصول ص ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

وجعل آخرون النقل أعم وأشمل من السماع ؛ لأن المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم، يقول الدكتور محمود نحلة : «فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر» أصول النحو العربى ص٣١ .

وقد آثر الأنبارى مصطلح (النقل) دون (السماع) ليلمح إلى أن «مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة ومصادر معقولة ... ولعله آثر أيضاً النقل ؛ لأن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلى دون فاصل أو فواصل» السابق، الأصول النحوية عند الأنبارى ص ١٣٦.

(٢) ينظر : أصول النحو فى معانى القرآن للفراء لمحمد العمراوى ص ٣٢

(٣) الإغراب فى جدل الإعراب ص٤٥ ، لمع الأدلة ص ٨١ .

(٤) المزهر للسيوطى ١/١١٣ : ١٢٥ والاقتراح ص٦٠ : ص٦٥ والتقعيد النحوى بين السماع والقياس لمحمود عبد السلام شرف الدين رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٦٨ رقم ٨٥ ص ٩١ : ص ١٠٠ . وبناء على ذلك أخذ العلماء اللغة عن الكافر وذكروا عدم القدح فى خطأ العالم إلخ .

(٥) ابن الأنبارى وجهوده فى النحو د.جميل علوش . الدار العربية للكتاب . ليبيا . تونس سنة ١٩٨١م لاط

(٦) لمع الأدلة ص ٨١ ، ٨٢ .

(٧) كتاب الاقتراح للسيوطى ص ٣٦ .

** تتابعت الجهود المبكرة التى تهدف إلى صيانة النص القرآنى وحفظه من كل مظاهر التبديل والتغيير . (ينظر: البرهان للزركشى ١/٢٣٢ ، مناهل العرفان للزرقانى ص ٢٤٨ : ٢٤٢ الإتقان ٢/٥٣٦ وما بعدها) وقد وضع العلماء شروطا للقراءة الصحيحة تظهر فى قول ابن الجزرى : «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحّ سندها ؛ فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردّها، ولايحلّ إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، وسواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف».

فالقراءة الصحيحة فى رأى ابن الجزرى وغيره هى ما اجتمع فيها ثلاثة شروط:

ـ أن توافق العربية ولو بوجه ؛ لأنها لغة القرآن التى نزل بها .

- أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .
- أن يصحّ سندها .
وتكون القراءة صحيحة باجتماع هذه الشروط فيها، ولا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . (ينظر : النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري ت ٨٣٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة حضرة صاحب الفضيلة علي محمد الضباع ١/٩، ١٤، ٤٤ و: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لشيخ الإقراء في زمانه شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري - تفضل بقراءاته بعد طبعه الشيخ محمد حبيب الشنقيطي وأحمد محمد شاكر - دار زاهد - القدس - لا ط - لا ت ص١٥ ، : الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري مختصر شرح الطيبة للنويري - تأليف محمد الصادق قمحاوي - مكتبة الكليات الأزهرية - ط١ - لا ت ص١٨ فما بعدها.) .
وقد تعددت تعريفات النحاة للقراءة الشاذة ؛ فبعض العلماء يعدُّ من الشاذ ما فقد شرطا من الشروط الثلاثة المذكورة آنفا - يقول السيوطي : كل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق خط المصحف الإمام ؛ فهو من السبعة المنصوصة، ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (الإتقان ١/٢١٦) .
ونقل السيوطي أن الشاذ : هو ما لايصحّ سنده . (الإتقان ١/٢٠٨) .
وابن جني يعرّف القراءة الشاذة بأنها هي التي خرجت عن قراءة القراء السبعة التي أودعهما ابن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السبعة .(المحتسب ١/٣٢) وهذا النوع - كما يرى ابن جني - : نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله - أو كثيرا منه - مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه . نعم، وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته، وتمطوه (يقصد تمده) قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه (المحتسب ١/٣٢) .
والشذوذ - في الحقيقة - لا يعني القبح والرداءة بل يعني : «الانفراد كما تفيده المادة اللغوية للكلمة، ولهذا تجد في القراءات السبع ما هو شاذ - أيضا - باعتبار معين من مستويات الشذوذ . (ينظر : القراءات - القرآنية ومدى الاحتجاج بها في العربية - د. محمد بدوي المختون - مجلة كلية اللغة العربية - العدد ١٢ سنة ١٤٠٢هـ - سنة ١٩٨٢م - المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالي - جامعة الإمام محمد بن سعود ص ١٦٥، ص ١٦٦ .
وقد ذكر السيوطي أن القراءات أنواع : الأول : المتواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات على ذلك .
الثاني : المشهور : وهو ما صح سنده، ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعدّه من الغلط ولا من الشذوذ، .. ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة ؛ فرواه بعض الرواة عنهم دون البعض
الثالث : الآحاد : وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولايقرأ به .
الرابع : الشاذ : وهو ما لم يصح سنده .
الخامس : الموضوع : كقراءات الخزاعي . (ينظر : النشر ١/١٤ - ١٧)
السادس : وقد زاده السيوطي حيث قال : وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج : وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير الإتقان في علوم القرآن ١/٢٠٧ : ٢٠٩ .
والذي نرتضيه من التعريفات المختلفة للقراءة الشاذة هو التعريف الذي يذكر أنها هي التي لم يصحّ سندها ؛ فصحة السند هي الأساس في الحكم على القراءة.
(٨) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ص ٣٥١ وينظر: همع الهوامع ٣/٤٤٥ .
(٩) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي - دار المعرفة الجامعية - سنة ١٩٩٦م - لاط. ص ٨٣ وما بعدها .

(١٠) الكهف ٢ وفي البحر المحيط ٩٥/٦ «وقرأ أبو بكر بسكون الدال وإشمامها الضم وكسر النون» تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان النحوي ت ٧٤٥هـ دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل قرظه د. عبد الحي الفرماوي. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. ط ١ سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

(١١) الهمع ١٦١/٢.

(١٢) البقرة ٢٦ وفي الإتحاف ٣٨٢/١ ، وعن ابن محيصن «يستحي» بكسر الحاء وحذف الياء». إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المسمّى «منتهى الأماني والمسرّات في علوم القراءات» تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا ت ١٧٠٥م. حققه وقدّم له د. شعبان محمد إسماعيل. عالم الكتب. بيروت. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. ط ١ سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٧م.

(١٣) الهمع ٤٢٥/٣ .

(١٤) الكهف ٣٩ وفي البحر المحيط ١٢٣/٦ «وقرأ الجمهور «أقلَّ» بالنصب مفعولاً ثانياً لـ«ترني» وهي علمية لا بصرية» لوقوع «أنا» فصلاً، ويجوز أن يكون توكيداً لضمير المنصوب في «ترني» وقرأ عيسى بن عمر «أقلُّ» بالرفع على أن تكون «أنا» مبتدأ و «أقل» خبره، والجملة في موضع مفعول «ترني» الثاني إن كانت علمية، وفي موضع الحال إن كانت بصرية ».

(١٥) المزمل ٢٠ وفي البحر المحيط ٣٥٩/٨، وقرأ الجمهور «هو خيراً وأعظم أجراً» بنصبهما وقرأ أبو السمال وابن السميفع «هو خير. وأعظم» برفعهما على الابتداء والخبر».

(١٦) الإتقان ٤٧٢/٢ .

(١٧) يوسف ٣٥ وفي البحر المحيط ٣٠٧/٥ : «وقرأ الحسن «لتسجننه» التاء على خطاب بعضهم العزيز ومن يليه أو العزيز وحده على وجه التعظيم» وقرأ ابن مسعود «عتى» بإبدال حاء «حتى عيناً» وهي لغة هذيل، وأقرأ بذلك ».

(١٨) الهمع ٣٤٢/٢ .

(١٩) من قوله تعالى :«وكأين من نبيٍّ قاتل» آل عمران ١٤٦ ، و «وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها» يوسف ١٠٥ وفي البحر المحيط ٧٧/٣، ٧٨ وقرأ الجمهور «وكأين» وقرأ ابن كثير «وكائن» وهي أكثر استعمالاً في لسان العرب وأشعارها وقرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي «وكأْيِن» على مثال كعين» وقرأ بعض القراء من الشواذ «كيئن» وهو مقلوب قراءة ابن محيصن، وقرأ ابن محيصن أيضاً فيما حكاه الداني «كأن» على مثال «كع» وقرأ الحسن «كي» بكاف بعدها ياء مكسورة منونة ».

(٢٠) الهمع ٢٧٨/٢، ٥٠٣ .

(٢١) البقرة ٦٠ ، الأعراف ١٦٠ وفي الإتحاف ٦٥/٢ : «وعن المطوعي «عشِرة» بكسر الشين» وعنه إسكانها لغة الحجاز، وبه قرأ الجمهور» وفي البحر المحيط ٣٩١/١ «وقرأ الجمهور «عشْرة» بسكون الشين» وقرأ مجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد بكسر الشين» وروى ذلك نعيم السعدي عن أبي عمرو» والمشهور عنه الإسكان ونقدّم أنها لغة تميم، وكسرهم لها نادر في قياسهم؛ لأنهم يخففون فعلاً يقولون في «نمر» «نمر»

(٢٢) الهمع ٢٢١/٣ .

(٢٣) الرحمن ٣١ وينظر البحر المحيط ١٩٣/٨ .

(٢٤) الإتقان ٥٢٢/٢ .

(٢٥) الزخرف ٧٧ وفي البحر المحيط ٢٧/٨، ٢٨، ٢٩ : «وقرأ الجمهور : «يامالك» ، وقرأ عبد الله وعليّ وابن وثّاب والأعمش:«ياماِل» بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف. وقرأ أبو السرار الغنوي: «يا مالُ» بالبناء على الضم جعل اسماً على حياله، واللام في «ليقض» لام الطلب ».

(٢٦) المطالع السعيدة ٢٩٥، والهمع ٢/٥٠٢.
(٢٧) ينظر على سبيل المثال : الإتقان ٢/٥٢٣، ٤٣٩، ٤٥٥، ٤٧٢، ٥٠٥، الهمع ٢/١٥٢، ٤٠ .
(٢٨) آل عمران ٦٦ ينظر :البحر المحيط ٢/٥١٠ .
(٢٩)الإتقان ٢/٤٢٧ .
(٣٠) البقرة ٢٣٣ ينظر :البحر المحيط ٢/٢٢٥ .
(٣١) الإتقان ٢/٢٥٢ .
(٣٢) الفتح ١٦ ينظر :البحر المحيط ٨/٩٤ .
(٣٣) الإتقان ٢/٤٥٧ .
(٣٤) النساء/١٠٠ . ينظر : البحر المحيط ٣/٣٥٠،٣٥١ .
(٣٥) الإتقان ٢/٤٦٨ .
(٣٦) يوسف ٣١ ينظر : الإتحاف ٢/١٤٦ .
(٣٧) الهمع ٢/٢١٤ .
(٣٨) يوسف ٧٦ ينظر : البحر المحيط ٥/٣٢٨ . وهي قراءة عبدالله وخرجت على زيادة «ذي» .
(٣٩) الإتقان ٢/٤٧٣ .
(٤٠) آل عمران ١٤٦ ينظر : البحر المحيط ٣/٧٧ يقول : «وقرأ ابن كثير «وكائن» وهي أكثر استعمالا في لسان العرب وأشعارها» .
(٤١) الإتقان ٢/٤٩٢ .
(٤٢) آل عمران ٨١ وفي البحر المحيط ٢/٥٣٢ : «وقرأ جمهور السبعة «لما» بفتح اللام وتخفيف الميم» وقرأ حمزة «لِما» بكسر اللام،و قرأ سعيد بن جبير والحسن «لمّا» بتشديد الميم» .
(٤٣) الإتقان ٢/٤٩٧ .
(٤٤) ق ٥ وفي البحر المحيط ٨/١٢١ «وقرأ الجمهور «لما جاءهم» أي : لم يفكروا فيه، بل بأول ما جاءهم كذبوا» والجحدري «لِما» بكسر اللام وتخفيف الميم» .
(٤٥) الإتقان ٢/٤٩٨، المطالع السعيدة ص ٤٠٧
(٤٦) الفرقان ٢٠ ينظر : البحر المحيط ٦/٤٤٩ .
(٤٧) الإتقان ٢/٤٩٩، ٥٠٠ .
(٤٨) الانفطار ٦ ينظر : البحر المحيط لأبي حيان حيث يقول ٨/٤٢٧، ٤٢٨ : «وقرأ الجمهور «ماغرّك» فـ «ما» استفهامية، وقرأ ابن جبير والأعمش « ما أغرّك» بهمزة، فاحتمل أن تكون تعجبًا، واحتمل أن تكون «ما» استفهامية...» .
(٤٩) الإتقان ٢/٥١٣ .
(٥٠) آل عمران ٩٢ ينظر : البحر المحيط ٢/٥٤٦ حيث يقول : «قراءة عبدالله «حتى تنفقوا بعض ما تحبون» و«ما» موصولة، والعائد محذوف ...» .
(٥١) الإتقان ٢/٥١٧ .
(٥٢) الملك ١٥، ١٦ جاء في البحر المحيط ٨/٢٩٦ : «قرأ نافع وأبو عمرو والبزي «أأمنتم» بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وأدخل أبو عمر وقالون بينهما ألفًا، وقنبل بإبدال الأولى واوًا لضمة قبلها، وعنه وعن ورش أوجه غير هذه، والكوفيون وابن عامر بتحقيقهما» .
(٥٣) الأعراف ١٢٣ .

(٥٤) الإتقان ٢/٥٢٦ .
(٥٥) يوسف ٦٩ ينظر : الإتحاف ٦٩
(٥٦) الإتقان ٢/٥٨١ .
(٥٧) غافر٣٦،٣٧ ينظر : الإتحاف ٢/٤٣٧ .
(٥٨) الإتقان ٢/٥٨٢، المطالع السعيدة ٣٨٥ .
(٥٩) النساء ١ ينظر : الحجة لابن خالويه ص ١١٨ .
(٦٠) الإتقان ٢/٥٨٤ .
(٦١) الأحزاب ٥٣ جاء في البحر المحيط ٧/٢٣٧ قوله : «وقرأ الجمهور «غير» بالنصب على الحال . وابن أبي عبلة بالكسر صفة لـ «طعام»» .
(٦٢) الهمع ١/٣١٤ .
(٦٣) البقرة ١١٧ وفي البحر المحيط ١/٥٣٦ «وقرأ الجمهور «فيكونُ» بالرفع .. وقرأ ابن عامر : «فيكون» بالنصب..» .
(٦٤) الهمع ٢/٣٢٠ .
(٦٥) البقرة ٣٠ جاء في البحر المحيط ١/٢٩٠ قوله : «وقرأ الجمهور«ويسفكُ» بكسر الفاء ورفع الكاف، وقرأ «أبو حياة» و «ابن أبي عبلة» بضم الفاء، وقرئ «ويسفك» من «أسفك» و«يسفّك» من «سفّك» مشدّد الفاء، وقرأ ابن هرمز «ويسفك» بنصب الكاف، فمن رفع الكاف عطف على «يفسد» ، ومن نصب فقال المهدوي هو نصب في جواب الاستفهام وهو تخريج حسن » .
(٦٦) الهمع ٢/٣٢٣ .
(٦٧) الجاثية ١٤ وفي البحر ٨/٤٥ : «وقرأ الجمهور : «ليجزيَ قوماً» وزيد بن عليّ وأبو عبد الرحمن والأعمش وأبو علية وابن عامر وحمزة والكسائي بالنون، وشيبة وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء مبنيًا للمفعول، وقد روى ذلك عن عاصم ...» .
(٦٨) الهمع ١/٥٢١ .
(٦٩) البقرة ٣٨ وفي البحر المحيط ١/٣٢٢ : « فلا خوف عليهم» قرأ الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين..» .
(٧٠) الهمع ٢/٤٣١ .
(٧١) يوسف ١٩ وفي البحر المحيط ٥/٢٩١ . وقرأ «يابُشْرَى» بغير إضافة الكوفيون، وروى ورش عن نافع «يابُشرايْ» بسكون ياء الإضافة، وهو جمع بين ساكنين على غير حدّ، وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري «يابُشْرَيّ» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة، وهي لغة لهذيل ولناس غيرهم..» .
(٧٢) الهمع ٢/٤٣٥ .
(٧٣) الأنعام ١٠٩ .
(٧٤)البقرة ٦٧ .
(٧٥) آل عمران ١٦٠ .
(٧٦) عقود الزبرجد ٢/٦٣ . وفي البحر ١/٤١٤ : «وقرأ الجمهور «يأمُرُكم» بضم الراء، وعن أبي عمرو السكون والاختلاس وإبدال الهمزة ألفا..
(٧٧) القصص ٤٨ وفي البحر المحيط ٧/١١٨ «وقرأ محبوب عن الحسن ويحيى بن الحارث الذماري وأبو حيوة وأبو خلاد عن اليزيدي «تظّاهرا» بالتاء وتشديد الظاء .
(٧٨) عقود الزبرجد ٢/٦٣ .

(٧٩) المدثر ٦ وفي البحر المحيط ٣٦٤/٨ «وقرأ الحسن أيضا والأعمش «تستكثرَ» بنصب الراء».
(٨٠) عقود الزبرجد ١٨٠/١ .
(٨١) آل عمران ٧ وفي البحر المحيط ٤٠١/٢ «قراءة أُبيّ وابن عباس فيما رواه طاووس عنه، إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به ..» .
(٨٢) الإتقان ٨/٣ .
(٨٣) آل عمران /٧ ينظر البحر ٤٠١/٢ .
(٨٤) الإتقان ٨/٣ .
(٨٥) البقرة ١١٩ وفي البحر المحيط ١٠٩/٢ : «وقراءة ابن جبير، من حيث أفاض الناسي «بالياء قراءة شاذة، وفيها تنبيه على أن الإفاضة من عرفات شرع قديم، وفيها تذكير بذكر عهد الله وأن لاينسى، وقد ذكرنا أنه يؤول على أن المراد بالناسي آدم عليه السلام، ويحتمل أن يكون الناسي في قراءة سعيد التارك ..» .
(٨٦) الإتقان ٤٤/٣ .
(٨٧) المائدة ١١٨ ينظر : البحر المحيط ٤/ ٦٦، ٦٧ .
(٨٨) الإتقان ٢٧٥/٣ .
(٨٩) الإتقان ٣٧١/٤ وفي البحر ٢٨٠/٥ «وقرأ طلحة بن مصرف بالهمز وفتح السين» .
(٩٠) مريم /١٧ وفي البحر المحيط ١٧٠/٦ يقول : «وقرأ أبو حيوة وسهل «روحنا» بفتح الراء ؛ لأنه سبب لما فيه العباد وإصابة الروح عند الله الذي هو عدة للمقربين وذكر النقاش أنه قرئ «روحنّا» بتشديد النون اسم ملك من الملائكة ..» .
(٩١) الإتقان ٣٧١/٤ .
وينظر أمثلة أخرى كثيرة في : الإتقان ٤٥٠/٢، ٤٧٢، ١٦٩/٣، ٢٤٢ .
والمطالع السعيدة ٢١١، ٢١٢، ١١٨
والهمع ٣٩٥/١، ٣٤٥/٢، ١٧١، ٢٤٠، ١٦١، ٣٤٣، ٣٦٨، ٢٨٠/٣، ٣٧٧، ٣٩٣، ٣٩٤
والهمع ٤٣٦/٢، ٤٣١ .
(٩٢) الكهف ٢٥ وفي الإتحاف ٢١١/٢ : « واختلف في «ثلاثمائة سنين»: فحمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة والباقون بالتنوين » .
(٩٣) الهمع / ٢٧٢/٢ .
(٩٤) النحل ٥٣
(٩٥) الشورى ٣٠ وفي الإتحاف ٤٥٠/٢ جاء : «واختلف في «فبما كسبت» : فنافع وابن عامر وأبو جعفر «بما» بغير فاء على جعل «ما» في «ما أصابكم» موصولة مبتدأ، و«بما كسبت» خبر، وعلى جعلها شرطية، تكون الفاء محذوفة، نحو قوله تعالى : «إن أطعتموهم إنكم»، والباقون بالفاء فـ «ما» شرطية، وهو الأظهر، أي : فهي بما كسبت، أو موصولة والفاء تدخل في حيز الموصول إذا أجري مجرى الشرط» .
(٩٦) الهمع / ٣٤٨/١ .
(٩٧) مريم / ٦٩ وفي البحر المحيط ١٦٧/٦ : «وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش «أيهم» بالنصب، مفعولا بـ «لننزعن» ..» .
(٩٨) المطالع السعيدة ص٨٧ .
(٩٩) الزخرف ٨٨ وفي البحر المحيط : «وقرأ الجمهور بالنصب وقرأ السلمي وابن وثاب وعاصم والأعمش وحمزة: «وقيلِه» بالخفض وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جندب: «وقيلُه» بالرفع ..» .

(١٠٠) الأشباه والنظائر ٧/٩٨، ٩٩ .
(١٠١) النساء /١
(١٠٢) شرح السيوطي على الألفية ص ٦٦ .
ويظر أمثلة أخرى في : عقود الزبرجد ١٨٥/١ ، الهمع ٤٢٥/٣ .
(١٠٣) البقرة ٢٣٣
(١٠٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه مكتبة المتنبي - القاهرة لا ط، لا ت ص ٢١، الإتحاف ٤٤٠/١ البحر المحيط ٢٢٥/٢ .
(١٠٥) صيغ الزيادة ومعانيها في الحاشية مع دراسة وتحقيق الجزء الأول من حاشية «نواهد الأبكار وشواهد الأفكار» للإمام السيوطي من قوله تعالى: «سيقول السفهاء من الناس » ورقة ٢٤٠ إلى قوله تعالى : « لا خير في كثير من نجواهم .. توله جهنم وساءت مصيرا» ورقة ٣٩٤ - ماجستير بكلية اللغة العربية لعامر السعيد عبد ربه عبد الحميد سنة ١٤١١ هـ = سنة ١٩٩٠م رقم ١٨٥٧ - القسم الأول ص٦٠ قسم التحقيق ص١٠٨ .
(١٠٦) البقرة ٢١٠ ينظر الإتحاف ٤٣٥/١، البحر المحيط ١٣٤/٢ .
(١٠٧) صيغ الزيادة ومعانيها في الحاشية القسم الأول ص٦٠، قسم التحقيق ص٧٧ .
(١٠٨) البقرة ٢٨٠ وفي الإتحاف ٤٥٨/١ «واختلف في «ميسرة»: فنافع بضم السين، وافقه ابن محيصن . والباقون بالفتح، وهو الأشهر ...» .
(١٠٩) صيغ الزيادة ومعانيها في حاشية السيوطي على البيضاوي قسم التحقيق ص ١٤٣ .
(١١٠) البقرة ٥٨ وينظر الإتحاف ٣٩٤/١ .
(١١١) العدد وكناياته في حاشية السيوطي على البيضاوي والمسماة بـ «نواهد الأبكار وشوارد الافكار» مع دراسة وتحقيق القسم الثاني من الجزء الأول ويبدأ بالآية السادسة من سورة البقرة وهي قوله تعالى : «إن الذين كفروا سواء عليهم» وينتهي بالآية الحادية والأربعين بعد المائة وهي قوله تعالى: « تلك أمة قد خلت» . ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة لأحمد مهدى عبد ربه السيد رقم ١٩٩٦ سنة ١٤١١هـ = سنة ١٩٩١ ص ٢١٥ .
(١١٢) الإتقان ٤٢٧/٢، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٧ ١٦٣/٣، ١٦٧، ٢٣٩، ٢٥٧ ، ٣٧١/٤، ٣٧٥، ٣٨٠ المطالع السعيدة /٨٣، ٢٩٥، ٣١٩، ٤٢٤ الهمع ٣٧١/٣، ٣٧٥
(١١٣) الإتقان ٤٢٧/٢، ١٠٦/٣، ١٣٦ عقود الزبرجد في إعراب مسند أحمد ١٢٦/٣ .
(١١٤) الإتقان ٤٣٠/٢، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٥٧، ٤٦٤، ٥١٦ ١٦٢/٣ ، الهمع ١٢٧/٢، ٢١٤ .
(١١٥) الإتقان ٤٣٦/٢، ٤٥٥ ٣٧٦/٤ المطالع السعيدة /٣٧٩ .
(١١٦) الإتقان ٤٣٩/٢ .
(١١٧) الإتقان ٢٥٣/٢ المطالع السعيدة ص ٣، ٢٢١، ٣٧٧، ٤٣٨ .
(١١٨) الإتقان ٤٤٨/٢، ٤٤٩، ٢٥٢، ٤٥٥ ١٦٢/٣، المطالع السعيدة / ٢٤١ الهمع ٤٥٣/١ .
(١١٩) الإتقان ١٥٤/٣ .
(١٢٠) الإتقان ٣٦٩/٤ .
(١٢١) المطالع السعيدة /٣٤٤ .
(١٢٢) المطالع السعيدة ٤١٥ .
(١٢٣) المطالع السعيدة /٤٨٨ .
(١٢٤) الإتقان ٣٦٤/٤، ٣٧٠/٣ الهمع ٤٠/٢ .

(١٢٥) هذه النسبة الكبيرة إذا قيست بنسبة للشواهد الأخرى ما عدا الشعر، فقد أورد السيوطي في كتابه «الهمع» ١٦٠ حديثاً بنسبة ٤,٣ ٪ من مجموع الشواهد، وذلك في ٧٣ موضع بنسبة ٤,٤ ٪ من مجموع مرات الشواهد . وبلغ عدد الأمثال ٤١ مثلاً بنسبة ١,١ ٪ في ٥١ موضع بنسبة ١,٣ ٪ . أما الشعر فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية ١٨٢١ بنسبة ٤٩,٩ ٪ في ١٩٠٦ موضع بنسبة ٤٨,٥ ٪ وقد اعتمدنا في هذا الإحصاء على فهرس الكتاب المحقق.

(١٢٦) حيث بلغ عدد الأحاديث النبوية ٣٠ حديثاً وهو ما يساوي ٤,١ ٪ في ٣٣ موضعاً وهو ما يساوي ٤,٣ ٪، وعدد الحكم والأمثال ٩ بنسبة ١,٢ ٪، وردت في ٩ مواضع وهو ما يساوي ١,٠ ٪، وعدد الشواهد الشعرية ٣١٨ بنسبة ٤٤,١ ٪ وردت في (٤٢٤) موضع بنسبة ٤٢,٨ ٪.

(١٢٧) الفاتحة ١/ وفي الإتحاف ٣٦٢/١ : «وعن الحسن «الحمد لله» حيث وقع بكسر الدال، إتباعاً لكسرة لام الجر بعدها . والجمهور بالرفع على الابتداء، والخبر ما بعده أي متعلقه».

(١٢٨) البقرة ٣٤ وفي الإتحاف ٣٨٧/١ : «واختلف في «للملائكة اسجدوا» وهو في خمسة مواضع هنا، والأعراف، والإسراء، والكهف، وطه، فأبو جعفر من رواية ابن جماز، ومن غير طريق هبة الله وغيره، عن ابن وردان، بضم التاء حالة الوصل في المسمة إتباعاً لضم الجيم، ولم يعتد بالساكن فاصلاً، وافقه الشنبوذي، وروى هبة الله وغيره عن ابن وردان إشمام كسرتها الضم، وصحح في النشر الوجهين عن ابن وردان، والباقون بالكسرة الخالصة على الجر بالحرف».

(١٢٩) الهمع للسيوطي ٧٢/١ .

(١٣٠) النور ٥٨ وفي البحر المحيط ٤٣٣/٦ : «وقرأ الأعمش «عورات» بفتح الواو، و تقدّم أنها لغة هذيل بن مدركة، وبني تميم».

(١٣١) النور ٣١ وفي البحر المحيط ٤١٤/٦ : نحو هذا الجمع، روى عن ابن عباس : تحريك واو «عوَرات» بسكون الواو وهي لغة أكثر العرب، لا يحرّكون الواو والياء في نحو هذا الجمع، روى عن ابن عباس : تحريك واو «عورات» بالفتح، والمشهور في كتب النحو أن تحريك الواو والياء في مثل هذا الجمع هو لغة هذيل بن مدركة . ونقل ابن خالويه في كتاب شواذ القراءات أن ابن أبي إسحاق والأعمش قرأ «عورات» بالفتح».

(١٣٢) الهمع ٨٢/١، ٨٣ .

(١٣٣) الرحمن ٣١ وفي الإتحاف ٥١١/٢ «وقرأ «أيه الثقلان» بضم الهاء وصلاً ابن عامر، ووقف عليها بالألف، على الأصل - أبو عمرو والكسائي ويعقوب . والباقون بحذف الألف مع سكون الهاء للرسم».

(١٣٤) الإتقان ٥٢٢/٢ .

(١٣٥) النمل ٢٢ وفي الإتحاف ٣٢٥/٢ «واختلف في «من سبإ» هنا وفي سورة سبأ ؛ فالبزي وأبو عمرو بفتح الهمزة من غير تنوين، ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث اسم القبيلة أو البقعة، ووافقهما ابن محيصن واليزيدي . وقرأ قنبل بسكون الهمزة كأنه نوى الوقف، وأجرى الوصل مجراه كـ «يتسنه» و«عوجا» . والباقون بالكسر والتنوين، فهو مصروف لإرادة الحي».

(١٣٦) الإنسان ٤ وفي الإتحاف ٥٧٦/٢ : «واختلف في «سلاسل» ؛ فنافع وهشام من طريق الحلواني والشذائي عن الداجوني، وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس من طريق أبي الطيب بالتنوين للتناسب ؛ لأن ما قبله منون منصوب».

(١٣٧) الأشباه والنظائر ٢٦/١ .

(١٣٨) النمل ٨ ينظر : النحو المحيط ٥٣/٢، ٥٤، ٥٥ .

(١٣٩) الهمع ٤٣٦/٣ .

(١٤٠) آل عمران ٦٦ ينظر : الإتحاف ١/٤٨٠، ٤٨١ .
(١٤١) الإتقان ٢/٤٢٧ .
(١٤٢) الملك ١٥، ١٦ . ينظر : الإتحاف ٢/٥٥١ .
(١٤٣) الأعراف ١٢٣ ينظر : الإتحاف ٢/٥٨، ٥٩
(١٤٤) الإتقان ٢/٥٢٦ .
(١٤٥) «جأن» بالهمز، قرأ بها الحسن وعمرو بن عبيد . ينظر : البحر المحيط ٨/١٩٤ الرحمن ٣٩ والإتحاف ٢/ ٥١٠.
(١٤٦) الفاتحة ٧ وفي البحر المحيط ١/١٥١ أن «الضألين» بالهمز، قرأ بها أيوب السختياني
(١٤٧) الهمع ٣/٣٧١ .
(١٤٨) الذاريات ٥٨ .
(١٤٩) الأنفال ٤٢ وفي الإتحاف ٢/٨٠ يقول : «واختلف في «من حيّ» : فنافع والبزي وقنبل من طريق ابن شنبوذ، وأبو بكر وأبو جعفر ويعقوب وخلف عن نفسه بكسر الياء الأولى مع فك الإدغام، وفتح الثانية، وافقهم ابن محيصن بخلفه . والباقون بياء مشدّدة مفتوحة، وبه قرأ قنبل من طريق ابن مجاهد، وهما لغتان مشهورتان في كل ما آخره ياءان من الماضي، أولاهما مكسورة نحو «عيّ» و «حيّ» .». وينظر : البحر المحيط ٤/٤٩٧، والتيسير في القراءات السبع المشهورة وتوجيهها تأليف صابر حسن أبو سليمان مدرس في علوم القرآن والقراءات بمدرسة تحفيظ القرآن الكريم الثانوية بالرياض، والمدرس بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض ـ ط١ سنة ١٤١٥ هـ - سنة ١٩٩٤ م ص ٢١٧ .
(١٥٠) الهمع ٣/٤٤٥ .
(١٥١) طه ٧٤ .
(١٥٢) سبأ ٩
(١٥٣) المائدة ٨٨
(١٥٤) الرعد ١١
(١٥٥) البقرة ٤٩
(١٥٦) الكهف ٦٥
(١٥٧) البقرة ١٢٦
(١٥٨) الرعد ٣٣
(١٥٩) البقرة ٢٧٥
(١٦٠) فصلت ٤٢
(١٦١) فصلت ٤٢
(١٦٢) البقرة ١٠٢
(١٦٣) الهمع ٣/٤٥٨، ٤٥٩ .
(١٦٤) البقرة ٦٢ وفي الإتحاف ١/٣٩٦ : « وأمال الألف بعد الراء من «النصارى» أبو عمرو وابن ذكوان من طريق الصوري، وحمزة والكسائي وكذا خلف، وبالتقليل الأزرق . وأمال الألف بعد الصاد منه الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، إتباعاً لإمالة الألف بعد الراء ».
(١٦٥) البقرة ٨٣ وفي الإتحاف ١/٤٤٠ : «وأمال «اليتامى» حمزة والكسائي وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق» .

(١٦٦) البقرة ٨٥ وفي الإتحاف ١/٤٠١، ٤٠٢ : «واختلف في «أسارى» فحمزة بفتح الهمزة، وسكون السين من غير ألف، وبالإمالة على وزن «فعلى» جمع «أسير» بمعنى مأسور، وافقه الأعمش وكذا الحسن لكنه بالفتح.
وقرأ الباقون بضم الهمزة، وفتح السين وبألف بعدها، على وزن «فعالى» جمع أسرى كسكرى وسكارى، وقيل جمع أسير أيضاً.
وأماله أبو عمرو والكسائي وابن ذكران بخلفه، وكذا خلف، وقلله الأزرق، وأمال فتحة السين مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير».

(١٦٧) النساء ١٤٢ ينظر الإتحاف ١/٥٢٢ .

(١٦٨) النساء ٤٣ وفي الإتحاف ٢/٥١٢ : «وأمال» سكارى حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وأمال فتحة الكاف مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير، وقلله الأزرق . وعن المطوعي «سكرى» بضم السين وسكون الكاف أي : جماعة سكرى» .

(١٦٩) الهمع ٣/٣٨٢ .

(١٧٠) يوسف ٩٠ وفي الإتحاف ٢/١٥٣ : وقرأ «يتقي» بإثبات الياء وصلاً ووقفاً قنبل من طريق ابن مجاهد من جميع طرقه».

(١٧١) عقود الزبرجد ٢/٤٨ .

(١٧٢) الأنعام ١٠٩ ينظر: الإتحاف ١/٣٩١ .

(١٧٣) البقرة ٦٧ .

(١٧٤) آل عمران ١٦٠ .

(١٧٥) البقرة ٢٢٨ .

(١٧٦) الزخرف ٨٠ وفي الإتحاف ٢/١٤، ٢/٣٠ : «وأسكن سين «رسلنا» أبو عمرو» .

(١٧٧) عقود الزبرجد ٢/٦٢ .

(١٧٨) البقرة ٥ وفي الإتحاف ١/٣٧٩ ، وعن ابن محيصن «أنذرتهم» بهمزة واحدة مقصورة » .

(١٧٩) شرح الألفية ص ٢٢٦ .

(١٨٠) الكهف ٢ الإتحاف ٢/٢٠٩ : «واختلف في «من لدنه» : فأبو بكر بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون والهاء وصلها بياء لفظية، فتصير «لدنهي» فتسكين الدال تخفيفاً ، وفي البحر المحيط ٦/٩٥ : «وقرأ أبو بكر بسكون الدال وإشمامها الضم وكسر النون» .

(١٨١) الهمع ٢/١٦١ .

(١٨٢) غافر ٣٣ .

(١٨٣) غافر ٢١ ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٥٦٨ .

(١٨٤) عقود الزبرجد ٣/١٧٨ .

(١٨٥) الهمع ٣/٢٨٨ .

(١٨٦) العصر ٣ .

(١٨٧) العصر ١ ينظر البحر المحيط : ٨/٥٠٧ .

(١٨٨) القمر ٥٣ وفي البحر المحيط ٨/١٨٢ «وقرأ الأعمش وعمران بن حدير وعصمة عن أبي بكر بشد راء «مستطرٌ» » .

(١٨٩) الهمع ٣/٤٩٣، ٤٩٤

(١٩٠) عبس ١٠ وفى الإتحاف ٢/٥٨٩: «شدّد البزى بخلفه تاء «عنه تلهى» وصلاً مع صلة الهاء قبلها بواو وإشباع المد للساكنين كما مرّ بالبقرة »، قراءة تّلهى: بإدغام تاء المضارعة فى تاء «تفعل».

(١٩١) الصافات ٢٥ قراءة «تّناصرون» ـ بتشديد التاء ـ بإدغام التاء الأولى فى الثانية. وفى الإتحاف ٢/٤١٠ «وقرأ «لاتناصرون» بتشديد التاء وصلاً البزى بخلفه وأبو جعفر ويشبع المد للساكنين».

(١٩٢) الهمع ٣/٣٧١ .

(١٩٣) الرحمن ٣٩ وفى كتاب: مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ـ مكتبة المتنبى ـ القاهرة ـ لاط، لات

(١٩٤) الفاتحة ٧ ينظر: البحر المحيط ١/١٥١ .

(١٩٥) الهمع ٣/٣٧١ .

(١٩٦) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦ ينظر: الإتحاف ٢/٥٧ حيث يذكر أن «قراءة ابن ذكوان «أرجئه» بالهمز، واختلاس كسرة الهاء».

(١٩٧) الكهف ٦٣ وفى الإتحاف ٢/٢١٩: «وأمال «أنسانيه» الكسائى فقط، وقلله الأزرق بخلفه. ووصل الهاء ابن كثير بياء على قاعدته، وضم الهاء حفص، من غير صلة وصلاً، وكذا ضم هاء «عليه الله» بالفتح، والباقون بالكسر».

(١٩٨) الفتح ١٠ وفى الإتحاف ٢/٤٨٢: «وقرأ «عليه الله» بضم الهاء حفص كما فى هاء الكناية، ويتبعه تفخيم لام الجلالة».

(١٩٩) طه ١٠ وفى الإتحاف ٢/٢٤٤: «وقرأ «لأهله امكثوا» بضم هاء الضمير حمزة، وكسرها الباقون».

(٢٠٠) الهمع ١/١٩٦ .

(٢٠١) العاديات ٦ .

(٢٠٢) الهمع ١/١٩٧ .

(٢٠٣) الفاتحة ٧ وينظر: الإتحاف ١/٣٦٩، ٣٦٦ .

(٢٠٤) البقرة ١٦٦ .

(٢٠٥) الأنفال ١٦

(٢٠٦) الهمع ١/١٩٨ .

(٢٠٧) الحديد ٤ وفى الإتحاف ٢/٥١٩: «قرأ «وهو معكم» بسكون الهاء قالون، وأبو عمرو، والكسائى، وأبو جعفر».

(٢٠٨) النحل ٦٣ .

(٢٠٩) القصص ٦١

(٢١٠) العنكبوت ٦٤

(٢١١) الهمع ١/٢٠٣ .

(٢١٢) الذاريات ٧ ينظر: الإتحاف ٢/٤٩١ .

(٢١٣) الهمع ٣/٢٥٧، المزهر ٢/٦ .

(٢١٤) يوسف ٣١ وفى الإتحاف ٢/١٤٥، ١٤٦: «وعن الحسن بالتشديد، والمد قبل الهمزة، أشبع الفتحة، فتولد منها ألف، والباقون بتشديد التاء، والهمز مع القصر».

(٢١٥) المزهر ٢/٢٣ .

(٢١٦) البقرة ٢٨٠ وفي الإتحاف ١/٤٥٨ : «واختلف في «ميسره»: فنافع بضم السين، ووافقه ابن محيصن، والباقون بالفتح وهو الأشهر» ، وينظر : البحر المحيط : ٢/٣٤٠، ٨/١٩٢ .
(٢١٧) المزهر ٢/٥٠ .
(٢١٨) الرحمن ٢٤ ينظر الإتحاف : ١/٥١٠ .
(٢١٩) المزهر ٢/٧١ .
(٢٢٠) المائدة ٦٠ وفي الإتحاف ١/٥٣٩: «واختلف في «عبد الطاغوت»: فحمزة بضم الباء وفتح الدال، وخفض «الطاغوت» على أن «عبد» واحد يراد به الكثرة، على حد «وإن تعدّوا نعمة الله لا تحصوها» وليس بجمع «عبد» ، و«الطاغوت» مجرور بإضافته إليه ، وينظر : مختصر في شواذ القراءات ص ٣٩، ٤٠ .
(٢٢١) النمل ١٨ .
(٢٢٢) المزهر ٢/٩٣ .
(٢٢٣) طه ١٢ وفي الإتحاف ٢/٢٤٥ ، وقرأ الباقون بالضم بلا تنوين على عدم صرفه للتأنيث باعتبار البقعة » .
(٢٢٤) المزهر ٢/١٤٩ .
(٢٢٥) يوسف ٦٥
(٢٢٦) في الإتحاف ٢/١٥٠ : «وعن الحسن كسر راء «ردت» وهي لغة» .
(٢٢٧) الهمع ٣/٢٧٧ .
(٢٢٨) سبأ ٢٠ وفي الإتحاف ٢/٣٨٦ : «واختلف في «صدق» : فعاصم وحمزة والكسائي وخلف بتشديد الدال . والباقون بتخفيفها فـ «ظنه» منصوب على المفعول به، أيضًا كقولهم : أصبت ظني، أو على المصدر بفعل مقدر، أي : يظن ظنه، أو على نزع الخافض، أي : في ظنه » .
(٢٢٩) الهمع ٣/١١ .
(٢٣٠) الإتحاف ٢/٣٧٥ «واختلف في «قرن» : فنافع وعاصم وأبو جعفر بفتح القاف أمرٌ من «قررن» بكسر الأولى» .
(٢٣١) الأحزاب ٣٣ .
(٢٣٢) شرح الألفية ٣٧٢ .
(٢٣٣) التكوير ٢٤ والقراءة في مصحفنا : «بضنين» بالضاد، وفي الإتحاف ٢/٥٩٢ ، واختلف في «بظنين» : فابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ورويس بالظاء «فعيل» بمعنى «مفعول» ، والباقون بالضاد ...» .
(٢٣٤) الهمع ١/٤٨١ .
(٢٣٥) الكهف ٧٧ وفي الإتحاف ٢/٢٢٣ : «واختلف في «لتخذت» : فابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بتاء مفتوحة مخففة وخاء مكسورة بلا ألف وصل من «تخذ» بكسر عينه، بفتحها كـ «عتب يعتب» ، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن .
والباقون بهمزة وصل، وتشديد التاء وفتح الخاء طافتعل ، من «اتخذ» أدغمت التاء التي هي فاء الكلمة في تاء الافتعال وأظهر ذالها ابن كثير وحفص ورويس بخلفه» .
(٢٣٦) النساء ١٢٥ .
(٢٣٧) الهمع ١/٤٨٣، المطالع السعيدة ٢٤١ .
(٢٣٨) المائدة ٧١ وفي البحر المحيط ٨/٥٤٣ ، وقرأ النخعي وابن وثاب بضم العين والصاد وتخفيف الميم من «عُموا» جرت مجرى زكم الرجل وأزكمه ...» .
(٢٣٩) عقود الزبرجد ١/١٢٤ .

(٢٤٠) القمر ٢٦ وفي البحر المحيط ١٧٩/٨ : «وقرأ قتادة وأبو قلابة ، بل هو الكذاب الأشر» بلام التعريف فيهما وبفتح الشين وشد الراء وكذلك الأشر الحرف الثاني وقرأ الحرف الثاني مجاهد فيما ذكر صاحب اللوامح وأبو قيس الأودي «الأُشُرّ» بثلاث ضمات وتخفيف الراء وقرأ أبو حيوة هذا الحرف الآخر ، الأشر» أفعل تفضيل، وإتمام «خير» و «شر» في أفعل التفضيل قليل . . » .

(٢٤١) الهمع ٢٨٠/٣ .

(٢٤٢) المائدة ١٣

(٢٤٣) الغاشية

(٢٤٤) الأعراف ١٢٨

(٢٤٥) الواقعة ٢ .

(٢٤٦) النجم ٥٨ .

(٢٤٧) العدد وكناياته في حاشية السيوطي على البيضاوي والمسماة بـ «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار» ص١١٤ .

(٢٤٨) المائدة ١١٠ وفي البحر المحيط ٥٥/٤ : «وقرأ الجمهور بتشديد الياء، وقرأ مجاهد وابن محيصن ، أيدتك» على : أفعلتك، وقال ابن عطية : « على وزن فاعلتك، ثم قال : ويظهر أن الأصل في القراءتين «أيدتك» على وزن أفعلتك» ثم اختلف الإعلال، والمعنى فيهما قويتك من الأيد . . » .

(٢٤٩) الحال في حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ص٨٩ .

(٢٥٠) يس ٢٦ .

(٢٥١) الأنعام ٢٧

(٢٥٢) النمل ٢٥ وفي الإتحاف ٣٢٥/٢ : «واختلف في «ألا يسجدوا» : فالكسائي، وكذا رويس، وأبو جعفر، بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أن «ألا» للاستفتاح، ثم قيل «يا» حرف تنبيه، وجمع بينه وبين «ألا» تأكيداً، وقيل للنداء، والمنادى محذوف أي : يا هؤلاء أو ياقوم» وينظر: البحر المحيط ٦٥/٧ .

(٢٥٣) الهمع ٢٤/١ .

(٢٥٤) النمل ٢٢ وفي الإتحاف ٣٢٥/٢ : «واختلف في «من سبأ» هنا، وفي سورة سبأ : فالبزي وأبو عمرو بفتح الهمزة من غير تنوين ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث اسم للقبيلة أو البقعة، وافقهما ابن محيصن واليزيدي، وقرأ قنبل بسكون الهمزة كأنه نوى الوقف، وأجرى الوصل مجراه كـ «يتسنه» و«عوجا» .. والباقون بالكسر والتنوين فهو مصروف لإرادة الحي» وينظر البحر المحيط ٦٣/٧ ، ٦٤ .

(٢٥٥) الإنسان ٤ وفي الإتحاف ٥٧٦/٢ : « واختلف في «سلاسل» : فنافع وهشام من طريق الحلواني والشذائي عن الداجوني وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس من طريق أبي الطيب بالتنوين للتناسب ؛ لأن ما قبله منون منصوب» .

(٢٥٦) نوح ٢٣ ينظر : الإتحاف ٥٦٤/٢ .

(٢٥٧) الهمع ١٢١/١ ، المطالع السعيدة ص١١٧ .

(٢٥٨) الشعراء ٢١٠ وفي البحر المحيط ٤٣/٧ : «وقرأ الحسن «الشياطون» .. وقد ردها أبو حاتم والفراء، قال أبو حاتم : هي غلط منه أو عليه . وقال النحاس : هي غلط عند جميع النحويين . وقال المهدوي : هو غير جائز في العربية . وقال الفراء : غلط الشيخ . . » .

(٢٥٩) المائدة ١١٩ وفي البحر المحيط ٦٧/٤ : «قرأ الجمهور «هذا يوم» بالرفع على أن «هذا» مبتدأ و «يوم» خبره .. وقرأ نافع «هذا يوم» بفتح الميم، وخرّجه الكوفيون على أنه مبني خبر لـ «هذا» . » .

(٢٦٠) المطالع السعيدة ص٧٤ .

(٢٦١) هود ٦٦ وفي الإتحاف ١٢٩/٢ : «واختلف في : «ومن خزي يومئذ» وفي سأل «عذاب يومئذ» : فنافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم فيهما «على أنها حركة بناء » لإضافته إلى غير متمكن وافقهم الشنبوذي والباقون بالكسر فيهما ..» .

(٢٦٢) الجن ١١ .

(٢٦٣) الأنعام ٩٤ وفي الإتحاف ٢٢/٢ : « واختلف في «تقطع بينكم» : فنافع وحفص والكسائي وكذا أبو جعفر بنصب النون، ظرف لـ «تقطع» والفاعل مضمر يعود على الاتصال .. والباقون بالرفع ..» .

(٢٦٤) الذاريات ٢٣ وفي البحرالمحيط ١٣٦/٨ : «وقرأ حمزة والكسائي والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش بخلاف عن ثلاثتهم «مثلُ» بالرفع صفة لقوله «لحق» وباقي السبعة والجمهور بالنصب» .

(٢٦٥) المطالع السعيدة ص ٧٥، ٧٦ .

(٢٦٦) الروم ٤ وفي البحر المحيط ١٥٨/٧ : «وقرأ الجمهور «من قبلُ ومن بعدُ» .. وقرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي «من قبلٍ ومن بعدٍ» بالكسر والتنوين فيهما ..» .

(٢٦٧) المطالع السعيدة ص ٨٤: ٨٠ .

(٢٦٨) الرحمن ٥٠ .

(٢٦٩) المائدة ٢٣ .

(٢٧٠) البقرة ٨٤ .

(٢٧١) البقرة ٢٤ .

(٢٧٢) الزمر ٦٤ وفي الإتحاف ٤٣١/٢ : « واختلف في «تأمرونّي» : فنافع وأبو جعفر بنون خفيفة على حذف إحدى النونين .. وقرأ ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان بنونين خفيفين مفتوحة فمكسورة على الأصل وهو الذي عليه أكثر الرواة عن ابن ذكوان من طريقيه، ورواه ابن شاذان عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بنون واحدة مخففة كنافع، وكذا رواه ابن هارون عن الأخفش، وتقدم لابن عامر سكون الياء، والباقون بنون مشدّدة أدغمت نون الرفع في نون الوقاية، وفتح الياء منهم ابن كثير..» وينظر: التيسير ص ٣٠٢

(٢٧٣) المطالع السعيدة ص ١١٩ .

(٢٧٤) البقرة ٢٥١ وفي الإتحاف ٤٤٦/١ : «.. إدغام الدال في الجيم من «داود جالوت» لأبي عمرو، ويعقوب بخلفهما» .

(٢٧٥) الحج ٢ ينظر : الإتحاف ٢ .

(٢٧٦) العاديات ١ .

(٢٧٧) المطالع السعيدة ١٢٣، والهمع ١٧٨/١ .

(٢٧٨) الشورى ٣٠ ينظر الإتحاف ٤٥٠/٢ وفي كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تح د. شوقي ضيف. ط ٣ . دار المعارف سنة ١٤٠٠ رقم الإيداع ١٩٨٨/٨١٣٢ ص ٥٨١ «قرأ نافع وابن عامر : «من مصيبة بما كسبت أيديكم» بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام» .

(٢٧٩) الهمع ٣٤٨/١ .

(٢٨٠) الأعراف ١٩٤ وفي البحر المحيط ٤٤٠/٤ :«وقرأ ابن جبير، إنْ خفيفة و «عباداً أمثالكم» بنصب الدال واللام، واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن «إن» هي النافية أعملت عمل «ما» الحجازية فرفعت الاسم ونصبت الخبر و«عباداً أمثالكم» خبر منصوب ..» .

(٢٨١) المطالع السعيدة ٢١١، ٢١٢ .

(٢٨٢) الأنبياء ٢٤ وفي الإتحاف ٢/٢٦٢ «وفتح ياء الإضافة من «معي» حفص وحده، وسكنه الباقون» ومعنى معي هنا : عندي وفي البحر المحيط ٦/٢٨٤ : «وقرئ بتنوين «ذكر» فيهما و «من» مفعول منصوب بالذكر وقرأ يحيى بن يعمر وطلحة بتنوين «ذكر» فيهما وكسر ميم «من» فيهما، ومعنى «معي» هنا - عندي وضعف أبو حاتم هذه القراءة لدخول «من» على «مع» ولم ير لها وجهاً، وعن طلحة «ذكر» منوناً «معي» دون «من» و «ذكر» منوناً قبلي دون «من» . قرأت فرقة «وذكر من» بالإضافة و«ذكر» منوناً «من قبلي» بكسر ميم «من» ».

(٢٨٣) الهمع ٢/١٦٨، المطالع السعيدة ص٣١٩ .

(٢٨٤) المائدة ١١٩ .

(٢٨٥) الهمع ٢/١٧٠، ١٧١، المطالع السعيدة ص ٧٤ .

(٢٨٦) الذاريات ٢٣ وفي البحر المحيط ٥/٢٥٥ يقول في «إنه لحق مثل ما أنكم ...» «وقرأ مجاهد والجحدري وابن إسحاق ورويت عن نافع «مثل» بفتح اللام» ...».

(٢٨٧) هود ٨٩ .

(٢٨٨) الجن ١١ .

(٢٨٩) الأنعام ٩٤ وفي البحر المحيط ٤/١٨٦ «قرأ جمهور السبعة» بينُكم «بالرفع . على أنه اتسع في الظروف وأسند الفعل إليه فصار اسماً كما استعملوه اسماً في قوله ، ومن بيننا وبينك حجاب» وقرأ نافع والكسائي وحفص «بينكم» بفتح النون، وخرّجه الأخفش على أنه فاعل ولكنه مبني على الفتح، حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف ...».

(٢٩٠) الهمع ٢/١٧٣، المطالع السعيدة ص ٧٥ .

(٢٩١) الزخرف ٧٧ وفي مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣٧ : «ونادوا يا مالِ ليقض» على الترخيم النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلي - رضي الله عنه - وابن مسعود - رحمه الله - » وفي البحر المحيط ٨/٢٧، ٢٨، ٢٩ : « وقرأ الجمهور : «يا مالك» ، وقرأ عبدالله وعليّ وابن وثاب والأعمش : «يا مال» بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف . وقرأ أبو السرار الغنوي : «يا مال» بالبناء على الضم جعل اسماً على حياله ، واللام في «ليقض» لام الطلب ».

(٢٩٢) المطالع السعيدة ص ٢٩٥ .

(٢٩٣) الأنعام ٥٤ وفي البحر المحيط ٤/١٤٤ : «وقرأ» ابن كثير «و» أبو عمرو «و» الأخوان « بكسر الهمزة فيهما» الأولى : على جهة التفسير للرحمة، والثانية : في موضع الخبر أو الجواب، وقرأ نافع بفتح الأولى على الوجهين السابقين وكسر الثانية على وجهها أيضاً، وقرأت فرقة بكسر الأولى وفتح الثانية حكاها الزهراوي عن الأعرج ...».

(٢٩٤) المطالع السعيدة ص ٢٢٧ .

(٢٩٥) البقرة ١٤٣ .

(٢٩٦) الأعراف ١٠٢ .

(٢٩٧) القلم ٥١ .

(٢٩٨) الشعراء ١٨٦ .

(٢٩٩) الإسراء ١٠٢ وفي البحر المحيط ٦/٨٤ «وقرأ أبيّ «وإن إخالك يا فرعون لمثبورا ، وهي «إنْ» الخفيفة واللام الفارقة ».

(٣٠٠) الإسراء ٥٢ .

(٣٠١) المطالع السعيدة ص ٢٣٠، ٢٣١ ، الهمع ١/٤٥٢ .

(٣٠٢) المائده ٧١ وفى الإتحاف ١/٥٤٠ : «واختلف فى «أن لا تكون» : فأبو عمرو وحمزة والكسائى ويعقوب وخلف برفع النون على أن «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف أى «أنه» و «لا» نافية، و «تكون» تامة و «فتنة» فاعلها والجملة خبر «إن» وهى مفسرة لضمير الشأن، و«حسب» حينئذ للتيقن لا الشك؛ لأن «أن» المخففة لاتقع إلا بعد تيقن، وافقة اليزيدى والأعمش . والباقون بالنصب على «أن» الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفى بـ «لا» ...» .

(٣٠٣) المطالع السعيده ص ٣٧٧ .

(٣٠٤) فى البحر المحيط ٦٣/٦ «وقرأ أبىّ «وإذاً لا يلبثوا» بحذف النون أعمل «إذاً» فنصب بها على قول الجمهور، وبأن مضمرة وجوباً على قول بعضهم وكذا فى مصحف عبدالله محذوفة النون» .

(٣٠٥) فى البحر المحيط ٢٨٤/٣ : «والأفصح إلغاء «إذن» بعد حرف العطف الواو والفاء، وعليه أكثر القراء، وقرأ عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس «لايؤتوا» بحذف النون على إعمال «إذن» ...» .

(٣٠٦) الإسراء ٧٦ .

(٣٠٧) النساء ٥٣ .

(٣٠٨) المطالع السعيدة ٣٧٩ .

(٣٠٩) طه ٩١

(٣١٠) البقرة ٢١٤ وفى الإتحاف ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ : «واختلف فى «حتى يقول» : «فنافع بالرفع ؛ لأنه ماض بالنسبة إلى زمن الإخبار ، أوحال باعتبار الحال الماضية ، والناصب يخلص للاستقبال فنافيا . والباقون بالنصب ؛ لأنْ «حتى» من حيث هى حرف جر ، لاتلى الفعل ، إلا مؤولاً بالاسم ، فاحتيج إلى تقدير مصدر، فأضمرت «إن» وهى مخلصة للاستقبال ، فلا تعمل إلافيه ، و«يقول» حينئذ مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال ، فنصبه مقدرة وجوباً» .

(٣١١) المطالع السعيدة ص ٣١٨

(٣١٢) الهمع ٣٤٣/٢

(٣١٣) الأنعام ٢٧ وفى الإتحاف ٧/٢ :«واختلف فى» ولانكذب ونكون» : «فحفص ويعقوب بنصب الباء والنون منهما ، على إضمار «أن» بعد واو المعية فى جواب التمنى ، و«أن» ومدخولها فى تأويل مصدر معطوف بالواو، على مصدر متوهم من الفعل أى . يا «ليتنا نرد» وانتفاء تكذيب وكون من المؤمنين» أى : ياليتنا لنارد ، مع هذين الأمرين ، وافقهم الأعمش . وقرأ ابن عامر برفع الأول ، ونصب الثانى . وعن الشنبوذى عكسه . والباقون برفعهما عطفاً على «نرد» » .

(٣١٤) المطالع السعيدة ص ٣٨٤

(٣١٥) غافر ٣٦ ، ٣٧ وفى الإتحاف ٤٣٧/٢ :«واختلف فى «فأطلع» فحفص نصب العين بتقدير «أن» بعد الأمر فى «ابن لى» وقيل : فى جواب الترجى فى «لعلى» حملاً على التمنى على مذهب الكوفيين . أما البصريون فيمنعون . والباقون بالرفع عطفاً على «أبلغ» » .

(٣١٦) المطالع السعيدة ص ٣٨٥

(٣١٧) البقرة ٢٨٤ وفى البحر المحيط ٣٧٦/٢ «وقرأ ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل «فيغفر لمن يشاء ويعذب» بالرفع فيهما على القطع وقرأ باقى السبعة بالجزم عطفاً على الجواب ، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب فيهما على إضمار «أن» وقرأ النخعى وخلاد وطلحة بن مصرف «يغفر لمن يشاء» ..»

(٣١٨) المطالع السعيدة ص ٤٤٨

(٣١٩) الأعراف ١٠٥ ينظر : الإتحاف ٥٥/٢

(٣٢٠) المطالع السعيدة ص ٤٠١
(٣٢١) ق ٥ وفي البحر المحيط ١٢١/٨ «وقرأ الجمهور «لما جاءهم» أي : لم يفكروا فيه ، بل بأول ماجاءهم كذبوا ، والجحدري «لما جاءهم» بكسر اللام وتخفيف الميم ، و«ما» مصدرية ، واللام لام الجر».
(٣٢٢) المطالع السعيدة ص ٧٠٤ ، الهمع ٣٦٨/٢
(٣٢٣) يوسف ١. وفي البحر ٢٨٥/٥ :«وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وأبورجاء «تَلْتَقِطْهُ» بتاء التأنيث ، أنث على المعنى».
(٣٢٤) الشعراء ٤
(٣٢٥) المطالع السعيدة ص ٤٢٤ ، الهمع ٤٢١/٢
(٣٢٦) إبراهيم ٤٧ وفي البحر المحيط ٤٢٦/٥ ، ٤٢٧ : «وقرأ الجمهور بإضافة «مخلف» إلى وعده ونصب رسله وقرأت فرقة «مخلف وعده رسله» بنصب وعده وإضافة «مخلف» إلى «رسله» ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهي كقراءة : « قتل أولادهم شركائهم »».
(٣٢٧) الأنعام ١٣٧ وفي البحر المحيط ٢٣١/٤ : «وقرأ الجمهور «زين» مبنيًا للفاعل ونصب «قَتْلَ» مضافاً إلى «أولادهم» ورفع «شركاؤهم» فاعلاً بـ «زين» ، وإعراب هذه القراءة واضح . وقرأت فرقة منهم «السلمي» و«الحسن» و«أبو عبد الملك» قاضي الجند صاحب ابن عامر « زُيِّن» مبنيًا للمفعول «قتل» مرفوعاً مضاف إلى «أولادهم» «شركائهم»».
(٣٢٨) المطالع السعيدة ٤٣٢ ، الهمع ٢/ ٤٣١
(٣٢٩) طه ١٨ وفي البحر المحيط ٢/٦ : «وقرأ ابن أبي إسحاق والجحدري «عصيَّ» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، وقرأ الحسن «عصايِ» بكسر الياء ، وهي مروية عن ابن أبي إسحاق أيضاً وأبي عمرو معاً ، وهذه الكسرة لالتقاء الساكنين ، وعن أبي إسحاق والجحدري «عصايْ» بسكون الياء».
(٣٣٠) إبراهيم ٢٢ وفي البحر المحيط ٤٣٦/٢ .
(٣٣١) الهمع ٤٣٦/٢
(٣٣٢) الهمع ٤٣٨/٢ ، المطالع السعيدة ص ٤٣٨ .
(٣٣٣) يوسف ٤ وفي البحر المحيط ٢٨/٥. «وقرأ طلحة بن مصرف بالهمز وفتح السين ، وقرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج «ياأبتَ» بفتح التاء ، وباقي السبعة والجمهور بكسرها».
(٣٣٤) المطالع السعيدة ص ٤٣٨ ، ص ٤٣٩ .
(٣٣٥) الأنعام ٦٦ .
(٣٣٦) هود ٤٦ .
(٣٣٧) البقرة ٧١ .
(٣٣٨) الأحقاف ٢٥ .
(٣٣٩) الهمع ١٢٩/٣ .
(٣٤٠) غافر ٢٨ .
(٣٤١) الهمع ١٢٧/٣ .
(٣٤٢) مريم ٦٠ ، ٦١ .
(٣٤٣) الهمع ١٥/٣.
(٣٤٤) الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٣٤٥) المؤمنون ١١١ .

(٣٤٦) الهمع ٣/١٥٣ .
(٣٤٧) البقرة ٩٨ .
(٣٤٨) نوح ٢٨ .
(٣٤٩) يوسف ٢٨ .
(٣٥٠) البقرة ١٥٧ .
(٣٥١) الهمع ٣/١٥٧ .
(٣٥٢) الإنسان ٣ .
(٣٥٣) الأحزاب ٤ .
(٣٥٤) الهمع ٣/١٥٨ .
(٣٥٥) الأنبياء ٥٤ .
(٣٥٦) الرعد ٢٣ .
(٣٥٧) الأنعام ٤٨ .
(٣٥٨) الهمع ٣/١٨٨ .
(٣٥٩) النساء ١ وفي البحر المحيط ٣/١٦٥ «قرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وقرأ حمزة بجرها ، وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش ، وقرأ عبدالله بن يزيد بضمّها ».
(٣٦٠) الحجر ٢ .
(٣٦١) الهمع ٣/١٨٩ .
(٣٦٢) النحل ٨١ .
(٣٦٣) آل عمران ٢٦ .
(٣٦٤) الشعراء ٢٢ .
(٣٦٥) الهمع ٣/١٩٣ .
(٣٦٦) البقرة ١٨٤ .
(٣٦٧) الهمع ٣/ ١٩٣ .
(٣٦٨) القمر ٢٦ وفي مختصر في شواذ القرآن ص١٤٨ :« «من الكذاب الأشر» أبو قلابة .».
(٣٦٩) الهمع ٣/٢٨.
(٣٧٠) مريم ١٧ ينظر:البحر المحيط ٦/١٧. حيث يقول : «وقرأ أبو حيوة وسهل «روحنا» بفتح الراء وذكر النقاش أنه قرئ «روحنا» بتشديد النون اسم ملك من الملائكة» وينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٨٦،٨٧ .
(٣٧١) الإتقان للسيوطي ٤/٣٧١
(٣٧٢) الذاريات ٧ وفي البحر المحيط ٨/١٣٣ «وقرأ الجمهور «الحبك» بضمتين وابن عباس والحسن بخلاف عنه وأبومالك الغفاري وأبوحيوة وابن أبي عبلة وأبو السمال ونعيم عن أبي عمرو بإسكان الباء ، وعكرمة بفتحها جمع حبكة مثل طرفه وطرف ، وأبو مالك الغفاري والحسن بخلاف عنه بكسر الحاء والباء ، وأبو مالك الغفاري والحسن أيضا وأبوحيوة بكسر الحاء وإسكان الباء وقرأ أبو مالك أيضا «الحبك» بكسر الحاء وضم الباء ، وذكرها ابن عطية عن الحسن .».
(٣٧٣) الهمع ٣/٢٥٧
(٣٧٤) البقرة ١٠ وفي البحر المحيط ١/٤٩٢ يقول :«وقرأ أبو السمال العدوي وغيره «أو كلما» بسكون الواو ثم قال : فيحتمل أن تخرج هذه القراءة الشاذة على أن تكون «أو» بمعنىالواو كأنه قيل : وكلما عاهدوا عهداً

(٣٧٥) عقود الزبرجد في إعراب مسند أحمد للسيوطي ١٦٢/٣ .

(٣٧٦) الإسراء ٧٦ ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٨. حيث يقول : «وإذا لا يلبثون» بإسقاط النون أبي ابن كعب «وإذا لايلبثون» بتشديد الباء الحسن وعطاء وقتادة» .

(٣٧٧) النساء ٥٣ .

(٣٧٨) المطالع السعيدة ص ٣٧٩ ، الإتقان ٤٣٦/٢ .

(٣٧٩) الإسراء ٧ وفي البحر المحيط ٩/٦ . «وقرأ الجمهور«ليسوءوا» بلام «كي» وياء الغيبة وضمير الجمع الغائب العائد على المبعوثين ، وقرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر «ليسوء» بالياء وهمزة مفتوحة على الإفراد والفاعل مضمر عائد على الله تعالى وقرأ علي بن أبي طالب وزيد بن علي والكسائي «لنسوء» بالنون التي للعظمة» وفيها ضمير يعود على الله ، وقرأ أبي «لنسوءن» بلام الأمر والنون التي للعظمة ونون التوكيد الخفيفة آخراً ، وعن علي أيضا «لنسوءن» و«ليسوءن» بالنون والياء ونون التوكيد الشديدة وهي لام القسم ، ودخلت لام الأمر في قراءة» أبيّ ، على المتكلم ، وينظر الإتحاف ١٩٣/٢ ، ومختصر في شواذ القرآن ص ٧٨ ، ٧٩ .

(٣٨٠) الإتقان ٥٢/٢ .

(٣٨١) ينظر مثلاً : الإتقان ١٥١/١ ، ٤٥٥/٢ ، ٢٥٩ ، ٥٤٥ ، ٣٧٦/٤ وشرح السيوطي على ألفية ابن مالك ٨٥، ١١٣ ، ٦٠٢ .

(٣٨٢) المزهر ٣٣٣/١ .

(٣٨٣) المزهر ١/ ٣٣٣ .

(٣٨٤) المزهر ٣٣٣/١ .

(٣٨٥) المزهر ٣٣٤/١ .

(٣٨٦) المزهر ٣٣٤/١ .

(٣٨٧) المزهر ٣٣٥/١ .

(٣٨٨) المزهر ٣٣٨/١ .

(٣٨٩) المزهر ٣٣٩/١ .

(٣٩٠) المزهر ٢/ ٨٣ .

(٣٩١) المزهر ٨٨/٢ .

(٣٩٢) المزهر ٨٨/٢ .

(٣٩٣) المزهر ٨٩/٢ .

(٣٩٤) المزهر ٩٣/٢ .

(٣٩٥) الإتقان ١١/٣.

(٣٩٦) الإتقان ١١٥/٣ : ١١٩ .

(٣٩٧) الإتقان ١٢/٣ : ١٢٧ .

(٣٩٨) الإتقان ١٢٨/٣ : ١٣٣ .

(٣٩٩) الإتقان ١٣٤/٣ : ١٤٣ .

(٤٠٠) الإتقان ١٤٤/٣ : ١٧٢ .

(٤٠١) الإتقان ١٧٣/٣ : ٢٠٢ .

(٤٠٢) الإتقان ٢٠٣/٣ فما بعدها .

(٤٠٣) الإتقان ٢٤٤/٣ .

(٤٠٤) الإتقان ٣/٢٥٥ .
(٤٠٥) السابق ٣/٢٣٨ .
(٤٠٦) السابق ٣/٢٣٩ .
(٤٠٧) السابق ٣/٢٤.
(٤٠٨) السابق ٣/٢٤.
(٤٠٩) السابق ٣/٢٤١.
(٤١٠) السابق ٣/٢٤٢.
(٤١١) السابق ٣/٢٤٢.
(٤١٢) السابق ٣/٢٤٢
(٤١٣) السابق ٣/٢٤٧ .
(٤١٤) السابق ٣/٢٤٨ .
(٤١٥) كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تح وشرح عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى د.ت ١/١٤٨ .
(٤١٦) معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفرّاء ت ٢٠٧هـ عالم الكتب - بيروت - ط٢ - سنة ١٩٨٠م ١/١٤ .
(٤١٧) معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري ت٣١١ تح عبد الجليل شلبي - بيروت - لبنان بدون تاريخ ١/٤٥١ .
(٤١٨) السابق ٢/١٢ .
(٤١٩) المزهر ١/٢١٣ .
(٤٢٠) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري ٧٠٨هـ : ٧٦١هـ ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد لاط ، لات ص ٥١ .
(٤٢١) إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ تح د. زهير غازي زاهد - عالم الكتب ط ٣ سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ٤/٣٦٥ ، ٣٦٦ .
(٤٢٢) الانتصاف ( مطبوع أسفل الكشاف ٢/٤٢ ) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ٤٦٧ـ ٥٣٨هـ - د. ت ٢/٤٢ .
(٤٢٣) كتاب الاقتراح للسيوطي ص ٣٦ .
(٤٢٤) خزانة الأدب تح عبد السلام هارون - ١/٩ .
(٤٢٥) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د. محمد حماسة عبد اللطيف - دار الشرق ط١ سنة ١٤١٦هـ = سنة ١٩٩٦م - ص ١٩:٢١
(٤٢٦) القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج بها د.محمد بدوي المختون ص١٧٧ ، أصول النحو العربي د. نحلة ص٣٥ فما بعدها
(٤٢٧) الأعراف ١٠ وفي البحر المحيط ٤/٢٧١ : «وقراء الجمهور «معايش» بالياء ، وهو القياس وقرأ «الأعرج» و «زيد بن علي» و«الأعمش» و«خارجة» - عن نافع وابن عامر في رواية - «معائش» بالهمز ، وليس بالقياس ، ينظر : كتاب المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد ٢١٠ : ٢٨٥هـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م ١/١٢٠ .
(٤٢٨) المقتضب ٢/١٣٢ .

(٤٢٩) الكهف ٢٥ ينظر: الحجة فى القراءات السبع للإمام ابن خالويه تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم سنة ١٤١٠هـ = سنة ١٩٩٠م ـ مؤسسة الرسالة ص ٢٢٣ .
(٤٣٠) المقتضب ٢/١٦٩ .
(٤٣١) التوبة ٣. ينظر : الحجة لابن خالويه ص١٧٤ حيث قال : «يقرأ بالتنوين وتركه ».
(٤٣٢) السابق ٢/ ٣١٥ .
(٤٣٣) هود ٦٥ وفي : مختصر في شواذ القرآن « «هن أطهر» ابن مروان الدى وعيس بن عمر» وقرأ أبو عمرو ابن العلاء من قرأ «هنّ أطهَرَ » بالفتح فقد تربع الحنة، وهذا خطأ صوابه : فقد تربع فى لحنه .
(٤٣٤) المقتضب ٤/١٠٥ .
(٤٣٥) إبراهيم ٢٢ ينظر : الإتحاف ٢/١٦٧ ، البحر المحيط ٥/ ٤٠٨ .
(٤٣٦) النساء ١ ينظر : البحر المحيط ١/١٢.
(٤٣٧) المقتضب ١/ ١٢.
(٤٣٨) الأحقاف ٢٥ وفي البحر المحيط ٨/٦٤ ، ٦٥ : وقرأ الجمهور لاترى بتاء الخطاب «إلا مساكنهم» بالنصب، وعبدالله ومجاهد وزين بن على وقتادة وأبو حيوة وطلحة وعيسى والحسن وعمرو بن ميمون بخلاف عنهما، والجحدرى والأعمش وابن أبى إسحاق والسلمى بالتاء من فوق مضمومة مساكنهم بالرفع وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا فى الشعر وبعضهم يجيزه فى الكلام وقرأ عيسى الهمدانى لا يرى بضم الياء «إلا مساكنهم» بالتوحيد ، وروى هذا عن الأعمش ونصر بن عاصم ، وقرئ لاترى بتاء مفتوحة للخطاب «إلا مسكنهم» بالتوحيد مفرداً منصوباً ، وينظر : الإتحاف ٢/٤٧٢ .
(٤٣٩) معانى القرن للفراء ٣/٥٥ .
(٤٤٠) فى البحر المحيط ٤/٥٠٤ : «وقرأ أبو حيوة والأعمش بخلاف عنه» من خلفهم «جارا ومجرورا ومفعول «فشرد» محذوف أى : ناسا من خلفهم ، والضمير فى «لعلهم» يظهر أنه عائد على «من خلفهم» وهم : المشردون ».
(٤٤١) الأنفال ٥٧ .
(٤٤٢) معانى القرآن للفراء ١/٤١٤ .
(٤٤٣) إبراهيم ٢٢ .
(٤٤٤) البحر المحيط ٥/٤٠٨ .
(٤٤٥) النساء ١١٥ ينظر : البحر المحيط ٣/٣٦٧ .
(٤٤٦) معانى القرآن للفراء ٢/٧٥ ، ٧٦ .
(٤٤٧) الأنبياء ٨٨ وفى البحر المحيط ٦/٣١١ : «وقرأ الجمهور «ننجى» مضارع «أنجى» ، والجحدرى مشدداً مضارع «نجّى» وقرأ ابن عامر وأبو بكر «نجّى» بنون مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة ».
(٤٤٨) معانى القرآن وإعرابه ٣/٤٠٣ .
(٤٤٩) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف إمام اللغة والأدب أبى عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ـ مكتبة المتنبى القاهرة ـ بدون تاريخ ص ٦٠ وينظر : البحر المحيط ٤/٢٧١ .
(٤٥٠) تمطوه : تمده .
(٤٥١) المحتسب ١/٣٢ .
(٤٥٢) البقرة ١٢٦ .
(٤٥٣) المحتسب ١/١٠٦ .
(٤٥٤) البقرة ١٦ ينظر: الإتحاف ٢/٢١٧ .

(٤٥٥) ينظر: المحتسب ٧١/١، ٧٢، ٧٣ .
(٤٥٦) القيامة ٢٧ .
(٤٥٧) الخصائص ٩٥/١ .
(٤٥٨) الخصائص ٣٣٢/٢ .
(٤٥٩) سر صناعة الإعراب تحقيق د. حسن هنداوي ١٩٣/١ .
(٤٦٠) البحر المحيط ٢٧١/٤ .
(٤٦١) الأعراف ١٠ .
(٤٦٢) الكشاف ٥٤/٢ .
(٤٦٣) الحجة لابن خالويه ص ١٥٠ : «يقرأ بفتح الزاي ونصب قتل ورفع شركائهم وبضم الزاي وفتح قتل ونصب أولادهم وخفض شركائهم» وينظر: البحر المحيط ٢٣١/٤، ٢٣٢ .
(٤٦٤) الأنعام ١٣٧ .
(٤٦٥) الكشاف ٤٢/٢ وينظر : المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي د. محمود حسيني محمود. مؤسسة الرسالة. دارعمار. ط١ سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٦ م ص ١٣٩ ، ص ١٤٠ .
(٤٦٦) النساء ١ وفي الحجة لابن خالويه ص ١١٨ «والأرحام» يقرأ بالنصب والخفض ...» .
(٤٦٧) الكشاف ٣٧٢/١ .
(٤٦٨) الاقتراح /٣٧ .
(٤٦٩) تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط١ سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م ٤ / ٢٣١ .
(٤٧٠) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة. مؤسسة الرسالة ط٢ سنة ١٤١٠هـ = سنة ١٩٩٠م د. عبد العال سالم مكرم ص ٤١٧ : ٤١٩ .
(٤٧١) البقرة ٢٨٥ وفي الإتحاف ٤٦١/١ : « واختلف في «فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء» : فنافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بالجزم فيهما عطفاً على الجزاء المجزوم ، وافقهم اليزيدي والأعمش . والباقون برفع الراء والباء على الاستئناف أي : فهو يغفر ، أو عطف جملة فعلية على مثلها وأدغم الراء في اللام السوسي والدوري بخلفه ، وهو من الإدغام الصغير » .
(٤٧٢) صيغ الزيادة ومعانيها في الحاشية مع دراسة وتحقيق الجزء الأول من حاشية «نواهد الأبكار وشواهد الأفكار» للإمام السيوطي ينظر القسم الأول ٦٠/١ والقسم الثاني ١٥١ .
(٤٧٣) النساء ١ يقول صاحب البحر المحيط ١٦٥/٣ حتى ص ١٦٧ : « قرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وقرأ حمزة بجرها ، وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش ، وقرأ عبدالله بن يزيد بضمها . فأما النصب : فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ، ويكون ذلك على حذف مضاف والتقدير : واتقوا الله ، وقطع الأرحام ، وعلى هذا المعنى فسرها ابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم ، والجامع بين تقوى الله وتقوى الأرحام هذا القدر المشترك ، وقيل النصب عطفا على موضع به كما تقول مررت بزيد وعمراً ويؤيد هذا القول قراءة عبدالله : «تساءلون به وبالأرحام» وينظر الإتحاف ٥٠١/١ .
(٤٧٤) صيغ الزيادة ومعانيها في الحاشية القسم الأول ٦١ ، قسم التحقيق ص ٣٣٦ .
(٤٧٥) البقرة ٦ وفي الإتحاف ٣٧٦/١ «وقرأ أأنذرتهم بتسهيل الثانية ، وإدخال ألف قالون وأبو عمرو وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني وكذا أبو جعفر وافقهم اليزيدي وقرأ ورش من طريق الأصبهاني وابن

كثير وكذا رويس بتسهيلها أيضا من غير إدخال ألف ، وهو أحد الوجهين عن الأزرق والثاني له ، إبدالها ألفا خالصة مع المد للساكنين وهما صحيحان ، وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طريق الداجوني عن أصحابه عنه وعاصم وحمزة والكسائي وكذا روح وخلف بتحقيق الهمزتين بلا ألف بينهما وافقهم الحسن والأعمش ، وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحلواني بتحقيقها وإدخال ألف بينهما وعن ابن محيصن أنذرتهم بهمزة واحد مقصورة ، وإذا وقف على «عليهم» «ءأنذرتهم» لحمزة فله السكت على الميم وعدمه مع تسهيل الهمزة الثانية وتحقيقها فهي أربعة ، وأما إبدال الثانية ألفا فضعيف وكذا حذف إحدى الهمزتين لاتباع الرسم وافقه الأعمش».

(٤٧٦) العدد وكناياته في حاشية السيوطي على البيضاوي ص ١٢٢ ، وينظر : الحال في حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ص ٩٠ .

(٤٧٧) إبراهيم ٢٢ وفي البحر المحيط ٤٠٨/٥ ، ٤٠٩ ، وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة: بمصرخيّ بكسر الياء وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة ، قال الفراء : لعلها من وهم القراء ؛ فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن الباء «بمصرخي» خافضة للفظ كله ، والياء للمتكلم خارجة من ذلك ، وقال أبو عبيد : نراهم غلطوا ، ظنوا أن الياء تكسر لما بعدها ، وقال الأخفش : ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين ، وقال الزجاج : هذه القراءة عند النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ، وقال النحاس : صار هذا إجماعاً ، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ ، وقال الزمخشري : هي ضعيفة

(٤٧٨) التوابع وأحكامها من خلال حاشية السيوطي على البيضاوي . القسم الأول ص٦٤ ، القسم الثاني ص١٠٥ .

(٤٧٩) البقرة ١٨٦ .

(٤٨٠) الحج ٢٩ .

(٤٨١) العنكبوت ٦٦ وفي الإتحاف ٣٥٣/٢ «واختلف في «وليتمتعوا» : فقالون وابن كثير وحمزة والكسائي وخلف بسكون اللام على أنها للأمر لام كي إذ لا تسكن لضعفها ، والباقون بكسرها ، إما للأمر أو لام كي، كما جاز في «ليكفروا» والأصل في الكل الكسر».

(٤٨٢) الهمع ٢/ ٤٤٣ .

(٤٨٣) الزخرف ٨٨ ينظر : الإتحاف ٤٦/٢ ، ٤٦١ .

(٤٨٤) الزخرف ٨٧ .

(٤٨٥) الإتقان ٥٣٠/٢ .

(٤٨٦) البقرة ١٥٨ .

(٤٨٧) الأنعام ١٥١ .

(٤٨٨) الإتقان ٥٣١/٢ .

(٤٨٩) الأحزاب ٣٣ .

(٤٩٠) الإتقان ٥٣١/٢ .

(٤٩١) الأنعام ١٥٤ ينظر : الإتحاف ٥٣٠/١ ، ٥٣١ .

(٤٩٢) الإتقان ٥٣١/٢ .

(٤٩٣) المائدة ٦ .

(٤٩٤) الإتقان ٥٣١/٢ .

(٤٩٥) الإتقان ٢/ ٥٣٠ .

(٤٩٦) مريم ٢٦ وفي مختصر في شواذ القرآن ص٨٧ « فإما ترَئِنَّ بالهمز ابن الرومي عن أبي عمرو ، وروى عنه « لترؤن» بالهمز أيضا وهو عند أكثر النحويين ، لحن » .

(٤٩٧) المحتسب ٢/٤٢ .

(٤٩٨) التوابع وأحكامها من خلال حاشية السيوطي على البيضاوي والمسماة ب «نواهد الأبكار وشواهد الأفكار» مع تحقيق ودراسة الحاشية من الجزء الثاني . ماجستير إعداد عادل جمعة عبد عباد بكلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٤١١هـ = سنة ١٩٩١ م رقم ١٩٨٨ ص ٦٤٨ ، ٢/ ٢٣٥ .

(٤٩٩) البقرة ٦ .

(٥٠٠)الهمع ٣/١٧٦ .

(٥٠١) البقرة ٦ وفي مختصر في شواذ القرآن ص١٠ « «أنذرتهم» بألف واحدة غير ممدودة ابن محيصن » .

(٥٠٢) الإتقان ٣/١٦٩ .

(٥٠٣) العاديات ٨ الهمع ١/١٩٧ .

(٥٠٤)البقرة ٢٤ .

(٥٠٥) الفاتحة ١وفي مختصر في شواذ القرآن ص٩ « الحمدِ لله » الحسن البصري ورؤبة «الحمدُ للهُ» إبراهيم بن أبي عبلة ، «الحمد لله » عن بعض العرب هو رؤبة بن العجاج» .

(٥٠٦) الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٧ .

(٥٠٧) الأنعام ٩٤ .

(٥٠٨) الأنفال ١ .

(٥٠٩) الكهف ٦١ .

(٥١٠) الإتقان ٢/ ٤٦٧ .

(٥١١) يرى بعض علماء الحديث أن الحديث النبوي الشريف يختصّ بأقواله - صلى الله عليه وسلّم - ولكنّه عند جمهور العلماء مرادف لسنّة ، ويشمل أقواله - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته . وهم يطلقون أيضًا على أقوال الصحابة والتابعين حديثًا ، ولا يفرّقون بين السنة والحديث والخبر والأثر ؛ فكلها مصطلحات متساوية الدلالة . وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو وضع قاعدة نحوية . ينظر : دراسات في علوم الحديث للدكتور إسماعيل سالم دار الثقافة العربية ط ٣ سنة ١٤١٥ هـ = سنة ١٩٩٥م ص ١٣ : ٨ ، الاستشهاد بالحديث في اللغة للأستاذ محمد الخضر حسين - مجلة اللغة العربية الملكي - ج ٣ سنة ١٣٥٥هـ = سنة ١٩٣٦م - طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٣٧ ص ١٩٧ فما بعدها .

(٥١٢) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د. حماسة ص٢٢ ؛ الاقتراح ص٤٢ .

(٥١٣) ( أ ) مذهب المانعين : وهم أغلب النحاة ؛ فالنحاة - وبخاصة المتقدمون - تجنّبوا الاستشهاد بالحديث ، وتبعهم بعض المتأخرين من النحاة في ذلك . وفي هذا يقول أبو حيان : «على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن مبارك الأحمر ، وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس» . ( الاقتراح / ٤٠ ، ٤١ )

والحقيقة ؛ فإن المتأخرين من النحاة هم الذين أثاروا هذه القضية ، وذلك لأن ابن مالك أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقاً وتبعه في ذلك ابن هشام ، وأول من أثار هذه القضية أبو الحسن بن الضائع ت ٦٨٠هـ عندما تعرض لشرح كتاب «الجمل» للزجاجي، يقول : «تجويز الرواية بالمعنى هي السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ لأنه أفصح العرب» . ( الاقتراح ٤٣، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي تح د . سلمان القضاة - دار الجيل بيروت سنة ١٤١٤هـ - سنة ١٩٩٤م ، ٦٩/١ وأبو حيان ينكر على ابن مالك إكثاره من الاستشهاد بالحديث ( عقود الزبرجد ٦٩/١، ٧٠ )

وقد احتج المانعون بجملة أمور هي :

الأول : أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى .

الثاني : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا أعاجم .

الثالث : أن أئمة النحو المتقدمين لم يفعلوا ذلك .

ينظر : عقود الزبرجد ٧/١، ٧٩ )

وقد أمعن أبو حيان الكلام في هذه المسألة ؛ لئلا «يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روى في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما ؛ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث» . ( عقود الزبرجد ٧٠/١)

(ب) مذهب المجيزين : وأما الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ؛ فهم كثير من أصحاب المعاجم، حيث اختلف موقفهم عن موقف النحاة ؛ إذ لم يجدوا حرجاً في الاستشهاد بالأحاديث النبوية ، ويكفينا لمعرفة ذلك الاطلاع على معجم العين للخليل بن أحمد ، والصحاح للجوهري ، والتهذيب للأزهري ت ٢٨٢هـ ، والمخصص لابن سيده ، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس، وأساس البلاغة والفائق للزمخشري ( في أصول النحو للأفغاني / ٤٤) وأما النحاة ؛ فقد قيل : إن أول من اتخذ الأحاديث أصلاً من أصول اللغة للاستشهاد بها على قواعد النحو هو الزمخشري ت ٥٣٨هـ الذي أكثر من الاحتجاج به ، بل تعدى ذلك إلى الاستشهاد بكلام أهل البيت . وإن استشهد به من قبل أحياناً أبو على الفارسي ت ٣٧٧هـ وابن جني ت ٣٩٢هـ وابن بري المصري ت ٥٨٢هـ ، وأيضا استشهد به من قبله في مصنفاتهما ابن خروف والسهيلي . ( النحو العربي شواهده ومقدماته د. ماهر أحمد البقري - مؤسسة شباب الجامعة - سنة ١٩٨٨م ص٩٦ ، عقود الزبرجد ٦٩/١) .

وقد توسع ابن مالك في هذا المذهب حتى صار اتجاهاً له ، وأيضاً الرضي ، وابن هشام ، والدماميني، وعبد القادر البغدادي .

(ج)- مذهب المتوسطين : حيث كان هناك من النحاة من وقف موقفاً وسطاً بين الطائفتين السابقتين ، وعلى رأس هؤلاء الإمام أبو الحسن الشاطبي ت ٧٩٠هـ الذي أنكر على المانعين استشهادهم بكلام العرب ، وتركهم الأحاديث الصحيحة لشبهات ضعيفة ، يقول: «لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ؛ لأنها تنقل بالمعنى ، وتختلف رواياتها وألفاظها ، وقد قسم الحديث قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه ( ينظر تفصيل ذلك في الخزانة ١٢/١، ١٣).

وقد وقف هذا الموقف الوسط من المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين فى بحثه الذى قدمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وخلص بعد عرضه لأدلة المانعين والمجوزين ومناقشته لهما إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به فى اللغة العربية ، وهو ستة أنواع وذكر أنه من الأحاديث مالا ينبغى الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهى الأحاديث التى لم تدّون فى الصدر الأول ، وإنما تروى فى كتب بعض المتأخرين .

وقد كان هذا الموضوع مما اهتم به مجمع اللغة العربية بالقاهرة ؛ فاعتمد على بحث الشيخ محمد الخضر حسين ، وقد خرج بالقرار الآتي: ١- لا يحتج بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما فوقها .

٢- يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة على الوجه الآتى :

١- الأحاديث المتواترة المشهورة ٢- الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات .

٣- الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم ٤- كتب النبى - صلى الله عليه وسلم

٥- الأحاديث المروية لبيان أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

٦- الأحاديث التى عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى

٧- الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة . ( مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً ( ١٩٣٢ -١٩٦٢م) مجموعة القرارات العلمية (٣) أخرجها خلف الله ومحمد شوقى أمين - القاهرة ١٩٦٣ص٣، ٤ .

مناقشة مانعى الاحتجاج بالحديث :

اعتمد المانعون للاستشهاد بالأحاديث على حجج واهية ، وأدلة غير مقنعة وهى : ١- الرواية بالمعنى ٢- رواية الأعاجم . ٣- عدم احتجاج أئمة النحو المتقدمين بالحديث ٤- التصحيف والتحريف ٥- وضع الأحاديث ونحلها . ويمكن تفصيل الرد كما يأتى :

١- أما الرواية بالمعنى ؛ فإن اضطر الصحابة إليها ؛ فإنهم يوردون عقب الحديث لفظاً يفيد التحسون والاحتياط، وأيضا فإن الخلاف في جواز النقل بالمعنى كان فى الأحاديث التى لم تدّون ، أما ما دوّن فلا . ووقائع التاريخ تثبت أن تدوين الأحاديث وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة ، وبدأ على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - على أنه ينبغى أن نلحظ أن أكثر تأدية الصحابة كان على اللفظ المسموع منه - صلى الله عليه وسلم - ( السير الحثيث ٦٣/١) ، وأيضا فإن تجويز الرواية بالمعنى كان بمعنى التجويز العقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضه ( الخزانة ١٢/١) .

٢- أما الحجة الثانية للمانعين ؛ فيمكن الردّ عليها بما عُرف أن علماء الحديث والأصول لا يشترطون فى الراوى أن يكون عربياً ، ولم يمنع أحد أن يكون الراوى عجميًا ، وشروط الراوى قد تتوافر فى العجمى وفى العربى ( السير الحثيث د . محمود فجال ٧٩/١، ٨٠) .

٣- أما الحجة الثالثة ؛ فإن الحقائق تؤكد غير هذا ؛ فسيبويه قد استشهد بالحديث فى سبعة مواضع من كتابه - بناء على إحصاء محقق كتابه الأستاذ / عبد السلام هارون - ( ينظر الكتاب ٧٤/١، ٣٢٧، ٢٨/٢، ٣٢، ٨٠، ٣٩٣ ، ٢٦٨/٣ ، ١١٦/٤ ) والملاحظ على فعل سيبويه أن الأحاديث التى استشهدبها لم تكن كثيرة وهى تأتى صريحة فى الاستشهاد ؛ فلم يشر إلى أن الأحاديث التى يذكرها من كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم - وإنما يتناولها على أنها أمثلة .

ولا يسوق الحديث كاملاً بل جزءاً منه . ولعلّ الذى حدا بسيبويه إلى ذلك هو شيوع المعرفة بالحديث ؛ فلم ينص على أنه من حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأيضاً حتى لا يخرج على إلف أساتذته ومعاصريه

؛ فلم يشأ أن يصرح بالنص على أنه من حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيكون مجاهرة بالمخالفة ( لغة الشعر د . حماسة ص٢٨)
والمبرد قد استشهد به ، ولكنه لم يكثر منه ، ولم يصرِّح بأن ذلك حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا مرة واحدة . ( لغة الشعر ص٢٩) .
والفراء قد استشهد بالحديث النبوى فى ستة عشر موضعاً نصفها للاستشهاد اللغوى والنصف الآخر للاستشهاد النحوى ، وذلك فى كتابه «معانى القرآن» ١/٣٨، ٦٥، ١٤٦، ٢٦٦، ٢٨٠، ٤٠٠، ٢/٥٩، ٣/٦٤، وأغلب هذه المواضع ينسب فيها الأحاديث صراحة إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بل يذكر السند كاملاً فى بعض الأحيان ، وأيضاً فإنه اعتمد عليه اعتماداً حقيقياً فى الاستشهاد وبناء القواعد ( أصول النحو فى معانى القرآن للفراء ص١٥٤، ص١٥٥ ) .
٤ـ أما الحجة الرابعة لمانعى الاحتجاج بالحديث ، وهى التصحيف والتحريف ؛ فذلك أمْرٌ فيه نظر ، ذلك أن علماءنا كانت لهم جهود كبيرة عن التصحيف وبيان منشئه ، وكتبوا مؤلفات قيمة فى بيان التصحيف والمصحفين . ( السير الحثيث د . فجال ١/١٠١) .
إذاً ؛ فشبهة احتواء الأحاديث على التصحيف والتحريف أمر مرفوض غير مقبول ، ولا يُرَوِّج هذه الأفكار إلا رجل يجهل جهود العلماء الثقات وأيضاً وقع التصحيف فى الحديث النبوى كما وقع فى شعر العرب ونثرهم ( المزهر ٢/٣٥٣) ، ولم يقل أحد : إنه لا يحتج بهما فى اللغة والنحو . ( السير الحثيث د . فجال ١/١٠٢)
٥ـ أما الحجة الخامسة للمانعين ، وهى الوضع فى الحديث ؛ فيمكن أن نردّ بأن لعلمائنا جهوداً مشكورة غير منكورة فى مقاومة حركة الوضع فى الحديث ، ووضعوا فى ذلك قواعد الجرح والتعديل ، وعرفوا بالرواة وتواريخهم ، واهتموا بالرواية والإسناد ؛ حتى لا يدخلوا ضمن الكاذبين على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيتبوءوا مقعدهم من النار . ( ينظر : السير الحثيث ١/١٠٤: ١١٧ ، مصادر اللغة د. عبد الحميد الشلقانى ـ الناشر : عمادة شئون المكتبات ـ جامعة الرياض سنة ١٤٠٠ هـ ـ سنة ١٩٨٠م ط١ ص٥٩ فما بعدها ؛ الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية د. محمد ضارى حمادى ـ الجمهورية العراقية ـ اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجرى ط١ سنة ١٤٠٢هـ ـ سنة ١٩٨٢م ص٣٣٥ فما بعدها ، ضوابط الرواية عند المحدثين بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ـ الصدّيق بشير نصير ـ السلسلة التراثية (٨) ـ منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى ـ الجماهيرية العظمى الليبية ـ ط١ سنة ١٩٩٢م ـ ١٤١. هـ ، علوم الحديث لابن الصلاح الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى ٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ تح وشرح نور الدين عتر ـ دار الفكر سنة ١٤٠٦هـ ـ سنة ١٩٨٦م لا ط ص٣٨. : ص٤٠٨ ، علوم الحديث ومصطلحه د. صبحى الصالح ـ دار العلم للملايين ط١٨ ص١٩٩١م ص١٢٦ وما بعدها ، المختصر الوجيز فى علوم الحديث د. محمد عجاج الخطيب ـ مؤسسة الرسالة ـ ط٥ سنة ١٤١١هـ ـ سنة ١٩٩١ م ص٢٤٧ : ص٢٧٠ ، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ـ مكاتبة بين بدر الدين الدماميني ت ٨٢٧هـ ، وسراج الدين البلقيني ت ٨٠٥هـ دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوَّام عالم الكتب بيروت لبنان ـ ط١سنة ١٤١٨هـ ـ سنة ١٩٩٨م .
(٥١٤) الاقتراح للسيوطى /٤٠ .
(٥١٥) ينظر الدراسة الجادة التى بعنوان : قضايا الخلاف النحوى فى همع الهوامع لعلى أحمد الكبيسى ص ٢٠٦ فما بعدها .
(٥١٦) رواه البخارى فى كتاب الحج ، باب ٤٢ باب فضل مكة وبنيانها ( حديث رقم ١٥٨٥ )عن عائشة قالت ،قال لى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ،لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم

عليه الصلاة والسلام ، فإن قريشاً استقصرت بناءه ، وجعلت له خلفاً . خلفاً : أي : باباً . ينظر : فتح الباري ٣/٥١٤ وقد روى الحديث بطرق متعددة . ينظر : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان إماما المحدثين البخاري ومسلم في صحيحيهما اللذين هما أصحّ الكتب المصنفة وضعه محمد فؤاد عبد الباقي . أعدّ فهارسه أبو حفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران . دار الحديث . القاهرة ط١ سنة ١٤١٤هـ = سنة ١٩٩٤م باب ٦٩ الحديث رقم ٨٤١ ، ٨٤٢ باب : ٦٩ ٢/٥٧ ، ٥٨ .

(٥١٧) الهمع ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٥١٨) الهمع ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٥١٩) عقود الزبرجد ٣/٦٢ .

(٥٢٠) عقود الزبرجد ٣/١٧٦ .

(٥٢١) صحيح البخاري . كتاب الأذان . باب ٣٨ باب إذا أقيمت الصلاة ؛ فلا صلاة إلا المكتوبة . ينظر فتح الباري ٢/١٧٤ .

(٥٢٢) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي لجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ . حققه وقدم له د . سلمان القضاة . دار الجيل . بيروت سنة ١٤١٤هـ = سنة ١٩٩٤م ٢/ ٨٣ .

(٥٢٣) سنن أبي داود . جهاد حديث رقم ٢٥١٣ ، ٣/١٣ يقول : « عن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقول : «إن الله عزّ وجلّ يُدْخِلُ بالسهم الواحد ثلاثة نفرٍ: صانعه يحتسب في صنعته الخير ، والرامي به ، ومنبله ، وارموا واركبوا ، وأن ترموا أحبّ إلى من أن تركبوا ، ليس من اللّهو إلا ثلاث : تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ونبله ، ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبةً عنه ؛ فإنها نعمة تركها» ، أو قال «كفرها» .

ومعناه في الترمذي ٤/ ١٤٩ حديث ١٦٣٧ يقول : « وقال : ارموا واركبوا ، ولأن ترموا أحبّ إليّ من أن تركبوا ، كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل ، إلا رميه بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته أهله ؛ فإنهن من الحق» ومعناه في ابن ماجة . جهاد ٢/٩٤ . حديث ٢٨١١ ، والنسائي . خيل ٦/٢٢٢ في حديثه عن تأديب الرجل فرسه .

(٥٢٤) عقود الزبرجد ٢/١٢٨ .

(٥٢٥) ينظر : سنن أبي داود ١/١٤٩ رقم ٥٥٤ باب في فضل صلاة الجماعة يقول : « عن أبي بن كعب ، صلى بنا رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يوماً الصبح فقال : « أشاهد فلان ؟» قالوا : لا ، قال : «أشاهد فلان ؟» قالوا : لا ، قال : «إن هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين ، ولو تعلمون ما فيهما لأتيتموهما ولو حبْواً على الركب ، وإن الصفّ الأول على مثل صف الملائكة ، ولو علمتم ما فضيلته لابتدرتموه ، وإن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كثر فهو أحبّ إلى الله تعالى» .

(٥٢٦) عقود الزبرجد ١/٩٤ .

(٥٢٧) البخاري . الإيمان ٢ باب قيام ليلة القدر من الإيمان ٢٥ فتح الباري ١/١١٣ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم – : «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» وفي : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان حديث رقم ٤٣٥ باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ١/١٢٤ من حديث أبي هريرة أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال : من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» .

(٥٢٨) فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ : ٨٥٢هـ حققه محب الدين الخطيب - قدّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة السلفية - القاهرة - دار الريان للتراث - ط ٣ سنة ١٤٠٧هـ ١/١١٣، ١١٤ .

(٥٢٩) عقود الزبرجد ٣ / ٤٠ .

(٥٣٠) هذه الصور هي: (١) مع رافعه تبعاً له . كقولك: زيداً لمن قال: مَنْ أكرم؟ والتقدير: أكرم زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل. (٢) فاعل المصدر يجوز حذفه نحو: «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً» (البلد/١٤، ١٥) (٣) فاعل فعل اثنين المؤنث، أو الجماعة المؤكّد بالنون نحو: «لتبلونّ» (آل عمران/١٨٦) ، «فإما ترينّ» (مريم/٢٦) ؛ فإن ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين. (الهمع ١/٥١٢) .

(٥٣١) رواه مسلم في كتاب الإيمان ص ٧٦، ٧٧ عن أبي هريرة أن رسول الله – صلي الله عليه وسلم– قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن». صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٠٦، ٢٦١هـ وقف علي طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه، وعدّ كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة خادم الكتاب والسنة محمّد فؤاد عبد الباقي لاط، لات تاريخ المقدمة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م.

(٥٣٢)الهمع ١/٥١٢ .

(٥٣٣) رواه البخاري في كتاب المناقب باب ٢٥ حديث رقم ٣٦١٨ عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله – صلي الله عليه وسلم –: «إذا هلك كسري فلا كسري بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفس محمد بيده لتُنفقُن كنوزهما في سبيل الله». ورواه أيضاً برقم ٣٦١٩ من حديث جابر بن سمرة.

(٥٣٤) الهمع ١/٤٦٣، ٤٦٤ وينظر الهمع ٢/٤٢٩ .

(٥٣٥) رواه ابن ماجة في باب ٣٤ حديث رقم ٤٢٨٣ من حديث ابن مسعود. سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة ٢٠٧ : ٢٧٥هـ - صحّحه ورقّمه وأخرج أحاديثه وعلّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسي البابي الحلبي – لاط، لات.

(٥٣٦) همع الهوامع للسيوطي . ٢/٤٩١ .

(٥٣٧)رواه ابن ماجة في «الجنائز» باب ٥٤، حديث ١٥٩٤، ورواه الترمذي في: الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبي عيسي محمد بن عيسي بن سوْرة سنة ٢٠٩:٢٧٩هـ بتح وشرح أحمد محمد شاكر – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ سنة ١٤٠٨هـ = سنة ١٩٨٧م في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية البكاء علي الميت حديث رقم ١٠٠٣ (عن أبي موسي الأشعري عن رسول الله – صلي الله عليه وسلم – قال: «ما من ميّت يموت فيقوم باكيه فيقول: واجبلاه ! واسيّداه ! أو نحو ذلك، إلا وكّل به ملكان يلهزانه: أهكذا كنت؟».

(٥٣٨) الهمع ٢/٤٩، ٥٠ .

(٥٣٩) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٤٩) باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة حديث رقم (٦٤٩) ص ٤٥٩ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله – صلي الله عليه وسلم– : «صلاة الرجل في جماعة تزيد علي صلاته في بيته، وصلاته في سوقه، بضعًا وعشرين درجة».

(٥٤٠) الهمع ٢/٣٨٣ .

(٥٤١) شرح الألفية ص ٢٧٧ .

(٥٤٢) رواه مسلم في كتاب الفضائل (٤٢) باب فضائل موسي عليه السلام ص ١٨٤١، ص ١٨٤٢ عن أبي هريرة قال: كان موسي عليه السلام رجلاً حييًا. قال: فكان لا يري متجرداً. قال: فقال بنو إسرائيل: إنه آدر. قال:

فاغتسل عند مُوَيْه. فوضع ثوبه علي حجر. فانطلق الحجرُ يسعي واتّبعهُ بعصاه يضربُه: ثوبي حجرا ثوبي حجرا حتي وقف علي ملإ من بني إسرائيل. ونزلت: «يأيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسي فبرّأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها» (الأحزاب/ ٦٩) .

(٥٤٣) البقرة/٨٤ .

(٥٤٤) شرح الألفية ص ٢٧٧ .

(٥٤٥) الألفية/ ألفية ابن مالك فى النحو والصرف للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسى – مكتبة العلم و الإيمان لاط، لات ص ٥٩ .

(٥٤٦) رواه ابن ماجة في سننه رقم ٢٥٢١ كتاب العتق ٢/٨٤٢، ٨٤٣ .

(٥٤٧) النكت علي كتابي الكافية والشافية لابن الحاجب والألفية لابن مالك وكتابي شذور الذهب ونزهة الطرف لابن هشام تأليف جلال الدين السيوطي – دراسة وتحقيقا ونقداً إعداد السيد محمد عبد المقصود درويش. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ١٠٢٩ ٢/٨٤٥، ٨٤٦

(٥٤٨) رواه البخاري ٦٤ كتاب المغازي. ٥٤ باب قول الله تعالي: «ويوم حنين إذ أعجبتكم ، حتي قوله: غفور رحيم» حديث رقم ٤٣٢١ فى فتح البارى ٧/٦٣٠ يقول: « فقال أبو بكر: لاها الله، إذاً لا يعمد إلي أسدٍ من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله – صلي الله عليه وسلم – فيعطيك سلبه. فقال النبى – صلي الله عليه وسلم– : صدق فأعطه، فأعطانيه، فابتعت به مخرفاً فى بنى سلمة، فإنه لأول مالٍ تأثلته فى الإسلام» .

(٥٤٩) في عقود الزبرجد «أن اللغة العربية» .

(٥٥٠) عقود الزبرجد ٢/٣٨٨ .

(٥٥١) فهرس الهمع

(٥٥٢) فهرس شرح الألفية

(٥٥٣) هذا بالإضافة إلي المواضع التى منع فيها الاستشهاد بالحديث.

(٥٥٤) الهمع ٣/٢٥٠، ٢٥١ .

(٥٥٥) الهمع ٣/٢٥٠، ٢٥١ .

(٥٥٦) الهمع ١/١٦ .

(٥٥٧) الهمع ٢/٣٨٣.

(٥٥٨) الهمع ٣/١٥٨ .

(٥٥٩) الهمع ٢/٢٨، ٣٣٥ ، عقود الزبرجد ١/٨٦ .

(٥٦٠) الهمع ١/٢١٢ .

(٥٦١) الأشباه والنظائر ١/٣٣٥ .

(٥٦٢) المطالع السعيدة/٤١٧ ، الهمع ٢/٣٦ .

(٥٦٣) روي بلفظ «أظلّت أقلّت أضلّت» رواه الترمذى فى الدعوات، باب ٩١ (حديث رقم ٣٥٢٣) عن بريدة بن الحصيب قال: شكا خالد بن الوليد المخزومي إلي النبي – صلي الله عليه وسلم – : «إذا أويت إلي فراشك فقال: اللهم رب السموات السبع وما أظلّتْ ، ورب الأرضين وما أقلّت، وربَّ الشياطين وما أضلّت، كن لى جاراً من شرِّ خلقك كلهم جميعاً أن يفرط عليَّ أحد أو أن يبغى عليَّ، عزَّ جارك وجلَّ ثناؤك، ولا إله غيرك، ولا إله إلا أنت». ٥/٥٠٣ .

(٥٦٤) الحديث رواه البخارى فى كتاب الجنائز (باب ٦٧، ٨٦) باب الميِّت يسمع خفق النعال (حديث ١٣٣٨، ١٣٧٤) عن أنس عن النبى – صلي الله عليه وسلم – قال: «العبد إذا وضع فى قبره وتولي وذهب أصحابه –

حتي إنه ليسمع قرع نعالهم – أتاه ملكان فأقعداه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد – صلي الله عليه وسلم ـ؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله؛ فيقال: انظر إلي مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة، قال النبي: «فيراهما جميعاً. وأما الكافر – أو المنافق – فيقول: لا أدري كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لادريت ولا تليت، فتح الباري ٢٤٤/٣ .

(٥٦٥) جزء من حديث رواه ابن ماجة في الجنائز (باب ٥٠) رقم ١٥٧٨ من حديث علي بن أبي طالب ٥٠٢/٢، ٥٠٣ .

(٥٦٦) الهمع ١٩٨/١، ١٩٩ .

(٥٦٧) رواه أبو داود حديث رقم ٤٧٣٧ الجزء الرابع ص ٢٣٥ .

(٥٦٨) الهمع ٢٥٠/٣، ٢٥١ .

(٥٦٩) الأحزاب ١٠ .

(٥٧٠) الأحزاب ٦٧

(٥٧١) الهمع ٢٥١/٣ .

(٥٧٢) روى من طرق متعددة وباختلاف يسير في اللفظ: «رجلاً في موضع «امرءاً» ، «وسمع حديثاً مني» في موضع «مقالتي» رواه أبو داود في العلم رقم ٣٦٦٠ ٣٢٢١/٣ يقول: « عن زيد بن ثابت، قال: سمعت رسول الله – صلي الله عليه وسلم- يقول: «نضّر الله امرأ سمع منّا حديثاً فحفظه حتي يبلّغه، فربّ حامل فقه إلي من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه».

(٥٧٣) الهمع ٣٧/١ :٣٩ .

(٥٧٤) الحديث في: سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني – بشرح الحافظ جلال الدين بحاشية الإمام السندي – دار الكتب العلمية – لاط، لات ٩٤/٣ عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله – صلي الله عليه وسلم –: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل».

(٥٧٥) شرح الألفية ٤١/١ .

(٥٧٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ٥٤٤–٦٠٦هـ تح طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية ببيروت ـ لاط، لات تاريخ المقدمة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م يقول في ١٥٨/٥ ، ومنه حديث عمر: «كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذبن عليكم»، معناه: الإغراء؛ أي: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة. وكان وجهه النصب علي الإغراء، ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً. وقيل: معناه: إن قيل لا حجّ عليكم، فهو كَذِب .. وقيل: معناه: وجب عليكم الحج ».

و: كتاب غريب الحديث ١٤٨/٤ حديث رقم ٥٧٥: كتاب غريب الحديث تأليف الشيخ الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤هـ تح حسين محمد محمد شرف – الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٤١٩ = ١٩٨٩م مجمع اللغة العربية بالقاهرة – الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث.

(٥٧٧) الهمع ٣ /١٤ .

(٥٧٨) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين – رضي الله تعالي عنها –، حديث رقم ٧٥؛ عن عائشة قالت: «ماغرت علي نساء النبي ـ صلي الله عليه وسلم ـ إلا علي خديجة . وإني لم أدركها. قالت: وكان رسول الله ـ صلي الله عليه وسلم ـ إذا ذبح الشاة فيقول: «أرسلوا بها إلي أصدقاء خديجة، قالت: فأغضبته يوماً فقلت: خديجة ـ فقال رسول الله ـ صلي الله عوسلم– : «إني قد رزقت حبها» .

(٥٧٩) الهمع ٣٢١/٣ .

(٥٨٠) رواه مسلم بروايات متعددة - كتاب المساقاة عن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قال: «من ظلم قيدَ شبرٍ من الأرض طوّقه من سبْع أرضين» ص ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢ .

(٥٨١) المطالع السعيدة ص ٩٥

(٥٨٢) رواه مسلم فى الزكاة حديث ٥٦ وتمام الحديث: «كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس» قال: «تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة» قال: «والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تمشيها إلي الصلاة صدقة، وتميط الأذي عن الطريق صدقة» .

(٥٨٣) رواه الترمذى رقم الحديث ٢٨٤٩ يقول ١٢٨/٥ : «عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى - صلي الله عليه وسلم - قال: أشعر كلمة تكلّمت بها العرب كلمة لبيد: ألا كل شئ ما خلا الله باطل.» .

وقول لبيد عجزه: وكل نعيم لا محالة زائل.

ديوان لبيد بن ربيعة العامرى: تح إحسان عباس. نشر وزارة الإعلام فى الكويت - مطبعة حكومة الكويت - ط٢ سنة ١٩٨٤م ص ٢٥٦ .

(٥٨٤) الهمع ١٩/١ .

(٥٨٥) رواه ابن ماجة فى النكاح باب رقم ١٨٧٠ /١ ٦٠١ عن ابن عباس قال، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم «الأم أولي بنفسها من وليها. والبكر تُستأمر فى نفسها، قيل: يارسول الله! إن البكر تستحي أن تتكلمَ قال: «إذنها سكوتها» .

(٥٨٦) الهمع ٥٣/١ .

(٥٨٧) رواه البخارى رقم ٥٩٧٥ كتاب الأدب (٦) باب عقوق الوالدين من الكبائر - قاله ابن عمرو عن النبى - صلى الله عليه وسلم - فتح البارى ٤١٩/١٠، ومسلم كتاب الأقضية باب النهى عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهى عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه ص ١٣٤٠، ص ١٣٤١ .

(٥٨٨) المطالع السعيدة ص ١٧١ .

(٥٨٩) الهمع ٢٤٠/١ .

(٥٩٠) في صحيح مسلم - كتاب الفتن وأشراط الساعة رقم (١١٠) باب (٢٠) ص ٢٢٥١ عن النواس بن سمعان قال: ذكر رسول الله - صلي الله عليه وسلم - الدجال ذات غداة. فخفّض فيه ورفّع حتي ظنناه فى طائفة النخل. فلما رحنا إليه عرف ذلك فينا. فقال: ماشأنكم؟ قلنا: يارسول الله! ذكرتَ الدّجّال غداةً فخفّضتَ فيه ورفّعتَ حتي ظنناه فى طائفة النخل فقال: «غير الدجّال أخوفني عليكم. إن يخرج وأنا فيكم، فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم، فامرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي علي كل مسلم» .

(٥٩١) الهمع ٢١٧/١ .

(٥٩٢) رواه: الترمذى فى الفتن باب ٣٠ ، ٤٢٢/٤، ٤٢٣ عن أم سلمة أن النبى صلي الله عليه وسلم - استيقظ ليلة فقال: سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتن؟ ماذا أنزل من الخزائن؟ منْ يوقظ صواحب الحجرات؟ ياربَّ كاسية فى الدنيا عارية فى الآخرة» .

(٥٩٣) الهمع ٢٤/١، ٢٥ .

(٥٩٤) رواه من حديث أبى هريرة ابن ماجة فى المقدمة باب (١٠) رقم (٧٩) ٣١/١ .

(٥٩٥) الهمع ٢٦/١ .

(٥٩٦) رواه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (١٣) باب حديث رقم (٤٥)، (٤٧) ص ٢٠٧٧، ص ٢٠٧٨ عن أبي موسي الأشعري قال: قال لي رسول الله - صلي الله عليه وسلم - : «ألا أدلك علي كلمة من كنوز الجنة - أو قال - علي كنز من كنوز الجنة، فقلت: بلي. فقال : «لاحول ولا قوة إلا بالله».

(٥٩٧) الهمع ١/٢٦، ٢٧ .

(٥٩٨) الحديث في: كتاب غريب الحديث للهروي رقم ٤٢٢ ، ١٦/٣، ورقم ٤٦٧ ، ٢٨٨/٣ .

(٥٩٩) المطالع السعيدة ص ٩٥ ، الهمع ١٢٩/١ .

(٦٠٠) طه ٦٣

(٦٠١) رواه الترمذي في أبواب الوتر (١٣) حديث رقم (٤٧٠) ٣٣٣/٢ ، ٣٣٤ عن قيس بن طلْق عن أبيه قال: سمعت رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يقول: «لا وتران في ليلة».

(٦٠٢) الهمع ١٣٤/١، المطالع السعيدة ص ٧٧ .

(٦٠٣) عقود الزبرجد ٤٠٢/١ .

(٦٠٤) الهمع ١٦٥/١ .

(٦٠٥) الحجرات /١٠ .

(٦٠٦) جزء من حديث رواه أبو داود في البيوع رقم ٣٤٥٧، ٣٤٥٩ «البيعان بالخيار مالم يفترقا، فإن صدَقا وبيّنا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت البركة من بيعهما».

(٦٠٧) الهمع ١٣٥/١، ١٣٦ .

(٦٠٨) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في باب رفع اليدين في الاستسقاء ٣٠٣/١ حديث رقم ١١٧٤ باب ٩، ١٠، ١٧، ١٨ عن أنس قال: «أصاب أهل المدينة قحط علي عهدِ رسول الله - صلي الله عليه وسلم - فبينما هو يخطبنا يوم جمعة إذ قام رجل فقال: يارسول الله، هلك الكراع، هلك الشاء، فادع الله أن يسقينا، فمدَّ يديه ودعا، قال أنس: وإن السماء لمثل الزجاجة، فهاجت ريح، ثم أنشأت سحابة، ثم اجتمعت، ثم أرسلت السماء عزَاليَها، فخرجنا نخوض الماءِ حتي أتينا منازلنا، فلم يزل المطر إلي الجمعة الأخري، فقام إليه ذلك الرجل، أو غيره، فقال: يارسول الله، تهدّمت البيوت فادع اللهِ أن يحبسه، فتبسم رسول الله - صلي الله عليه وسلم - ثم قال: «حوالينا ولاعلينا، فنظرت إلي السحاب يتصدّع حول المدينة كأنه إكليل».

(٦٠٩) الرجز نسب للضب (كما تزعم العرب) في الحيوان للجاحظ تحقيق ونشر عبد السلام هارون - دار الجيل ودار الفكر - بيروت ط ١ سنة ١٩٨٨م وبلا نسبة في الكتاب ٣٥١/١ واللسان (حول، دأل) الدَّألي: مشية تشبه مشية الذئب.

(٦١٠) الهمع ١٣٦/١ .

(٦١١) رواه مالك في الموطأ (كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء، حديث رقم ٣٢ عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قال: «أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له». ص ١٥٠ .

الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس. صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي. كتاب الشعب. لا ط ، لا ت .

(٦١٢) المطالع السعيدة ص ١٧٩، الهمع ٣١٦/١ .

(٦١٣) مريم/ ٢٨

(٦١٤) المدثر / ٤٣

(٦١٥) النحل/ ١٢٧

(٦١٦) غافر / ٨٥
(٦١٧) المطالع السعيدة /٢٠٧ .
(٦١٨) الهمع ٣٨٠/١ .
(٦١٩) جزء من حديث نبويّ عن أبي سعيد الخدري، ولفظه في أكثر الروايات: «ما يقتل حبطاً أو يلمّ»، يروي: «إنه مما ينبت الربيع» ويروي: «إنه كلما ينبت الربيع»، ويروي «خبطاً» مكان: «حبطاً» رواه ابن ماجة في الفتن باب (١٨) رقم (٣٩٩٥)١٣٢٣/٢ .
(٦٢٠) الهمع ٤١٠/١ .
(٦٢١) وتتمته «ومن عجل أخطأ أو كاد» .
(٦٢٢) المطالع السعيدة /٢١٨ ، الهمع ٤٢٠/١ .
(٦٢٣) رواه مسلم في كتاب الإيمان عن أبي هريرة ص ٧٦، ٧٧ أن رسول الله – صلي الله عليه وسلم – : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» .
(٦٢٤) شرح الألفية ص ١٤٨ .
(٦٢٥) المطالع السعيدة ص ٢٦١ .
(٦٢٦) يقول السيوطي في: تنوير الحوالك شرح علي موطأ مالك تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي – المكتبة الثقافية – بيروت سنة ١٤٠٨هـ = سنة ١٩٨٨م ١٨٤/١: «عن أبي هريرة أن رسول الله – صلي الله عليه وسلم – قال: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلّون» .
(٦٢٧) شرح الألفية ١٤٩ .
(٦٢٨) رواه مسلم بألفاظ متعددة في كتاب التوبة (٦) باب ص ٢١١٣ ، ٢١١٤، ٢١١٥ منها: عن عبد الله قال: قال رسول الله – صلي الله عليه وسلم –: «لا أحد أغير من الله، ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا أحد أحبُّ إليه المدح من الله» .
(٦٢٩) شرح الألفية ص ١٣٣ .
(٦٣٠) الهمع ٣٤٠/٢ .
(٦٣١) القصص ٢٨ .
(٦٣٢) المطالع السعيدة ٤٢٩ .
(٦٣٣) رواه مسلم في كتاب الرضاع – باب استحباب نكاح البكر (١٦) ص ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠ بروايات مختلفة: منها: عن جابر بن عبد الله يقول «قال لي : «أتزوجت بعد أبيك؟» قلت: نعم. قال «ثيبّاً أم بكراً؟» قال: قلت: ثيباً. قال: «فهلا بكراً تضاحك وتضاحكها، وتلاعبك وتلاعبها؟» .
(٦٣٤) شرح الألفية ص ٣٢٠ .
(٦٣٥) الأشباه والنظائر ٣٣٥/١ .
(٦٣٦) رواه مسلم ص ١٢٧٢ كتاب الإيمان (٣) باب من حلف يميناً، فرأي غيرها خيراً منها أن يأتي الذى هو خير، ويكفر عن يمينه. عن رسول الله – صلي الله عليه وسلم– : «من حلف علي يمين، فرأي غيرها خيراً منها، فليكفر عن يمينه، وليفعل». ص ١٠٤، ١٢٧٢، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧٢، ١٢٧٣ .
(٦٣٧) المطالع السعيدة ص ٤٠٢، الهمع ٢٥٥/٢ .

(٦٣٨) الإسراء/١ .

(٦٣٩) التوبة / ١٠٨ .

(٦٤٠) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الاستسقاء (باب من اكتفي بصلاة الجمعة في الاستسقاء حديث رقم ١٠١٦) عن أنس قال: جاء رجل إلي النبي - صلي الله عليه وسلم - فقال: هلكت المواشي وتقطعت السبل. فدعا، فمطرنا من الجمعة إلي الجمعة ثم جاء فقال: تهدمت البيوت وتقطعت السبل وهلكت المواشي فادع الله يمسكها. فقام - صلي الله عليه وسلم - فقال: «اللهم علي الإكام والظراب والأودية ومنابت الشجر» فانجابت عن المدينة انجياب الثوب فتح الباري ٥٩٠/٢ .

(٦٤١) الحج/٥ .

(٦٤٢) جزء من حديث طويل فيه ذكر كتاب رسول الله - صلي الله عليه وسلم - إلي هرقل، رواه البخاري في صحيحه (الأحاديث ٧، ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١ ينظر: فتح الباري مثلاً ٣٤١/٦، ٤٢٧/١٠ .

(٦٤٣) الهمع ٢٧٦/٢ ، المطالع السعيدة / ٤١٠ .

(٦٤٤) رواه مسلم في: كتاب الصلاة (٣٨) باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام ص ٣٤٣ يقول: حدثنا شعبة عن الحكم قال: غلب علي الكوفة رجل (قد سماه) زمن ابن الأشعث. فأمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلي بالناس. فكان يصلي فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول: اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد. أهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجدّ.

(٦٤٥) المطالع السعيدة /٤١٠ .

(٦٤٦) البقرة /٥ .

(٦٤٧) الهمع ٥٥/٢ .

(٦٤٨)المطففين /٢ .

(٦٤٩) المؤمنون ٥، ٦

(٦٥٠) رواه الترمذي في كتاب الأدب باب ٢٢ ما جاء في حفظ العورة ٤٤/٥ من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: «قلت: يارسول الله! عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: احفظ عورتك إلا من زوجتك أو مما ملكت يمينك، فقال: الرجل يكون مع الرجل؟ قال: إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل، قلت: والرجل يكون خاليًا، قال: فالله أحقُّ أن يستحيا منه» .

(٦٥١) الهمع ٣٥٥/٢ .

(٦٥٢) الهمع ٣٣٥/٢ .

(٦٥٣) الإسراء /١٠٧ .

(٦٥٤) الصافات ١٠٣ .

(٦٥٥) الإسراء ٧

(٦٥٦) جزء من حديث عائشة - رضي الله عنها - في عتقها بريرة رواه مالك في الموطأ في كتاب العتق والولاء (حديث ١٧) ، يقول: «فقال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - : «خذيها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق» .

(٦٥٧) الهمع ٣٦٩/٢ .

(٦٥٨) الإسراء ٧٨ .

(٦٥٩) رواه الترمذى فى الصوم باب ٢ ،٥ حديث رقم ٦٨٤ ٦٨/٣ ، ٦٩ ورقم ١٨٨ ٣٢/٣ ، كتاب غريب الحديث للهروى حديث رقم ٤٨٥ ٣٤٤/٣ .

(٦٦٠) الهمع ٣٧٠/٢ .

(٦٦١) رواه ابن ماجة فى الزهد باب، ٣٩ باب صفة الجنة رقم ٤٣٢٨ ، ١٤٤٧/٢ وروايته: من بله بالنصب .

(٦٦٢) الهمع ٣٨٠/٢ .

(٦٦٣) ورد هذا اللفظ فى أكثر من حديث ، منها : مارواه مسلم في كتاب الأيمان ، (باب ٥) (حديث رقم ٢٥) ص ١٢٧٦ عن أبى هريرة عن النبى صلي الله عليه وسلم . قال : «قال سليمان بن داود : لأطوفنّ الليلة علي تسعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل فى سبيل الله . فقال له صاحبه : قل إن شاء الله . فلم يقل إن شاء الله . فطاف عليهن جميعاً ، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة ، فجاءت بشقّ رجل . وأيم الذى نفس محمد بيده لوقال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون» .

(٦٦٤) المطالع السعيدة ٤١٧ ، الهمع ٣٩٦/٢ .

(٦٦٥) جزء من حديث رواه البخاري (باب ٩) باب الشروط التى لاتحلّ فى الحدود حديث رقم ٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥ عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنيّ فى قصّة المتقاضيين عند رسول الله . صلي الله عليه وسلم ينظر فتح البارى ٣٨١/٥ ، ٣٨٢ .

(٦٦٦) الهمع ٤٠٩/٢ .

(٦٦٧) الهمع ٤٠٩/٢ .

(٦٦٨) الحديث فى : سنن ابن ماجة رقم ٣٥٩٧ ١١٩٠/٢ يعنى : الحرير والذهب ، يقول : «إنّ هذين محرّم علي ذكور أمتى ، حِل لإناثهم» .

(٦٦٩) المطالع السعيدة ٤٢٩ ، شرح الألفية ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٦٧٠) المطالع السعيدة ٤٢٩ ، شرح الألفية ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٦٧١) تنوير الحوالك ١٥٥/١ ، ١٥٦ من حديث رواه أنس بن مالك عن رسول الله . صلي الله عليه وسلم .

(٦٧٢) شرح الألفية ص١٩١ .

(٦٧٣) رواه الترمذى فى الطهارة باب ٨٩ رقم ١٢١ ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ عن أبى هريرة : أن النبي . صلي الله عليه وسلم . لقيه وهو جنب قال : «فانبجست أي فانخنست فاغتسلت ، ثم جئت فقال : أين كنت ؟ أو أين ذهبت ؟. قلت : إني كنت جنباً . قال : إن المسلم لاينجس» .

(٦٧٤) الهمع ٤٢/٣ ، شرح الألفية ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٦٧٥) الهمع ٤٢/٣ ، شح الألفية ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٦٧٦) رواه البخارى في كتاب الأدب باب ١٨ حديث رقم ٥٩٩٩ عن عمر بن الخطاب قال : قدم علي النبى . صلي الله عليه وسلم سبى، فإذا امرأة من السبى تحلب ثديها تسقى إذا وجدت صبياً فى السبى أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته ، فقال لنا النبى . صلي الله عليه وسلم . : «أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟ ، قلنا : لا ، وهي تقدر علي أن لا تطرحه ! فقال : «الله أرحم بعباده من هذه بولدها» . فتح البارى ٤٤٠/١ .

(٦٧٧) رواه مسلم في كتاب الأيمان ، باب صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده حديث رقم ٣٦ ص ١٢٨١ عن أبى مسعود .

(٦٧٨) الهمع ٢٨١/٣ .

(٦٧٩) البقرة ٢٣٤ باب استحباب صوم ستة أيام من شوال تباعاً لرمضان .

(٦٨٠) رواه مسلم في الصيام حديث ٢٠٤ باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعًا لرمضان عن أبي أيوب الأنصاري ، عن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قال : «من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر» ص ٨٢٢ .

(٦٨١) الهمع ٢١٧/٣ .

(٦٨٢) رواه البخاري في كتاب الجمعة باب فرض الجمعة حديث رقم ٨٧٦ عن أبي هريرة : أنه سمع رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يقول : «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فهدانا الله له ، فالناس لنا في تبع : اليهود غدًا والنصاري بعد غد» فتح الباري ٤١٢/٢ .

(٦٨٣) المطالع السعيدة ٣٤٤ ، ٣٤٥ الهمع ٢٠٨/٢ .

(٦٨٤) الهمع ٢١٥/٢ .

(٦٨٥) رواه مسلم في كتاب : الجهاد والسير (١٣) باب استحقاق القاتل سلب القتيل حديث (٤٥) ص ١٣٧١ من حديث سلمة بن الأكوع والسلب : هو ما علي القتيل ومعه من ثياب وسلاح ومركب .

(٦٨٦) شرح الألفية ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٦٨٧) رواه مسلم في الصلاة حديث رقم (٨٦) بلفظ : «أجمعون» ؛ وتمام الحديث عن أبي هريرة أن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قال : « إنما الإمام ليؤتم به ؛ فلا تختلفوا عليه ؛ فإذا كبر فكبّروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صليّ جالسًا فصلوا جلوسًا أجمعون » .

(٦٨٨) الهمع ١٤٠/٣ .

(٦٨٩) رواه مسلم في : كتاب الزكاة (٢٠) باب الحث علي الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار حديث (٦٩) من حديث جرير عن أبيه .. « اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدّمت لغد واتقوا الله ، تصدّق رجل من ديناره ، من درهمه ، من ثوبه ، من صاع بره ، من صاع تمره ، حتي قال : ولو بشق تمرة » .

(٦٩٠) شرح الألفية ص ٢٧٣ .

(٦٩١) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي - صلي الله عليه وسلم - باب (٢٢) ، والمناقب باب (٢٣)

(٦٩٢) الهمع ١٨٦/٣ .

(٦٩٣) نوقشت مؤخرًا رسالة علمية بعنوان «المأثورات النثرية في المؤلفات النحوية في القرن الرابع الهجري : تصنيف وتحليل وتقويم ، سنة ١٩٩٨ - دكتوراة رقم ١١٦٢ للباحث محمد كمال مهدي الشيخ

(٦٩٤) شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك تح محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث القاهرة - ط ٢٠ لا ت ١٥٧/٣ .

(٦٩٥) السابق ٢٨٩/١ .

(٦٩٦) المستوي اللغوي للفصحي واللهجات وللنثر والشعر د. محمد عيد - عالم الكتب القاهرة لا ط - لا ت ص ١٢٩ ، وهنالك أقوال تدلّ علي مدي العناية بالشعر والاهتمام به - كما سيأتي - ، هذا الفنّ الذي بذلوا في سبيله كل شيء ، ومن ثمّ أقبلوا عليه واهتموا به ، وظلّ علي مدار التاريخ يلقي القبول والرواج ، ويحظي بالاحترام والتقدير لدي النخبة ؛ فقد كان نديم الخلفاء ، وسمير الأمراء ، ومؤنس القادة - الذين بذلوا له كثيرًا من العطايا والهبات والصلات .

(٦٩٧) عصور الاحتجاج في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم لمحمد إبراهيم مصطفي عبادة بتاريخ سنة ١٩٧٤ م ص ١٦٥ ويري الدكتور عبادة أن الشّعر ظل له هذه المكانة الرفيعة حتي جاء الإسلام ، فتشاغل

الشعراء بالفتوحات والجهاد ، وبهرهم بيان القرآن وروعته ، فانصرفوا عنه حتي حين .. ص ١٦٥ ، ونحن بدورنا نوافق الدكتور عبادة في أن الشعر كانت له منزلة رفيعة في الجاهلية ، لكننا نخالفه في قوله : «ولقد ظل الشعر فانصرفوا عنه حتي حين .. » فلم نهتز - في الحقيقة - منزلة الشعر في نفوس العرب؛ فقد جعلوه حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله وغريب حديث رسوله وحديث صحابته والتابعين .

(٦٩٨) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتي نهاية القرن الرابع الهجرى - رسالة دكتوراه بدار العلوم لشعبان صلاح ص ٢٨ .

(٦٩٩) المستوي اللغوى للفصحي واللهجات ص١٣٥ .

(٧٠٠) مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص٢٨ .

(٧٠١) الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته لحسن جبل - دار الفكر العربي ص ٥٢ .

(٧٠٢) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر د . أحمد مختار عمر - ط ٤ - سنة ١٤٠٢هـ - سنة ١٩٨٢ ص ٣٩ .

(٧٠٣) انظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن محمد الأنصاري - دار الريان للتراث ٤٧١/٦ وانظر الإتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ - مراجعة وتدقيق سعيد المندرة ث دار الفكر - بيروت ط ١ سنة ١٤١٥هـ - سنة ١٩٩٦م ٣٤٧/١-٣٧٧ وقد روى عن عمر بن الخطاب قوله : «ياأيها الناس ، عليكم بديوانكم شعر الجاهلية ، فإن فيه تفسير كتابكم ، ومعاني كلامكم ، تفسير القرطبي ٤٧١/٦ وقال ابن عباس : « الشعر ديوان العرب ؛ فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذى أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلي ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه وقال أيضاً .. إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب» الإتقان ٣٤٧/١ .

(٧٠٤) المستوي اللغوى للفصحي واللهجات د.محمد عيد ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٧٠٥) مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص ٣٠ فما بعدها .

(٧٠٦) الموازنة بين أبي تمام والبحترى تصنيف الإمام للحسن بن بشر بن يحيي الآمدى البصرى ت ٣٧٠هـ تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العلمية - بيروت لا ط ، لا ت تاريخ المقدمة شعبان سنة ١٣٦٣ هـ = سنة ١٩٤٤ م ص ٢٤ ، مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص ٣٠ فما بعدها .

(٧٠٧) من قضايا الشعر في النقد العربي د. أحمد درويش - مكتبة النصر بالقاهرة بدون تاريخ ص ٥ ، ٦ .

(٧٠٨) واحد الجرامقة ، وهم قوم بالموصل أصلهم من العجم وينظر: الخصائص ٢٩٦/٣ ، ٢٩٧ .

(٧٠٩) الأحزاب ٣٧ .

(٧١٠) من قصيدة له في مدح بلال بن أبي بردة ، وهذا قول العجوز المذكور في قوله قبل :

تقول عجوز مدرجي متروّحا علي بابها من عند أهلي وغاديا

يقول : إنه ترك البادية ، وأقام بالبصرة ، وهي ما عداه بالمصر ، فقالت له عجوز وقد علمت أنه ليس من البصرة : هل لك زوجة أو أنت ذو خصومة فلك قضية عند الحاكم

ينظر : الخصائص ٢٩٨/٣ حاشية رقم (٥)

(٧١١) الخصائص ٢٩٨/٣ .

(٧١٢) مواقف النحاة من القراءات لقرآنية للباحث شعبان صلاح ص٣٢ .

(٧١٣) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس - الناشر : المكتبة السلفية - القاهرة - مطبعة المؤيد - ط سنة ١٣٢٨هـ ، ١٩١٠م ص ٢٣ .

(٧١٤) قريش / ١ ، ٢ ، ٣ .

(٧١٥) الصاحبي لابن فارس / ٣٣ وينظر : في تاريخ الأدب الجاهلي د. علي الجندي مكتبة النصر بدون تاريخ ص ٩٥ : ١٠٤ ، دراسات نحوية في خصائص ابن جني لأحمد سليمان ياقوت . دار المعرفة الجامعية . إسكندرية سنة ١٩٩٦م ص ٨٦ : ٨٩ .
(٧١٦) مصادر الخريطة : الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ص ٣٣٣ في اللهجات العربية د. ابراهيم أنيس ص ٢٢١ .
(٧١٧) المزهر ٤٨٣/٢ .
(٧١٨) الاقتراح /٤٤ المزهر ٢١٢/١ .
(٧١٩) الاقتراح /٤٤ ، ٤٥ .
(٧٢٠) الخصائص ٧/٢ .
(٧٢١) الخصائص ٧/٢ .
(٧٢٢) الخصائص ٧/٢ .
(٧٢٣) أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ٢٧-٢٩ .
(٧٢٤) السابق /٢٩ * وقد طبق ذلك علي سيبويه الدكتور عباده في عصور الاحتجاج في النحو العربي
(٧٢٥) انظر مثلاً الهمع ١٥٢/٣ ، ١٦٥/٣ ، ١٢٩/٣ ، ٣٤٩/٢ .
(٧٢٦) انظر مثلاً الهمع ١٨/٢ ، ٢٤٤/٢ ، ١٧٩/٣ ، ٤٣٧/١ ، ٣٧٤/٢ ، شرح الألفية ٢٥٠
(٧٢٧) انظر مثلاً الهمع ٧١/٢ ، ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨/٢ ، ١٦١/٢ ، ٢٤٦/١ ، ٣٧٨/١ ، ٧٧/٢ ، ٥٢/٣ ، ٤٠٥/٢ .
(٧٢٨) الهمع ٢٦٢/١ ، ٤١٨/١ ، ٢٠٤/٣ .
(٧٢٩) الهمع ٢٨٣/٢ ، ٤٩٩/١ .
(٧٣٠) الهمع ٣٨٩/٢ .
(٧٣١) الهمع ٤٦٥/١ .
(٧٣٢) الهمع ٤٨٨/٢ .
(٧٣٣) الهمع ٤٩٧/١ .
(٧٣٤) الهمع ٢٨٩/١ ، ٣٧٨/١ ، ١٢١/٢ ، ٣٢٩/١ ، ٤٢٩/٢ ، ٣٢٩/١ ، ٧/٢ ، شرح الألفية ٣٠٥ ، ١٣٢ ، ١٨٢ ، ٢٢٥ .
(٧٣٥) الهمع ٢٨٩/١ ، ٤٠٢/٢ ، ٣٢/٣ ، ٣١/٣ ، ٧١/٣ ، شرح الألفية ٨٣ .
(٧٣٦) الهمع ٣٦٦/٢ ، ٢٩٠/٢ .
(٧٣٧) الهمع ٤٢٣/٢ ، شرح الألفية ٢١٢ .
(٧٣٨) الهمع ٥٨/٣ .
(٧٣٩) الهمع ١٤٤/٣ ، شرح الألفية ١٧٦
(٧٤٠) الهمع ٤٣٣/٢ .
(٧٤١) الهمع ٢٦٢/١ ، ٤١٨/١ ، ٤٨/٢ ، شرح الألفية ١١٥ .
(٧٤٢) الهمع ٢٨٣/٢ ، ٤٩٩/١ .
(٧٤٣) شرح الألفية ٢٦٩
(٧٤٤) الهمع ٣٢٦/٢ .
(٧٤٥) شرح الألفية ٢٢٥ ، ٢٠٩
(٧٤٦) الهمع ٣٦٣/١ ، ١٠٠/٣ / ١١٦/٢ .
(٧٤٧) الهمع ٤٨٨/١ ، ٤٨٢/٢ ، شرح الألفية ١٨٢ .

(٧٤٨) الهمع ٤٢١/١ ، ١٤٩/٣ ، ٤٤٧/٢ ، ٢٧/٢ ، شرح الألفية ٢٨٠ .
(٧٤٩) الهمع ٤٠٣/١ ، ٢٥٤/١ .
(٧٥٠) الاقتراح ص ٤٥ .
(٧٥١) فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي - دار نهضة مصر - القاهرة ص١١٢ فما بعدها ، علم اللغة العربية د. إبراهيم ضوة - دار الثقافة - سنة ١٩٩٢ م من ص٥٥ : ص٧٢
(٧٥٢) العربية دراسات في اللغة واللهجات ليوهان فك رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بمصر ص ١٣
(٧٥٣) الاقتراح /٥٥ .
(٧٥٤) العمدة في محاسن الشعر ، وآدابه ، ونقده تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي سنة ٣٩٠هـ : سنة ٤٥٦هـ حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد ط٢ سنة ١٣٧٤هـ = سنة١٩٥٥م مطبعة السعادة بمصر ١/ص ٩٠ خزانة الأدب ٦/١ .
(٧٥٥) العمدة لابن رشيق ١/ص٩٠ خزانة الأدب ٦/١ .
(٧٥٦) العمده لابن رشيق ١/ص٩٠ ، الاحتجاج بالشعر في اللغة. د. محمد حسن جبل ص ٧٩ ، ٨٠ .
(٧٥٧) طبقات الشعراء لابن المعتز تح عبد الستار فراج - دار المعارف بمصر ص ٢٠ ، ٢١ .
(٧٥٨) عصور الاحتجاج في النحو العربي ص ١٨٤ .
(٧٥٩) الاقتراح ٥٥ .
(٧٦٠) خزانة الأدب ٥/١ ، ٦ .
(٧٦١) العمدة لابن رشيق ٩٠/١ ، ٩١
(٧٦٢) الموشح للمرزباني ص ٣١٠
(٧٦٣) الموشح ص٣١٠ .
(٧٦٤) الاقتراح /٥٥ .
(٧٦٥) الاقتراح /٥٥ .
(٧٦٦) الاقتراح . /٤٨ .
(٧٦٧) الاقتراح /٥٤ .
(٧٦٨) الاقتراح /٥٨ .
(٧٦٩) الاقتراح /٥٩ .
(٧٧٠) الاقتراح /٤٨ ، المزهر ١٤٠/١ .
(٧٧١) المزهر ١٣٨/١ وينظر : إشكالات للإمام الرازي وجوابها حيث الكلام عن المتواتر وشروطه والآحاد والمرسل والمنقطع في : الاقتراح ص٦٠ : ص٦٥ ، المزهر ١٢٥/١ ، ١٢٠ ، ١١٣/١ : ١١٧ ، أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ص٦٥ .
(٧٧٢) ينظر : قضايا من تراثنا النقدي د. حسن طبل ص ١٣ فما بعدها
(٧٧٣) السابق نفسه .
(٧٧٤) العمدة لابن رشيق ١/ص٩١ .
(٧٧٥) قضايا من تراثنا النقدي د . طبل ص ١٣ .
(٧٧٦) القياس في اللغة العربية د. محمد حسن عبد العزيز ص١١٨
(٧٧٧) السابق نفسه / ١١٨ .
(٧٧٨) قضايا من تراثنا النقدي ص١٣ .

(٧٧٩) المعجم الوسيط ١٠٩٩/٢ (ولد) .

(٧٨٠) العمدة ٩١/١ .

(٧٨١) العمدة ٩٠/١ .

(٧٨٢) ينظر مثلاً : الهمع ٣٤٣/٢، ٤١٥ ، ١٧٣/٣ .

(٧٨٣) ينظر مثلاً : الهمع ٢٨٣/١ ، ٣٧٤، ٣٩٢، ١١٦/٢ ، ٣١٠، ٣٤٣، ٤٦٠، ١٥٨/٣ .

(٧٨٤) ينظر مثلاً : الهمع ٤٨٨/١ ، ٤٢/٢ ، ٤٨٢ ، شرح الألفية ص١٨٢ .

(٧٨٥) ينظر مثلاً : الهمع ٢٩١/٢ .

(٧٨٦) العدد وكناياته في حاشية البيضاوي ص١٢٧ .

(٧٨٧) السابق ص١٢٧ .

(٧٨٨) المطالع السعيدة ص١٦١ ، ص١٦٢ .

(٧٨٩) والبيت للعباس بن الأحنف وقيل لمجنون ليلي في : الدرر اللوامع ٦٩/١ علي همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحّالة أحمد بن الأمين الشنقيطي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ط٢ سنة ١٣٩٣هـ = سنة ١٩٧٣م ٦٩/١ .

الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل من أعيان القرن الثالث عشر علي متممة الأجرومية تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطّاب ـ رحمه الله ـ ويليه منحة المواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية تأليف العلامة عبد الله يحيي الشّحي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان سنة ١٤١٦هـ = سنة ١٩٩٥م لاط ص١٣٢ .

وسِرْب : جماعة والقطا : نوع من الطيور يشبه الحمام ، وهو جمع قطاة ويجمع أيضاً علي قطوات .

(٧٩٠) شرح الألفية ص٧٨ ، ص٧٩ .

(٧٩١) هامش المطالع السعيدة ص١٠٠ .

(٧٩٢) عجز بيت صدره : يذيب الرعب منه كل عضب

وهو لأبي العلاء المعرّي في : الدرر ٧٧/١، الجني الداني في حروف المعاني . صنعة الحسن بن قاسم المرادي ـ تح د. فخر الدين قباوة ، أ. محمد نديم فاضل ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ط١ سنة ١٤١٢هـ = سنة ١٩٩٢م ص٦٠٠، رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢ هـ تح أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق لاط ، لات ص٢٩٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ تح محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية بيروت سنة ١٩٩٢م لاط رقم ٤٤٢ ٣٠٢/١ .

(٧٩٣) المطالع السعيدة ١٩٠ ، ١٩١ الهمع ٣٣٧/١ فما بعدها .

(٧٩٤) البيت في الدرر ١٧/١ ونسبه للحريري وليس للمعري يقول : « ... وتلحينه ليس بجيد ، ويكفي في ذلك أن ابن الخشاب لم يتعرّض له في هذا البيت مع تحامله عليه ، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ، ولو ضعيفاً لا يسوغ فيع اعتراض» .

والتمثيل به في قوله : «فانثني بلا عينين» حيث ثنّي المشترك الذي لا تجوز تثنيته ...

(٧٩٥) الهمع ١٤٣/١ فما بعدها

(٧٩٦) الدرر ١٧/١ .

(٧٩٧) البيت لأبي نواس في الدرر ٧٢/١، أمالي ابن الحاجب تح فخر سليمان قدارة – دار الجيل بيروت . ودار عمان ط١ سنة ١٩٨٩م ص٦٣٧، خزانة الأدب ٣٤٥/١، ٣٤٦، تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي . تح عفيف عبد الرحمن . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط١ سنة ١٩٨٦م ص١٧١، ص٣٦٦، ص٤٠٥ .

(٧٩٨) الهمع ٣٠٩/١ .

(٧٩٩) عجز بيت صدره : تولّي قتال المارقين بنفسه وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق وشرح محمد. يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت لاط سنة ١٩٥٧م ص١٩٦، الدرر ١٤١/١، شرح شواهد المغني ٧٨٤/٢، ٧٩٠، شرح شواهد المغني تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . مكتبة دار الحياة . بيروت . ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي لاط، لات

وبلا نسبة في : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربليّ . شرحْ وتحقيق د. حامد أحمد نيل . مكتبة النهضة المصرية سنة ١٤٠٤هـ – سنة ١٩٨٤م لاط ص١١٨، والجني الداني ص١٧٥، شرح شذور الذهب ص١٧٧ .

(٨٠٠) البيت لأمية بن أبي الصلت في : ديوان أمية بن أبي الصلت جمعه : بشير يموت . بيروت ط١ سنة ١٩٣٤م ص ٤٨، وبلا نسبة في : أوضح المسالك ٩٠/٢، شرح شواهد المغني ٧٨٣/٢ .

(٨٠١) البيت بلا نسبة في : أوضح المسالك ٩١/٢، الدرر ١٤٢/١، شرح شذور الذهب ص١٧٨ وفي حاشية الشيخ يس العليمي علي شرح التصريح علي التوضيح ٢٧٦/١ : أنه نسب إلي أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمّنها كتاب يتيمة الدهر وذكر أن أبا فراس من المولدين، فالغرض من الأبيات التمثيل لا الاستشهاد

(٨٠٢) الهمع ٥١٣/١، ينظر : شرح الألفية ص١٤٩، ص١٥٠

(٨٠٣) البيت بلا نسبة في الدرر ١٩٩/١ .

(٨٠٤) الهمع ٢١٨/٢ .

(٨٠٥) البيت للأعشي وقيل للحطيئة وقيل لربيعة بن جشم وقيل لدثار بن شيبان النمري في الدرر ٩/٢ وللأعشي في الكتاب ٤٥/٣ وللفرزدق في أمالي القالي ٩٠/٢ كتاب الأمالي تأليف علي بن إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة . دار الجيل . بيروت ط٢ سنة ١٤٠٧هـ – سنة ١٩٨٧م وبلا نسبة في جوهر الأدب ص٢٠٢ ومجالس ثعلب لأحمد بن يحيي ثعلب . شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ط٥ سنة ١٩٨٧م ٥٢٤/٢ .

(٨٠٦) البقرة ٤٢ .

(٨٠٧) صدر بيت عجزه : عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ وهو لأبي الأسود الدؤلي في : ديوان أبي عمر الأسود الدؤلي . تحقيق محمد حسين آل ياسين . لا ناشر . ط١ سنة ١٩٨٢م صـ٤٠٤، الدرر ٩/٢، ١٠، شرح شذور الذهب ص ٢٣٨، ص ٣١٢ وللمتوكل الليثي في : العقد الفريد ٣١١/٢ كتاب العقد الفريد تأليف أبي أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي . شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته ورتّب فهارسه أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الإبياري . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٨٩هـ – سنة ١٩٦٩م لاط . الجزء السابع فهارس الكتاب وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي محمد رشاد عبد المطلب سنة ١٣٩٣هـ – سنة ١٩٧٣م لاط

(٨٠٨) البيت للشريف الرضي في ديوانه ٤٩٧/١ ديوان الشريف الرضي بعناية محمد سليم اللبابيدي . طبعة الأدبية . بيروت سنة ١٩٦٧م لا ط، وفي الدرر ٩٠/٢، وللشريف المرتضي في : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ تح محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية بيروت سنة ١٩٩٢م لاط ٧٧١/٢ شاهد رقم ٩٠١ .

(٨٠٩) الأحزاب /٣٧ .
(٨١٠) صدر بيت عجزه : ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرواحل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤ : ديوان امرئ القيس (ذخائر العرب ٢٤) تح محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ط ٥ ـ لا ت، الدرر ٢/٢٤، شرح شواهد المغني ١/٤٤٠، ولسان العرب (صيح، حجر) وبلا نسبةٍ في الجني الداني ص ٢٤٤
(٨١١) صدر بيت عجزه : وداوني بالتي كانت هي الداء .
وهو لأبي نواس في ديوانه ٢١/١ : شرح ديوان أبي نواس : ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا حاوي ـ الشركة العالمية للكتاب ـ بيروت لا ط سنة ١٩٨٧م، الدرر ٢/١٠ ، لسان العرب (شفع) .
(٨١٢) الهمع ٢/٣٥٧، ٣٥٨ .
(٨١٣) عجز بيت وصدره : وقال نبيُّ المسلمين تقدَّموا وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٠٢ ديوان عباس بن مرداس : جمع وتحقيق يحيي الجبوري ـ نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة للثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية سنة ١٩٦٨م، الدرر ٢/١١٩، ١٢٠، وبلا نسبة في الجني للداني ص٤٩ .
(٨١٤) عجز بيت وصدره : تردَّد فيها ضوؤها وشعاعها وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص٨٤ : ديوان أوس بن حجر تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ـ دار صادر للطباعة والنشر ـ بيروت ط٣ سنة ١٣٩٩هـ = سنة ١٩٧٩م، وبلا نسبة في الدرر ٢/١٢١ .
(٨١٥) سبق ذكره وهو برواية : أتبيتُ ريّان الجفون من الكرى وأبيتُ منك بليلة الملسوع لشريف الرضي في ديوانه ١/٤٩٧، الدرر ٢/١٠ وللشريف المرتضى في مغني اللبيب ٢/٧٧١ الشاهد رقم ٩٠١ .
(٨١٦) الهمع ٣/٣٧، ٣٨ .
(٨١٧) البيت في الدرر ٢/١٦٧، ١٦٨، شرح شواهد المغني ٢/٧٧٥، شرح التصريح ٢/١٣٨ .
(٨١٨) البيت في شرح ديوان أبي نواس ضبط معانيه وأكملها إيليا حاوي ـ الشركة العالمية للكتاب ـ بيروت ـ لاط سنة ١٩٨٧م ٢/٧، خزانة الأدب ٧/٤٦٢، الدرر ٢/١٦٨، ١٦٩ .
(٨١٩) الهمع ٣/١٥٨ .
(٨٢٠) الزمر /٦ .
(٨٢١) السجدة ٧، ٨، ٩ .
(٨٢٢) الأنعام ١٥٣، ١٥٤ .
(٨٢٣) البيت لأبي نواس في شرح ديوانه ١/٣٥٥ برواية :
قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه
والدرر ٢/١٧٣، ١٧٤، وبلا نسبة في الجني الداني ص٤٢٨، وجواهر الأدب ص٤٥٠، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢هـ تح أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق لاط، لات ص١٧٤ .
(٨٢٤) الهمع ٣/١٦٤ .
(٨٢٥) ينظر مثلاً : الأشباه والنظائر ٥/٢٩٧، ٢٩٤، ٢٧١، ١٦٤، ٦/٥٨، ٩٨، ٩٩، ١٠٢ .
(٨٢٦) ينظر مثلاً : الأشباه والنظائر ٦/١٢٤ .
(٨٢٧) ينظر مثلاً : المطالع السعيدة ٥٥، ٥٦، ١٠٠ .
(٨٢٨) ينظر مثلاً : المطالع السعيدة ٥٦ .
(٨٢٩) ينظر مثلاً : المطالع السعيدة ٢٦٠ .
(٨٣٠) النكت على كتابي الكافية والشافية ١/ص٣٤٢، ٣٤٣ .

(٨٣١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي . تح محمد عبده عزام . دار المعارف ط٥ لات ١/١٥٠ البيت رقم (١٣) .
(٨٣٢) تفسير البيضاوي ١/٢٠٧ ، ٢٠٨ .
(٨٣٣) العدد وكناياته في حاشية السيوطي علي البيضاوي ... مع دراسة وتحقيق القسم الثاني ... لأحمد مهدي عبد ربه السيد . ماجيستير بكلية اللغة العربية رقم ١٩٩٦ ص١٢٧
(٨٣٤) السابق /١٢٧ .
(٨٣٥) العدد وكناياته في حاشية السيوطي علي البيضاوي ص١٢٧ .
(٨٣٦) تفسير البيضاوي ١/٢٠٧ ، ٢٠٨ ، العدد وكناياته ص١٢٨ .
(٨٣٧) العدد وكناياته ١٢٨ ، الحال في حاشية السيوطي علي تفسير البيضاوي ص٨٣ ، ٨٤
(٨٣٨) العدد وكناياته من ص ٣٢٧:٣٣٢ قسم التحقيق ص٣٣٢ ، ص١٢٨ .
(٨٣٩) السيوطي النحوي لعدنان سليمان مردم ص٥٣٠ ، ٥٣١
(٨٤٠) شرح شواهد المغني ١/٢٤٧ .
(٨٤١) السيوطي النحوي ص٥٣١ .
(٨٤٢) الاقتراح ص٥٤ ، ٥٥ .
(٨٤٣) بلغ عدد الشواهد الشعرية في كتاب عقود الزبرجد ٣٩٩ في ٤٩٤ موضع منها : ٢٣٩ شاهد شعري في ٢٥٢ موضع ، و٥٩ من الرجز في ٧٦ موضع ، و١٠١ من أنصاف الأبيات وأجزائها في ١٦٦ موضع .
وقد اعتمدنا في إحصائنا علي الفهارس العامة .
(٨٤٤) سبق هذا البيت وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٠٢ ، الدرر ٢/١١٩ ، ١٢٠ وبلا نسبة في الجني الداني ص٤٩ .
(٨٤٥) الهمع ٣/٤٤٦ .
(٨٤٦) البيت بتمامه : فغضّ الطرف إنك من نُمَيْرٍ    فلا كعباً بلغت ولا كلابا
وهو في الدرر ٢/٢٤٠ يقول : استشهد به علي أن المدغم إذا وليه ساكن يكسر . كالمثال في البيت ، وفي الأشموني : والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن ... ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكي ابن جني الضم ... والبيت من قصيدة جرير المعروفة بالدامغة هجا بها الراعي النميري وقومه ، ويقال : إن امرأة مرّت علي جماعة من بني نمير فضحكوا منها وقالوا كلمة تخلّ بالأدب فقالت : ما امتثلتم قول الله تعالي : قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ولا قول جرير : فغض الطرف إنك من نمير ... إلخ .
(٨٤٧) شرح الألفية ٣٧٥ .
(٨٤٨) لأبي النجم العجلي في الدرر ٢/٢١٦ وبعده : الواسع الفضل الوَهوب المجزِل .
(٨٤٩) شرح الألفية ٣٧٤ .
(٨٥٠) الرجز لحكيم بن معيّة التميمي في الموشح ص٢٥ : الموشح مآخذ العلماء علي الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر للمرزباني أبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسي المرزباني ت ٣٨٤هـ . تح علي محمد البجاوي . ملتزم الطبع والنشر . دار الفكر العربي . القاهرة . لاط ، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٩٦٥م = سنة ١٣٨٥هـ وبعده : تدهن رأسي وتفليني وانمسع القفقاء حتي تنتنا
وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦ يقول : استشهد به علي أنه قد يوقف علي حرف موصل بألف . كالمثال في الشطر : قال : أي تأتي فوقف علي حرف المضارعة ووصله .

(٨٥١) الرجز لنعيم بن أوس في الدرر ٢٣٦/٢ ، وبلا نسبة في الموشح ص٢٦ والكتاب ٣٢١/٣ وبعده : ولا أُريدُ الشرَّ إلاَّ أنْ تا .

(٨٥٢) الهمع ٤٠٠/٣ .

(٨٥٣) عجز بيت من معلقة امرئ القيس وصدره :

أغرّكِ مني أن حبك قاتلي

ينظر : شرح قطر الندي ص١٥٤ رقم٢٥ شرح قطر النّدي وبلّ للصّدَي تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ ومعه كتاب سبيل الهدي بتح شرح قطر الندي _ طبعة جديدة منقّحة مذيّلة بالفهارس - تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة المصرية صيدا - بيروت ط١ سنة ١٩٩٤م = ١٤١ هـ، والدرر ٢٣٦/٢، شرح شواهد المغني ٢٠/١ .

(٨٥٤) الهمع ٤٠١/٣ .

(٨٥٥) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص٤١٤ : كتاب أسرار العربية تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ٥١٣:٥٧٧هـ عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع العلمي العربي - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق لاط، لات، شرح التصريح ٣٤١/٢، وذكر صاحب الدرر ٢٣٤/٢ اختلافهم في نسبة هذا البيت .

والنقر : صوت باللسان، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون ثم يصوت به فينقر بالدابة لتسير .

(٨٥٦) بلا نسبة في الدرر ٢٣٤/٢ ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ص١٣٧ وأسرار العربية ص٤١٥ أراد : العجِل ؛ فنقل حركة اللام إلي العين في الوقف .

(٨٥٧) الرجز لزياد الأعجم في : شعر زياد بن الأعجم ص٤٥ : شعر زياد الأعجم : جمع وتحقيق يوسف حسين بكار - دار المسيرة - ط١ سنة ١٩٨٣م، الدرر ٢٣٤/٢ ٢٣٥ .

(٨٥٨) الهمع ٣٩٣/٣، ٣٩٤ .

(٨٥٩) عجز بيت، وصدره : رُحْتِ وفي رجليك ما فيهما .

وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص٤٣ : ديوان الأقيشر الأسدي : جمع وتحقيق خليل الدويهي - دار الكتاب العربي - بيروت ط١ سنة ١٩٩١م، الدرر ٣٢/١

وقد سكّن الشاعر النون في هذه ضرورة، وهو مرفوع ؛ لأنه فاعل بَدَا

(٨٦٠) صدر بيت عجزه :

إثماً من الله ولا واغل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢ ورواية الديوان :

فاليوم أُسقَي غير مستحقب

وفي : الأصمعيات للأصمعي تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ط٥ لات ص١٣٠ ؛ الدرر ٣٢/١، رصف المباني ص٣٢٧ .

ومستحقب : يقال : احتقبه واستحقبه بمعني ؛ واحتقب فلان الإثم : كأنه جمعه واحتقبه من خلفه، واحتقب خيراً أو شراً . واستحقبه : ادّخره . والواغل : الداخل علي القوم في شرابهم، وقيل : هو الداخل عليهم في طعامهم

(٨٦١) الهمع ١٨٣/١ .

(٨٦٢) البيت لعيّان بن جبلة المحاربي في : معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكريّ. حققه وضبطه مصطفى السقا. عالم الكتب. بيروت ط٣ سنة ١٩٨٣ ص١٧٣، وبلا نسبة في الدرر ٢٢٨/٢ .

والمدروحة : الكثرة والسعة وما اتسع من الأرض .

(٨٦٣) عجز بيت صدره : عليها أسود ضاريات لبوسهم

وهو لزهير بن أبي سلمي في : ديوان زهير بن أبي سلمي. دار صادر. بيروت. لاط، لات (المقدمة لكرم البستاني) ص٥٩، الدرر ٢٢٨/٢ .

وضاريات : أي متعودات للحرب، يعني الفرسان . والسوابغ : الدروع الواسعة . ولا يخرقها : أي لا ينفذها .

(٨٦٤) الهمع ٣٣١/٣، ٣٣٢ .

(٨٦٥) صدر بيت عجزه : من هؤليائكنّ الضّالِ والسّمُرِ

وهو لمجنون ليلي في : ديوان مجنون ليلي جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج. مكتبة مصر. القاهرة لاط، لات ص١٣٠ وبلا نسبة في : الدرر ٢٢٩/٢، أسرار العربية ص١١٥ .

(٨٦٦) الهمع ٣٥٣/٣ .

(٨٦٧) الرواية المشهورة للبيت : وما أنا كنتيّ وما أنا عاجنٌ وشرُّ الرجال الكنتنيُّ وعاجنُ

وهو للأعشي في الدرر ٢٢٩/٢ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٨٢ وسر صناعة الإعراب ٢٢٤/١ : سر صناعة الإعراب تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ. دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم. دمشق ط٢ سنة ١٤١٣هـ = سنة ١٩٩٣م

(٨٦٨) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٢، ٢٣٠ .

(٨٦٩) الهمع ٣٥٦/٣، ٣٥٧ .

(٨٧٠) الرجز بلا نسبة في الدرر ٢١١/٢ وبعده : وإن تعدي كلّ عود ودبِر

(٨٧١) شرح الألفية ص ٣٣٣

(٨٧٢) صدر بيت عجزه : لقد جار الزمان علي عيالي

وهو للحطيئة في ديوانه ص٢٧٠ : ديوان الحطيئة : شرح أبي سعيد السكري. دار صادر بيروت. لاط سنة ١٩٨١م، الكتاب ٥٦٥/٣ وبلا نسبة في الدرر ٢٠٤/٢ .

(٨٧٣) الهمع ٢٩١/٣ .

(٨٧٤) الهمع ٢٩٢/٣، ٢٩٣ .

(٨٧٥) الهمع ٢٩٣/٣، ٢٩٤ .

(٨٧٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧١ : ديوان رؤبة بن العجّاج. اعتني بتصحيحه وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت ط٢ سنة ١٩٨٠، والدرر ٢٢٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٩/٢ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٩٢ .

وقبله : ليت وهل ينفع شيئاً ليت

(٨٧٧) الرجز بلا نسبة في : تخليص الشواهد وتلخيص الشواهد لابن هشام عبد الله بن يوسف تحقيق وتعليق عباس مصطفي الصالحي. المكتبة العربية بيروت ط١ سنة ١٩٨٦ ص٤٩٥، والدرر ٢٢٣/٢ وبعده :

تخنبط الشوك ولا تشاك

(٨٧٨) الرجز بلا نسبة في الدرر ٢٢٣/٢ (ونوط : علق والأصل نيط، والصلب : الظهر) .

(٨٧٩) الهمع ٢٧٥/٣ .

(٨٨٠) صدر بيت، وهو للأعشي في ديوانه ص٤٨ من قصيدة قالها في مدح الرسول ـ صلي الله عليه وسلم ـ برواية :
فإياك والمَيْتَات، لا تأكلنها ولا تأخُذَنْ سهماً حديداً لتَ فصدا
شرح ديوان الأعشي تحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف كامل سليمان ط١، لات، الكتاب لسيبويه ٥٠١/٣ .

(٨٨١) صدر بيت وعجزه :
كما عهدتك في أيام ذي سلم
وهو بلا نسبة في الدرر ٩٦/٢ .

(٨٨٢) صدر بيت وعجزه :
من حذر الموت أنْ يأتين
للأعشي من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب الكندي في ديوانه ص٢٠٧ والدرر ٩٦/٢ .

(٨٨٣) صدر بيت عجزه :
لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم
وهو بلا نسبة في الأشموني ٢١٣/٣ : حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ـ دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسي البابي الحلبي، والعيني رقم ٧٤٦، ٢١٣/٣، ٢١٤ .

(٨٨٤) شرح الألفية ص٢٩٢، ص٢٩٣

(٨٨٥) تتمته : إذا نال مما كنت تجمع مغنما
وهو لحاتم الطائي في العيني ٢١٧/٣، الدرر ٩٩/٢ .

(٨٨٦) البيت في الدرر ٩٩/٢، الكتاب ٥١٨/٣ .

(٨٨٧) شرح الألفية ص٢٩٤ .

(٨٨٨) عجز بيت صدره :
ومستبدلٍ من بعد غَضْبي صُرَيْمَةً وغضبي، : المائة من الأبل وهو بلا نسبة في الأشموني ٢٢١/٣ .

(٨٨٩) الرجز لرؤبة في الدرر ١٠١/٢ .

(٨٩٠) شرح الألفية ص٢٩٥ .

(٨٩١) البيت بلا نسبة في الدرر ٦/١، ورصف المباني ص٤٠١ .

(٨٩٢) الهمع ٨٠/١ .

(٨٩٣) صدر بيت عجزه :
وتركت مرّة مثل أمس المدبر
وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي في : خزانة الأدب ٤٤٨/٥، الدرر ٧/١ .

(٨٩٤) البيت يروي عجزه أيضاً : أحاد أحاد في شهر حلال
وهو لعمرو ذي الكلب الهذلي في : جمهرة اللغة لابن دريد ـ حققه وقدم له رمزي البعلبكي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٩٨٧م ص١٠٢، ص٥٠٧ شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج ومراجعة محمود محمد شاكر ـ مكتبة دار العروبة ـ القاهرة ـ لاط، لات ٥٧٠/٢ وبلا نسبة في الدرر ٧/١ .

(٨٩٥) البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٥٢ : ديوان تميم بن مقبل تح عزة حسن مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دمشق سنة ١٩٦٢م، وإصلاح المنطق لابن السكّيت شرح وتحقيق

أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ط ١ سنة ١٩٨٧ م ص٢٠٥ ، المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة . دار الكتب العلمية بيروت ط ١ سنة ١٩٨٤ م ص٦٠٦ .

(٨٩٦) البيت بلا نسبة في الدرر ٧/١ ، الكتاب ٣١٨/١ .

(٨٩٧) البيت للكميت في : شعر الكميت بن زيد الأسدي جمع وتحقيق داود سلوم . مكتبة الأندلس بغداد ، لا ط ، سنة ١٩٦٩م ١٩١/١ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة حققه محمد الدالي . مؤسسة الرسالة . بيروت ط ١ سنة ١٩٨٢م ص٥٦٧ ، وخزانة الأدب ١٧٠/١ ، ١٧١ والدرر ٨/١ .

(٨٩٨) الهمع ٩١/١ فما بعدها .

(٨٩٩) صدر بيت عجزه : نحجّ معًا ، قالت : أعامًا وقابله وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص١١٧ الحاشية : ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي . صنعه عبد العزيز الميمني . الدار القومية للطباعة والنشر ، لا ط ، لا ت (تاريخ المقدمة سنة ١٩٥٠م) ، خزانة الأدب ٣٣٨/٦ ، وبلا نسبة في الخزانه ٣٢٧/٦ ، والدرر ٩/١ .

(٩٠٠) عجز بيت وصدره : إنّا اقتسمنا خطتينا بيننا وهو للنابغة في : ديوان النابغة الذبياني تم وشرح كرم البستاني . دار صادر بيروت لا ط ، لا ت ص٥٩ ، خزانه الأدب ٣٢٧/٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، الدرر ٩/١ ، شرح المفصل ٥٣/٤ .

(٩٠١) عجز بيت وصدره : وَتَذَكَّرَتْ مِنْ لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً وهو لعوق بن الجراح التميمي في الدرر ١٠/١ .

(٩٠٢) الهمع ١٠٠/١ ، ١٠١ .

(٩٠٣) تمامه : .. جاذٍ بين لهزمتي هند ويروى . بين لهزمتي هَنِي وهو بلا نسبة في الدرر ١١/١ ، ١٢

(٩٠٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٢ ، والدرر ١٢/١ ، وشرح التصريح ٦٤/١

(٩٠٥) بعده : قد بلغا في المجد غايتاها والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٨ وله أو لأبي النجم في شرح شواهد المغني ١٢٧/١ وبلا نسبة أسرار العربية ص٤٦ ورصف المباني ص٢٤ ، ٢٣٦

(٩٠٦) الهمع ١٢٩/١ .

(٩٠٧) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٩ ، و الدرر ٨٧/١

(٩٠٨) الهمع ٣٤٦/١ .

(٩٠٩) للنمر بن تولب في تخليص الشواهد ص ١٩٣ ، والدرر ٧٦/١ ، والكتاب ٨٦/١ .

(٩١٠) الهمع ٣٢٧/١ .

(٩١١) عجز بيت صدره : نرجو فواضل ربٍّ سَيْبُه حسنٌ وهو لعبده بن الطبيب في : شعر عبدة بن الطبيب تحقيق يحيى الجبوري ساعدت جامعة بغداد على نشره . دار التربية . بغداد . ط ١ سنة ١٩٧١م ص٧٥ وفيه : مقبول مكان مسئول ، والدرر ٧٩/١ .

(٩١٢) عجز بيت صدره : يسرّك مظلومًا ويُرضيك ظالمًا

نسب للعجير السلولي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي . نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون . مطبعة . لجنة التأليف والترجمه والنشر ط٢ سنة ١٩٦٨م ص ٩٢١ ولزينب بن الطثرية في الدرر ٧٩/١

(٩١٣) الهمع ٣٤٩/١

(٩١٤) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٠ : ديوان عدي بن زيد العبادي تحقيق محمد جبار المعيبد . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية . سلسلة كتب التراث ٢ . لا ط ، لا ت ، و الدرر ٨٤/١ ، شرح شواهد المغني ٤٧٠/١ .

(٩١٥) جزء من بيت تمامه : أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لُبَد وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ، خزانة الأدب ٥/٤ ، الدرر ٨٤/١ بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٣٠ الشاهد رقم (٤٤) .

لَبَد . هذا . يصف دار احبابه بأنها قد تحوّلت من حالٍ إلى حال ؛ فقد خلت من الإنس وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها .

(٩١٦) الهمع ٣٦٨/١

(٩١٧) البيت لعبد الواسع بن أسامة فى شرح المفصل وبلا نسبة فى الدرر ٨٥/١ .

(٩١٨) الهمع ٣٦٨/١ .

(٩١٩) البيت بلا نسبة فى الدرر ٨٦/١ .

(٩٢٠) البيت بلا نسبة فى الدرر ٨٦/١ .

(٩٢١) الهمع ٣٧٠/١، ٣٧١ .

(٩٢٢) البيت للنعمان بن المنذر ملك الحيرة فى الدرر ٩٠/١، شرح شواهد المغنى ١٨٨/١، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢٤٢/١ .

(٩٢٣) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ١٠٨ والدرر ٩٠/١ .

(٩٢٤) البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠٩ : ديوان ليلى الأخيلية جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية - دار الجمهورية - بغداد لا ط سنة ١٩٦٧م، ولليلى أو لحميد بن ثور فى الدرر ٩١/١ وبلا نسبة فى شرح قطر الندى ص ٢٤٠ الشاهد رقم ٤٨ وآل مطرف : هم قوم من بني عامر وهم قوم ليلى .

(٩٢٥) الهمع ٣٨٣/١ .

(٩٢٦) البيت للعين المنقرى فى الدرر ٩١/١ وبلا نسبة فى شرح قطر الندى ص ٢٤١ وشرح شواهد المغنى ٦٥٨/٢ .

(٩٢٧) البيت بلا نسبة فى الدرر ٩١/١ .

(٩٢٨) البيت بلا نسبة فى الدرر ٩١/١ .

(٩٢٩) الهمع ٣٨٣/١ .

(٩٣٠) البيت بلا نسبة فى الدرر ١١٥/١، الجنى الدانى ص ٣٧٨، ٤١١، والكتاب ١٤٤/٣ .

(٩٣١) الهمع ٤٤١/١ .

(٩٣٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص ١٧٠ وله أو لعنترة بن عروس فى الدرر ١١٧/١، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ١٢٨ .

(٩٣٣) عجز بيت صدره : مرّوا عجالاً، فقالوا : كيف صاحبكم .

وهو بلا نسبة فى الدرر ١١٩/١، وتذكرة النحاة ص ٤٢٩ ورصف المبانى ص ٢٣٨ .

(٩٣٤) يروى : بكل مثاد مكان بكل مراد وهو لكثير عزّة فى : ديوان كثير عزة تحقيق إحسان عباس - دار الثقافة بيروت ط ١ سنة ١٩٧١ ص ٤٤٣، والدرر ١١٩/١ .

(٩٣٥) عجز بيت صدره : أمسى أبان ذليلاً بعد عزّته .

وهو بلا نسبة فى : الدرر ١١٩/١، ١٢٠، وشرح شواهد المغنى ٦٠٤/٢ استشهد به على زيادة اللام فى خبر ما النافية .

(٩٣٦) الهمع ٤٤٨/١ .

(٩٣٧) ويروى اللهم و لا هُمَّ مكان لاهُم والبيت للأعشى ينظر : الخزانة ١٧٦/٧ ، والدرر ١٥٤/١، ١٥٥، وسر صناعة الإعراب ٤٣٠/١ .

(٩٣٨) الهمع ٤٧/٢ .

(٩٣٩) وبعده : فلا يزال شاحجٌ يأتيك بجْ

والرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ١٥٥/١ وبلا نسبة في : شرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ : شرح شافية ابن الحاجب الاستراباذي مع شرح شواهده لعبد القاهر البغدادي حققهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر العربي بيروت - لا ط سنة ١٩٧٥م ١ .

(٩٤٠) البيت لأبي خراش الهذلي في الدرر ١٥٥/١ ، وشرح أشعار الهذليين ، ولأمية بن أبي الصلت قاله عند موته في خزانة الأدب ٢٩٥/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢ و إذا : ظرف . وألمّ الشيء : قرب . أقول : خبر "إنّ"

(٩٤١) الهمع ٤٧/٢، ٤٨

(٩٤٢) صدر بيت عجزه :

وكل نعيم لا محالة زائل

وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ١٣٢ ، شرح التصريح ٢٩/١ العيني ٢٨/١ ، ٢٩ ، ٣٠ رقم (١) ، حاشية الصبان ٢٨/١ ، الدرر ١٩٧/١ وهو من قصيدة لامية أوّلها :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

(٩٤٣) صدر بيت عجزه : بكل الذي يهوى نديمي مولع

وهو بلا نسبة في : شرح التصريح ١١٠/١ ، الدرر ١٩٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٢ رقم (١٢١) .

و الندامى : جمع ندمان ، وأصله للذي يجالسك على الشراب ، ثم قد يعم كل صاحب ، والنديم بمعناه . مولع : مغرم ، وفعله أولع ، وهو ملازم للبناء للمجهول .

(٩٤٤) شرح الألفية ١٨٦ ، ١٨٧

(٩٤٥) صدر بيت عجزه : يلوح كأنه خلَلُ وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦ والكتاب ١٢٣/٢ ، الخزانة ٢٠٩/٢ ، ٢١٠ ، ٢١١ وبلا نسبة في الفصول الخمسون ص ١٨٧ الفصول الخمسون لابن المعطي زين الدين أبي الحسين يحيي بن عبد المعطي المغربي ٥٦٤ - ٦٢٨هـ تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي - عيسى البابي الحلبي - مكتبة الإيمان - لا ط سنة ١٣٩٦هـ = سنة ١٩٧٦م ، الأشموني ١٧٤/٢ ونسبه العيني ١٧٤/٢ ، ١٧٥ - رقم (٣٦٢) - إلى كثير .

(٩٤٦) شرح الألفية ص١٩٠

(٩٤٧) صدر بيت عجزه : لنفسك العُذرَ في إبعادها الأملا لرجل من طيئ : ينظر : الدرر ٢٠١/١ ، التصريح ١/ ٣٧٧ ، العيني ١٧٦/٢ رقم (٣٦٦) وهو بلا نسبة في الأشموني ١٧٥/٢ ، ١٧٦ .

(٩٤٨) شرح الألفية ص ١٩١

(٩٤٩) صدر بيت وعجزه : وهل بزراة بالللناس من عار وهو لسالم بن دارة اليربوعي من قصيدة هجا بها فزارة . ينظر : الدرر ٢٠٢/١ ، الخصائص ٢٧٠/٢ العيني ١٨٥/٢ رقم (٣٧٧) وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢٤٧

(٩٥٠) شرح الألفية ١٩٤

(٩٥١) البيت بتمامه :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيسُ عن عمرو

وهو لرشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري .

والشاهد فيه : طبت النفس حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير .

وهو من شواهد : الدرر ٥٣/١ ، ٢٠٩ ، والتصريح ١٥١/١ .

(٩٥٢) شرح الألفية ص ١٩٨ .

(٩٥٣) شرح الألفية ص ١٩٩ .
(٩٥٤) شرح الألفية ص ١٩٩ .
(٩٥٥) صدر بيت عجزه : شنّوا الإغارة فرسانًا وركبانًا وهو لقريط بن أُنيف، أحد بني العنبر . وهو من شواهد الدرر ١٦٧/١ ، وفي العيني ٢٢٠/٢ رقم (٤١٦) بلا نسبة .
(٩٥٦) شرح الألفية ص ٢٠٣
(٩٥٧) صدر بيت عجزه : لَعَمْرُ الله أعجبني رِضَاها وهو لقحيف العامري في : العيني ٢٢٢/٢ رقم (٤١٨) وبلا نسبة في المحتسب ٥٢/١
(٩٥٨) شرح الألفية ص ٢٠٥
(٩٥٩) تتمته : عنّي، ولا أنت ديّاني، فتخزوني وهو لذي الإصبع العدواني واسمه الحدثان بن الحرث بن محرث بن ثعلبة في : التصريح ١٥/٢ ، العيني ٢٢٣/٢ رقم (٤١٩) .
(٩٦٠) شرح الألفية /٢٠٥ .
(٩٦١) شرح الألفية /٢٠٥ : ٢٠٧ .
(٩٦٢) شرح الألفية /٢٠٣ .
(٩٦٣) شرح الألفية ٢٠٣ .
(٩٦٤) عجز بيت صدره : دعوتُ لِمَا نابني مِسْوَرًا
وهو لأعرابي من بني أسد في العيني ٢٥١/٢ وبلا نسبة في الأشموني ٢٥١/٢
(٩٦٥) قبله : إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترعٍ بيونِ
والرجز بلا نسبة في الأشموني ٢٥٢/٢ ، والعيني ٢٥٢/٢ رقم (٤٦٣)، والتصريح ٣٨/٢
(٩٦٦) شرح الألفية ص ٢١٥ ، ٢١٦ .
(٩٦٧) بعده : نجماً مضيئاً، كالشهاب لامعاً
والرجز بلا نسبه في شرح شذور الذهب ص ١٢٩ ، ١٣٠ .
(٩٦٨) شرح الألفية ص ٢١٦ .
(٩٦٩) عجز بيت صدره : فَرِشْني بخير لأكونَنْ ومِدْحَتي والعسيل : مكنسة العطار وهو بلا نسبة في : العيني ٢٧٧/٢ رقم (٥٠١) ، التصريح ٥٨/٢ ، اللسان (عسل) .
(٩٧٠) شرح الألفية ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(٩٧١) شرح الألفية ص ٢٢٧ : ص ٢٢٩ .
(٩٧٢) شرح الألفية ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
(٩٧٣) صدر بيت عجزه : يخال الفرار يُراخي الأجل وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١
(٩٧٤) شرح الألفية ٢٣٢ .
(٩٧٥) عجز بيت صدره : أكُفْرًا بعد رد الموت عني
وهو للقطامي من قصيدة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي وهو من شواهد : أمالي ابن الشجري هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ٤٥٠ : ٥٤٢هـ تح ودراسة د. محمود الطناحي . الناشر مكتبة الخانجي ط١ سنة ١٤١٣هـ = سنة ١٩٩٢ م . مطبعة المدني ٣٩٦/٢ ، والدرر ١٦١/١ .
(٩٧٦) شرح الألفية ص ٢٣٣
(٩٧٧) شرح الألفية ص ٢٣٣

(٩٧٨) صدر بيت عجزه : إذا عدموا زاداً فإنك عاقرُ وهو لأبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب من قصيدة يرثي بها أميه بن المغيرة المخزومي، وكان قد خرج إلى الشام فمات في الطريق ونصل السيف : حديدته وذبابة طرفه الذى يضرب به . والسوق : جمع ساق وهو في الدرر ١٣٠/٢

(٩٧٩) صدر بيت عجزه :

جمَاعِلُ الكَرْمَلِين لها فديدُ

وهو لزيد الخيل الذي سمَّاه الرسول - صلى الله عليه وسلم - زيد الخير . وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها . وهو من شواهد : شرح شذور الذهب ص ٣٩٤، الدرر ١٣٠/٢ ، العيني ٢٩٨/٢ رقم (٥٣٨) ،وشعر زيد الخيل الطائي - صنعة الدكتور أحمد مختار البزرة - دار المأمون للتراث ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ = سنة ١٩٨٨ ص ١٧٦

(٩٨٠) شرح الألفية ٢٣٦

(٩٨١) الرجز في الدرر ١٢٩/٢ ، شرح شذور الذهب ٣٨٦ العلاحل : السيد

(٩٨٢) شرح الألفية ص ٢٣٧

(٩٨٣) هذه الأبيات من الرجز وهي بلا نسبة في اللسان (خشن)، (قذذ)، شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/١

الأقط : ما يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل .

بالربيات : الترب : شحم رقيق يغطى الكرش والأمعاء .

قذاذ : وهو السهم الذي لا ريش عليه .

(٩٨٤) شرح الألفية ص ٢٥٣

(٩٨٥) الرجز في وصف سقوا ضيفهم لبناً مخلوطاً بالماء . وقبله :

حتى إذا جنَّ الظلام واختلط

والمذق : خلط اللبن بالماء .

وهو للعجاج

وهو من شواهد : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي ٥١٣-٥٧٧هـ ومعه كتاب : الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت سنة ١٤١٤هـ = سنة ١٩٩٣م - لا ط ١١٥/١ ، العيني ٦٤/٣ رقم (٦٠٩) يقول : عزى إلى العجاج، ولم يثبت

(٩٨٦) شرح الألفية ص ٢٥٦

(٩٨٧) عجز بيت صدره : وقد كنتُ في الحربِ ذا تُدْرَإٍ

وهو للعباس بن مرداس الصحابي - رضي الله عنه - وقوله : ندرأ أي : صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء .

وهو في الدرر ١٥٣/٢ ، التصريح ١١٩/٢

(٩٨٨) شرح الألفية ص ٢٥٧

(٩٨٩) شرح الألفية ص ٢٥٥، ٢٥٦

(٩٩٠) البيتان بلا نسبة في : العيني ٨٠/٣، ٨١ رقم (٦٢٩)، الأشموني ٨٠/٣، الدرر ١٦٠/٢

وقوله : أقلاه : أبغضه والشاهد تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها .

(٩٩١) شرح الألفية ص ٢٦٠

(٩٩٢) شرح الألفية ص ٢٦١

(٩٩٣) عجز بيت صدره : كهز الرديني تحت العجاج وهو لأبي دؤاد الإيادي من قصيدة يصف فيها فرسه، في العيني ٩٤/٣ رقم (٦٤١) قاله أبو داود جارية بن الحجاج ...، وفي التصريح ١٤٠/٢ لأبي حادية بن الحجاج.
(٩٩٤) شرح الألفية ٢٦٤ .
(٩٩٥) نسبه سيبويه لابن مروان النحوي في الكتاب ٩٧/١، والعيني ٩٧/٣ رقم (٦٤٣)لأبي مروان النحوي
(٩٩٦) شرح الألفية ص ٢٦٥ .
(٩٩٧) بلا نسبة في الدرر ١٨٨/٢، حاشية الصبان ٩٧/٣ .
(٩٩٨) شرح الألفية ٢٦٥
(٩٩٩) صدره : لعمرك ما أدري وإن كنت داريا وهو لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١٧٥/٣
(١٠٠٠)شرح الألفية ٢٦٧
(١٠٠١) البيدان للمثقب العبدي ينظر : العيني ١١٠/٣ رقم (٦٥٣)، قوله : "غثي ،الغث هو اللحم المهزول، وهو أيضاً للحديث الرديء الفاسد .
(١٠٠٢) شرح الألفية ص ٢٦٩ .
(١٠٠٣) شرح الألفية ص ٢٦٩ .
(١٠٠٤) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٥٣ برواية :
هل تنتهون ؟ ولا ينهى ذوي شططٍ كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفُتُلُ
وهو في الخصائص ٣٧٠/٢ وقوله : شطط : أي : جور وتظلم ومجاوزة الحد .
(١٠٠٥) شرح الألفية ص ٢٠٦
(١٠٠٦) سبق هذا البيت
(١٠٠٧) شرح الألفية ص ٢٠٥
(١٠٠٨) البيت بتمامه : فكن لي شفيعاً، يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب وهو : للأسود بن قارب السدوسي الأزدي، كان كاهناً في الجاهلية، فلمّا شرف الله الأرض ببعثة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أقبل إليه سواد هذا، فوقع في قلبه حب الرسول فأسلم وأنشده بعض الأبيات منها هذا البيت . وهو من شواهد : الدرر ١٠١/١، والتصريح ٢٠١/١ .
(١٠٠٩) البيت بتمامه : وإن مدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل وهو للشنفرى الأزدي عمرو بن براق، كان يضرب به المثل في سرعة الركض والقفز . وهو من شواهد : الدرر ١٠١/١، التصريح ٢٠٢/١
(١٠١٠) شرح الألفية ص ١١١
(١٠١١) بتمامه : أطوّف ما أطوّف ثم آوي إلى أمّا ويرويني النقيعُ وهو لنقيع بن جرموز بن عبد شمس وهو شاعر جاهلي وهو بلا نسبة في الدرر ٦٩/٢
(١٠١٢) شرح الألفية ص ٢٣٠ .
(١٠١٣) عجز بيت صدره : من صدّ عن نيرانها وهو لسعد بن مالك وهو من شواهد : الدرر ٩٧/١ ، الكتاب ٥٨/١، التصريح ١٩٩/١ .
(١٠١٤) شرح الألفية ص ١١٢ .
(١٠١٥) البيت بتمامه : أراهم رفقتي حتى إذا تجافى الليل وانخزل انخزالا
وهو : لعمرو بن أحمر الباهلي من قصيدة فيها جماعة من قومه، لحقوا بالشام فرآهم في منامه . ينظر : الدرر ١٣٤/١، التصريح ٢٥٠/١ .

(١٠١٦) شرح الألفية ص ١٤٢ .
(١٠١٧) البيت بتمامه : بني غُدانة ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ، ولكن أنتمُ الخزفُ وهو من شواهد الدرر ١/ ٩٤ بلا نسبة، التصريح ١٩٧/١ .
وغدانة : حي من يربوع بن تميم . والصريف : الفضة .
(١٠١٨) شرح الألفية ص ١٠٩ .
(١٠١٩) الاقتراح ص ٥٥ .
(١٠٢٠) ذكر السيوطي أن : المرسَل - وهو الذي انقطع سنده -، والمجهول - وهو الذي لم يُعْرَف ناقله - لايقبلان ؛ لأن العدالة شرط أساسي في قبول النقل، وانقطاع السند و الجهل بالناقل يوجبان الجهل بالعدالة ؛ فإن من لم يذْكر اسمه أو ذُكر ولم يعْرف، أو لم تعْرَف عدالته فلا يقبل نقله الاقتراح ص ٦٥ .
وقد ذكر السيوطي ردّ بعض الأبيات ؛ لأنها مجهولة القائل ؛ فقد ذكر ابن النحاس أن الكوفيين أجازوا إظهار أنْ بعد كي واستشهدوا بقول الشاعر :
أردت لكيما أن تطير بقربتي فتدركها شناً ببيداء بلقع قال : والجواب أن هذا البيت غير معروف القائل، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر .
وقال أيضاً : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن واحتجوا بقول الشاعر :
ولكنّني من حبها لعميد وجاب بأن هذا البيت لا يعْرَف قائله ولا أوّله، ولم يذكَر منه إلا هذا، ولم يُنْشدْه أحدٌ ممّن وثق في اللغة، ولاعزي إلى مشهور بالضبط والإتقان .وكذلك ذكر السيوطي في قول الشاعر : لاَ تكثِرنْ إني عسيت صائما أنه بيت مجهول لم ينسبه الشرّاح إلى أحد فسقط الاحتجاج به ينظر : الاقتراح ص ٥٥ : ٥٧
(١٠٢١) الهمع ١٠٦/٢ .
(١٠٢٢) الهمع ١٣٩/٢ .
(١٠٢٣) الهمع ٣٧٣/٢ .
(١٠٢٤) الهمع ٣٧٥/٢ .
(١٠٢٥) الهمع ٤٣٥/٢ .
(١٠٢٦) الهمع ١٣٠/١ .
(١٠٢٧) الهمع ٣٧٩/١، ١٤/٢، ٣٣، ٢٣٠، ١٤٩/٣
(١٠٢٨) الهمع ١٤/٢ .
(١٠٢٩) الهمع ٤٢/٢ .
(١٠٣٠) ٤١٤/١، ٦٧/٢، ٤٣٤، ٤٦٦، ٨١/٣، ١٩٦ .
(١٠٣١) الهمع ٢٣٧/١، ٦٩/٢، ٢١٣ .
(١٠٣٢) الهمع ٢٨٣/١، ٣٧٤، ٣٩٢، ١١٦/٢، ٣١٠، ٣٤٣، ٤٦٠، ١٥٨/٣ .
(١٠٣٣) الهمع ٣٤٣/٢، ٤١٥، ١٧٢/٣ .
(١٠٣٤) الهمع ٢٩١/٢ .
(١٠٣٥) الهمع ٣٣/١، ٣٦٦، ٣٠٢/٢ .
(١٠٣٦) ٣١٢/٢ .
(١٠٣٧) الهمع ٣٤٨/٢ .
(١٠٣٨) الهمع ٣٥٣/٢، ٦٦/٣ .

(١٠٣٩) الهمع ١/٧٨، ١٦٦، ٢٨٤، ٢/٤٩٢، ٣/٩٨، ١٥٦ .
(١٠٤٠) الهمع ٣/٣٢، ١٠١ .
(١٠٤١) الهمع ٢/٩١ .
(١٠٤٢) الهمع ١/٢٠١، ٢/٤١٤ .
(١٠٤٣) الهمع٢/٤٦٨ .
(١٠٤٤) الهمع ٣/٧١ .
(١٠٤٥) الهمع ٣/٩١ .
(١٠٤٦) الهمع ٣/٢٩٥ .
(١٠٤٧) الهمع ١/١٩، ٣/١٠٨ .
(١٠٤٨) الهمع ٣/٤٥٣ .
(١٠٤٩) الهمع ١/٢٥٤، ٤٠٣ .
(١٠٥٠) الهمع ٢/٣٧٢
(١٠٥١) الهمع ٢/٣٥٤ .
(١٠٥٢) الهمع ٣/١٢٥ .
(١٠٥٣) الهمع ٢/٨٦ .
(١٠٥٤) الهمع ٢/١٢٣ .
(١٠٥٥) الهمع ٢/٣١٢ .
(١٠٥٦) الهمع ٢/٣١٨ .
(١٠٥٧) الهمع ٢/٣٥٨ .
(١٠٥٨) الهمع ١/٢١٥ .
(١٠٥٩) الهمع ٢/٣٥
(١٠٦٠) الهمع ٣/١٣٧ .
(١٠٦١) الهمع ١/٢٣٦
(١٠٦٢) الهمع ٣/١٧٨ .
(١٠٦٣) النور /٥٨ .
(١٠٦٤) النور /٣١ .
(١٠٦٥) الهمع ١/٨٢، ٨٣
(١٠٦٦) الهمع ٢/٤٢، ٢٣٥، ٣/٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ١/١٨١
(١٠٦٧) الهمع ٢/٥١، ٥٤، ٥٥، ٨٠، ٨٤، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٥، ١٠٠، ١٠٥، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٦ ..
(١٠٦٨) الهمع ٢/٥٤ .
(١٠٦٩) الهمع ٢/١١٩ .
(١٠٧٠) الهمع ٢/١٣٩ .
(١٠٧١) الهمع ٢/٢٠٥
(١٠٧٢) الهمع ٢/٤٩٩، ٥١٢ ، ٣/٢٠، ٧١، ١١٣، ١٤٣، ١٦٤
(١٠٧٣) الهمع ١/٢٥

(١٠٧٤) الهمع ٣٠٩/١، ٣٥٠، ٣٩٥، ٣٩٧ ..
(١٠٧٥) ينظر: قضايا الخلاف النحوي في همع الهوامع لعلي أحمد الكبيس - رسالة دكتوراة بآداب القاهرة رقم ٤٧٣٩ ص ٢٦٠
(١٠٧٦) الاقتراح ص٥٩
(١٠٧٧) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص٣٢٩ : ص ٣٣٩
(١٠٧٨) الاقتراح ص٥٩ ، المزهر ١/ ٢٦١
(١٠٧٩) قضايا الخلاف النحوي فيهمع الهوامع ص٢٦١
(١٠٨٠) عصور الاحتجاج في النحو العربي ــ رسالة ماجستير بدار العلوم إعداد محمد إبراهيم مصطفى عبادة سنة ١٣٩٤-سنة ١٩٧٤ رقم (١٨٢) ص٢٣٧
(١٠٨١) الاقتراح ص ١٠٧
(١٠٨٢) البيت للنابغة الذبياني في : جمهرة اللغة ص١٣٥١ ، الخزانة ٤٥٦/٢ ، ٣ /٤٠٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦ ، وتمامه :
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلتُ ألمّا أصحُ والشيب وازع
(١٠٨٣) المطالع السعيدة ص٧٤ ، الهمع ١٧٠/٢
(١٠٨٤) البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٤٢/٢
(١٠٨٥) المطالع السعيدة ص٧٥ ، الهمع ٤٦٨/١
(١٠٨٦) البيت لسلامة بن جندل السعدي في : ديوان سلامة بن جندل تحقيق فخر الدين قباوة - دار الكتب العلمية ــ بيروت ط ٢ سنة ١٩٨٧م ، خزانة الأدب ٤ /٢٧
(١٠٨٧) المطالع السعيدة ص ٧٧ ،الهمع ٤٦٨/١
(١٠٨٨) صدر بيت عجزه : إلى حمامتنا أو نصفه فقد
وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٥ ، كتاب الأزهية في علم الحروف تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ــ تح عبد المعين الملوحي ــ سنة ١٤١٣ و سنة ١٩٩٣ لاط ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ص٨٩ ، ص١١٤ ، وصف المباني ص٢٩٩ ، ص٣١٦ ، ص ٣١٨
(١٠٨٩) المطالع السعيدة ص٢٢٩ ، الهمع ٤٥٨/١
(١٠٩٠) البيت بلا نسبة في: الجنى الداني ص٣٧٨ ، ص ٤١١، الدرر ١١٥/١
(١٠٩١) المطالع السعيدة ص ٢٢٧ ، الهمع ٤٤١/١
(١٠٩٢) عجز بيت صدره :
فإما كرام موسرون لقيتهم
وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي في : شرح شواهد المغني ٨٣٠/٢
(١٠٩٣) الهمع ٢٧٢/١ ، ٢٧٣
(١٠٩٤) البيت بلا نسبة في :شرح شواهد المغني ٨٤/١، شرح قطر الندى ص٢٤٣ رقم (٥٠) الجنى الداني ص ٣٢٨
والمعنى : لسدم ــ يابني هدانة ــ من أفاضل الناس بل أنتم من أراذلهم
و «صريف» هو الفضة
(١٠٩٥) الهمع ٣٩١/١
(١٠٩٦) البيتان بلا نسبة في الدرر ١١٧/١
(١٠٩٧) الهمع ٤٤٧/١

(١٠٩٨) يونس /٢٤

(١٠٩٩) جزء من بيت تمامة : ويوما توافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ وهو : لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص١٥٧ ، والدرر ١/١٢٠ ، ١٢١

(١١٠٠) شرح السيوطي على الألفية ص ١٢٧ ، الهمع ١/٤٥٦

(١١٠١) صدر بيت عجزه : تقي للمنون لدى استيفاء آجال

وهو بلا نسبة في : الدرر ١/١٢٧ ، وشرح قطر الندى ص٢٨١ رقم (٦٥)

سابغات : أراد دروعاً سابغات أي : واسعات .

جأواء : هي الجيش العظيم . باسلة : متصفة بالبسالة وهي الشجاعة .

المنون : الموت .

(١١٠٢) الهمع ١/٤٦٨

(١١٠٣) صدر بيت عجزه : فلم تعباً بعذل العاذلينا

وهو بلا نسبة في : الدرر ١ / ١٣٦ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٠٦

ونحن قتلنا الأَزْدَ أَزْدَ شنوءةٍ فما شربوا بعْدُ على لَذَّةٍ خمْرَاً وخزانة الأدب ٦/٥٠١

(١١٠٤) الهمع ١/٤٩٣

(١١٠٥) عجز بيت ، وصدره :

ونحن قتلنا الأسد أسد خفيّة

وهو بلا نسبة في : إصلاح المنطق لابن السكيت شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر ـ ط/ سنة ١٩٨٧ م وفيه : أنشدني أبوزيد النحوي سعيد بن أوس :

ونحن قتلنا الأَزْدَ أَزْدَ شنوءةٍ فما شربوا بعْدُ على لَذَّةٍ خمْرَاً ص ١٤٦ وخزانة الأدب ٦/٥٠١

(١١٠٦) الهمع ٢/٤٩٣

(١١٠٧) عجز بيت صدره :

ومازال مهريّ مزجر الكلب منهم

وهو : لأبي سفيان بن حرب في : للحيوان ١/٣١٨ : الحيوان للجاحظ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ـ دار الجيل ودار الفكر ـ بيروت ـ ط/١٩٨٨ م ، وبلا نسبة في : جواهر الأدب ص١٢٨

(١١٠٨) الهمع : ٢/ ١٦٢

(١١٠٩) البيت لامرئ القيس ، وصدره : ألا رُبَّ يوم لك منهن صالح

وهو في الجنى الداني ص ٣٣٤ ، خزانة الأدب ٣/٤٤٤ ، ٤٥١ ، رصف المباني ص ١٥٣

(١١١٠) الهمع ٢/٢١٧

(١١١١) البيت لكعب بن مالك في : ديوان كعب بن مالك دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ـ منشورات مكتبة النهضة ـ بغداد ـ ط سنة ١٩٦٦ ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٦/٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣ .

(١١١٢) الهمع ٢/٢٢٠ ، ٢٢١

(١١١٣) البيت لأبي دواد الإيادي في : ديوان أبي دواد الإيادي: نشر جوستاف جرونيام ضمن دراسات في الأدب العربي ـ ترجمة إحسان عباس ـ منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٩٥٩م ص٣١٦ ، والأزهية ص٩٤ ، ص٢٦٦

(١١١٤) الهمع ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠

(١١١٥) صدر بيت عجزه:
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
وهو: لامرئ القيس في ديوانه ص٣٢، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١، والكتاب ٥٠٤/٣، وينظر: الهمع ٢/ ٣٩١ ويقصد: روى بنصب «يمين» على إضمار فعل، وبرفعه على الابتداء مع إضمار الخبر
(١١١٦) البيتان للخرنق بنت بدر بن هفّان في: ديوان الخرنق بنت بدر: رواية أبي عمرو بن العلاء _ تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبدالله _ دار الكتب العلمية ببيروت ط/سنة ١٩٩٠م ص٤٣ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤١٦
لا يبعدن: أي: لا يهلكن. «سم العداة»: أي كالسمّ لأعدائهم يقضون عليهم. والعداة: جمع عاد، كقضاة وقاض.
والآفة: العلة والمرض. والجزر: جمع جزور، وهي الناقة تجزر.
والمعترك: موضع ازدحام القوم في الحرب
والأزر: جمع إزار، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن، والرداء ما يستر النصف الأعلى منه
والمعاقد: جمع معقد، حيث يعقد الإزار ويلوى.
(١١١٧) الهمع ١٢٥/٣
(١١١٨) البيت: لطرفة بن العبد في: ديوان طرفة بن العبد _ دار صادر _ بيروت لا ط، لا ت ( المقدمة لكرم البستاني ) ص٣٢،
وشرح المعلقات السبع للإمام الأديب القاضي المحقق أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني _ روجعت وصححت
على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من الأدباء _ مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر سنة ١٩٣٨م
=سنة ١٣٥٨هـ، لا ط ص٧٠، والدرر ١٥٢/١
(١١١٩) الهمع ٢٧/١
(١١٢٠) صدر بيت عجزه:
بيثرب أدنى دارها نظر عالي
وهو لامرىء القيس من قصيدته المشهورة: «ألا عم صباحا» في ديوانه: ص٣١، والكتاب ٢٣٣/٣، العيني ٩٤/١ بلا نسبة في الأشموني ٩٤/١
(١١٢١) شرح الألفية ص ٥٧ وينظر أمثلة أخرى في: المزهر ٣٢٢/٢، الأشباه والنظائر ٣٠١/٤، ٩٧/٥، ١٠٤، ٩٠، ٩١، ٢١٨/٧، ٢١٩ وذلك على سبيل المثال لا الحصر، المطالع السعيدة ص ٤٤٨
(١١٢٢) المزهر ١٧٤/١
(١١٢٣) عصور الاحتجاج في النحو العربي د. عبادة ص٢٤٠، ٢٤١
(١١٢٤) عصور الاحتجاج في النحو العربي ص٢٤١
(١١٢٥) المزهر ١٧٥/١
(١١٢٦) الهمع ٣١١/٢، ٣١٢ وقد سبق
(١١٢٧) البيت بلا نسبة في الدرر ٣١/١
(١١٢٨) الهمع ١/ ١٨٢
(١١٢٩) المزهر ٤٣/٢

(١١٣٠) المزهر ١/١٧٨

(١١٣١) المزهر ١/١٧٨، ١٧٩ ، الهمع ١/٩٣ ، ٩٤ ، الاقتراح / ٤٩

شنّ : قبيلة كانت تكثر الغارات . الفيلق : الجيش الضخم أنّثه لمعنى الكتيبة

هنا : أصلها : «هنّن» بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال ، وهى اسم إشارة للبعيد .

دوسر والملحاء : كتيبتان للنعمان بن المنذر

والأبيات أوبعضها في : الخزانة : ١/١٧٠ ، ١٧١ ، الدرر ١/٨

(١١٣٢) المزهر ١/ ١٧٠ فما بعدها ، ٢/ ٣٢٣ فما بعدها

(١١٣٣) مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص٤٣

(١١٣٤) ينظر تفصيل ذلك في : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د. محمد حماسة من ص٨٨ : ص١١٦

(١١٣٥) لغة الشعر / ٩٣ فما بعدها

(١١٣٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٢٠٠

(١١٣٧) الخصائص ٣/١٩٠

(١١٣٨) انظر تفصيلها في لغة الشعر ٨٨-١١٦

(١١٣٩) الاقتراح ١/٣٠

(١١٤٠) الاقتراح ١/٣٠ مفهوم الرخصة عند من صرّحوا به لا يخرج عن الشذوذ _ ينظر : لغة الشعر ١٤٣

(١١٤١) الهمع ٣/٢٤

(١١٤٢) الاقتراح/٣٠

(١١٤٣) الهمع ٣/٢٣٦، الاقتراح ٣٠

(١١٤٤) الهمع ٣/٢٣٦ ، الاقتراح ٣٠

(١١٤٥) عجز بيت صدره :

وأنّى حيثما يثني الهوى بصري

وهو لابن هرمة في : شعر إبراهيم بن هرمة القرشي تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. لا ط لا ت (تاريخ المقدمة سنة ١٩٦٩م ) ص ٢٣٩ ، وبلا نسبة في : أسرار العربية ص ٤٥ والدرر ٢/٢٠٧

(١١٤٦) جزء بيت وتمامه :

كأني بفتخاء الجناحين لِقْوةٍ  على عجلٍ مني طأطأت شيمالي

وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨ برواية :

كأني بفتخاء الجناحين لقوة  صيود من العقبان طأطأت شِمْلالِ

وشرح شواهد المغني ١/٣٤١ والدرر ٢/٢٠٧

فتخاء الجناحين : أي لينة الجناحين

(١١٤٧) الهمع ٣/٢٣٦ ، ٢٣٧ ، الاقتراح ص ٣١

(١١٤٨) صدر بيتٍ عجزة :

فتقادمت فالحبْس فالسُّوبان

وهو للبيد في : ديوان لبيد بن ربيعة العامري. دار صادر. بيروت لا ط ، لا ت ص ٢٠٦ ، الدرر ٢/٢٠٨ ، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي. أبو عبيد البكري. تحقيق عبد العزيز الميمني. دار الحديث بيروت ط٢ سنة١٩٨٤م ص١٣

(١١٤٩) الهمع ٣/٢٣٧

(١١٥٠) عجز بيت صدرة :

فيه الرماح وفيه كل سابغة

وهو للحطيئة في ديوانه ص٧٥ والدرر ٢/ ٢٠٨

(١١٥١) الهمع ٣/ ٢٣٧ ، الاقتراح ص٣٢

(١١٥٢) الهمع ٣/٢٣٥ : ٢٥١

(١١٥٣) شرح الألفية /٤٢

(١١٥٤) شرح الألفية /٦٢

(١١٥٥) شرح الألفية ٦٤، ٦٥

(١١٥٦) شرح الألفية ٨٤ ، ٨٥ ، الهمع ١/٢٧٨

(١١٥٧) شرح الألفية ٨٨

(١١٥٨) شرح الألفية ٦٨ ، ١/٢١٤

(١١٥٩) الهمع ٢/٣٠

(١١٦٠) الهمع ٢/٣٦ المطالع السعيدة ٢٨٢

(١١٦١) المطالع السعيدة ١١٧

(١١٦٢) المطالع السعيدة ٢٠٥

(١١٦٣) المطالع السعيدة ٢٧٨

(١١٦٤) المطالع السعيدة ٢٨٨

(١١٦٥) المطالع السعيدة ٢٩٧

(١١٦٦) المطالع السعيدة ٣٦٩ ، الهمع ٢/ ٢٧٣

(١١٦٧) الهمع ٢/١٣٢

(١١٦٨) الهمع ٢/٣٥٦

(١١٦٩) الهمع ٢/٣٦٠

(١١٧٠) الهمع ٢/٣٨٦

(١١٧١) الهمع ٢/٤٤٦

(١١٧٢) المطالع السعيدة ٣٩٧

(١١٧٣) المطالع السعيدة ٤٠٤

(١١٧٤) المطالع السعيدة ٤٣٣

(١١٧٥) المطالع السعيدة ٤٥٩

(١١٧٦) الهمع ٣/٢٣٥ - ٢٥١

(١١٧٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٠ - ٢٠٣

(١١٧٨) الأحزاب /١٠

(١١٧٩) الأحزاب /٦٧

(١١٨٠) الهمع ٣/٢٥٠ ، ٢٠٣
(١١٨١) ينظر : ابن هشام حياته ومنهجه النحوي د. عصام نور الدين _ الشركة العالمية للكتاب ش م ل طباعة ونشر وتوزيع ط/ سنة ١٩٨٩م ص٨٦ ، ٨٧
(١١٨٢) الخصائص ٢/١٢-١٤، الاقتراح /١٢١، المزهر ١/٢٥٧
(١١٨٣) الاقتراح ١٢١، المزهر ١/٢٥٧، الخصائص ٢/١٢-١٤
(١١٨٤) لغة الشعر ٣١٢ فما بعدها
(١١٨٥) الاقتراح /١٢١ المزهر ١/٢٥٧ الخصائص ٢/١٢- ١٤
(١١٨٦) الاقتراح / ١٢٢
(١١٨٧) المطالع السعيدة /٦١ شرح السيوطي على ألفية ابن مالك /٤٠ عزلها إلى طيىء فقط ، الهمع ١/٢٥٨
(١١٨٨) المطالع السعيدة / ٩٧ شرح السيوطي على ألفية ابن مالك /٥٢
(١١٨٩) الهمع ١/ ٢٤٦ ، المطالع السعيدة / ٥٥شرح السيوطي على الألفية /٧٤ «من أسماء الإشارة أولاء»
(١١٩٠) شرح الألفية /١٧٩ ، ٢٢٠
(١١٩١) الهمع ٢/٢٧٢
(١١٩٢) شرح الألفية /٨٠ ، المطالع السعيدة /١٦٣ ، الهمع ١/٢٧٢
(١١٩٣) شرح الألفية /١٠٩ المطالع السعيدة / ٢٠٨
(١١٩٤) شرح الألفية / ١١٨
(١١٩٥) شرح الألفية / ١٣٣ ، المطالع السعيدة /٢٣٦
(١١٩٦) الهمع ١/ ٥٠٣ ، المطالع السعيدة / ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، شرح الألفية / ١٤٤
(١١٩٧) شرح الألفية /١٨٢
(١١٩٨) الهمع ٢/٣٧٣ ، شرح الألفية / ٢٠٠
(١١٩٩) الهمع ٢/ ٣٧٥ ، شرح الألفية / ٢٠٠
(١٢٠٠) شرح الألفية /٢٠٨
(١٢٠١) الهمع ٢/١٦٩ ، المطالع السعيدة /٣٢٠ ، شرح الألفية / ٢٢٠ عقود الزبرجد ٣/١٢٤
(١٢٠٢) المطالع السعيدة / ٤٣٦ ، الهمع ٢/ ٤٣٥ ، شرح الألفية /٢٣١
(١٢٠٣) شرح الألفية /٢٦٨
(١٢٠٤) الهمع ٣/١٧٨
(١٢٠٥) شرح الألفية /٣٠٢ الهمع ١/٩٩،١٠٠ ،المطالع السعيدة /١١٠
(١٢٠٦) شرح الألفية /٣٢٤ ، المطالع السعيدة / ٣٧١ ، الهمع ٣/٢٢١
(١٢٠٧) الإتقان ٢/٥٤٤
(١٢٠٨) المطالع السعيدة /٦٠
(١٢٠٩) المطالع السعيدة / ٧٨ ، ٣٢٨ الهمع ٢/١٣٩
(١٢١٠) المطالع السعيدة /٨٩
(١٢١١) الهمع ٢/٢٣١ المطالع السعيدة /٣٥٠
(١٢١٢) الاتقان ٢/٤٧٢
(١٢١٣) الهمع ٢٤٤٣ الإتقان /٢/٤٩٩
(١٢١٤) الإتقان ٢/٥٢٢

(١٢١٥) الإتقان ٢/٥٢٢
(١٢١٦) الهمع ١/٣٥٦
(١٢١٧) الهمع ١/٥١٤
(١٢١٨) الإتقان ٢/٥٤٠
(١٢١٩) الهمع ١/١٣٤
(١٢٢٠) الهمع ١/١٩٦
(١٢٢١) الهمع ١/١٩٧
(١٢٢٢) الهمع ١/١٩٧
(١٢٢٣) الهمع ١/٢٠١
(١٢٢٤) الهمع ١/٢٠٤
(١٢٢٥) الهمع ١/٢٠٤
(١٢٢٦) الهمع ١/٢٣١
(١٢٢٧) الهمع ١/٢٦٩
(١٢٢٨) الهمع ١/٣٥٦
(١٢٢٩) الهمع ١/٣٦٦
(١٢٣٠) الهمع ١/٣٩٤
(١٢٣١) الهمع ٢/٣٩
(١٢٣٢) الهمع ٢/١٠٦
(١٢٣٣) الهمع ٢/١٥٢
(١٢٣٤) الهمع ٢/١٥٢
(١٢٣٥) الهمع ٢/١٦٤
(١٢٣٦) الهمع ٢/٢٠٦
(١٢٣٧) الهمع ٢/٢٢٩
(١٢٣٨) الهمع ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥
(١٢٣٩) الهمع ٢/٣٤٢
(١٢٤٠) الهمع ٢/٣٧٢
(١٢٤١) الهمع ٢/٣٩٤
(١٢٤٢) الهمع ٢/٤٤٩
(١٢٤٣) الهمع ٢/٥٠٥
(١٢٤٤) الهمع ٢/٥١٤
(١٢٤٥) الهمع ٢/٥١٨
(١٢٤٦) الهمع ٣/١٦
(١٢٤٧) الهمع ٣/٢٣٠
(١٢٤٨) عقود الزبرجد ٣/٥٨
(١٢٤٩) عقود الزبرجد ٣/٨٩
(١٢٥٠) عقود الزبرجد ٢/١٥٧

(١٢٥١) المطالع السعيدة /٨٨
(١٢٥٢) المطالع السعيدة /٨٨
(١٢٥٣) المطالع السعيدة /٩٥
(١٢٥٤) المطالع السعيدة /١١٢ ، ١١٣
(١٢٥٥) المطالع السعيدة /١٢
(١٢٥٦) المطالع السعيدة /٢٢١
(١٢٥٧) المطالع السعيدة /٢٩
(١٢٥٨) المطالع السعيدة ٣٤٤ ، شرح الألفية /١٨٨
(١٢٥٩) المطالع السعيدة /٣٧
(١٢٦٠) المطالع السعيدة /٤١٧
(١٢٦١) المطالع السعيدة /٤٣٨
(١٢٦٢) المطالع السعيدة /٤٣٩
(١٢٦٣) الإتقان ٢/٤٦١
(١٢٦٤) الإتقان ٢/٤٨٣
(١٢٦٥) الإتقان ٢/٤٩٢
(١٢٦٦) الإتقان ٢/٥٠٥
(١٢٦٧) الإتقان ٢/٥٢١
(١٢٦٨) الإتقان ٤/٣٦٥
(١٢٦٩) الإتقان ٤/٣٦٩
(١٢٧٠) الإتقان ٤/٣٧٠
(١٢٧١) الإتقان ٤/٣٧١
(١٢٧٢) الإتقان ٤/٣٨٠
(١٢٧٣) الإتقان ٤/٤٣٢
(١٢٧٤) شرح الألفية /٤٥
(١٢٧٥) شرح الألفية /٤٩ ، الهمع ١/١٣٠
(١٢٧٦) شرح الألفية ٥٤ ، ٥٥
(١٢٧٧) شرح الألفية /٥٥
(١٢٧٨) شرح الألفية /٥
(١٢٧٩) شرح الألفية /
(١٢٨٠) شرح الألفية /٧٦
(١٢٨١) شرح الألفية /١٥٢
(١٢٨٢) شرح الألفية /٣١١
(١٢٨٣) شرح الألفية /٢٤٦
(١٢٨٤) شرح الألفية /٣٠٥
(١٢٨٥) شرح الألفية /٣١١
(١٢٨٦) الهمع ١/٢٧٠ ، ٢٧١

(١٢٨٧) الهمع ١/٢٧٢
(١٢٨٨) الهمع ١/٢٧٦
(١٢٨٩) الهمع ٢/٢٧٢
(١٢٩٠) الهمع ٢/٢٩٦
(١٢٩١) الهمع ٢/٣٤٥
(١٢٩٢) الهمع ٣/٨٤
(١٢٩٣) الهمع ٣/٨
(١٢٩٤) الهمع ٣/١٣٦
(١٢٩٥) لغة الشعر د. حماسة ص ٣٢١
(١٢٩٦) الهمع ٣/٣٨٠
(١٢٩٧) الهمع ٣/٣٨٠
(١٢٩٨) الهمع ٣/٣٨٤ ٢/٣٤٢
(١٢٩٩) الهمع ٣/٤٤٦
(١٣٠٠) الهمع ٣/٤٤٦، ٤٤٧
(١٣٠١) البقرة /٢٦
(١٣٠٢) الهمع ٣/٤٢٥
(١٣٠٣) الهمع ١/٨٢، ٨٣
(١٣٠٤) الهمع ١/١٣١
(١٣٠٥) الهمع ١/١٩٦
(١٣٠٦) الهمع ٣/٣٧٢
(١٣٠٧) الأشباه والنظائر ١/١٧ وانظر ١/٢٠
(١٣٠٨) المزهر ١/٢٢١، ٢٢٢، الاقتراح ١٩٩
(١٣٠٩) الهمع ١/٤٢٩، ٤٣٠
(١٣١٠) الهمع ١/٤٢٩، ٤٣٠
(١٣١١) المزهر ١/٢٢، الاقتراح ٢٠٠
(١٣١٢) الهمع ١/٤٢٩، ٤٣٠
(١٣١٣) المزهر ١/٢٢٣
(١٣١٤) الاقتراح ٢٠١ ، المزهر ١/٢٢٢
(١٣١٥) الهمع ٣/٣٧٢
(١٣١٦) الهمع ١/١٨٣
(١٣١٧) الرعد /٩
(١٣١٨) غافر / ٣٢
(١٣١٩) الهمع ٣/٣٨٨
(١٣٢٠) الهمع ٣/٣٩٧
(١٣٢١) الهمع ٣/٤٠١
(١٣٢٢) الهمع ٣/٣٨٦

(١٣٢٣) المزهر ٢/٣٧٢ فما بعدها
(١٣٢٤) المزهر ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦
(١٣٢٥) المزهر ٢/٢٧٦
(١٣٢٦) المزهر ٢/٢٧٦
(١٣٢٧) الهمع ٣/٢٥٦
(١٣٢٨) الهمع ٣/٢٧٤ ، ٢٧٥
(١٣٢٩) الهمع ٣/٢٧٦
(١٣٣٠) الهمع ٣/٣٥٢
(١٣٣١) الهمع ٣/٣٥٢
(١٣٣٢) المزهر ٢/٣٨
(١٣٣٣) المزهر ٢/٣٩
(١٣٣٤) المزهر ٢/٩٨
(١٣٣٥) المزهر ٢/٢١٧
(١٣٣٦) الهمع ١/٣٩٤
(١٣٣٧) المطالع ٢٠٨ ، شرح الألفية ١٠٩
(١٣٣٨) شرح الألفية ١٤٤ ، المطالع ٢٥٠ ، ٢٥١ ، الهمع ١/٥٠٣
(١٣٣٩) الهمع ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥
(١٣٤٠) الهمع ٢/٢٩٦
(١٣٤١) الهمع ٢/٣٠٣
(١٣٤٢) شرح الألفية ٣١١
(١٣٤٣) الهمع ٢/٣٧٣-٣٧٥ ، شرح الألفية ٢٠٠
(١٣٤٤) الهمع ١/٤٦٩
(١٣٤٥) شرح الألفية ١٣٣ ، المطالع السعيدة ٢٣٦
(١٣٤٦) الهمع ٣/٨ المزهر ١/٢٢١
(١٣٤٧) الهمع ٢/٣٤٢
(١٣٤٨) الهمع ٢/٤٤٩
(١٣٤٩) الإتقان ٢/٤٦١
(١٣٥٠) المطالع السعيدة ٣٧١
(١٣٥١) الإتقان ٢/٤٩٢
(١٣٥٢) الإتقان ٢/٥٢١
(١٣٥٣) الإتقان ٤/٣٦٥
(١٣٥٤) الإتقان ٤/٣٦٩
(١٣٥٥) الإتقان ٤/٤٣٢
(١٣٥٦) الإتقان ٤/٣٧٠
(١٣٥٧) الإتقان ٤/٣٧١
(١٣٥٨) الاقتراح ص ١٢١ ، ١٢٢ ، المزهر ١/٢٥٧ ، الخصائص ٢/١٢-١٤

(١٣٥٩) الاقتراح ص ٥٨ ، المزهر ١/٢٥٨
(١٣٦٠) يمثل رأى السيوطي - هذا رأى النحاة السابقين أيضاً.
(١٣٦١) الهمع ٣/٧٣
(١٣٦٢) المزهر ٢/١٠٩ ، ١١٠
(١٣٦٣) الهمع ١/١٩٧
(١٣٦٤) الهمع ٣/٤٣٧
(١٣٦٥) شرح الألفية / ٣٢٥
(١٣٦٦) ينظر أمثلة كثيرة لما وصف به السيوطي بعض اللغات بأنها رديئة في المزهر ١/٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦
(١٣٦٧) الهمع ٢/٢٩٦ ، ٢٩٧
(١٣٦٨) الهمع ٢/٣٠٣
(١٣٦٩) الهمع ٣/٧٤
(١٣٧٠) الهمع ٢/٣٨٠
(١٣٧١) الهمع ٣/٤٠٣
(١٣٧٢) المزهر ١/٢٢٣
(١٣٧٣) المزهر ١/٢٢٣ ، ٢٢٦
(١٣٧٤) المزهر ١/٢٢٤
(١٣٧٥) المزهر ١/٢٢٤
(١٣٧٦) المزهر ١/٢٢٤
(١٣٧٧) المزهر ١/٢٢٤
(١٣٧٨) المزهر ١/٢٢٤
(١٣٧٩) المزهر ١/٢٢٤
(١٣٨٠) المزهر ١/٢٢٥
(١٣٨١) المزهر ١/٢٢٥
(١٣٨٢) المزهر ١/٢٢٥
(١٣٨٣) الهمع ٢/١٠٦
(١٣٨٤) لغة الشعر ص ٣١٥ ، في التركيب اللغوى د. أحمد علم الدين الجندي ص ١٢١ : ١٣٧ مجلة المجمع عدد ٧١ سنة ١٩٩٢ .
(١٣٨٥) مجمع الأمثال ١/٢٢٧
(١٣٨٦) الهمع ١/٢٧ ، ٢٨٩ شرح الألفية /٤١
(١٣٨٧) مجمع الأمثال ٢/١٧٢
(١٣٨٨) المطالع السعيدة /١٨٣ ، ١٨٤ ، شرح الألفية /٩٥ ، الهمع ١/٣٢٦ ، ٣٢٧
(١٣٨٩) حاشية الصبان ١/٢٤٣
(١٣٩٠) شرح الألفية /١٠٨
(١٣٩١) مجمع الأمثال ٣/٣١٠
(١٣٩٢) شرح الألفية /١٤٢ ، الهمع ١/٤٨٨

(١٣٩٣) جمهرة الأمثال ٢/١٦٩ يضرب مثلاً للأمرين أو للرجلين لايبالي أهلكا أو سلما . ويقال : الكلابُ على البقر بالرفع والنصب . جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري - دار الجيل بيروت - تح محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش - ط٢ سنة ١٩٨٨م
(١٣٩٤) شرح الألفية /١٦٨ ، الهمع ١/٣٣١ ، ٣٦٠ ، ٢/١٢ ، ١٣
(١٣٩٥) شرح الألفية /١٧٩
(١٣٩٦) شرح الألفية /٢٢٥
(١٣٩٧) شرح الألفية /٢٢٦ المطالع السعيدة /٤٣٢
(١٣٩٨) البقرة /٣٤
(١٣٩٩) الحشر /٩
(١٤٠٠) شرح الألفية /٢٧٣
(١٤٠١) مجمع الأمثال ١/٤٠
(١٤٠٢) المطالع السعيدة /١٨٥ ، الهمع ١/٣٢٨
(١٤٠٣) جمهرة الأمثال ٢/١٨٥ ، ١٨٦ يقول : لاتتكل على عبدك في حل الأمور ؛ فإنه لا ينصح لك .
(١٤٠٤) الهمع ١/٣٢٨
(١٤٠٥) الهمع ١/١٤٤
(١٤٠٦) الهمع ١/٣٣٩
(١٤٠٧) مجمع الأمثال ٢/١٢١
(١٤٠٨) الهمع ١/٣٠٠ ، ٣٠١
(١٤٠٩) القرملة : شجرة ضعيفة
(١٤١٠) الهمع ١/٣٢٦
(١٤١١) جمهرة الأمثال ١/٦١ ويضرب مثلاً لاستواء الناس في الشر والمكروه
(١٤١٢) الهمع ١/٣٣٢ ، المطالع السعيدة /٢٨٨
(١٤١٣) الهمع ٢/٩٥
(١٤١٤) الهمع ٢/١٣ ، ١٤ ، المطالع السعيدة /٢٧٢
(١٤١٥) الهمع ٢/١٨ ، المطالع السعيدة /٢٧٣
(١٤١٦) الهمع ١/٦٠ والرَّجْن : الإقامة بالمكان
(١٤١٧) جمهرة الأمثال ١/١٩٤ ، ٣٩٥ يضرب مثلاً للرجل يتكلم عنده فيظنُّ أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم ذلك ، أي اسكت فإني أريد من هو أنبل منك ؛ .. وأطرق أي «اغضض» من إطراق العين وهو خفض النظر ، والمثل: أطرق كرا إن النعامة في القري
(١٤١٨) الهمع ٢/٦١
(١٤١٩) مجمع الأمثال للميداني ١/٣٧٢
(١٤٢٠) الهمع ٢/٢٦١ المطالع السعيدة /٣٦٣
(١٤٢١) جمهرة الأمثال ١/٤٦٢
(١٤٢٢) الهمع ٢/٣٣٢ ، المطالع السعيدة /٣٩٣
(١٤٢٣) والقارظ الذي يجتني القرظ وهو ورق السلم
(١٤٢٤) الهمع ٢/١٢٦

(١٤٢٥) مريم /١٧
(١٤٢٦) الهمع ٢/٢٢٤ ، المطالع السعيدة /٣٤٨
(١٤٢٧) مجمع الأمثال للميداني ٢/١٨٤
(١٤٢٨) الهمع ٣/٢٧٨
(١٤٢٩) العقد الفريد ٣/١٢١
(١٤٣٠) الهمع ٣/٣٧٢
(١٤٣١) الهمع ٣/٤٤
(١٤٣٢) المطالع السعيدة /١٥٢
(١٤٣٣) المطالع السعيدة /١٥٩
(١٤٣٤) المطالع السعيدة /١٦٤
(١٤٣٥) المطالع /٢٢٦
(١٤٣٦) المطالع /٢٥٤
(١٤٣٧) المطالع السعيدة /٣٠١
(١٤٣٨) المطالع السعيدة /٣٠١ ، ٣٠٢
(١٤٣٩) المطالع السعيدة /٣١٩ ، ٣٢٠
(١٤٤٠) المطالع السعيدة /٣٥٠
(١٤٤١) المطالع السعيدة /٣٥١
(١٤٤٢) المطالع السعيدة /٣٨٧
(١٤٤٣) المطالع السعيدة /٤٠٦
(١٤٤٤) المطالع السعيدة / ٤١٥
(١٤٤٥) المطالع السعيدة /٤١٦
(١٤٤٦) المطالع السعيدة /٤٢٥ ، ٤٢٦
(١٤٤٧) المطالع السعيدة /٤٢٧
(١٤٤٨) المطالع السعيدة /٤٤٠
(١٤٤٩) شرح الألفية /١٠٧
(١٤٥٠) شرح الألفية /٢٢٦
(١٤٥١) شرح الألفية /٢٤٤
(١٤٥٢) شرح الألفية ٣٥٣
(١٤٥٣) الأشباه ١/١٩٦
(١٤٥٤) الهمع ١/٢١١
(١٤٥٥) الهمع ١/٢٣٨
(١٤٥٦) الهمع ١/٤٥٠
(١٤٥٧) الهمع ٢/٩٠ ، ٩١
(١٤٥٨) الهمع ١/٢٠٠
(١٤٥٩) المطالع السعيدة /٦٩
(١٤٦٠) المطالع السعيدة ٣٩٧

(١٤٦١) المطالع السعيدة ٤١٧
(١٤٦٢) الهمع ٣/١١٩
(١٤٦٣) الأشباه والنظائر ٢/٤٩
(١٤٦٤) الأشباه والنظائر ٢/٧٢
(١٤٦٥) الأشباه والنظائر ٢/٤٩
(١٤٦٦) الأشباه والنظائر ٢/٧١
(١٤٦٧) المطالع السعيدة ٤٣٢ ، شرح الألفية /٢٢٣
(١٤٦٨) المطالع السعيدة ٤٤٤
(١٤٦٩) الهمع ٣/٣٥
(١٤٧٠) المطالع السعيدة ٢٢٢
(١٤٧١) المطالع السعيدة ٢٢٢
(١٤٧٢) المطالع السعيدة ٢٤١
(١٤٧٣) المطالع السعيدة ٤٥٨
(١٤٧٤) الهمع ٣/٢٦
(١٤٧٥) الهمع ٣/١٢٥
(١٤٧٦) الهمع ٣/١٨٥
(١٤٧٧) الهمع ٢/٢٨
(١٤٧٨) يوسف /٣٥
(١٤٧٩) الهمع ٢/٣٤٢
(١٤٨٠) الأشباه والنظائر ١/٣٣٥
(١٤٨١) الهمع ٢/٣٦
(١٤٨٢) عقود الزبرجد ١/٨٦
(١٤٨٣) الهمع ٢/٤٠٢
(١٤٨٤) الهمع ١/١٤٥
(١٤٨٥) الهمع ٢/٤٠٨
(١٤٨٦) الهمع ٣/١٢٥
(١٤٨٧) الهمع ٣/١٤
(١٤٨٨) الهمع ٣/٢١٧
(١٤٨٩) شرح الألفية ٢٤٥
(١٤٩٠) الهمع ٣/١٨٥ ، ١٨٦ .

## الفصل الثانى

# القياس

## القياس في اللغة والاصطلاح

**القياس في اللغة** : هو التقدير جاء في لسان العرب: قاس الشيء يَقيسه قَيْسًا وقياساً ، واقتاسه، وقيَّسه إذا قَدَّرَه على مثاله[1] . وفي القاموس المحيط: قاسه بغيره وعليه يقيسه قَيْسا وقياساً واقتاسه قدَّره على مثاله فانقاس، والمقدار مقياس، وقيْس رمح بالكسر وقاسه قدَّره ...[2] وفي المعجم الوسيط : القياس - (في اللغة) : ردُّ الشيء إلى نظيره[3] .

وهو - أيضًا - التسوية بين الشيئين ؛ لأن تقدير الشيء بما يماثله تسوية بينهما، يقال فلان يقاس بفلان أي يساويه وفلان لا يقاس بفلان أي لا يساويه[4] .

**القياس في الاصطلاح[5] :**

- في اصطلاح الأصوليين : اختلف الأصوليون في تعريف القياس تبعًا لاختلاف وجهات نظرهم في اعتبار القياس؛ فمنهم من يعدُّه عملاً من أعمال المجتهد؛ لأنه هو الذي يجريه، ومنهم من يعدُّه من عمل الله تعالى، فهو دليل كالقرآن الكريم ولا دخْلَ للمجتهد فيه ؛ فهو موجود سواء أوجد المجتهد أم لم يوجد[6] .

وأيًا ما كان الأمر فقد عرفه الشيرازي بقوله: «القياس حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما»[7] وذكر الشيخ على حسب الله أنه: إلحاق ما لا نص فيه بما نصَّ عليه في الحكم الشرعي؛ لاشتراكهما في علة الحكم[8] ، وهو - عندهم - مظهِّر للحكم في المقيس عليه، وهذا ثابت في الواقع وإن لم يعرفه الناس ، وعمل المجتهد يظْهِر الاشتراك في العلة ، وبذلك يظْهِر الاشتراك في الحكم[9] .

- في الاصطلاح النحوي:عرَّفه الأنباري بتعريفات مختلفة فهو: تقدير الفرع بحكم الأصل ، وحمل فرع على أصل بعلته ، وإجراء الأصل على الفرع، و إلحاق الفرع بالأصل

بجامع، واعتبار الشيء بالشيء بجامع[١٠]، وقد علّق على هذه التعريفات بقوله: «وهذه الحدود كلها متقاربة»[١١].

ويبدو من هذه التعريفات أنها جاءت في مرحلة صار فيها القياس عملية يتم معها إلحاق فرع بأصل لأى حكم ثبت لهما بجامع بينهما ، وهذا المدلول سبقه مدلول آخر في القرون الثلاثة الأولى يستند إلى مدى اطراد الظواهر في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة[١٢] .

وعرّفه ـ كذلك ـ في كتابه الإغراب في جدل الإعراب بقوله : وأما القياس ؛ فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ؛ كرفع الفاعل ، ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك مقولاً عنهم ؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان معولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة العرب[١٣] .

وهذا التعريف قد اختاره السيوطي ونقله عن الأنباري في كتابه الاقتراح[١٤] .

والذى يبدو من التعريف السابق أن القياس حَمْلٌ ، وإذا كان الأمر كذلك ؛ فهناك ـ إذن ـ محمول ومحمول عليه ، والمحمول ـ كما يبدو من التعريف ـ غير منقول، والمحمول عليه منقول ، ويقوم القياس على حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[١٥]، وكذلك نلحظ من هذا التعريف أن حكم المحمول مجهول ، وحكم المحمول عليه معلوم[١٦] .

ولعلّ الغرض من هذا القياس هو أن نتكلم كما تتكلم العرب ، ويبدو هذا واضحًا في قوله حمل غير المنقول على المنقول أى حمل ما لم يسمع على ما سمع[١٧] .

وقد سجّل الدكتور على أبو المكارم على تعريف الأنبارى السابق ـ الذى حاول أن يستغلّ فيه المدلول اللغوى ، ووصف محاولته بأنها ساذجة ؛ لأنها تغفل التأثير العميق للمنطق والأصول معاً ـ ثلاثة أمور :

**الأول** : هو محاولة الربط بين المدلولين : اللغوى والاصطلاحى للفظ القياس ، فالقياس اللغوى مصدر قايس :بمعنى قدر ، والمقايسة اللغوية تعنى تقدير شيء بشيء فتتضمن بالضرورة ركنين هما : المقدر والمقدر عليه ، ولكن المدلول اللغوى يقف عند هذا التقدير . ولذلك فإن المدلول اللغوى للفظ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بها إلحاق شيء بشيء ، دون شروط تحكم هذا الإلحاق لتتم بها صورته .

**والثاني** : أن المفهوم الاصطلاحي ... لم يغير كثيراً من المدلول اللغوي ، إذا اعتمده ثم امتدّ عنه ؛ فهو ـ بدوره ـ عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل ، ولكن المفهوم الاصطلاحي أضاف إلى ذلك شيئاً جديداً تمّ به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية ، وهو ضرورة وجود (جامع) يجمع بين الركنين الأساسيين : المقيس والمقيس عليه ، وبتحقق وجود هذا الجامع ينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس ولكن اشتراط وجود هذا الجامع لم يحدّد ـ بصورة قاطعة ـ علاقة موضوعية بين ركني القياس إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة ، وعدم ربطها بمقاييس تحدّد أنماطها وتسجّل أبعادها مكّنَ الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء ، ومن ثم انفتح الباب ـ عن سعة ـ للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها .

**والثالث** : أن هذه المحاولة _ كما تحددها النقطتان السابقتان ـ تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس ؛ إذ تكاد تجعله امتداداً تلقائيّاً وتطوراً طبيعياً لمدلوله اللغوي ...(١٨) .

وهذه المحاولة ـ كما يذكر الدكتور على أبو المكارم ـ بما تسعى إليه من إضفاء صفة الأصالة ، ومن الربط بين المدلولين : اللغوي والاصطلاحي ـ قد وقعت في خطأين بارزين :

**أولهما** : أن تلمّسَ الصلة بين هذين المعنيين قد أبعدت النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية ؛ إذ لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد عليه في البحث النحوي ... لعرف به من قديم ، ولترك آثاره في التفكير النحوي ، وفي البحث النحوي معًا ، وذلك غير صحيح ، وقد رأينا النحاة في المرحلة السابقة لا يعرفون هذا المعنى ، ووجدنا البحث النحوي يبرأ أو يكاد من هذا المفهوم الشكلي ، الذي لا يعنى بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقق شروط المنطق الأرسطي .

**والثاني** : أن اعتبار المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي ومنطلقاً له قد أفسد على النحاة بعض موضوعات البحث النحوي ... ومن ذلك أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقية في المعنى الجديد للقياس ، وتقويم آثارها فيما أصابه من تطور بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوي ...»(١٩) .

## أهمية القياس والرد على من أنكره :

القياس ركن ركين ومهم في النحو ؛ فهو كما يذكر السيوطي معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه[٢٠]، وقد عرّفوا النحو بقولهم : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[٢١] . بل إن الكسائي فيما ينقله السيوطي لا يرى النحو إلا قياساً فيقول :

إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ[٢٢]

وفي هذا مبالغة ؛ لأنه ليس مفهومها على إطلاقه ، وإلا فأين نضع المسموع والمنقول في النحو ، وأمر السماع ليس أقل أهمية من القياس[٢٣] .

وقد بلغ من عنايتهم بالقياس وإدراكهم لأهميته أنهم عابوا على من أنكر القياس ، وعدّوا إنكار القياس إنكاراً للنحو نفسه ؛ لأن النحو كله قياس كما ذكرنا ـ آنفًا ـ عنهم . فقال قائلهم : اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو[٢٤] .

بل إنه ذكر أنه لم يَعْلم أحداً من العلماء أنكره ؛ فالفقهاء نصوا على أنه محتاج إليه وأنه شرط للوصول إلى مرتبة الاجتهاد فقال : ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ، ولو لم يكن ذلك علمًا معتبراً في الشرع ، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به [٢٥] .

وقد ذكر السيوطي ـ فيما ينقله عن الأنباري ـ أن النحو ثبت بالقياس والعقل فقال : ولا يُعْلَم أحدٌ من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلالة القاطعة ، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتب زيد فإنه يجوز أن يُسْنَدَ هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصحُّ منه الكتابة نحو : عمرو وبشر وأزد شير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال . وكذلك في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال ، الرافعة، والناصبة ، والجارة ، والجازمة ؛ فإنه يجوز إدخال كلٌ منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر ، فلو لم يجز القياس ، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن

يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً ، بخلاف اللغة ، فإنها وُضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً ، فلا يجوز القياس فيها بل يُقتصر على ما ورد به النقل ؛ ألا ترى أن القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها ، ولا يُسمى كل مستقر فيه قارورة ، وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها، ولا يُسمى كل مستدير داراً [٢٦] .

فالسيوطي ـ هنا ـ فيما ينقله عن الأنباري يُدَلِّل على أهمية القياس ، ويذكر أن النحو قياس ، بخلاف اللغة .

وفي مكان آخر يذكر أن هناك فرقاً بين اللغوي والنحوي، فـ «اللغوي شأنه أن ينقُل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ؛ وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه[٢٧] بل إنه قال في موضع آخر : إن اللغة لا تثبت قياساً ، ولا يجرى القياس فيها . وقال كثير من الفقهاء : القياس يجرى في اللغة...» [٢٨] .

وقد أدرك المحدثون أهمية القياس وفائدته ؛ لذلك فقد نادى بعضهم بتوسيع القياس وفتح الباب أمام المقاييس للحاجة إليها في اللغة ، ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها[٢٩] .

ونحن بدورنا نرى ضرورة القياس وأهميته وكيف أنه يلعب دوراً مهماً وخطيراً في إثراء اللغة[٣٠] .

### بعض شبه ترد على منكري القياس :

كان على رأس المنكرين الذين نادَوا إلى إلغاء القياس ابن مضاء القرطبي ، وهو ـ كما يُعَدّ ـ صاحب الثورة على القياس والدعوة إلى إلغائه؛ فهو يقول : «العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكمِ الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل ولم يقبل قوله ، فلِمَ ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع ، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل ، وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلاً[٣١] ثم يقول : إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع»[٣٢] .

وابن مضاء في دعوته هذه إلى إلغاء القياس قد «وقف ينظر إلى أمثلته عند النُحاة، ليدل على فساده ، وأنه لا حاجة للنحو به»[٣٣] .

وقد أورد هؤلاء المنكرون أدلة ، واعترضوا على القياس بثلاث شبه نوردها لك الآن، ونذكر عقب كل شبهة الاعتراض عليها . يقول الأنباري: «اعلم أنَّ لمنكر القياس أنْ يقول: الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه :

أحدها : لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ؛ فإنه ليس حمل الاسم المبني لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب ، وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم»[٣٤] .

الرد على هذا الاعتراض «ظاهر الفساد ؛ لأن الاعتبار في كون أحدهما محمولاً على الآخر أن يكون المحمول خارجًا عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، فالمحمول أضعف لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، والمحمول عليه أقوى ؛ لأنه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول ؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف . وعلى هذا يُخرّج ما ذكرتموه من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، وذلك أن الاسم لما خرج عن أصله قوى في بابه فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البناء لضعفه في بابه ونقله عن أصله أولى من حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله. وكذلك أيضاً ما لا ينصرف لما خرج عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه . والفعل لما يخرج عن أصله قوى في بابه ؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل ما لا ينصرف على الفعل في حذف التنوين لضعفه في بابه وخروجه عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التنوين لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله» [٣٥] .

الاعتراض الثاني :

يقول عن الوجه الثاني من الاعتراض إنه: «إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشَّبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ؛ فإن كان

وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة ، فإن ما لم يسم فاعله وإن أشبه بالفاعل من وجه فقد خالفه وفارقه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس فوجه المفارقة يوجب منع القياس»[٣٦] .

الرد عليه :

يرفض الأنباري هذا الاعتراض ويرد عليه قائلاً: «لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص وهو معنى الحكم أو ما يوجب غلبة الظّن ، والافتراق الذى ذكرتموه إنما هو افتراق لا فى معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق لا فى معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن لا يؤثر فى جواز الجمع ، وعلى هذا يخرج ما مثلتم به من قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل فى الرفع ، فإنه وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه من وجه إلا أن الوجه الذى يوجب القياس من المشابهة هو الإسناد ، وهو المعنى الخاص الذى هو معنى الحكم فى الأصل ، وأما المعنى الذى يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا له أثر فى الحكم بحال ، فلهذا كان القياس ما لم يسم فاعله على الفاعل فى الرفع أولى من منعه»[٣٧] .

الاعتراض الثالث :

يقول عن الوجه الثالث من الاعتراضات : «أنهم قالوا : لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدى إلى اختلاف الأحكام ؛ لأن الفرع قد يأخذ شبهاً من أصلين مختلفين إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض فى الحكم ، وذلك لا يجوز ، فإن «أنْ الخفيفة المصدرية تشبه أنَّ المشدّدة من وجه وتشبه ما المصدرية من وجه» ، وأنّ المشددة معملة وأن «ما المصدرية غير معملة ، فلو حملنا أنْ الخفيفة على« أنّ المشددة فى العمل وعلى ما المصدرية فى ترك العمل لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد معملاً وغير معمل فى حال واحدة وذلك محال»[٣٨] .

الرد عليه :

وقد ردّ الأنبارى على الاعتراض الثالث قائلاً: «هذا ظاهر الفساد ؛ لأنه لا يمكن أن يلحق بهما ، وإنما يلحق بأقواهما وأكثرهما شبهاً ؛ لأنه لا يتصور أن يستويا من كل وجه ، بل لابد أن يزيد أحدهما على الآخر فلا يؤدى ذلك إلى تناقض الأحكام، وعلى هذا يخرج ما

مثلتم من حمل أنْ الخفيفة المصدرية على أنّ المشددة المصدرية في العمل وعلى ما المصدرية في ترك العمل ؛ فإن أنْ الخفيفة وإن أشبهت أنّ المشددة في المصدرية كما أشبهت ما في المصدرية ، إلا أن شبهها لـ أنّ المصدرية أكثر من شبهها لـ ما المصدرية لأنها أشبهتها لفظاً ومعنى وإن كان لفظها ناقصاً مخففًا ، والذي يدل على اعتبار هذا الشبه أنه يقبح أن يقول : إنّ أنْ يقوم زيد يعجبنى ، كما يقبح أن يقول : إنّ أنْ زيداً يقوم يعجبنى ، وأما ما فإنها أشبهتها معنى لا لفظاً ، فلهذا كان حملها على أنّ أولى من حملها على ما على ما بينا»(٣٩) .

وهذه الاعتراضات تدلّ على وجود جماعة رافضة للقياس وإن لم يُصرِّح بهم الأنبارى، ولكنّه يلمِّح فيقول : اعلم أن لمنكر القياس والاعتراض على ما ذكرتموه من القياس إلخ.

وقد أورد الدكتور على أبو المكارم رأيه فعلق على هذه الشبه قائلاً: «هذا النقد الموجه ضد القياس منهجاً للبحث اللغوى على وجه العموم، والنحوى بصورة خاصة، والذى يشكك فى كل ما يصدر عنه من نتائج ، ألا يكشف عن وجود تيار مضاد لهذا التطور أو التغير الجذرى ، فى مضمون القياس : يهاجمه ، ويرفض أحكامه ؟!!»(٤٠) .

## أقسام القياس :

لقد قسَّم النحاة القياس عدة أقسام :

فالسيوطى يتبع ابن جنى، فى أن المسموع ينقسم إلى مطرد وشاذ .

ويرى أن أصل مواضع (ط. ر. د) فى كلامهم التتابع والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه .

وأصل مواضع (ش. ذ. ذ) التفرّق والتفرّد ، ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على سَمْته في غيرها ، فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وما فارق ما عليه بقيةُ بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً .

ثم ذكر أن الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

١- مطرد فى القياس والاستعمال معًا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، نحو : قام زيدٌ ، وضربتُ عمراً ، ومررتُ بسعيد .

٢- ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، نحو الماضي من يذر ، ويدع ، وقولهم: مكان مبقل هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأول مسموع أيضاً . ومنه أيضاً مجيء مفعول عسى اسماً صريحاً ، نحو : عسى زيدٌ قائماً ؛ فهو القياس ، غير أن الأكثر في السماع كونُه فعلاً ، والأول مسموع أيضاً .

٣- ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم : «استحوذ واستنوق الجمل واستصوبتُ الأمر وأبى يأبى ، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير» .

٤- وشاذ في القياس والاستعمال معاً كقولهم : ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه»(٤١) .

وقد قسم السيوطي القياس في العربية باعتبار المقيس عليه والمقيس إلى أربعة أنواع وهي :

١- حمل فرع على أصل .

٢- حمل أصل على فرع .

٣- حمل نظير على نظير .

٤- حمل ضد على ضد .

وارتأى أن الأول والثالث منها يسمّى قياس المساوى ، والثاني هو قياس الأولى ، والرابع هو قياس الأدون(٤٢) . وهذا موجود في أصول الفقه مما يؤكد أن النحاة حملوا أصولهم على أصول الفقه .

وهاك أمثلة لكل قسم :

الأول : حملُ فرع على أصل :

ـ إعلالُ الجمع وتصحيحُه ، حملاً على المفرد ؛ فمن ذلك ، قولهم : قِيم ودِيَم في : قيمة وديمة، وزِوجة وثِوَرة في زوج وثور(٤٣) .

فالقيمة من التقويم ، والديمة من الدوام ، فأبدلت الواو ياء ؛ لوقوعها إثر كسرة .

وزوجة وثِوَرة مثال للتصحيح ، لم يُعِلُّوا الواو في الجمع ؛ لسلامتها في المفرد .

**الثانى ـ حمل أصل على فرع :**

وأمثلته كثيرة جداً ، فمن ذلك : إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحته كقمت قياماً و وقاومت قواماً (٤٤) .

ـ ومن حمل الأصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهى أصول ، حملاً على حذف الحركات له وهى زوائد(٤٥) . و حمل الاسم على الفعل فى منع الصرف وعلى الحرف فى البناء وهو أصل عليهما. وحمْلُ ليس وعسى فى عدم التصرف على ما و لعلّ كما حملَتْ ما على ليس فى العمل(٤٦) .

ـ ومن ذلك : حملُهم التثنية وهى أقرب إلى الواحد على الجمع ، وهى أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واواً فقالوا : حمراوان ، كما قلبوها فيه واواً ، فقالوا : حمراوات .

ـ ومن ذلك : حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع فى باب ما لاينصرف . نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه ـ وهو الحرف ـ فبنوه .

وعلى ذلك مذهب بعضهم فى ترك تصرّف ليس : إلى أنها ألحقت بـ ما فيه، كما ألحقت ما بها فى العمل(٤٧) .

ـ ومن ذلك قوله : إنّما عمل المصدر لأنّه أصل للفعل ، وفيه حروف الفعل فأشبهه ، فعمل(٤٨) .

ـ ومن ذلك : أنهم حذفوا ألف مَغْزى و مَدْعى فى النسب ، فأجازوا مَغْزِىّ ، ومدعِىّ، فحملوا الألف هنا وهى ـ لام ـ على الألف الزائدة فى نحو : حبْلَىّ ، وسكْرَىّ (٤٩) .

ـ ومن ذلك : حذفهم ياء تحيّة : وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقَيّة ، وإن كانت زائدة فقالوا : تَحوِىّ كما قالوا شقَوِىّ (٥٠) .

ـ ومن ذلك قوله عن ابن جنى : لا يضاف ضارب إلى فاعله ؛ لأنك لا تضيفه إليه مُضمَراً، فكذلك لا تضيفه إليه مظهراً

وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهراً .

فقال ابن جنى : كأنّ أبا عثمان إنما اعتبر فى هذا المضمر فقدّمه ، وحمل عليه المظهر من قِبَل أن المضمر أقوى حكماً فى باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمر أشبه

بما تحذفه الإضافة ـ وهو التنوين ـ من المظهر . ولذلك لا يجتمعان فى نحو : ضاربانك، وقاتلونه؛ من حيث كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابهاً للتنوين بلفظه، و قوة اتصاله ،و ليس كذلك المظهر لقوته وقوّة صورته، ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو : ضاربان زيداً ، فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر ـ وإن كان هو الأصل ـ عليه(٥١) .

ـ ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجر فى المظهر فى نحو رأيت الزّيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما فى المضمر نحو : رأيتك ومررت بك .

وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عارياً من الإعراب ، وإذا عرى منه جاز أن يأتى منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر، لأنّ باب الإظهار أن يكون مرسوماً بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر فى التثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعى هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء .

وإذا تأملت ذلك علمت أنك فى الحقيقة إنما حملت فرعًا على أصل لا أصلاً على فرع، ألا ترى أن المضمر أصلٌ فى عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه ؛ لأنه فرع فى البناء ، كما حملت المظهر على المضمر فى باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل فى مشابهته للتنوين ، والمظهر فرعٌ عليه فى ذلك ؛ لأنه إنما هو متأصل فى الإعراب لا فى البناء .

فإذا بَدَهتك هذه المواضع فَتَماطَمَتْكَ فلا تَخْنَعْ لها ، ولا تُعْطِ باليد مع أول ورودها ، وتأنّ لها ، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ، مناظراً كان أو خاطراً (٥٢) .

وقال السيوطى : ذكر بعضهم أنه إنما اشتُرِط اتحاد الزمان فى عطف الفعل على الفعل؛ لأن العطف نظير التثنية ؛ فكما لا يجوز تثنية المختلفَين لا يجوز عطف المختلفَين فى الزمان وهذا من حَمْل الأصل على الفرع لأن العطف أصل التثنية إلا أن يُدَّعى أنه فى الفعل نظير التثنيه فى الاسم(٥٣) .

**الثالث ـ حمل نظير على نظير :**

والنظير إما أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى أو فيهما معاً .

أ- **النظير فى اللفظ** : ومن أمثلته فيما يذكر السيوطى: « زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية، والموصولة ؛ لأنهما بلفظ «ما» النافية»(٥٤) .

فـ «ما» المصدرية الظرفية ، و«ما» الموصولة فى اللفظ :كـ «ما» النافية ، حيث يقع بعدها «إنْ» الزائدة كثيراً لتأكيد النفى.

* ومنه أيضًا : «دخول» «لام الابتداء» على «ما» النافية حمْلاً لها فى اللفظ على «ما» الموصولة(٥٥)الواقعة مبتدأ .

* ومنه أيضًا : توكيد المضارع بـ «النون» بعد «لا» النافية ، حملاً لها فى اللفظ على «لا» الناهية(٥٦) .

مثل قوله تعالى : «واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة(٥٧)» .

* ومنه ـ أيضاً ـ «حذف فاعل» «أفْعِلْ به» فى التعجب لما كان مشبهاً لفعل الأمر فى اللفظ(٥٨) .

مثل قوله تعالى : «أسمع بهم وأبْصِر»(٥٩)

* ومنه ـ أيضاً : «بناء باب» «حذامِ» على الكسر تشبيهاً له بـ «دراكِ» و «تراكِ»(٦٠) و«نزالِ» .

* ومنه «بناء حاشا» الاسمية لشبهها فى اللفظ بـ «حاشا الحرفية»(٦١)

* ومنه «إدغام الحرف فى مُقَاربه فى المخرج»(٦٢) . أو إعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج حتى أدغم فيه نحو : «خلَق كلَّ شىءٍ»(٦٣) ، و «لك قصوراً»(٦٤)وحتى اجتمعا رويين(٦٥) ..

* ومنه : دخول لام الابتداء بعد «إنّ» التى بمعنى : نَعَمْ لشبهها فى اللفظ بـ «إنّ» المؤكّدة (٦٦)

* ومنه : قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابةُ بضم أيّة ، ورفع صفتها كما يقال يا أيّتها العصابةُ ، وكان حقه النصب كقولهم : «نحن العربَ أقرى الناس للضيف» ، ولكنه لما كان فى اللفظ بمنزلة المستعمل فى النداء أعطى حكمه، وإن انتفى موجب البناء(٦٧) .

* ومنه : قول بعض الصحابة : «قَصَرْنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنّا قطُّ وآمنة فأوقع «قطُّ» بعد «ما» المصدرية كما تقع بعد «ما» النافية(٦٨)

ب ـ النظير في المعنى :

ومن أمثلته :

* جواز: «غيرُ قائمٍ الزيدان» حملاً على «ما قام الزيدان» ؛ لأنه في معناه ، ولولا ذلك لم يَجُزْ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبرٍ أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر(٦٩)

فالنفي الذي تدل عليه «ما» دلت عليه «غير» .

* دخول الباء في خبر «أنّ» في قوله تعالى : «أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعيَ بخلقهن بقادر»(٧٠)؛ لأنه في معنى : أَوَ ليس الله بقادر، وفي : «كفى بالله شهيداً(٧١)»؛ لما دخله من معنى اكتفِ بالله شهيداً(٧٢)..

* جواز : حذف خبر المبتدأ في نحو : إن زيداً قائم وعمرو اكتفاءً بخبر «إنّ» لما كان : إن زيداً قائم في معنى : زيد قائم ، ولهذا لم يَجز : ليت زيداً قائمٌ وعمرو(٧٣).

* جواز : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ لمّا كان في معنى : أنا زيداً لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز، إذ لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدّم معموله لا تقول : أنا زيداً أولُ ضاربٍ، أو مثلُ ضاربٍ(٧٤).

* إعطاؤهم : ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً حكم ضاربٌ زيداً في التنكير ؛ لأنه في معناه ، فلهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه بـ «ربّ» وأدخلوا عليه «أل» ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضيُّ ؛ لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب(٧٥)

* وقوع الاستثناء المفرّغ في الإيجاب نحو : «وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين(٧٦)». «ويأبى الله إلا أن يُتمّ نوره»(٧٧) ؛ لما كان المعنى: وإنها لاتَسْهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتمّ نوره(٧٨) .

* العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب لما كان في معناه(٧٩)

* زيادة «لا» في قوله تعالى : «ما منعك أن لا تسجد(٨٠)» قال ابن السيد : المانع من الشيء أمرٌ للممنوع أنْ لا يفعل ، فكأنّه قيل : ما الذي قال لك لا تسجد(٨١).

* رفع المستثنى على إبداله من الموجب لما كان في معناه(٨٢) .

* تذكير الإشارة في قوله تعالى : «فذانك برهانان[٨٣]»، مع أن المشار عليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى ، والبرهان مذكر. ومثله «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا[٨٤]»، فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل[٨٥].

* قولهم : «علمتُ زيدٌ مَنْ هُو» برفع زيد جوازاً ؛ لأنه نفس «مَنْ» في المعنى[٨٦]

* قولهم : إن أحداً لا يقول ذلك ؛ فأوقع أحداً في الإثبات ؛ لأنه نفس الضمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النفي ، فكان «أحد» كذلك[٨٧].

* إهمال «أنْ» المصدرية مع المضارع حملاً على «ما» المصدرية[٨٨].

### جـ ـ التنظير في اللفظ والمعنى معاً :

ومن أمثلة حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى اسم التفضيل ، وأفْعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرْفَع الظاهرَ لشبهه بـ أفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفْعلْ في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك ولم يسْمع تصغيره إلا في أملح و أحسن ، ولكنِ النحويون قاسوه فيما عداهما[٨٩].

فالشروط المطلوبة لبناء أفعل التفضيل مشروطة في التعجب أيضًا ؛ فقد منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ أفعل في التعجب ، وكذلك أجازوا تصغير أفْعِل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك ..

وذكر السيوطي أنه إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ ، وعلل ذلك بأن «اللفظ هو المشاهد ، المنظور إليه ، وأمّا المعنى ؛ فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى . وبأن اللفظ متقدّم على المعنى ؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبَه ، فاعتبر الأسبق . وبأنه لو عكس لحصل تراجع ؛ لأنك أوضحت المراد أوّلاً ، ثم رجعت إلى غير المراد ؛ لأن المعوّل على المعنى، فحصل الإبهام بعد التّبيين»[٩٠].

### الرابع : حمل ضد على ضد :

وقد استخدمه النحاة ابتداءً من سيبويه ، وذكر السيوطي أمثلة كثيرة لذلك فقال : «كما يحملون النظير غالباً كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً مثل «لا» النافية للجنس حملوها

على «إنّ» و «كم» للتكثير أجروها مجرى «رُبّ» التي للتقليل ، فصدّروها وخصّوها بالنكرات ، و قالوا: امرأة عدوّة ، فألحقوا فيها تاء التأنيث وحكْم فَعول ، إذا كانت صفة للمؤنث ، وكان في معنى فاعل أن «لا» تدخله تاء التأنيث.

وقالوا : امرأة صبور ، وناقة رغوث[٩١] ؛ لأنهم أجروا عدوّة مُجْرى صديقة ، وهي ضده، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوّة.

وقالوا : الغدايا والعشايا ، فجمَعَ غُدوة[٩٢] وغَداة على فَعَالى ، وحكمه أن يقال فيه : غَداة وغدَوات ؛ وغدْوة وغدوات ، لأنهم حملوها على العشايا ، وهي في مقابلتها ؛ لأن الغداة أول النهار ، كما أن العشيّة آخره[٩٣].

ومن أمثلة ما حملوا فيه الشيء على نقيضه :

- النصب بـ «لم» حملاً على الجزم بـ «أنْ» فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل[٩٤].
- «لا النافية حملوها على «إنّ» في العمل في نحو : لا طالعاً جبلاً حسنٌ[٩٥] .
- «رضيَ» عدّوه بـ «على» حمَلاً على سخط[٩٦].
- «فَضُل عدُوه بـ «عن» حمْلاً على : «نقص» [٩٧].
- «نَسِيَ» علقّوها حملاً على «علِمَ»[٩٨].
- «خُلاصة[٩٩]» ، حملوها على ضدّها من باب «فُعالة» لأنه وزن نقيض المرميَ والمبقيَ»[١٠٠][١٠١]
- «جيّان[١٠٢] و«عطشان» حملوهما على «شَبْعان» و «ريّان» و «ملآن» ؛ لأن باب فَعْلان للامتلاء[١٠٣].
- «دخل» حملوه على «خرج» ، فجاءوا بمصدرها كمصدره ، فقالوا دخولاً كخروجاً . هذا إن قلنا : إن دخل متعدّية ، وإن قلنا : إنها قاصرة فلا حمل[١٠٤].
- «شكر» عدّوه بالباء حملاً على «كفر» فقالوا : شكرته ، وله وبه[١٠٥].
- قالوا : بطل بطالةً حملاً على ضدّه من باب الصنائع كتَجر تجارة[١٠٦].
- قالوا : مات موَتاناً حملاً على حَييَ حيواناً ؛ لأن باب فَعَلان للتقلّب والتحرّك[١٠٧]
- «كم» الخبرية حملوها على «رُبّ» في لزوم الصدرية ؛ لأنها نقيضتها[١٠٨].

- معمول ما بعد «لَمْ» و «لمّا» قدّم عليها حملاً على نقيضه وهو الإيجاب (١٠٩).
- قالوا : «كثر ما تقولن ذلك» حملاً على : قلّما تقولن ذلك. وإنما قالوا : قلّما تقولن ذلك ، لأنّ «قلّما» تكون للنفي(١١٠)
- لام الأمر إنما جزمت ؛ لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو : اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني ؛ لأنه مثله في المعنى ، وحملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضداً لها(١١١).
- كسرت النون في المثنى لسكونها ، وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون ، فأرادوا أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه ؛ لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره(١١٢).
- يحملون الصفة على ضدّها، قالوا : عدوّه بالهاء حملاً على صديقة(١١٣).
- قيل : لِمَ بُني «عوَضُ» على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن أن يكون بني حملاً على نقيضه وهو «قط» كما قيل في كم(١١٤).
- لا يثنى «بعض» ولا يجمع حملاً على «كل» ؛ لأنه نقيض ، وحكم النقيض أن يجرى على نقيضه(١١٥).
- ألحقت العرب : عدمت ، وفقدت بأفعال القلوب، فقالوا : عدمتني حملاً على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضدّه(١١٦)
- «بُطنان» «فُعلان» لا «فُعلال» ؛ لأنه نقيض «ظُهْرانٍ» ؛ لأن «ظُهْرانا» اسم لظاهر الريش ، وبطناناً لباطنه ، وظُهْران : فُعْلان بالاتفاق ، فبطْنان : كذلك حملاً للنقيض على النقيض(١١٧).
- وذكر السيوطي أنهم «ربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض ؛ لأن كلّ واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذهن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما(١١٨)».
- ذكر السيوطي أن التصغير والتكسير يجريان من وادٍ واحد، «وإنما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من خمسة أوجه: اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثًا، وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي، وفي لزوم كل واحد منهما حركة معينة، وفي تغيير بنية الكلمة، والخامس :أن الجمع تكثير، والتصغير تقليل. ومن مذهبهم حَمْل الشيء على نقيضه كما يُحمَل على نظيره» (١١٩)

- وذكر - أيضاً - أنه «قد يحمل الشيء على مقابله وعلى مقابل مقابله ، وعلى مقابل مقابل مقابله ، ومثال الأول : «لم يضربِ الرَّجلُ» حمل الجزم على الجر . مثال الثاني «اضربِ الرجلَ» حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب. ومثال الثالث : «اضربِ الرجل» حمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل السكون»(١٢٠) .

لكن ، هل يجوز تعدّد الأصول ؟

ذكر السيوطي اختلافهم في «هل يجوز تعدّد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟ والأصح نعم» ومن أمثلة ذلك «أيّ» في الاستفهام والشرط فإنها أعربت حملاً على نظيرتها «بعض» وعلى نقيضها «كل»(١٢١) .

فـ «أي» معربة حملاً على نقيضتها «كل» وعلى نظيرتها «بعض» .

وقد ذكر السيوطي هذه الأنواع الأربعة ، وسمّى (حمل الفرع على الأصل) و «حمل النظير على النظير» قياس المساوي ، وأطلق على «حمل الأصل على الفرع» قياس الأولى وأطلق على «حمل الضد على الضد» قياس الأدون(١٢٢) . وفي هذا تضعيف لهذا النوع من القياس. وحملٌ لأصول النحو على أصول الفقه .

هذا وقد قسّم صاحب لمع الأدلة القياس إلى ثلاثة أقسام هي :

١ - قياس العلة.

٢- قياس الشبه.

٣- قياس الطرد .

قسّم الدكتور علي أبو المكارم القياس بحسب نوع المقيس إلى قياس النصوص ، وقياس الأحكام(١٢٣) .

وقياس النصوص ، إما أن يكون قياس الصيغ والمفردات غير المنقولة على تلك المنقولة، أو يكون قياس الاشتقاقات غير المسموعة على المسموعة ، ومن ثم تنبني من المادة المحفوظة اشتقاقات مختلفة ربما لم تسمع كلها أو بعضها . وقد تعدّدت مواقف النحاة من القياس الأخير.

وقياس الأحكام، تقاس فيه الأحكام على الأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النصوص، فهو قياس على القواعد لا على النصوص (١٢٤).

ولقد ذكر الدكتور على أبو المكارم لهذا القياس أربعة أنواع :

١- قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد : والهدف من هذا القياس طرد القواعد والأحكام وتأصيلها ، ولذلك شاع في كتب النحو ، وكثرت أمثلته ، كقياس الأسماء على الأفعال في العمل، وقياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب ، وقياس الأسماء على الحروف في البناء، وقياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع .

٢- قياس المجهول على المعروف : وفي هذا القياس يكون المقيس عليه معروفًا مطرداً ، والمقيس غير مطرد ، بل ينحصر - غالبًا - في نطاق لهجة من اللهجات . فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد ، فيأخذ حكمه ، ولكنه في الغالب يأخذ حكماً أضعف من حكم الأصل، فلا يتصرف تصرفه بالتقديم والتأخير والحذف ، ويشيع هذا النوع من القياس في العمل بصورة خاصة . كقياسهم «لا» في بعض اللهجات القبلية مرة على «ليس»، وأخرى على «إنّ» ثم وجدوا أن إلحاق «لا» بإحدى هاتين لا يطرد أيضًا ؛ فحكموا بانحطاطها عما ألحقت به ، وقيست عليه .

٣- قياس المعروف على المشكوك فيه : وذلك نحو قياس عمل «إلا» النصب في المستثنى عمل «يا» في النداء مع أن إعمال «يا» في النداء مختلف فيه

٤- قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه : فكل من المقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس ليس ثابتًا ، ويتعارض مع الكثير الثابت ، ومن ذلك قياس) قتوبة ، وركوبة ، وحلوبة) فإنه يقال فيها : قتبيّ ، وركبيّ ، وحلبيّ قياساً على شنوءة إذ يقال فيها «شنئيّ»، وهذا النوع من القياس لا يطرد ، فلا يجوز أن تقول في «حرورة»، وصرورة ، وقوولة»، «حرَرَيّ»، و«صرَرَيّ»، و«قَوَلِيّ»، ومعنى هذا أن حمل «فعولة» على «فَعَلِي» في النسب لا يعد أصلاً يقاس عليه، ولكن النحاة جعلوه أصلاً - وهو غير مطرد - لما تصوروه من تشابه بين «فعولة» و «فعيلة» في كلمة واحدة هي «شنوءة» .

فالمقيس عليه وهو «شنوءة» غير ثابت ، بل قائم على تصور شبه بينه وبين «فعيلة» كـ «حنيفة»، والمقيس مشكوك في إلحاقه بالمقيس عليه ، ومع ذلك أجاز النحاة هذا القياس .

وأيضاً من ذلك قياسهم عمل «لا ت» عمل «إن» على «لا» العاملة عملها، مع أن المقيس عليه - وهو لا العاملة عمل «إن» - مشكوك فيه، وكذلك المقيس ، ومع ذلك أجاز النحاة إلحاق «لا ت» بـ «لا» ، دون أن يلتفتوا إلى عدم أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه(١٢٥).

## أركان القياس :

للقياس أربعة أركان رئيسة وهي :

أ - أصل وهو المقيس عليه .

ب - فرع وهو المقيس .

ج - حكم .

د - جامع أو علة .

وهذه الأركان الأربعة بنفسها هي أركان القياس الفقهي عند الأصوليين مما يؤكد على أن النحاة حملوا أصولهم على أصول الفقه .

وقد وضع الأنباري مثلاً يوضح ذلك ، نقله السيوطي قائلاً : «وذلك مثل أن تركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله ، والحكم هو الرفع ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والأصل في الفرع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد(١٢٦)».

والذي نلحظه على هذا المثال الذي ذكره الأنباري ونقله السيوطي بعده أن العرب نطقوا نائب الفاعل مرفوعاً ؛ فهذا هو الأصل في نطقهم واستعمالهم ، ولم ينطقوا به منصوباً أو مجروراً، فليس ما لم يُسمَّ فاعله - إذن - فرعاً عن الفاعل ؛ لأن كليهما مرفوع بحسب استعمال العرب، وبذا يمكننا أن نقول :إننا لم نفد هذا الحكم - أعني الرفع - من هذا القياس، وإنما الذي أفادنا ذلك هو الاستعمال العربي الفصيح .

وإذن - وكما يرى الدكتور حمودة - فإن «الأحكام النحوية إنما ثبتت أولاً عن طريق النقل عن العرب ولم تثبت لنا عن طريق هذا القياس ، ولذا فإن هذا القياس ليس إلا تحصيل حاصل في إثبات الحكم ، ولكن النحاة يذكرونه للتنبيه على علة الحكم لا لإثبات الحكم نفسه..»(١٢٧)

ونود الآن أن نقف على هذه الأركان الأربعة بشيء من التفصيل :

### ١- المقيس عليه :

وهو الأصل المقيس عليه ، وهناك ـ في الحقيقة ـ نوعان من المقيس عليه : الأول: هو المطرد من المسموع عن العرب ، والثاني : القواعد والأحكام النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة النصوص ، وجعلوا بعضها أصلاً يقيسون عليه بعضاً آخر. ويُعدّ هذا النوع قياساً على الأحكام لا على النصوص (١٢٨).

والمقيس عليه مختلف فيه بين النحويين «فمنهم من يطمئن للاطراد ، ومنهم من يكتفي بالشيوع، والكثرة ، وأحياناً لا يسلم بالكثرة ومن ثم يرفضون القياس . ومنهم من يقيس على القليل ، والنادر ، والشاذ ، كما نجد الخلاف بينهم في الظاهرة الواحدة ، أو الصيغة الواحدة ، فهذا يقبلها ، وذاك يرفضها ، وثالث يعيبها (١٢٩)».

وقد ذكر السيوطي شرطين للمقيس عليه هما :

* أن لا يكون شاذاً .

* ليس من شروطه الكثرة ؛ فقد يقاس على القليل(١٣٠).

ولتفصيل موقفه نذكر :

### القياس على القليل:

ذكر السيوطي أن المقيس عليه ليس من شروطه الكثرة فقال : «ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له»(١٣١).

وقد ضرب مثالاً للقياس على القليل فقال : «مثال الأول : قولهم في النسب إلى «شنوءة» : «شنئيٌّ» فلك أن تقول في «ركوبة» : «ركبيّ» ، وفي «حلوبة» : «حلبيّ» ، وفي «قتوبة» «قتبيّ» ، قياساً على «شنئيّ» ، وذلك أنهم أجروا «فَعُولَة» مجرى «فعيلة» ، لمشابهتهما إياها من أوجه :

أن كُلاً منهما ثلاثي ، وأن ثالثه حرف لين ، وأن آخره تاء التأنيث ، وأنّ «فعولاً» و«فعيلاً» يتواردان (١٣٢) ، نحو: «أثيم» و«أثوم» ، و «رحيم» و «رحوم» ، و «مشيّ» و«مشوّ» ، و«نهيٌ عن الشيء» و «نهوٌ» .

فلما استمرت حال «فعيلة» و «فعولة» هذا الاستمرار جرت واو «شنوءة» مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا «حنفيّ» قياساً قالوا : «شنئيّ» قياساً . (١٣٣)

ثم يذكر قول أبى الحسن : (فإن قلت : إنما جاء هذا فى حرف واحد ـ يعنى «شنوءة» .

فالجواب : أنه جميع ما جاء .

قال فى «الخصائص» ما ألطف هذا الجوابَ : ومعناه أن الذى جاء فى «فعولة» هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً فى القياس مقبولاً فلا لوم.

ولماَ ذكرناه من المناسبة بين «فعولة» و «فعيلة» لم يَجُزْ فى نحو : «ضرورة» : «ضَرَرِيّ» ، ولا فى حرورة : «حرَرِيّ» ؛ لأن باب «فعيلة» المضاعف نحو : «جليلة» لا يقال فيه: «جلّيّ» استثقالاً بل هو «جليليّ»(١٣٤) .

وضرب مثالاً لعدم القياس على الوارد الكثير لمخالفته للقياس فقال : «ومثال الثانى» : قولهم فى «ثقيف» و «قريش» و«سليم» :«ثقفيّ» و «قرشيّ» و «سلميّ» ؛ فهو وإن كان أكثر من «شنئى» فإنه عند سيبويه ضعيف فى القياس ، ولا يقال فى «سعيد» : «سعديّ» ، ولا فى «كريم» : كرَمِيّ(١٣٥)

وقد ذكر السيوطى فى أحوال المسموع الفرد ثلاثه أحوال(١٣٦) :

**أحدهما** : أن يكون فرداً بمعنى أنه لانظير له فى الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به

**الحال الثانى** : أن يكون فرداً بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ، ويخالف ما عليه الجمهور.

**الحال الثالث** : أن ينفرد به المتكلم ، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه

وذكر عن الحال الأولى من أحوال المسموع الفرد ، وهو الذى لا نظير له فى الألفاظ المسموعة ، ولكن العرب أطبقت على النطق به : «فهذا يُقْبَل ويحْتَجّ به، ويقاس عليه إجماعاً كما قيس على قولهم فى : «شنوءة» : «شنئيٌّ» مع أنه لم يسمع غيره ؛ لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به» (١٣٧) .

إذن فالسيوطي يرى جواز القياس على القليل والاحتجاج به .غير أنه لم يُحدّد لنا مقدار القليل تحديداً شافياً، وإنما أورد عن ابن هشام قوله : «اعلم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً ، فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقلّ من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لاغالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك»(١٣٨) .

والسيوطي(١٣٩) هنا ـ فيما ينقله عن ابن هشام لم ـ يحدّد لنا النسب الدقيقة لهذه المصطلحات، وإنما يحاول فقط تقريبها ، وقد بيّن ذلك الدكتور علي أبو المكارم فقال بعد أن نقل كلام ابن هشام السابق: «ومثل هذا الكلام إن دلّ على نوع من الترتيب في علاقة كل مصطلح منها بالآخر ، فإنه لا يتضمّن تحديداً لهذه المصطلحات ، كما لا يتضمنه ـ أيضاً ـ ذلك المثال الذي قصد به ابن هشام إلى توضيح هذه المصطلحات» (١٤٠) .

ثم نقد المثال الذي ذكره ابن هشام قائلا: «إن هذا المثال بدوره لا يوضح ، بل ـ على العكس ـ يحتاج إلى توضيح ، فقد سكت أوّلاً عن المطرد ، ولعله يكتفي بما ذكره أوّلاً من عدم تخلفه، ثم إنه ـ ثانياً ـ لم يضع حداً أدنى وأقصى ، بل اعتمد على أمثلة تقريبية ، وهي أمثلة لا تصلح لوضع أسس علمية تتسم بالدقة لتقويم النصوص ومن ذلك أن المثال السابق ـ الذي ذكره ابن هشام ـ جعل حد الكثرة قرابة سبعين في المائة ، وجعل حدّ القلة يعادل قرابة خمسة عشر في المائة ، دون أن يجعل لما بين هذين الاصطلاحين اصطلاحاً يدل على درجة الكم قبولاً أو رفضاً ، أي كفاية وقصوراً» .(١٤١)

ومن خلال الاطلاع على مؤلفات السيوطي نجده يستخدم هذه المصطلحات كثيراً جداً، والأمثلة على ذلك كثيرة ، نذكر منها قوله :

* (وليتني ) بالنون (فشا) أي : كثُر وذاع لمزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل(١٤٢)

* (ومع «لعلّ» اعكسْ ) هذا الأمر بتجريدها من النون كثيراً ؛ لأنها أبعد عن الفعل لشبهها بحروف الجر ، وفي التنزيل : «لعلي أبلغ الأسباب»(١٤٣) واتصالها بها قليل(١٤٤)

* و «ما» توصل بالماضي والمضارع وبجملة اسمية بقلة (١٤٥)

* (وكونها) توصل ( بمعرب الأفعال) وهو الفعل المضارع ( قلّ) (١٤٦)

* يجب حذف هذا المتعلق ـ يقصد ( استقرّ) أو ( كائن) ـ في الخبر شبه الجملة .، وشذ التصريح به[١٤٧].

* يقول عن خبر «لا» العاملة عمل «ليس» : «والغالب حذف خبرها» [١٤٨]

* (وكونُهُ بدون «أنْ» بعد عسى نَزْرٌ) والكثير فيه اتصاله بها نحو : «عسى ربكم أن يرحمكم [١٤٩]»، ( و) خبر ( كاد فيه عُكِسا) فالكثير تجرده من «أن» نحو : «وما كادوا يفعلون»[١٥٠]، ويقلّ اتصاله بها [١٥١].

* (وغالباً ذا ) المصدر (التا لَزِمْ) ونادراً عرى منها كقوله تعالى : «وإقام الصلاة»[١٥٢] [١٥٣].

* تفصل «ها» التنبيه من اسم الإشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو: ها أنا ذا ، وها نحن أولاء ، قال تعالى : «هأنتم أولاء [١٥٤]» وبغير الضمائر المذكورة قليلاً[١٥٥].

* تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بحيّهل ، والنجاء ، ورويد ، وهي أسماء أفعال نحو: حيهلك ، أي ائت ، والنجاك أي : أسرع ، ورويدك أي : أمهل ، وقليلاً ببلى وما ذكر بعده نحو : بلاك ، وكلاك ، وأبصرك زيداً ، تريد أبصر زيداً ، وليسك زيدٌ قائماً[١٥٦].

* ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير : مَنْ ، وما ، وأل ، وأي ، وذو ، وذات ، وكم، وكأين ؛ لأنها في اللفظ مفردة مذكّرة . فإن عنى بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً. والأحسن مراعاة اللفظ ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب[١٥٧] .

* تزاد الباء كثيرا في مفعول «عرفت» ونحوه وقلّت زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنين[١٥٨].

* ويقول في باب «المفعول له» : «وإن كان معرّفاً باللام فالجرّ أكثر»[١٥٩].

* يقول عن «حيث»: «وندرت إضافتها إلى المفرد وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوّضاً منها (ما) وندر جرها بالباء [١٦٠].

* يقول في باب المجرورات عن «آل» : «وإنما يضاف ( إلى علم عالم غالباً» [١٦١] .

* («لو» شرطٌ للماضي غالباً) (وقد تَردُ للمستقبل كـ «إنْ»[١٦٢] .

* يقول عن «كأين» : «( وإفادتها للاستفهام نادر) . والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو: «وكأين من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها» (١٦٣)(١٦٤) .

* يقول عن «أفعل التفضيل» : «(ويكثر) رفْعه الظاهر (إن كان مفضلاً على نفسه باعتبارين واقعًا بين ضميرين ثانيهما له ، والآخر للموصوف والوارد) عن العرب (كونه بعد نفي) (١٦٥) .

* يقول في باب التأنيث : (والغالب) في التاء (أن يُفصل بها وصف المؤنث من المذكر) كضاربة، وقائمة، وحسنة، وصعبة (وقلّت) للفصل ( في الجوامد) كامرئ ، وامرأة، ورجل ورجلة، وغلام وغلامة ، وإنسان وإنسانة ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة، وهذا النوع لا ينقاس .

وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً ، كتمر وتمرة ، وبقر وبقرة (ولعكسه قليلاً)(١٦٦) .

* (والغالب) ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث كحائض، وطالق، وطامث، ومُرْضِع

* (والغالب) ألا تلحق صفة على مفْعال بالكسر كمِذْكار، وميقات ، ومعطار أو مِفْعل أو مفْعيل أو فعُول لفاعل أو فعيل لمفعول(١٦٧) .

* يقول في باب «التقاء الساكنين» : «والغالب في نون» منْ «أنها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره وقلّ عكسه : أي الكسر مع حرف التعْريف والفتح مع غيره ، وكذا حذفها مع حرف التعريف»(١٦٨) .

* يقول عن المفعول لأجله: «ولا يتعين النصب أيضًا عند استيفاء الشروط ، بل يجوز معه الجرّ، ثم إن كان مجرّداً من اللام والإضافة فالنصب أكثر ويقلّ الجرّ(١٦٩) .

* وتزاد بعد « ربّ» والكاف فقد يبقى عملها وذلك قليل والكثير كون «ما» المزيدة بعد «ربّ» والكاف كافّة ، ومهيئة لأن يدخلا على الجملة الاسمية والفعلية(١٧٠) .

* كثُر حذف «ربّ» وإبقاء عملها بعد الواو وبعد الفاء وبعد «بلْ» وقلّ حذف غيرها من حروف الجر وإبقاء عملها كقولهم : مررت برجلٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ حكاه يونس ، أي : إنْ لا أمرُ بصالح فقد مررت بطالحٍ(١٧١) .

* والأكثر في إضافة «فم» «فيّ» بالردّ ويجوز «فمي» بلا ردّ ، وهو قليل ، ويقال في ابنم : «ابنمي» بإبقاء الميم الزائدة [١٧٢] .

* (وشذّ إيلاءُ «يدى» للبى) [١٧٣] .

* ( وفي اسم مفعول الثلاثي اطّرَدْ زنة مفعول كآتٍ مِنْ قَصَدْ) فهو مقصود[١٧٤] .

ومن خلال هذه الأمثلة ـ وغيرها كثير ـ يتّضح لنا أن السيوطي قد أكثر من استخدام هذه المصطلحات في مؤلفاته ، ونحن نلاحظ على استخدامه لهذه المصطلحات أنه كان أحياناً يُفسّر المطرد بالكثير [١٧٥] ، وأحياناً يضع النادر بجوار الكثير مما قد يوحي بأنه عكسه[١٧٦] ، وأحياناً ثالثة يضع الشاذ بجوار المطرد مما قد يدلّ على أنه عكسه[١٧٧] ، وأحياناً أخرى يصف الشاذ بأنه نادر ، فيقول مثلاً : «وهو شاذ نادر لا يؤخذ به»[١٧٨] مما قد يتبيّن معه أن الشاذ هو النادر.

بل إن السيوطي ينقل لنا خلط النحاة واختلافهم في تحديد هذه المصطلحات[١٧٩] ، فبعضهم يسمّى الشاذ نادراً ، وبعضهم يسميه قليلاً ، وآخرون يستعملونها جميعاً بمعنى واحد ، ومن ذلك ما ذكره السيوطي من أن الأصمعيّ كان ينكر تأنيث لفظ « زوج» ـ أي إلحاق التاء به ويجعل ذلك من قبيل النادر ويجعلها غيره من قبيل «القليل» «لا النادر» .

وهذا ما يجعلنا نقرّر أن هذه المصطلحات كلها تنفك إلى مصطلحين أساسيين هما: الكثرة والقلة ؛ فالأصل والمطرد والغالب والكثير والأكثر والقاعدة والباب كلها بمعنى واحد هو الكثير ، والأقل والقليل والشاذ والنادر كلها بمعنى واحد هو القليل، وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً نص على : «يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامي النحويين والصرفيين ، وهي القياس والأصل والمطرد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة ألفاظ متساوية في الدلالة على ما ينقاس» [١٨٠] .

وذكر بعض الباحثين أنه «ليس لهذه المصطلحات تحديد دقيق ، كما أنه ليس هناك فاصل يفصل بين ما يعتبر كثيراً في الاستعمال وما يحكم عليه بالقلة ، وأن النحاة استخدموا هذه المصطلحات على النحو الذي نجده في مؤلفاتهم من دون أن يقدموا تحديداً واضحاً يميز بينهما» .[١٨١]

بيد أننا من ناحية أخرى نشير إلى أن هناك بعض الباحثين قد حاول استخلاص النسب المئوية لكلام ابن هشام السابق ، فقال بعد أن نقل ما ذكره ابن هشام : «وبمحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المئوية ـ كما يقال اليوم ـ تكون النتيجة هي : المطرد الذي مثله بثلاثة وعشرين، وجعلها نهاية هو ١٠٠ ٪، والغالب وهو ٢٠ من ٢٣ = ٢٠/٢٣ ٨٦ ٪ أو ٨٧ ٪ تقريباً، والكثير وهو ١٥ من ٢٣ يساوي ٦٥ ٪، والقليل وهو ٣ من ٢٣ يساوي ١٣ ٪، والنادر وهو ١، من ٢٣ يساوي ٣ر٤ ٪ تقريباً وبهذا يكتفون ، ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعدما وصلوا إلى الندرة، وهي أقل القليل»(١٨١) .

وهذه النسب المذكورة ليست إلا تفسيراً وبياناً لمقصود ابن هشام ، ونحن «لا نلحظ التزام النحاة بهذا التحديد الذي حدده ابن هشام لا من قبله ولا من بعده، بل نجد الخلط كثيراً ما يقع بين المطرد والغالب والأكثر فترد هذه الألفاظ الثلاثة ويقصد بها الدلالة على درجة واحدة من الشيوع والكثرة بالنسبة للتراكيب والصيغ الواردة ، وقد يقع الخلط أحياناً وتقع التسوية بين الألفاظ السابقة وبين لفظ الكثير»(١٨٣) .

## القياس على الشاذ

ذكر السيوطي أن من شرط المقيس عليه أن لا يكون شاذاً خارجًا عن طريق القياس ونهجه، فإن خرج عن طريق القياس فإنه لايقاس عليه، فقال: «من شرطه أن لايكون شاذاً خارجًا عن سنن القياس، فما كان كذلك لايجوز القياس عليه ، كتصحيح «استحوذ» و«استصوب» ، و «استنوق»»(١٨٤) .

ويذكر أن منه ـ أيضاً ـ حذف «نون» التوكيد في قوله :

اضربَ عنك الهمومَ طارقَها(١٨٥) .

أي : اضرِبَنْ ، ووجهُ ضعفه في القياس ، أن التوكيد للتحقيق ، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب ، لا الاختصار والحذف» .(١٨٦) .

و «كحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله :

له زَجَلٌ كأنه صوت حادِ(١٨٧) .

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على الوصل، ولا حد الوقف ؛ لأن الوصل يجب أن يتمكن فيه واوه ، كما تمكنت في قوله : «له زجل» والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معاً، فحذف الصلة وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتي الوصل والوقف لم تعهد قياساً(١٨٨).

وذكر أنه لايقاس على الشاذ تركًا ، يقول السيوطي: «كما لايقاس على الشاذ نطقًا، لا يقاس عليه تركًا، قال في «الخصائص» : إذا كان الشيء شاذاً في السماع ، مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من «وذر» و «ودع»؛ لأنهم لم يقولوهما ، ولامنع أن تستعمل نظيرهما نحو: «وزن» و«وعد» وإن لم تسمعهما أنت (١٨٩) .

وذكر ابن السراج أن الشيء ربما شذ عن بابه ، وأن الشاذ هو مخالفة الأصول فقال : «واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه ، فلا يطرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهباً ، ونحا نحواً من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه»(١٩٠).

وقد قسّم ابن السراج الشاذ إلى ثلاثة أضرب فقال : «والشاذ على ثلاثة أضرب : منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ، فإن بابه وقياسه أن يعلّ فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العرب، كذلك. ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع ، فإن قياسه وبابه أن يقال : ودع يدع ، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض ، ولكنهم لم يستعملوا «ودع» استغنى عنه بـ «ترك» فصار قول القائل الذي قال : ودعه شاذاً، وهذه أشياء تحفظ ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال ، فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكي من إدخال الألف واللام على «اليجدع»(١٩١) .

وقد سبق أن ذكرنا أن ابن جني قسّم الكلام إلى مطرد وشاذ، وجعل المطرد ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة ، والشاذ ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره، ورأيناه كيف قسّم الكلام في الاطراد والشذوذ إلى أربعة أضرب(١٩٢) .

٢- المقيس (الفرع) :

يقوم القياس بإثراء اللغة ، وذلك بإضافة كثير من الصيغ والتراكيب التى لم تكن موجودة ولم تكن تعرفها اللغة من قبل ـ إليها ، كما أنه «عملية محافظة ؛ لأن هذه الصيغ والتراكيب فى الغالب على مثال معروف (١٩٣)» .

وهذا مما يؤكد أهمية القياس ودوره فى إثراء اللغة وتنميتها ، وقد صرّح الخليل وسيبويه بأن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب (١٩٤)» ؛ لأنه «صيغ فى قوالبهم ، وجاء على نهج كلامهم ، ونُسج على منوالهم (١٩٥)» .

يقول المازنى : «ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقِستَ عليه غيرَه ، فإذا سمعت : «قام زيدٌ» أجزت «ظرف بشر» و «كرُمَ خالدٌ»(١٩٦)» .

وهذه الإجازة قائمة على قياسك ما سمعته من الجملة الفعلية .

قال «أبو عليّ» : «وكذلك يجوز أن تبنى بإلحاق اللام ما شئت ، كقولك: «خَرْجَجَ» و«دَخْلَلَ» و «ضَرْبَبَ» من «خرج» و «دخل» و «ضرب» على مثال : «شَمْلَلَ» و «صَعْرَرَ»(١٩٧)» .

فـ «ضرب» و «دخل» و «خرج» أُلحقت بـ «فَعْلَلَ» دون النظر إلى المعنى ، وفائدة هذه الأبنية ـ كما يذكر العلماء ـ هو الامتحان والتدريب .

يقول ابن جنى : «وكذلك تقول فى مثال «صَمَحْمَحَ» من الضرب : «ضَرَبْرَبٌ» ومن القتل: «قَتَلْتَلٌ» ، ومن الشرب : «شَرَبْرَبٌ» ، ومن الخروج : «خَرَجْرَجٌ» ، وهو من العربية بلا شك ، وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف .

قال : فإن قيل : فقد منع الخليل لما أُنشد :

ترافعَ العزُّ بنا فَارْفَنْعَعَا

قياساً على قول العجاج :

تَقَاعَسَ العزُّ بنا فاقْعَنْسَسَا (١٩٨) .

فدلّ على امتناع القياس فى مثل هذه الأبنية .

«فالجواب أنه إنما أنكر ذلك ؛ لأنه فى ما لَامُهُ حرفٌ حلقيٌّ ، والعرب لم تَبنِ هذا المثال مما لامه حرفُ حلق، خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم مستثقل»[199].

إذن فليس شرطاً أن يكون للكلمات المقيسة معنًى؛ حيث إن هذه الأبنية الجديدة يُقْصَدُ بها التمرين والتدريب، وليس لها معنى فى أصل وضع اللغة. وهذا مما يدلُّ على عظمة اللغة العربية وثرائها ومرونتها واتساعها .

ويعلّق ابن جنى قائلاً: «فثبت إذن أن كل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال فى العجاج ورؤبة: إنهما قاسا اللغة وتصرّفا فيها، وأقدما على ما لم يأتِ به مَنْ قبلهما»[200] .

يقول السيوطى فيما ينقله عن ابن جنى : «وذكر أبوبكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها، وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس» [201] .

ويذكر فى موضع آخر : «من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، نحو قولك فى بناء مثل «جعفر» من «ضرب» : «ضربب» وهذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله : «ضورب» أو «ضيرب» لم يكن من كلام العرب ، لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا»[202] .

* موقفه من خلال الاطلاع على كتبه التطبيقية :

ومن خلال الاطلاع على كتب السيوطى التطبيقية يتضح لنا ما يلى :

### (١) القياس على الكثير:

كان السيوطى يقيس على الكثير المطرد الغالب ، وهذا واضح من خلال تناوله للمسائل، ويبدو ذلك فى نماذج عديدة نذكر منها :

* قوله : «(و) حذف حرف الجر (فى «أنّ : وأنْ) المصدريتين (يطّرد) ويقاس عليه، (مع أمْن لَبْسٍ : كعجبتُ أنْ يدوا) ، أن يعطوا الدية، أو: عجبت أنك قائم، أى : من أن يدوا، ومن أنك قائم»[203] .

فهو - هنا - يرى أن حذف حرف الجر قبل «أنّ» و «أنْ» المصدريتين مطرد، ويقاس عليه بشرط أمن اللبس .

* ويقول : « (وقد يجر بسوى «ربّ» لدى حذف) له وهو سماع كقول بعضهم قيل له: كيف أصبحت ؟ كخير والحمد لله، أى على خير (وبعضه يرى مطّردا) يقاس عليه نحو : بكم درهم اشتريت ؟ أى : بكم من درهم» (٢٠٤).

## (٢) عدم القياس على القليل والنادر والشاذ:

السيوطى لا يقيس على القليل أو النادر أو الشاذ ؛ لأن ذلك يؤدى إلى اضطراب المقاييس، وكثرة الزلأت ، بل كان قياسه على الكثير الشائع، فهو ينقل عن المبرد قوله: «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها فى مقاييسك كثرت زلاتك»(٢٠٥) .

وكثيراً ما نراه ينص على أن ذلك «شاذ نادر لاتبنى عليه القواعد» (٢٠٦) .

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً نذكر منها :

* ذكر السيوطى أنه «لايعود على جمع المذكر السالم ضمير إلا الواو ، نحو: الزيدون خرجوا» ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة .

وأما جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو: الرجال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة نحو: الرجال خرجت ، ومنه «وإذا الرسل أُقّتت»(٢٠٧) .

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو: الرهط خرجوا ، والركب سافروا، أو ضمير الفرد نحو : الرهط خرج، والركب سافر .

وقد تأتى النون موضع الواو للمشاكلة .

وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن. وقيل: يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير ويذكر السيوطى أن هذا الرأى هو رأى ابن مالك الذى يستدل بحديث شريف ثم يرد بما ردّه أبو حيان قائلاً: «وردّه أبوحيان بأن سيبويه نصّ على أن ذلك شاذ، اقتصر فيه على السماع ، ولا يقاس عليه (٢٠٨)».

* ويقول فى باب «الإبدال» «وما خرج عما قرّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ، ولا يقاس عليه ، أو لغة قليلة لقوم من العرب (٢٠٩)» .

* ويقول عن «اسم الفاعل» : «(كفاعل صُغ اسم فاعل : إذا من ذى ثلاثة) مجرد مفتوح العين لازمًا أو متعدّياً، أو مكسورها متعدياً (يكون كغذا) بالمعجمتين أى : سال فهو غاذٍ،

وذهب فهو ذاهب ، وضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب (وهو قليل) مقصور على السماع (في فَعُلْت) بضم العين (وفَعِلْ) بكسرها حال كونه (غير مُعدىً كـ : حَمُض فهو حامض ، وأمِن فهو آمِن (بل قياسه) أي : فعِل بالكسر، (٢١٠) .

* وعن همزة الوصل يقول : « (وكذا أمرُ الثلاثي كاخْشَ وامضِ وانْفُذاو) هو (في اسم) و(است) وهو العجز و ( ابنٍ ) و ( ابنم) وهو ابن زيدت عليه ميم (سمع) فحفظ ولم يقس عليه (٢١١)» .

* ويقول في باب «المثنى»: «ومنها : مالا يصلح لعطف مثله عليه، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، والعُمرين لأبي بكر وعمر، وهذا النوع مسموع ، يحفظ ، ولا يقاس عليه (٢١٢)» .

* وعند ذكره لحديث : «قَسم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بيننا تمراً أصابني منه خمس، أربع تمرة وحشَفة،(٢١٣) «فإن قلت : القياس أربع تمرات، قلت : إن كانت الرواية برفع تمرة فمعناه كل واحد من الأربع تمرة ، وأما الجر فهو شاذ على خلاف القياس نحو : ثلاثمائة وأربعمائة» (٢١٤) .

* «وأما بقاء النصب بعد حذف «أن» في غير ذلك ، فضعيف قليل ، ولا يُقْبَل منه إلا ما نقله عدْلٌ ، ولا يقاس عليه ، ومما نقل قول بعض العرب : خذ اللص قبل يأخذك (٢١٥)» (٢١٦) .

* يقول في باب الإضافة : «(ولا يقدّم) على المضاف (معمولُ مضاف اليه) ؛ لأنه من تمامه ، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف. (وجوّزه الكسائي على أفعل) نحو: أنت أخانا أول ضارب. واقتصر في «التسهيل» على ذكر المثال ، وأن ثعلباً حكاه عنه. قال أبوحيان : فهل هو مختص بلفظ: «أول» أو عام في كل تفضيل ؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يَظْهر فرقٌ بين «أول» وغيره ، فيجوز. هذا بالله أفضل عارف. والصحيح أنه لايجوز شيء من ذلك؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم، ولمخالفة الأصول.

(وجوّز الزمخشري وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقًا) نحو: زيد عمراً غير ضارب . قال :

فتىً هو حقًا غيرُ مُلْغٍ فريضةً ولا تتّخذ يوماً سواهُ خليلا*(٢١٧)

قال أبوحيان : والصحيح أنه لايجوز ذلك ، والبيت نادر لايقاس عليه (٢١٨) .

* وذكر أن المصدر جاء بمعنى «مفعل» شاذاً لايقاس عليه، إنما هو اختصاص غير مقيس ، والشواذ فى كلامهم غير مدفوعة (٢١٩) .

* ويذكر عن إحدى اللغات : «وهذه اللغة ليست هى المشهورة وليس الشاذ والنادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول» (٢٢٠) .

وقوله : « ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء، ولا من يؤخذ بلغته ، وليس كل شىء يسمع من الشواذ والنوادر يجعل أصلاً يقاس عليه» (٢٢١) .

وقال عن الشاذ : إن «سبيله أن يحفظ حفظاً ، ويؤدى ، ولا يقاس عليه» (٢٢٢) .

* يذكر السيوطى اختلاف النحاة فى ترخيم العلَم المركّب تركيب مزج ، فالجمهور على جوازه مطلقًا، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه» ثم يقول : «وقال أبوحيان: الذى أذهب إليه أنه لايجوز ترخيم المركب تركيب مزج ؛ لأن فيه ثلاث لغات : البناء وينبغى ألا يرخّم على هذه ؛ لأنه مبنىّ لا بسبب النداء كحذام، والإضافة، وقد منع البصريون ترخيم المضاف، ومنع الصرف. وينبغى ألا يجوز ترخيمه ؛ لأنه لم يحفظ عن العرب فى شىء من كلامهم .

وأما قوله :

أقاتلى الحجّاجُ إن لم أزُرْ لَهُ      دَرَابِ وأترُكْ عند هندٍ فؤاديا (٢٢٣) .

يريد : «دَرَا بْجِرْد» فهذا من الترخيم فى غير النداء للضرورة، وهو شاذ نادر، لاتبنى عليه القواعد (٢٢٤) .

* يذكر السيوطى أنهم استعملوا العطاء مصدراً بمعنى الإعطاء، والثواب مصدراً بمعنى الإثابة ثم يقول : «وذلك مسموع لايقاس عليه(٢٢٥)» .

* ويذكر أن العرب قالت : «لاه أبوك» فيقول : «قالت العرب : «لاه أبوك» : يريدون: لله أبوك ، قال سيبويه : حذفت لامَ الجر و «أل» ، وهو شاذ لايقاس عليه(٢٢٦)» .

* ويقول : «(وشذ) الحذف (فيما سواه) أى سوى ما ذكر كقوله :

كما عسل الطريقَ الثعلبُ(٢٢٧) .

وقوله :

أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع[٢٢٨] .

أي إلى كليب

(ولا يقاس على الأصح ) بل يقتصر فيه على السماع [٢٢٩]».

* ويقول في «صيغتا التعجب والتفضيل» : «(وما ورد بخلاف ذلك فشاذ مسموع ) لايقاس عليه (فأقمنْ به) من قولهم : هو قَمِن بكذا، أي حقيق ، صيغ من اسم .

وكذا قولهم : ما أذرع فلانة من امرأة ذراع ، أي خفيفة اليد في الغزل» (وما أخصرَه) من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرّد من مبنيّ للمفعول (و) ما ( أعساه) وأعسِ به من عسى ، وهو جامد .

(و) ما (أزهاه) من زُهِي ، وهو مبنى للمفعول [٢٣٠] .

* يقول عن اسم المصدر ، والزمان ، والمكان من غير الثلاثي : «(ويصاغ من غيره) أي الثلاثي ( للثلاثة: لفظ المفعول) في المستعمل مصدراً : «بسم الله مجراها ومرساها»[٢٣١] أي: إجراؤها وإرساؤها . «ومزّقناهم كلّ ممزّق»[٢٣٢] . «إلى ربك يومئذ المستقر[٢٣٣]». أي الاستقرار .

(وما عدا ذلك مسموع) لايقاس عليه، كالمشْرِق، والمطْلِع، والمغْرِب، والمرْفِق، والمجْزِر، والمحْشِر، والمسْقِط، والمنْبِت، والمسْكِن، والمنْسِك، والمسْجِد بالكسر، والقياس فتحها» [٢٣٤] .

* ويذكر أن (بناء الآلة) مطرد (على مِفْعَل) بكسر الميم ، وفتح العين (ومِفْعَال، ومِفْعَلَة) كذلك كمِشْفر[٢٣٥] ، ومِجْدَح[٢٣٦]، ومفتاح ، ومنقاش ومِكْسَحَة . (والمُفْعُل) بضمتين (والمَفْعَل) بفتحتين (والمِفْعال) بالكسر (يحفظ) ولا يقاس عليه كمُنْخُل[٢٣٧] ...

* ويقول في باب «المستثنى» : «وتدخل «ما» على : خلا، وعدا، فيتعيّن النصب بعدها؛ لأنها مصدرية؛ فدخولها يعين الفعلية

وزعم الجرمي، والربعيّ ، والكسائي، والفارسي، وابن جني : أنه يجوز الجر على تقدير «ما» زائدة .

قال في «المغني»(٢٣٨): «فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل حروف الجر، بل بعدها، أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه(٢٣٩)» .

... وذهب الكسائي : إلى أنه يجوز دخول «إلا» على «حاشا» إذا جرّت ، وحكى : قام القوم إلا حاشا زيدٍ .

ومنع البصريون ذلك، كما إذا نصبت؛ لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد ، والحكاية شاذة لا يقاس عليها(٢٤٠)» .

* ذكر أن تقدير الفتحة في المنقوص «شاذ لا يقاس عليه»(٢٤١) وذكر أمثلة لذلك، وكذلك ظهور الضمة والكسرة في المنقوص «شاذ لا يقاس عليه» ، وكذلك تقدير الفتحة، وحذف بدل الهمزة ، »(٢٤٢) .

* ذكر السيوطي أن الذي يصلح للظرفية من أسماء الأمكنة، ويتعدى إليه الفعل أربعة أنواع: «أحدها: المبْهم وهو ما لا تُعْرَفُ حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه، كمكان، وناحية، ووراء، وأمام، وجهة .

الثاني : ما دلّ على محلّ الحدث المشتق ، ومن اسمه كمَقْعَد ومَرْقَد ومُصلّى ومُعْتَكَف، نحو قعدتُ مقعد زيدٍ ، وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه، ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال : ضحكْتُ مجلس زيدٍ ، أي فيه ، وما سُمِع من نصب ذلك يقْتَصرُ فيه على السماع ولا يقاس نحو: هو مني مَقْعَدَ القابلة ، معْقَدَ الإزار، ومنزلة الولد في القرب ، ومناط الثريا أي في الارتفاع ، ومَزْجَر الكلب أي في البُعْد وأشباه ذلك .

الثالث : ما دلّ على مقدار نحو ميل وفَرْسَخ وبريد وغَلْوَة .

الرابع : ما جرى مجرى اسم المكان باطّراد كالمصادر التي قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم: هو قُرْبَ الدار ووزنَ الجبل وزِنَتَه، قال ابن مالك: والمراد بالمطرد ألا تختصّ ظرفيته بعامل ما، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع، وأما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت ، وقيل : هو ما كان لفظه يختصُّ ظرفيته الأماكن دون بعض، وقيل : ما كان له أقطار تحصره ، ونهايات تحيط به ، فلا يتعدّى إليه الفعل إلا بواسطة.

فإذا أريد معنى الظرفية كجلست فى الدار، وما سمع من ذلك بدونها نحو : دخلت الدار والمسجد، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه(٢٤٣).

* يذكر السيوطى أن ورود الحال مصدراً يأتى بكثرة، وهو أكثر من وروده نعتاً، ومنه: «ثم ادعهن يأتينك سعياً»(٢٤٤)، «ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية»(٢٤٥)، «وادعوه خوفاً وطمعاً»(٢٤٦)، «ثم إنى دعوتهم جهاراً»(٢٤٧)... «وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعمله العرب، ولا يقاس عليه غيره ؛ فلا يقال : جاء زيد بكاءً، ولا ضحك زيد بكاء »(٢٤٨).

* ويذكر أيضاً فى باب الحال أنه : «ورد من ألفاظ الحال مركبة ، وهى محفوظة لا يقاس عليها ، فمنها ما أصله العطف نحو : تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ بمعنى منتشرين ، وشَذَرَ مَذَرَ بمعنى متفرقين ، وتركت البلاد حيثَ بيثَ بمعنى مبحوثة ، أى بحث عن أهلها واستخرجوا منها ، وهو جارى بيتَ بيتَ بمعنى ملاصقاً .

ومنها ما أصلُه الإضافة كبادئ بدءٍ بمعنى مبدوءاً به ، وتفرّقوا أياديَ سبأٍ بمعنى : مثل أيادى سبأ.»(٢٤٩) .

* ويذكر فى باب الإضافة أنه لا يضاف اسم لمرادفه، ولا لنعته، ولا لمنعوته، ولا لمؤكده ؛ «لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرَّف أو يتخصَّص إلا بغيره، والنعتِ عين المنعوت ، وكذا المؤكد إلا بتأويل كقولهم : سعيدُ كرزٍ أى مسمَّى هذا اللقب وصلاةُ الأولى ، ومسجدُ الجامع ، ودين القيِّمة، أي الساعة الأولى، ومسجدُ الجامع، والملَّة القيمة، وسَحْق عمامة وجرد قطيفة، الأصل: عمامةٌ سَحْقٌ، وقطيفةٌ جَرْدٌ، قدم وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فضة، ويوم يوم، وليلة ليلة .

قال أبو حيان : «ولا يُتَعدَّى فى ذلك السماع بل يقتصر على ما سمع ولا يقاس عليه»(٢٥٠) .

* يذكر السيوطى أن ياء المتكلم المضاف إليها بعد حرف سالم تسكن وتفتح ... وقد تحذف هذه الياء مع إبقاء ما قبلها دلالة عليها ... وقد يفتح ما وليته فتقلب هى ألفاً ... وقد تحذف هذه الألف المنقلبة ويبقى فتح ما قبلها دليلاً عليها ... ثم يقول : «وهذا من القلة بحيث لا يقاس عليه»(٢٥١) .

* وذكر في باب الوقف : «... وإنما روى منه علماء هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب ، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس. [٢٥٢]» .

* وكما نعلم فإن الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً ، والأصل في المفعول أن يكون منصوباً لكن السيوطي يذكر أنه «سمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر... وسمع أيضاً رفعهما ... ونصبهما ... ثم يقول»: «والمبيح لذلك كله فهم المعنى ، وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك. [٢٥٣]» .

* ويذكر في كتاب العوامل عن المتعدى واللازم : (ويطّرد (أي: يكثر، ويقاس (حذفه) أي الحرف (لكثرة الاستعمال) نحو : دخلت الدار ، فيقاس عليه : دخلت البلد، والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو : ذهبت الشام وتوجهت مكة ، فيسمع ولا يقاس [٢٥٤]» .

* ويذكر في باب «نعم وبئس» : (وفاعلهما) ظاهر (معرّف بأل) نحو : «ونعم المولى»[٢٥٥]، «ولبئس المهاد»[٢٥٦] (أو مضاف لما هي فيه) نحو : «ولنعم دار المتقين»[٢٥٧] «فبئس مثوى المتكبرين»[٢٥٨] .

(أو) مضاف لمضاف إليه ، أي إلى ما هي فيه ...

(وقيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه) أي على ما هي فيه ...

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته[٢٥٩]» .

* (مغناطيس إن صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه[٢٦٠]» .

* يذكر في باب الاستثناء عن «لمّا» : «قال أبو حيان» : تكون «لمّا» بمعنى «إلاّ» ، وهي قليلة الدّور في كلام العرب . وينبغي ألاّ يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب . نحو قوله تعالى : «إن كل نفس لمّا عليها حافظ»[٢٦١] ...»[٢٦٢] .

* ويذكر في باب كان وأخواتها شذوذ زيادة «كان» بين الجار والمجرور ثم يقول : «وجوّز الكوفيون : زيادة «أصبح» ، و «أمسى» ، وحكوا : «ما أصبح أبردها» و «ما أمسى أدفأها» ...

وأجاز الفراء : زيادة سائر أفعال هذا الباب ، وكل فعل لازم من غير هذا الباب» إذا لم ينقُص المعنى ، نحو : ما أضحى أحسن زيداً ، وزيد أضحى قائم، واستدل على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال ... ويستدل الفراء ببيت من الشعر ثم يقول السيوطي: والصحيح أن

ذلك كله لا يجوز ، لاحتمال التأويل ، وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه»(٢٦٣).

* ويذكر السيوطي عند كلامه عن نواصب المضارع أنّ «أنْ» لا تنصب محذوفةً في غير ما ذكر من مواضع إلا نادراً، ثم يذكر إلى أن جماعة ذهبوا إلى جواز حذفها في غير المواضع المذكورة، واختلاف هؤلاء في الفعل المضارع هل يصير مرفوعًا أو منصوباً، ويذكر اختلاف النحويين في القياس على ما سمع من ذلك ثم يقول : «قال أبو حيان: والصحيح قصره على السماع ؛ لأنه لم يرِدْ منه إلا ما ذكرناه وهو نزْرٌ ، فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانوناً كليًا يقاس عليه، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً، ويقتصر في ذلك علة مورْدِ السماع»(٢٦٤).

ولعلّ هنا شبهاً واضحًا ـ كما يبدو في هذا المثال ـ بين أبى حيان والسيوطي، حيث إن كلاً منهما لا يقيس على الشاذ أو النادر أو القليل ، فالمعوّل عليه في القياس عندهما هو الكثير المطرد الغالب . هذا الكثير ، هو الذى تبنى عليه القاعدةَ وتصدر عنه الأحكام، أما القليل النادر الشاذ ؛ فلا يصح القياس عليه، ولا صدور الأحكام عنه.

وبذلك فإننى أرىَ أن السيوطي كان لا يتوسّع في القياس، فيأخذ بالقليل والشاذ، بل بالكثير الغالب ، وهو في هذا قريب من المذهب البصرى بعيد عن المذهب الكوفي.

**(٣) كان يرى أن الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ؛ فالقاعدة لابد أن تبنى على الدليل لا على الاحتمال .**

ومن ذلك قوله في باب الجوازم عن «مهما»:

«ولا تَرِدُ «مهما» استفهاماً . وقيل : تَرِدُ له ، قاله ابن مالك كقوله :

مهما لىَ الليلةَ مهما ليهْ(٢٦٥)،

فـ «مهما» مبتدأ خبره «لى». وأجيب باحتمال أن «مه» اسم فعل واستؤنف الاستفهام بـ «ما» وحدها (٢٦٦)» .

ويقول عن «حتى» الناصبة : «وزاد ابن مالك : أن تكون مرادفة لـ «إلا أنْ» ، فتكون للاستثناء ، وأنشد عليه :

**ليس العطاء من الفضول سماحة     حتى تجود ، وما لديك قليل**(٢٦٧)

قال أبو حيان : وقد أعنانا ابنه في الرد عليه في ذلك ، وقال : إنه يصح فيه تقدير : «إلى أنْ» ، وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أنّ «حتى» بمعنى «إلا أنْ».(٢٦٨) .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة على أن الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال(٢٦٩).

**(٤) كان السيوطي لا يُصحّح رأياً نحويا إلا إذا عضّده السماع ، وقد يجتمع** السماع والقياس دليلاً على ما يريد ، من ذلك أنه صحّح قول الجمهور في جواز تقديم الحال على عاملها ، واستدل بالقياس والسماع كليهما ، فقال: «الأصح وعليه الجمهور تقديم الحال على عاملها قياسًا على المفعول به والظرف ، وسماعًا قال تعالى : ﴿خشّعًا أبصارهم يخرجون﴾(٢٧٠) ، وتستثنى صور لا يجوز فيها التقديم : منها أن يكون العامل فعلاً غير متصرف نحو : ما أحسنَ هندًا متجرّدة ، فلا يقال : متجرّدة ما أحسن هندًا ، ومنها : أن يكون صلة «أل» نحو: الجائي مسرعاً زيدٌ ، أو لحرف مصدري نحو : يعجبني أن يقوم زيدٌ مسرعاً ، أو مصدراً نحو: يعجبني كون الفرس مسرّجًا ، أو أفعل تفضيل نحو : زيد أكفاهم ناصراً ، أو متصلاً بلام الابتداء أو لام القسم نحو : لأصبر محتسباً ، و والله لأقومنّ طائعًا ، ومنها أن يكون العامل غير فعل ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه وهو الجامد المتضمّن معنى مشتق من حرف التشبيه ، وحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، والظرف وحروف التمني والترجي ، فلا يجوز تقديم الحال على شيء من هذه الصور على عاملها فلا يقال : قائمًا في الدار عندك زيد ، ولا قائماً هذا زيد »(٢٧١).

**(٥) كان السيوطي لا يعتمد رأياً نحوياً إلا إذا كان طريق القياس واضحاً فيه.** يقول السيوطي: «واختلف: هل يقاس عليه : سداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع؟ فذهب البصريون إلى المنع ؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب ، والكوفيون والزجاج إلى الجواز ؛ لوضوح طريق القياس فيه وهو المختار »(٢٧٢).

وهذا يدل على أن السيوطي لم يكن بصرياً دائمًا وإنما كان ينتقي من المذاهب وإن كانت السمة البصرية هي الغالبة عليه .

### ٣- الحكم:

الحكم من أركان القياس التي ذكرها النحاة ، يقول السيوطي: «للقياس أربعة أركان، أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة»(٢٧٣).

والحكم النحوي قسمان : حكم ثبت استعماله عن العرب ، وآخر ثبت بالقياس والاستنباط، وقد ذكر السيوطي أنه إنما «يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب»(٢٧٤).

ولكن «هل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط ؟ ظاهر كلامهم نعم من ذلك أن تقول إذا كان الاسم الفاعل» على قوة تحمله للضمير ، متى جرى على غير من هو له، صفة أو صلة أو حالاً أو خبرا لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة بالاسم الفاعل، فإنّ الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات»(٢٧٥).

فالسيوطي ـ هنا ـ يرى عدم خلافهم في القياس على حكم ثبت استعماله عن العرب ، ويذكر خلافهم في القياس على ما ثبت بالقياس والاستنباط ثم يرى جواز ذلك في ظاهر كلامهم، ويمثل لذلك بقياسهم الصفة المشبهة باسم الفاعل على اسم الفاعل في العمل ، وهو حكم ثابت للمقيس عليه بالاستنباط والقياس لا بالاستعمال والسماع .

### اختلافهم في القياس على الأصل المختلف في حكمه :

ذكر السيوطي فيما ينقله عن الأنباري اختلافهم في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فهناك قوم يجيزون ذلك ، وهناك آخرون يمنعون .

يقول السيوطي :«اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه؛ فأجازه قوم؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه ، ومنعه آخرون؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً؟»

وأجيب بأنه يجوز أن يكون فرع لشيء أصلاً لشيء آخر ، فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة، وكذلك «لات» فرع على «لا» و «لا» فرع على «ليس»، فـ «لا» أصل لـ «لات» وفرع على «ليس»، ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة . ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على أنّ «إلا» تنصب المستثنى فتقول : حرف

قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ «يا» في النداء، فإنّ إعمال «يا» في النداء مختلف فيه ؛ فمنهم من قال : إنه العامل ، ومنهم من قال : فعل مقدّر»(٢٧٦).

ومعنى هذا أن السيوطي ـ فيما ينقله عن الأنباري ـ يجيز القياس على الأصل المختلف في حكمه ؛ لأنه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه .

## اختلافهم في إثبات الحكم في محل النص :

ونقل السيوطي كذلك عن الأنباري : اختلافهم : في إثبات الحكم في محل النص بماذا يثبت؟ أ بالنص أم بالعلة ؟ وقد رأى كثير منهم أن الحكم يثبت بالعلة لا بالنص ، وهذا يدل على مدى سيطرة القياس وطغيانه ، يقول السيوطي عارضاً لاختلاف العلماء في ذلك : «فقال الأكثرون بالعلة لا بالنص ؛ لأنه لو كان ثابتًا به لا بها لأدّى إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس؛ لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة ؛ فإذا فُقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقتبسًا من غير أصل ، وذلك محالٌ ؛ ألا ترى أنا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو : «ضربَ زيدٌ عمراً» بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما، وذلك لا يجوز»(٢٧٧).

وينقل وجهة النظر الأخرى؛ فيقول عمّن يرى أنه يثبت بالنص: «وقال بعضهم : إنه يثبت في محل النص بالنص، وفيما عداه بالعلة ، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية، واستدل لذلك بأن النص مقطوع به، والعلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أوْلى من إحالته على المظنون»، ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتًا بالنص والعلة معًا ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعًا به مظنونًا، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محال»(٢٧٨).

وقد اعترض السيوطي ـ فيما ينقله عن الأنباري ـ على أدلة الفريق الثاني ، وأجاب عن هذا الاستدلال قائلاً بأن إثبات الحكم بالنص لا بالعلة يؤدي إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس فقال: «الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم؛ فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران ؛ فلا منافاة»(٢٧٩).

## أقسام الحكم النحوى :

الحكم النحوى له صور، وصور إلحاق الفرع بالأصل ـ كما يرى الدكتور على أبو المكارم ـ تتعدّد بتعدُّد الأحكام (٢٨٠).

وقد قسّم السيوطي الحكم النحوى إلى ستة أقسام وهى : واجب، وممنوع، وحَسَن، وقبيح، وخلاف الأوْلى ، وجائز على السواء (٢٨١).

وهو فى ذلك متأثر بتقسيم الفقهاء للحكم الفقهى .

وقد ضرب السيوطى أمثلة لذلك(٢٨٢) :

١ - فالواجب : كرفع الفاعل ، وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجرّ المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك .

٢- والممنوع : كأضداد ذلك ؛ كأن يكون الفاعل منصوباً أو مجروراً مثلاً ، وكأن يتقدّم على الفعل ، وكأن يجر المفعول به أو يرفع ، وكأن يرفع المضاف إليه أو ينصب إلخ

٣- والحَسَن ؛ كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرْطٍ ماضٍ .

٤- والقبيحُ : كرفعه بعد شرطٍ مضارع .

٥- وخلاف الأولى : كتقديم الفاعل فى نحو : ضربَ غلامُه زيداً

٦- والجائز على السواء : كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ، ولا مقتضٍ له .

ثم يذكر أن هذه الأقسام الستة قد اجتمعت فى عمل الصفة المشبهة ؛ فإنها إما أن تكون «بأل» أو لا ، ومعمولها إما مجرّد ، أو مقرون ب «أل» ، أو مضاف إلى ما فيه «ألْ» ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير ، أو إلى مجرّد، فهذه اثنا عشر قسماً .

وعملها : إما رفعٌ ، أو نصب ، أو جرّ ، فتلك ستة وثلاثون»(٢٨٣)

ومعلوم أن ما بعد الصفة المشبهة يكون مرفوعًا على أنه فاعل أو بدل من الضمير المستكن فى الصفة على خلاف ، أو منصوباً على أنه شبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وإلا فتمييز ، أو مجروراً على الإضافة .

وهذه الستة والثلاثون أمثلتها كما يلي ـ على الترتيب الذي ذكره السيوطي -:

الحسنُ وجهٌ ، أو وجهاً ، أو وجهٍ .

الحسن الوجهُ ، أو الوجهَ ، أو الوجهِ .

الحسنُ وجهُ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

الحسنُ وجهُ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

الحسنُ وجهُه ، أو وجهَه ، أو وجهِه .

الحسنُ وجهُ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو وجهِ أبيه .

ورأيت حسناً وجهٌ ، أو وجهاً ، أو وجهٍ .

وحسناً الوجهُ ، أو الوجهَ ، أو الوجهِ .

وحسناً وجهُ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

وحسناً وجهُ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

وحسناً وجهُه ، أو وجهَه ، أو حسن وجهِه .

وحسناً وجهُ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو حسن وجهِ أبيه . (٢٨٤)

وذكر السيوطي أن :

١- «الجر ممنوعٌ في أربع صور : أن تكون بـ«ألْ» ، والمعمولُ خالٍ منها ومنْ إضافةٍ لما هي فيه بأن يكون مجرداً أو مضافًا إلى مجرد أو إلى ضمير أو إلى مضاف إلى ضمير»(٢٨٥) .

مثال المجرد «الحسن وجهٍ» ، ومثال المضاف للمجرد: «الحسن وجهِ أب» ، ومثال المضاف للضمير «الحسن وجهِه» ومثال المضاف للمضاف إلى ضمير «الحسن وجه أبيه» (٢٨٦) .

٢- وخلاف الأَوْلى في صورتين : أن تكون الصفةُ مجردة ، والمعمولُ مضافٌ إلى ضمير(٢٨٧) .

مثال المضاف إلى الضمير "حسن وجهه" ومثال المضاف إلى مضاف للضمير "حسن وجه أبيه" .

٣- والرفع قبيحٌ في أربع صور : أن يكون المعمولُ مجرداً أو مضافًا إلى مجرّد ، سواء كانت الصفــة "بأل" أم دونها .

مثال المعمول المجرد والصفة المشبـهة تكون معرفة "بأل" : "الحسن وجهٌ" ، ومثال المعمول المضاف إلى مجرّد ، والصفة المشبهة معرفة بأل "الحسن وجهُ أبٍ" ، ومثال المعمول المجرد ، والصفة المشبهة بدون "أل" : "حسن وجه" ، ومثال المعمول المضاف إلى مجرّد ، والصفة المشبهة بدون "أل" : "حسن وجهٌ أبٍ" .

٤- والحسن فيها النصب أو الجرّ .

٥-والنصبُ خلاف الأولي في أربع صور : أن تكون الصفة مجرّدة ، والمعمول بـ "أل" ، أو مضافٌ إلى ما فيه "ألْ" ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير .

مثال المعمول بأل "حسنٌ الوجهَ" ومثال المضاف إلى ما فيه "ألْ" "حسنٌ وجهَ الأبِ" ومثال المضاف إلى ضمير : "حسن وجهه" ، ومثال المضاف الى مضافٍ إلى ضمير: "حسن وجهَ أبيه" .

٦- وواجب في صورتين : أن تكون الصفة ب "أل" ، والمعمول مجرّد أو مضافٌ إلى مجرد

مثال المعمول المجرّد: "الحسن وجهاً" ، ومثال المعمول المضاف إلى مجرد: "الحسن وجه أبٍ" .

٧- وتجوز الثلاثة على السواء في صورتين : أن تكون الصفة ب "أل" ، والمعمول مقرون بها أو مضافٌ إلى معرّفٍ بها .

فالرفع والنصب والجر جائز على السواء في هاتين الصورتين ؛ مثال المعمول المقرون بها : "الحسن الوجه" ، ومثال المضاف إلى معرّف بهـا "الحسن وجه الأب" (٢٨٨) .

وهاك أمثلة للأقسام الستة للحكم النحوى وذلك من خلال كتب السيوطي التطبيقية :

(١) **الواجب** : ويظهر ذلك فيما يأتي :

* وتلزم "إذْ" الإضافة إلى جملة (٢٨٩) .

* (وكلُّ مضمرٍ له البنا يجب) ؛ لشبهه بالحرف (٢٩٠) .

* (ومن ضمير الرفع ما يستتر) وجوباً ، بخلاف ضمير النصب والجر(٢٩١) .

* «أو يتعلّق الظرف والمجرور الواقعان صلةً بـ استقر» محذوف وجوباً(٢٩٢) .

* يجب حذف هذا المتعلق ـ يقصد «استقر» أو «كائن» ـ في الخبر شبه الجملة ، وشذ التصريح به (٢٩٣) .

* يجب حذف المبتدأ في مواضع(٢٩٤) .

* تلحق وجوباً في الاختيار قبل ياء المتكلم نون الوقاية إن نصبت بالفعل ماضيًا كأكرمني ، ومضارعاً كيكرمني ، أو أمراً كأكْرِمْني ، ومتصرفاً كما مثلنا ، أو جامداً كهبْني ، وعساني ، وليسني ، وما أفقرني ، أو نصبت بـ «ليت» نحو «ليتني» أو جرت بـ «قطْ» أو «قد» ، وهما بمعنى «حسب» ، أو بـ «مِنْ» أو «عنْ» «فيقال» «قطْني» ، و«قدْني» ، و «منّي» ، و«عنّي» .(٢٩٥)

٢- الجائز : ويتجلى ذلك في قوله :

* ويجوز تقديم المفعول له على عامله(٢٩٦) .

* (وجوّز الإلغاء) أي : لا توجبه ، بخلاف التعليق فإنه يجب بشروط(٢٩٧) .

* وقيل في تصغير أسود وأجدل (٢٩٨) : أُسَيْوِد ، وجُدَيْول ، بإظهار الواو جوازاً كما قيل في التكسير: أساود ، وجداول ، بإظهارها ، وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل كما كُسِر ما بعد ياء التصغير .(٢٩٩)

* فإنه التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب.(٣٠٠)

* ويجوز الإدغام أيضا من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو : حيي ، وعيي.(٣٠١)

* ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع نحو : تتجلى ، وتتظاهر ، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام ، فيقال : اتّجلّى ، وتّظاهر. (٣٠٢)

* ينوّن جوازاً في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة.(٣٠٣)

٣- الممتنع : ومثال ذلك ما يلي:

* يقول عن نون الوقاية : «ولا يجوز لحوقها إذا جرت بـ « لدُ» المحذوفة النون

* بحال؛ لأنها بمنزلة «مع» ، ولا إذا نصبت باسم الفاعل»[٣٠٤]

* إذا كان الفعل يتعدّى لأكثر من واحد فإن كان من باب كسا وأعطى جاز إقامة المفعول الثانى عن الفاعل دون الأول إذا أُمِنَ اللبس نحو: أعْطِيَ درهم زيداً ، والأحسن إقامة الأول.

وامتنعت إقامة الثانى نحو : أُعطِيَ زيد عمراً ، إذ لا يُدْرى لو أقيم الثانى هل هوآخذ أو مأخوذ .

وإن كان من باب «ظن» أو أعلم جاز أيضا إقامة الثانى بشرط أمن اللبس وأن لا يكون جملةً ولا ظرفًا، مع أن الأحسن أيضًا إقامة الأول، نحو: ظُنَّتْ طالعةُ الشمس، وأُعلِمَ زيداً كبشُك سميناً.

ويمْتَنِع إقامة الثانى إن ألبس نحو ظُنَّ صديقُك زيداً ، وأُعلِم بشرٌ زيدا قائما، أو كان جملة أو ظرفاً نحو ظُنَّ فى الدار زيداً وظُنَّ زيداً أبوه قائم ، وأُعلِمَ زيداً غلامُك أخوه سائر.

وإن كان من باب «اختار» تعين إقامة الأول وهو ما تعدّى إليه بنفسه وامتنع إقامة الثانى نحو: اختير زيدٌ الرجالَ، أما الثالث من باب «أعلم» فلا يجوز إقامته بحال . [٣٠٥]

* ولا يجوز تعدُّد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً ، ومن ثم منع فى قوله تعالى: ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا»[٣٠٦] تعلق «لتعتدو» بـ «تمسكوهن»، على جعل «ضراراً» مفعولاً له، وإنما يتعلّق به جعل «ضراراً» حالاً ، وإلى ذلك أشرت بقوله: «والمنع فى الحالين»، أى فى حالتى نصبه وجره» [٣٠٧].

* (ولا يجوز الابتدا بالنكرة)[٣٠٨]

٤- الحسن : ومن ذلك :

* يقول عن نون الوقاية: «ويرجح حذفها إذا جررت بـ «بَجَلْ» بمعنى «حسب» أو نصبت بـ «لعلَّ» فيقال: «بجَلى» و «لعلى»[٣٠٩]

* (وإنْ يكُنْ) الخبر (فعْلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه مُمْتَنِعاً) فالأحسن الفصل بينهما (بقد) نحو : «ونعلم أن قد صدقتنا» [٣١٠][٣١١]

* هذا باب (النائب عن الفعل)

التعبير به أحسن من التعبير بمفعول ما لم يسمَّ فاعله، لشموله المفعول وغيره، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك أُعْطِيَ زيدٌ درهماً[٣١٢]

* (فإن كانا) أي الشرط والجزاء (فعلين): فالأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما[٣١٣]

* وتلزم «إذْ» الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية

ويقبح في الاسمية أن يكون عجزُها فعلاً ماضياً نحو: جئتك إذ زيدٌ قام، ووجه قبحه أن «إذْ» لما كانت لما مضى، وكان الفعل الماضي مناسبًا لها في الزمان، فكان في جملة واحدة، لم يحسن الفصل بينهما، بخلاف ما إذا كان مضارعًا نحو: إذ زيد يقوم، فإنه حَسَن.[٣١٤]

اعتبرنا - هنا - ما أورده السيوطي من مثل قوله «ويرجح» و«الأرجح»، و«الأحسن»، و«الحسن» من الحسن.

٥- القبيح: ويتجلى ذلك في قوله:

* وتلزم إذْ الإضافة إلى جملة اسمية نحو: واذكروا إذ أنتم قليل[٣١٥] إذ هما في الغار[٣١٦] أو فعلية

ويقبُح في الاسمية أن يكون عَجُزُها فعلاً ماضياً نحو جئتك إذ زيدٌ قام ووجه قبحه أن «إذْ» لما كانت لما مضى، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزمان، في جملة واحدة، لم يحسن الفصل بينهما، بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو: إذ زيدٌ يقوم، فإنه حسن.[٣١٧]

* يقول عن «قد»: «قد» حرفٌ يختصّ بالفعل المتصرف الخبريّ، المثبت، المجرّد «من جازم وناصب»، وحرف تنفيس، فلا يدخل على الجامد كـ «عسى» و «ليس»، ولا الإنشائي كنِعْمَ، وبئس، ولا المقترن بما ذكر. (و) هي معه كالجزء، ومن ثم (لا يُفْصَل منه بشيء) فيقبح أن يقال: قد زيداً رأيت (إلا بقسم)[٣١٨]

٦- خلاف الأولى : وهو عكس الأول[٣١٩] .

وقد سبق أن ذكرنا تقسيم السيوطي للحكم النحوي إلى رخصة، وغيرها؛ فقال : «ينقسم - أيضا - إلى رخصة وغيرها ، والرخصة ما جاز استعمالها لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنًا وقبحًا، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج ؛ فالضرورة الحسنة مالا يُستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف مالا ينصرف، وقصر الجمع الممدود ، ومدّ الجمع المقصور والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة ، وما أدّى إلى التباس جمع بجمع ، كردّ مطاعم إلى مطاعيم ، أو عكسه ، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام »[٣٢٠]

## * جواز تعلق الحكم بشيئين أو أكثر:

ذكر السيوطي أنه قد يتعلّق الحكم بشيئين فأكثر ،فتارة يجوز الجمع بينهما، وتارة يمتنع؛ فالأول : كمسوّغات الابتداء بالنكرة، فإن كلا منها مسوّغ على انفراده، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر، و «أل» و «التصغير» من خواص الأسماء يجوز اجتماعهما، و«قد» و «الفاء» من خواصّ الأفعال، ويجوز اجتماعهما، و «قد» و «الفاء» من خواصّ الأفعال، ويجوز اجتماعهما ؛ والثانـي :

كـ «اللام» من خواص الأسماء ، وكذا الإضافة ، ولا يجوز الجمع بينهما ، وكذا التنوين مع الإضافة خاصتان ولا يجتمعان ، و «السين» و «سوف» من أدوات الاستقبال، ولا يجتمعان، و «التاء» و «السين» خاصتان ، ولا يجتمعان .

ومن القواعد المشتهرة قولهم: البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض منه، لا يجتمعان[٣٢١]

## * من شروط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه :

من المسائل التي ذكرها السيوطي - وهو متعلّقة بالحكم النحوي - أن من شروط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ، ولذلك خطّئ البصريون في قولهم: « إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم ، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ، ولا يميزها إلا الإعراب، تقول: «ما أحسن زيد» فيحتمل النفي ، والتعجب ، والاستفهام ؛ فإن

أردت الأول رفعت زيداً، أو الثاني نصبته، أو الثالث جررته . فلابد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع ، فإنك تقول : «لا تأكل السمك وتشربْ اللبن» فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده ، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف ، ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول، وتنصبه إن أردت الثاني، وترفعه إن أردت الثالث» . (٣٢٢)

## تعليل الحكم بعلتين :

وفي مسألة تعليل الحكم بعلتين نقل عن «الخصائص» قوله : «يجوز التعليل بعلتين، ومن أمثلة ذلك قولك «هؤلاء مسلميّ» ؛ فإن الأصل «مُسْلِمُويَ» فقلبت الواو ياء لأمرين كل منهما موجب للقلب: أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما السكون ، والآخر: أن ياء المتكلم أبداً يكسر الحرف الذي قبلها ؛ فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها ليمكن كسر ما تليه، ومن ذلك قولهم «سيّ» في «لا سيما» أصله «سِوْي» قلبت الواو ياء إن شئت لأنها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة، وإن شئت لأنها ساكنة قبل ياء ؛ فهاتان علتان إحداهما كعلة قلب «ميزان» ، والأخرى كعلة «طيّ» و «ليّ» مصدري «طويتُ» و «لويتُ» ، وكل منهما مؤثرة» (٣٢٣)

ونقل عن «الخصائص» قوله في موضع آخر: «قد يكثر الشيء فيسأل عن علته ؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول؛ فيذهب قوم إلى شيء، وآخرون إلى غيره، فيجب إذاً تأمل القولين واعتقاد أقواهما ورفض الآخر، فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين» (٣٢٤)

وقد نقل السيوطي اختلاف العلماء في تعليل الحكم بعلتين فصاعداً ؛ «فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلا بعلة واحدة ؛ فكذلك ما كان مشبّها بها» .

ثم يقول عن الرأي الآخر: «وذهب آخرون إلى جوازه ، وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل منزلاً منزلة الجزء من الفعل بعلل: كونه يسكن لام الفعل في نحو: ضربْتُ، ويمنع العطف عليه إذا كان ضميراً متصلاً، ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة، واتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وقولهم في النسب إلى «كنتُ» : «كنتيّ» وقولهم «حبّذا» بالتركيب «لا أحبّذه» أي: لا أقول: «حبّذا» ، وقولهم في «محصتُ» : «محصط» بالإبدال طاء

لتجانس الصاد في الإطباق، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتيه؛ فهذه ثماني علل. واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة، وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل؛ وأجيب بأنه إن كان المعنى أنها ليست موجبة كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة، والعالمية لا تعلل إلا بالعلم ؛ فمسلّم ، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع؛ فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية ينبغي أن تجرى مجراها»(٣٢٥)

* تعليل حكمين بعلة واحدة:

وذكر السيوطي أنه يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة : «سواء لم يتضادا أو تضادًا كقولهم : «مررت بزيد» فإنه يستدل على أن الجارّ معدود من جملة الفعل ، ووجه الدلالة منه أن الباء فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو : «أمررت زيدًا» . فكما أن همزة «أفعل» موضوعة فيه كائنة من جملته؛ فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يُعَدّ من جملته لمعاقبة ما هو من جملته؛ ويستدل به أيضاً على ضد ذلك، وهو أن الجارّ جارٍ مجرى بعض ما جرّه بدليل أنه لا يفصل بينهما ، فهذان تقريران مقبولان في القياس ، متلقّيان بالبشر والإيناس»(٣٢٦)

ونقل عنه قوله في موضع آخر في «باب أن سبب الحكم قد يكون سببًا لضده على وجه»: «هذا باب ظاهره التدافع ، وهو في استقرائه صحيح واقع ، وذلك كقولهم : «القوَد» و«الحوَكة» ؛ فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم شبّهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأنّ فعَلا فعَال. فكما صح «جواب» و«هيام» صح باب «القوَد» و«الغيَد» ونحوه. فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح، وهذا مذهب غريب المأخذ» . (٣٢٧).

* في تعارض العلل:

ذكر السيوطي عند حديثه عن تعارض العلل أنها ضربان : أحدهما: حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر ، وقد ذكر في التعليل بعلتين –، والثاني: حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان مثل : «إعمال أهل الحجاز «ما» وإهمال بني تميم لها. فالأوّلون لمّا رأوْها داخلة على المبتدأ والخبر دخول «ليس» عليهما ونافية للحال نفيها اياها، أجْروها في

الرفع والنصب مُجْرَاها، والآخرون لمّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقبلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها ، أجروها مجرى هَلْ ؛ ولذلك كانت عند سيبوية [٣٢٨] أقوى قياساً من الحجاز ـ يقصد من لغة أهل الحجاز ـ [٣٢٩]

وكذلك «ليتَمَا» من ألغاها ألحقها بأخواتها ومن أعملها ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها «ما» وفرق بينها وبين أخواتها بأنها أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف. [٣٣٠]

وكذلك «هلُمّ» ألحقها أهل الحجاز باسم الفع ، فلم يُلْحقوها العلامات ، وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتباراً لأصل ما كانت عليه. [٣٣١]

## * في اجتماع ضدّين :

وفي مسألة : «اجتماع ضدين» ذكر أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ ويزول الأول، وذلك : «لام» التعريف إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينه ؛ لأن «اللام» للتعريف ، و«التنوين».

للتنكير فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم للطارئ» وهو اللام، وهذا جارٍ مجرى الضدين على المترادفين على المحل الواحد كالأبيض يطرأ عليه السواد، والساكن تطرأ عليه الحركة، وكذلك أيضا حذف التنوين للإضافة، وحذف تاء التأنيث لياء النسب» .[٣٣٢]

وذكر السيوطي أن «الطارئ» يزيل حكم الثابت»[٣٣٣] ومن فروع ذلك «لام التعريف والإضافة إذا دخلت على المنوّن حذف لها تنوينه.[٣٣٤]

ومنها : ياء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء . وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كرسيّ. وبختيّ حذفت لأجلها .

## ٤- العلة (أو الجامع) :

العلة ـ كما ذكر السيوطي ـ ركن من أركان القياس ، وليست أصلاً مستقلاً من أصول النحو كالسماع والقياس كما يرى البعض [٣٣٥]

وهي حلقة الوصل بين الأصل والفرع ، إذ لابد من وجود صلة حتى يلحق المقيس بالمقيس عليه .

والأنبارى فى بعض تعريفاته للقياس يطلق على العلاقة بين الأصل والفرع «الجامع» فيقول فى موضع: «إلحاق الفرع بالأصل بجامع (٣٣٦)، وفى موضع آخر يقول: «اعتبار الشيء بجامع» .(٣٣٧)

وقد قَسَّم الأنبارى القياس تبعاً للجامع بين المقيس والمقيس عليه إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد .

فالجامع إذن بين المقيس عليه والمقيس أو بين الأصل والفرع أحد أمور ثلاثة : العلة، والشبه، والطرد .

ولقد ذكر الدكتور على أبو المكارم أن «استخدام هذه الاصطلاحات غير دقيق فى البحث النحوى ؛ إذ يطلق عليها جميعها حيناً لفظ : العلة، وآنًا اصطلاح : الشبه. وذلك النوع من التوسع فى استخدام الاصطلاح يعود إلى ما بينها كلها من بعض التشابه، ولكنه يغفل وجود فوارق دقيقة بينها» .(٣٣٨)

* منزلة العلة النحوية :

وقد بيّنَ السيوطى منزلة العلة النحوية ، وكيف أن علل النحو غير مدخولة بالنقص والإبطال،وأن فيها تظهر حكمة العرب فيذكر: «إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها فى غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غيرُ مدخولة ، ولا متسمّح فيها» .(٣٣٩)

ثم يردّ على ما ذهب إليه البعض بأنها واهية فيذكر :«وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هى تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولابد فيها من التوقيف ،فنحن إذا صادقنا الصيغ المستعملة، والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلّ وعلا، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه؛ فذلك غاية المطلوب» . (٣٤٠)

فالسيوطى ـ هنا ـ يبين أن علل هذه الصناعة فى غاية الوثاقة، وأنها قوية، ويظهر فيها مقصد العرب وحكمتهم، ويرد على ما ذهب إليه من سماهم «غفلة العوام» بأن علل النحو

تكون واهية ومنمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها ليست كالعلل الحقيقية فى أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ويرد بأن ذلك بعيد عن الحق؛ لأن الصيغ التى نستعملها كالصفة المشبهة وأفعل التفضيل وغيرهما من الصيغ لا نستعملها اختراعًا وابتكاراً وإنما على وجه الاقتداء والاتباع ؛ فكلها أو بعضها من وضع الله .

والحق أن النحويين قد اهتموا بالعلة اهتماماً بالغًا ، وقد سبق أن ذكرنا أن الحديث عن العلة بدأ منذ وقت مبكر؛ فقد قيل عن ابن إسحاق الحضرمى إنه: «أول من بعج النحو ومد القياس[٣٤١]» .

ولما سئل الخليل بن أحمد الفراهيدى عن العلل التى يُعتلّ بها فى النحو عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟، قال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت فى عقولها عِلَله، وإن لم يُنقَل ذلك عنها ، وعللتُ أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمستُ، وإن لم يكن هنالك علة غير ما ذكرت فالذى ذكرته محتمل أن يكون علة له. ومثلى فى ذلك مثل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّتْ عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة؛ فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شىء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة سنحت له وخطرت ، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار، فإن سنحت لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ به[٣٤٢]» .

وقد علّق الزجاجى على قول الخليل ، قائلاً فيما ينقله عنه السيوطى : «هذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل. وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل جميع النحو[٣٤٣]» .

فالخليل ـ هنا ـ يُصوّر أن العرب تنطق على سجيتها وطباعها ، ثم يأتى الباحث بعد ذلك فيحاول تعليل ما ورد من الظواهر اللغوية .

ومن المعروف ـ كما سبق القول ـ أن نشأة التعليل كانت استجابة لظروف وبواعث عربية وإسلامية معاً ، دون تأثير خارجى غير عربى .. ومن ثم فإن «على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة ، وألا يكتفى بالتقنين لهذه الظواهر فحسب، ولعل نص الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من النحاة تصويراً دقيقاً[٣٤٤]» .

وقد ذكر السيوطي فيما ينقله عن الزجاجيّ أن علل النحو مستنبطة، وهي ثلاثة أقسام: علل تعليمية: الغرض منها التعليم، وعلل قياسية: الغرض منها البحث عن حكمة العرب ـ وهذه مهمة الباحث في النحو ـ، وعلل جدلية نظرية: وهي فلسفة لغوية بعيدة عن روح اللغة وطبيعتها، وتؤدى إلى تعقيد النحو، وهي ليست إلا رياضة ذهنية.

فهو يقول عن العلل التعليمية: «فأما التعليمية؛ فهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره. مثال ذلك أننا لما سمعنا: «قام زيدٌ فهو قائم» و«ركب عمرو فهو راكب» فعرفنا اسم الفاعل، قلنا: «ذهب فهو ذاهب»، و«أكل فهو آكل»، ومن هذا النوع من العلل قولنا: «إنّ زيداً قائم»، إن قيل: لِمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ «إنّ»؛ لأنها تنصب الاسم، وترفع الخبر؛ لأنا كذلك علّمناه ونعلّمه، وكذلك: «قام زيد». إن قيل: لِمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب»(٣٤٥).

وأما العلل القياسية؛ فيقول عنها: «وأما علته القياسية فأن يقال: لِمَ نَصَبَ زيدٌ بـ «إنّ» في قوله: إنّ زيداً قائم، ولِمَ وجب أن تنصب «إنّ» الاسم؟ والجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول، فحُملتْ عليه وأُعْملتْ إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدّم مفعوله عن فاعله نحو: «ضرب أخاك محمد» وما أشبه ذلك»(٣٤٦).

ويقول عن العلل الجدلية النظرية ـ وهي القسم الثالث ـ: «وأما العلل الجدلية النظرية؛ فكل ما يعتلّ به في باب «إنّ» بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأىّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟

وحين شبهتموها بالأفعال لأى شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قُدّم فاعله على مفعوله دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اعتلّ به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر(٣٤٧)».

وفي هذا النص يبدو فهم الزجاجي لطبيعة العلة النحوية، ويبدو تأثره ـ كما سبق أن ذكرنا آنفاً ـ بابن السراج الذى تأثر بدوره بالخليل بن أحمد الفراهيدى عبقرى البصرة.

ولعلّ المحتاج إليه من هذه الأنواع الثلاثة هو العلل التعليمية التى تهدف إلى تعليم كلام العرب بناءً على قواعد مطردة كمعرفة أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب والمضاف إليه مجرور و إلخ .

وأما العلل القياسية ؛ فالهدف منها إظهار القدرة على معرفة حكمة العرب فى وضع كلامهم .

وأما العلل الجدلية ؛ فهى مجرد رياضة ذهنية ليست ذات فائدة علمية أو تعليمية بل هى فلسفة لغوية ومقدرة على الجدل العقلى .

وقد ثار ابن مضاء القرطبى على القياس؛ فدعا إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث ، وارتضى نوعاً من العلل الثوانى وهو المقطوع به.(٣٤٨)

ولعلّ من الملاحظ على دراسة السيوطى للعلة النحوية أنه تأثرّ بالعلة الفقهية عند الأصوليين ؛ فقد ذكر قول بعضهم : «إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال : هذا تعبّدى ، وإذا عجز النحوى عن تعليل الحكم قال : هذا مسموع(٣٤٩)» .

ونقل عن «الخصائص» قوله : «اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن وجمعوها منها بالملاطفة والرفق(٣٥٠)» .

وقد ذكر السيوطى العلل تفصيلاً عندما أشار إلى أن عبدالله بن موسى الدينورى الجليس قال فى كتابه : «ثمار الصناعة» : «اعتلالات النحويين صنفان» :

علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم .

وعلة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً ، وهى واسعة الشُعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً .(٣٥١)

ثم ذكر الدينورى هذه العلل دون شرح حتى شرحها التاج بن مكتوم فى «تذكرته» : وهى:

١- علة سماع : مثل قولهم: «امرأة ثدياء» ولا يقال : «رجل أثدى» ليس لذلك علة سوى السماع.

٢- علة تشبيه : مثل : إعراب المضارع ؛ لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء؛ لمشابهتها الحروف .

٣- علة استغناء : كاستغنائهم بـ «ترك» عن «ودَعَ» .

٤- علة استثقال : كاستثقالهم الواو في «يعِد» ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة .

٥- علة فرق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى .

٦- علة توكيد : مثل : إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

٧- علة تعويض : مثل : تعويضهم الميم في «اللهم» من حرف النداء .

٨- علة نظير : مثل : كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره .

٩- علة نقيض : مثل : نصبهم النكرة بـ «لا» حملا على نقيضها «إنّ» .

١٠- علة حمل على المعنى : مثل : «فمن جاءه موعظة[٣٥٢]» ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حمْلاً لها على المعنى وهو الوعظ .

١١- علة مشاكلة : مثل : قوله «سلاسلاً وأغلالا[٣٥٣]» .

١٢- علة معادلة : مثل : جرّهم ما لاينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما ؛ فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالمْ .

١٣- علة مجاورة : مثل : الجر بالمجاورة في قولهم : «جحر ضبٌ خربٍ» ، وضم لام «الله» في : «الحمد لله» ؛ لمجاورتها الدال .

١٤- علة وجوب : وذلك كتعليلهم برفع الفاعل ونحوه .

١٥- علة جواز : وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة ؛ فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها .

١٦- علة تغليب : مثل : «وكانت من القانتين»[٣٥٤].

١٧- علة اختصار : مثل : باب الترخيم ، و «لم يَكُ» .

١٨- علة تخفيف : كالإدغام .

١٩- علة أصل : كـ «استحوذ» ، و «يؤكرم» وصرف ما لاينصرف.

٢٠- علة أوْلى : كقولهم : إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .

٢١- علة دلالة حال : كقول المستهل : «الهلال» أي : «هذا الهلالُ» فحذف ؛ لدلالة الحال عليه.

٢٢- علة إشعار: كقولهم في جمع «موسى» : «موسَوْن» بفتح ما قبل الواو؛ إشعاراً بأن المحذوف ألف .

٢٣- علة تضاد : مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدّمتْ وأكّدتْ بالمصدر أو بضميره : لم تُلْغَ ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

٢٤- علة تحليل : قال عنها «ابن مكتوم» : «وأما علة التحليل فقد اعتاصَ عليّ شرحها ، وفكّرت فيها أياماً ، فلم يظهر لي فيه شيء. وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ : قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكياً لها عن السلف ، في نحو الاستدلال على اسمية «كيف» بنفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبه خلاف المدعي» .(٣٥٥)

وهاك أمثلة ونماذج للعلل عند السيوطي كما تبدو في كتبه التطبيقية :

(١) التخفيف : وقد نتجت عن الاستخدام اللغوي في الواقع العملي وظهرت في السلوك اللغوي للناطقين بالعربية (٣٥٦)، وقد ذكر السيوطي هذه العلة في العديد من الموضع منها :

* يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط : أن يكون من مضارع بخلاف الماضي والأمر، مجزوماً بالسكون: بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف، وألاّ توصل بضمير. .(٣٥٧)

* يقول عن «حيث» : «ومن العرب مَنْ بناها على الفتح طلباً للتخفيف» .(٣٥٨)

* يقول عن «كيف» : «وإنما بنيت ؛ لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، وبنيت على فتحة طلباً للتخفيف» .(٣٥٩)

* يقول في «جير» ـ من الحروف غير العاطفة ـ : «(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمسِ (والفتح) للتخفيف كأين ، وكيف حرفٌ (له) أي للجواب (كنَعَمْ)(٣٦٠) ..

* «يقول عن «نعم ، وبئس» :«(و) قد يَرِدان (بسكون العين ، وفتح الفاء) تخفيفاً..»[٣٦١].

* يقول في باب العدد : «(وتبنى العشرة معه) أي مع الاسم المضموم إليه ، وهو النيِّف عند قصد التعيين وبِضْعة وبِضْع عند عدمه ؛ لتضمّنه معنى حرف العطف الذي هو الأُصل في العدد ، وترك اختصاراً (على) حركة ؛ لأنه معرب الأصل، وكانت (الفتح) طلبًا للتخفيف، فيقال :أحد عشر ، وإحدى عشْرَة، وثلاثةَ عَشَر، وثلاثَ عَشْرَة، وبِضْعة عشر ، وبِضع عشْرة»[٣٦٢].

* (كوذى الإضافةُ) وهي إضافة الوصف إلى معموله (اسمها لفظية) ؛ لأنها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين والنون[٣٦٣].

* وذكر فيما تُقَدَّر فيه حركتان فقط ـ الضمة والكسرة ـ قوله : «وذلك في المنقوص، وهو ما آخره ياء حقيقية لازمة تلي كسرة، كالقاضي والداعي، بخلاف نحو: «كسبيٍّ» لتشديدها، وماجره أو نصبه بالياء؛ لعدم لزومها، ونحو : ظبْي ورمْي لسكون ما قبلها، وعلة التقدير الاستثقال، ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها نحو : أجيبوا داعيَ الله[٣٦٤].

* وذكر فيما تُقَدَّر فيه حركة واحدة فقط ـ وهي الضمة ـ : «وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء لثقلها عليهما، ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها عليهما»[٣٦٥] .

* يقول عن «عوضُ» ـ وهو من الظروف المبنية ـ: «وبُنى لشبهه بالحرف في إبهامه ؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان ، وبناؤه إما على الضم كقبلُ وبعدُ، أو على الفتح طلباً للخفة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين[٣٦٦] .

* يقول عن تمييز «كم» الاستفهامية : «ثم الجر حينئذ بـ «من» مقدرة ، حذفت تخفيفا، وصار الحرف الداخل على «كم» عوضا عنها ... »[٣٦٧] .

* وذكر السيوطي أن ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به، وأن من فروع هذه القاعدة: «أنهم قالوا : ذَلَذِلٌ [٣٦٨] ، وجَنَدِلٌ[٣٦٩]، فاجتمع في الكلمة أربع متحركات متواليات؛ لأن المراد: ذلاذل ، وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منها تخفيفا، وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به...»[٣٧٠].

* «مُرُوا» أصله: اؤمروا حذفت همزته تخفيفا ، فلما حذف فاء الفعل لم يحتج إلى همزة الوصل لتحريك الميم» [٣٧١]

* (ومنه) أي : ومن المبني ( ذو فتح ، و) منه ( ذو كسر، و) منه (ذو ضم) وذلك لسبب : فذو الفتح (كأين) ، و ضرب، وواو العطف. فالأول: حرك لالتقاء الساكنين، وكانت فتحة للخفة. والثاني: لمشابهته المضارع في وقوعه صفة، وصلة، وحالاً، وخبراً....»[٣٧٢].

* يقول عن «جنن» : «أصله : جنون بالواو، فحذفت تخفيفا ؛ لدلالة الضمة عليها[٣٧٣].

* يقول عن حذف همزة «أنا» في قوله : «لكنّا هو الله ربّي [٣٧٤] «الأصل : «لكن أنا» حذفت همزة أنا تخفيفا ، وأدغمت النون في النون ...» [٣٧٥] .

* يقول عن حذف نون كان : «... (ومن مضارع لكان) ناقصة أو تامة (منجزم) بالسكون بأن لم يله ساكن ولا ضمير متصل . (تحذف نون ) تخفيفاً نحو : «ولم أكُ بغيا[٣٧٦] ...» [٣٧٧] .

(٢) **الاستثقال** : وهي عكس العلة السابقة؛ فالعرب كانوا يميلون إلى اختيار الأخف ما لم يكن هناك إخلال بالكلام[٣٧٨]، ومن أمثلة هذه العلة عند السيوطي:

* يقول عما تقدّر فيه حركتان - الضمة والكسرة - : «وذلك في المنقوص، وهو ما آخره ياء حقيقية لازمة تلي كسرة، كالقاضي والداعي، بخلاف نحو «كسبيّ» لتشديدها، وما جره أو نصبه بالياء؛ لعدم لزومها ، ونحو : ظبْي ورمْي لسكون ما قبلها . وعلة التقدير الاستثقال، ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها نحو : أجيبوا داعي الله. [٣٧٩]

* ويقول عن ما تقدر فيه حركة فقط وهي الضمة : «وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء لثقلها عليهما، ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها عليهما»[٣٨٠]

* بالفتح والتشديد (ويقال) فيها: (أيْما) بإبدال ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف [٣٨١]

* (وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز، قال تعالى : «اثنتا عشرة عينا[٣٨٢]، وقد تكسر في لغة تميم ... أو تفتح رجوعا إلى الأصل فيها، .. أما «عشر» في التركيب فمفتوح الشين والعين . (أو تسكن غين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة ... (أو) تسكن («حاء أحد) عشر (استثقالاً لتوالي الحركات) .[٣٨٣]

* يقول في أبنية الاسم : « (و سقط فُعِل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفِعُل) بكسر أوله وضم ثانيه (استثقالاً) لاجتماع ثقلين، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرّك الشفتين لها، وتليها الكسرة لتحرّك الشفة لها بخلاف الفتحة إذ لا تحرك معها، والسكون إذ هو عدم محض ...[٣٨٤]

* يقول في أبنية الاسم عن المجرد الرباعي : «ومقتضى القسمة العقلية أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة، وهي أحوال اللام الأولى، لكن لم يأت منها إلا ما يذكر، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين، أو لدفع الثقل أو توالي أربع حركات »(٣٨٥).

* «ولم يأت الاسم المجرّد على ستة ؛ لئلا يوهم التركيب، ونقص عنه الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما، وما يدل عليه من الحدث والزمان». (٣٨٦)

* يقول في أبنية الفعل : «(ولم يَرِد يائي العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمة على الياء نحو : طابَ يطيبُ ، بخلاف الواو، قالوا : طال، أصله طوُلَ [(لا هيؤ) الشيء بمعنى : حسُنت هيئتهُ، فإنه جاء مضموما، وهو يائيُّ العين شذوذاً» .(٣٨٧)

* (وتقلب في المضارع في الجميع ألفا) ؛ لأن الأصل مثلاً : يقْوُل، و يبْيَع، وينْقَود، ويخْتَير ، نقلت حركة الواو والياء من العين استثقالاً ثم قلبا ألفا ؛ لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن. (٣٨٨)

* «ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثي، فاؤه واو استثقالا لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعِد، أو مقدّرة كيقع ، ويسع». (٣٨٩)

* يقول في باب الوقف : «وشرط الساكن أن يكون صحيحا، فإن كان حرف علة كـ «دار» و «عون» و «بين» لم يجز النقل إليه، لاستثقال الحركة على حرف العلة» .(٣٩٠)

* (للماضي الرباعي) المجرد (فَعْلَل) لا غير كدحرج. وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثي ؛ لأن الكلام في ذلك يطول فأخرته، وإنما لم يجئ على غير هذا الوزن؛ لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكنا، وأوّل الماضي لا يكون مضموما في البناء للفاعل ولا مكسورا للثقل، فتعيّن الفتح .(٣٩١)

* «تماثل أصلين في ثلاثي فاء وعينا نحو: ددَن ، وفاء ولاما نحو: سلِس مستثقل، فإن كان عيناً ولاماً نحو: طلل فلا. ويقل ذلك في حرفي لين، وحلقيين نحو: حوّة، وحيي، ولححت العين ... (٣٩٢)

* لم يأت على فَعْلُل إلا حرف واحد استثقالاً حتى يحجز بين الحركات بالسكون مثل جعْفر وهدْهد ...(٣٩٣)

* «إنما قدّرت الضمة في: جاء القاضي، وزيد يرمي، ويغزو، والكسرة في: مررت بالقاضي لثقلها في أنفسها، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال وهم يستثقلون اجتماع الأمثال»(٣٩٤)

* «إنما لم تدخل اللام في خبر «إن» إذا كان منفيا ؛ لأن غالب حروف النفي أولها لام كـ «لا، ولم ، ولما ، ولن» ، فيستثقل اجتماع اللامين ـ وطرد الحكم يأتي في باقي حروف النفي» .(٣٩٥)

## (٣) الفرار من التقاء الساكنين :

وقد استخدم هذه العلة في مواطن عديدة منها :

* يقول في باب الوقف : «ثم إن النقل لا يكون إلا إلى ساكن فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحركاً فلا يجوز النقل، فلا يقال : مررت بالرَّجِل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللام إليها؛ لأنها مشغولة بحركتها ، ولأن النقل إنما كان فرارا من التقاء الساكنين ، وهو مفقود في الذى تحرّك ما قبله» (٣٩٦) .

* «وكثُر الحذف في أُبالي إذا جزم فقالوا : لم أُبل»(٣٩٧) والأصل : لم أبال لكثرة استعمالهم إياه توهّموا أن اللام هي الأخيرة، فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء الساكنين» (٣٩٨) .

* يقول في تخفيف الهمزة المفردة الساكنة : «هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة إذا كانت الهمزة ساكنة ، فإن كان ما قبلها ساكنا لزم تحريكه، لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة»...(٣٩٩)

* يقول في باب الإدغام : «إذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو : رددت ، ورددنا .... فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة الحجاز ، والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب ؛ نظرا إلى عدم الاعتداد بالعارض، فيقال : لم يرْدُد، ولم يرُدَّ ، واردُدْ ، ورُدَّ ، فإن فك فواضح، وإن أدغم حرّك الثاني من حرفي التضعيف تخلّصا من التقاء الساكنين»(٤٠٠) .

* ... ثم الصورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين نحو: قام زيد بن عمرو، وقام فلان ابن فلان، بخلاف غلام ابن زيد، أو زيدٌ ابن أخينا» (٤٠١) .

* يقول عن الأسماء التي لازمت النداء :«ومنها : «هناه» ... يقال للمنادى المصرح باسمه في التذكير: ياهنُ ، وياهنَان ، وياهنُون . وفي التأنيث : يا هَنَتُ، وياهنتان، وياهنَات ،وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف، وهاء السكت، فيقال : ياهناه بسكون الهاء، وكسرها لالتقاء الساكنين، وضمها تشبيها بهاء الضمير» .(٤٠٢)

* يلحق جوازا آخر ما تمّ به المندوب ألف، وليس لحاقها بلازم، وآخر ما تمّ به يشمل المفرد، والمضاف، وشبهه، والموصول، والمركب، ثم إن كان متلوّها تنوينا أو ألفا حذف لالتقاء الساكنين نحو : واموساه ، واغلامَ زيداه . (٤٠٣)

* يقول عن «الألف اللينة» ـ عند حديثه عن الحروف غير العاطفة ـ : (وتقلب بعد ضمّ) واواً (وكسرٍ) ياءً للمجانسة كقولك لمن قال : قام عمرو : أعمروه، ولمن قال :قام زيدٌ الفاضلُ : أزيدِ الفاضلوه، ولمن قال : مررت بالحارث، الحارثيه.

* (أو) تقلب بعد (تنوين) مطلقًا (ياء) ساكنة بعد كسر التنوين، لالتقاء الساكنين، فيقال في قام زيدٌ: أزيدنيه. وفي ضربت زيدا : أزيدنيه. وفي مررت بزيدٍ :أزيْدنيه. (٤٠٤)

* (وإن يُنوّن) «إذ» ويكسر ذالها لالتقاء الساكنين (يُحْتَمل) أي يجوز (إفراد «إذ») عن الإضافة، ويجعل التنوين عوضا عمّا يضاف إليه نحو : «وأنتم حينئذ تنظرون(٤٠٥)، (٤٠٦)

* ... وذو الكسر نحو : (أمسِ) و(جيرِ)، وإنما كسر على أصل التقاء الساكنين، وذو الضم نحو : «حيث»، وإنما ضم تشبيها به بقبل وبعد، وقد تفتح للخفة، وتكسر على أصل التقاء الساكنين....(٤٠٧)

* يقول عن «أينَ» : «حرِّك لالتقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ...»(٤٠٨)

## (٤) الاستغناء :

وباب الاستغناء واسع جدا ، وقد ذكر السيوطي هذه العلة في مسائل عديدة منها:

* العدد إن كان واحداً أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال: رجل ورجلان؛ لأنه أخصر وأجود، ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل. (٤٠٩)

* (وتاء تأنيث) ساكنة (تلى) الفعل الماضي، دلالة على تأنيث فاعله (إذا كان لأنثى)، ولا تلحق المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة، ولا الأمر لاستغنائه بالياء (كـ «أبت هند الأذى») (٤١٠).

* يستغنى عن «إما» بـ «أو» نحو : قام إما زيد أو عمرو، وعن الأولى بالثانية (٤١١)

* والذى يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع :

أحدها : مافيه تاء تأنيث مطلقا سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أو مذكر كطلحة، أو اسم جنس كتَمْرَة، أو صفة كنَسَّابة . أبدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا؛ كبنت وأخت. ويستثنى من ذلك : شاة، وشفة، وأمة فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح ولو سمّى بها، استغناء بتكسيرها على :شياه ، وشفاه ، وإماء(٤١٢)

* (ولا يقدّم) مخصوص «حبذا» عليهما وإن جاز تقديمُهُ على «نعْم» بقلة؛ لأنها فرع عنها، فلا تساويها فى تصرفاتها ، ولأنها جارية مجرى المثل ؛ ولئلا يتوهم من قولك مثلاً : «زيد حبذا» كون المراد الإخبار بأن زيداً أحب ذا ، وإن كان توهّماً بعيدا.

(وحذفُه) استغناء بما دل عليه(٤١٣)

* استغنى غالباً بـ «تَرَك» عن «وَذَر» و «وَدَع» ، وبـ «الترك» عن«الوذر» و «الودع»، (٤١٤)

* (ويستغنى بجر أحد مفعولَى الأول) أى باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو: ما أكساه لعمرو، وماأكساه للثياب ، ولا يُفعَل ذلك في باب «ظنّ»، وإن جمع بينهما فالثانى منتصب بمضمر نحو : ما أعطى زيدا لعمـرو الدراهم، وما أكساه للفقراء الثياب (٤١٥)

* يقول عن «أبنية الفعل» : «ولم يرِد يائىّ العين) استغناء عنه بفعل (٤١٦)

* يقول عن تاء التأنيث : «ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة ، ولا الأمر استغناء بالياء .. »(٤١٧) .

* يقول عن جموع الكثرة : «(و) الثامن : (فعّال) ويطّرد جمعا ( للأوّل ) أى لوصف على فاعل كصائم وصوّام، وشذّ فى فاعلة كصادّة وصدّاد. (وندرا) أى فُعَّل وفعّال (للمنقوص) استغناء بفعله، ومما سمع ساقٍ وسقّى ، وغازٍ وغزّىً ، وغُزّاء ، وسارٍ وسرّاء».(٤١٨)

* وما كان على «فعَل» فمستقبله على «يفعل» إلا «فَضَل الشيء يفْضُل»، فإنه لما كان الأجود «فضَل» استغنوا بمستقبله عن مستقبل «فَضِل» ، وفى لغة : نعِم ينعم ليس فى السالم غيرها.(٤١٩)

* وقد عقد السيوطي باباً عن الاستغناء في كتابه «الأشباه والنظائر» قال فيه: «هو باب واسع، فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ.

من ذلك : استغناؤهم عن تثنية «سواء» بتثنية «سيّ» ، فقالوا «سيّان» ولم يقولوا : سواءان .. »(٤٢٠)

* ومن ذلك : «استغناؤهم بـ «ترك» عن «وذر» ، و «ودَع» ، وبـ «لمْحة» عن «ملْمحة» ، وعليها كسّرت «ملامح» و «بشبْه» عن «مَشْبَه» .(٤٢١)

* وكذلك استغنوا بقسِيّ عن قُوُوس فلم يأت إلا مقلوباً .. (٤٢٢)

* ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم : أرْجُل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة . وكذلك «آذان» جمع أُذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة . (٤٢٣)

* ومن ذلك : استغناؤهم بواحد عن اثن، وباثنين عن واحديْن ، وبستة عن ثلاثين، وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عشرتين ، وما جرى هذا المجرى(٤٢٤)

* وبقولهم : في جمع صبيّ وغلام : صبْية وغِلْمَة عن أصبية وأغلمة .(٤٢٥)

* وبقولهم : حُكّام ، وحُفّاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ(٤٢٦)

* وذكر أنّ الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى (٤٢٧)

* وأما قوله تعالى : «فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم»(٤٢٨) فعلى تقدير القول، أي: فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف»(٤٢٩)

* (و) يغني عن القسم أيضا (لا جرَمَ) .. فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى «حقا» . وأصلها : بمعنى : لابُدّ» .(٤٣٠)

* «القاعدة : أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على فعل أوله همزة الوصل تقرّ همزة الاستفهام مفتوحة ، وتحذف همزة الوصل للاستغناء بهمزة الاستفهام عن اجتلابها، ومنه قوله تعالى: «أصطفى البنات»(٤٣١) «أفترى على الله كذبا» (٤٣٢) «(٤٣٣)

## (٥) المعادلة :

ومن المواطن التي استخدم فيها السيوطي هذه العلة ما يأتي :

* يذكر أن أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة، ويتفرع على ذلك فروع منها : اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح ، لثقل الجمع، فأعطى الأخف، وأعطيت التثنية ـ لخفتها ـ الكسر ليتعادلا[٤٣٤].

* يقول عن «أم»: (وهى قسمان : متصلة) تقع بعد همزة التسوية (أو) همزة بها وبأم (لتعيين) ولذا تسمى معادلة لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية أو الاستفهام »[٤٣٥]

* (ويضمَ حرف المضارعة من رباعى) أى ماضٍ ذى أربعة أحرف (ولو بزيادة) نحو يدحرج، ويكرم، ويعلم، ويضاعف (وإلا يفتح ) نحو: يذهب، وينطلق، ويستخرج.

ووجه ذلك بأن الثلاثى كثير فى كلامهم ، ومازاد على الرباعى ثقيل فاختاروا الفتح لخفته للكثير والثقيل ، والضم للقليل.[٤٣٦]

* وقد عقد السيوطى له بابا فى كتابه «الأشباه والنظائر» [٤٣٧] ومن ذلك :

* لما كان الاسم أخف من الفعل تصرّف بحركات الإعراب فيه، وزيادة التنوين، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل، ويعادل الثقيل، ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم. فلمّا كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تصرّف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين. ولمّا كان الجزم حذفا، والحذف تخفيف، والتخفيف لا يليق بالخفيف، إنما يليق بالثقيل، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء.[٤٣٨]

* إنما رُفع الفاعل ونُصب المفعول لقلة الفاعل، لكونه لايكون إلا لفظاً واحداً، وكثرة المفعول لكونه متعدّداً ، والرفع أثقل من النصب، فأعطى الثقيل للواحد، والنصب للمتعدّد ليتعادلا.[٤٣٩]

* إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع؛ لأن التثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فخصّ الأخف بالأثقل، والأثقل بالأخف للتعادل. [٤٤٠]

* إن التاء إنما لحقت عدد المذكر، وسقطت من عدد المؤنث ؛ لأن المؤنث ثقيل، فناسبه حذفها للتخفيف ، والمذكّر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا. [٤٤١]

* إنما خُصّ الضم بمضارع الرباعى، والفتح بمضارع الثلاثى؛ لأن الرباعى أقلّ والضم أثقل، فجعل الأثقل للأقل ، والأخف للأكثر طلباً للتعادل. [٤٤٢]

* إنما زيد في التصغير الياءُ دون غيرها من الحروف؛ لأن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد؛ لخفتها، وكثرة زيادتها في الكلم، فنكّبوا عن الواو؛ لثقلها، وعن الألف؛ لأن التكسير قد استبدّ بها في نحو مساجد، ودراهم، فتعيّنت الياء.

وخصّ الجمع بالألف ؛ لأنها أخف من الياء، والجمع أثقل من المصغّر فتعادلا.(٤٤٣)

* إنما اختصّت تاء التأنيث الساكنة بالفعل، والمتحرّكة بالاسم، لثقل الفعل وخفة الاسم، والسكون أخفّ من الحركة ، فأعطى الأخف للأثقل والأثقل للأخف تعادلا.(٤٤٤)

* الشائع في هذه النون الكسر في المثنى، والفتح في الجمع، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وخولف بينهما للفرق، وخصّ كلٌ بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخفة الفتح، فعودل بينهما.(٤٤٥)

(٦) التعويض:

ويستدل لهذه العلة في بعض المواضع منها قوله:

* (وإنْ يُنوّنْ ) «إذ» ويكسر ذالها لالتقاء الساكنين (يُحتَمل) أي يجوز (إفراد «إذ») عن الإضافة، ويجعل التنوين عوضا عمّا يضاف إليه نحو: «وأنتم حينئذٍ تنظرون(٤٤٦) ».(٤٤٧).

* (وصغّروا) من المبنيات ( شذوذاً : «الذي») و («التي») وتثنيتهما وجمعهما ... « ( و«ذا» مع الفروع منها: «تا» و «تي») وتثنيتهما وجمعهما«وخالفوا بها تصغير المعرب في إبقاء أولها على حركته الأصلية، والتعويض من ضمته ألفا مزيدة في آخرها، فقالوا: اللذيا، واللتيّا، واللذيّون، واللويون، واللوتيا، واللتيات، وذيّا، وتيّا ... (٤٤٨)

* في الحذف («فا» أمْرٍ أو مضارعٍ ) «مضاع» (منْ ) معتل الفاء (كوعد احذف)، فقل: يعد، عِدْ (وفي) مصدره (كعدةٍ ذاك) الحذف (اطردْ) وعوض منه الهاء آخراً..(٤٤٩)

* ويقول عن تاء التأنيث : (و) تكون (عوضا) من فاء كعدة أو عين كإقامة، أم لام كلغة، مدة كتزكية (وغير ذلك)(٤٥٠).

* وقد عقد السيوطي للتعويض مكانا خاصا في كتابه «الأشباه والنظائر» (٤٥١) ذكر أن منه:

* ما لحقته ياء المدّ عوضا من حرف زائد منه، نحو قولهم في تكسير مُدحرج وتحقيره ، دُحيرج ، ودحاريج فالياء عِوض من ميمه.

* وكذلك جحافل وجُحَيْفيل الياء عوضٌ من نونه.

* وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضٌ من يائه.[452]

* وكذلك الهاء في «تفعلة» في المصادر عوَضٌ من ياء تفعيل أو ألف فعّال، وذلك نحو: تَسلّيْتُه تَسْلِيةً، وربّيْتُه تربية، الهاء بدل من ياء تفعيل في «تسلّي» و «تربّي» أو ألف «سِلاء» و«رِبّاء»...[453]

* وكذلك ما لحق بالرباعيّ من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة[454] كأنها عوضٌ من ألف حيقال، وبيطار، وجهوار، وسلقاء[455].

* ومن ذلك: ياء التفعيل بدل من ألف الفِعّال كما أن التاء في أوله عوض من إحدى عينيه[456]

* ومن ذلك: تشديد الميم في الفمّ في بعض اللغات عوضاً من لامه المحذوفة؛ فإن أصله فَمَيٌ أو فَمَوٌ.

* وتشديد «أب» و «أخ» عوضا من لاميهما، فإن أصلهما: أبوٌ وأخوٌ..[457]

* وتشديد ميم «دم» عوضا من لامه المحذوفة، فإن أصله: دَمَيٌ ... [458]

* وقد بين السيوطي العلاقة بين التعويض والبدل[459] وذكر أن العوض والمعوض منه لا يجتمعان [460] فقولهم: «اللهم» الميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجمع بينهما [461].

## (٧) الحمل على المعنى:

ذكر السيوطي أن الحمل على المعنى واسعٌ في هذه اللغة جدا، ومنه:

* قال تعالى: «ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيمَ في ربه»[462]، ثم قال: «أو كالذي مرّ على قرية»[463] قيل فيه: إنه محمولٌ على المعنى حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم أو كالذي مرّ على قرية، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك»[464].

* ويذكر السيوطي أن باب الحمل على المعنى «قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورا، أو منظوما كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في

الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك»(٤٦٥).

* ومن أمثلة تذكير المؤنث قوله تعالى : «فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي »(٤٦٦) أي هذا الشخص» ، فمن جاءه موعظة من ربه» (٤٦٧)؛ لأن الموعظة والوعظ واحد، «إن رحمة الله قريب»(٤٦٨)أراد بالرحمة هنا : المطر(٤٦٩) .

* يقول عن الفعل «قطع» : «هكذا روى متعدياً حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى : كسرتهما وحطمتهما، والمعروف : قطعت به، أو مده(٤٧٠)،

* «والطست مؤنث ولكنه غير حقيقي فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى الإناء»(٤٧١).

* يقول في قوله تعالى : «فإن كانتا اثنتين» : «الكلالة تقع على الواحد والاثنين والجمع، فثنّى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جمعًا على» منْ «حملا على معناها(٤٧٢)» .

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو : أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: «فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها»؟ فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ قلت : فما اللغوب؟ قال : الأحمق. (٤٧٣)

ويذكر أن من باب الواحد والجماعة قولهم : «هو أحسن الصبيان وأجملُه» أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك : «هو أحسن فتىً في الناس» (٤٧٤).

* وقال تعالى :«ومن الشياطين من يغوصون له»(٤٧٥) فحمل على المعنى (٤٧٦) .

* وقال تعالى : «منْ أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجرُهُ عند ربه»(٤٧٧) فأفرد على لفظ «منْ» ثم جمع من بعد (٤٧٨).

* ويذكر أن من الحمل على المعنى باب واسع لطيف ظريف «وهو اتصال الفعل بحرف ليس ممّا يتعدّى به؛ لأنه في معنى فعْل يتعدّى به كقوله تعالى : «أُحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» (٤٧٩) لما كان في معنى الإفضاء عدّاه بـ «إلى» .(٤٨٠)

*وقولهم : «نشدتك الله إلاّ فعلت كلامٌ» محمول على المعنى، كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أي ما أسألك إلا فعلك(٤٨١) .

* ومثل ذلك : «شرٌ أهر ذا ناب» وإذا ساغ أن يحمل شرٌ أهرّ ذا ناب على معنى النفى كان معنى النفي في : نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفى لدخول «إلا» لدلالتها عليه (٤٨٢) .

* وقولهم : «اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه» ؛ لأنه بمعنى : ليتّق الله امرؤ، وليفْعل خيرا. (٤٨٣)

* (قد يذكر المؤنث وبالعكس) حملاً على المعنى نحو «ثلاثة أنفس».. ألحق التاء في عدده حملاً على الأشخاص(٤٨٤) .

* وسمع : جاءته كتابى فاحتقرها، أنث الكتاب حملاً على الصحيفة.(٤٨٥)

* (ومنه) أى من تأنيث المذكر حملاً على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى : «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا»(٤٨٦) أنّث المصدر المنسبك بأنْ و الفعل وهو اسم تكن، وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر، وهو «فتنتهم» ، وقوله : «قل لا أجد فيما أوحى إلى محرّمًا على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة»(٤٨٧) أنث تكون، واسمها ضمير مذكر عائد على المحرَم لتأنيث خبره، وهو«ميتة» (نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما) . (٤٨٨)

* وقد ذكر السيوطى أمثلة كثيرة للحمل على المعنى فى كتابه «الأشباه والنظائر» (٤٨٧)

## (٨) المشابهة :

وهو علة تقوم على إكساب المتشابهين حكما واحدا، ومن أمثلتها :

* ماعدا الأسماء المتضمنة لشبه الحرف فإنه معرب ، وفي ذلك تقرير علة البناء في مشابهة الحرف ... (٤٩٠)

* من الظروف المبنية «حيثُ»، وعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار، إذْ لا تُستَعمل إلا مضافة إلى جملة، وسواء في ذلك الجملة الاسمية والفعلية...(٤٩١)

* من الظروف المبنية «عوضُ» وهي للوقت المستقبل عموما كأبدا، وقد تَرِدُ للماضى ... وبنى لشبهه بالحرف في إبهامه ؛ لأنه يقع على كلّ ما تأخر من الزمان، وبناؤه إما على الضم كقبلُ وبعدُ، أو على الفتح طلبا للخفة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين .(٤٩٢)

* ندر تركيب النكرة مع «لا» الزائدة تشبيها بـ «لا» النافية وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه «ما» الموصولة بـ «ما» النافية في زيادة أن «بعدها».(٤٩٣)

* يذكر أن من الأسماء التي لازمت النداء «هناه» : «يقال للمنادى المصرَّح باسمه في التذكير: ياهن، وياهنَان، وياهنون. وفي التأنيث: ياهنتُ، وياهنتان، وياهنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف، وهاء السكت، فيقال : ياهناه بسكون الهاء، وكسرها لالتقاء الساكنين، وضمها تشبيها بهاء الضمير، وياهنتاه ، وياهنانيه، وياهنْتانيه، وياهنوناه ، وياهنانوه» (٤٩٤)

* من الظروف المبنية «قطّ» وهي مقابل «عوضُ»؛ فهي للوقت الماضي عموما، وبنيت لشبه الحروف في إبهامه، لوقوعها على ما تقدَّم من الزمان وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد(٤٩٥)

* (وفي نصبه) أي الفعل اللازم اسما ( تشبيها بالمتعدّى خُلفٌ ) ... (٤٩٦)

* (ويجوز جر فاعلهما) أي «حبّ» المفردة، وفعل (بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل تَعجُّبا ...(٤٩٧)

* يجعل حرف الإعراب من المنسوب ياء مشدّدة تزاد في آخره، ويكسر لأجلها ما قبلها كهاشميّ، ومالكيّ، وإنما كسر تشبيها بياء الإضافة وهو أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه ...(٤٩٨)

* تقلب في النسب واوا ألف ثالثة كفتَويّ ، وعَصَويّ في فتي ، وعصا ، أو رابعة لغير تأنيث كالإلحاق في علْقَى ولام الكلمة في ملْهَى ، فيقال فيهما علْقَويّ وملْهَويّ .

وقد تحذف هذه - أعني الرابعة - لغير تأنيث تشبيها لها بألف التأنيث فيقال علْقِي وملْهِيّ .

وقد تقلب الرابعة التي للتأنيث فيما سكن ثانيه ، فيقال في حُبلى : حُبْلَوِي حملا على ملْهَى وعلْقَى.(٤٩٩)

* اختلف في الوقف على «إذا» ، والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها بتنوين المنصوب.(٥٠٠)

* من الظروف المبنية (لدن) ، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وبُنيت لشبهها بالحرف في

لزومها استعمالا واحدا، وهى كونها مبتدأ غاية ، وامتناع الإخبار بها وعنها، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف «عند»، و «لدى» فإنهما لا يلزمان استعمالا واحدا، بل يكونان لابتداء الغاية، وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ ...(٥٠١)».

* وإعراب لدن لغة قيسية، تشبيها بـ «عند» (٥٠٢)

* يقول عن «إلا» : «ولما كانت لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف «لكنّ» ، فإنه لا يقع بعدها إلا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيها بها إذا كانت استثناءً حقيقة، وتفريقاً بينها وبين «لكنّ» (٥٠٣).

* تمييز المفرد ينصبه مميِّزه كعشرين ميلا، وعشرين درهما، ورطل وقفيز وذراع فى : رطل زيتا، وقفيز بُراً، وذراع ثوبا. وجاز لمثل هذه أن تعمل ، وإن كانت جامدة ؛ لأن عملها عن طريق التشبيه(٥٠٤).

* ألف الإلحاق لما أشبهت ألف التأنيث من حيث إنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث كانت من أسباب مَنْع الصرف»(٥٠٥) .

* (سراويل) لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف (٥٠٦)».

* لا يجوز حذف اسم «ما» قياساً على «ليس» وأخواتها. لاتقول: زيد ما منطلقا. تريد: ما «هو» ، ولا خبرها كذلك. فإن كُفَّتْ بـ «إن» جاز تشبيهاً بـ «لا» ... (٥٠٧)

* جميع مافي القرآن من الشرط بعد «إما» مؤكد بالنون لمشابهة فعل الشرط، بدخول «ما» للتأكيد لفعل القسم من جهة أنّ «ما» كاللام فى القسم ...(٥٠٨)».

* (وكلُّ مضمر له البنا يجب)، لشبهه بالحرف فى المعنى ...» (٥٠٩)

* ويكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد، بخلاف منع الصرف ، فلابد من شبهه بالفعل من وجهين ...» (٥١٠)

(٩) **كثرة الاستعمال** : وهناك علاقة قوية بين كثرة الاستعمال والحذف؛ فالعرب كانت تعنى بتغيير ما يكثر فى الاستعمال، وذلك بحذف بعض أجزائه، شريطة ألا يؤدى الحذف إلى اللبس(٥١١) ومن أمثلتها:

* (ويطرد) أي يكثر، ويقاس (حذفه) أي الحرف (لكثرة الاستعمال) نحو: دخلت الدار، فيقاس عليه: دخلت البلد والبيت بخلاف مالم يكثر نحو: ذهبت الشام، وتوجّهت مكة، فيسمع ولا يقاس.(٥١٢)

* (وشذ حذف همزة «خير» و «شر» في التعجب) سمع: ما خير اللبن للصحيح وما شره للمبطون. والأصل: ما أخْيَره، وما أشره، فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء إلى الخاء، ولم يحتج إلي ذلك في «شرّ». وبعضهم يحذف ألف «ما» لالتقاء الساكنين، فيقال: «مَخْيَرة»، ومَحْسَنة، ومَخْبَثه» (وكثر) حذفها منهما (في التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو: هو خير من فلان، وشر منه.(٥١٣)

* ثم الصورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين نحو: قام زيدُ بن عمرو، وقام فلان بن فلان، بخلاف غلام ابن زيد، أو زيدٌ ابن أخينا...(٥١٤)

* وذكر السيوطي أنه: «إذا نودي نحو: يازيد بن عمرو، كانت الصفة منصوبة على كل حال، وجاز في المنادى وجهان: أحدهما: الضم على الأصل، والثاني: الإتباع فتفتح الدال من «زيد» إتباعا لفتحة النون ... وهو غريب؛ لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، وهنا قد تبع الموصوف الصفة.

والعلة في ذلك: أنهما جُعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد، ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأول، ويبتدأ بالثاني فيقال: ابن فلان(٥١٥).

* ويحذف ألف «ابن» في الخط لكثرة الاستعمال، ولأنه لا ينوى فَصْله مما قبله» (٥١٦)

* قولهم: مرحباً وأهلاً وسَهْلاً، وسعةً ورَحْباً، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عوضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال (٥١٧)».

* حذف خبر المبتدأ من قولك: لولا زيدٌ خرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره، ولم يجز استعماله» (٥١٨)

* إنما اختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن) دون (بكرة) وغيرها لكثرة استعمال (غدوة) معها، وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره» (٥١٩)

* «قد توسّعوا في الظروف بالتقديم والفصل، وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال»[٥٢٠].

* «ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافة»[٥٢١].

* إنما بنيت «أين» على الفتح لكثرة الاستعمال، إذ لو حُرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا نضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر، وهي مما يكثر استعماله، فكان ذلك يؤدي إلى كثرة استعمال الثقيل»؟[٥٢٢]

* «ثمّ» بنيت على الفتح ، إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا نضاف ثقلُ الكسر إلى ثقل التضعيف مع أنها كثيرة الاستعمال ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل»[٥٢٣]

* وقد عقد السيوطي لذلك بابا في كتابه الأشباه والنظائر في النحو تحدث فيه عن كثرة الاستعمال وذكر العديد من النماذج والأمثلة.[٥٢٤]

(١٠) **كراهية الالتباس أو أمن اللبس**: وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، إذ كانوا بدافع الحرص على الإبانة يتحاشون ما نأى عن هذا القصد، وأدى إلى الخلط بين المعاني[٥٢٥]، ومن أمثلتها :

* يقول في نصب المنادى وبنائه: «ويبنى العلم المفرد، أعني غير المضاف وشبهه، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظا، وهو الضمة في المفرد، والجمع المكسّر، وجمع المؤنث السالم نحو: يا زيد، يا رجل، يا رجال، يا هندات، والألف في المثنى نحو: يازيدان، والواو في الجمع السالم نحو: يا زيدون، أو تقديرا في المقصور نحو: يا موسى، والمنقوص نحو: يا قاضي، وما كان مبنياً قبل النداء نحو: يا سيبويه، ويا خمسة عشر، ويا برق نحره. هذا مذهب الجمهور.

وعلة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب. وقيل: شبهه بالضمير، وخصّ بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح، وبالمضاف للياء لو كسر»[٥٢٦]

* (ويطّرد) أي يكثر، ويقاس (حذفه) أي الحرف (لكثرة الاستعمال) نحو : دخلت الدار، فيقاس عليه : دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو: ذهبت الشام، وتوجّهت مكة، فيسمع ولا يقاس.

(ومع أنّ ، وأنْ) المصـدريتين (إذ لا لبس) كـعـجـبت أن تذهب، وأنك ذاهب أي «منْ» بخلاف ما إذا لم يتعيّن الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو رغبت أنك قائم ، إذ لا يدرى هل المحذوف : «في» أو «عن» .(٥٢٧)

* (ويستغنى بجر أحد مفعولى الأول) أى باب كما باللام عن ذكر الآخر نحو: ما أكساه لعمرو ، وما أكساه للثياب ، ولا يفْعَل ذلك فى باب «ظنّ» ، وإن جمع بينهما فالثانى منتصب بمضمر نحو : ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم ، وما أكساه للفقراء الثياب (خلافا للكوفية في الأمرين» أى قولهم : بجواز ذكرهما فى باب كسا على أن الثانى منصوب بفعل التعجب» وبجواز مثل ذلك فى باب «ظنّ» إذ أمن اللبس نحو: ما أظن زيدا لبكرٍ صديقا فإن خيف أدخل اللام عليهما نحو: ماأظنْ زيدا لأخيك لأبيك» والأصل : ظن أخاك أباك.(٥٢٨)

* (ولا يؤكد غالبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزاً (إلا بفاصل ما) نحو : قم أنت نفسك، وقمت أنت نفسك» وقاما هما نفسهما .

وعلته أن تركه يؤدى إلى اللبس فى بعض الصور نحو :هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظنَ أنها ماتت أو عميت .(٥٢٩)

* يقول عن العطف بالواو : « وأما قوله تعالى : «وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور» (٥٣٠) فـ «لا» الثانية زائدة لأمن اللبس (٥٣١)» .

* يقول فى المبنى للمفعول : «(ويضم أوله مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا. (و) يضم (معه ثاني ذى تاء ) مزيدة سواء كانت للمطاوعة نحو: تُعُلِّم وتُوُعِّد وتُدُحْرِج أم لا ، نحو: تُكُبِّر، وتُجُبِّر حذرا من الالتباس.

(ويقلب ثالثه) أى ذى التاء (واواً) لوقوعها بعد ضمة كما فى تُووعد.

(و) يضم مع الأول أيضا (ثالث ذى) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالأمر فى بعض أحواله نحو: اسْتُخْرِج ، واسْتُجلى. (ويكسر ما قبل الآخر فى الماضى) كما تقدم. (٥٣٢)

* يقول عن تاء التأنيث : «(والغالب ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث) كحائض، وطالق ، وطامث ، ومرْضِع ، لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس»(٥٣٣)

* يقول عن حذف تاء التأنيث في المثنى : «كل مؤنث بالتاء حكمه أن لا يحذف في التاء منه إذا ثني كتمرتان وضاربتان ؛ لأنها لو حذفت التبس بتثنية المذكر» .

ـ ويستثنى من ذلك لفظان: أَلْية، وخُصْية، فإن أفصح اللغتين وأشهرهما أن يحذف منهما التاء في التثنية فيقال: أليان، وخصيتان. وعلّل ذلك بأن الموجب له أنهم لم يقولوا في المفرد أليٌ وخصيٌ، فأُمن اللبس المذكور» .[٥٣٤]

* (وصغّروا) من المبينات (شذوذا : «الذي») (و«التي») وتثنيتهما وجمعهما... (و«ذا» مع الفروع منها : «تا» و «تي») وتثنيتهما وجمعهما ، وخالفوا بها تصغير المعرب في إبقاء أولها على حركته الأصلية، والتعويض من ضمته ألفا مزيدة في آخرها، فقالوا: اللذيا، واللتيا، واللذيون، واللويون، واللويّتا، واللتيات، وذيّا ، وتيّا ، ... وذيّان ، وتيّان ، ... واتفقوا على منع تصغير «ذي» للإلباس» .[٥٣٥]

* (ومثله) أي : مثل ياء النسب إمّا في التشديد أو في كونها للنسب (مما حواه احْذف)، إذا كان قبله ثلاثة أحرف، فقل في النسب إلى كرسيّ وشافعيّ، ولم أرَ من تعرّض لجواز: شافعوي قياسا على مرمويّ ، وإن كان بعض الفقهاء استعمله وهو حسن اللبس.[٥٣٦]

* وإذا سمّي بنحو: تمرات، وأرَضين، وسنين، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات، وأرضين وكسر فاء سنين فرقًا بين النسبة إليها حال العلمية والياء والنون، فلو أسكنت العين، وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلَم: تَمريّ، وأرَضيّ ، وسِنيّ ، وفي الجمع : تَمْريّ، وأرْضِي ، وسنوي ، أو سنهيّ »[٥٣٧] .

* وذكر السيوطي أن اللبس محذور، «ومن ثَمَّ وُضع له ما يزيله إذا خيف، واستُغني عن لحاق نحوه إذا أُمن. فمن الأول : الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها، ولذلك استغنى عنه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ؛ لأنها دلالة على معانيها بصيغها المختلفة، فلم تحتجْ إليه .

* ولما كان الفعل المضارع قد تعتروه معانٍ مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها .

* ومنه : رفع الفاعل ونصب المفعول ، فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو النصب... ـ[٥٣٨]

* وأما قوله تعالى: «وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور» (٥٣٩)الآية فـ «لا» الثانية زائدة لأمن اللبس.(٥٤٠)

* يقول في باب التوكيد عن التوكيد المعنوى بالنفس أو العين: ( لا يؤكدان غالبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (إلا بفاصل ما) نحو : قم أنت نفسك وقمت أنت نفسك ، وقاما هما نفسهما.

وعلته أن تركه يؤدى إلى اللبس في بعض الصور نحو: هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت ـ (٥٤١)

* (وقَدِّمَنْ ما شِئتَ) من الأخص وغيره (في) حال (انفصال) الضميرِ عن أمن اللبس نحو : الدرهمَ أعطيتكَ إياه ، وأعطيته إياك ، ولا يجوز في : زيد أعطيتك إياه لتقديم الغائب اللبس»(٥٤٢)

## (١١) الاختصار :

ومن أمثلتها ما ذكره السيوطي من قوله :

يجوز حذف حرف النداء اختصارا .. (٥٤٣)

* العدد إذا كان واحدا، أو اثنتين لم يَحْتج إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى، فيقال: رجل ورجلان، لأنه أخصر وأجود، ولا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجلٍ (٥٤٤).

* ومتى أمكن اتصال الضمير لم يُعْدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير، إلا في الضرورة.(٥٤٥)

* يقول في باب الخط: «ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله سواء كان مثلاً نحو: ردّ، ومقرّ، واقشعرّ، أو مقاربا نحو: «فادّارءتم» (٥٤٦)، واطجع الأصل: تدارءتم واضطجع، وكان قياسه أن يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصارا لضعفه بالإدغام(٥٤٧)».

* يقول في باب أعلم وأرى تحت عنوان : «مسألة (حذف المفعول الأول والثاني اختيارا) : «قال ابن النحاس في» التعليقة) : يجوز حذف الأول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصارا. وأما حذف الثالث اختصارا فمبنى على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصاراً» .(٥٤٨)

* وقد ذكر السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» أن الاختصار هو جلُّ مقصد العرب وعليه مبني أكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضمائر، لأنه أخصر من الظواهر ... وباب الحصر بإلا و إنما وغيرها ؛ لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين. وباب العطف؛ لأن حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل، وباب التثنية والجمع، لأنهما أغنيا عن العطف. وباب النائب عن الفاعل؛ لأنه دَلَّ على الفاعل بإعطائه حكمه، أو على المفعول بوضعه، وباب التنازع، وباب علمت أنك قائم ، لأنه منحلٌّ لاسم واحد سدَّ مسدَّ المفعولين، وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدى كاللازم، وباب النداء؛ لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو وأنادي، وأدوات الاستفهام والشرط فإن كم مالك ؟ يغني عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا إلى مالا يتناهى...

وأكثروا من الحذف .... ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرّرا هكذا، ومنْ ثَمّ قالوا : ثلاث مائة درهم، ولم يقولوا : ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة إلى العشرة: أن يكون جمعاً كثلاثة دراهم، لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء : العدد الأول ، والثاني ، والمعدود ، فخفّفوا بالتوحيد مع أمن اللبس ... ومما بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد؛ لأن قولك : عندي تسعون أخصر من مائة إلا عشرة . وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة.(٥٤٩)

* باب الضمير، لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصارا... ،(٥٥٠)

* «لفظ التثنية والجمع، فإنه يغني عن تكرير المفرد، وأقيم الحروف فيها مقامه اختصارا(٥٥١)» .

* «أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال، ليكون وَفْقَه ، نحو : «أئنك لأنت يوسف قال أنا يوسف»(٥٢٢) ، فـ «أنا» في جوابه هو «أنت» في سؤالهم وكذا : «أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا : أقررنا»(٥٥٣) فهذا أصله، ثم إنهم أتوا عوض ذلك بحروف الجواب، اختصاراً وتركاً للتكرار» .(٥٥٤) .

(١٢) الاتساع:

وقد استخدم هذه العلة فى بعض المواضع منها :

* يقول فى باب «إن» وأخواتها : «لا يجوز تقدم هذه الأحرف عليها بحال ؛ لأن عملها بالفرعية ، فلم يتصرفوا فيها. وأما تقديمه على الاسم دونها، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضا، لما ذكر، وإن كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما نحو: «إن لدينا أنكالا» (٥٥٥)، «إن علينا للهدى وإن لنا للآخرة والأولى»(٥٥٦)(٥٥٧)

* قد يضاف للظرف توسعاً فيعمل فيما بعده الرفع والنصب كـ «حبُ يومٍ عاقلٍ لهواً صبا» (٥٥٨)

* (ولا تلى ) تاء (فارقة) بين صفة المذكر، وصفة المؤنث توسعا (فعولا) حال كونه (أصلا) بأن كان بمعنى : فاعل ... (٥٥٩)

* ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمولَ خبرها فلا يقال : إنَّ طعامَك زيداً آكلٌ بالإجماع، فإن كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما ... (٥٦٠)

* وفى قوله «فاستبقوا الصراط»(٥٦١)، وفى «سنعيدها سيرتها»(٥٦٢) ذكر أن المنصوب فيهما ظرف؛ لأن ظرف المكان شرطه الإبهام ، والصواب : أنه على إسقاط الجار توسعا، وهو فيهما «إلى»(٥٦٣)

* يقول عن «هنا» : «اسم يشار به للمكان القريب ... وقد يشار به للزمان اتساعا ...(٥٦٤)».

* وقد تحدث السيوطى عن الاتساع باستفاضة فى كتابه «الأشباه والنظائر»(٥٦٥)

(١٣) الفرق :

وهى علة يستدل بها للإبانة، ومن أمثلتها :

* علة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأجرى المتعجب منه مجراه ؛ لمشاركته فى المعنى، لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى. (٥٦٦)

* يقول عن «إلا» : «ولما كانت لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف «لكنّ»، فإنه لا يقع بعدها إلا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيها بها إذا كانت استثناءً حقيقةً، وتفريقاً بينها وبين «لكنّ».(٥٦٧)

* يقول عن «منْ» : «منْ» مبنية على السكون، مكسورة الأول . قال ابن درستويه : وكان حقه الفتح ، لكن قَصد الفرق بينها وبين «مَنْ» الاسمية ... » (٥٦٨)

* يقول عن «حتى» : «(ويعاد الجارُ معها) إذا عطفت على مجرور فرقا بينها وبين الجارة نحو : مررت بالقوم حتى بزيد ، ... » (٥٦٩)

* يقول في باب العدد : «والنكتة في إثبات التاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس؛ لأن المذكر أصل، وأسبق، فكان بالعلامة أحقّ، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث »(٥٧٠)

* وإذا سمّي بنحو: تمرات، وأرضين، وسنين ، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات، وأرضين وكسر فاء سنين فرقا بين النسبة إليها حال العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية، فإنه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء ، والياء والنون، فلو أسكنت العين وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلَم : تمَرىّ ، وأرَضى، وسِنىّ، وفي الجمع : تمْرىّ ، وأرْضىّ، وسنَوى ، أو سنِهيّ. (٥٧١)

* فَقُلْ على الأول في «ثمود») ، وعلاوة، وكروانٍ («يائمو») بالواو، ويا كرو، بإبقاء الواو مفتوحة وفي: جعفر، ومنصور، وحارث: يا جعف بالفتح، ويا منص بالضم، وياحارِ بالكسر (و) قل: («يائمي» على الثاني بـ «ياء») مقلوبة عن الواو ؛ لأنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة غير الأسماء الستة، وقل: ياكرا، بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وياجعفُ، ويا «حارُ» بضمهما (والتزم الأول) وهو نية المحذوف (في) مافيه تاء التأنيث للفرق (كمسيلمة) بضم الميم الأولى ( ولاضطرار رخّموا ) على اللغتين ... (٥٧٢)

* ... هذا والأكثر في التاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث، كـ : مسلم ومسلمة ، وقل مجيئها في الاسم كـ : امرئ ، وامرأة ، ورجل ورجلة(٥٧٣)

* يقول عن أقسام التنوين : « (وتنكير يلحق بعض المبنيّ) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقاً بين المعرفة والنكرة) نحو: صهٍ، وسيبويهِ آخر، وهو مسموع في باب اسم الفعل، ومطرد في كل علم مختوم بـ «ويه» (٥٧٤)

* لم تأت تثنية تشبه الجمع إلا في ثلاثة أسماء، وإنما يفرق بينهما بكسرة وضمة وهي الصنْو، والقنْو، والرئد: المثل. التثنية: صنْوانِ، وقنْوانِ، ورئدانِ، والجمع: صنْوانٌ ..(٥٧٥)

* يقول عن «ما» الاستفهامية المجرورة : «حقها أن تحذف ألفها فرقاً بينها وبين الموصولة. هذا هو الكثير ...»(٥٧٦)

## (١٤) النظير :

* يقول في باب «عطف البيان»: «(ولا يكون مضمرا وفاقا، ولا تابعا له) أي لمضمر (على الصحيح)؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق.(٥٧٧)

* يقول في «المقصور والممدود»: «(ويقاس) القصر (في كلِ معتلٍّ) آخره (فتح ما قبلِ آخره نظير الصحيح لزوما أو غلبة كمفعول غير الثلاثي) كمصطفى، ومقتدى، ومستقصى، إذ نظائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوما كما تقدم، ولم يشذ منها شيء.

(ومصدر فعل اللازم) كهوَىَ هوىً ، وجوَى جوىً ، إذ نظيرهما من الصحيح «فَرِحَ» ونحوه» .... «(٥٧٨)

* (وشاع في سبِّ الذكورِ) إستعمال أسماء في النداء على وزن (فُعَلُ) بضم الفاء وفتح العين، نحو : يا فسق ، ويا غدر ( ولا تقس ) هذا خلافا لابن عصفور (وجرَّ في الشعر فل اضطراراً كما رخم ما ليس بمنادى لذلك إذ اختصاص هذه الأسماء بالنداء نظير اختصاص الترخيم به(٥٧٩)» .

* نظير «لا»في اختصاصها بالنكرة رُبَّ «و «كَمْ» ؛ لأن «ربَّ» للتقليل، و «كم» للتكثير. وهذه معان للإبهام أولى بها»(٥٨٠)

* نظير «ما» في كفِّها «إن» وأخواتها عن العمل اللام في : «لا أنا لزيد» ولا غلامي لعمرو ...(٥٨١)

* ندر تركيب النكرة مع «لا» الزائدة تشبيها بـ «لا» النافية ... وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ. وهو نظير تشبيه «ما» الموصولة بـ «ما» النافية في زيادة «أن» بعدها.(٥٨٢)

## (١٥) المنزلة :

ومن ذلك :

* يذكر أنه «لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره، فلا يقال: قام زيدٌ واليوم عمرا ، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها؛ لأن الواو هنا نزّلت منزلة الجارّ مع المجرور، فمنعوا الفصل بينهما.»(٥٨٣)

* يذكر في حذف الحال وعامله قوله: «ويجوز حذف عاملها لقرينة حالية كقولك للمسافر : راشدا مهديا أي تذهب، وللقادم: مسرورا، أي رجعت، وللمحدِّث : صادقاً أي : تقول، أو لفظية نحو: راكبا لمن قال : كيف جئت؟ وبلى مسرعا لمن قال: لم ينطلق. ومنه: «بلى قادرين»، أي نجمعها. ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور، واسم الإشارة ونحوه، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر، فُهِمَ أم لا ، لضعفه في نفسه، ولأنه إنما عمل بالنيابة، والفرع لا يقوَى قوّة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تجوّزان : تنزيله منزلة الفعل، وحذفه»(٥٨٤)

* يقول عن «باء القسم» : «فإن كان المقسم به (الله وعُوِّض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين، أو ثابتة؛ لأن الثاني مشدد، فنزل منزلة دابّة مع وصل ألفه وقطعها نحو : ها الله، ها ألله ، هاْ لله، ها لله(٥٨٥). (أو) عوّض همزة ممدودة مفتوحة نحو : آللّه لأفْعلَن»(٥٨٦)

* يقول في باب «المصدر»: «... (و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله : «لا يسأم الإنسان من دعاء الخير»(٥٨٧) أي : دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل ؛ لأن الموجب للمنع فيه تنزيله إذا كان ضميرا متصلا كالجزء منه بدليل تسكين آخره، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في: تَفْعَلان، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس، وحمل عليه المنفصل والظاهر، والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة.»(٥٨٨)

* يقول في باب «الظرف والمجرور» : «(ولا) تتعلق (لعلّ) الجارة في لغة عقيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية ...

(و) لا ( لولا ) إذا جرّت الضمير ؛ لأنها بمنزلة «لعلّ» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء.»(٥٨٩)

* يرى جواز تعاطف النعوت، أي عطف بعضها على بعض ثم يُعلّل ذلك قائلاً: «وإنما يجوز العطف (لاختلاف المعاني) ؛ لأنه حينئذ ينزّل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات، فيصحّ العطف، فإن اتفقت فلا؛ لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه»(٥٩٠)

* يذكر أنه إذا وقع «ابن» بين علمين فله خصائص منها: «يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال : رأيت زيدَ بنَ عمرو: مَنْ زَيْدَ بنَ عمرٍو؛ لأنهما صارا بمنزلة واحدة. ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره، بل ولا المتّبع لشيء من التوابع أصلا»(٥٩١)

## (١٦) الإتباع :

* يقول عن الفاء والعين فى نعم وبئس : «(وكسرهما) إتباعا، قال تعالى : «إن الله نِعِمّا يعظكم به»(٥٩٢). (٥٩٣)

* يرى أن أصل ما حرّك من الساكنين الكسرُ .. ويعدل عن الكسر لأشياء يذكر منها الإتباع فيقول : «أو للإتباع، ثم تارة يكون إتباعا لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كمُذُ، ضمة الذال قبلها إتباعا لضمة الميم قبلها»(٥٩٤)

* وقد تكلّم السيوطي باستفاضة عن الإتباع ، وعقد له مكانا فى كتابه «الأشباه والنظائر فى النحو» وذكر نماذج كثيرة له . (٥٩٥)

## (١٧) التضمُّن :

* يقول عن «أمس» : «وعلة بنائه تضمّنه معنى الحرف، وهو لام التعريف وإن استُعمِل غيرَ ظرف ... (٥٩٦)

* إذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو : «فعّال لما يريد»(٥٩٧) أى لما يريده ، وقد لا ينوى إمّا لتضمين الفعل المتعدى معنىً يقتضى اللزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضى التعدية كتضمن «أصلح» معنى : «ألطف» فى قوله تعالى : «وأصلح لى فى ذريتى(٥٩٨)» ...(٥٩٩)

* يقول عن «كيف» : «وإنما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ...(٦٠٠)

* إنما ضُمّ أول المصغّر؛ لأنه لما كان يتضمن المكبّر ومسبوقًا به جرى مجرى مالم يُسَمّ فاعله فى تضمّن معنى الفاعل، وكونه مسبوقًا بما سُمّى فاعله، فضُمّ أوله كما ضُمّ أوله»(٦٠١)

* (وابن المعرّف) إما بالعلمية ، أو بالقصد (المنادى المفردا) لتضمنه معنى كاف الخطاب (على الذى فى رفعه قد عهدا) كـ : «يا زيدُ، يا زيدان، يازيدون» .. (٦٠٢)

* (والفتحُ) بناء (في جزأى سواهما ألفْ) أما البناء؛ فلتضمنه معنى حرف العطف، وأما الفتح فلخفته وثقل المركب، وكذلك حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها. (٦٠٣)

• يقول عن اسم المصدر العلم : «وهو ما دلّ على المصدر دلالة مغنية عن «أل»، لتضمّن الإشارة إلى حقيقته، كيسار، وبرّة، وفجار، فلأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياع، ولا تضاف، ولا توصف ، ولا تقع موقع الفعل ...(٦٠٤)

(١٨) التغليب :

ذكر أنهم «يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط ـ وأن منه :

* الأبوين في الأب والأم، وفي الأب والخالة، والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب سمي خافقًا مجازا وإنما هو مخفوق فيه والقمرين: في الشمس والقمر والعمرين: في أبي بكر عمر والعجاجين: في رؤبة والعجّاج والمروتين: في الصفا والمروة .(٦٠٥)

* أطلقت «منْ» عليمالا يعقل في نحو: «فمنهم من يمشى على بطنه»(٦٠٦) الآية ...

* واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى: «اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون(٦٠٧)»؛ لأن «لعلّ» متعلقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا» والمذكرين على المؤنث حتى عدّت منهم في «وكانت من القانتين» (٦٠٨) والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في «فسجدوا إلا إبليس(٦٠٩)».(٦١٠)

* ومن التغليب «أو لتعودن في ملتنا» (٦١١)؛ فإن شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه.

* وقوله: «يذرءكم فيه» (٦١٢)، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلّب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام (٦١٣).

* وذكر أمثلة أخرى في «الأشباه والنظائر»(٦١٤) حيث قال :

* إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول: هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب «منطلقين» على الحال تغليبا للمعرف، ولا يجوز الرفع» (٦١٥)

* إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، وبذلك استدلوا على أنه الأصل والمؤنث فرع عليه، (٦١٦)

* وهذا التغليب يكون فى التثنية وفى الجمع وفى عوْد الضمير وفى الوصف وفى العدد،(٦١٧)

* إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طيًا، والأصل طويا. (٦١٨)

* إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو : قمنا(٦١٩)

* وإذا اجتمع مخاطب وغائب غلّب المخاطب نحو : قمتُما(٦٢٠)

(١٩) الأولى : وهي علة افترضوا فيها أن هناك شيئا يستحق الأولوية عن شيء آخر ، كأن نحكم على حذف حرف ما فى إحدى الكلمات بأنه «أولى» من حذف حرف آخر (٦٢١)، فمن ذلك قوله:

* من الظروف المبنية فى بعض الأحوال : مذ، ومنذ ... وعندى أن التعليل بالحَمْل على سائر الظروف قبل وبعد وقطّ وعوض أولى (٦٢٢)

* وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى : «وقال رجلٌ مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه» (٦٢٣) ... (٦٢٤)

* ويرى أنه : «إذا دار الاختلال بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى كان فى اللفظ أولى ؛ لأن المعنى أعظم حرمةً إذ اللفظ خَدَم المعنى، وإنما أتى باللفظ من أجله.. »(٦٢٥)

* ذكر أن «رحمن» غير منصرف ، وإن لم يكن له فَعْلَى؛ لأن ما لا ينصرف من «فَعْلان» أكثر فالحمل عليه أولى ـ (٦٢٦)

* وذكر فى حديث : «من تقرّب إلي شبرا ... » (٦٢٧) قوله :( يمشى) و «هرولة» حالان، ويجوز أن يكون «هرولة» مفعولا مطلقا؛ لأنه نوع من الإتيان نحو : رجعت القَهْقَرى لكن الحمل على الحال أولى ، ... » (٦٢٨)

* ويقول فى حديث : «ألا شققْتَ عن قلْبه(٦٢٩)»، قوله «قلت : «ألا» بفتح الهمزة والتشديد، حرف للتحضيض مثل «هلا» وذكر المالقى فى رصف المبانى أنها الأصل، و «هلا» مبدلة منها، أبدلت الهاء من الهمزة، قال : ولا تنعكس القضية ؛ لأن إبدال الهمزة هاء أكثر من إبدال الهاء همزة ، والحمل على الأكثر أولى» .(٦٣٠)

## (٢٠) المشاكلة :

ومن أمثلتها قوله :

* لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلا الواو، نحو: الزيدون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة... وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث: «اللهم رب السموات وما أظللن وربّ الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضْللن» [٦٣١]، والأصل: وما أضلوا. وإنما عدل عنه لمشاكلة أظْلَلْن، وأقلَلْن» ...[٦٣٢]

* فإن كانا) أي الشرط والجزاء (فعلين، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مرّ؛ لظهور تأثير العمل فيهما. (ثم) أن يكونا (ماضيين) للمشاكلة في عدم التأثر نحو: «إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم [٦٣٣]»، ... [٦٣٤]

* يقول في قوله تعالى : «إن هذان لساحران»[٦٣٥]: «قلت : وظهر لي وجه آخر، وهو أن الإتيان بالألف لمناسبة «ساحران» «يريدان» كما نوّن «سلاسلاً» لمناسبة «وأغلالا [٦٣٦]»، و«من سبأ» لمناسبة «بنبأ» [٦٣٧][٦٣٨]

* يقول في الاشتغال: «... (أو) ولي (عاطفا على (فعلية) سواء كان الفعل متعدياً متصرّفا تامّا أم ضد ذلك نحو : لقيت زيدا وعمرا كلمته، ولست أخاك وزيداً أعينك عليه، وكنت أخاك وعمرا كنت له أخا، وإنما رجّح النصب للمشاكلة[٦٣٩]».

* يقول عن ـ مَنْ ـ :ـ وهي كـ ـ ما ـ في استوائها في المذكر والمفرد وغيرهما، والغالب استعمالها في العالم عكس «ما»، ونكتته : «ما» أكثر وقوعا في الكلام منها، وما لا يعقل أكثر ممّنْ يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه الكثير، وما قلت مواضعه للقليل للمشاكلة [٦٤٠]».

* يقـول عن «لام الطلب»: «(وتسكن) أي يجـوز تسكينهـا رجـوعـا إلى الأصل في المبنى، ومشاكلة عملها ( تلو واو ، وفاء ، وثم ) ...» [٦٤١]

## (٢١) دلالة الحال :

وذلك مثل :

* (وتاء تأنيث) ساكنة (تلي) الفعل (الماضي)، دلالة على تأنيث فاعله (إذا كان لأنثى)، ....[٦٤٢]

* (ويحذف) الفعل (الناصبُها) أي: الناصب الفضلة جوازاً (إن عُلِماً)، كأن كان ثم قرينة: كقولك لمن تأهب للحج: «مكة» أي تريد، أو مقالية كـ «زيدا» لمن قال: من ضربت؟ (٦٤٣)
* (والحالُ قد يحذف ما فيها عمل) جوازا لدليل حالي كقولك للمسافر: راشدا مَهْديا، أو مقالي نحو: «بلى قادرين» (٦٤٤)(٦٤٥)
* (آخرَ ما أضيفَ للياء اكْسِرْ، إذا لم يكُ مُعْتلا:) أو جاريا، مجراه، كـ : صاحبي، وغلامي، وظبْيي، ودلْوي، ولك حينئذٍ في الياء الفتح والسكون، وحذفها لدلالة الكسر عليها ... (٦٤٦)
* (واجعل منادىً صح) كغلام وظبي (إن) بكسر الهمزة (يُضَفْ ليا) على وجه من أوجه خمسة أحسنها : أن تحذف الياء وتبقى الكسرة للدلالة عليها (كعبدِ) ... (٦٤٧)
* وقد يحذف خبر المبتدأ بعد «بينا» و «بينما» لدلالة المعنى عليه ... كما قد يحذف الجواب لذلك ...(٦٤٨)
* ويحذف المتعجب منه مع «ما أفعل» (لدليل) ...(٦٤٩)
* ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو «نعم العبد»(٦٥٠) أي : أيوب ، «فنعم الماهدون»(٦٥١) ، أي : نحن .(٦٥٢)

وذكر السيوطي أن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وأن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه.

وفروع القاعدة كثيرة منها : حذف المبتدأ والخبر، والفعل، والفاعل والمفعول. وكل عامل جاز حذفه، وكل أداة جاز حذفها. (٦٥٣)

* وذكر أن رؤبة كان «إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله أي بخير، ويحذف الباء لدلالة الحال عليها ؛ لجرْي العادة والعرف بها»(٦٥٤)
* ـ «وكذلك قولهم: الذي ضربتُ زيدٌ تريد الهاء وتحذفها؛ لأن في الموضوع دليلاً عليها» (٦٥٥).
* يقول في قوله تعالى : «فقبضت قبضة من أثر الرسول(٦٥٦)» «دل الدليل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول(٦٥٧)» دلالة على أن هنا حذفا.

* يقول عن «كيف» إنه يرد للشرط والاستفهام «الشرط» وخرج عليه» ينفق كيف يشاء[٦٥٨]» ، «يصوركم في الأرحام كيف يشاء [٦٥٩]» ، «فيبسطه في السماء كيف يشاء[٦٦٠] «وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها[٦٦١]» .

* (ويحذف) جواب («لو» لدليل) وهو كثير في القرآن، قال تعالى : «ولو أن قرآنا سيرت به الجبال[٦٦٢]» الآية. أي لكان هذا القرآن» .[٦٦٣]

(٢٢) التوهم :

ذكر الدكتور محمد خير الحلواني أنه يفهم من كلام النحاة أن التوهم حالة نفسية «تلم بالشاعر أو الناثر في لحظات الإبداع، حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذٍ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه، فيتوهم أنه استعمل تركيبا ما، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله» [٦٦٤]

ومما علله السيوطي بالتوهم قوله:

* (وخُففت «إن») المكسورة (فقَلّ العملُ) وكثُر الإلغاء، لزوال الاختصاص بالأسماء» .... (وتلزم اللامُ (أي لام الابتداء في خبرها (إذا ما تُهْمَل) لئلا يتوهم كونها نافية، فإن لم تهمل لم تلزم اللام ...[٦٦٥]

* يقول عن «لا» التي لنفي الجنس: «والأولى التعبير بـ «لا» المحمولة على «إن» ، لأن المشبهة بـ «ليس» قد تكون نافية للجنس ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن، وإنما عملت لأنها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم، ولم تعمل جرا؛ لئلا يتوهم أنه بـ «من» المقدرة لظهورها في قوله:

ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ [٦٦٦]

ولا رافعا لئلا يتوهم أنه بالابتداء فيتعين النصب، ولهذا قال: (عمل إن اجعل لـ «لا») حملاً لها عليها، لأنها لتوكيد النفي، وتلك لتوكيد الإثبات، ولا تعمل هذه العمل إلا (في نكرة) ....[٦٦٧]

* يجب في الحال التنكير؛ لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتا عند صاحبها، أو خفاء إعرابها... [٦٦٨]

* وإن دل التمييز على هيئة، وعُنى به الأول نحو : كرم زيدٌ ضيفا، إذا أريد أن زيدا هو الضيف جاز أن يكون «ضيفا» منصوبا على الحال لدلالته على هيئة، وعلى التمييز لصلاحية «مِنْ» ويجوز حينئذ إظهار «مِنْ» معه، وهو الأجود رفعا لتوهم الحالية نحو : كرم زيد من ضيفٍ، فإن لم يعْنَ به الأول على قصد: كرم ضيف زيدٍ تعين النصب تمييزا وامتنعت الحالية، ولم يجز دخول «مِنْ عليه»؛ لأنه فاعل في الأصل. (٦٦٩)

* يقول في باب التنازع في العمل : « (ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمر في الأول، لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى الإضمار قبل الذكر، قال تعالى: «آتوني أُفْرِغ عليه قطرا» (٦٧٠) وقال : «هاؤم اقرءوا كتابيه» (٦٧١)، وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (مالم يلبس) حذفه، فيجب إضماره كقولك : مالَ عني، وملت إلى زيد، إذ لو حذفت عني لتوهم أن المراد مال إلي، وكذا رغب فِي، ورغبْت عن زيد» (٦٧٢)

* (والفعل إما ثلاثي أورباعي) ... ولم يأت الاسم المجرد على ستة لئلا يوهم التركيب... (٦٧٣)

(٢٣) المجاورة : وهي علة مرتبطة بتفاعل الأصوات فـ «الصوت قد يؤثر على الصوت المجاور له تأثيرا يخرجه عن النمط في اللغة» (٦٧٤)

* وقد لخص السيوطي كلام ابنِ جِني وابن هشام، فذكر أن : «الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: «هذا حجْرُ ضبٍّ خربٍ» بالجر، وقوله(٦٧٥) :

كبيرُ أُنَاسٍ في بجادٍ مُزَمّلِ. (٦٧٦)

* وقيل في : «وأرجلِكم» (٦٧٧) بالخفض : إنه عطف على «أيديكم» لا على «رءوسكم» إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة «رءوسكم». (٦٧٨)

* والذي عليه المحققون أن «خفض الجوار يكون في النعت قليلا، وفي التوكيد نادرا كقوله(٦٧٩) :

يا صاحِ بلّغْ ذَوِي الزوجاتِ كُلِّهِمِ

ولا يكون في النسق ؛ لأن العاطف يمنع التجاور(٦٨٠).

* ومن ذلك قولهم : هنأني ومرأني، والأصل: أمرأني، وقولهم: هو رِجْس نِجْسٌ، بكسر النون وسكون الجيم، والأصل: نجِس بفتح النون وكسر الجيم. (٦٨١)

* ومن ذلك: قولهم في «صُوم» : «صُيَّم»، وفي «جُوع» : «جُيَّع» حملاً على قولهم في عصوّ: عصِيّ ؛ لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب (٦٨٢) .

* أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو: هذا بَكُرْ، ومررت ببَكِرْ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين لذلك كأنها في اللام لم تفارقها(٦٨٣)

* وذكر السيوطي أن البصريين اختاروا في باب التنازع «إعمال الثاني؛ لأنه أقرب إلى المعمول، فروعي فيه جانب القُرْب وحرمة المجاورة» (٦٨٤)

* والدليل على مراعاة القرب والمجاورة : «قولهم : خشّنْتُ(٦٨٥) بصدْرِه وصدْرِ زيد، فأجازوا في المعطوف وجهين: أجودهما الخفض، فاختاروا الخفض هنا حملاً على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة. والمعنى فيهما واحد.» (٦٨٦)

* وذكر أن المجاورة توجب كثيرا من أحكام الأول للثاني، والثاني للأول: «ألا ترى إلى قولهم: الشمس طلعت، وأنه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاورت الضمير الفعل، وكذلك : قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فصلت بينهما جاز حذفها، وماكان ذلك إلا لأجل المجاورة» .(٦٨٧)

* وقال في موضع آخر : «قد أجرت العرب كثيرا من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم : جحْرُ ضبٍ خربٍ، وكقولهم : «إني لآتية بالغدايا والعشايا (٦٨٨)»

## أنواع أخرى:

وهناك أنواع أخرى ذكرها السيوطي، ومن ذلك : علة الافتقار(٦٨٩) ، وطرد الباب(٦٩٠) ، وتوالي الأمثال(٦٩١) ، والجبر (٦٩٢) ، والتخالف (٦٩٣) ، والتجانس(٦٩٤) ، ومراعاة الفواصل(٦٩٥) ، والتقوية والتوكيد (٦٩٦) ، والاطراد (٦٩٧) ، والوجوب(٦٩٨) ، والاشتباه(٦٩٩) ، وقلة التصرف (٧٠٠) ، والإرادة(٧٠١) ، والمبالغة(٧٠٢) ، والمعاقبة(٧٠٣) ، والتأكيد (٧٠٤) ، والنقيض(٧٠٥) ، والأصل(٧٠٦) ، والفرع(٧٠٧) ، والتوسع (٧٠٨) ، والتناسب(٧٠٩) ، والضرورة(٧١٠) ، والحذر(٧١١) ، والاستحسان(٧١٢) ، والاستخفاف(٧١٣) ، والوضع(٧١٤) ، والمعارضة(٧١٥) ، والمجانسة(٧١٦) ، وأم الباب(٧١٧) ، والإشعار(٧١٨) ، والفصل(٧١٩) ، والجواز(٧٢٠) ، والكراهة(٧٢١) ،

والحمل[٧٢٢]، والمناسبة[٧٢٣]، والرجوع إلى الأصل [٧٢٤]، وزوال التركيب[٧٢٥]، والتركيب[٧٢٦]، وتوافق الفواصل[٧٢٧]، والضعف[٧٢٨]، والشذوذ [٧٢٩]، وزوال الحاجة[٧٣٠]، وعدم الحاجة[٧٣١]، وطول الكلام [٧٣٢]، وإصلاح اللفظ [٧٣٣]، وقلة الدور [٧٣٤]، وكثرة الدور[٧٣٥]، والتقاص[٧٣٦]، والحمل على النظير[٧٣٧]، والحمل على أحسن الأقبحين[٧٣٨]، والحمل على الأكثر[٧٣٩]، والإيذان[٧٤٠]، والسماع [٧٤١]، وطول الكلام[٧٤٢]، والحمل على النقيض[٧٤٣]، والاعتباط[٧٤٤]، وعدم الاختصاص[٧٤٥]، ورعاية الفواصل[٧٤٦]، والمزاوجة[٧٤٧]، والاهتمام [٧٤٨]، والتنبيه على زيادة القبح[٧٤٩]، إلخ [٧٥٠] .

والذى يظهر من تعليلات السيوطى مايلى:

(١) تأثر هذه التعليلات بالمؤثرات الخارجية وأهمها المنطق الصورى.

(٢) اعتماد السيوطى فى تعليلاته على ما كتبه النحاة السابقون وإفادته من مؤلفاتهم.

## فى العلة الموجبة والعلة المجوزة :

وإذا نظرت إلى كتب السيوطى النحوية تجد ذلك واضحاً؛ ففى كتاب «الهمع» مثلاً لا نكاد تخلو صفحة من صفحاته من ذكر علة إلا ما ندر بحيث يُعَدُّ السيوطى من أبرز النحاة المعللين كأبى على الفارسى وابن جنى والأنبارى.

نقل السيوطى عن «الخصائص» لابن جنى تقسيمه للعلل إلى موجبة ومجوزة، وميّز بينهما، حيث يقول : «قال فى «الخصائص»: أكثر العلل عندنا مبناها على «الإيجاب» بها كنصب الفضلة أو ما شابهها ، ورفع العمدة ، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك. »[٧٥١]

فهو هنا يرى أكثر العلل تكون للإيجاب وذلك على ما تقتضيه صناعة النحو، مثل قولهم : إن الفضلة منصوبة ـ كالمفعول به مثلاً ـ ، وكذلك ما أشبه الفضلة منصوب مثل خبر «كان» فإنه عمدة فى الأصل لا فضلة ، لكنه لمّا أشبه الفضلة جرى مجراها، ومثل قولهم: إن العمدة مرفوع، فالمبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع، والفاعل مرفوع؛ لأنها عمد. ومثل قولهم بجر المضاف إليه.

وقد أورد السيوطى فى كتبه النحوية المختلفة أمثلة كثيرة للوجوب فى النحو مثل:

ـ وتلزم «إذ» الإضافة إلى جملة[٧٥٢]

* (وكلُّ مضمرٍ له البنا يجب)، لشبهه بالحرف[٧٥٣]

* (ومن ضمير الرفع ما يستتر) وجوبا، بخلاف ضمير النصب والجر، ... [٧٥٤]

* .... أو يتعلَّق الظرف والمجرور الواقعان صلةً باستقر محذوف وجوبا.[٧٥٥]

* يجب حذف هذا المتعلق ـ يقصد (استقر) أو (كائن) - في الخبر شبه الجملة، وشذ التصريح به ... [٧٥٦]

* يجب حذف المبتدأ في مواضع ... [٧٥٧]

* تلحق وجوبا في الاختيار قبل ياء المتكلم نون الوقاية إن نصبت بالفعل ماضيا كأكرمني، ومضارعا كيُكرمني، أو أمرا كأكْرمني، ومتصرفا كما مثلنا، أو جامدا كهبْني، وعساني/ وليسني، وما أفقَرني، أو نصبت بـ «ليت»، نحو «ليتني» أو جرت «بقط» أو «قد»، وهما بمعنى (حَسْب)، أو بـ «مِنْ» فيقال «قطني»، و «قدْني»، و «منّي»، و «عنّي».[٧٥٨]

وقال عن العلة المجوزة: «وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة» سببٌ يُجوِّزه ولا يوجبه.

من ذلك أسباب «الإمالة» فإنها علة الجواز، لا الوجوب[٧٥٩] وكذا علة قلب واو وُقِّتتْ «همزة»، وهي كونها انضمّت ضمًّا لا زما، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً فعلّتها مجوِّزة لا موجبة.

قال: وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلاً أو حالا، وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي، نحو «مررت بزيدٍ رجلٍ صالح» و «رجلاً صالحا»؛ فإن علته لجواز ما جاز لا لوجوبه». [٧٦٠]

فـ «رجل» يجوز فيها أن تُعرَب بدلا من زيد، أو حالاً، و «رجل» نكرة وقعت بعد معرفة.

* وقد أورد السيوطي في كتبه أمثلة كثيرة للجواز في النحو مثل قوله:

* ويجوز تقديم المفعول له على عامله.[٧٦١]

* (وجوِّز الإلغاء) أي: (لاتوجبه؛ بخلاف التعليق فإنه يجب بشروط)[٧٦٢]

* فإن التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب.[٧٦٣]

* ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو : حيي، وعيي. (٧٦٤)

* ويجوز الإدغام أيضا من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع نحو : تتجلى، وتتظاهر، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام، فيقال: اتّجلى، واتّظاهر. (٧٦٥)

ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفا، فيقال :تَجلّى وتَظَاهَرَ.(٧٦٦)

ينوّن جوازاً في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة ، ... (٧٦٧)

وقد علّق السيوطي على تقسيم العلل إلى موجبة ومجوزة قائلا : «وظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة ، وماكان مجوزا يسمى سببا»(٧٦٨)

**تخصيص العلة :**

وفي ميدان «تخصيص العلة» يرى جواز «تخصيص العلة» ببعض المعلولات؛ فهو ينقل عن ابن جني قوله: «اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومنصرف أقوالهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل، فإنها وإن تقدمت علل الفقه فأكثرها يجرى مجرى التخفيف والفرق، فلو تكلف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكنا، وإن كان على غير قياس مستثقلاً، كما لو تكلّف تصحيح فاء «ميزان» و «ميعاد» ونصب الفاعل ورفع المفعول، وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها؛ فإذا علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين، متقدمة علل المتفقهين» .(٧٦٩)

فالسيوطي في هذا النص يرى جواز تخصيص العلة، ويرى أن أكثر هذه العلل يجرى على أصلين هما: الفرق والثقل، والعلل «التي مدارها الثقل أكثر ما تجلى... في العلل الصرفية، ويلحق بها ما مبناه على مراتب الكلم في التمكن من أحكام النحو».

وأما علل الفرق ... فأكثر ما يتطرقون إليها في باب الإعراب فيقولون إن الإعراب في جملته إنما دخل للفرق بين المعاني المختلفة التي تفيدها الكلمة من موقعها في الجملة»(٧٧٠)

ويرى أن علل النحويين في مكان وسط بين علل الفقهاء وعلل المتكلمين، فعلل النحويين يتقدمها علل المتكلمين، ويتأخّر عنها علل الفقهاء. ثم يقول : «إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان» :

* واجب : لابد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لا حق بعلل المتكلمين.

* والآخر : «ما يمكن تحمله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعلل، الفقهاء».

ثم يضرب أمثلة موضحة فيقول فيما ينقله عن ابن جني: «فالأول ما لابد للطبع منه، كقلب» «الألف» واوا للضمة قبلها و «ياء» للكسرة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدتين، إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن.

والثاني : ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو «ياء» بعد الكسرة إذ يمكن أن تقول في «عصافير» : «عصافور» ، ولكن يكره» (٧٧١) .

ثم يقول : «قلت : ومن الأول : تقدير الحركات في المقصور»، ومن الثاني»: تقدير الضمة والكسرة في المنقوص»(٧٧٢).

فإنه من المعلوم تقدير الحركات الثلاثة وهي الفتحة والكسرة والضمة في الاسم المقصور؛ لأن الألف لا تقبل الحركة مطلقاً كما هو معروف على عكس الواو والياء، ولذلك فإن هذه العلة واجبة لابد منها. وأما الاسم المنقوص فتقدّر الضمة والكسرة عليه، لكن يجوز إظهارها إلا أن ذلك يمكن تحمله على استكراه ، ولذلك فعلّة عدم ظهور الحركات في المقصور هي التعذر، وفي المنقوص هي الثقل، فالأمر مع الاسم المقصور متعذّر، ومع الاسم المنقوص ثقيل.

## التعليل بالعلة القاصرة :

اختلف العلماء في جواز التعليل بالعلة القاصرة، فبعضهم لا يشترط التعدية في صحتها، وبعضهم يرى أنها تكون باطلة ؛ لأنها إنما تراد للتعدية. وقد نقل السيوطي هذا الخلاف في كتابه «الاقتراح» فقال عن وجهة النظر الأولى : «فجوّزها بعضهم ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلة في قولهم : «ما جاءت حاجتك(٧٧٣)» و «عسى الغوير أبؤسا»(٧٧٤)؛ فإن «جاءت» و «عسى» أجريا مجرى «صار» في غير هذين الموضعين، فلا يقال : «ما جاءت حالتك» أي: صارت، ولا : «جاء زيد قائماً» أي : «صار زيد قائماً»، وكذلك لا يقال: «عسى الغوير أنعما» ولا «عسى زيد قائماً» بإجرائه مجرى «صار»، واستدلّ على صحتها بأنها ساوت

العلة المتعدية في الإخالة، والمناسبة [٧٧٥]، وزادت عليها بظاهر النقل[٧٧٦]، فإن لم يكن ذلك[٧٧٧] علماً[٧٧٨] للصحة فلا أقل من أن لا يكون علماً على الفساد»[٧٧٩] .

فالسيوطي هنا يذكر أن هناك من يرى جواز التعليل بالعلة القاصرة التي لا تتجاوز محل النص إلى غيره، وعدم اشتراط التعدية في صحتها، ويستدل على صحة العلة القاصرة بأنها ساوت المتعدية في الإخالة، وزادت عليها بظاهر النقل فيما هي خاصة به وقاصرة عليه.

ثم ينقل وجهة النظر الأخرى فيقول : «وقال قوم: إنها علة باطلة؛ لأن العلة إنما تراد للتعدية، وهذه العلة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها؛ لأنها لا ضرورة لها ، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها»[٧٨٠] .

ثم يجيب على هذا قائلاً: «وأجيب بأنا لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية، فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها لا لتعديتها. ولا نسلم أيضا عدم فائدتها؛ فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه، وتفيد أنه ممتنع ردُّ غير المنصوص عليه، وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة[٧٨١]».

ويذكر السيوطي مثالاً على ذلك بقوله: «قال ابن مالك في شرح التسهيل» : «عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات في ما هو ككلمة واحدة، وهذه العلة ضعيفة ؛ لأنها قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كـ «انطلق» و«انكسر» ، ولا تتوالى فيه، والسكون عام في الجميع انتهى ؛ «فمنع العلة القاصرة» [٧٨٢] .

### العلة البسيطة والمركبة :

قسَّم السيوطي العلة من حيث الشكل الذي تأتي عليه إلى علة بسيطة وعلة مركبة.

والعلة البسيطة هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاشتغال وبالجوار وبالمشابهة وبكثرة الاستعمال وبالتعويض وغير ذلك مما سبق ذكره.

والعلة المركبة هي التي تتكون من عدة أوصاف مجتمعة اثنين فصاعدا، وإذا تخلَّف وصف منها فسدت العلة كـ «تعليل قلب» ميزان «بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين[٧٨٣]».

وقد «علّل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم بعلة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه من هند بنت عاصم على لغة من صرف «هندا»، وإن لم يَلْتَقِ هنا ساكنان، وكأنه لما رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله. ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علّل به أولاً.» (٧٨٤).

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في «الذي» : «ولاستطالتهم إياه بصلة مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه. فقالو : اللذ بحذف الياء، ثم اللذْ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزؤا بلام التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في «التي»(٧٨٥).

ومن العلل المركبة ما ذكره السيوطي من أنهم «إنما التزموا الفصل بين» أنْ «إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلا لعلة مركبة من مجموع أمرين: وهما العوض من تخفيفها وإيلاؤها مالم يكن يليها» (٧٨٦) .

ومن ذلك ما ذكره من أن المقتضي لبناء «حين» أمور ثلاثة: وهي: إبهامه، وإضافته إلى المبني، وافتقاره إلى الجملة. فالتأثير للمجموع لا للكل واحد. بدليل إعراب: أعجبني يوما زرتني، لاختصاصه بالتثنية. ويوم تأتيني ؛ لإضافته إلى المعرب. وهذه العلة المركبة لا تأتي على طريقة ابن مالك» . (٧٨٧).

## التعليل بالأمور العدمية :

ذكر السيوطي جواز التعليل بالأمور العدمية فقال : «يجوز التعليل بالأمور العدمية، كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه، لحصول الامتياز بذلك»(٧٨٨) .

وقد أبان ابن مالك المراد من ذلك فقال في «شرح التسهيل» : «والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعاني أن المتكلم إذا عبّر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع، وفي غيره ياء. وإذا عبّر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع ، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير، ومكسورة في التأنيث فأغنى ذلك عن إعرابه؛ لأن الامتياز حاصل بدونه» (٧٨٩) .

## في دور العلة :

والدور غير الدوران؛ فالدوران هو وجود الحكم كلما وجدت العلة، والعكس - أي انتفاؤه بانتفائها - . وقد اختلف الأصوليون في اعتباره مسلكا من مسالك العلة، ولم يذكره السيوطي ضمن مسالك العلة، وقد ذكره الأنباري في حديثه عن «قياس العلة» بأنه التأثير؛ لأن التأثير «هو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها» (٧٩٠).

أما الدور فإنه يكون بين شيئين يتوقَّف كل منهما على الآخر(٧٩١). وقد فرق الدكتور تمام حسان بينهماقائلاً: «والدور غير الدوران ، لأن الدوران يتحقق بتحقق الطرد والعكس، ولكن الدور لا يتحقق إلا مع فقد التأثير والدوزان(٧٩٢)» .

وقد عقد ابن جني بابا جعله تحت عنوان «باب في دور الاعتلال»، نقله عنه السيوطي، ومثَّل له بما ذهب إليه المبرد من وجوب إسكان اللام في نحو : «ضَرَبْنَ»، و «ضَرَبْتُ»، إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير، لئلا يتوالى أربع حركات «وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك، إلى أنها لسكون ما قبله، فاعتلَّ لهذا بهذا، ثم دار، فاعتلَّ لهذا بهذا» .

ونظير ذلك «ما أجازه سيبويه في جر الوجه من قولك: «الحسنُ الوجهِ» وأنه جعله تشبيها بـ «الضارب الرجلِ» «مع أنه جر» الرجل «تشبيها بـ» الحسنِ الوجه» .(٧٩٣)

ويعلق ابن جني على ذلك بأن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد؛ «لأن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علته أبعد»(٧٩٤) .

وفي موضع آخر ذكر السيوطي «مسألة في الدَّوْر» نقلها عن «ابن جني» وذلك أن تؤدِّي الصنعة إلى حكْمٍ ما ، مثله مما يقتضي التغيير لأصل الحكم المعلل بذلك الوصف، فإن أنت غيَّرت صرت إلى مراجعة مثل ما منه هربْتَ، فحينئذ يجب أن تقيم على أول رتبة لا تعدل عنها لغيرها؛ لئلا يلزم الدور» . (٧٩٥)

ومثال ذلك أن «تبني من» قَوِيتُ «مثل رسالة» فإنك تقول : «قِواءة»، ثم تُكسِّرها على «قواء»، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ لتطرفها بعد ألف ساكنة فتقول : «قواو»، فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة والطرف. فإن أنت فررت من ذلك وقلت: أهمز كما همزت في «أوائل» لزمك أن تقول : «قواء» كما كان أولا، وتصير هكذا تبدل من

الهمزة واوا، ثم من الواو همزة إلى مالا نهاية له، فإذا أدت الصنعة إلى نحو هذا وجبت الإقامة على أول رتبة ولا يعدل عنها» (٧٩٦)

مسالك العلة :

الـ «مسالك» جمع : «مسلك» ، كـ «مقعد» مصدر ميمي ، أو اسم مكان. وإذا تتبعنا مسالك العلة عند السيوطي وجدناها هي بنفسها عند الأصوليين، ومسالك العلة كما تبدو عند السيوطي هي:

(١) الإجماع :

وهو من مسالك العلة عند الأصوليين، وقد أوردوا له تعريفات كثيرة ، منها : «هو أن يثبت كون الوصف علة في حكم الأصل بالإجماع»(٧٩٧)، وأيضا: فهو من مسالك العلة عند النحويين، وهو كما يقول السيوطي: «بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور «التعذر»، وفي المنقوص «الاستثقال» (٧٩٨).

وهذه العلة التي ذكرها السيوطي مثالاً على الإجماع، لا يتصور صدورها عن أهل اللغة وأصحابها. وإنما يمكن أن تصدر عن علمائها الدارسين لها» (٧٩٩).

(٢) النص :

وذلك بأن ينص العربي على العلة(٨٠٠)، وقد مثل له السيوطي بقوله : «قال أبو عمرو : سمعت رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ؟.

قال ابن جني : هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذا ، لعلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره» (٨٠١).

وقوله : «وعن» المبرد «أنه قال : سمعت» عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير «يقرأ» ولا الليل سابقُ النهار» (٨٠٢) فقلت له : ما تريد؟ قال : أردت سابقٌ النهارَ ـ فقيل له : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن»

قال «ابن جنى» : «في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا :

أحدها: تصحيح قولنا إن أصل كذا كذا . والثاني: أنها - يقصد أن العرب فالضمير عائد على العرب - فعلت كذا لكذا. ألا تراه إنما طلب الخفة يدل عليه قوله : لكان أوزن أي أثقل في النفس من قولهم هذا درهم وازن أي ثقيل له وزن. والثالث : أنها قد تنطق بالشيء، غيره في نفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف» . (٨٠٣)

وقوله: «وقال سيبويه (٨٠٤) : سمعنا بعضهم يدعو : «اللهم ضبعا وذئبا» فقلنا له : ما أردت؟ فقال: أردت : اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا كلهم يفسّر ما ينوى. فهذا تصريح منهم بالعلة» (٨٠٥) .

(٣) الإيماء :

وقد ذكر السيوطى أن من سنن العرب أن تشير إلى المعنى إشارةً، وتومئ إيماء دون التصريح. وقد مثل له السيوطى بـ :

* ماروى أن قوما من العرب أتوا النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : من أنتم ؟ فقالوا: «نحن بنو غيّان». فقال : «أنتم بنو رشدان» (٨٠٦) - قال «ابن جنى» : أشار إلى أن الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغى بمنزلة قولنا نحن :إن الألف والنون فيه زائدتان» (٨٠٧) .

* وينقل مثالاً آخر عن «ابن جنى» فيقول : «ومن ذلك أيضا ما حكاه غير واحد أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبى إسحاق فقال له : كيف تُنْشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتا   فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ (٨٠٨)

فقال الفرزدق: كذا أُنْشدُ، فقال «ابن أبى إسحاق» : ما كان عليك لو قلت: «فعولين» ؟ فقال «الفرزدق» : لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد. قال «ابن جنى» : لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد : هما تفعلان، و «كان» هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر فكأنه قال : وعينان قال الله احدثا فحدثتا. انتهى فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلة» (٨٠٩) .

لأنه لا دلالة فيه على ذلك المراد منطوقا ولا مفهوما ولا تعريضا ولا كنايةً. (٨١٠)

(٤) السبر والتقسيم :

«السبر» لغة : هو : الاختبار. و «التقسيم» هو: ذكر الأقسام المحتملة(٨١١) . واصطلاحاً :

(أ) عند الأصوليين :

هو كما قال «الفخر الرازي»: «التقسيم إمّا أن يكون منحصرا بين النفي والإثبات، أو لا يكون.

فالأول: هو أن يقال: الحكم إما أن يكون معللاً، أو لا يكونَ معَلّلاً ، فإذا كان معللاً ، فإما أن يكون معللاً بالوصف الفلاني، أو بغيره، وبَطَلَ أن لا يكونِ معللاً، أو يكونِ معللاً بغير ذلك الوصف، فتعيّنَ أن يكون معللاً بذلك الوصف. وهذا الطريقُ عليه التعويلُ في معرفة العلل العقلية.

وقد يوجدُ ذلك في الشرعيات، كما يقال : «أجمعت الأمة علي أن حرمة الرّبا في الرّبا معطلة وأجمعوا على أن العلة إما المالُ أو القوتُ أو الكيلُ أو الطعمُ، وبطل التعليل بالثلاثة الأولى، فتعيّن الرابع» (٨١٢) .

(ب) عند النحاة :

هو نفسه عند الفقهاء، وذلك : «بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يَسْبُرَهَا أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقة» (٨١٣).

والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

* وزن «مرْوان» لا يخلو إما أن يكون «فَعْلَان» أو «مفْعَالاً» أو «فَعْوالاً» هذا ما يحتمله، ثم يفسد كونه «مفعالاً» أو «فَعْوَالاً» بأنهما مثالان لم يجيئا؛ فلم يبق إلا «فعْلان» . (٨١٤)

* الدليل على أن «كيف» «اسمٌ» السبر» و «التقسيم»؛ فنقول : لا يجوز أن تكون حرفا لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا فعلاً؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل، نحو : «كيف تصنع»، فلزم أن تكون اسما؛ لأنه الأصل في الإفادة» .(٨١٥)

* الدليل على أن «نعم» و «بئس» فعلان «السبر» و «التقسيم»، وذلك أنهما ليسا حرْفين بالإجماع، وقد دلّ الدليل على أنهما ليسا اسمين بوجهين: أحدهما: بناؤهما على الفتح،

ولا سبب له ولو كانتا اسمين ؛ لأن الاسم إنما يبنى إذا أشبه الحرف، ولا مشابهة بين «نعم» و «بئس» وبين الحرف، فلو كانت اسما لأعرب والثاني: أنها لو كانت اسما لكانت إما جامدا أو وصفا ، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر؛ لأنها من «نَعِمَ الرجل» إذا أصاب نعمة والمنعم عليه يمدح، ولا يجوز أن يكون وصفا إذا كانت يظهر الموصوف معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها اسما ثبت أنها فعل. (٨١٦)

* والعلل المانعة من الصرف تسعٌ ، وإنما انحصرت فيها؛ لأن النحاة سبروا الأشياء التي يصير بها الاسم فرعا، فوجدوها تسعاً. (٨١٧)

يقول السيوطي : «قال ابن جني» : وليس لك أن تقول في التقسيم : ولا يجوز أن يكون «فَعْوَان» أو «مَفْوَالاً» أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلاً، ولا قريبة من الموجودة، بخلاف «مِفْعَال» فإنه ورد قريب منه وهو «مِفْعَال»، بالكسر كـ «مِحْرَاب» و «فَعْوَال» ورد قريب منه ، وهو «فِعْوَال» بالكسر كـ «القِرْوَاش» (٨١٨)، (٨١٩)

وذكر أنه يقال في مثل «أيْمَن»: «لا يخلو إما أن يكون «أ فْعَلاً» «أو» فَعْلَناً «أو» أيْفُلاً أو «فَيْعَلاً» ؛ لأن الأول كثير كـ «أكْلُب» و «فَعْلَن» له نظير في أمثلتهم نحو: «خَلَبن(٨٢٠)» و«علجن(٨٢١)»، و «أيفل» نظيره «أيْنُق» ، و «فَيْعَل» نظيره «صَيْرَف».

ولا يجوز أن يقول : ولا يخلو أن يكون «أيْفُمَا» ولا «فَعْمُلاً» و «أفْعُمَا» ونحو ذلك ؛ لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها.(٨٢٢)

* وذكر السيوطي فيما ينقله عن الأنباري أن الاستدلال بالتقسيم يكون على ضربين: «أحدهما : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله ... والثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصحح قوله» ...(٨٢٣)

وقد مثل للنوع الأول بأنه :

* لو جاز دخول اللام في خبر «لكن» ، لم يَخْلُ إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم، بطل أن يكون لام التوكيد؛ لأنها إنما حسنت مع «إنّ» لا تفاقهما في المعنى وهو التأكيد، و «لكن»

ليست كذلك ، وبطل أن تكون لام القسم؛ لأنها إنما حسنت مع «إنّ» ؛ لأن أنَّ تقع في جواب القسم كاللام، و «لكن» ليست كذلك. وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها»(٨٢٤).

ومثّل للنوع الثاني بقوله : «وذلك كأن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو» قام القوم إلا زيداً» إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية «إلا» أو «إلا»؛ لأنها بمعنى أستثنى، أو لأنها مركبة من «إن» المخففة و «لا» ، ولأن التقدير فيه : «إلا أنّ زيدا لم يقمْ» والثاني باطل بنحو : «قام القوم غير زيدٍ» فإن نصب «غير» لو كان بـ «إلا» لصار التقدير: «إلا غير زيدٍ» ، وهو يفسد المعنى، وبأنه لو كان العامل «إلا» بمعنى «أستثنى» لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب؛ لأنها فيه أيضا بمعنى «أستثني» ، ولجاز الرفع بتقدير امتنع ؛ لاستوائهما في حسن التقدير والثالث باطل بأنّ «إن» المخففة لا تعمل، وبأن الحرف إذا ركّب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر، والرابع باطل بأن «إنّ» لا تعمل مقدرة، وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية «إلا» .(٨٢٥) ولقد علق الدكتور فاضل السامرائي على التقسيم الذي ذكره الأنباري بأنه تقسيم غير حاصر؛ لأنه من الممكن أن يكون ثمة استثناء ليس فيه فعل ولا ما يشبه الفعل نحو : دنانيرك ذهب إلا هذا الدينار ، فيبطل هذا الاستدلال؛ لأن التقسيم ينبغي أن يكون حاصرا، وهذا تقسيم غير حاصر، فلا يصح ويبطل الاستدلال به (٨٢٦).

وما سمّاه السيوطي بـ «علة التحليل» إنما هو النوع الثاني من «السبر والتقسيم» .

## (٥) المناسبة :

و تُسمّى «الإخالة»؛ لأن «بها يخال ــ أي يظن ــ أن الوصف علة «(٨٢٧)» ، ويسمى قياسها «قياس علة» وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل»(٨٢٨) .

وذلك مثل :(٨٢٩)

* حمل ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد .

* حمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه .

وذكر السيوطي ـ نقلا عن الأنباري ـ اختلافهم في وجوب إبراز المناسبة عند المطالبة، هل يجب ذلك أولا ؟ «فقال قوم : لا يجب، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر «كان» عليها فيقول : فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة، واستدلّ لعدم الوجوب بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط وهو «الإخالة» ، وليس على المستدل بيان الشروط ، بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط؛ ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها، وذلك لا يجوز.

وقال قوم : يجب ؛ لأن الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلّق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بان وجه «الإخالة»، وأجيب بوجود الارتباط، فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى، فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي، ولكن على الخصْم أن يقدح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدل إبراز «الإخالة»، وإنما على المعترض أن يقدح ...»[٨٣٠].

(٦) الشـــبه :

وهو عند السيوطي من مسالك العلة، والأنباري يذكره قسماً من أقسام القياس، وهو كما يقول السيوطي نقلاً عن الأنباري: «أن يُحْمَل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل» [٨٣١] .

وذلك مثل :

* أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصّص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصّص بعد شياعه فكان معربا كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس. [٨٣٢]

* وذكر السيوطي نقلا عن الأنباري أن «قياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة»[٨٣٣]

### (٧) الطــرد :

وهو - كما يقول السيوطي فيما ينقله عن الأنباري -: «الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة»[٨٣٤]

وقد ذكر اختلاف العلماء في كونه حجة :

فقال قوم ليس بحجة؛ «لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء «ليس» بعدم التصرف؛ لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف ؛ لاطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، لما كان ذلك الطرد يغلب على الظن أن بناء «ليس» لعدم التصرف، ولا أن إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف، بل نعلم يقينا أن «ليس» إنما بني ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب. وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها عُلِم أن مجرد الطرد لا يُكْتَفى به فلابد من إخالة أو شَبَه. يدل على أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علة لأدّى إلى الدور، ألا ترى أنه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟ فيقول: أن أدّعى أن هذه علة في محل آخر، فإذا قيل له: وما الدليل على أنها علة في محلّ آخر؟ فيقول : دعواى أنها علة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه. فإذا قيل له: ما الدليل على أنها علة في الموضعين معا؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة في الموضعين معا؛ فإذا قيل له: إن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة، فما الدليل على أن الحكم يثبت بها في المحل الذى هو فيه؟ فيقول : كونها علة فإذا قيل له : وما الدليل على كونها علة؟ فيقول : وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه فيصير الكلام دورا »[٨٣٥].

وقال قوم : إنه حجة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: «الدليل على صحة العلة أن يكون هو العلة بل ينبغي أن يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد »[٨٣٦].

### (٨) إلغاء الفارق:

أي إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، وكما يذكر السيوطي فهو «بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما[٨٣٧]، فيما سواه «مثاله : قياس الظرف على المجرور في الأحكام، فإنهما يتفقان في التوسع فيهما، وفي التعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة أو صلة، أو خبرا، أو حالا. ويختص الظرف بجواز التصرف فيه، وهذا هو الفرق بينه وبين المجرور، إلا

أن هذا الفرق لا يؤثر في صحة القياس، فيلغى لذلك. وإنما جعل المجرور أصلاً مقيساً عليه؛ لأن كل ظرف إنما هو في التقدير جار ومجرور؛ لأن قولنا: صليت يوم الجمعة في معنى: صليت في يوم الجمعة، وعلى هذا القياس سائر الأزمنة والأمكنة، (٨٣٨) .

هذه هي مسالك العلة كما ذكرها السيوطي، وهي موجودة كذلك عند الأصوليين، والفرق هو في الأمثلة والتطبيق فقط ، وأهمية هذه المسالك أظهر في أصول الفقه منها في أصول النحو لكن النحاة حاولوا تطبيقها وذكرها في أصول النحو.

(د) قوادح العلة :

وهي الطعون التي توجه للعلة ، والطرق التي تدل على إبطالها، وقد ذكر السيوطي منها تسعة وهي :

(١) النقض :

وهو ،وجود العلة، ولا حكم، على مذهب من لايرى تخصيص العلة(٨٣٩)، ببعض الأفراد، فإذا وجدتْ وجِد الحكم، فتخلُّفه عنها مع وجودها نقض لها . (٨٤٠)

وللعلماء أمام اشتراط الطرد في العلة وجهتا نظر؛ فالأكثرون على أن الطرد شرط في العلة ،وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وإنما كان شرطا؛ لأن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص ، فكذلك العلة النحوية، (٨٤١) .

فهؤلاء يرون الطرد شرطا في العلة النحوية، وهي عندهم كالعلة العقلية في أنها لا تختص ببعض أفراد المعلول.

وذهب قوم آخرون إلى أن الطرد ليس شرطا في العلة، فيجوز أن يدخلها التخصيص؛ ،لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص، فكذلك بالعلة المخصوصة(٨٤٢) .

فهؤلاء يرون جواز تخصيص العلة؛ لأنها بمنزلة الاسم العام، فكما يجوز تخصيصه ببعض أفراده يجوز تخصيص العلة ببعض أفرادها.

والسيوطي كان ممّن يشترطون الطرد في العلة ـ أي: كلما وجدت العلة وجد الحكم؛ فالحكم يوجد عند وجودها في كل موضع ـ ولا يرون تخصيصها، وعلى مذهب هؤلاء فمثال النقض «أن يقول: إنما بنيت «حذام» و «قطام» و «رقاش» لاجتماع ثلاث علل وهي: التعريف، والتأنيث، والعدل، فيقول : هذا ينتقض بـ «أذربيجان» فإن فيه ثلاث علل بل أكثر، وليس بمبنيّ»(٨٤٣) .

ثم يذكر طريق الجواب عن النقض بأن : «نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقض، أو ندفع النقض باللفظ، أو بمعنى في اللفظ» .

فالمنع مثل أن يقول : إنما جاز النصب في نحو : «يا زيدُ الظريفَ» حملاً على الموضع؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم، فيقال : هذا ينتقض بقولهم: «يا أيُّها الرجلُ» فإن الرجل وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب، ويمنع على مذهب من يرى جوازه .

والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ : كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا، فيقال : هذا ينتقض بقولهم : «إذا زيدٌ جاءني أكرمتُه»، فـ «زيد» قد تعرى من العوامل اللفظية، ومع هذا فليس بمبتدأ، فنقول قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض؛ لأني قلت لفظا أو تقديرا، وهو إن تعرّى لفظاً لم يتعرَّ تقديرا؛ فإن التقدير: إذا جاءني زيد» .

والدفع بمعنى في اللفظ، مثل أن يقول : إنما ارتفع بـ «كتب» في نحو : «مررت برجلٍ كَتَبَ» فإنه فعل قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع، فنقول : قيامِ الفعل مقامِ الاسم إنما يكون موجبا للرفع إذا كان معربا وهو الفعل المضارع، نحو : «يكتب»، و «كتب» فعل ماضٍ ، والفعل الماضي لا يستحق شيئا من الإعراب، فلما لم يستحق شيئا من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنا قلنا : هذا النوع المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئا من الإعراب، أما من يرى تخصيص العلة، فإن النقض غير مقبول» .(٨٤٤)

## (٢) تخلف العكس :

ومن شروط العلة ـ كما هو معروف ـ أن تكون منعكسة ـ كما يذكر السيوطي ـ ، وهذا هو رأي الأكثرين حيث ينتفي الحكم عند انتفاء العلة؛ فكلما انتفت العلة انتفى الحكم. يقول السيوطي: «ومنها تخلف العكس، بناء على أن العكس شرط في العلة، وهو رأي الأكثرين، وهو

انتفاء الحكم عند عدم العلة، كعدم رفع الفاعل ؛ لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا، وعدم نصب المفعول؛ لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا، (٨٤٥)

ولقد اشترط الأصوليون هذا الشرط في العلة الفقهية. (٨٤٦)

وهناك قوم يرون أن العكس ليس بشرط ؛ «لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه على عدمه» (٨٤٧)

ومثال تخلف العكس قول بعض النحاة : «في نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ، نحو «زيدٌ أمامك»: إنه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر، بل حذف الفعل، واكتُفي بالظرف منه، وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرًا على ماكان عليه قبل حذف الفعل» (٨٤٨)

## (٣) عدم التأثير :

ذكر السيوطي من قوادح العلة «عدم التأثير» للوصف في الحكم وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه ولا إخالة، ونقل عن الأنباري أن الوصف لا يلحق بالعلة؛ لأنه يعد حشوا فيها، فيقول : «قال ابن الأنباري : الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره، بل هو حشو في العلة، وذلك مثل أن تدل على ترك صرف «حبلى» فتقول : إنما امتنع من الصرف؛ لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذكْرُ المقصورة حشو ؛ لأنه لا أثر في العلة؛ لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سببا مانعاً من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضا؟ فوجب عدم الجواز؛ لأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خاليا عن ذلك لم يكن دليلا وإن لم يكن دليلاً لم يجزْ إلحاقه بالعلة» (٨٤٩)

وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة لدفع النقض، يقول السيوطي: «وقال قوم: إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشوا؛ لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين:

أحدهما : أن يكون لها تأثير .

والثاني : أن فيها احترازا، فكما لا يكون ما لَهُ تأثير حشوا، فكذلك لا يكون مافيه احتراز حشوا» (٨٥٠)

وعقب الأنبارى على ذلك الرأى بقوله: «وهذا ليس بصحيح؛ لأن ماله تأثير، فيه تأثير واحتراز، فلوجود الشرطين جعل علةً، وماذكر للاحتراز فقط فقد فُقد فيه أحدُ الشرطين فلا يعتد به»(٨٥١)

وقد عقد ابن جنى بابا جعله تحت عنوان : «باب فى الزيادة فى صفة العلة لضرب من الاحتياط»، ونقل عنه السيوطي قائلا: «وقال ابن جنى في «الخصائص»: قد يزاد فى العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كقولهم: «همز أوائل أصله»: «أواول» فلما اكتنفت الألف واوان، وقربت الثانية منها من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيها على غيره من المغيرات فى معناه، وليس هناك ياء قبل الطرف مقدرة، وكانت الكلمة جمعا ثقُل ذلك فأبدلت الواو همزة فصار «أوائل»؛ فهذه علة مركبة من خمسة أوصاف يحتاج إليها إلا الخامس.

فقولك : «ولم يؤثر» إلى آخره احترازٌ من نحو قوله:

تسمعُ مِنْ شُذّانها عَواوِلا(٨٥٢)

وقولك : وليس هناك «ياء» مقدرة؛ لئلا يلزمك نحو قولك :

وكحّلَ العينين بالعواوِر(٨٥٣) ؛ لأن أصله عواوير.

وقولك : «وكانت الكلمة جمعا» غير محتاج إليه؛ لأنك لو لم تذكره لم يُخلّ ذلك بالعلة، ألا ترى أنك لو بنيت من «قلت» و «بعت» واحدا على «فواعِل» أو «أفاعِل» لهمزت كما تهمز فى الجمع، لكنه ذكر تأنسا من حيث كان الجمع فى غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء فى نحو «حقِيّ» و «دلِيّ» فذكر هنا تأكيدا لا وجوبا. قال: «ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلا البتة، كقولك فى رفع طلحة من نحو: «جاءنى طلحة» إنه لإسناد الفعل إليه، ولأنه مؤنث أو علم، فذكرُ التأنيث والعلمية لغْوٌ لا فائدة له». (٨٥٤)

### (٤) القول بالموجب :

وهو التسليم بالدليل مع بقاء النزاع كماهو. (٨٥٥)

وكما قال السيوطي: «أن يُسلِّم للمستدل ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف» (٨٥٦)

ومثال ذلك أن «يستدلّ البصريّ على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: «راكبا جاء زيد»، فيقول : جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت فى غير الحال، فكذلك فى الحال، فيقول له الكوفيّ: أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندى إذا كان ذو الحال مضمرا» (٨٥٧).

فالبصرى ـ هنا ـ يستدل على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف بجواز تقديم معمول الفعل المتصرف فى غير الحال نحو : «فأما اليتيم فلا تقهر(٨٥٨)»، كذلك فى «الحال»، فيردّ عليه الكوفيّ بالقول بالموجب؛ لأن الحال يجوز تقديمها عنده إذا كان صاحب الحال مضمراً نحو: راكبا جئت(٨٥٩) .

## (٥) فساد الاعتبار :

وهو كما يذكر السيوطى عن الأنبارى «أن يستدلّ بالقياس فى مقابلة النص عن العرب»(٨٦٠).

ومثال ذلك: «أن يقول البصرى: الدليل على أن ترك صرف مالا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل فى الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياسا على مدّ المقصور.

فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس فى مقابلة النص عن العرب، وهو لايجوز، فإنه قد ورد النص عنهم فى أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة»(٨٦١).

ثم يذكر السيوطى أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل من طرف المستدل بالقياس فيقول : «والجواب : الطعن فى النقل المذكور، إما فى «إسناده»، ... وإما فى «متنه»(٨٦٢).

وذكر أن الاعتراض على الإسناد يكون من وجهين: «أحدهما : أن يطالبه بإثباته، وجوابه أن يسنده ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة، والثانى: القدح فى راويه، وجوابه: أن يبدى له طريقاً آخر»(٨٦٣) .

والاعتراض على المتن كما يذكر السيوطى يكون من خمسة أوجه، وقد ذكر منها أربعة فقط هى التأويل، والمعارضة بنص آخر ، واختلاف الرواية، ومنع ظهور دلالته، لكنه لم يذكر الوجه الخامس - فى نسخ الاقتراح التى عندى - من أوجه القدح فى المتن، وذكره الأنبارى وهو أن يستدل بمالا يقول به(٨٦٤).

وأوجه الاعتراض على المتن هى :

١- التأويل :

وذلك بأن يقول الكوفي مثلا : «الدليل على ترك صرف المنصرف قوله: (٨٦٥) .

وَممَّنْ وَلَدُّوا عامـ ... ـرُ ذُو الطولِ وَذُو العرضِ

فيقول له البصري : إنما لم يصرف؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم» (٨٦٦) .

٢- المعارضة بنص آخر مثله :

فيتساقطان ويسلم الأول: «كأن يقول الكوفي: الدليل على أن إعمال الأول في باب التنازع أولى قول الشاعر (٨٦٧) .

وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُورا

فيقول له البصري : هذا معارض بقول الآخر : (٨٦٨) .

ولكن نِصْفًا لو سببتُ وَسَبَّنى ... بنو عبدُ شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

٣- اختلاف الرواية :

وذلك : «كأن يقول الكوفي : الدليل على جواز مدّ المقصور قوله : (٨٦٩) .

سيغنيني الذي أغناك عنّي ... فلا فقرٌ يدوم ولا غِنَاءُ

فيقول البصري : الرواية «غَنَاء» بفتح الغين، وهو ممدود (٨٧٠) .

٤- منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس: ومثاله: «أن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه يُسمّى مصدرا، والمصدر هو الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل، وإلا لما سمي مصدرا ، فيقول الكوفي : هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنه إنما يُسمّى مصدرا ؛ لأنه «مصدور عن»(٨٧١) كما يقال «مركب فاره» و «مشرب عذب» ، أي : مركوب ومشروب(٨٧٢) .

٥- الاستدلال بما لا يقول به :

ولم يذكر السيوطي هذا الوجه الخامس، وذكره الأنباري، وهو أن يدعى المعترض أن المستدل استدل بما لا يقول به(٨٧٣) .

مثال ذلك : «أن يقول البصري: الدليل على أن واو «ربّ» لا تعمل، وإنما العمل لـ «ربّ» المقدّرة، أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قوله»: (٨٧٤).

رسم دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ　　　كدتُ أقضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟» (٨٧٥).

### ٦- فساد الوضع :

وهو «أن يُعلّقَ على العلة ضد المقتضى» (٨٧٦) .

وذلك مثل : «أن يقول الكوفي: إنما جاز التعجّب من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان، فيقول البصري : قد علقت على العلة ضد المقتضى؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجزْ مما كان فرعا لملازمته المحل، فلأن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى.

والجواب أن يبيّن عدم الضدية أو يسلم له ذلك ويبين أن يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر» (٨٧٧) .

### ٧- المنع للعلة :

وهو نوعان ؛ لأنه قد يكون في الأصل أو الفرع .

فأما منع العلة في الأصل فمثل «أن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو فاعل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه، فيقول الكوفي : لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ» (٨٧٨).

وأما الثاني وهو المنع للعلة في الفرع فمثاله: «أن يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبنيّ؛ لأن «دراك» و «تراك» ونحوهما من أسماء الأفعال مبنية؛ لقيامها مقامه، ولولا أنه مبنيّ وإلا لما بُني ما قام مقامه، فيقول له الكوفي: لا نسلم أن نحو: «دراك» إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر.

والجواب على منع العلة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع (٨٧٩) .

٨- المطالبة بتصحيح العلة :

وهو أن يطالب المعترض بتصحيح العلة، فيعجز المستدل على التدليل على صحتها وثبوتها .

يقول السيوطي فيما ينقله عن الأنباري : «والجواب أن يُدَلَّ على ذلك بشيئين : التأثير، وشهادة الأصول»[٨٨٠] .

فأما التأثير وهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها؛ فمثاله «أن يقول : إنما بنيت «قَبْلُ» و «بَعْدُ» على الضم؛ لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول : التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يعرب، فإذا اقتطع عنها بنى، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب»[٨٨١] .

وأما شهادة الأصول على صحتها وثبوتها فمثل «أن يقول» إنما بنيت «كيف» و «أين» و «متى» لتضمنها معنى الحرف، فيقال : وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: إن الاصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا»[٨٨٢] .

٩- المعارضة :

وهو «أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة» [٨٨٣] تقتضي خلاف مقتضى علة المستدل[٨٨٤] .

وقد اختلف العلماء في قبولها؛ فـ «الأكثرون على قبولها؛ لأنها دفعت العلة، وقيل: لا تقبل؛ لأنها تَصَدٍّ لنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسئول لا السائل»[٨٨٥] .

ومثال المعارضة : «أن يقول الكوفي في «الإعمال»: إنما كان إعمال الأول أَوْلَى؛ لأنه سابق، وهو صالح للعمل فكان إعماله أقوى لقوة الابتداء والعناية به، فيقول البصري: هذا معارض بأن الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعماله نقص معنى، فكان إعماله أَوْلَى»[٨٨٦] .

هذه أهم القوادح في العلة كما ذكرها السيوطي، وهي أدخل في علم الجدل النحوي منها في علم أصول النحو، حيث إنها ترتبط بالجدل في النحو أكثر مما ترتبط باستخراج القواعد»[٨٨٧] .

وقد ذكر السيوطي في نهاية حديثه عن القياس كيف ينبغي أن يكون السؤال والجواب؟ وترتيب الأسئلة ونقل ذلك عن الأنباري[٨٨٨] ؛ فقال في تعريف السؤال: «السؤال طلب الجواب

بأداته»[٨٨٩] وهو مبني على أربعة أصول «سائل» و «مسئول به» و«مسئول منه» ، و «مسئول عنه» .

فـ «السائل: ينبغي له القصد قصد المستفهم، وأن يسأل عمّا يثبت فيه الاستبهام، فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام صحّ عنه الاستفهام، كأن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام، فإن سأل عن وجود النطق والكلام كان فاسدا، وأن لا يسأل إلا عما يلائم مذهبه، فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه وألا ينتقل من سؤال إلى سؤال فإن عُدّ منقطعاً»[٨٩٠] .

و «المسئول به» : «أدوات الاستفهام المعروفة، وليكن مفهوما غير مبهم كأن يقول : ما تقول في اشتقاق الاسم؟ فإن كان مبهما غير مفهوم لم يستحق الجواب كأن تقول : ما تقول في الاسم؟ لأنه لا يدري أسأل عن حده أم اشتقاقه أم غير ذلك؟» [٨٩١] .

و «المسئول منه» ينبغي أن يكون «أهلا بأن يكون أهل فن السؤال كالنحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف، وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال، فإن سكت بعده كان قبيحا، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً كان قبيحاً، ولم يعد منقطعا لاحتمال أن يكون سكوته لتفكيره في إيراد الدليل بعبارة أدلّ على الغرض، وقيل يعد منقطعا؛ لأنه تصدى لنصب الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل مُعداً في نفسه»[٨٩٢] .

و «المسئول عنه» ينبغي أن يكون «مما يمكن إدراكه كأنواع الحركات، فإن كان لا يمكن إدراكه كإعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسدا لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه»[٨٩٣] .

وتكلم عن الجواب؛ فعرّفه بأنه «هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان»[٨٩٤] فإن كان السؤال عاما وجب أن يكون الجواب عاما ، ثم تكلم عن ترتيب الأسئلة، ونقل اختلاف العلم في ذلك، حيث ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة، بل له أن يوردها كيف يشاء؛ لأنه جاء مستفهما مستعلما.

وذهب آخرون إلى وجوب ترتيبها، فعلى هذا أول الأسئلة: فساد الاعتبار، وفساد الوضع، والقول بالموجب، والمنع، ثم المطالبة، ثم النقض، ثم المعارضة[٨٩٥] .

وأول الأسئلة فساد الاعتبار وفساد الوضع، «لأن المعترض يدعي أن ما يظنه قياسا ليس مستعملا في موضعه، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب؛ لأنه تبيّن أنه لم يدل في

محل الخلاف، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة؛ لأن المنع إنكار للعلة والمطالبة إقرار بالعلة، والإقرار بعد الإنكار يُقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يقبل، ثم النقض؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقض، فكان تأخيره عن المطالبه أولى؛ لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة.

ثم المعارضة؛ لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال»(٨٨٦) .

وما ذكره السيوطي هنا يرتبط بـ «الجدل في النحو» لا بـ «أصول النحو».

مسألة في التسلسل :

ذكر السيوطي في نهاية حديثه عن القياس مسألة في «التسلسل» قائلا: «مَنْ قال بأنَّ العامل في الصفة، مقدرٌ أجاز الوقف على « زيد» من قولك : «جاءني زيدٌ العاقل» وابتداء «العاقل» ؛ لأن تقديره عنده : «جاءني العاقل» فكان جملة، والجملة مستقلة، فوجب أن يوقفَ ويبتدأ بها. وهو فاسد يؤدي إلى التسلسل إذا قدِّر «جاءني العاقلُ»، والصفةُ لابد لها من موصوف، فيكون التقدير :«جاءني زيدٌ العاقلُ»، ثم يقدَّر أيضا: جاءني العاقل» ويكون التقدير أيضا: «جاءني زيدٌ العاقلُ»، وهكذا أبدا متى أُولِيَ العاملُ الصفةَ قُدِّر بينهما موصوف، ومتى استقل العامل بموصوف قُدِّر مع الصفة عامل آخر، إلى مالا يتناهي وذلك محال، فالمختار الذى عليه الجماعة والجمهورُ : أنه لا يجوز الوقف على الموصوف «دون الصفة»(٨٩٧) .

وقد عقد السيوطي الفن الثالث من «الأشباه والنظائر» وجعله في فنّ بناء المسائل بعضها عن بعض، وهو مرتَّب على الأبواب، وسمّاه «سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب»(٨٩٨) .

وذكر في موضع آخر «في السؤال عن مبادئ اللغات» أن السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي إلى التسلسل» فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء بالجرّ، وانفردت الأفعال بالجزم، وإنما ينبغي أن يسأل عمّا كان يجب فامتنع، وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة؛ لأن الفعل مرفوع وإن أضيف إليه كقوله تعالى : «هذا يوم ينفعُ الصادقين صدقهم» (٨٩٩) «وجزم الأسماء التي لا تنصرف .....»(٩٠٠) .

## الهوامش

(١) لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرّم الأنصاري بن منظور - طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلاً تاماً ومذيلة بفهارس مفصّلة تولّى تحقيق لسان العرب نخبة من العاملين بدار المعارف وهم الأساتذة : عبدالله على الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي لاط ، لات ٥/٣٧٩٣ (قيس) .

(٢) القاموس المحيط ٢/٢٤٢ .

(٣) المعجم الوسيط ٢/٨٠٠ .

(٤) أصول الفقه محمد زكريا البرديسي ص٢٣١ .

وينظر :- مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي - طبعة جديدة ومشكولة اعتنى بها الأستاذ يوسف الشيخ محمد - المكتبة العصرية صيدا - بيروت - ط١ سنة ١٤١٦هـ = سنة ١٩٩٥م (قوس) ص٢٦٢

(٥) تتضافر علوم متعدّدة ساعية إلى تحديد القياس تحديداً موضوعياً وواضحاً ، وهو خاصّة من خصائص علوم السيكولوجيا والمنطق والفقه واللغة ، ويخصّ علماء المنطق اسم القياس بالاستدلال بحكم العام على الخاص . كما يخصون اسم الاستقراء بحكم الجزئي على الكلّي . وهو في السيكولوجيا : حمل مجهول على معلوم ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع ، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ... ينظر تفصيل ذلك في: نظرات في الفقه٢ القياس بين مؤيديه ومعارضيه د. عمر سليمان الأشقر . دار النفائس - الأردن ط٣ سنة ١٤١٢هـ = سنة ١٩٩٢م ص٢٣ ، ٢٤ ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية لريمون طحان ودنيز بيطار طحان - المكتبة الجامعية منشورات دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة ط١ بدون تاريخ ص٢٨ : ٣٧ .

وينظر كتاب التعريفات (تعريفاتٌ ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية جُمعتْ من أمهات الكتب الفلسفية والفقهية ورتّبت على حروف الهجاء من الألف إلى الياء مع فهرست للعلامة عليّ بن محمد الشريف الجرجاني - مكتبة لبنان - ساحة رياض الصُلح - بيروت - ط١ سنة ١٩٩٠م ص١٩٠ ، ١٩١

(٦) حجية القياس د. صلاح زيدان - دار الصحوة للنشر ط١ سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٧م ص١٣ فما بعدها، وانظر القياس في الشرع الإسلامي لابن تيميه وابن قيم الجوزية منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

(٧) اللمع في أصول الفقه تأليف الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي الشافعي المتوفى سنة ٤٧٦هـ ط٣ سنة ١٣٧٧هـ = سنة ١٩٥٧م مطبعة الحلبي ص٥٣ .

(٨) أصول التشريع الإسلامي ص٦٤ .

(٩) أصول التشريع الإسلامي ص٦٤ .

(١٠) لمع الأدلة ٩٣ .

(١١) لمع الأدلة ٩٣ .

(١٢) أصول التفكير النحوى ص١٣ ، القياس النحوى بين مدرستى البصرة والكوفة لمحمدى عاشور السويح ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط١ سنة ١٣٩٥هـ = سنة ١٩٨٦م ص٨٨ .

(١٣) الإغراب فى جدل الإعراب ٤٥-٤٦ .

(١٤) الاقتراح ص٧٠ .

(١٥) قواعد التوجيه ص٢٨ .

(١٦) قواعد التوجيه ص٢٨ .

(١٧) قواعد التوجيه ص٢٩ فما بعدها .

(١٨) أصول التفكير للنحوى ص٧٤ ، ٧٥ .

(١٩) أصول التفكير النحوى ص٧٦ .

(٢٠) الاقتراح ص٧٠ .

(٢١) الاقتراح ص٧٠ .

(٢٢) الاقتراح ص٧ .

(٢٣) النحـو فى إطاره الصحيح ليوسف الحمادى ـ الناشر مكتبة مصر ـ دار مصر للطباعة ـ رقم الإيداع ٢٣٥٦/ ١٩٩٠ ص ، ٣٠ ، ٣١ دراسة فى النحو الكوفى ص ١٣٧ .

(٢٤) لمع الأدلة ص٩٥ الاقتراح ص٧١ .

(٢٥) لمع الأدلة ص٩٥ .

(٢٦) الاقتراح ص٧١ ، المزهر١/ ٤٠٠ ، لمع الأدلة ص٩٥ فما بعدها .

(٢٧) المزهر ١/٥٩ ومثالهما المحدث والفقيه .

(٢٨) المزهر ١/٥٩ .

(٢٩) الشاهد وأصول للنحو ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٣٠) لكن للعيب هو محاولة تطبيق القياس الفقهى .

(٣١) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص١٥٦ .

(٣٢) السابق / ١٥٦ .

(٣٣) مقدمة د. شوقى ضيف على كتاب الرد على النحاة ص٣٧ .

(٣٤) لمع الأدلة ص١٠٠ .

(٣٥) لمع الأدلة ص١٠١ ، ١٠٢ .

(٣٦) لمع الأدلة ص١٠٠ ، ١٠١ .

(٣٧) لمع الأدلة ص١٠٣ ، ١٠٤ .

(٣٨) السابق ١٠٠-١٠١ .

(٣٩) السابق ١٠٤-١٠٥ .

(٤٠) أصول التفكير النحوى ص٧٨ .

(٤١) الاقتراح /٤٦ ، ٤٧ ، الأشباه والنظائر فى النحو ٢/١٧٤ : ١٨٠ المزهر ١/٢٢٦فما بعدها يراجع الخصائص ١/ ٩٧ - ١٠١

(٤٢) الاقتراح / ٧٤ .

(٤٣) الاقتراح / ٧٤ .

(٤٤) الاقتراح / ٧٤ . الخصائص ١/١١٣-١٤٤ .

(٤٥) الاقتراح / ٧٧ .

(٤٦) الاقتراح / ٧٧ .

(٤٧) الأشباه والنظائر فى النحو ٢/١٣٤ ، الخصائص ١/٣٠١ ، ٣٠٨ (باب من غلبه الفروع على الأصول) .

(٤٨) الأشباه والنظائر ٢/١٣٥ .

(٤٩) الأشباه والنظائر ٢/١٣٢ .

(٥٠) الأشباه والنظائر ٢/١٣٢ .

(٥١) الأشباه والنظائر ١/١٢٤، ٢٥ الخصائص ٢/٣٥٧-٣٥٨ (وهذا القول لأبى عثمان فى الخصائص باب حمل الأصول على الفروع ) .

(٥٢) الأشباه والنظائر ٢/١٢٥، ١٢٦ .

(٥٣) الاقتراح / ٧٧ .

(٥٤) الاقتراح /٧٧ ، الأشباه والنظائر ٢/١٨٧ ، ١٨٨ .

(٥٥) الاقتراح /٧٧ ، ٧٨ ، الاشباه والنظائر ٢/١٨٨ .

(٥٦) الاقتراح /٧٨ ، الأشباه والنظائر ٢/١٨٨ ، ١٨٩ .

(٥٧) الأنفال /٢٥ .

(٥٨) الاقتراح /٧٨ لما كان أحسِن بزيد مشبها فى اللفظ لقولك : امرر بزيد الأشباه والنظائر ٢/١٨٩ .

(٥٩) مريم /٣٨ .

(٦٠) الاقتراح /٧٨ الأشباه والنظائر ٢/١٨٩ .

(٦١) الاقتراح /٧٨ فى قوله تعالى : وقلن حاشا لله يوسف /٣١ الأشباه والنظائر ٢/١٨٩ .

(٦٢) الاقتراح /٧٨ .

(٦٣) الأنعام /١٠ .

(٦٤) الفرقان /١٠ .

(٦٥) الأشباه والنظائر فى النحو ٢/١٩٠ .

(٦٦) الأشباه والنظائر فى النحو ٢/١٨٩ .

(٦٧) الأشباه والنظائر فى النحو ٢/١٨٩ .

(٦٨) الأشباه والنظائر فى النحو ٢/١٩٠ .

(٦٩) الاقتراح /٧٨ ، الأشباه والنظائر فى النحو ٢/١٨٤ .

(٧٠) الأحقاف /٣٣ .

(٧١) الرعد /٤٣ وتكررت فى آيات أخر .

(٧٢) الأشباه والنظائر ٢/١٨٣ ، ١٨٤ .

(٧٣) الشباه والنظائر ٢/١٨٤ .

(٧٤) الأشباه والنظائر ٢/١٨٤ .

(٧٥) الأشباه والنظائر ٢/١٨٤ .

(٧٦) البقرة /٤٥ .

(٧٧) التوبة /٣٢ .

(٧٨) الأشباه والنظائر ٢/١٨٤ ، ١٨٥ .

(٧٩) الأشباه والنظائر ٢/١٨٥ .

(٨٠) الأعراف /١٢ .

(٨١) الأشباه والنظائر ٢/١٨٥ .

(٨٢) الأشباه والنظائر ٢/١٨٦ .

(٨٣) القصص / ٣٢ .

(٨٤) الأنعام /٢٣ .

(٨٥) الأشباه والنظائر ٢/١٨٦ .

(٨٦) الأشباه والنظائر ٢/١٨٦ .

(٨٧) الأشباه ٢/١٨٦ ، ١٨٧ .

(٨٨) الاقتراح /٧٨ .

(٨٩) الاقتراح /٧٨ .

(٩٠) الأشباه والنظائر فى النحو ٢/١١٥ فما بعدها .

(٩١) الرغوث : كل مرضعة كالمُرْغِث ، وارتغثها : رضعها ، وأرغثته : أرضعته .

(٩٢) الغُدرة بالضم : البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالغداة .

(٩٣) الأشباه والنظائر ٢/١٢٣ ، ١٢٤ .

(٩٤) الاقتراح /٧٨ .

(٩٥) الأشباه والنظائر ٢/١٢١ .

(٩٦) الأشباه والنظائر ٢/١٢١ .

(٩٧) الأشباه والنظائر ٢/١٢١ .

(٩٨) الأشباه والنظائر ٢/١٢١ .

(٩٩)خُلاصة السمن بالضم والكسر : ما خلص منه .

(١٠٠) أي : الحروف التي رميت ، والحروب التي بقيت .

(١٠١) الأشباه والنظائر ٢/١٢٢ .

(١٠٢) من جوى الطعام جوىً : كرهه ولم يوافقه .

(١٠٣) الأشباه والنظائر ٢/١٢٢ .

(١٠٤) الأشباه والنظائر ٢/١٢٢ .

(١٠٥) الأشباه والنظائر ٢/١٢٣ .

(١٠٦) الأشباه والنظائر ٢/١٢٣ .

(١٠٧) الأشباه و النظائر ٢/١٢٣ .

(١٠٨) الأشباه والنظائر ٢/١٢٣ .

(١٠٩) الأشباه والنظائر ٢/١٢٣ .

(١١٠) الأشباه والنظائر ٢/١٢٣ .

(١١١) الأشباه و النظائر ٢/١١٩ .

(١١٢) الأشباه و النظائر ٢/١١٩ ، ١٢٠ .

(١١٣) الأشباه والنظائر ٢/١٢٠ .

(١١٤) الأشباه والنظائر ٢/١٢٠ .

(١١٥) الأشباه والنظائر ٢/١٢٠ .

(١١٦) الأشباه والنظائر ٢/١٢٠ .

(١١٧) الأشباه والنظائر ٢/١٢٠ .

(١١٨) الأشباه والنظائر ٢/١١٩ .

(١١٩) الأشباه ٥/٢٩١ .

(١٢٠) الاقتراح /٧٨، ٧٩ .

(١٢١) الاقتارح /٧٩ .

(١٢٢) القياس النحوى لمحمد عاشور السويح ص ٩١ .

(١٢٣) أصول التفكير النحوى ص ٨٣ .

(١٢٤) أصول التفكير النحوى ص ٨٦–٨٨ أصول النحو عند الأنبارى ص ٢٩٥ .

(١٢٥) أصول التفكير النحوى من ٨٩ : ٩٤ .

(١٢٦) الاقتراح /٧١ ، لمع الأدلة /٩٣ .

(١٢٧) القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج د.طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية - طبع ونشر وتوزيع سنة ١٤١٣ هـ - سنة ١٩٩٢م ص ١٠٥ .

(١٢٨) أصول النحو د. نحلة ص ١١٣ ، أصول التفكير النحوي ص ٩٥ .

(١٢٩) عصور الاحتجاج في النحو لمحمد إبراهيم عبادة ص ٢٧١ .

(١٣٠) الاقتراح ٧٢ / ٧٣ .

(١٣١) الاقتراح / ٧٣ .

(١٣٢) يأتي أحدهما مكان الآخر ويؤدي معناه . في أمثلة المبالغة .

(١٣٣) الاقتراح ٧٣ ، ٧٤ .

(١٣٤) الاقتراح ٧٣ ، ٧٤ يراجع كلام ابن جنيّ مفصّلاً في الخصائص١/١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ تحت عنوان باب في جواز القياس على ما يقلّ ، ورفضه فيما هو أكثر منه .

(١٣٥) الاقتراح / ٧٤ .

(١٣٦) الاقتراح ٤٩-٥١ ، المزهر ١/١٤٨ ، ١٢٩ يراجع الكلام مفصّلاً في الخصائص ١/٣٨٦-٣٩١ تحت عنوان باب فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور .

(١٣٧) الاقتراح / ٤٩ .

(١٣٨) الاقتراح / ٤٧ .

(١٣٩) ذكر السيوطي في المراد بالشاذ قول الجاربردي : اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود .

والنادر : ما قلّ وجودُه ، وإن لم يكن بخلاف القياس (كخزّ عال) [ وهو داء يصيب الناقة ]

والضعيف : ما يكون في ثبوته كلام كـقُرطاس بالضم .

الأشباه والنظائر في النحو٢ / ١٨٠، ١٨١ .

(١٤٠) أصول التفكير النحوي ص ٢٦٨ .

(١٤١) أصول التفكير النحوي ص ٢٦٩ .

(١٤٢) شرح الألفية / ٧٦ .

(١٤٣) هاشر / ٣٦ .

(١٤٤) شرح الألفية / ٦٧ .

(١٤٥) شرح الألفية / ٧٦ .

(١٤٦) شرح الألفية / ٩٤ .

(١٤٧) شرح الألفية / ١١٢ .

(١٤٨) شرح الألفية / ١١٢ .

(١٤٩) الإسراء / ٨ .

(١٥٠) البقرة / ٧١ .

(١٥١) شرح الألفية /١٤٤ .

(١٥٢) الأنبياء / ٧٢ ، النور / ٣٦ .

(١٥٣) شرح الألفية / ٢٣٩ .

(١٥٤) آل عمران / ١١٩ .

(١٥٥) الهمع ١/٢٤٩ .

(١٥٦) الهمع ١/٢٥٢ .

(١٥٧) الهمع / ٢٨٣ .

(١٥٨) الهمع ٢ / ١٠، ١١ .

(١٥٩) الهمع ٢ / ١٠٠ .

(١٦٠) الهمع ٢/ ١٥٣ .

(١٦١) الهمع ٢/٤٢٥ .

(١٦٢) الهمع ٢/٤٦٨ .

(١٦٣) العنكبوت / ٦٠.

(١٦٤) الهمع ٢/٥٠٣ .

(١٦٥) الهمع ٣/٧٣ .

(١٦٦) الهمع ٣/٢٩٠ .

(١٦٧) الهمع ٣/٢٩١ .

(١٦٨) الهمع ٣/٣٧٤ .

(١٦٩) المطالع السعيدة ٣٠٧ .

(١٧٠) المطالع السعيدة ٤١٣ .

(١٧١) المطالع السعيدة ٤١٥ .

(١٧٢) المطالع السعيدة / ٤٣٩ .

(١٧٣) شرح الألفية / ٢١٥.

(١٧٤) شرح الألفية ٢٤١ .

(١٧٥) الهمع ٣/٦ .

(١٧٦) الهمع ٣ / ٢٨٩ .

(١٧٧) الهمع ٣/٣٢١٠ ، ٣٢١١ ، ٣١٢، ٣١٣، ٣٠٠٠/٣٢٣ .

(١٧٨) المزهر ٢/١٤٧ .

(١٧٩) القياس اللغوى د . حموده ص ٢٩٠ المزهر ١/ ٢١٤ : ٢١٥ .

(١٨٠) مجلة مجمع اللغة ٤/ ١٨٦ .

(١٨١) الاستعمال بين الكثرة والقلة وأثره في القواعد النحوية والصرفية - رسالة دكتوره إعداد محمد موسى عبد النبي - كلية دار العلوم سنة ١٤٢٠هـ سنة ١٩٩٩ ص ١٢ .

(١٨٢) كتاب في أصول اللغة . مجمع اللغة العربية القاهرة المطبعة الأميرية ١٣٨٨هـ ، ١٩٦٩ م ضبط وتعليق محمد خلف الله أحمد ، ومحمد شوقي أمين ص ١٢٩ وانظر أصول النحو العربي د . نحلة ص ١١٨ .

(١٨٣) القياس في الدرس اللغوى بحث في المنهج د . طاهر سليمان حموده - الدار الجامعية سنة ١٤١٣هـ - سنة ١٩٩٢م ص ٢٨٩-٢٩٠ .

(١٨٤) الاقتراح / ٧٢ .

(١٨٥) صدر بيت عجزه في شرح شواهد المغنى ٢/ ٩٣٣ وعجزه :

ضَرْبَكَ بالسيف قَوْنَسَ الفرسِ وفيه قيل : قاله طرفة بن العبد ،

وقال ابن بَرى : إنه مصنوع عليه ,و رقمه ١٠٩٥ من شواهد المغنى . ولا يوجد في ديوان طرفة . أنظر الخصائص ١/ ١٢٧ الإنصاف ٢/ ٥٦٨ .

وقوله : قونس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل : مقدّم الرأس .

(١٨٦) الاقتراح / ٧٢ .

(١٨٧) نسب في الكتاب للشماخ وعجزه بن ضر ار يصف حماراً وحشياً وعجزه :

إذا طلب الوسيقة أو زميرُ . والوسيقة هي أنثاه والزمير : للغناء في القصبة ، وهي الزّمّار بفتح الزاى وتشديد الميم . شبه تطريبه إذا طلب أنثاه بصوت الحادى أو الغناء . الكتاب١/ ٣٠ ، الإنصاف ٢/ ٥١٦ ، الخصائص ١/ ١/ ١٢٨ .

(١٨٨) الاقتراح / ٧٢ يراجع الخصائص ١/ ١٢٧ : ١٢٩ .

(١٨٩) الاقتراح/ ٧٣ ، يراجع الخصائص١/ ١٢٦ ، ١٢٧ حيث ذكر أنه إذا أدّاك القياس إلى شيئ ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه , إلى ما هم عليه وفي الخصائص ١/ ١٠٠ يقول : .. فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك , وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من : وذر ، وودع ؛ لأنهم لم يقولوها ،ولا حرج عليك أن تستعمل نظيرها ، نحو : وزن ووعد لو لم تسمعها ..

(١٩٠) الأصول ١/ ٢٥٦ -٥٧ .

(١٩١) الأصول ١/ ٥٧ .

(١٩٢) الخصائص ١/ ٩٧-١٠١ وانظر اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣٩-٤٠ حيث يرى أن القسم الثاني من الأقسام الأربعة ، وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، لايبدو أنه استعمل في كلام العرب .

(١٩٣) القياس في اللغة العربية د . محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي - ط ١ سنة ١٤١٥ هـ - سنة ١٩٩٢م/ ص ٢٣ .

(١٩٤) الاقتراح / ٧٩ ينظر : المنصف ١/ ١٨٠ .

(١٩٥) الإصباح شرح الاقتراح ص ٢١١ .

(١٩٦) المنصف تح إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ١/ ١٨٠ . وجاء فيه ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيدٌ أجزت أنت ظرف خالد و حمق بشر وكان ما قسته عربيًا كالذي قِسْتَه عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول . وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقِسْتَ عليه ما لم تسمع . فهذا أثبت وأقيس إن شاء الله

(١٩٧) الاقتراح /٧٩ .

(١٩٨) ينظر الخصائص ١/٣٦١، ٣/٣٠١ وقد نسب في الخصائص للعجاج تقاعس العز بنا : امتنع بنا العز فيما يرام جانبه ..

(١٩٩) الاقتراح ٧٩ ، ٨٠

(٢٠٠) الاقتراح / ٨٠ ، الخصائص ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢

(٢٠١) الاقتراح / ٨٠ ، يراجع كلام ابن جني مفصّلاً في الخصائص ١/ ٣٦١ فيما بعدها : ٣٧٠ .

(٢٠٢) الاقتراح / ٨٠ يراجع باب (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب : الخصائص ١/ ٣٥٨ وما بعدها ، باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع ١/ ١٠١-١٠٩ : ٣٧٠ .

(٢٠٣) شرح اللفية / ١٦٦ .

(٢٠٤) شرح الألفية ص ٢١١ .

(٢٠٥) الأشباه ٥/ ١٢٤ .

(٢٠٦) الهمع ٢/ ٦٢ .

(٢٠٧) المرسلات / ١١ .

(٢٠٨) الهمع ١/ ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٢٠٩) الهمع ٣/ ٤٣٧ .

(٢١٠) شرح الألفية ص ٢٤٠ .

(٢١١) شرح الألفية ٣٦٣

(٢١٢) الهمع ١/ ١٣٧ .

(٢١٣) المسند ٢/ ٢٧٩ ، ٣٢٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٤٤ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، البخاري ـ أطعمه ٢٣/ ٤٠ .

(٢١٤) عقود الزبرجد ٣/ ٨٧ .

(٢١٥) من شواهد مجالس ثعلب ١/ ٣١٧ .

(٢١٦) المطالع السعيدة ص ٣٨٧ وانظر شرح الألفية ص ٣١١ .

(٢١٧) بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣ .

(٢١٨) الهمع ٢/ ٤٢٠ .

(٢١٩) الأشباه ٥/ ١١١ .

(٢٢٠) الأشباه ٦/ ٨٣ .

(٢٢١) الأشباه ٥/١٢٤ .

(٢٢٢) الأشباه ٥/١٤٠ .

(٢٢٣) لسوار بن المضرب فى خزانة الأدب ٧/٥٥ .

(٢٢٤) الهمع ٢/٦٢ .

(٢٢٥) الهمع ٢/٧٧ .

(٢٢٦) الهمع ٢/٣٨٦ .

(٢٢٧) تمامه : لَدْنٌ بهزّ الكفّ يَعسلُ متنهُ كما وهو لساعدة بن جؤيه فى شرح شواهد المغنى ص ٨٨٥ ، الكتاب ١ / ٣٦،٢١٤ وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٨٠ والذئب والثعلب يعسل عسلا وعَسَلاناً : مضى مسرعاً واضطرب فى عدوه وهزّ رأسه .

(٢٢٨) عجز بيت صدره : إذ قيل : أى الناس شرّ قبيلة .. وهو للفرزدق فى شرح شواهد المغنى ١/١٢ .

(٢٢٩) الهمع ٣/٧، ٨ .

(٢٣٠) الهمع ٣/٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٢٣١) هود / ٤١ .

(٢٣٢) سبأ / ١٩ .

(٢٣٣) القيامة / ١٢ .

(٢٣٤) الهمع ٣/٢٨٦ .

(٢٣٥) حد المدية .

(٢٣٦) ما يُلَتّ به السويق .

(٢٣٧) الهمع ٣/٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٢٣٨) المغنى ١/١٨٨ .

(٢٣٩) الهمع ٢/٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢٤٠) الهمع ٢/٢١٣ .

(٢٤١) راجع ما عدا ما قرره السيوطى عند حديثه عن أنواع الإعراب التقديرى فى كتابه «المطالع السعيدة» ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧ .

(٢٤٢) السابق نفسه .

(٢٤٣) المطالع السعيدة / ٣١٠ ، ٣١١ .

(٢٤٤) البقرة / ٢٦٠ .

(٢٤٥) البقرة / ٢٧٤ .

(٢٤٦) الأعراف / ٥٦ .

(٢٤٧) نوح / ٨ .

(٢٤٨) المطالع السعيدة ٣٤٨، ٣٤٩، ويذكر السيوطي أنه يستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها الأول : ما وقع بعد خبر قرن بـ أل الدالة على الكمال ، نحو : أنت الرجل علماً أي الكامل في حال علم ، ويقال أنت الرجل أدباً أو نبلاً وحلماً .

الثاني : ما وقع بعد أمّا نحو : أما علْماً فعالمٌ .

الثالث : ما وقع بعد خبر شُبِّهَ به مبتدؤه نحو : أنت زهيرٌ شعْراً ، وأنت حاتمٌ جوداً ، أو الأحنف حلْماً ، أو يوسف حسْناً . المطالع السعيدة /٣٤٩ .

(٢٤٩) المطالع السعيدة / ٣٥٩ .

(٢٥٠) المطالع السعيدة / ٤٢٥، ٤٢٦ .

(٢٥١) المطالع السعيدة / ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٢٥٢) الهمع ٣/٣٨٩ .

(٢٥٣) الهمع ٢/٦ .

(٢٥٤) الهمع ٣/٦ .

(٢٥٥) الأنفال / ٤٠.

(٢٥٦) البقرة ٢٠٦ .

(٢٥٧) النحل / ٣٠ .

(٢٥٨) غافر /٧٦ .

(٢٥٩) الهمع ٣/١٩ ، ٢٠ .

(٢٦٠) الهمع ٣/٢٦١ .

(٢٦١) الطارق / ٤ .

(٢٦٢) الهمع ٢/٢٢١ .

(٢٦٣) الهمع ١/٣٨١، ٣٨٢ .

(٢٦٤) الهمع٢/٢٢٣ وانظر أمثلة أخرى في عقود الزبرجد ٣/٧٤، ٧٥ الهمع ١/٢٣٦، ٣/٣٦٢ .

(٢٦٥) لعمرو بن ملقط الطائي ، وعجزه : أودى بنعلي وسرباليهْ انظر الخزانة ٣/٦٣١ .

(٢٦٦) الهمع ٢/٤٥١، ٤٥٢ .

(٢٦٧) للمقنع الكندي في خزانة الأدب ٣/ ٣٧٠، شرح شواهد المغني ١/٣٧٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥٥٥

(٢٦٨) الهمع ٢ / ٣٠١ .

(٢٦٩) ينظر الهمع ١/٢٦٤ ، ١/٢٨٢ .

(٢٧٠) القمر / ٧ .

(٢٧١) المطالع السعيدة ص٣٥٤، ص٣٥٥ .

(٢٧٢) المطالع السعيدة / ١٠٧ .

(٢٧٣) الاقتراح /٧١ .

(٢٧٤) الاقتراح ٨٠ .

(٢٧٥) الاقتراح / ٨٠ - ٨١ .

(٢٧٦) الاقتراح /٨١ ، لمع الأدلة١٢٤/١٢٥ وانظر القياس لعلى إلياس ص١٠٥ .

(٢٧٧) الاقتراح / ٨٧ ، لمع الأدلة / ١٢١ .

(٢٧٨) الاقتراح / ٨٧ ، لمع الأدلة ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢٧٩) الاقتراح / ٨٨ ، لمع الأدلة ١٢٢ .

(٢٨٠) أصول التفكير النحوي ص١١٨ .

(٢٨١) الاقتراح ص٢٩ .

(٢٨٢) ينظر الاقتراح ص٢٩ .

(٢٨٣) الاقتراح / ٢٩ .

(٢٨٤) الهمع ٣/٦٤ ، ٦٥ الإصباح حاشية رقم ٣ ص٤٨ ، ٤٩ .

(٢٨٥) الاقتراح ص٢٩ .

(٢٨٦) الإصباح حاشية رقم (١) ص٤٩ .

(٢٨٧) الإقتراح ص٢٩ .

(٢٨٨) انظر الاقتراح ص٢٩ ، الإصباح ٤٧ : ٥٠ .

(٢٨٩) الهمع ٢/١٢٨ ، المطالع السعيدة ,٣٢٢

(٢٩٠) شرح الألفية ٦٢ .

(٢٩١) شرح السيوطي على الألفية ٦٣ .

(٢٩٢) السابق ٨٣ .

(٢٩٣) السابق ٩٤ .

(٢٩٤) السابق ١٠٠ .

(٢٩٥) المطالع السعيدة /١٤٤ .

(٢٩٦) المطالع السعيدة ٣٠٧ .

(٢٩٧) شرح السيوطي على الألفية ,١٣٨

(٢٩٨) الأجدل : الصقر .

(٢٩٩) الأشباه والنظائر ٢٨٩ .

(٣٠٠) الهمع ٣/٤٤٥ .

(٣٠١) الهمع ٣/٤٤٥ .

(٣٠٢) الهمع ٣/٤٤٦ .

(٣٠٣) الهمع ١/١١٧ .

(٣٠٤) المطالع السعيدة ١٤٤ .

(٣٠٥) المطالع السعيدة ٢٦٢ .

(٣٠٦) البقرة ٢٣١ .

(٣٠٧) المطالع السعيدة ٣٠٧ الهمع ٢/١٠١ .

(٣٠٨) شرح الألفية ٩٥ .

(٣٠٩) المطالع السعيدة / ١٤٤ .

(٣١٠) المائدة/ ١١٣ .

(٣١١) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ص ١٢٦ .

(٣١٢) شرح الألفية/ ١٥٥ .

(٣١٣) الهمع ٢/٤٥٤ .

(٣١٤) المطالع السعيدة /٣٢٢ الهمع ٢/١٢٨ .

(٣١٥) الأنفال /٢٦ .

(٣١٦) التوبة /٤٠ .

(٣١٧) المطالع السعيدة ٣٢٢ الهمع ٢/١٢٨ .

(٣١٨) الهمع ٢/٤٩٤ .

(٣١٩) وينظر أمثلة أخرى كثيرة في: شرح الألفية ١٢٦، ١٣٩، ١٥٥، الهمع ١/٢٩٣، ٢٨٤، المطالع السعيدة ٢٦٢ .

(٣٢٠) الأقتراح ص٣٠ .

(٣٢١) الاقتراح ص٣٢ ، ٣٣ .

(٣٢٢) الاقتراح /٨٩ .

(٣٢٣) الاقتراح ٩٠ ، ٩١ يراجع للخصائص ١/ ١٧٥ وما بعدها ( باب في حكم المعلول بعلتين ١/١٧٥ : ١٨١ .

(٣٢٤) الاقتراح ص٩١ .

(٣٢٥) الاقتراح /٩١ .

(٣٢٦) الاقتراح /٩٢ .

(٣٢٧) الاقتراح / ٩٢ ويراجع الخصائص ٣/٥٣ (باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه . ٣/٥٣ : ٥٨ .

(٣٢٨) حيث يقول في الكتاب ١/ ٥٧ : هذا باب ما أُجْرِيَ مُجْرَى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف ما تقول : ما عبدُ الله أخاك ، و ما زيد منطلقاً .

وأما بنو تميم فيُجْرُونها مُجْرَى أمّا و هلْ ، أي : لا يعملونها في شيء ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس ما ك، ليس ، ولا يكون فيه إضمار .

(٣٢٩) الاقتراح ص٩٣ .

(٣٣٠) الاقتراح ٩٣

(٣٣١) الاقتراح ص٩٣ يراجع الخصائص ١٦٧/١ : ١٦٩ ( باب في تعارض العلل )

(٣٣٢) الاقتراح ص١١٠، ١١١ يراجع الخصائص ٣/ ٦٤ .

(٣٣٣) الأشباه ٢/ ٢١٤ .

(٣٣٤) الأشباه ٢٥/ ٢١٤ .

(٣٣٥) مثل الدكتور محمد عيد .في أصول النحو العربي. حيث بني الدكتور محمد عيد كتابه أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث على خمسة فصول وهي دراسات تمهيدية ، القياس ، التعليل، والتأويل، والعامل . وجعل الأربعة الأخيرة أصولاً، والواقع أنه ليس من بينها أصل مستقل سوى القياس . وقد ذكر صاحب أصول النحو في معاني القرآن للفراء ص٢٥٦ أن التعليل من الأصول التي تأتي في المرتبة الثانية عند الفراء.

وأغلب النحاة القدامى مثل الأنباري والسيوطي والمحدثين مثل الدكتور علي أبو المكارم في أصول التفكير النحوي ١١١-١١٧

والدكتور محمود نحلة في أصول النحو العربي ص١٢٤-١٣٤ يعدون العلة ركناً من أركان القياس ، وليست أصلاً مستقلاً .

(٣٣٦) لمع الأدلة / ٩٣ .

(٣٣٧) لمع الأدلة /٩٣ .

(٣٣٨) أصول التفكير النحوي ص١١١،

(٣٣٩) الاقتراح /٨١ .

(٣٤٠) الاقتراح / ٨١، ٨٢

(٣٤١) طبقات فحول الشعراء /١٣ .

(٣٤٢) الاقتراح ٩٤-٩٥ ويراجع : الإيضاح ٦٤-٦٦ .

(٣٤٣) الاقتراح ص ٩٥ ويراجع : الإيضاح ٦٤-٦٦ .

(٣٤٤) أصول التفكير النحوي ص ١٦٢ .

(٣٤٥) الاقتراح ص ٩٤ .

(٣٤٦) الاقتراح ص ٩٤ .

(٣٤٧) الاقتراح ص ٩٤ ، الإيضاح ٦٤-٦٦ .

(٣٤٨) كتاب الرد على النحاة تح د. شوقي ضيف القاهرة ١٩٨٢م ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣٤٩) الاقتراح / ٨٢ .

(٣٥٠) الاقتراح /٨٧ الخصائص ١/ ١٤٥ باب في تخصيص العلل ١/ ١٤٥ : ١٦٤ .

(٣٥١) الاقتراح ص ٨٣ .

(٣٥٢) البقرة /٢٧٥ .

(٣٥٣) الإنسان /٤ .

(٣٥٤) التحريم /١٢ .

(٣٥٥) الاقتراح ص ٨٣–٨٥ .

(٣٥٦) يراجع : ظاهرة التخفيف في النحو العربي د. أحمد عفيفي - الدار المصرية اللبنانية - ط١ - سنة ١٤١٧هـ = سنة ١٩٩٦م ص٩

(٣٥٧) الهمع ١/٢٨٧ .

(٣٥٨) الهمع ٢/١٥٢ .

(٣٥٩) الهمع ٢/١٥٩ .

(٣٦٠) الهمع ٢/٤٩٢ .

(٣٦١) الهمع ٣/١٨ .

(٣٦٢) الهمع ٣/٢١٩ .

(٣٦٣) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك /٢١٢ .

(٣٦٤) المطالع السعيدة ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣٦٥) المطالع السعيدة ١٢٤ .

(٣٦٦) الهمع ٢ / ١٥٧ .

(٣٦٧) الهمع ٢ / ٢٧٥ .

(٣٦٨) في القاموس : ذَلّ : الذُّلَذِلُ ، والذُّلَذِلَة بفتح ذالهما الأولي، ولامهما وكـ عُلَبِط وعُلَبِطة ، وهُدْهُد وزبرج : أسافل القميص الطويل .

(٣٦٩) جَنَدِل كـ عُلَبِط : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وقد تفتح جيمه ، القاموس : ذلذل .

(٣٧٠) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٢٤ : ٣٣٢ .

(٣٧١) عقود الزبرجد ٢ / ٨٦ .

(٣٧٢) شرح السيوطي على الألفية ص ٤٦، ٤٧ .

(٣٧٣) عقود الزبرجد ١ / ٤٨٩ .

(٣٧٤) الكهف ٣٨ .

(٣٧٥) الاتقان ٣ / ١٦٣ .

(٣٧٦) مريم / ١٩ .

(٣٧٧) شرح الألفية ص ١٠٩ وانظر أمثلة أخرى في المطالع السعيدة ١١٧ .

(٣٧٨) يراجع : اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري دراسة وتحقيق - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من إعداد خليل بنيان الحسّون - سنة ١٣٩٦هـ = سنة ١٩٧٦م - جامعة القاهرة كلية الآداب - رقم ١٦٥٠ قاعة١/١٤٥ .

(٣٧٩) المطالع السعيدة ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣٨٠) المطالع السعيدة / ١٢٤ .

(٣٨١) الهمع ٢ / ٤٧٨ .

(٣٨٢) البقرة ٦٠ .

(٣٨٣) الهمع ٣/ ٢٢١ ، شرح الألفية ص ٣٥٨ .

(٣٨٤) الهمع ٣ / ٢٥٧ .

(٣٨٥) الهمع ٣ / ٢٥٧ .

(٣٨٦) الهمع ٣ / ٢٦٠ .

(٣٨٧) الهمع ٣ / ٢٦٥ .

(٣٨٨) الهمع ٣ / ٢٧٧ .

(٣٨٩) الهمع ٣ / ٤٢١ .

(٣٩٠) الهمع ٣ / ٣٩٥ .

(٣٩١) الهمع ٣ / ٢٦٣ .

(٣٩٢) المزهر ٢ / ٤٢ .

(٣٩٣) المزهر ٢ / ٨٦ .

(٣٩٤) الأشباه والنظائر ١ / ٤٦ .

(٣٩٥) الأشباه والنظائر ١ / ٤٥ .

(٣٩٦) الهمع ٣ / ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٣٩٧) انظر الكتاب ٤ / ٤٠٥ .

(٣٩٨) الهمع ٣ / ٤٢٥ .

(٣٩٩) الهمع ٣ / ٤٣١ .

(٤٠٠) الهمع ٣ / ٤٤٦ .

(٤٠١) الهمع ٢ / ٤٢ .

(٤٠٢) الهمع ٢ / ٤٥ .

(٤٠٣) الهمع ٢ / ٥٠ .

(٤٠٤) الهمع ٢ / ٤٨٥ .

(٤٠٥) الواقعة / ٨٧ .

(٤٠٦) شرح الألفية ٢١٧ وينظر أمثلة أخرى في الأشباه والنظائر ٢ / ٣٦١ .

(٤٠٧) شرخ الالفية ص ٤٧ .

(٤٠٨) شرح الألفية ص ٤٦ .

(٤٠٩) المطالع السعيدة ص ٣٦٨ .

(٤١٠) شرح الألفية ١٥٠ .

(٤١١) شرح الألفية / ٢٦٨ .

(٤١٢) الهمع / ٧٩ .

(٤١٣) الهمع ٣ / ٣٢ .

(٤١٤) المزهر ٢ / ٤٥ .

(٤١٥) الهمع ٣ / ٤١ .

(٤١٦) الهمع ٣ / ٢٦٥ .

(٤١٧) الهمع ٣ / ٢٩٢ .

(٤١٨) الهمع ٣ / ٣١٨ .

(٤١٩) المزهر ٢ / ٩٦ .

(٤٢٠) الأشباه ١ / ١٢٢ : ١٣٠ .

(٤٢١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٣ .

(٤٢٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٢٤ .

(٤٢٣) السابق ١ / ١٢٤ .

(٤٢٤) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٦ .

(٤٢٥) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٩ .

(٤٢٦) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٩ .

(٤٢٧) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٩ .

(٤٢٨) آل عمران ١٠٦ .

(٤٢٩) الإتقان ٢ / ٤٤٧ .

(٤٣٠) الهمع ٢ / ٤٠٨ .

(٤٣١) الصافات /١٥٣ .

(٤٣٢) سبأ / ٨ .

(٤٣٣) عقود الزبرجد ٢/٤١٣ .

(٤٣٤) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥ .

(٤٣٥) الهمع ٣ / ١١٦ ، الإتقان ٢/٤٤٥ .

(٤٣٦) الهمع ٣ / ٢٧٣ .

(٤٣٧) الأشباه والنظائر ١/٢٥٣ : ٢٥٦ .

(٤٣٨) الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٤٣٩) الأشباه والنظائر ١/٢٥٤ .
(٤٤٠) الأشباه والنظائر ١/٢٥٤ .
(٤٤١) الأشباه والنظائر ١/٢٥٥ .
(٤٤٢) الأشباه والنظائر ١/٢٥٥ .
(٤٤٣) الأشباه والنظائر ١/٢٥٤ / ٢٥٥ .
(٤٤٤) الأشباه والنظائر ١/٢٦٤ .
(٤٤٥) الهمع ١ / ١٦٠ .
(٤٤٦) الواقعة / ٨٧ .
(٤٤٧) شرح الألفية / ٢١٧ .
(٤٤٨) شرح الألفية ٣٤٥ ، ٣٤٦ .
(٤٤٩) شرح الألفية / ٣٧٢ .
(٤٥٠) الهمع ٣ / ٢٩١ الأشباه والنظائر ٣ / ٢٧٣ .
(٤٥١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٧ : ٣٢٠ .
(٤٥٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٧ .
(٤٥٣) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٨ .
(٤٥٤) السلقاة ـ كما في القاموس ـ ضرب من البَضْع على الظهر ، والبضع : القطع من اللحم .
(٤٥٥) الأشباه ١ / ٢٨٩ .
(٤٥٦) الأشباه ١ / ٢٩٢ .
(٤٥٧) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٤ .
(٤٥٨) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٥ .
(٤٥٩) السابق ١ / ٢٩٨ : ٣٠٥ .
(٤٦٠) السابق ١ / ٣٠٦ : ٣١٩ .
(٤٦١) السابق ١ / ٣٠٧ راجع الإتقان ٢ / ٤٤٥ . وانظر الاتقان ٢ / ٤٣١ .
(٤٦٢) البقرة / ٢٥٧ .
(٤٦٣) البقرة / ٢٥٨ .
(٤٦٤) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٧ .
(٤٦٥) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .
(٤٦٦) الأنعام / ٧٨ .
(٤٦٧) البقرة / ٢٧٥ .
(٤٦٨) الأعراف / ٥٦ .

(٤٦٩) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .

(٤٧٠) عقود الزبرجد ٣/٥٣ .

(٤٧١) عقود الزبرجد ١ / ٨٣ وانظر عقود الزبرجد١/٤٨٦ ، ٢٨٤ ، ١/٩٥ .

(٤٧٢) الإتقان ٢ / ٥٤٨ .

(٤٧٣) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٤ .

(٤٧٤) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٦ .

(٤٧٥) الأنبياء / ٨٢ .

(٤٧٦) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٧ .

(٤٧٧) البقرة / ١١٢ .

(٤٧٨) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٧ .

(٤٧٩) البقرة / ١٨٧ .

(٤٨٠) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٩ .

(٤٨١) الأشباه والنظائر ٢ / ١١٠ .

(٤٨٢) الأشباه والنظائر ٢ / ١١٠ .

(٤٨٣) الأشباه والنظائر ٢ / ١١٣ ، ١١٤ .

(٤٨٤) الهمع ٣ / ٢٩١، ٢٩٢ .

(٤٨٥) الهمع ٣ / ٢٩٢ .

(٤٨٦) الأنعام / ١٢٣ .

(٤٨٧) الأنعام / ١٤٥ .

(٤٨٨) الهمع ٣/٢٩٢ وأنظر أمثلة أخري في الأشباه والنظائر /١٢٨ : ١٣٠ ، ١٧٧، ٦/٣٢،٣٣، ٢٣٥ ، ٩٨ : ١٠٤ ، ٢٣٣ : ٢٣٥

(٤٨٩) الأشباه والنظائر ٢/١٠٢ : ١١٥ .

(٤٩٠) المطالع السعيدة / ٦٧ .

(٤٩١) المطالع السعيدة / ٣٢٨ ، الهمع ٢/١٥٢ .

(٤٩٢) الهمع ٢ / ١٥٧ .

(٤٩٣) الهمع ١/٤٧٠ ، ٤٧١

(٤٩٤) الهمع ٢/٤٥ .

(٤٩٥) الهمع ٢ / ١٥٨ .

(٤٩٦) الهمع ٣/٩ .

(٤٩٧) الهمع ٣ / ٣٥ .

(٤٩٨) الهمع ٣ / ٣٥٥ .

(٤٩٩) الهمع ٣ / ٣٥٩ .

(٥٠٠) الأشباه والنظائر ٣ / ٣٦١ .

(٥٠١) الهمع ٢ / ١٦٠ .

(٥٠٢) الهمع ٢ / ١٦١ .

(٥٠٣) الهمع ٢ / ١٨٦ .

(٥٠٤) الهمع ٢/٢٦٣ .

(٥٠٥) الأشباه والنظائر ٢ / ١٨١ .

(٥٠٦) الأشباه والنظائر ٢ / ١٨١ وانظر أمثلة أخري في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٥٠٧) الهمع ١ / ٣٩٤ .

(٥٠٨) الإتقان ٢ / ٥١٤ .

(٥٠٩) شرح الألفية ص ٦٢ .

(٥١٠) شرح الألفية ص ٤٤ ، وأنظر ص ٤٥ ، ٨٤ .

(٥١١) الاستعمال بين الكثرة والقلة لمحمد موسي ص ٢٨٢ .

(٥١٢) الهمع ٣/٦ .

(٥١٣) الهمع ٣ / ٢٨٠ .

(٥١٤) الهمع ٢ / ٤٢ .

(٥١٥) الأشباه والنظائر ١ / ١١٩ .

(٥١٦) الأشباه والنظائر ١ / ١١٩ .

(٥١٧) الأشباه والنظائر ١ / ٣١٨ .

(٥١٨) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ .

(٥١٩) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ .

(٥٢٠) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ .

(٥٢١) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ .

(٥٢٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٧ .

(٥٢٣) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٧ .

(٥٢٤) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ : ٣١١ وانظر أمثلة أخري في المطالع السعيدة ١٥٨ .

(٥٢٥) اللباب فى علل الإعراب والبناء ١ / ١٤٤ .

(٥٢٦) الهمع ٢ / ٢٩ .

(٥٢٧) الهمع ٣/٦ .

(٥٢٨) الهمع ٣ / ٤١ .

(٥٢٩) الهمع ٣ / ١٣٦ .

(٥٣٠) فاطر ١٩، ٢٠.

(٥٣١) الهمع ٣ / ١٥٨ .

(٥٣٢) الهمع ٣ / ٢٧٤ .

(٥٣٣) الهمع ٣ / ٢٩١ .

(٥٣٤) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٠ .

(٥٣٥) شرح الألفية ٣٤٥ : ٣٤٦ .

(٥٣٦) شرح الألفية ٣٤٦ .

(٥٣٧) الهمع ٣ / ٣٦٨ .

(٥٣٨) انظر الأشباه والنظائر ٢/ ٣١٤ : ٣٢١ .

(٥٣٩) فاطر /١٩ .

(٥٤٠) الهمع ٣ / ١٥٨ .

(٥٤١) الهمع ٣ / ١٣٦ .

(٥٤٢) شرح الألفية / ٦٥ وانظر أمثلة أخرى في شرح الألفية ص ٦٦ ، المطالع السعيدة ص ٢٥٩ والأشباه والنظائر ٦ / ٣٢ .

(٥٤٣) المطالع السعيدة / ٢٧٩

(٥٤٤) الهمع ٢/ ٢٧٠ .

(٥٤٥) الهمع ١ / ٢٠٨ .

(٥٤٦) البقرة / ٧٢ .

(٥٤٧) الهمع ٣ / ٤٦٣ .

(٥٤٨) الاشباه والنظائر ٣ / ٣٤٦ .

(٥٤٩) انظر الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٧٠ : ١٠٥ وقد ذكر السيوطي أن اختصار المختصر لا يجوز ؛ لأنه إجحاف به ١ / ٧٩ .

(٥٥٠) الإتقان ٣ / ١٥٢ .

(٥٥١) الإتقان ٣ / ١٥٢ .

(٥٥٢) يوسف / ٩٠ .

(٥٥٣) آل عمران / ٨١

(٥٥٤) الإتقان ٢/ ٥٧٥ .

(٥٥٥) المزمل / ١٢ .

(٥٥٦) الليل ١٢ ، ١٣ .

(٥٥٧) الهمع ١ / ٤٣٤ ، الطالع السعيدة ٢٢١ .

(٥٥٨) شرح الألفية ٢٣٤ .

(٥٥٩) شرح الألفية ٣٢٩ .

(٥٦٠) المطالع السعيدة / ٢٢١ .

(٥٦١) يس / ٦٦ .

(٥٦٢) طه / ٢١ .

(٥٦٣) الإتقان ٢ / ٥٣٢ .

(٥٦٤) الإتقان ٢ / ٥٣٣ .

(٥٦٥) الأشباه والنظائر ١/ ٢٩ : ٣٩

(٥٦٦) الهمع ٢ / ٥٣ شرح الألفية / ٢٨٣ .

(٥٦٧) الهمع ٢ / ١٨٦ .

(٥٦٨) الهمع ٣ / ٣٧٦ .

(٥٦٩) الهمع ٣ / ١٨٢ .

(٥٧٠) الهمع ٣ / ٢١٨ .

(٥٧١) الهمع ٣ / ٣٦٨ .

(٥٧٢) شرح السيوطي على الألفية / ٢٨٨ .

(٥٧٣) شر الألفية / ٣٢٩ .

(٥٧٤) الهمع ٢ / ٥١٧ .

(٥٧٥) المزهر ٢ / ٨٨ .

(٥٧٦) عقود الزبرجد ١ / ١٣٠ .

(٥٧٧) الهمع ٣ / ١٣٣ .

(٥٧٨) الهمع ٣ / ٣٠٧ ، شرح الألفية ٣٢٣ .

(٥٧٩) شرح الألفية ص ٢٨٣ .

(٥٨٠) الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٢ .

(٥٨١) الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٢ .

(٥٨٢) الهمع ١ / ٤٧٠ وانظر أمثلة في الإتقان ٢ / ٤٥٣ .

(٥٨٣) الهمع ٢ / ١٧٩ .

(٥٨٤) الهمع ٢ / ٢٦٠ .

(٥٨٥) أي بقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف ها وحذفها .
(٥٨٦) الهمع ٢ / ٣٩٢ .
(٥٨٧) فصلت / ٤٩ .
(٥٨٨) الهمع ٣ / ٤٨ .
(٥٨٩) الهمع ٣ / ٩٢ .
(٥٩٠) الهمع ٣ / ١٢٦ .
(٥٩١) الأشباه ١ / ١١٨ ، ١١٩ .
وينظر أمثلة أخرى الهمع ٣ / ٢٥ ، ٤٤ ، ١٢٢ ، ١٠٧ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ، ٣٤٢ ، ٤٧٣ والأشباه ٢ / ٣٣٢
(٥٩٢) النساء / ٥٨ .
(٥٩٣) الهمع ٣ / ١٨ .
(٥٩٤) الهمع ٣ / ٣٧٣ .
(٥٩٥) الأشباه والنظائر ١ / ١٧ – ٢٩ .
(٥٩٦) المطالع السعيدة ٣٢٨ الهمع ٢ / ١٣٨ .
(٥٩٧) هود / ١٠٧ .
(٥٩٨) الأحقاف / ١٥ .
(٥٩٩) الهمع ٢ / ١٠ .
(٦٠٠) الهمع ٢ / ١٥٩ .
(٦٠١) الأشباه والنظائر ٣ / ٢٩٢ .
(٦٠٢) شرح الألفية ٢٧٧ .
(٦٠٣) شرح الألفية ٣٢٥ .
(٦٠٤) الهمع ٣ / ٥١ .
(٦٠٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٣ .
(٦٠٦) النور / ٤٥ .
(٦٠٧) البقرة / ٢١ .
(٦٠٨) التحريم / ١٢ .
(٦٠٩) البقرة / ٣٤ ، وغيرها .
(٦١٠) الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
(٦١١) الأعراف / ٨٨ .
(٦١٢) الشورى / ١١ .
(٦١٣) الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٤ ، المغني ٢/ ٧٦٤ – ٧٦٦ .

(٦١٤) الأشباه ١ / ٣٢٣ : ٣٢٥ .

(٦١٥) الأشباه ١ / ١١٣ .

(٦١٦) الأشباه ١ / ١١٤ .

(٦١٧) الأشباه ١ / ١١٤ .

(٦١٨) الأشباه ١ / ١١٥ .

(٦١٩) الأشباه ١ / ١١٥ .

(٦٢٠) الأشباه ١ / ١١٥ وانظر أمثلة أخري فى الأشباه ٥ / ١٨٩ .

(٦٢١) ينظر : التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستمولوجية ـ دكتور جلال شمس الدين ـ الاسكندرية سنة ١٩٩٤م ـ توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية رقم الإيداع بدار الكتب ٩٢٩٨ / ١٩٩٤ ص ٢٣٤ .

(٦٢٢) الهمع ٢ / ١٦٤ .

(٦٢٣) غافر / ٢٨ .

(٦٢٤) الهمع ٣ / ١٢٧ .

(٦٢٥) الأشباه والنظائر ١ / ١١٧ مثل ترجيح زيادة كان فى : «وجيران لنا كانوا كرام» .

(٦٢٦) الأشباه والنظائر ٢ / ٩٥ وانظر أمثلة أخري فى الأشباه والنظائر ٢ / ٩٨ ، ٩٩ .

(٦٢٧) البخارى ـ التوحيد ٨ / ١٧١ باب ١٥ ، الترمذى ـ دعوات باب ١٣٢ .

(٦٢٨) عقود الزبرجد ٢ / ٣٠٣ .

(٦٢٩) مسلم ـ الايمان ١ / ٩٦ رقم ١٥٨ وأبو داود – الجهاد /٤٤٣ رقم ٢٦٤٣ وابن ماجة – الفتن ٢ / ١٢٩٦ رقم ٣٩٣٠ .

(٦٣٠) عقود الزبرجد ١٠٣/١ ، وانظر أمثلة أخري فى شرح الألفية ص ٩٢ ، ١٢٩ .

(٦٣١) روى بلفظ : أظلّت ... أقلت ... تضلّت رواه الترمذي فى كتاب الدعوات، باب ٩٠ حديث رقم ٣٥٢٣ عن بريدة بن الخطيب ...

(٦٣٢) الهمع ١ / ٩٨ ، ٩٩ .

(٦٣٣) الإسراء / ٧ .

(٦٣٤) الهمع ٢ / ٤٥٤ .

(٦٣٥) طه / ٦٣ .

(٦٣٦) الإنسان / ٤ .

(٦٣٧) النمل / ٢٢ .

(٦٣٨) الإتقان ٢ / ٥٤٠ .

(٦٣٩) الهمع ٣ / ١٠٦ وانظر أمثلة أخرى الهمع ٣ / ٢٠٤ .

(٦٤٠) الإتقان ٢ / ٥١٩ .

(٦٤١) الهمع ٢ / ٤٤٣ .

(٦٤٢) شرح الألفية / ١٥٠ .

(٦٤٣) شرح الألفية / ١٦٨ .

(٦٤٤) القيامة / ٤ .

(٦٤٥) شرح الألفية / ١٩٦ .

(٦٤٦) شرح الألفية / ٢٢٩، ٢٣٠ .

(٦٤٧) شرح الألفية / ٢٨١ .

(٦٤٨) الهمع ٢/ ١٥٠ .

(٦٤٩) الهمع ٣/ ٣٩ وانظر أمثلة أخرى الهمع ٣/ ٩٧، ٩٨، ٢٢١ .

(٦٥٠) ص / ٥ .

(٦٥١) الذاريات / ٤٨ .

(٦٥٢) الهمع ٣/ ٢٨ .

(٦٥٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٣٠١ .

(٦٥٤) السابق ص ٣٢٥.

(٦٥٥) السابق ٢/ ٣٢٥ ، ٣٢٦.

(٦٥٦) طه / ٩٦ .

(٦٥٧) الإتقان ٣/ ١١٠ .

(٦٥٨) المائدة / ٦٤ .

(٦٥٩) آل عمران / ٦ .

(٦٦٠) الروم / ٤٨ .

(٦٦١) الإتقان ٢/ ٤٩٦ .

(٦٦٢) الرعد / ٣١ .

(٦٦٣) الهمع ٢/ ٤٧٤ .

(٦٦٤) أصول النحو العربي ، د. محمد خير الحلواني ــ الناشر الأطلسي ط ٢ سنة ١٩٨٣م، ص ١١٨، ١١٩ .

(٦٦٥) شرح السيوطي للألفية ١٢٤.

(٦٦٦) تمامة : فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه فقال ألا لا .... وهو بلا نسبة في : الجنى الداني ص ٢٩٢ .

(٦٦٧) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ص ١٢٨ .

(٦٦٨) الهمع ٢/ ٢٣٠ .

(٦٦٩) الهمع ٢/ ٢٦٧ .

(٦٧٠) الكهف / ٩٦ .

(٦٧١) الحاقة ١٩ .

(٦٧٢) الهمع ٣/ ٩٦، ٩٧ .

(٦٧٣) الهمع ٣/ ٢٦٠ وينظر : الإتقان ٣/ ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٨٦ ، ١٧٨ ، ١٧٧ .

(٦٧٤) التعليل اللغوى عند الكوفيين د. جلال شمس الدين ص ١٢٥ .

(٦٧٥) من معلقة امرئ القيس، صدره : .

كأن ثبيراً فى عرانين وبله من شواهد : الخزانة ٢/ ٣٢٧، ٣/ ٦٣٩

البجاد : الكساء المخطط المزمل : الملفف.

(٦٧٦) الأشباه والنظائر ٢/ ١٠ .

(٦٧٧) المائدة / ٦ .

(٦٧٨) الأشباه والنظائر ٢/ ١٠

(٦٧٩) تمامه : أن ليس وصلٌ كما انحلّت عُرَا الذنب .

(٦٨٠) الأشباه ٢/ ١١ .

(٦٨١) الأشباه ٢/ ١١ .

(٦٨٢) الأشباه ٢/ ١٣ .

(٦٨٣) الأشباه ٢/ ١٣ .

(٦٨٤) الأشباه ٢/ ١٦ .

(٦٨٥) لوغر .

(٦٨٦) الأشباه ٢/ ١٦ ، ١٧ .

(٦٨٧) الأشباه ٢/ ١٧ .

(٦٨٨) الأشباه ٢/ ١٧ وينظر أمثلة أخرى فى : الهمع ٣/ ٣٨٢، ٣/ ٤٥٨، الأشباه ٨/ ٧٣ .

(٦٨٩) الهمع ٣/ ٤٢١ الهمع ٣/ ٤٢١ ، ٢/ ١٣٨ .

(٦٩٠) الهمع ٣/ ٤٢٢ شرح الألفية / ٣٧٢ .

(٦٩١) الهمع ٣/ ٤٦٣ ، الأشباه ٤/ ١٠٨ ، الهمع ٣/ ٣٤١ ، ٣/ ٣٥٨، ٣/ ٣٥٩ الأشباه ١/ ٤٠ : ٥٠ .

(٦٩٢) الهمع ٣/ ٣٧٣ .

(٦٩٣) الهمع ٣/ ٣٧٣ .

(٦٩٤) الهمع ٣/ ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٤٠ .

(٦٩٥) الهمع ٣/ ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٤٠ .

(٦٩٦) الهمع ٣/ ٩١ شرح الألفية / ١٢٨ الإتقان ٣/ ١٨٨، ١٩٠ ، ١٧٦ ، ٢/ ٤٧٨ ، ٢/ ٤٨٨ ، ٤/ ٣٥٠ عقود الزبرجد ٣/ ٢٤٤ .

(٦٩٧) الهمع ٣/ ٩٠،٩١ شرح الألفية / ٣٧٢ الهمع ٢/ ١٨،٣/ ٤٠٨، ٤١٢، ٣/ ٤٧٥، الأشباه ٢/ ٣٨٢.
(٦٩٨) الهمع ٣/ ٤٣٠ ، ٣٤١ شرح الألفية ١٨١ .
(٦٩٩) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٢٦، الهمع ٣/ ٤٧٣ .
(٧٠٠) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٥ .
(٧٠١) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٨ .
(٧٠٢) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٧٢ ، الهمع ٢/ ٤٩٣ .
(٧٠٣) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٧٢ .
(٧٠٤) الإتقان ٢/ ٥٠٦ .
(٧٠٥) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢ الإتقان ٢/ ٤٥٨ .
(٧٠٦) الأشباه والنظائر ١/ ٢١١ الهمع ١/ ٩١ ، شرح الألفية ص ٧٣ ، الإتقان ٢/ ٤٩١ ، ٥٨٣ .
(٧٠٧) الأشباه والنظائر ١/ ٢١١ الهمع ١/ ٤٣٤ ، شرح الألفية ص ٢٤١ ، الأشباه ٢/ ٢٧٨ ، ٢٨١ .
(٧٠٨) الأشباه والنظائر ١/ ٣٧ .
(٧٠٩) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٨٣ شرح الألفية ٣٠٣ ، ٣٥٧ الهمع ٣/ ٢٧٢ .
(٧١٠) الأشباه والنظائر ٤/ ١٣٦ ، ١/ ٢١٦ ، الهمع ٢/ ٤٤٣ ، ٤٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٣٠٣ .
(٧١١) الأشباه والنظائر ٤/ ١٣٦ الهمع ٣/ ٤٣١ ، ٤٣٣/ ٤٣٨ .
(٧١٢) الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٧ .
(٧١٣) الأشباه والنظائر ٥/ ٥١
(٧١٤) الهمع ٢/ ١٣٨ .
(٧١٥) الهمع ٢/ ١٥٧ .
(٧١٦) الهمع ٢/ ٤٣٥ ، ٤٨٥ .
(٧١٧) الهمع ٢ / ٤٥٥ .
(٧١٨) الهمع ٢/ ٤٦٥ ، ٤٨٩ ، شرح الألفية ٢٦٥ ، ٣٣٥النكت ١/ ١٩٠ ، الإتقان ١/ ٢٤٦ ، ٢/ ٥١٠ ، عقود الزبرجد ٢/ ٢٤٢ .
(٧١٩) الهمع ٣/ ٣٤٠ .
(٧٢٠) شرح الألفية ١٦٨ ، الهمع ٣/ ٣٧٥ .
(٧٢١) شرح الألفية ٢٧٩ ، ٣٢٠ ، الهمع ٣/ ٤٨٠ .
(٧٢٢) الهمع ١/ ٩١ ، ٩٢، ٣/ ٤٧٣ .
(٧٢٣) الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٧ ، الهمع ٣/ ٢٥١ ، ٣/ ٢٧٢ الإتقان ١/ ٢٤٦ .
(٧٢٤) الهمع ٣/ ٢٢١ الأشباه ١/ ٣٣ .
(٧٢٥) الهمع ٣/ ٢٢٤ .

(٧٢٦) الهمع ٣ / ٢٢١ .

(٧٢٧) الهمع ٣/٢٥١ .

(٧٢٨) الهمع ٣ / ٤٦٣ .

(٧٢٩) الهمع ٣ / ٣٤١ .

(٧٣٠) الهمع ٣ / ٣٤٤ .

(٧٣١) الهمع ٣ / ٢٩١ .

(٧٣٢) الأشباه والنظائر ١/٧٣ .

(٧٣٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٥٥ .

(٧٣٤) السابق ١ / ٢١١ .

(٧٣٥) السابق ١ / ٣٢٧ .

(٧٣٦) الأشباه والنظائر ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٧٣٧) الأشباه والنظائر ٢ / ٨٩ .

(٧٣٨) الأشباه والنظائر ٢ / ٨٩ .

(٧٣٩) الأشباه والنظائر ٢ / ٩٥ .

(٧٤٠) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك / ٢١١ ، ٢١٢ ، الإتقان ٢/٤٢٥ ، ٥٢٥ ، ٥١٤ ، الأشباه ١ / ٢٠٣ .

(٧٤١) الهمع ٣ / ٤٢٣ ، الأشباه والنظائر ٣ / ٢٦٨ .

(٧٤٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٦٢ .

(٧٤٣) الأشباه والنظائر ٢ / ١١٧ : ١٢٤ .

(٧٤٤) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٦١ .

(٧٤٥) السابق ٢ / ٢٤٧ .

(٧٤٦) الإتقان ٢ / ٤٢٨ .

(٧٤٧) الإتقان ٣ / ٢٥٣ .

(٧٤٨) الإتقان ٢ / ٤٩١ .

(٧٤٩) الإتقان ٣ / ١٩١

(٧٥٠) الأشباه ٢ / ٤٥ .

(٧٥١) الاقتراح / ٨٦ ، يراجع الخصائص ١ / ١٦٥ – ١٦٧ باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة.

(٧٥٢) الهمع ٢ / ١٢٨ ، المطالع السعيدة ٣٢٢ .

(٧٥٣) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك / ٦٢ .

(٧٥٤) شرح السيوطي علي الألفية / ٦٣ .

(٧٥٥) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك / ٨٣ .

(٧٥٦) شرح السيوطى على ألفية ابن مالك / ٩٤ .

(٧٥٧) شرح السيوطى على ألفية ابن مالك / ١٠٠ .

(٧٥٨) المطالع السعيدة ١٤٤١ .

(٧٥٩) الهمع ٣ / ٣٧٥ يقول ثم الإمالة جائزة لا واجبة .

(٧٦٠) الاقتراح / ٨٦ ، راجع الخصائص ١ / ١٦٥ - ١٦٧ .

(٧٦١) المطالع السعيدة ٣٠٧ .

(٧٦٢) شرح الألفية ١٣٨ .

(٧٦٣) الهمع ٣ / ٤٤٥ .

(٧٦٤) الهمع ٣ / ٤٤٥ .

(٧٦٥) الهمع ٣ / ٤٤٦ .

(٧٦٦) الهمع ٣ / ٤٤٦ .

(٧٦٧) الهمع ١ / ١١٧ .

(٧٦٨) الاقتراح ص ٨٦ .

(٧٦٩) الاقتراح / ٨٦ ويراجع الخصائص ١ / ١٦٥ وما بعدها ( باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة). ويراجع الخصائص ١/١٤٥ : ١٦٤ (باب فى تخصيص العلل).

(٧٧٠) القياس في النحو لمنى إلياس ص ٧٥، ويرى الدكتور تمام حسان أن كون أكثر العلل النحوية مبنيًا على الفرق أمر قد نقبله من ابن جنى، غير أن الفرق بين باب وباب لا يصلح أن يكون علة بالمعنى الاصطلاحى، وإنما نسميه ظاهرة، وبهذا - كما يذكر - يرجو أن يكون قد بين فساد العامل فى النحو ، بل فساد التعليل الذى هو أصل العامل. انظر اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥٤، ونحن لا نوافق أستاذنا الدكتور تمام فيما ذهب إليه حيث لا نجد ما نعاه من تسمية العلة علة لفرق وحيث نؤكد على دور التعليل في التفسير والتوضيح.

(٧٧١) الاقتراح ٨٧.

(٧٧٢) الاقتراح ٨٧ راجع - الخصائص ١ / ١٤٥ باب فى تخصيص العلل .

(٧٧٣) بنصب : حاجتك ؛ لأنه خبر جاء ، ومعناها فى هذا الأسلوب صار يراجع : الكتاب ١/ ٥٠ ، ٢/١٧٩، ٣/ ٢٤٨، الإصباح ص ٢٥٢ حاشية رقم (٣).

(٧٧٤) الغوير : ماء لكلب فى ناحية السماوة. والأبؤس : جمع بؤس. يضرب للرجل يقال له : لعل الشر يأتي من قبلك. وهو من قول الزّبّاء يراجع : الكتاب ١ / ٥١ ، الإصباح ص ٢٥٢ حاشية (٤) .

(٧٧٥) الإخالة والمناسبة بمعنى واحد وهو من عطف التفسير ( الإصباح ص ٢٥٣ حاشية (٢).

(٧٧٦) أى : فيما هي خاصة به وقاصرة عليه، والأصح عند الأصوليين جواز التعليل بها. قالوا : من فوائد معرفة المناسبة ، وتقوية النص. يراجع الإصباح ص ٢٣٥ حاشية (٣).

(٧٧٧) الإشارة للتعليل الإصباح ص ٢٣٥ حاشية (٤) .

(٧٧٨) علماً : علامة .

(٧٧٩) الاقتراح ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٧٨٠) الاقتراح ص ٩٠ .

(٧٨١) الاقتراح ص ٩٠ .

(٧٨٢) الاقتراح ص ٩٠ .

(٧٨٣) الاقتراح ص ٨٨ .

(٧٨٤) الاقتراح ص ٨٨ .

(٧٨٥) الاقتراح ص ٨٨ يراجع المفصل في علم العربية للزمخشري في مسألة الذي ط ٢ دار الجيل لات ص ١٤٣ .

(٧٨٦) الاقتراح ص ٨٨ ، ٨٩.

(٧٨٧) النكت على كتابى الكافية والشافية لابن الحاجب والألفية لابن مالك وكتابى شذور الذهب ونزهة الطرف لابن هشام تأليف جلال الدين السيوطى دراسة وتحقيقاً ونقداً إعداد السيد محمد عبد المقصود درويش دكتوراه بكلية اللغة العربية رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٧٦ ١/ ١٨٧ .

(٧٨٨) الاقتراح ص ٩٣ .

(٧٨٩) الإصباح ص ٢٦٨ .

(٧٩٠) لمع الادلة ص ١٠٦.

(٧٩١) القياس فى الدرس اللغوى د. حمودة ص ٨٠ ، ٨١ وص ١١٨ ، ١١٩ .

(٧٩٢) الأصول ص ١٠٥ .

(٧٩٣) الاقتراح ص ٩٢.

(٧٩٤) الاقتراح ص ٩٢ ، ٩٣ ويراجع الخصائص ١/١٨٤ ـ ١٨٥ (باب فى دور الاعتلال).

(٧٩٥) الاقتراح ص ١١٠ ، الإصباح ص ٣٤٠ حاشية (٣) ، (٤) .

(٧٩٦) الاقتراح ص ١١٠ ويراجع الخصائص ١/٢٠٨ وما بعدها : ١٢٢ (باب فى الدور الوقوف منه على أول رتبة).

(٧٩٧) مفتاح الوصول ص ١٤٨ الإصباح حاشية ص ٢٧٧.

(٧٩٨) الاقتراح ص ٩٥.

(٧٩٩) أصول التفكير النحوى ص ٢٢٥.

(٨٠٠) الاقتراح / ٩٥ .

(٨٠١) الإقتراح ص ٩٥، ٩٦ ونص الخصائص أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدبّروا، وقاسُوا، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكّر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربى ذلك، ووقفهم على سمْته وأَمِّه النص في الخصائص ١/ ٢٥٠ .

(٨٠٢) يس / ٤٠.

(٨٠٣) الاقتراح ص ٩٦ ، الخصائص ١ / ٢٥٠.

(٨٠٤) الكتاب ١ / ٢٥٥

(٨٠٥) الاقتراح ص ٩٦ ، الخصائص ١/ ٢٥٠.

(٨٠٦) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ ص ٤٤٤، الخصائص ١/٢٥١ ، مختصر سنن أبي داود، كتاب الأدب ـ باب تغيير الاسم القبيح ٧/٢٥٥ : وسمي بني مغوية بني رِشْدة ـ مختصر سنن أبي داود للمنذري ومعه معالم السنن للخطابي ـ تح الشيخ أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٠هـ .

(٨٠٧) الاقتراح ص ٩٦ الخصائص ١/٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٨٠٨) البيت الذي الرمة من قصيدة يهجو فيها بني امرئ القيس بن زيد بن مناذر في الخصائص ٣ / ٣٠٥.

(٨٠٩) الاقتراح / ٩٧ ، راجع الخصائص ٣/٣٠٥ .

(٨١٠) الإصباح حاشية رقم (١٢) ص ٢٨٢.

(٨١١) الإصباح ص ٢٨٣ .

(٨١٢) المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ـ تح الدكتور طه جابر العلواني ـ طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ط ١ سنة ١٣٩٩ هـ ٢ / ٢٩٩ .

(٨١٣) الاقتراح / ٩٧.

(٨١٤) الاقتراح ص ٩٧ ، الخصائص ٣ / ٧٠ ( يراجع الخصائص ٣/ ٦٩ : ٧٢) باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن، لاعلى ما يبعد ويقبح ) .

(٨١٥) الاقتراح ص ٩٩ .

(٨١٦) الاقتراح ص ٩٩.

(٨١٧) الأشباه والنظائر ٣/ ٦٠ .

(٨١٨) القِرْواش هو الطفيلي، والعظيم الرأس كما في (القاموس) قرش .

(٨١٩) الاقتراح ص ٩٧ الخصائص ٣/ ٧٠ ، ٧١ .

(٨٢٠) ، (٨٢١) الخلْبن: المهزولة (تاج العروس : خلب) وامرأة خلبن : خرقاء . وناقة علَّجَنْ : صلبة كناز اللحم . وامرأة علجن : ماجنة (اللسان : علجن )

(٨٢٢) الاقتراح ص ٩٧ ، ٩٨ الخصائص ٣/ ٧٠ ، ٧١ .

(٨٢٣) الاقتراح ص ٩٨ ، لمع الأدلة ١٢٧ : ١٣١ .

(٨٢٤) الاقتراح ص ٩٨ ، لمع الأدلة ١٢٧ : ١٣١ .

(٨٢٥) الاقتراح ص ٩٨ ، ويراجع : لمع الأدلة ١٢٧ : ١٣١ .

(٨٢٦) أبو البركات بن الانباري ودراساته النحوية ، د. فاضل صالح السامرائي ـ مطبعة اليرموك ـ دار الرسالة المطبوعة ـ بغداد ـ ط ١ سنة ١٩٧٥ م ، ص ١٨٣ .

(٨٢٧) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٨٢٨) الاقتراح ص ١٠٠.

(٨٢٩) الاقتراح ص ١٠٠ راجع لمع الادلة ص ١٢٣ .

(٨٣٠) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٨٣١) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٨٣٢) الاقتراح ص ١٠٠ راجع لمع الادلة ص ١٠٧ : ١٠٩ .

(٨٣٣) الاقتراح ص ١٠٠ .

(٨٣٤) الاقتراح ص ١٠١ .

(٨٣٥) الاقتراح ص ١٠١ .

(٨٣٦) الاقتراح ص ١٠١ .

(٨٣٧) الاقتراح ص ١٠٢ .

(٨٣٨) الاقتراح ص ١٠٢ ، أصول النحو القياسية لغريب نافع ص ٦٤٣ ، الكليات لأبى البقاء ص ٢٣٧ .

(٨٣٩) الاقتراح ص ١٠٢ ، راجع الإغراب للأنبارى ص ٦٠ .

(٨٤٠) الإصباح ص ١٠٣ حاشية (٢) .

(٨٤١) الاقتراح ص ١٠٢ .

(٨٤٢) الاقتراح ص ١٠٢ .

(٨٤٣) الاقتراح ص ١٠٢ .

(٨٤٤) الاقتراح ص ١٠٢ ، ١٠٣ راجع الإغراب ٦٠ – ٦٢ .

(٨٤٥) الاقتراح ص ١٠٣ ، راجع لمع الأدلة ص ١١٥ .

(٨٤٦) وتداركوا قولهم بأن العكس يلزم فى حالة التعليل بعلة واحدة ، ولا يلزم فى حالة التعليل بأكثر من علة إلا حين انتفاء العلل جميعها المعلق بها الحكم ، وهم يختلفون في هذا الشرط انظر : القياس اللغوي د. حمودة ص ١١٤ ، مفتاح الوصول ص ١٥٩ ، مفتاح الوصول إلي بناء الفروع علي الأصول للتلمساني ـ تح الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف ـ دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٣هـ .

(٨٤٧) الاقتراح ص ١٠٣ .

(٨٤٨) الاقتراح ص ١٠٣ ، وراجع لمع الأدلة ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٨٤٩) الاقتراح ص ١٠٣ ، ١٠٤ يراجع لمع الادلة ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٨٥٠) الاقتراح ص ١٠٤ يراجع لمع الأدلة ١٢٦ .

(٨٥١) لمع الأدلة ص ١٢٦

(٨٥٢) الشُذّان جمع : شاذ ، و العوارل جمع : عوّال ، مصدر عوّل أى : بكى . وكأنه يصف دلواً يتناثر منها الماء ، أو منجنيقاً تتناثر منها الحجارة . وأصل العوارل العواويل ، حذفت الياء للضرورة والرجز فى لسان العرب (عول) الإصباح حاشية (٨) ص ٣١٢ البيت فى الخصائص ١ / ١٩٥ .

(٨٥٣) الرجز لـ جندل بن المثنى الطهوى ونسبة ابن جنى لـ العجاج وهو فى الكتاب ٤/ ٣٧٠ ، الخصائص ١/ ٩٦ ، ٣/ ٣٢٩ ، ١٦٦ و العوار مفرد العواوير ، وهو : القذى ، أو الرمد . يريد أن الدهر جعل فى عينيه القذى والرمد بدون الكحل ، يخاطب امرأته وقبله : 

غرّك أن تقاربت أبا عرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر حنى عظامى وأُراه ثاغرى

والشاهد فيه : تصحيح واو العواور الثانية ؛ لأنه ينوى الياء المحذوفة ، والواو إذا وقعت فى هذا الموضع تهمز لبعدها عن الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال .

(٨٥٤) الاقتراح ص ١٠٤ ، ١٠٥ يراجع الخصائص ١ / ١٩٥ وما بعدها : ١٩٨ ( باب فى الزيادة فى صفة العلة لضرب من الاحتياط) .

(٨٥٥) الأصول د. تمام ص ٢٠٧ .

(٨٥٦) الاقتراح ص ١٠٥ ، الإغراب ص ٥٦ .

(٨٥٧) الاقتراح ص ١٠٥ ، الإغراب ص ٥٦ .

(٨٥٨) الضحى ٩ .

(٨٥٩) الإصباح ص ٣١٦ حاشية رقم (٤) ، (٥).

(٨٦٠) الاقتراح ص ١٠٥ ، راجع الإغراب ص ٥٤ .

(٨٦١) الاقتراح ص ١٠٥ ، ص ١٠٦ ، راجع الإغراب ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٨٦٢) الاقتراح ص ١٠٦ راجع الإغراب ص ٤٦ .

(٨٦٣) الاقتراح ص ١٠٦ .

(٨٦٤) الاقتراح ص ١٠٦ ، ص ١٠٧ راجع الإغراب ص ٤٧ ، الإنصاف ١ / ٣٧٨ .

(٨٦٥) البيت من قصيدة لـ ذى الإصبع العدوانى من قصيدة فى رثاء قومه عدوان ومطلعها:

عذيرَ الحىِّ من عدْوا ن كانوا حيـّـةَ الارض

الإنصاف ٢ / ٥٠١ ، شرح المفصل ١ / ٦٨

(٨٦٦) الاقتراح ص ١٠٦ .

(٨٦٧) صدر بيت عجزه: بها يَقْتَدْنَنَا الخُرّدَ الخدالا نسبه سيبويه إلى المرار الأسدى الكتاب ١/٧٨، وفى الإنصاف١/٨٥ ، ٨٦ نسبة إلى رجل من بنى أسد : والشاهد فيه: ونرى يقتدننا الخرد الخدالا من باب التنازع : أعمل الفعل الأول ،نرى بدليل أنه نصبه ، وأتى بضميره معمولاً للفعل الثانى ، وهو نون النسوة فى يقتدْنَنَا ولو أعمل الثانى لقال : ( نرى يقتادنا الخرد الخدال ) فيرفع المعمول على أنه فاعل لـ يقتاد ، ويحذف ضميره لكون الأول يطلب معمولا فضلة،.

(٨٦٨) البيت للفرزدق فى الكتاب ١ / ٧٧ الإنصاف ١/ ٨٧ اللسان نصف، والشاهد فيه : إعمال ثانى الفعلين المتنازعين ، وهو سبنى ولو أعمل الفعل الأول لقال :سببت وسبونى بنى عبد شمس .

(٨٦٩) البيت فى الإنصاف رقم ٤٥٦ ٧٤٧/٢ ، الإغراب ص ٤٧ .

(٨٧٠) الاقتراح ص ١٠٧ .

(٨٧١) يقصد أنه مأخوذ من الفعل الإصباح ص ٣٢٤ حاشية رقم ( ٧ )

(٨٧٢) الاقتراح ص ١٠٧ ، وانظر الإنصاف ١/٢٣٥ مسألة ٢٨ .

(٨٧٣) أصول النحو عند الأنبارى ص ٤٤٦ .

(٨٧٤) البيت لجميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة انظر شرح شواهد المغنى١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦ الإغراب ص ٤٧ ، الإنصاف١/٣٧٨ .

(٨٧٥) الإغراب ص ٤٧ - ٤٨ .

(٨٧٦) الاقتراح ص ١٠٧ ، الإغراب ص ٥٥ .

(٨٧٧) الاقتراح ص ١٠٧ ، راجع الإغراب ٥٤-٥٥ .

(٨٧٨) الاقتراح ص ١٠٧ ، ١٠٨ الإغراب ٥٨ .

(٨٧٩) الاقتراح ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، راجع الإغراب ص ٥٨ .

(٨٨٠) الاقتراح ص ١٠٨ ، راجع الإغراب ص ٥٩ .

(٨٨١) الاقتراح ص ١٠٨ ، راجع الإغراب ص ٥٩ .

(٨٨٢) الاقتراح ص ١٠٨ راجع الإغراب ص ٥٩ .

(٨٨٣) الاقتراح ص ١٠٨ ، راجع الإغراب ٦٢ ، وانظر لمع الأدلة ص ١٣٥ .

(٨٨٤) الإصباح ص ٢٣٠ حاشية رقم (٤)

(٨٨٥) الاقتراح ص ١٠٨ ، راجع لمع الادلة س ١٣٥-١٣٦ ، الإغراب ٦٢ .

(٨٨٦) الاقتراح ص ١٠٨ ، راجع الإغراب ص ٦٢ .

(٨٨٧) الأصول ص ٢٠٧ .

(٨٨٨) الإغراب فى جدل الإعراب ص ٣٦ - ٤٤ .

(٨٨٩) الاقتراح ص ١٠٩ ، يراجع الإغراب ص ٣٦ .

(٨٩٠) الاقتراح ص ١٠٩ ، يراجع الإغراب ص ٣٧ - ٣٩ .

(٨٩١) الاقتراح ص ١٠٩ ، يراجع الإغراب ص ٣٧ - ٣٩ .

(٨٩٢) الاقتراح ص ١٠٩ ، يراجع الإغراب ٤٢-٤٣,

(٨٩٣) الاقتراح ص ١٠٩، ١١٠ ، يراجع الإغراب ص ٤٣ .

(٨٩٤) الاقتراح ص ١١٠ يراجع الإغراب ص ٤٤,

(٨٩٥) الاقتراح ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٨٩٦) الاقتراح ص ١٠٨ ، ١٠٩ الإغراب ٦٤ - ٦٥ .

(٨٩٧) الاقتراح ص ١١١ .

(٨٩٨) الأشباه ٣ / ٣٢٤ : ٣٦٢ .

(٨٩٩) المائدة / ١١٩ .

(٩٠٠) الأشباه ٢ / ٧٨ .

# الفصل الثالث

أولا : الإجماع .

ثانيا : الاستصحاب .

ثالثا : أدلة فرعية ملحقة بالأصول النحوية .

## أولا - الإجماع

### الإجماع لغة واصطلاحاً:

### أولا - الإجماع فى اللغة:

يستعمل الإجماع فى اللغة على معنيين:

أحدهما: العزمُ والتصميم على الأمر.

وثانيهما: الاتفاق عليه.

جاء فى المعجم الوسيط: أجمع القومُ: اتفقوا. و- الأرض: أجدبتْ. و- القدر: غلتْ. و- المتفرّق: جمعه. والأمر: أحكمَهُ. وفى التنزيل العزيز: «**فأجمعوا كيدكم ثم أتوا صفا**»[1]. و- الأمر، وعليه: عزم. وفى الحديث: مَنْ لم يُجْمِعِ الصيام من الليل، فلا صيام له» ...[2].

فالإجماع لغة هو العزم والتصميم على الأمر، وبناء على ذلك فالإجماع متصوّر من الفرد الواحد[3].

وهو- أيضاً - الاتفاق على الأمر، وبناء على ذلك فالإجماع لا يتصور الوقوع إلا من الاثنين فما فوقهما [4].

وهو فى الاصطلاح يرجع إلى المعنى الثانى، ويبدو ذلك فيما يأتى:

### ثانياً - الإجماع فى الاصطلاح:

### ( أ ) فى الاصطلاح الفقهى:

هو كما ذكر أبو البقاء الكفوى: اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد زمانه في عصر على حكم شرعي. ومن عمّم اقتصر على (حكم)، [٥].

وكما ذكر محمد زكريا البرديسي: «اتفاق جميع المجتهدين فى عصر من العصور بعد وفاة رسول اللّه ـ ﷺ ـ على حكم شرعى فى واقعة من الوقائع»[٦].

والشيخ على حسب اللّه يعرفه بقوله: «اتفاق المجتهدين من أمة محمد ـ ﷺ ـ فى عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعى»[٧].

ثم فصّل القول في ذلك؛ فيذكر أن اتفاق الجمهور يخرج اتفاق العامة، فلا يعتد جمهور العلماء بقولهم، وأنه لابد من اتفاقهم جميعاً، وأن المقصود من «أمة محمد ـ ﷺ» خروج اتفاق أرباب الأديان الأخرى، «وفى عصر من العصور» يراد به فى كل عصر اتفق فيه المجتهدون فى حكم مسألة بعينها ... و«بعد وفاته ﷺ»؛ لأنه لا إجماع فى حياته ... و «على حكم» حيث لا يصح إحداث قول ثالث إذا استقر الحكم فى مسألة على قول أو وقع الخلاف فيها على قولين[٨].

### (ب) فى الاصطلاح النحوى:

يراد به اتفاق نحاة البصرة والكوفة، هذا ما ذكره ابن جنى، وقرّره السيوطى نقلاً عنه حيث قال: «والمراد به: إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة[٩] وذكر السيوطى فى موضع آخر: «الإجماع: بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أن تقدير الحركات فى المقصور التعذر، وفى المنقوص الاستثقال»[١٠].

وهو حجة بشرطين: أحدهما: عدم مخالفة المنصوص، وثانيهما: عدم مخالفة المقيس على المنصوص، والاحتجاج بإجماع الفريقين جائز، يقول ابن جنى ـ ويقرّر قوله السيوطى ـ : هو حجة «إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإن لا فلا؛ لأنه لم يرِدْ فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك فى كل الأمة ...»[١١].

إذن يمكننا أن نقول: إن الإجماع مصطلح فقهى، وقد أخذه النحاة من الفقهاء كأصل من الأصول، وأخذ النحاة كذلك ما يتعلق بهذا الموضوع وحاول المتأخرون منهم تطبيقه، وربما كان سيبويه أول من استخدم هذا اللفظ فى كتابه، أى أنه جمع فى كتابه ما أجمع عليه النحاة قبله أو ما أجمع العرب على روايته [١٢].

## إجماع النحاة :

ذكر السيوطى إجماع النحاة فى العديد من المواضع ومنها:

(١) والأصل فى الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما أشبه الاسم، فالماضى مبنيٌّ إجماعاً، وأمّا الأمر فمبنى أيضاً عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى إعرابه ...،(١٣).

(٢) والمضارع معرب بالإجماع لشبهه بالاسم ...(١٤).

(٣) وأما الحرف فلا ينقسم إلى مبنى ومعرب كما انقسم الاسم والفعل، بل هو مبنيٌّ لا غير. وهذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضٍ للإعراب؛ لأن الحروف لا تتصرّف ولا يعتقب عليها من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب ...،(١٥).

(٤) علة منع الألف والنون على الأول شبههما بألف التأنيث فى عدم قبول هاء التأنيث، وعلى الثانى كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفى التأنيث، ولو كان لفعلان مؤنث على «فعلانة» صرف إجماعاً كندمان وسيْفانٍ للرجل الطويل، وحبْلان للمتلئ غضباً، ويوم دَخْنان فيه كورة فى سواد، ويوم سَخْنان: حار ...،(١٦).

(٥) يقول عن «أل»: «لا توصل بالجملة الاسمية، ولا الظرف إلا فى ضرورة باتفاق» (١٧).

(٦) يقول فى باب إعراب ما لا ينصرف: ما منع صرفه دون علميّة، وهو الذى ليس أحد علتّيه العلمية خمسة أنواع، فإذا سمّى بشىء منها لم ينصرف أيضاً. وكذا إذا نُكّر بعد التسمية.

واستُثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرّداً من منْ فإنه سمي به ثم نكّر انصرف بإجماع؛ لأنه لم يبق فيه شبه الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلا بـ «منْ» ظاهرة أو مقدّرة (١٨) .

(٧) يقول فى إعراب المثنى: «... للتثنية والجمع شروط: أحدها: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنى، والجمع السالم، ولا المكسّر المتناهى، ولا جمع ذلك اتفاقاً، ولا غيره

من جموع التكسير، ولا اسم الجنس إلا إن تُجوِّز به فأطلق على بعضه نحو: لَبِنين، وماءين، أي ضَرْبَيْن منهما» [١٩].

(٨) ... وأما (الذين)؛ فصيغةٌ وضعت للجمع اتفاقاً؛ فلا يجمع [٢٠].

(٩) «الثالث (يقصد من شروط التثنية والجمع): عدم التركيب؛ فلا يثنى المركب تركيب إسناد، ولا يجمع اتفاقاً نحو: تأبّط شراً ...» [٢١].

(١٠) يرى أن من الشروط الخاصة بجمع المذكر السالم: «أن يكون خاليا من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سمّى به ... فلو سمَّيت رجلا زينب أو سلمى، جُمع بالواو والنون بإجماع، اعتباراً بمسمياتها الآن، فإن لم يخل منها لم يجمع بها، كأخت، وطلحة، ومسلمات، أعلام رجال» [٢٢].

(١١) «ومحل الخلاف في غير اسم اللّه تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع» [٢٣].

(١٢) يقول في باب المضمر: «إذا وقعت الهاء بعد ساكن؛ فالأفصح اختلاسها، سواء كان صحيحاً نحو: منْه، وعنه، وأكرمه، أو حرف علة نحو: فيه، وعليه ... أما بعد الحركة؛ فالأفصح الإشباع إجماعاً ...» [٢٤].

(١٣) علِم مما تقدّم أن المُجْمَع على كونه ضميراً ستة ألفاظ: التاء، والكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن ...» [٢٥].

(١٤) «... وكذا (ليس) و(لا يكون)، اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الإضمار ...» [٢٦].

(١٥) يقول عن (ضمير الشأن): و«لا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل ...» [٢٧].

(١٦) يقول في اسم الإشارة: «لا خلاف بين النحويّين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبيّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، فينصرف كالاسمية بالفتح والكسر، ولحوق الميم والألف والنون ...» [٢٨]

(١٧) يرى أن من التعريفات التي قيلت في تعريف القول: أنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً، فيرادف اللفظ ... أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد؛ فمجاز إجماعاً [٢٩].

(١٨) ويرى أن المجمع على بنائه الحروف، والماضي؛ لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما [٣٠].

(١٩) «إجماع النحاة على أن الفاء في (يَعِد) وبابه، إنما حذفت؛ لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَوْعِد) - لو خرّج على أصله - فقولهم: بين ياء وكسرة يدلّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرّك بها ...» [٣١].

(٢٠) «إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كـ (ضارب) مثلاً؛ فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة» [٣٢].

(٢١) «وتجمع حروف المعجم بالألف والتاء؛ لأنها أعلام، فما كان فيه ألف كالباء، فإنه يجوز قصره، ومدّه بالإجماع، فيقال فيه على القصر: (بيّات) بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المدّ (باءات) بالإقرار للهمز» [٣٣].

(٢٢) يقول في باب (إعراب ما لا ينصرف): «ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً كندْمان، وسيْفان للرجل الطويل ...» [٣٤].

(٢٣) يقول في باب (كان وأخواتها): «وأربعةٌ: شرطها تقدّم نفي أو شبهه، وهو: النهي والدعاء. وهي: زال ماضي يزال، وانفكّ، وبرح، وفتئ. والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين ...» [٣٥].

(٢٤) «وشرط ما تدخل عليه (صار)، وما بمعناها، ودام، وزال، وأخواتها - زيادة على ما سبق - ألّا يكون خبره فعلاً ماضياً؛ فلا يقال: صار زيد علِم، وكذا البواقي؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتّصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا. وهذا متفق عليه» [٣٦]

(٢٥) «جميع هذه الأفعال تتصرّف، فيأتي منها المضارع، والأمر، والمصدر، والوصف، إلا أنّ الأمر لا يأتي صوغه من المستعمل منفياً إلا (ليس)، فمجمع على عدم تصرفها» [٣٧].

(٢٦) لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه؛ لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معمولُه منصوباً نحو: آكلا كان زيد طعامك؛ ففيه أقوال: ثالثها: يقبح التقديم، ولا يمتنع؛ لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً؛ لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو: مسافراً كان زيد اليوم، وراغباً كان زيد فيك (٣٨).

(٢٧) يقول عن (أفعال المقاربة): «أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، ويدلّ على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً ... ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن ...»(٣٩) .

(٢٨) «لا يتقدّم الخبر في هذا الباب على الفعل؛ فلا يقال: أن يقول عسي زيد اتفاقاً ... ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ (أنْ) اتفاقاً نحو: طفق يصلّيان الزيدان ...» (٤٠).

(٢٩) يقول في باب (إنّ وأخواتها): «و(لكنّ) للاستدراك. ومعناه: أن يُثْبت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لابد أن يتقدّمها كلام ملفوظ به أو مقدّر. ولابد أن يكون نقيضاً لما بعده، أو ضدّه أو خلافاً على رأي، نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرك. وما هذا أسود لكنه أبيض. وما هذا قائم لكنه شارب. ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً قائم بالإجماع» (٤١).

(٣٠) «الموصول قسمان: اسميّ ... وحرفي وضابطه أن يؤوّل مع صلته بمصدر، وهو خمسة أنواع: أحدها: (أنْ) الناصبة للمضارع، وتوْصل بالفعل المتصرّف ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً نحو: أعجبني أن قمت، وأريد أن تقومَ، وكتبت إليه بأن قم، بخلاف الجامد كعسى وليس وتعلّمْ وهبْ فلا توصل به اتفاقاً» (٤٢).

(٣١) «ولا يجوز الإخبار بالجملة الندائية نحو: زيدٌ يا أخاه، ولا مصدرةٍ بـ (لكن) أو (بل) أو (حتى) بالإجماع» (٤٣).

(٣٢) يقول في باب (كان وأخواتها) : «لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل؛ فلا يقال: أنْ يقوم عسى زيد، بالاتفاق ...؛ لأن أفعال هذا الباب ضعيفة؛ لعدم تصرُّفها فنقصت عن الأفعال الكاملة التصرف.

ويتوسط (الخبر) بين الفعل والاسم بالاتفاق نحو: (طفق يصليان الزيدان) (٤٤)

(٣٣) يقول في باب (لا) : «والإجماع أن (لا) هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، ويجب تنكيره كالاسم، وتأخيره عنها وعن الاسم، ولو كان ظرفاً أو مجروراً لضعفها؛ فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا بأجنبي» (٤٥).

(٣٤) وفي باب ظن وأخواتها يقول: حذف المفعولين هنا لدليل جائز وفاقاً ...» (٤٦).

(٣٥) ويقول: ثم المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم وأرى ...» (٤٧).

(٣٦) ويقول: يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع ...» (٤٨).

(٣٧) يقول عن العامل في المفعول المطلق: ويُثَنّى ذو العدد ويجمع بلا خلاف، ...» (٤٩).

(٣٨) «أما تعدّد المستثنى مع العطف نحو: قام القومُ إلا زيداً وعمراً؛ فجائز اتفاقاً ...» (٥٠).

(٣٩) «ولا يجوز في الإضافة المحضة دخول الألف واللام في المضاف في حال ما، بلا خلاف، حذراً من اجتماع أداتي تعريف ...» (٥١).

(٤٠) «(كلّما) في نحو: «كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا» (٥٢)منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل (قالوا) في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة )ما)، فإنها إمّا اسم نكرة بمعنى وقت، أو حرف مصدريٌ أنيبت عن الزمان(٥٣).

(٤١) ويقول عن (لمّا) : ويكون جوابُها فعلا ماضياً باتفاق، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو الفاء ...» (٥٤).

(٤٢) «والفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارع، وماض، وأمر. ذكر المصنف علاماتها، مقدّماً المضارع والماضي على الأمر؛ للاتفاق على إعراب الأول، وبناء الثاني، والاختلاف في الثالث ...» (٥٥).

(٤٣) «أما (ليت)؛ فيجوز فيها الإعمال والإهمال ... بإجماع ...» (٥٦).

(٤٤) « (وألحقتْ بإنْ) المكسورة فيما ذكر (لكنْ) باتفاق، و(أنْ) المفتوحة على الصحيح بشرط علم عليها...»(٥٧).

(٤٥) «(عمل إنْ اجعل (لا) حملا لها عليها؛ لأنها لتوكيد النفي، وتلك لتوكيد الإثبات، ولا تعمل هذا العلم إلا (في نكرة) متصلة بها (مفردةً جاءتك، أو مكرّرة) ... فلا تعمل في معرفة، ولا في نكرة منفصلة بالإجماع ...» (٥٨).

(٤٦) «(ولاسم مصدر) وهو الاسم الدال على الحديث غير الجاري على الفعل إنْ كان غير علم ولا يسمى (عملْ) عند الكوفيين والبغداديين ... فإن كان علماً كسبحان للتسبيح، وفجارِ وحمادِ للفجرة والمحمدة فلا عمل له بالإجماع، أو ميمياً؛ فكالمصدر بالإجماع ...» (٥٩).

(٤٧) يقول في باب (أفعل التعجب): «(وفي كِلا الفعلين) أفْعَل وأفْعِلْ به (قدْماً لزما) منْع تصرُفٍ بحكمٍ من جميع النحاة (حتما)، أي نفذ وهما نظير: ليس وعسى، وهب، وتعلم» (٦٠).

(٤٨) «أجمعوا على أن أفعل التفضيل يعمل في التمييز، والحال، الظرف، وعلى أنه لا يعمل في المفعول المطلق، ، ولا المفعول به ...» (٦١).

(٤٩) تالٍ بحرفٍ متْبِعٍ) بكسر الباء (عطفُ النّسَقْ كاخصص بوُدٍ وثناء من صَدَقْ فالعطف مطلقاً)، أي: لفظاً ومعنى (بواوٍ)، و(ثم)، و(فا)، و(حتى) بالإجماع وكذا (أو)، و(أم) على الصواب (كفيك صدْق ووفا) وأتبعت لفظاً فحسب) أي: لا معنى (بلْ) عند سيبويه (ولا) و(لكن) عند الجميع، وليس عند الكوفيين وهي لغة الشافعي - رضي اللّه عنه -...» (٦٢).

(٥٠) « (والأمرُ إنْ كانٍ بغير افْعَلْ) بأن كان بلفظ الخبرِ، أو باسم الفعل (فلا تنصب جوابه) ... (وجزمه اقْبلا) للإجماع عليه، نحو: حسبك الحديث ينم الناس، وصه أحدثك ...» (٦٣).

(٥١) «(وقصر ذي المد اضطراراً مجمعٌ عليه) ... (والعكس) وهو مد المقصور اضطراراً (بخلف) بين البصريين والكوفيين (يقع)؛ فمنعه الأولون، وأجازه الآخرون ...» (٦٤).

(٥٢) «واتفقوا على منع تصغير ذى للإلباس» (٦٥)

(٥٣) نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه:

وجه: يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفة عاملة كأعجبني قيام زيد مسرعاً، وإنّ زيداً ضارب عمرو متكأً.

ووجه يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفة ولا بعض ما أضيف إليه كضربت غلامَ زيدٍ متكأً.

وثالث مختلف فيه: إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه ...» (٦٦)

(٥٤) يقول عن «إمّا» ترد لمعان: الإبهام: نحو: «وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم(٦٧)، والتخيير نحو: «إما أن تعذِّب وإما أن تتخذ فيهم حسنا» (٦٨)، «إما أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى»(٦٩) فـ«إما منّاً بعد وإما فداء»(٧٠)، والتفصيل نحو: «إما شاكراً وإما كفوراً» (٧١) ...

لاخلاف أن (إما) الأولى فى هذه الأمثلة ونحوها غير عاطفة، واختلف فى الثانية ...» (٧٢).

(٥٥) «المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام:

أحدهما: أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر لفظاً ورتبةً، نحو: ضرب زيدٌ غلامَه.

والثاني: أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر لفظاً دون رتبة، نحو: ضربَ زيداً غلامُه.

والثالث: أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر رتبةً دون لفظ، نحو، ضربَ غلامَه زيدٌ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع.

والرابع: أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة، نحو: ضرب غلامُه زيداً، فهذا أكثر النحويين لا يجيزه؛ لمخالفته باب المضمر، ومنهم من أجازه (٧٣)

(٥٦) يقول فى باب النائب عن الفاعل: الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم: لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهو الأفعال التى لا تتصرّف، نحو: نعم وبئس.

وقسم: فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة.

وقسم: لا خلاف فى جواز بنائه للمفعول وهو ما بقى من الأفعال المتصرفة» (٧٤).

(٥٧) ويقول في (أن): (أنْ) أصل النواصب للفعل وأم الباب بالاتفاق» (٧٥).

(٥٨) «جوز بعضهم حذف (إنْ) لكن الجمهور منعه، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجر» (٧٦).

(٥٩) «إذا اتصل بالفعل نون التوكيد، ولم يكن معه ضمير بارز لفظاً ولا تقديراً بُني معه إجماعاً نحو: هل تَضْرِبَنَّ للواحد المخاطب، وهو تَضْرِبِنَّ للواحدة الغائبة ...» (٧٧).

(٦٠) «أجمع النحاة على أن حرف العلة في نحو: يخشي، ويغزو، ويرمي تحذف عند وجود الجازم» (٧٨).

(٦١) «اختلف النحاة في قولنا: (أفعل به) في التعجب، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر» (٧٩).

(٦٢) «إذا وقف على المقصور المنوّن وقف عليه بالألف اتفاقاً نحو: رأيت (عصاه)» (٨٠).

(٦٣) ... أجمعوا على أنه لا يفرق بين (إنّ) واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه» (٨١).

(٦٤) يقول نقلاً عن ابن هشام عند تناوله لتركيب (هلم جرا): «وبعد؛ فعندي توقف في كون التركيب عربياً محضاً، والذي رابني منه أمور:

الأول: أن إجماع النحويين منعقد على أن لـ (هلم) معنيين:

١ ـ تعالَ، فتكون قاصرة كقوله تعالى: هلم إلينا (٨٢) أي تعالوا إلينا.

٢ ـ أحضِر فتكون متعدية كقوله تعالى: هلم شهداءكم(٨٣) أي: أحضروهم، ولا امتناع لأحد المعنيين هنا.

الثاني: أن إجماعهم منعقد على أنّ فيها لغتين حجازيّة: وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل. وتميمية: وهي أن يتصل بها ضمائر الرفع البارزة، فيقال: هلمّا، وهلمّي، فتكون فعلاً، ولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم يقل أحد أنه سمع: هلما جرا، ولا هلمّي جرا، ولا هلمّوا جرّا ...» (٨٤).

(٦٥) «ألا ترى أن العامل فى خبر (إنّ) هو: (إنّ) عند البصريين، والعامل فى اسمها هى بإجماع النحاة، فلو كان اللام تمنع العمل لمنعت (إنّ)» [٨٥].

(٦٦) «الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها. هذه القاعدة متفق عليها ...» [٨٦].

(٦٧) «أجمع النحاة على أنك إذا قلت: عساى، وعساك، عساه، ولولاى ولولاك ولولاه: أنّ هنا شيئاً قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله ...» [٨٧].

(٦٨) «وإن عطف على محلّه من الخفض، فإن التزمت إعادة الخافض لم يتأت هنا؛ لأنا إذا قلنا: لولاك ولولا زيد لزم جر (لولا) للظاهر وهو ممتنع بإجماع، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا؛ لأن العامل حينئذٍ هو (لولا) الثانية، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيراً فى الثوانى ما لم يغتفروا فى الأوائل» [٨٨].

(٦٩) لا يتوسّع فى الظرف إذا كان عامله حرفاً أو اسماً جامداً بإجماعهم؛ لأن التوسع فيه تشبيه بالمفعول به، ...» [٨٩].

(٧٠) ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع الفعل المتعدى إلى واحد بلا خلاف ...» [٩٠].

(٧١) «باب الأمثلة الخمسة إذا أكّد بالنون الشديدة نحو: واللّه لتضربُنّ، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات: نون الرفع، والنون المشددة فتحذف واحدة وهى نون الرفع كما جزموا به، ولم يحكوا فيه خلافاً ...» [٩١].

(٧٢) (إذا) المشار به عند البصريين ثلاثية الوضع، وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين، وعن واو عند آخرين، ولامها عن ياء باتفاق. وجزموا بأن المحذوف اللام، ولم يحكوا فيه خلافاً ...» [٩٢].

(٧٣) قولهم: (قطع اللّه يد ورجل من قالها): أجمعوا على أن هنا مضافاً إليه محذوفاً من أحدهما. واختلفوا: من أيهما حُذِف؟ ...» [٩٣].

(٧٤) «أجمع النحاة على ما أن فيه تاء التأنيث يكون فى الوصل تاء، وفى الوقف هاء على اللغة الفصحى ...» [٩٤].

(٧٥) «ألا ترى أن (قام) أجمع النحويون على أن أصله: قَوَم ...» [٩٥].

(٧٦) «وقال بعضهم: لو كانت الحركات وما يجرى مجراها إعراباً لم تُضَفْ إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه. هذا قول صادر عمن لا تأمل له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنًى أو تقاربهما واقعة فى كلامهم بإجماع» [٩٦].

(٧٧) «ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف فى الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ...» [٩٧].

(٧٨) «وقال أبو القاسم الزجاجى فى كتاب (إيضاح أسرار النحو): أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات ...» [٩٨].

(٧٩) «اتفق البصريون والكوفيون على تركيب (هلُمَّ) ...» [٩٩].

(٨٠) «وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة ...» [١٠٠].

(٨١) «وهى أى أجمع وأخواته (معارف) بالاتفاق، ولهذا جَرَتْ على المعرفة» [١٠١].

(٨٢) «هذا حصر للمبنيات، فالمجمع على بنائه الحروف، والماضى؛ لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما ...» [١٠٢].

(٨٣) يقول فى باب (كان وأخواته): «وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمّى خبرها، وربما يسمّى مفعولا مجازاً لشبهه به ...» [١٠٣].

(٨٤) «لا خلاف فى أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها ...» [١٠٤].

(٨٥) «وذهب آخرون إلى وقوعه فيه - يقصد وقوع المعرّب فى القرآن - ، وأجابوا عن قوله تعالى: قرآنا عربياً» [١٠٥]بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيا، والقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية، وعن قوله تعالى: أأعجمى وعربى» [١٠٦] بأن المعنى من السياق: (أكلام أعجمىٌ ومخاطب عربىّ) واستدلوا باتفاق النحاة على أن منع صرف نحو (إبراهيم) للعلمية

والعجمة، ورُدّ هذا الاستدلال بأن الأعلام ليست محلّ خلاف، فالكلام في غيرها موجّه: بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس، وأقوى ما رأيته للوقوع ـ وهو اختياري ـ ما أخرجه ابن جرير ...: في القرآن من كل لسان (١٠٧).

(٨٦) «حذف أحد المفعولين من أفعال القلوب بلا دليل لا يجوز بالإجماع (١٠٨).

(٨٧) «أجمعوا على أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة ...» (١٠٩).

(٨٨) «... أجاز ابن كيسان جمع فعلاء، وفعلى فعلات بالألف والتاء، ومنعه الجمهور، فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقاً ...» (١١٠).

(٨٩) «خصّوا بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة، من ذلك يا نومان ويا ملأمان بمعنى يا عظيم اللؤم، ويا مكرمان بمعنى يا عظيم الكرم، ويا نومان بمعنى يا كثير النوم، وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع» (١١١).

(٩٠) «أجمع النحاة على أنه إذا اتفق اللفظان والمعنيان جاز التثنية، كرجلين وزيدين، وإن اختلف اللفظان وقف على السماع، كالقمرين، وإن اختلف المعنيان، هل يجوز التثنية أم لا؟

اختلف في ذلك ...» (١١٢).

(٩١) يقول من الأمور التي فُسِّر بها الاستواء: «رابعها: أن التقدير (الرحمن على) أي ارتفع من العلوّ، والعرش له استوى ... وردّ بوجهين: أحدهما: أنه جعل (على) فعلاً، وهي حرف هنا باتفاق، فلو كانت فعلا لكتبت بالألف، كقوله: «علا في الأرض» (١١٣). والآخر: أنه رفع (العرش)، ولم يرفعه أحد من القرّاء (١١٤).

(٩٢) «نقل القرافي ... الإجماع على أنه ـ يقصد الترجي ـ إنشاء، وفرق بينه وبين التمني ...» (١١٥).

(٩٣) «نقل القرافي الإجماع على أنه ـ يريد القسم ـ إنشاء، وفائدته تأكيد الجملة الخبرية، وتحقيقها عند السامع ...» (١١٦).

(٩٤) «ليس في كلامهم فَعْلول (بفتح الفاء) إلا صَعْفُوق بلا خلاف، وهو من موالي بني حنيفة، وزرْنوق، ...» (١١٧).

(٩٥) «أجمع النحويون على أنه ليس في كلام العرب نظير قرية وقُرى، وأن ما كان من فعله من ذوات الواو والياء جمع بالمد نحو ركوة وركاء، وشكوة وشكاء إلا ثعلباً فإنه زاد حرفاً آخر: نَزوة ونزى؛ ولا ثالث لهما في كلام العرب» (١١٨).

(٩٦) يقول عن (همزة التعدية): «(وتَعَدّى ذا) المتعدّى إلى (الواحد لاثنين) نحو: كَفَل زيدٌ عمراً وأكفلتُ زيداً عمراً. ولا تعدّى ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير «باب علم بإجماع...» (١١٩).

(٩٧) يقول عن (اسم المصدر): «(يعمل كمصدر اسمُه) أي: اسم المصدر (الميمي لا العلم بإجماع) فيهما ...» (١٢٠).

**مخالفة الإجماع:**

لكن، هل يجوز مخالفة الإجماع والخروج عليه؟

يفرّق ابن جني بين الإجماع في اللغة والإجماع في الفقه؛ فيرى أن الإجماع في الفقه ملزم للفقهاء ... وأما في اللغة؛ فلا يعده ملزماً، فيجوز مخالفة الإجماع النحوي؛ لأن النحو - في رأيه - «علم منتزَع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجة، كان (خليل)، نفسه، و(أبا عمرو) فكره» (١٢١) أي أن كل من تمرّس في هذا العلم وأحسّ في نفسه قوّة وتمكّناً وظهر لديه دليل واضح، وعلة صحيحة، وبرهان ساطع، - كأن مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي عمرو بن العلاء.

وذكر - أيضا - رداً على المبرد لإنكاره جواز تقديم خبر (ليس): «ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً» (١٢٢). بل لقد خالف ابن جني نفسه الإجماع تطبيقياً، ويبدو ذلك من قوله: ومما جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، قولهم في: (هذا جحْرُ ضبٍّ خربٍ) إنه من الشاذ الذى لا يُحْمَلُ عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأما أنا؛ فعندي أن في القرآن مثلَ ذلك نيّفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف، والأصل: )جحْرُ ضبٍّ خربٍ جحْرُه) فجرى (خربٍ) وصفاً على (ضبٌ)، وإن كان في الحقيقة للجحر...» (١٢٣).

إلا أنه مع إجازة مخالفة الإجماع النحوى، فإن هذا ليس مفتوحاً على مصراعيه، بل على المخالف احترام ما جاء به الإجماع؛ فالأفضل عدم مخالفة الإجماع النحوى وفى هذه يرى ابن جنى ويقرّر رأيه السيوطي: «إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى طال بحثها، وتقدّم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان» (١٢٤)، وقال غيره: «إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردّد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثمّ ردّ» (١٢٥)، وذكر السيوطى أنه لو «قيل:إن (مَنْ) فى الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قولا إجراءً لها مجرى (إنْ) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكنّ مخالفة المتقدمين لا تجوز» (١٢٦).

## نماذج وأمثلة لخرق إجماع النحاة:

(١) «... (يا)حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً. وقيل: هى مشتركة بين البعيد والقريب. وقيل: بينهما وبين المتوسط. وذكر ابن الخباز عن شيخه: أن (يا) للقريب، وهو خرق لإجماعهم» (١٢٧).

(٢) «وما ذكرناه من أن الحرف لا يدلّ على معنى فى نفسه هو الذى أجمع عليه النحاة. وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس؛ فذهب ... إلى أنه يدل على معنى فينفسه. قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل فى عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له؛ لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك. وإن خوطب بـ (هل) مَنْ يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف ... والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما فى التركيب عين المفهوم منهما فى الإفراد...» (١٢٨).

(٣) يقول فى باب الكلمة والكلام: «... أجمعوا - إلا من لا يُعتدّ بخلافه - على انحصار أقسام الكلمة فى ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. وقال أبو حيان: زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سمّاه (الخالفة) وهو اسم الفعل» (١٢٩).

(٤) ويقول فى باب الإعراب: «... يحكى عن الزجاج: أن التثنية والجمع مبنيّان، وهو خلاف الإجماع» (١٣٠).

(٥) ويقـول في باب الابتـداء: «... لا أعلم خلافاً بين النحويين أن ظـرف الـزمان لا يكون خـبـراً عن الجـثث، وظـرف المكان يكون خـبرًا عن الجـثث، والمصـدر، إلا أن ابن الطراوة ردّ على جـميع النحـويين في هذا، وقـال: همـا سواء يكونان خـبـرين عن الجـثث والمصادر» (١٣١).

(٦) ويقول في (باب كاد): «... خالف ابن الطراوة النحاة في (عسى) وقال: ليست من النواسخ؛ لأن حكم النواسخ أن يُقدّر زوالها، فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر، وأنت لا تقول: زيد أن يقوم، وهو غير صحيح؛ لأنا إذا قدّرنا (عسى) قدّرنا زوال (أنْ).

ومذهبُه في (عسى زيد أن يقوم) على ما يظهر أنّ زيداً فاعل إلا أنها لـمّا علّقت على غير ما طلب ألزم التفسير كسمعت زيداً يقول كذا» (١٣٢)

(٧) يقـول عن (بل): «ذهب صـاحب الأزهرية إلى أن (بل) تكون حـرف جر، ووهّمه أبو حـيان وابن هـشام وغـيـرهمـا، وفقـد نقل ابن مـالك وابن عـصـفور اتفـاق النحـويين على خلافه» (١٣٣).

(٨) و(أم) المنقطعة تعطف المفردات يقول: «... خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم: أنّ (أم) المنقطعة تعطف المفردات، كـ (بَلْ)» (١٣٤).

(٩) ويقـول تحت عنوان: (باب في أخطأ الخطأ): «... أن السيد البطليوسيّ: ذكـر عن الأخفش شيئا لم يذكره أحد من النحويين، وذلك أنه أجاز: مررت بهم خمْسَة عشْرهم، فجعل مفسِّر المركّب مضمراً، وهذا من أخطأ الخطأ ...» (١٣٥).

(١٠) ويقـول في باب النداء - الهـمزة للمتـوسط و(يا) للقـريب -: «نقل ابن الخـبـاز عن شيخه: أن الهمزة للمتوسط وأن (يا) للقريب ... وهذا خرقٌ لإجماعهم» (١٣٦).

(١١) وعن نصب صفة (أيّ) يقول: «أجاز المازنيّ نصب صفة أيّ ... ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول؛ لمخالفته كلام العرب» (١٣٧).

(١٢) ويقـول عن الفصل بين (كي) ومـعـمولهـا بمعمول الفعل: «... أجـاز ابن مـالك الفصلِ بين (كي) ومعمولها بمعموله، أو بجملة شرطيّة، ولا يبطل عملها نحو: جئت كي فيك أرغبَ، وجئت كي - إن تجيء - أزورَك.

... وهذا مذهب لم يتقدّم إليه؛ فإن في المسألة مذهبين:

أحدهما: منع الفصل مطلقاً باقية على العلم أم لا. وهو مذهب البصريين، وهشام، ومَنْ وافقه من الكوفيين. والثاني: جوازه ويبطل عملها بل يتعيّن الرفع، وهو مذهب الكسائي، قال: فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال مذهب ثالث لا قائل به (١٣٨). وقال في الهمع عن هذه المسألة: «وهو مذهب ثالث لم يسبقا إليه - يقصد ابن مالك وولده -» (١٣٩).

(١٣) يقول عن نصب الفعل في جواب الأمر: «... لا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة، قالوا: وهو معلم الفرّاء: أنه كان لا يجيز ذلك» (١٤٠).

(١٤) ويقول عن فعلي الشرط والجزاء: «مذهب المازني: إن فعْلَي الشرط والجزاء مبنيّان. وعنه رواية أن فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبنيّ. قال أبو حيان: وهو مخالف لجميع النحويين» (١٤١).

(١٥) ويقول في باب التصغير: «... أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللُّتيا بالضم» (١٤٢).

(١٦) ويقول في باب النسب: «... لا أعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو: (نَمِر، ودُئِل، وإبِل) عند النسب إلا ما ذكره طاهر القزويني في (مقدمة) له من أن ذلك على جهة الجواز، وأنه يجوز فيه الوجهان» (١٤٣).

(١٧) «وحروف النداء ثمانية: أحدها الهمزة، والجمهور أنها للقريب ... وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط ... وهو خَرْقٌ لإجماعهم» (١٤٤).

(١٨) «...(ياء) حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً ... وذكر ابن الخباز عن شيخه: أنّ (يا) للقريب، وهو خرق لإجماعهم» (١٤٥).

(١٩) «اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه؛ إلا أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز: له عليّ ألفٌ إلا ألفين ...» (١٤٦).

(٢٠) يقول عن ورود الحال مصدراً: وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاءً، ولا ضحك زيد اتكاءً. وشذ المبرّد، فقال: يجوز القياس ...» (١٤٧).

(٢١) ذكر ابن مالك أن حذف الفاء يقل في النثر، يقول السيوطي: قلت: وينبغي أن يتوقف في قبول ذلك، فإنه تفرد به، ولم يذكر أحد من النحاة غيره ...» (١٤٨)

## أنواع أخرى للإجماع:

لكن يبدو أن هناك أنواعاً أخرى للإجماع - غير إجماع النحاة - هي: إجماع العرب، وإجماع القراء، وإجماع الرواة.

### (١) إجماع العرب:

هو اتفاق العرب «على النطق بشيء من كلامهم» (١٤٩)، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه ...» (١٥٠).

وإجماع العرب حجة، ولكن - كما يذكر السيوطي - «أنّى لنا بالوقوف عليه» (١٥١) وفي هذا استبعاد لوقوع هذا الإجماع مِنْ قِبَل السيوطي.

وقد استُدِلَّ على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول «الفرزدق»:

فأصبحوا قد أعادَ اللّه نعمتَ    إذْ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشر (١٥٢)

وردَّه المانعون: بأن «الفرزدق» تميميّ، تكلَّم بهذا معتقداً جوازَه عند الحجازيين، فلم يُصِبْ. ويجاب: بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يُشنّعون بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنُقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله» (١٥٣).

وقد ذكر السيوطي إجماع العرب - تطبيقياً - وذلك في مواطن كثيرة، وهاك أمثلة لذلك:

#### نماذج وأمثلة لإجماع العرب عند السيوطي من خلال كتبه:

(١) يقول عن اسم الجنس: «وأما اسم الجنس؛ فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن يعين في الخارجِ أو في الذهن (كأسد) اسم للسبع أي لما هيته. هذا تحرير الفرق بينهما؛ لأنهما ملتبسان، فيصدق كل منهما على فرد من أفراد الجنس، ولهذا ذهب بعضهم إلى أنهما مترادفان، فإن علم الجنس نكرة حقيقية، وإطلاق المعرفة عليه مجاز، وردّ

باختلافهما فى الأحكام اللفظية، فإن العرب، أجرت علم الجنس كأسامة وثعالة مجرى علم الشخص فى امتناع دخول (أل) عليه وإضافته ومنع الصرف مع علة أخرى ونعته بالمعرفة، ومجيئه صاحب حال نحو: أسامة أجرأ من ثعالة، وهذا أسامة مقبلا، وأجرت اسم الجنس (كأسد) مجرى النكرات، وذلك دليل على افتراق مدلولهما، إذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظاً» (١٥٤).

(٢) «والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه ...» (١٥٥).

(٣) «(أمس) اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليومُ الذى أنت فيه، أو ما هو فى حكمه فى إرادة القرب، وهو اسم معرفة منصوب يستعمل فى موضع رفع ونصب وجر، فإن استعمل ظرفاً؛ فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب» (١٥٦). ويقول فى الهمع عنه: «وهو مبنىٌّ على الكسر عند جميع العرب» (١٥٧).

(٤) «وزعم الزمخشرى وغيره أن بنى تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً على سبيل اللزوم، وليس بصحيح؛ لأن حذف خبر (لا) دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه» (١٥٨).

(٥) «وإنْ ما قبل واوٍ ضُمّ فاكْسِره بهن) فإن فتح؛ فأبقه، نحو: هؤلاء مصطفَىْ (وألفاً سلِّمْ) نحو: «محياى» (١٥٩)، و«عصاى» (١٦٠)، (وغلاماى)، وسلامة الألف التى فى المثنى فى لغة الجميع.)وفى) التى فى (المقصور عن هذيل انقلابها ياءً حَسَنْ) ...» (١٦١).

(٦) «فى المدح والذم من (حبّذا) و(ساء) ونحوهما (فِعلان غيرُ متصرفين نِعم وبئس) لدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما فى كل اللغات، واتصال ضمير الرفع بهما فى لغة حكاها الكسائى...» (١٦٢).

(٧) «يرفع أفعل التفضيل المستتر فى كل لغة» (١٦٣).

(٨) «والعرب قد تخرج الكلام المتيقَّن فى صورة المشكوك لأغراض» (١٦٤).

(٩) «... ووجه الدلالة من ذلك: أن حروف اللين الثلاثة: إذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن، ولم يف مدُهن. وإذا وَقَعْنَ بين الحرفين تمكّنّ، واعترض الصدى معهن ولذلك قال أبو الحسن: إن الألف إذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى.

ويدلُ على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للندبة، وإطالة الصوت بهن في الوقف، وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن، ولا يفي بهن أتبعتهنّ الهاء في الوقف توفية لهن، وتطاولا إلى إطالتهن. وذلك قولهم: وا زيداه» [١٦٥].

(١٠) «قال أبو عمرو: إن العرب إنما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي: معْشر، وآل، وأهل، وبنو. ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصاص) غيرها» [١٦٦].

(١١) «قال بعضهم: العرب تنفي المظنون بـ (لن)، والمشكوك بـ (لا) ...» [١٦٧].

(١٢) «... العرب تجعل الظن علماً وشكّاً وكذباً ...» [١٦٨].

(١٣) «... ولا يقدر من المحذوفات إلا أشدّها موافقة للغرض، وأفصحها؛ لأن العرب لا يقدّرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام، كما يفعلون في ذلك في الملفوظ به، نحو: «جعل اللّه الكعبة البيت الحرام قياماً للناس ...» [١٦٩]، [١٧٠].

(١٤) «... إن حرف النداء ليس عوضاً من (أدعو)؛ لإجازة العرب حذفه ...» [١٧١].

(١٥) «... حذف الخبر في باب (لا) إذا كان لا يجهل، يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميميين، فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب، ومنه قوله تعالى: لا ريب فيه» [١٧٢]، لا علم لنا» [١٧٣]، لا مقام لكم» [١٧٤] ...» [١٧٥].

(١٦) «واتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فَعالِ المعدول على الكسر إذا كان مصدراً، ومأخذه السماع كفَجارِ، وحَمَادِ، ويسارِ ...» [١٧٦].

(١٧) «... لإجماع العرب على صرف كَعْسَب اسم رجل، وهو منقول من كَعْسَب: فَعْلَل، وهو العَدْوُ الشديد مع تداني الخَطى...» [١٧٧].

(١٨) يقول عن (الإمالة): «... فنقول إذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء وأصلية نحو: فتى، ورمى، وملهى، ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل، وسواء كانت ألفاً منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو: ملهى وأعطى. وكذا، إن كان مآلها إلى الياء فإنها تمال، مثاله ألف التأنيث المقصورة فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب، ...» [١٧٨].

(١٩) «لا يبتدأ ساكن، وهو محال في كل لغة. أما في الألف فبالإجماع، ...» (١٧٩).

(٢٠) «وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتباع، بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو: «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن» (١٨٠) ... وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو: ما في الدار أحدٌ إلا زيد ... . فإن لم يصحّ إغناؤه نحو: مازاد إلا ما نقَص، وما نفع إلا ما ضرّ تعيّن نصبه عند جميع العرب. ...» (١٨١)

(٢١) «... الإخبار عن (سبحان اللّه) يصح كما يصح الإخبار عن البراءة من السوء، لكن العرب رفضت ذلك، كما أن مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به، وكذلك (لُيَيْلَة) تصغير لشيء لم ينطق به، و(أصيلان) تصغير لشيء لم ينطق به، وإن كان أصله أن ينطق به، وكذلك (سبحانَ اللّه) إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً، لكن العرب رفضت ذلك وكذلك (لَكَاعِ) و(لُكَع) ...» (١٨٢).

(٢٢) «وجميع العرب يقولون: (لاه أبوك) بالفتح فدلّ على أنها ليست الجارة، إذ لو كانت الجارة لما فتحها إلا منْ لغته أن يقول: المال لَزَيدٍ ولَعَمْرٍو ...» (١٨٣).

(٢٣) «... يبطُل قول من قال: إن الأسماء الستة، وامرأ وابنما معربة بشيئين من مكانين؛ لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد، لكونه نقيض موضوعها من الاختصار، فلأن لا تفعل ذلك في الحركة أحق وأولى؛ لأن الحركة أخصر من الحرف ...» (١٨٤).

(٢٤) «... وفَصْلٌ للعرب ظريف وهو إجماعهم على عين مضارع فَعَلَه، إذا كانت من فاعلني مضمومة البتة. وذلك نحو قولهم: ضاربني فضربته أضربه، وعالمني فعلمته أعلمه، وعاقلني - من العقل - فعقلته أعقُله، وكارمني فكرمته أكرمُه، وفاخرني ففخرته أفخُره، وشاعرني فشعرته أشعرُه ...» (١٨٥).

(٢٥) «... ذهب بعضهم إلى الضمير في نحو: رُبَّ رجل وأخيه نكرة؛ لأن العرب أجرته مجراها فهو معنى: رُبَّ رجلٍ وربَّ أخي رجلٍ ...» (١٨٦).

(٢٦) يقول في باب المفعول فيه: «واستقبح جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه، ولم توصف كقولك: سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلا، فهذه أوصاف

عرضٍ حذف موصوفها، وانتصب على الظرفية، فلو تصرّف فيها فقيل: سير عليه قديمٌ أو حديثٌ أو طويلٌ قبح ذلك ...» [١٨٧].

## خرق إجماع العرب:

يقول في باب (المفعول فيه): وألحق العرب أيضاً بالممنوع التصرّف في التزام النصب على الظرفية: (ذا)، و(ذات) مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباحٍ، وذا مساءٍ، وذات مرّة، وذاتِ يوم، وذات ليلة ... إلا في لغيّة لخثعم، فإنها أجازت فيه التصرّف، فيقال: سير عليه ذاتُ ليلة برفع: (ذات) ...» [١٨٨].

فهو - هنا - يرى أن العرب يلحقون بالممنوع التصرّف في التزام النصب على الظرفية: (ذا)، و(ذات) مضافين إلى زمان، وخرج عن هذا الإجماع لغية لخثعم؛ فإنها أجازت التصرُّف ...

## (٢) إجماع القرّاء:

وهو اتفاق القراء على القراءة، وهو حجة؛ لأن «القراءة لا تخالف؛ القرآن السُّنَّة» [١٨٩].

وهذه أمثلة لإجماع القراء:

(١) يقول السيوطي: الجمهور على أن (إذاً) يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القراء، وجوز قوم ... في غير القرآن الوقوف عليها بالنون، كلَنْ، وإنْ، وينبني على الخلاف في الوقوف عليها كتابتها، فعلى الأول تكتب بالألف كما رسمت في المصاحف، وعلى الثاني بالنون.

وأقول: الإجماع في القرآن على الوقف عليها، وكتابتها بالألف دليلٌ على أنها اسم منوّن لا حرف آخره نون، خصوصاً أنها لم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هذا المعنى لها ...» [١٩٠].

(٢) ويقول من تفسيرات (الاستواء): «أن التقدير: (الرحمن علا) أي ارتفع من العلوّ، والعرش له استوى ... وردّ بوجهين: أحدهما: أنه جعل (على) فعلاً، وهي حرف هنا باتفاق، فلو كانت فعلا لكتبت بالألف، كقوله: علا في الأرض[١٩١]. والآخر: أنه رفع (العرش)، ولم يرفعه أحد من القراء» [١٩٢].

(٣) «... وإنما غرّ النحويين في ذلك ـ والله أعلم ـ ما حكى من أن القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم، وألفه منقلبة عن واو ـ على الفتح، والقراءات سنة متبعة، وقد يتفقون على الجائز، ولا يقدح اتفاقهم إذا سلّم في نقل سيبويه ...» [١٩٣].

(٤) «... وليس ما ذكره أبو عليّ بفاسد إذا جعلنا الاستثناء من محذوف أو منقطعاً كما هو الجوابان الباقيان، وكأن الحامل لأبي على الفارسي على ذلك بالنصب أيضاً نفي الجنس، فلمّا كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك على الرفع عطفاً على مثقال واختلفوا في آية يونس نظراً إلى اختلاف حالتي العطف، وهذا الحال ضعيف. وكان أراد بعض مَنْ حَضَرَ أن يقرّره بعكسه.

وجوابه أن القراء سنة متبعة، فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الاتصال أن في آية سبأ تخريجاً قاله الزمخشري ...» [١٩٤].

## خرق إجماع القراء:

ذكر خرق الإجماع في قوله:

«... وقد أدغم الكسائي الفاء في الباء في: إن نشأ نخسف بهم [١٩٥]. قال أبو حيان: وهما مما انفرد به» [١٩٦].

## (٣) إجماع الرواة :

وذلك بأن يتفقوا على رواية معيّنة.

### ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

(١) «(ولولا) غيرُ جارّة؛ لأن المُضْمَر فَرْعُ الظاهر، وهي لا تجرّ الأصل فكيف تجرّ الفرع؟ وما قيل: من أنها مختصة بالاسم ممنوع، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائية.

(و) قال (المبرد) هو (لحنٌ). وردّ باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب [١٩٧].

(٢) يقول عن (أيمن) التي للقسم:

«(و) الأصحّ بناءً على الإعراب (أنه لازم الرفع) إذا لم يُرْوَ عن العرب إلا بذلك ...» [١٩٨].

(٣) يقول عن بيت شعرى: «... لأن الرواة والناقلين أجمعوا على أنه مكتوب بأبى، وكذلك لفظوا به ...» (١٩٩).

(٤) وذكر - عند حديثه عن بيت آخر - أن الرواة مجمعون أن أبا الصلت ... قاله ...» (٢٠٠).

وبعد؛

فيمكننا أن نقول: حَظِى الإجماع بمزيد من الاهتمام عند كلٍّ من ابن جنى، والسيوطى من بعده، وللعلماء المحدثين - فيه - وجهتا نظر: حيث يرى بعضهم أن هناك إجماعاً فى اللغة، ويرى آخرون أنه ليس هناك مسألة أُجمع عليها النحاة.

وعندى أن الإجماع ليس أصلا تُبْنَى عليه القواعد، وإنما هو دليلٌ على الالتزام بالقواعد والمحافظة عليها.

ولم يكن ثمّت إجماع عند النحاة الأوائل إلا ما يدخل فى إجماع العرب وإجماع القرّاء وإجماع الرواة. وهذه الأنواع من الإجماع - التى أخذ بها المتقدمون - إنما هى سماع فى حقيقة الأمر؛ فإذا أجمع العرب على شىء معيّن؛ فقد سُمِعَ عنهم أنهم قالوه هكذا ونطقوا به على هذا الوجه، وكذلك كان إجماع القراء وإجماع الرواة.

والإجماع - فى الحقيقة - يرجع إلى السماع أو القياس؛ فإذا أُجْمِع على قياس كان ذلك قياساً، وإذا أُجْمِع على رواية معينة كان ذلك سماعاً.

والإجماع جاء من النحاة، لا من النحو، ولا من اللغة، فهو وصفٌ للآراء الناتجة.

* * *

## ثانيا ـ الاستصحاب

### الاستصحاب لغة واصطلاحاً:

### أولا ـ الاستصحاب في اللغة:

طلب المصاحبة أو الملازمة وعدم المفارقة. جاء في القاموس المحيط: «صَحِبَه كسَمِعَه صحابةً ... وصُحْبَةً عاشره ... واستصحبه: دعاه إلى الصُّحْبَة ولازمه ...» [٢٠١].

### ثانياً ـ الاستصحاب في الاصطلاح:

### ( أ ) في الاصطلاح الفقهي:

يُعَدُّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في أصول الفقه، ولكنه من الأدلة الضعيفة؛ فهو آخر ما يلجأ إليه المجتهد.

وهو أحد الأدلة المختلف فيها وهي: الاستحسان، والمصالح المرسلة، والعرف، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي ...

وهو عند الأصوليين: الحكم على الشيء بما كان ثابتاً له أو منفياً عنه؛ لعدم قيام الدليل على تغييره؛ فمبناه عدم قيام الدليل على تغيير حكم سابق، ولذلك كان آخر ما يلجأ إليه المجتهد[٢٠٢].

وقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة أنه: بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيِّره، بمعنى أن ما ثبت في الماضي؛ فالأصل بقاؤه في الزمن الحاضر والمستقبل. أو «استدامة ما كان ثابتاً ونفي ما كان منفياً. أي: بقاء الحكم نفياً وإثباتاً حتى يقوم دليل على تغيير الحال. فهذه الاستدامة لا تحتاج إلى دليل إيجابي، بل تستمر حتى يقوم دليل مغيِّر» [٢٠٣]..

(ب) في الاصطلاح النحوي:

كما هو في أصول الفقه؛ فالتعريف كأنه هو، وهو كما عرّفه الأنباري بقوله: وأما استصحاب الحال؛ فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء» [٢٠٤]..

وهذا التعريف أخذه اللاحق عن السابق؛ فالسيوطي قد نقله في الاقتراح[٢٠٥]، ونقله غيره [٢٠٦].

ويبْرُز في هذا التعريف ثلاثة أمور هي:

- الإبقاء.
- والأصل.
- والنقل عن الأصل. (العدول عنه).

والاستصحاب ما هو إلا إبقاء للأصل على حاله التي هو عليها؛ لعدم وجود دليل العدول عن هذا الأصل المُبْقَى به على حاله.

واستصحاب الحال في النحو من الأدلة المعتبرة[٢٠٧].. والمراد به «استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء؛ حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف فنحو (الذي)، وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو: (يذهب)، و(يكتب)، و(يركب) وما أشبه ذلك» [٢٠٨]..

والملاحظ على تعريف الاستصحاب في العلمين أن الاستصحاب في كلٍّ من الأدلة المعتبرة وإن كان من أضعف الأدلة، وأيضًا فهو لا يثبت حكمًا جديدًا، ولا يُلْجأ إليه مع وجود دليل آخر، ومع ذلك؛ فالاستصحاب في علم أصول النحو غيره في علم أصول الفقه [٢٠٩]..

## مكانة الاستدلال باستصحاب الحال عند النحاة:

لقد ذكر النحاة كثيراً استصحاب الحال كدليل من أدلة النحو.

وقد ذكرت د.خديجة الحديثي نماذج لاستدلال سيبويه به حيث تقول: «ويظهر من هذا أن سيبويه استفاد من هذا الأصل كثيراً، واعتمد عليه اعتماداً كبيراً، ونستطيع أن نستنتج منه أنه أحد الأدلة المعتبرة فى نظره كالسماع والقياس وإن كان أضعف منها؛ لأنه ما كان فيه دليل من سماع أو قياس على نص مسموع معتبر صحيح هو الأصل فى الكتاب» (٢١٠).. وهو لا يصرح عنه بلفظه.

واستصحاب الحال له وجود ملحوظ عند الفراء، وهو لا يُصرِّح به، «وإن كان يقتصر على فكرة الأصل، والفراء يرى أن ما جاء على أصله لا مسألة فيه» (٢١١).

وابن جنى فى (الخصائص) عقد له باباً خاصاً - ولم يصرح باللفظ - هذا الباب جعله تحت عنوان: «باب فى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأوَل، ما لم يدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول» (٢١٢).

والأنبارى يعدّ أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فهو - فيما يبدو - أول من ذكر هذا اللفظ نصاً، بل جعله من ضمن أدلة النحو المستقلة. يقول الأنبارى: «اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل فى الأفعال وهو البناء» (٢١٣)وكذلك يقول فى عبارة أخرى أرَّقت النحاة كثيراً وهى: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسُّك به ما وجد هناك دليل» (٢١٤) وكذلك قال: «وأما استصحاب الحال؛ فلا يجوز التمسُّك به ما وجد هناك دليل بحال» (٢١٥).

وابن يعيش يستدل به وذلك فى كتابه شرح المفصل (٢١٦).

أما ابن مالك؛ فقد أخذ به دليلا من أدلة النحو، وقد «أكثر من الاستدلال باستصحاب الحال مع التصريح بذلك الاسم» (٢١٧).

وأبو حيان قد «أخذ بهذا الدليل فى مسائل البحر»(٢١٨).

## مكانة الاستدلال باستصحاب الحال عند السيوطي:

وأما السيوطي؛ فقد ذكر أن أدلة النحو الغالبة أربعة - وقد أخذها من كلام كلٍّ من ابن جني والأنباري - يقول: «قال ابن جني في (الخصائص): أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نَقْلٌ وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، ...» (٢١٩).

فأدلة النحو الغالبة في نظر السيوطي أربعة وهي السماع والقياس والإجماع والاستصحاب.

وقد نقل السيوطي كلام الأنباري السابق فذكر أنه «من الأدلة المعتبرة» (٢٢٠) وإن كان «من أضعف الأدلة» (٢٢١)، وليس هناك تعارض في ذلك؛ فهو دليل - كما نص الأنباري والسيوطي -، وهو من أضعف الأدلة إذا كان هناك سماع أو قياس.

وإذن فإني لا أرى بأساً في أن يكون الاستصحاب دليلا من أدلة النحو، وفي الوقت نفسه هو من أضعف الأدلة؛ فمن الطبيعي أن تتفاوت الأدلة قوة وضعفاً.

لكنّ بعض الباحثين يذكر أن الاستصحاب «قاعدة عقلية يقتضيها القول بالقياس؛ فهو ليس دليلا مستقلا من أدلة النحو» (٢٢٢) وبعضهم يذكر أن الاستصحاب من العلل التحويلية التي تُرَدُّ إلى فكرة الأصل والفرع (٢٢٣).

ولست أدرى المانع من أن يكون الاستصحاب دليلا مستقلا من أدلة النحو، وفي نفس الوقت علة من العلل المرتبطة بالقياس، وهو - كدليل من أدلة النحو - يسبق القياس في ترتيب الأدلة النحوية، لا في قوتها؛ لأن القياس «لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد من الشاذ» (٢٢٤).

ولعلّ السبب في أن النحاة قد ضعّفوا هذا الدليل - كما نص على ذلك الأنباري والسيوطي - هو تأثرهم في ذلك بأصول الفقه، حيث يُعَدُّ الاستصحاب - عند الفقهاء - من أضعف الأدلة. وموقف النحاة منه، ومن بعض الأدلة الأخرى ليست سوى انعكاسات لخلافات الأصوليين في مدى الأخذ بها (٢٢٥).

**المسائل التي ورد فيها الاستدلال باستصحاب الحال عند السيوطي:**

ويمكن أن نُقسِّم المسائل التي استدلّ السيوطي فيها بالاستصحاب قسمين:

الأول: مسائل نصَّ فيها على الاستصحاب لفظاً.

والثاني: مسائل لم ينص فيها على الاستصحاب (وإنما ذكر فيها فكرة الأصل والفرع).

**أولا ـ المسائل التي نصَّ فيها على الاستصحاب لفظاً:**

(١) مسألة في أن البناء على السكون هو الأصل استصحاباً للأصل وهو عدم الحركة:

يذكر السيوطي أن الأصل في البناء السكون؛ لأنه أخفّ، فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخف، وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

فالسكون يكون في الحروف نحو: قدْ، وهلْ، وبلْ. والأفعال، كالأمر، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك، والمضارع المتصل بنون الإناث. والأسماء نحو: مَنْ، وكَمْ.

والفتح: يكون في الثلاثة أيضاً نحو: سوف، وثمَّ، واو العطف وفائه، والماضي المجرّد، والمضارع مع نون التوكيد، وكيف، وأين، وأيّان.

والكسر والضم يكونان في الحرف والاسم كباء الجر ولامه، ومنذُ، ....، وحيثُ، ونحنُ، ولا يكونان الفعل ....» (٢٢٦).

ومثل هذا القول يذكره في (المطالع السعيدة) حيث يقول: «الأصل في البناء السكون، سواء في ذلك مبنيُّ الاسم والفعل والحرف؛ لأنه أخفّ؛ فلا يعْدل عنه إلا لسبب؛ ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدل إلى الحركة قُدِّم الأخفُّ فالأخف. وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم. ولأنّ الحركة زيادة، فلا ينبغي تكلّف زيادةٍ لغير معنى، ولأنّ البناء ضد الإعراب، والأصل في الإعراب الحركة فيكون الأصل في ضدّه ضد الحركة. والحركة في المبنيات نائبة عن السكون ....» (٢٢٧).

فالأصل البناء على السكون ويعدل عن هذا الأصل إلى الحركة وهي الفتحة والكسرة والضمة، ولكن يجب مراعاة الأخفّ في تقديم الحركات، فتقدم الفتحة؛ لأنها هي الأخف،

وهي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، ثم الكسرة، ثم يليهما الضمة؛ لأنها أثقل الحركات.

(٢) يقول في باب المضمر: إذا أسند الفعل إلى التاء والنون، و(نا) سكن آخره كضربْتُ، وضربْنَ، ويضربْنَ، واضربن، وضربْنا.

وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة ت-والي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل كجزء من فعله، وحمل المضارع على الماضي، وأما الأمر؛ فيسكن استصحاباً...» (٢٢٨).

فعند إسناد الفعل الماضي إلى تاء الفاعل و(نا) الفاعلين ونون النسوة؛ فإنه يسكن آخره؛ لعلة كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ فنقول مثلا:

ضربتُ - ضربْنَا - ضربْن

ذهبْتُ - ذهبْنَا - ذهبْن

ثم حمل المضارع على الماضي؛ لأن المضارع مأخوذ من الماضي فنقول: يضربْنْ، يذهبْن ...

وأما الأمر؛ فيسكن استصحاباً للأصل؛ لأن الأصل البناء على السكون سواء كان مبنى الاسم أو الفعل أو الحرف.

(٣) وعند ذكره لأنواع الإعراب المقدر يذكر أن منه: «ما يُقدَّر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة وذلك المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي، وظَبْي ورَمْي لسكون ما قبلها، وعلة التقدير الاستثقال، ولذا ظهرت الفتحة؛ لخفتها على الياء، وقد تقدَّر أيضاً ولكن في الضرورة ... وأجاز أبو حاتم السجستاني في الاختيار. وقال: إنه لغة فصيحة. وخرّج عليه قراءة: من أوسط ما تطعمون أهليكم (٢٢٩) بسكون الياء. نَعَمْ ما أعرب من مركّب إعراب متضايفيْن، وآخر أولهما ياء نحو رأيت معدي كربَ، ونزلت قالي قلا؛ فإنه يقدّر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف، استصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة منع الصرف» (٢٣٠).

فهو في هذه المسألة يذكر الاستصحاب نصاً، ويستدلّ به على أن ما أعرب إعراب متضايفين من المركّب وآخر أولهما ياء فإنه يقدّر في آخر هذا الأول الفتحة في حالة النصب بدليل استصحاب حكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ..

(٤) يقول في باب المفعول فيه عن (إذ): وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها (إذْ) فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد ...

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوّض منها التنوين. قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين نحو: (وأنتم حينئذٍ تنظرون)، أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

وزعم الأخفش: أنها حينئذ معربة، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناء، وحمله على ذلك: أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ (إذْ) حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لـ (إذْ) ولا علّة لبنائه إلا كونه مضافاً لمبنيّ، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظرف، وبأنهم قالوا: )يومئذاً) بفتح الذال منوّناً، ولو كان معرباً لم يجز فتحه؛ لأنه مضاف إليه، فدلّ على أنه مبنيٌّ مرة على الكسر لالتقاء الساكنين، ومرّة على الفتح طلباً للتخفيف. وهذا معنى قولي: وقد تُفتح ...» (٢٣١)

فهو يردّ على زعم الأخفش بأن (إذ) معربة مستدلا باستصحاب حال الأصل وهو بناء (إذ) حتى يقوم دليل على إعرابه.

(٥) ويذكر حين يعرض لاختلاف العلماء حول علة بناء (الآن) رأى الفراء فيقول: «وقال الفراء: إنما بنى؛ لأنه نقل من فعل ماض وهو: (آن) معنى: حان فبقى على بنائه استصحاباً على حدّ: (أنهاكم عن قيل وقال) (٢٣٢).

ويردّ على هذا الرأي فيقول: «وردّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه (أل)، كما لا تدخل على قيل وقال، ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال» (٢٣٣).

فقد نقل هذا الرأي عن الفراء الذي يرى أن (الآن) بني؛ لأنه منقول عن فعل ماض، فبقي على بنائه استصحاباً لحال الأصل، لكنه يردّ هذا الرأي بأن (الآن) لو كان مبنياً؛ لما دخلت عليه أل، ولجاز فيه الإعراب.

(٦) يقول في باب المفعول فيه عن (أمس): «فإن قارنه (أل) أعرب غالباً نحو: إن الأمس ليوم حسن، وقال تعالى: «كأن لم تغن بالأمس» (يونس ١٧٢). ومن العرب من يستصحب البناء مع (أل)، قال:

وإنى وقفْتُ اليومَ والأمسِ قبله    بابِكَ حتى كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ (٢٣٤)

فكسر السين، وهو فى موضع نصب عطفاً على اليوم.

قالوا: والوجه في تخريجه أن تكون (أل) زائدة لغير تعريف، واستصحب تضمّن معنى المعرفة فاستديم البناء، أو تكون هى المعرفة، ويجر إضمار الباء، فالكسرة إعراب لا بناء.

فالسيوطى ـ هنا ـ قد ذكر أن من العرب من يستصحب بناء (أمس) مع (أل).

(٧) ضم فاء (حبّ) وفتحها استصحابا للأصل:

يقول فى (حبّذا): وت«ضم فاء (حبّ) مفردة من (ذا) بنقل ضمّة العين إليها، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو: حبّ زيد، وحُبّ ديناً» (٢٣٥).

(٨) مسألة فى الخط:

يقول فى باب (الخط): «وصلة ضمير الغائب كضربه، ومرّ به وضمير الجمع كضربهم، وأكرمكم فى لغة من وصل ميم الجمع؛ لأنه إذ وقف عليه حذفت الصلة. نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو: اضربُنْ يا قوم، واضربِنْ يا هند؛ فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف حملها على أختها النون الشديدة، فلم يلتفت إلى حالة الوقف عليها، واستصحب جذف الواو والياء لذلك خطاً، وإن كانت تعود وقفاً» (٢٣٦).

فهو ـ هنا ـ يذكر أن حذف الواو من (اضربُنّ) والياء من (اضربِنْ) يعتبر بدليل استصحاب حال الأصل.

(٩) اختلافهم في حركة همزة الوصل:

وفى الاختلاف فى همزة الوصل يذكر اختلافهم فى همزة الوصل التى لحقت فعل الأمر فقيل: زيدت أوّلاً؛ لأنها لانقة للتغيير بالقلب، والحذف، والتسهيل. وموضع الابتداء معرّض لذلك؛ فكانت هنا مبتدأةً. وقيل: أصلها الألف، لأنها من حروف الزيادة، وهذا موضع زيادة، ولكن قلبت همزة؛ لضرورة التحرّك؛ إذ لا يبتدأ بساكن، ويلزم التسلسل.

واختلفوا في حركتها، فقيل: أصلها الكسر؛ لأنه في مقابلة أل القطع، وهي مفتوحة. وقيل: حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين. وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان الساكن بعدها ضمّة لازمة (٢٣٧).

(١٠) يقول في باب (لا: النافية للجنس): «وركِّب المفرد معها والمراد به هنا ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به (فاتحاً): أي بانياً له على الفتح، أو ما يقوم مقامه لتضمنه معنى (منْ) الجنسية كـ: (لا حولَ ولا قوّةَ)، ولا زيدين، ولا زيْدين عندك، ويجوز في نحو (لا مسلماتِ) الكسر استصحاباً، والفتح وهو أولى ....» (٢٣٨).

(١١) (كم) بسيطة لا مركبة تمسكاً باستصحاب حال الأصل:

ذكر أن البصريين أجمعوا على عدم تركيب (كم) بدليل أن: «الأصل الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل؛ لعدوله عن الأصل؛ واستصحاب الأصل أحد الأدلة المعتبرة» (٢٣٩).

فالاستدلال باستصحاب الأصل - هنا - في جعل (كم) مفردة لا مركبة.

(١٢) امتناع الجر بحرف محذوف بلا عوض تمسكاً باستصحاب الحال:

ذكر أن البصريين احتجوا على أنه «لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان له عوض، ولم يوجد هاهنا، فبقي في ما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة» (٢٤٠).

**ثانياً - مسائل لم ينص فيها على الاستصحاب (وإنما ذكر فيها فكرة الأصل والفرع):**

ذكر أن المسائل التي استدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً، لا تُحصى كقولهم: «الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد» (٢٤١). وذكر أن: «من قال إن كان وأخواته لا تدل على الحدث؛ فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل» (٢٤٢).

ومن خلال الاطلاع على كتب السيوطي التطبيقية نجد مسائل كثيرة ذكر فيها السيوطي استدلال النحاة بالأصل ومن ذلك:

(١) يذكر أنّ من الموصولات: (ذا) بشرطين: «أن تكون غير ملغاة. والمراد بالإلغاء: أن تركب مع )ما) ، فتصير اسماً واحداً، وأن تكون بعد استفهام بـ (ما) أو (مَنْ) كقوله تعالى: يسئلونك ماذا ينفقون [٢٤٣] أي: ما الذي ينفقونه؟ ... وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرّد من معنى الإشارة، واستعمل موصولا بالشرطين المذكورين» [٢٤٤].

(٢) يذكر أن «الأصل في (مَنْ) وقوعها على العاقل، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع ... والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً ...» [٢٤٥].

وهو ـ هنا ـ يذكر الأصل مع الغالب.

(٣) يذكر أن «الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه؛ فحقه أن يكون معلوماً؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه، مواضع ... والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً ...» [٢٤٦].

(٤) «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائم زيد.

ويجب التزام الأصل لأسباب ...» [٢٤٧]

(٥) «لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكن لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء ...» [٢٤٨].

(٦) «ذهب قوم إلى أن (ليس) و (ما) مخصوصان بنفي الحال. وبدوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له.

وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال، والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسّط. ذكره الشلوبين يجمع بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفى بـ (ليس) قوله تعالى: «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً» (٢٤٩)، «ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه...» (٢٥٠).

وبـ (ما) «وما هم بخارجين من النار» (٢٥١)، «وما هم عنها بغائبين» (٢٥٢) ... (٢٥٣)

(٧) «أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل إلا ما استعمل زائداً نحو (كان)، أو في معنى الحرف، نحو: قلما، أو تركب مع غيره نحو: حبّذا. وما عمل من الأسماء، فلشبه الفعل ...» (٢٥٤).

(٨)«... والأصل في الاستثناء الاتصال ...» (٢٥٥).

(٩) «الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما تُبْنَى إذا أشبهت الحرف، ووجوه الشبه ستة...» (٢٥٦).

(١٠) «والأصل في الأفعال البناء، وإنما يُعرب منها ما أشبه الاسم؛ فالماضي مبنيٌ إجماعاً، وأما الأمر فمبنيٌ أيضا عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى إعرابه» (٢٥٧).

(١١) «الأصل في البناء السكون، سواء في ذلك مبنيُّ الاسم والفعل والحرف؛ لأنه أخف؛ فلا يُعدل عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم، ولأن الحركة زيادة، فلا ينبغي تكلُّف زيادة لغير معنى، ولأن البناء ضدُّ الإعراب، والأصل في الإعراب الحركة فيكون الأصل في ضدّه الحركة، والحركة في المبنيات نائبة عن السكون...» (٢٥٨).

(١٢) «اختلفوا في حركات الإعراب وحركات البناء أيهما الأصل، فذهب بعضهم إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل؛ لأنها لازمة، وتلك منتقلة، واللازم أقوى فهو بالأصالة أولى، وذهب آخرون إلى أن كل واحد منهما أصل في بابه. قال الأندلسي: وهو الصحيح؛ لأن العرب تكلمت بكل ما يدعى فيه الأصالة والفرعية في غير هذا الموضوع، ولم يمنع ذلك من الحكم بأصالة أحدهما وفرعية الآخر هنا» (٢٥٩).

(١٣) «أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون، فأصل الرفع أن يكون بضمة، وأصل النصب أن يكون بفتحة، وأصل الجر أن يكون بكسرة، وأصل الجزم أن يكون بالسكون،

وما عدا ذلك نائب عنه، فينوب عنه الضمة: الواو والألف والنون وعن الفتحة: الألف والياء والكسرة وحذف النون، وعن الكسرة: الياء والفتحة، وعن السكون حذف النون ...» (٢٦٠).

(١٤) «الأصل في الأسماء الصرف، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الآتية، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: اشتقاقه منه، وافتقاره إليه ...» (٢٦١).

(١٥) «... والأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ...» (٢٦٢).

(١٦) «ضمير المتكلم والمخاطب تفسيرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة فاحتيج إلى ما يفسّره، وأصل المفسِّر الذي يعود عليه أن يكون متقدّماً ليعلم المعنيُّ بالضمير الذي عند ذكره، ... وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسِّر فيؤخر عن الضمير، وذلك في مواضع ...» (٢٦٣).

(١٧) «الأصحّ أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملةً من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه، ومفردا من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرّد من الزيادة أصل. ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة، ولأن المكسورة تفيد معنى واحداً، وهو التأكيد. والمفتوحة تفيده، وتعلّق ما بعدها بما قبلها. ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة. ولأنها مستقبلة والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره ...» (٢٦٤).

(١٨) «حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال. فالأصل تقديم المفعول الأول، وتأخير الثاني، ويجوز عكسه. وقد يجب الأصل في نحو: ظننت زيداً صديقك. وقد يجب خلافه في نحو: ما ظننت زيداً إلا بخيلا ...» (٢٦٥).

(١٩) «للقول وما تصرف منه استعمالان: أحدهما: أن يحكى به الجمل، «قال إني عبد اللّه» (٢٦٦) «يقولون ربنا آمنا» (٢٦٧)، «قولوا آمنا باللّه» (٢٦٨)، «وإن تعجب فعجب قولهم أإذا

كنا ترابا ...» (٢٦٩) و«القائلين لإخوانهم هلم إلينا» (٢٧٠)... والأصل أن يحكى لفظ الجملة كما هي ...» (٢٧١).

(٢٠) «الأصل أن يلي الفاعلِ الفعل؛ لأنه منزل منه منزلة الجزء، ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ضرب عمراً زيدٌ، ويجب البقاء على الأصل إذا حصل اللبس كأن يخفى الإعراب ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، فإن كان قرينة معنوية أو لفظية في لبس فيجوز تقديم المفعول اتفاقاً نحو: أكل الكمثرى موسى، وضربتْ موسى سُعْدَى، ويجب الخروج عن الأصل إذا اتصل الفاعل بضمير المفعول نحو: ضرب زيداً غلامُه؛ لما يلزم من تقديم الفاعل ـ هنا ـ من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ...» (٢٧٢).

(٢١) «الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل، وقد يُقَدَّم على الفاعل جوازاً ووجوباً ...» (٢٧٣).

(٢٢) «الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة، ويمتنع في صور منها: أن يكون مجاباً به ...» (٢٧٤).

(٢٣) «إذا تعدّد المفعول، فإن كان في باب ظنّ وأعلم؛ فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدّم على الخبر، والفاعل في باب (أعلم) مقدّم على الاثنين.

وإن كان في غيره كباب: أعطى واختار. فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنىً في الأول، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك؛ لأنه أقوى، فالأصل في أعطيت زيدا درهما، واخترت زيدا الرجال تقديم (زيد) لأنه آخذ الدرهم، ومختار من الرجال... .

وقد يخرج عن هذا الأصل، فيقال: أعطيت درهماً زيداً، واخترت الرجال زيداً بتأخير ما حقه التقديم.

وقد يجب التزام الأصل في نحو: أعطيت زيداً عمراً؛ لأنه لو قدم لم يُدرَ أزيدٌ آخذ أم مأخوذ؟

وقد يجب الخروج عنه في نحو: أعطيت الغلام مالكَه ليعود الضمير على متقدّم ويؤخر المحصور منهما نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، وما أعطيت درهماً إلا زيداً» (٢٧٥).

(٢٤) ويقول عن المندوب: «ويختص من حروف النداء بحرفين: (وا) وهي الأصل، و(ما)، ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كأن يندب ميتاً اسمه زيد، وبحضرتك من اسمه زيد» (٢٧٦).

(٢٥) «... لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها»(٢٧٧).

(٢٦) ويقول عن النائب عن الظرف: «وقد يكون النائب اسم عين نحو: لا أكلمه القارظين، والأصل: مدة غيبة القارظين ...» (٢٧٨).

(٢٧) يقول عن (إذ) الظرفية: «... وأصل وضعها أن يكون ظرفا للوقت الماضي ...» (٢٧٩).

(٢٨) يقول عن (أول): «الصحيح أن أصله (أو أل) بوزن أفعل، قلبت الهمزة الثانية واواً ثم أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل ...» (٢٨٠).

(٢٩) يقول عن (بين): «أصل (بين) أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلل بين شيئين، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفية الزمانية ...» (٢٨١).

(٣٠) يقول عن (حيث) الزمانية: «... والأصل فيها أن تكون للمكان ...» (٢٨٢).

(٣١) ويقول عن (مذ): «... و (مذ): أصله: منذ، وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم ذال (مذ) عند ملاقاة الساكن نحو: مذ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسر، أو لأن بعضهم يقول: مذ زمن طويل، فيضم مع عدم الساكن، على أن بعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل التقاء الساكنين ...» (٢٨٣).

(٣٢) الأصل في الاستثناء التأخير ...» (٢٨٤).

(٣٣) «الأصل في (غير) أن تكون وصفاً، وفي (إلا) أن تكون للاستثناء، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى فيوصف بـ (إلا) ويستثنى بـ (غير)، ولا يوصف بـ (إلا) وحدها، فالوصف بها وبتاليها لا بها وحدها، ولا بالتالي وحده، كالوصف بالجار والمجرور ...»(٢٨٥).

(٣٤) «وإذا انتصب على الاستثناء؛ ففي الناصب لها أقوال:... والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ (أستثني) مضمراً، وهو الذي أميل إليه

فى أصل الاستثناء أن نصبه بـ (أستثنى) لازم الإضمار، وجعلته (إلا) عـوضاً عن النطق به» (٢٨٦).

(٣٥) واختلف: هل يجوز الحذف مع (لم يكن)؟ فأجازه الأخفش وابن مالك نحو: لم يكن غير. ومنعه السيرافى؛ لأن الأصل فى باب (كان) ألا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر، ومجيء ليس إلا، وليس غير، على خلاف الأصل» (٢٨٧).

(٣٦) «الأصل فى الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً ...» (٢٨٨).

(٣٧) «الأصل فى الحال: أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً ...» (٢٨٩).

(٣٨) تمييزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام، فتارة يكون منقولا من فاعل نحو: (طاب زيد نفساً)، واشتعل الرأس شيباً (٢٩٠) والأصل: طابت نفس زيدٍ، واشتعل شيب الرأس.

وتارة من المبتدأ نحو: «أنا أكثر منك مالا» (٢٩١) والأصل: مالى أكثر من مالك.

وتارة من المفعول نحو: «وفجرنا الأرض عيوناً» (٩٢) والأصل: فجرنا عيون الأرض ..» (٢٩٣).

(٣٩) «ومع إظهار (اللام) نحو: جئت لكيما أنْ تقوم، يترجّح كونها جارّة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بـ (أنْ) هى التى ولِيَتْ الفعل، وهى أم الباب، وما كان أصلا فى بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلا مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل، واللام أصل فى باب الجر، فكانت (كى) توكيداً لها، ولا يجوز أن تكون (كى) تأكيداً لـ (أنْ)؛ لأن التأكيد فى غير المصادر لا يتقدم على المؤكد ...» (٢٩٤).

(٤٠) «(عن): للمجاوزة: وهى الأصل، ولهذا عدّى بها صدّ، وأعرض ...» (٢٩٥).

(٤١) يقول عن اللام: «(والأشهر كسرها) أى لام الجر مع كل ظاهر إلا المستغاث كما سبق (إلا مع المضمر) فالأشهرِ فتحها (غير الياء) ومقابل الأشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقاً، فتقول: المال لَزيدٍ. وبعضهم إذا دخلت على الفعل، ... وخزاعة تكسرها مع المضمر، وإنما كسرت هى والباء وإن كان الأصل فى الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً

لوافقه معمولها، ولم تكسر الكاف؛ لأنها تكون اسماً أيضاً، فكان جرّها ليس بالأصالة؛ ولئلا تلبس بلام الابتداء ونحوها، وبقيت في المضمر على الأصل؛ لأنه يتميّز ضمير الجرّ من غيره، ولم يعوّل في الظاهر على الفرق بالإعراب؛ لعدم اطراده إذ قد يكون مبنياً، وموقوفاً عليه» (٢٩٦).

(٤٢) يقول: من حروف القسم: الباء «وهي أصل حروفه ...» (٢٩٧).

(٤٣) «آل: وأصله: أوّل: قلبت واوه ألفاً لتحركها، وانفتاح ماقبلها بدليل كقولهم: أُوَيل. وقيل: أهل، أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفاً؛ لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل: أُهيل» (٢٩٨).

(٤٤) ويقول عن (التحضيض): «وترد أيضاً له (هلا، وألا) بالتشديد، والأربعة حينئذ (بسائط) أي غير مركبة ... لأن الأصل عدم التركيب ...» (٢٩٩).

(٤٥) ويقول عن (الهمزة): «(الهمزة للاستفهام)، والمراد به طلب الإفهام وهي الأصل فيه؛ لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي، ولا بمعنى «قد بخلاف» «هل» (ومِن ثَمّ) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) ...

(و) دخولها على (واو العطف وفائه، وثم) تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو: «أولم يسيروا في الأرض»(٣٠٠) ...» (٣٠١).

(٤٦) «(جير» بالكسر) على أصل التقاء الساكنين ...» (٣٠٢).

(٤٧) «(وليست السين مقتطعة منها) أي من (سوف)، بل هي أصلٌ برأسها (على الأصح)؛ لأن الأصل عدم الاقتطاع، وقيل: إنه فرعها، ومقتطعة منها ...» (٣٠٣).

(٤٨) يقول عن الحرف: «وهو ثلاثة أقسام: مختصٌ بالاسم، ومختصٌ بالفعل، ومشترك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختصّ ألا يعمل ... ومما خرج عن هذا الأصل (هل) التي في حيّزها فعل، فإنها تختص به، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها ...» (٣٠٤).

(٤٩) «وقدّمت المعرّف على المعرّف كصُنْع الجمهور؛ لأنه الأصل في الإخبار عنه» [٣٠٥].

(٥٠) «... ونحو: نِعْم، وبئس، وعسى، أفعال؛ لوضعها في الأصل للزمان، وعرض لتجرُّدها منه» [٣٠٦].

(٥١) يقول من حالات المضارع: أن يتعيّن فيه الحال، وذلك إذا اقترن بـ (الآن) وما في معناه كـ )الحين)، و(الساعة) و(آنفاً)، أو نُفِي بـ (ليس)، أو (ما) أو (إنْ)؛ لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه (لام الابتداء) ، [٣٠٧].

(٥٢) يذكر أن الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة منها: «الوضعي بأن يوضع الاسم موضوعاً على حرف، أو حرفين، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف فاصل بينهما، والحروف إنما جيء بها لأنه اختُصر بها الأفعال، إذ معنى ما قام زيد: نفيت القيام عن زيد، فلابد أن يكون أخصر من الأفعال، وإلا لم يكن للعدول عنها إليها فائدة» [٣٠٨].

(٥٣) وفي قوله تعالى: «ختم اللّه على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم» [٣٠٩] ذكر قول البيضاوي: «ووحُّد السمع للأمن من اللبس واعتبار الأصل فإنه مصدر في أصله ثم قال السيوطي: هذه العلة أوردها أكثر المفسرين على صورةٍ يلحقها خللٌ، وأصلَحها المصنف، وذلك أنهم قالوا: السمع مصدر فلا يثنى ولا يجمع، والقلوب والأبصار أسماء أعضاء ... واستشعر الزمخشري كأنّ سائلا يقول: ليس المراد بالسمع هذا المصدر فإنه لا يُختَم على المصدر، وإنما يُختَم على العضو، فأصلَحَ الجوابَ بأن قال: السمع في أصله مصدر، ثم نقل إلى هذه الجارحة المخصوصة فروعي أصله مع نَقْله إلى العضو المخصوص، وملاحظة الأصل ليست ببعيدة عند النحاة؛ فإنهم قالوا في قوله تعالى: نزّاعة للشوى» [٣١٠]بالنصب إنه حالٌ والعامل فيها (لظى)، وهو اسم لجهنم، ولكن لما كان أصلُها مأخوذاً من التلظي روعي الأصل فعملت في الحال ....» [٣١١].

وقد استشهد السيوطي بهذه الآية على مراعاة الأصل وذلك حتى يؤيد ما ذهب إليه من أنه أفْرَدَ السمع؛ لأنه مصدر في الأصل، وإن كان قد نُقِل إلى العضو المخصوص.

(٥٤) «ألحق ببئس في العمل (ساء) وفاقًا كقوله: «ساء مثلا القوم» [٣١٢]، وقوله: «بئس الشراب وساءت مرتفقا» [٣١٣]، وقوله: «ساء ما يحكمون» [٣١٤]، وهى فرد من أفراد فعل الآتى؛ لأنها في الأصل بوزن (فعَل) بالفتح متصرِّفة، فحوِّلت إلى (فعُل)، ومنعت التصرف ...» [٣١٥].

(٥٥) «... كـ (نِعْم) فى العمل، وفي المعنى مع زيادة أن الممدوح بها للقلب (حبّذا وأصله: حبُب) بالضم أى صار حبيباً، لا من حبَّب بالفتح (ثم) أدغم فصار (حبّ) ...» [٣١٦].

«(ولا يقدّم) مخصوص (حبذا) عليها، وإن جاز تقديمه على (نِعْم) بقلة، لأنها فرعٌ عنها ...» [٣١٧].

(٥٦) «الأصل: العطف على اللفظ، وشرطه إمكان توجّه العامل، إلى المعطوف، فلا يجوز فى نحو: ما جاءنى من امرأة ولا زيدٌ إلا الرفع عطفاً على الموضع؛ لأن (من) الزائدة لا تعمل فى المعارف.

(ويجوز) العطف (على المحل بهذا الشرط) أى: إمكان توجّه العامل أيضاً، فلا يجوز: مررت بزيداً وعمراً؛ لأنه لا يجوز مررت زيداً ...

(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز: هذا الضارب زيداً وأخيه؛ لأن الوصف المستوفي لشروطه العمل، الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل ...» [٣١٨].

(٥٧) يقول فى تابع المنادى المبنىّ إن كان مضافاً أو شبهه: «نُصبَ مطلقاً؛ لأن الأصل فى تابعه النصب؛ لكونه منصوب المحلّ، وتأكد ذلك بالإضافة وشبهها ...» [٣١٩].

(٥٨) «وتابع اسم (إنّ) المكسورة إن كان نسقاً جاز رفعه بعد استكمال الخبر لا قبله ... ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه ...» [٣٢٠].

(٥٩) «بدأت بأوزان أبنية الاسم، وبالمجرد منها؛ لأن كلا منهما أصل بخلاف مقابله، ...» [٣٢١].

(٦٠) «... إذ الأصل فى يُكْرِم يؤكْرِم ...» [٣٢٢].

(٦١) «.... لأن الأصل فى (قال)، و(باع) مثلا قول، وبيع ....» (٣٢٣).

(٦٢) «وقد يصح تعريف الصفة المضافة إلى معمولها بأن يقصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان فيتعرف، ولهذا وصف بها المعرف فى قوله تعالى:مالك يوم الدين، (٣٢٤).. إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف بحال؛ لأن الإضافة فيها عن أصل، وهو الرفع، بخلافها فى غيرها فهى عن فرع، وهو النصب؛ لأنها إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام، ...» (٣٢٥).

(٦٣) «وإذا وقع الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، فالأصل جزم الجواب لفظاً، ويجوز رفعه ....» (٣٢٦).

(٦٤) «شرط الجواب الإفادة، والأصل فيه أن يكون فعلا صالحاً لجعله شرطاً، فإذا جاء على الأصل لم يحتجْ إلى فاء يقترن بها، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ويكون مؤولا.

وإن جاء على خلاف الأصل بأن لم يصلُحْ شرطاً بأن كان جملة اسمية أو، فعلية لا تلى حرف الشرط وجب اقترانها بالفاء، ليُعلَم ارتباطها بالأداة ....» (٣٢٧).

(٦٥) «الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام ....» (٣٢٨).

(٦٦) «لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه، وهو الأصل؛ لأنه أقلّ إخلالا، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذّره بوجه ما.

وأصل التخفيف أن يكون من الساكن المتأخر؛ لأن الثقل ينتهى عنده ....» (٣٢٩).

(٦٧) «.... وأصل ما حرّك من الساكنين الكسر ... ويعدل عن الكسر إما للتخفيف ... أو للجبر ... أو للإتباع ... وتجنباً للبّس... أو حملا على نظير... أو إيثاراً للتجانس ....» (٣٣٠).

(٦٨) يقول عن التأنيث: «(هو فرع التذكير)؛ لأنه الأصل فى الأسماء إذ ما من شىء يذكر أو يؤنث إلا ويطلق عليه (شىء)؛ و(شىء) مذكر فى لغاتهم (ومن ثَمّ) ... وهو كون التأنيث فرعاً ... )احتاج إلى علامة)؛ لأن الأشياء الأول تكون مفردة لا تركيب فيها، والثوانى تحتاج إلى ما يميزها من الأول، ويدل على مثلويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة؛ لأنه فرع التنكير، واحتياج النفى وشبهه إليها؛ لأنها فروع الإيجاب ....» (٣٣١).

(٦٩) «يُرَدُّ إلى أصله في التصغير، وفي التكسير على مثال: مفاعل أو مفاعيل، أو أفعال، أو أفعلة، أو فعال دون البدل الكائن آخراً مطلقاً، سواء كان حرف لين نحو: ملْهى أم غير حرف لين نحو: ماء، فإن الألف في ملْهى بدل من الواو؛ لأنه مشتق من اللَّهو، والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم: مياه، فمثال التكسير على مفاعل ملاهى، وعلى مفاعيل صحارِيّ، وعلى أفعال أمواه، وعلى أفعلة أسْقية، وعلى فعال مياه.

ويقال في تصغيرها: مُلَيْهي، ومُوَيْه، وسُقَيّ؛ لأن التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها» (٣٣٢).

(٧٠) «... وأما ذو القلب؛ فإنه لا يُرَدّ في البابين إلى أصله، بل يُصغر، ويُكَسَّر على لفظه كجاه أصله: وجه؛ لأنه من الوجاهة، فقلب، فيقال في تصغيره: جويه؛ لا وجيه لعدم الاحتياج إلى الرد إلى الأصل. ويجمع أيْنُق على أيانق، ويصغر على أُيَيْنِق.

وما ورد بخلاف ما قرّرناه من ردّ ذي البدل إلى أصله، فإما شاذ كقولهم في عيد: عُييد وأعياد، أو من مادة أخرى كقولهم: فُسَيْتيط، فهو تصغير فستاط لغة في فسطاط، وفسيطيط بالطاء لتصغير فسطاط، فهما مادّتان لا أنه ردّ أحدهما إلى الآخر» (٣٣٣).

(٧١) «... لأن أصل وضع حروف المدّ عدم الحركة خصوصاً الألف، فإن تحريكها غير ممكن» (٣٣٤).

(٧٢) يذكر أنه إذا كان آخر الموقوف عليه متحرّكاً غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه أمور: منها: «السكون: وهو الأصل في الوقف على المتحرّك ...» (٣٣٥).

(٧٣) ويقول عن أحكام الوصل والفصل: «فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لأن كل كلمة تدل على معنى غير الكلمة الأخرى، فكما أن المعنيين متميزان، فكذلك اللفظ المعبّر عنهما...» (٣٣٦).

(٧٤) «أصل النداء بـ (يا) أن تكون للبعيد حقيقة أو حكْماً، وقد يُنادى بها القريب لنكت...» (٣٣٧).

(٧٥) يقول عن (الالتفات): «ومثاله من التكلم إلى الغيبة - ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم، وقصده من السامع؛ حضر أو غاب، وأنه ليس في كلامه ممن يتلون

ويتوجه ويبدى فى الغيبة خلاف ما يبديه فى الحضور. قوله تعالى: «إنا فتحانا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك اللّه» (٣٣٨)والأصل: (لنغفرلك) . «إنا أعطيناك الكوثر فصلٌ لربك» (٣٣٩)والأصل: (لنا) . أمراً من عندنا إنا كنا مرسلين رحمة من ربك» (٣٤٠)والأصل: (منا) . «إنى رسول اللّه إليكم جميعاً إلى قوله: فآمنوا باللّه ورسوله» (٣٤١)والأصل: (وبى) ، وعدل عنه لنكتتين؛ إحداهما، دفع التهمة عن نفسه بالعصبية لها. والأخرى تنبيههم على استحقاقه الاتباع بما اتصف به من الصفات المذكورة والخصائص المتلوّة ...» (٣٤٢) .

(٧٦) «أصل أدوات النفى (لا) ، و(ما) ؛ لأن النفى إمّا فى الماضى وإما فى المستقبل، والاستقبال أكثر من الماضى أبداً، و(لا) أخف من (ما) ، فوضعوا الأخف للأكثر ...» (٣٤٣) .

(٧٧) «وكانت من القانتين» (٣٤٤) ، «إلا امرأته كانت من الغابرين» (٣٤٥) والأصل: (من القانتات) و(الغابرات) فعدّت الأنثى من المذكر بحكم التغليب ، «بل أنتم قوم تجهلون» (٣٤٦) أى بتاء الخطاب تغليباً لجانب (أنتم) على جانب (قوم) ، والقياس أن يؤتى بياء الغيبة؛ لأنه صفة لـ (قوم) ، وحسّن العدول عنه وقوع الموصوف خبراً عن ضمير المخاطبين ...» (٣٤٧) .

(٧٨) يذكر من التقديم والتأخير قوله تعالى: «أرأيت من اتخذ إلهه هواه» (٣٤٨) والأصل (هواه إلهه) ؛ لأن مَنْ اتخذ إلهه هواه غير مذموم، فقدّم المفعول الثانى للعناية به. ...

وقوله: «غرابيب سود» (٣٤٩)والأصل (سود غرابيب) ؛ لأن الغربيب الشديد السواد» (٣٥٠) .

(٧٩) «الأصل توافق الضمائر فى المرجع حذراً من التشتيت ، ولهذا لمّا جوّز بعضهم فى «أن اقذفيه فى التابوت فاقذفيه فى اليم» (٣٥١) أن الضمير فى الثانى للتابوت ، وفى الأول لموسى عابه الزمخشرى ، وجعله تنافراً مخرجاً للقرآن عن إعجازه ، فقال: الضمائر كلها راجعة إلى موسى ، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة؛ لما يؤدى إليه من تنافر النظم الذى هو أمّ إعجاز القرآن ومراعاته أهم ما يجب على المفسّر. ...

وقد يخرج عن هذا الأصل كما فى قوله: «ولا تستفت فيهم منهم أحداً» (٣٥٢) فإن ضمير (فيهم) لأصحاب الكهف و(منهم) لليهود ...» (٣٥٣) .

(٨٠) «الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثم أخّر المفعول الأول في قوله: «وكذلك جعلنا لكل نبيّ عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض» (٣٥٤)ليعود الضمير عليه؛ لقربه إلا أن يكون مضافاً ومضافاً إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه المحدَّث عنه، نحو وإن تعدوا نعمة اللّه لا تحصوها» (٣٥٥) ...» (٣٥٦).

(٨١) يذكر أن من الأمور التي تختصّ بها الهمزة: «تقديمها على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: «أوكلما عاهدوا عهداً» (٣٥٧)، «أفأمن أهل القرى»(٣٥٨)، «أثم إذا مـا وقع» (٣٥٩)وسائر أخواتها يتأخّر عنه، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: «فكيف تتقون»(٣٦٠)، «فأين تذهبون»(٣٦١)، «فأنى تؤفكون»(٣٦٢)، «فهل يهلك»(٣٦٣)، «فأي الفريقين» (٣٦٤)، «فما لكم في المنافقين»(٣٦٥) ...» (٣٦٦).

(٨٢) «للوقف عند العرب أوجه متعدّدة؛ والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة ... فأما السكون، فهو الأصل في الوقف على الكلمة المحرّكة وصلاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن لا يوقف على متحرك، وهو اختيار أكثر القراء ...» (٣٦٧).

(٨٣) يقول في حديث اللُّقَطَة: (... فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها) (٣٦٨): « ... تضمّن هذا الحديث حذف جواب (إنْ) الثانية، وحذف الفاء من جوابها، فإن الأصل: فإن جاء صاحبها أخذها وإلا يجئْ فاستمتع بها» (٣٦٩).

(٨٤) يقول عن (لام الطلب): «(وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبنى ...» (٣٧٠).

(٨٥) «أصل حروف النداء (يا)، ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالا، ولا يقدّر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم اللّه عز وجل، واسم المستغاث، وأيها، وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بـ (وا)» (٣٧١).

(٨٦) «أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام، ثم ما أشبه العلم في كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لأيّ، وليس مستغاثاً به ولا مندوباً يجوز حذف حرف النداء معه» (٣٧٢).

(٨٧) «(أنْ) أصل النواصب للفعل وأم الباب بالاتفاق ...» (٣٧٣).

(٨٨) «(إنْ) أصل أدوات الشرط وأم بالباب ...» (٣٧٤).

(٨٩) «الأصل فى (مفْعل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المأكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل ... وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهى: المنسِك، والمطلِع ....، والمرْفِق، والمفْرِق، والمسْجِد ...» (٣٧٥).

(٩٠) «الأصل فى الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء نحو: شيخ، وعجوز، وحمار، وأتان، ....، وقلوص، وجدى، وعناق، وتيس، وعنز، وخزز، وأرنب. وربما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق ...» (٣٧٦).

(٩١) «أصل الفعل التذكير لأمرين: أحدهما: أن مدلوله المصدر، وهو مذكَّر؛ لأنه جنس والثانى: إنه عبارة عن انتساب الحدَث إلى فاعله فى الزمن المعيّن، ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنوياً، وإنما تأنيثه للفاعل» (٣٧٧).

(٩٢) يقول فى باب التقاء الساكنين: «الأصل: تحريك الساكن المتأخر؛ لأن الثقل ينتهى عنده، كما فى تكسير الخماسىّ وتصغيره، فإن الحذف يكون فى الحرف الأخير؛ لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهى إلى الآخر. وكذلك الجمع بين الساكنين، ولذلك لا يكون التغيير فى الأول إلا لوجه يرجّحه. ... وقيل: الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان أوّل الساكنين، أو ثانيهما؛ لأن الأواخر مواضع التغيير؛ ولذلك كان الإعراب فى الآخر» (٣٧٨).

(٩٣) «الألف لا تكون أصلا فى الأسماء المعربة، ولا فى الأفعال، وإنما تكون أصلا فى الحروف نحو: ما، ولا، وفى الأسماء المتوغلة فى شبه الحرف نحو: إذا، وأنّى؛ لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من أصلىّ» (٣٧٩).

(٩٤) «يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة؛ لأنه يردّه إلى أصله وهو الصرف، أو يستفيد بذلك زيادة حرْف فى الوزن» (٣٨٠).

(٩٥) «أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة فى الرفع والنصب والجر، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة. والإعراب فى آخرها يبيّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة على صيغة واحدة، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها» (٣٨١).

(٩٦) «أصل الضمير المنفصل للمرفوع؛ لأن أوّل أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلا، والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظاً، فإذا أضمرا اتصلا به، فصار المضارع مختصاً بالانفصال» (٣٨٢).

(٩٧) «الأصل في الظروف التصرّف، وأصل الأسماء أن لا تقتصر على بابٍ دون باب، فمتى وجِد الاسم لا يستعمل إلا في باب واحد علِمْت أنه قد خرج عن أصله، ولا يوجد هذا إلا في الظروف والمصادر، وإلا في باب النداء؛ لأنها أبوابٌ وضعت على التغيير» (٣٨٣).

(٩٨) «أصل الاستثناء أن يكون بـ (إلا)، وإنما كانت هي الأصل؛ لأنها حرفٌ، وأنها تنقل الكلام من حالٍ إلى حال الحروف كما أنّ (ما) تنقل من الإيجاب إلى النفي، والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار، واللام تنقل من النكرة إلى المعرفة.

فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت: ما قام إلا زيد. وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها، ومحمول عليها؛ لمشابهة بينهما ...» (٣٨٤).

(٩٩) والأصل في (سواء)، و(سوى) الظرفية، وقد استعملت بمعنى (غير) (٣٨٥).

(١٠٠) يقول في باب التمييز: «قولك: ادهنت زيتاً، لا يجوز انتصاب زيت على التمييز، إذ الأصل: ادّهنت بزيت، فلو نصب على التمييز، لأدّى إلى حذف حرف الجر والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك. وكل ذلك إخراج اللفظ عن أصل وضعه، ويوقف فيما ورد من ذلك على السماع» (٣٨٦).

(١٠١) «الأصل في الجرّ حرف الجرّ؛ لأن المضاف مردود في التأويل إليه ...» (٣٨٧).

(١٠٢) الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتّسعت في بعض ذلكِ، فخصّت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارع للفعل؛ لأن الفعل له بني، وصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدلالة عليه» (٣٨٨).

(١٠٣) «جملة ما يوصف به ثمانية أشياء:

اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات؛ لأنها تدخل في حد الصفة؛ لأنها تدل على ذات باعتبار معنىً هو المقصود؛ وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم. وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات، والمعاني هي المصادر. وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها.

والرابع: المنسوب كمكيّ وكوفيّ، وهو في معنى اسم المفعول.

والخامس: الوصف بذي التي بمعنى صاحب.

والسادس: الوصف بالمصدر كرجل عدْل وهو سماعي.

والسابع: ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أيّ رجل.

والثامن: الوصف بالجملة » (٣٨٩).

(١٠٤) «الواو أصل حروف العطف ...» (٣٩٠).

(١٠٥) «(وأعربوا) على خلاف الأصل فعلا (مضارعاً)؛ لشبهة الاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه .. ولكن لا مطلقاً بل (إن عريا من نون توكيد مباشر)، فإن لم يعر منه بني؛ لمعارضة شبهه للاسم، بما يقتضي البناء وهو النون المؤكّدة التي هي من خصائص الأفعال ...» (٣٩١).

(١٠٦) «(ويعْد أنْ المصدرية، تعويض ما عنها) بعد حذفها (ارْتُكِبْ كمثل: أمّا أنت برّاً فاقترب)، الأصل: لأن كنت برّا، فحذفت اللام للاختصار، ثم (كان)، فانفصل الضمير، وزيدت )ما) للتعويض، وأدغمت النون فيها للتقارب» (٣٩٢).

(١٠٧) «(واستثن مجروراً بـ «غير») لإضافته له حال كونه (معرباً بما لمستثنى بـ (إلا) نسبا) من وجوب نصب، واختيار وإتباع على ما تقدم، ولكونها موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة، شركت (إلا) في الإخراج ومعناه: المغايرة، ولم تكن متضمنة معناها فلهذا لم يُبْنَ» (٣٩٣).

(١٠٨) «إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بُني لشبَهه حينئذٍ بالماضي. وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنياً وإنما أعرب لشبهه بالاسم من وجهين: العموم والاختصاص.

فأنْ يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى؛ لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه. قال: وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين: أنه لحق هذا ما لحق هذا، وأن المعنى الذى لحقت له الأمر هو المعنى الذى لحقت له المضارع، فبنته العرب لما ذكرناه، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء فى الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل ...

قلت: ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذ أشبه الفعل من وجهين، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخل أل أو الإضافة التى هى من خصائص الأسماء» (٣٩٤).

(١٠٩) «بُنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال السكون؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله» (٣٩٥).

(١١٠) «العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، فما وُجِد من الأسماء والحروف عاملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله ...» (٣٩٦)

(١١١)«الأصل فى تقدير الحرف أن يقدّر ساكناً؛ لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلا بدليل ....».(٣٩٧)

(١١٢) «الأصل فى الربط الضمير، ولهذا يُرْبط به مذكوراً، ومحذوفاً ...».(٣٩٨)

(١١٣) «وندر مجيء خبر (عسى)، و(كاد) اسماً مفرداً ... وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل» (٣٩٩).

(١١٤) الإيجاب أصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها، تقول مثلا: قام زيدٌ، ثم تقول فى النّفى: ما قام زيد، وفى الاستفهام: أقام زيد؟ وفى النهى: لا تقمْ، وفى الأمر: قُمْ، فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة فى التركيب على ذلك الغير، وكلما كان فرعاً احتاج إلى ما يدل به عليه، كما احتاج التعريف إلى علامة من (أل) ونحوها؛ لأنه فرع التنكير، والتأنيث إلى علامة من تاء وألف؛ لأنه فرع التذكير ...» (٤٠٠).

(١١٥) «تصغير (ذا) (ذيّا)، وأصله: ثلاث ياءات: عين الكلمة، وياء التصغير، ولام الكلمة، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الأولى؛ لأن الثانية للتصغير

فلا تحذف، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحركة، والألف فيها بدل عن المحذوف، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ...» (٤٠١).

(١١٦) «الدليل على أن الفرع هو الذى ينبغى أن تجعل فيه العلامة لا الأصل: أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة الإفراد، لمّا كانت التثنية والجمع فرْعين عن الإفراد، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التصغير، ولم يجعلوا علامة التكبير، لأن التصغير فرع عن التكبير، وكذلك أيضاً جعلوا الألف واللام علامة للتعريف، ولم يجعلوا للتنكير علامة؛ لأن التعريف فرع عن التنكير، فإن كان التنكير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن فى التعريف، وهى التنوين نحو قولك: سيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وأشباه ذلك فى اللسان كثير» (٤٠٢).

(١١٧) «الفروع هى المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة ... بدليل أنك تقول فى المذكّر: قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأتِ للمذكّر بعلامة، وتقول: رأيت رجلا فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت رجلا، فأدخلت العلامة فى الفرع الذى هو التعريف، ولم تدخلها فى التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين، لتدل بها على استقباله، وذلك يدلّ على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة ...»(٤٠٣)

(١١٨) يقول فى «الميزان الصرفى»: «وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء:

أحدها: الاشتقاق، فإن دلّ على أن ألف ضارب، وهمز اضرب، وراء ضرب زوائد. الثانى: شبه المشتق، والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل، وهذا فيه سقوط من فرع مثاله: ألف قذال، وواو عجوز، وياء كثيب، فإنها تسقط فى الجمع وهو: قُذل، وعجز، وكثب، والجمع فرع، والإفراد أصل فدّل على زيادتها فيه ...» (٤٠٤).

(١١٩) «وأما قول ابن مالك فى قول النبى ﷺ «أوَ مخرجىّ هم» فالأصل فيه وفى أمثاله: تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم عليغيرها من أدوات الاستفهام فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها؛ ... لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهى معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم على جزء مما عطف.

ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام، فأرادوا التنبيه عليه فكانت بذلك لأصالتها فى الاستفهام ...» (٤٠٥).

(١٢٠) يقول عن (اسم الفاعل): «(ويضاف لمفعوله) جوازاً نحو: «هديا بالغ الكعبة» (٤٠٦)، «إنك جامع الناس» (٤٠٧)، غير محلى الصيد» (٤٠٨).

قال أبو حيان: وظاهر كلام سيبويه: أن النصب أولى من الجر، وقال الكسائى: هما سواء، ويظهر لى أن الجرَّ أولى؛ لأن الأصل فى الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع؛ فالحمل على الأصل أولى» (٤٠٩).

(١٢١) يقول عن (الفاء) التى تقع فى جواب (أمَّا): «يجوز حذفها فى سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى: فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتم الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء فى الحذف، ورب شىء يصح تبعاً ولا يصح استقلالا ...» (٤١٠).

(١٢٢) «وسميت نون الوقاية؛ لأنها تقى الفعل من الكسر المشبه للجر، ولذا لم تلحق الوصف نحو: الضاربى. وأصل اتصالها بالفعل، وإنما اتصلت بغيره للشبه به» (٤١١).

(١٢٣) «وفى (الذى)، و(التى) لغات، إثبات الياء ساكنة، وهى الأصل ...» (٤١٢).

(١٢٤) «وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأوْلى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى: «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه» (٤١٣)، وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه، وإنما تقدّم الظرف ونحوه على الجملة؛ لأنه من قبيل المفرد ...» (٤١٤).

(١٢٥) «(ويقلّ حذف النعت) مع العلم به؛ لأنه جيء به فى الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم فحذفه عكس المقصود ...» (٤١٥).

(١٢٦) يقول فى باب (الظروف والمجرور): «(ولا يتعلّق) من حروف الجر (زائد) كالباء، و(مِنْ) فى: «وكفى بالله شهيداً» (٤١٦)، «هل من خالق غير الله» (٤١٧)، وذلك لأن معنى التعلّق: الارتباط المعنوى. والأصل أنّ أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء، فأعينت

على ذلك بحروف الجرّ، والزائد إنما دخل فى الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط (إلا اللام المقوّية) فإنها تتعلق بالعامل المقوّى نحو: _ مصدقاً لما معهم، (٤١٨) ...»(٤١٩) .

(١٢٧) يقول في باب (العدد): «والنكتة في إثبات التاء فى المذكر أن العدد كله مؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وتركت من المؤنث؛ لقصد الفرق ولم يعكس؛ لأن المذكر أصل، وأسبق، فكان بالعلامة أحق، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتى تأنيث ...» (٤٢٠).

(١٢٨) «وإنما كانت علامة التصغير ياء؛ لأن الأولى بالزيادة حروف المد، واللين. والجمع: قد أخذ الألف، فأرادوا حرفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفصل، فجاءوا بالياء؛ لأنها أقرب إلى الألف.

وزعم بعض الكوفيين ... أن الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم: هدهد، وتصغيره: هداهد، ودابة، وشابة ، والتصغير: دوابّة، وشوابة بالألف.

وأجيب بأن الأصل دُوَيبة، وشُوَيْبة، فأبدلت الألف من الياء، وبأن هداهد اسم موضوع للتصغير، لا أنه تصغير هدهد» (٤٢١).

(١٢٩) «الاسم أصل للفعل والحرف.

... ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدلّ على أنه أصل أنهما فرعان ... وإنما قلنا إن الاسم أصل والفعلُ والحرف فَرعان؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدل ذلك على أصالة الاسم فى الكلام، وفرعيّة الفعل والحرف فيه ...» (٤٢٢).

(١٣٠) «الأصل مطابقة المعنى للفظ، ومن ثمّ قال الكوفيون: إن معنى أفْعِلْ به فى التعجب أمر كلفظه. وأما البصريون فقالوا: إنّ معناه: التعجب لا الأمر، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد تُرك فى مواضع عديدة، فليكن متروكاً هنا ...» (٤٢٣).

(١٣١) «الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنًى من المعانى، والمعانى إنما الموضوع لها الحروف، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازِمَ اللام على الأصل، واستغنى

فى فعل المخاطب عنها، فحذفت هى وحروف المضارعة؛ لدلالة الخطاب على المعنى المراد ...» (٤٢٤).

(١٣٢) «الإضافة تردّ الأشياء أصولها، ولذلك أعربت (أىّ) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة، فردتها إلى الإعراب الذى هو الأصل فى الأسماء.

وإذا أضيف ما لا ينصرف ردّ إلى أصله من الجر» .(٤٢٥)

(١٣٣) «الإضمار خلاف الأصل، ولذلك رُدّ على قــول من قال: إن الاسم بعد (لولا) مــرتفع بفعل لازم الإضمار، فــإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خــلاف الأصل. ...» (٤٢٦).

(١٣٤) يقول عن التركيب إنه: «خلاف الأصل؛ لأنه بعد الإفراد ...» (٤٢٧).

(١٣٥) يذكر أن التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها ثم يقول: ومما تردّه التثنية إلى الأصل، قولهم: أبوان، وأخوان، وحموان، وفموان، وفميان، ويديان، ودميان، وذواتا فى تثنية ذات، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو للتى هى الأصل نحو: فتيان، وقفوان، وقلب الهمزة المبدلة من واوٍ واواً» (٤٢٨).

(١٣٦) «التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، ولذلك تظهر التاء فى المؤنث الخالى منها، إذا صغّر كقولك فى قدْر: قُدَيْرة، وفى قوْس قُوَيْسة، وفى هند هُنَيْدة» (٤٢٩).

وبذلك فإن ما ذكره السيوطى نظرياً من أن المسائل التى استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة قد ظهر جلياً من خلال كتبه التطبيقية.

## ثالثا : أدلة فرعية ملحقة بالأصول النحوية

ذكر السيوطي أنواعاً أخرى من الأدلة جعلها تحت عنوان «في أدلة شتى»، وقد نقلها عن الأنباري وابن جني وغيرهما ورتّبها بناء على ما ارتضاه.

وقد ذكر الأنباري بعض هذه الأدلة، وجعلها ملحقة بالقياس فقال تحت عنوان: (في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال): «اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأولى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول» [٤٣٠].

فالأنباري قد ذكر هنا أربعة أنواع من الاستدلال، وهي الأدلة التي يكثر التمسُّك بها على حدّ قوله، أي أن هناك أنواعاً أخرى من الأدلة: منها: فصل جعله تحت عنوان في الاستحسان) [٤٣١]، وفصل جعله تحت عنوان (في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه) [٤٣٢]، وقد فصَلَ بين الفصلين بأربعة فصول. ولعلّ هذا مما وقع فيه الأنباري من أخطاء في منهج ترتيب كتابه (لمع الأدلة)، وهذا ما يمتاز به كتاب الاقتراح عن كتاب لمع الأدلة، إذ فيه الترتيب والتنظيم [٤٣٣].

وأما ابن جني فقد ذكر باباً تحت عنوان (باب في عدم النظير) [٤٣٤]، وباباً آخر تحت عنوان (باب في الاستحسان) [٤٣٥] نقلهما عنه السيوطي.

ومن ذلك كله نص السيوطي على أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر، وذكر منها ثمانية مجموعة من كلام الأنباري وابن جني وغيرهما ومرتبة ترتيباً يُحمد للسيوطي - رحمه الله -، وهي: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء

على نفيه، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمّى بـ (الباقي).

وهناك تفصيل ذلك:

(١) الاستدلال بالعكس:

وهذا النوع من الاستدلال أخذه النحاة من الأصوليين الذين يعبّرون عنه بـ (قياس العكس)، ويعرّفونه بأنه: «إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع؛ لافتراقهما في العلة» [٤٣٦] .

وقد مثّل له السيوطي فيما ينقله عن الأنباري بقوله: «منها: الاستدلال بالعكس، كأن يقول: لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف[٤٣٧] - يقصد السيوطي المخالفة بينه وبين المبتدأ - لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن منصوباً دلّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني» [٤٣٨] .

فاستدل السيوطي - هنا - بعدم نصب المبتدأ على أن «الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الظرف، وإلا فإعماله في الثاني دون الأول تحكُّم وترجيح بلا مرجح، فاستدلّ بعكس الحكم على نفيه» [٤٣٩] .

(٢) الاستدلال ببيان العلة:

ويستدل ببيان العلة عند الخلاف حول إيجاب الحكم أو نفيه: «فيجعلون وجودها دليلا على وجود الحكم (وهو ما يسمى الطرد) كما يجعلون عدمها دليلا على عدمه (وهو ما يسمى العكس)» [٤٤٠] .

وهو كما يذكر السيوطي فيما ينقله عن الأنباري ضربان: «أحدهما: أن يُبيِّن علة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم.

والثاني: أن يبيّن العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم» [٤٤١].

ومعروف أن الحكم يدور مع علته حيث دارت وجوداً وعدماً؛ فأينما وجدت العلة وجد الحكم.

وقد مثّلَ للأول بقوله: «فالأول: كأن يستدلَّ من أعمل اسم الفاعل في محل الإجماع، لجريانه على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملا» (٤٤٢) .

ومثّلَ للثاني بقوله: «والثاني: كأن يستدل من أبطل عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة، فيقول: إنما عملت (إنّ) الثقيلة؛ لشبهها بالفعل، وقد عدم بالتخفيف فوجب أن لا تعمل» (٤٤٣) .

## (٣) الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه:

ذكر السيوطي قول الأنباري: «وهذا إنما يكون في ما إذا ثبت لم يخْفَ دليله فتستدل بعدم الدليل على نفيه، كأن تستدل على نفي أن الكلمات أربعة، وعلى نفي أن أنوع الإعراب خمسة فتقول: لو كانت الكلمات أربعة وأنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف مع كثرة البحث وشدة الفحص، فلما لم يعرف ذلك دلّ على أنه لا دليل فوجب أن لا تكون الكلمات أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة» (٤٤٤) .

ثم يردّ على من يزعم أن النافي لا دليل عليه فيقول: «وليس كذلك؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل؛ فكما يجب الدليل على المثبت يجب أيضاً على النافي» (٤٤٥) .

وعدم الدليل على نفي الحكم هو الوجه السلبي للاستقراء؛ «لأن ما ثبت بالاستقراء فقد ثبت بالإيجاب كأقسام الكلم وأنواع الإعراب إلخ فإذا أردنا استعمال دليل النفي أمكن أن نقول: إن الدليل على أن الأقسام ثلاثة أنه لو لم تكن كذلك لقام الدليل على الزيادة أو النقص في هذا العدد وذلك لما نعرفه عن جهد النحاة الذي بذلوه في البحث والتقصي، فلما لم يقم دليل يعارض أن أقسام الكلام ثلاثة أو أنواع الإعراب غير ما هي ثبت أنها ما هي» (٤٤٦) .

ولقد أكثر السيوطي من الاستعانة بهذا الدليل، ومن ذلك:

يقول في باب (اسم الفاعل) : «(تجب) الإضافة (إن كان ماضياً نحو: ضارب زيدٍ أمس، إذ لا يجوز النصب ... (أو) كان (المفعول ضميراً) متّصلا به نحو: زيدٌ مكرمك.

(وقيل) ...: محَلّه نصب، وزال التنوين أو النون في: مكرماك، ومكرموك؛ للطافة الضمير لا للإضافة، قالا لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة وموجب الجر الإضافة،

وليست محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور، ولم يتعيّن سبباً له. ورُدّ بالقياس على الظاهر فإنه لا يحذف التنوين فيه إلا للإضافة، ويتعيّن النصب لفقد شرط الإضافة، بأن كان في اسم الفاعل (أل)، وخلا منها الظاهر والمضاف إليه، ومرجع الضمير ...» [٤٤٧].

ويقول عند حديثه ـ في حروف العطف ـ عن (حتى): «(حتى) هي (كالواو) لمطلق الجمع. (وقيل): هي (للترتيب) قال ابن مالك: وهي دعوى بلا دليل ...» [٤٤٨].

ويقول عند حديثه ـ في حروف العطف ـ عن (أم): «(وزعم ابن كيْسان أن أصلها: أو) أبدلت واوها ميماً فتحوّلت إلى معنى يزيد على معنى (أو).

وقال أبو حيان: وهي دعوى بلا دليل، ولو كانت كذلك لاتفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوجه: منها: أن السؤال بـ (أو) قبله بـ (أم) وأنه يقدّر مع (أو) بأحد، ومع (أم) بأي.

وأن جواب (أو) (بنَعَمْ) أو (لا). وجواب (أم) بالتعيين بالاسم أو الفعل ...» [٤٤٩].

ويقول عند بيانه لحديث موسى والخضر: «وقوله: (ما نقص علمي وعلمك من علم اللّه إلا كنقرة هذا العصفور من هذا البحر): ليس هذا الاستثناء على ظاهره؛ لأن علم اللّه لا يدخله النقص، فقيل: نقص بمعنى أخذ، وهو توجيه حسن، فيكون من باب التضمين، ويكون التشبيه واقعاً على الأخذ لا على المأخوذ منه، وقيل: المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول التبعيض؛ لأن العلم القائم بذات اللّه تعالى صفة قديمة لا تتبعّض والمعلوم هو الذي يتبعض، ... وقيل: «لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا» [٤٥٠]. أي: ولا الذين ظلموا، لكن قال ذلك أبو حيان في (البحر): إن إثبات (إلا) بمعنى (ولا) لا يقوم عليه دليل» [٤٥١].

ويقول في حديث: «وإنْ وجدتَ لبحراً» [٤٥٢]: قال الخطابي: (إنْ) هنا نافية، واللام في (لبحراً) بمعنى (إلا)، أي: ما وجدناه إلا بحراً، والعرب تقول: إنْ زيد لعاقل، أي: ما زيد إلا عاقل، والبحر من نعوت الخيل، قال الأصمعي: فرسٌ بحرٌ إذا كان واسع الجري.

قلت: هذا الذي أعربه الخطابي مذهب كوفي، ... والبصريون يقولون في هذا إنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، دخلت لام الابتداء للفرق بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية.

قال أبو حيان: الكوفيون يرون أنّ (إنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إلا)، وهذا باطل؛ لأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى (إلا). وقال ابن مالك: قولهم إنّ اللام بمعنى (إلا) دعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف النفي أولى؛ لأنها أنصّ على النفي من (إنْ)، فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم استعمالها كذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد، (٤٥٣).

## (٤) الاستدلال بالأصول:

والأصل هو ما جرّده النحاة بالاستقراء الناقص ،الذي أجروه على الكلام الفصيح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة. فإذا أصلو أصلا جعلوه مقيساً عليه ما ظل مطرداً، وردوا إليه ما تفرع منه بحسب منهجهم. فإذا نص أصل القاعدة على أن رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول في نحو (حياك اللّه). وإذا قال الأصل (الرفع سابق على النصب) فمن قال: إن المضارع (مرفوع لتجرد من الناصب والجازم) فقد خالف أصلا نحوياً؛ لأن القول بالتجرد معناه سبق النصب على الرفع، وهكذا يصبح الأصل من جملة الأدلة عند المحاجة والجدل، (٤٥٤).

وقد استدل السيوطي فيما نقله عن الأنباري بالمثال قائلا: كأنْ يُسْتَدَلّ على إبطال أنّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم بأنّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضا عليأن الرفع قبل الجزم؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم، فإن قيل: فهَبْ أنّ الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال فلم قلتم: الرفع في

الأفعال قبل الجزم؟ قلنا: لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع؛ لأن الفرع يتبع الأصل(٤٥٥).

وقد اعترض بعض الباحثين على هذا الاستدلال من عدة أوجه، فمن الممكن أن نقول إن التعرى أسبق من التقييد، فالتعرى أولا، ولما كان الرفع هو الأول كان ملازما للتعرى، كما يمكن القول إن الفعل المضارع رفع لأنه لم يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه دون مسٍّ لأسبقية الرفع للنصب والجزم، يضاف إلى ذلك أن عوامل النصب والجزم في الفعل المضارع عارضة، وعندما لا تأتي هذه العوارض فإن المضارع يأخذ الحكم الأول، ولما كان الرفع الأول، أخذ الفعل المضارع الرفع(٤٥٦).

(٥) الاستقراء:

الاستقراء لغة: يأتي في اللغة دلالة على التتبع والنظر والتلمُّس، إذ يقال: قَرَوتُ الأرضَ وتقريتها واستقريتها: تتبّعتها ، (٤٥٧).

اصطلاحاً: يأتي اصطلاحاً بنفس المعنى اللغوي، وهو أن يتتبّع العالم أو الدارس الظاهرة المعينة وينظر فيها. وقد يكون الاستقراء تاماً وقد يكون ناقصاً (٤٥٨).

فالاستقراء هو: تتبّع الجزيئات لإثبات أمر كلي، (٤٥٩).

ومن الأمثلة على ذلك عند السيوطي ما يأتي:

- يرى أن «الفرق بين (السين) و(سوف) من وجهين:

الأول: التراخي في (سوف) أشد منه في (السين) بدليل استقراء كلامهم، قال تعالى: «وسوف تسألون» (٤٦٠)، وطال الأمد والزمان، وقال تعالى: «سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم» (٤٦١) فتعجل القولَ.

والثاني: أنه يجوز دخول اللام على (سوف)، ولا تكاد تدخل على (السين)(٤٦٢).

- يرى أن «الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف. ولا رابع لها، والأدلة على ذلك ثلاثة: أحدها: الأثر ... الثاني: الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، ومن بعدهم.

الثالث: الدليل العقلي، ولهم في ذلك عبارات ...» (٤٦٣).

- وذكر أن العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً ثم قال: ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب. المنقول عن المركّب كتأبط شراً، أو شاب قرناها، أو عن الجمع

نحو: كلاب، وأنمار، وعن التثنية نحو: ظبيان وعن مصغّر: كعُمير، وسهيل، وزهير، وحريث، وعن منسوب: كريمي، وصيفيّ، وعن اسم عين كثور وأسد لحيوانين، وجعفر لنهر، وعمرو لواحد عمور [٤٦٤]الأسنان، فإنه نقل عن حقيقة عامَّة إلى حقيقة خاصة، وعن اسم معنى كـ: زيد وإياس مَصْدَرى زاد، وآسى إياساً. وليس هو مصدر: أيس مقلوب: يئس؛ لأن مصدر المقلوب يأتى على الأصل، وعن اسم فاعل: كمالك، وحارث، وحاتم، وفاطمة، وعائشة، وعن اسم مفعول: كمسعود، ومُظفَّر، وعن صوت: كـ (ببَّة) [٤٦٥]، وعن الفعل الماضى: كـ (شمّر)، و(بذّر)، و(عثّر)، و(خضّم)، ولا خامس لها على هذا الوزن، وكمسب. وعن المضارع: كـ (يزيد)، و(يشكر) و(يعمر) و(تغلب). وعن الأمر وقد جاء عنهم فى موضعين: أحدهما: سمى بفعل الأمر من غير فاعل فى قولهم: (اصمت) لواد بعينه. والثانى: مع الفاعل فى قولهم: (أطرقا) لموضع معين.

قلت: وينبغى أن يزاد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة، وشيخ وعفيف، ومن أفعل التفضيل كأحمد، فإنه أولى من نقله من المضارع» [٤٦٦].

- ويذكر فى باب (القلب) أن: أكثر ما يكون القلب فى المعتل والمهموز كهارى فى هائر[٤٦٧]وشاكى السلاح فى شائك، وراء فى رايى، وآبار فى أبآر ومنه فى غيرهما: (عملى) فى (لعمرى). وذو الواو أمكنُ فيه من ذى الياء.

قال أبو حيان: دليل ذلك الاستقراء؛ فأكثر ما جاء القلب فى ذوات الواو نحو: شاك، وهار، ...» [٤٦٨].

- يقول فى (أبنية الفعل) عن الفعل الذى على وزن )فَعِل) بكسر العين: «(ولزومه أكثر) من تعديه، فإنّ أكثر الأفعال التى جاءت على (فَعِل) لازمة استقراء» [٤٦٩].

- يقول فى باب المصدر: «(وإعماله مضافاً أكثر) من إعماله منوّناً استقراء» [٤٧٠].

- يقول فى باب التمييز: «ومقتضى الاستقراء»[٤٧١]أن تمييز (كأين) لا يكون جمعاً، فليست كمثل (كم) الخبرية فى ذلك» [٤٧٢].

- وذكر فى باب (الاستثناء من العدد): «... وجميع ما استدلّ به محتمل التأويل، والمُستَقْرأ من كلام العرب هو استثناء الأقل ...» [٤٧٣].

وزعم الزمخشري أنّ (بات) يأتي بمعنى (صار). قال ابن مالك: وليس بصحيح؛ لعدم شاهد على ذلك مع التتبُّع والاستقراء» (٤٧٤).

- وذكر رأياً يقول: «إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل بعد اعتبار اللفظ. ويضعف بعد اعتبار المعنى القويّ الرجوع إلى الأضعف، ثم يذكر الاعتراض على هذا الرأي قائلا بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد» (٤٧٥).

- وعند ذكره لحديث : «لا تلبسوا القُمُصَ ولا العمائم ولا السَّراويلات ولا البَرَنسَ ولا الخفاف إلا أحد لا يَجِدُ النعلين فَلْيَلْبَس الخفَّين » (٤٧٦)قال : قال ابن المدير : فيه استعمال (أحد ) في الإثبات ، وقد خصّه بضرورة الشعر. قال : والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا إن كان يعقب النفي» (٤٧٧).

- وذكر أن (إنّ): «التأكيد بها أقوى من التأكيد باللام، قال: وأكثرُ مواقعها بحسب الاستقراء الجواب لسؤال ظاهراً ومقدّراً إذا كان للسائل فيه ظن» (٤٧٨).

## (٦) الاستدلال بعدم النظير:

ولم يذكره (الأنباري) وذكره (ابن جني)، ويذكر السيوطي أنه: كثير في كلامهم، وإنما يكون دليلا على النفي لا على الإثبات؛ وقد استدلّ المازني ردّاً على من قال: إن (السين) و(سوف) ترفعان الفعل المضارع، بأنّا لم نرَ عاملا في الفعل يدخل عليه اللام وقد قال تعالى: ولسوف يعطيك ربك (٤٧٩)، (٤٨٠).

ويلخّص (السيوطي) ما ذكره (ابن جني) في )الخصائص) فيقول: «وإنما يستدلّ بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يُلْتَفَتْ إليه؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، مثاله: (أنْدَلُس) فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه: (أنْفَعُل)، وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا؛ لأن النون زائدة لا محالة، إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلُل)، فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال واللام والسين، وفي

أولها همزة. ومتى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو (مُدَحْرِج) وبابه؛ فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على وزن (أَنْفُعْل) وإن كان مثالا لا نظير له، فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية كنون (عنبر) فالدليل يقتضي كونها أصلا؛ لأنها مقابلة لعين (جعفر) والنظير موجود وهو (فَعْلَل)» (٤٨١).

وذكر السيوطي أنه: «إذا ورد شيء حُمِل على القياس، وإن لم يوجد له نظير»(٤٨٢).

وقد أكثر السيوطي من الاستعانة بعدم النظير في الاستدلال، ومن ذلك:

– ذكر في باب (أسماء الأفعال) عن (تثنية (هاء) وجمعها: «اعلم أن (هاؤما) و(هاؤم) نادر في العربية لا نظير له، ألا ترى أن غيره من: صَهْ، ومَهْ لا يظهر فيه الضمير البتّة، وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال، ففي التنزيل: «هاؤم اقرءوا كتابيه» (٤٨٣)، (٤٨٤).

– ويقول في باب (إعراب ما لا ينصرف) عن زنة )مفاعل) أو (مفاعيل): ... «وكلاهما لا نظير له في الآحاد، وهي مستقلة أيضاً بمنع الصرف، إذ الاسم بها فرع من جهة الجمعيّة وجهة عدم النظير بخلاف سائر الجموع، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد» (٤٨٥).

– ويذكر في باب (إعراب ما لا ينصرف) أن أسماء السور أقسام: «السادس: المركّب كطاسين ميم، فإن لم يضف إليه (سورة) ففيه ... وذكر ثلاثة آراء ... وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديراً، ففيه الرأيان». يقصد الحكاية أو الإعراب غير مصروف. ويجوز على الإعراب فتح النون، وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك، وإجراؤه على النون مضافاً لما بعده، وعلى هذا في (ميم) الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه. أمّا كهيعص، (٤٨٦)، «حم عسق» (٤٨٧) فلا يجوز فيهما إلا الحكاية سواء أضيف إليها سورة أم لا. ولا يجوز فيهما الإعراب، لأنه لا نظير لها في الأسماء المعربة، ولا تركيب المزج؛ لأنه لا يركبه أسماء كثيرة (٤٨٨).

– وذكر في إعراب الأسماء الستة اثنى عشر مذهباً ومن هذه المذاهب: «أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً» (٤٨٩) وقال عن هذا الرأي: «ورُدّ بأنه لا نظير له» (٤٩٠).

ومنها: «أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع» [٤٩١] وقال عن هذا الرأي: «وردّ بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأن العَدَم لا يكون علامة» [٤٩٢].

- ويذكر اختلافهم في المضاف إلى ياء المتكلم ، «فقيل: مبنيّ، وكسرته كسرة بناء؛ لأنه لا يحدثها عامل الجر. وعلة بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف؛ لأن كل مضاف، لايتغيّر آخره لأجل المضاف إليه، وخروج الشيء عن نظائره يُلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء. وقيل: معرب لعدم علة البناء، ولأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف، ولا تُجوِّزه إلا في الظرف، وفيها أجرى مجراه كـ(مِثْل) و(غيْر) ، فوجب أن يكون معرباً.

وقيل: لا معربٌ ولا مبنيّ؛ لأن الإعراب غير موجود والبناء لا علّة له، فوجب أن يحكم بعدَمِها، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين. ونحو ذلك: الرجل ونحوه ممّا فيه ألف ولام، فإنه لا منصرف؛ لأن الصرف التنوين، ولا تنوين، ولا غير منصرف، لأنّه لا يشبه الفعل. والجواب: أن هذا لا نظير له [٤٩٣].

- وذكر السيوطي أنه: «لم يجئ (فَعْلِل) إلا (نَرْجِس) ... وهو فارسيّ معرب ... وقد ذكره النحويون في الأبنية، وليس له نظير في الكلام ...» [٤٩٤].

- ويقول: «إنما لم يبنوا اثنى عشر؛ لأنه لا نظير له، إذ ليس لهم مركب صدره مُثَنّى» [٤٩٥].

- ويقول عن جموع الكثرة: « ... فإن تماثل أحد المثالين بحذف بعض، وإبقاء بعض، أبقى ماله مزيّة في المعنى أو اللفظ، وحذف الآخر. مثال المعنى نحو: منطلق، ومعتلم: الميم، والنون، والتاء زوائد فيحذف النون ولا تاء، وتبقى الميم، فيقال: مطالق، ومعالم؛ لأن الميم زيد لمعنى، وهو الدلالة على اسم الفاعل، وزيادتها مختصة بالأسماء بخلاف النون والتاء، فإنهما يزادان في الأسماء والأفعال.

ومثال اللفظ نحو: استخراج، يقال في جمعه: تخارج، فتبقى التاء، وتحذف السين؛ لأن بقاءها وحذف السين أدّى إلى وجود النظير نحو: تجافيف، وتماثيل والعكس يؤدى إلى عدم النظير؛ لأنه يصير: سخاريج، وسفاعيل وهو معدوم في أبنية كلامهم» [٤٩٦].

- ويذكر أنه «إذا كان الاسم علماً مرتجلا، فإنك تجمعه جمع ماوازنه من أسماء الأجناس إذا كان له نظير في الأوزان، أو ما قاربه في الوزن إن لم يكن له نظير مراعياً للموافقة في التذكير والتأنيث.

فإن كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكر، أو مؤنثاً جمع جمع اسم الجنس

المؤنث. مثال ما له نظير: زيدب، وسعاد، وأدد، فيجمع زيدب على زيانب كما تجمع (أرنباً) على (أرانب)، و(سعاد) على )أسْعُد) كما تجمع كِراع على أكْرع ... ومثال ما لا نظير له: ضَرِبْب إذا ارتجلت علماً من الضرب على وزن فَعْلَل، فإنه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع بُرْثن، لأنه قاربه في الوزن» (٤٩٧).

(٧) الاستحسان:

وهو مأخوذ من الأصوليين. ويمكننا أن نعده من القياس الخفيّ (٤٩٨) يقول السيوطي: «القياس جليّ وخفيّ: فمن الأول قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني، قال أبو حيان: وقياس المثنى على الجمع قياس جليّ» (٤٩٩).

فالسيوطي هنا قد ذكر أن القياس نوعان: جليّ وخفيّ، وقد مثّل للنوع الأول، وترك الثاني دون تمثيل مما يجعلنا نرى أن الاستحسان من القياس الخفيّ بدليل قول )السيوطي) عن (ابن جني): «دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف» (٥٠٠)؛ فضعف الدلالة يشير إلى خفاء القياس.

والاستحسان نوعان: الأول: استحسان العرب ويكون ذلك بإجماعهم. والثاني: استحسان النحاة ويكون باستحسان أحدهم. والفرق بين الأول والثاني أن الأول عام والثاني شخصيّ وخاص» (٥٠١).

وقد سبق أن تناولنا النوع الأول عند تناولنا لإجماع العرب وها نحن الآن نتناول استحسان النحاة: ومن ذلك: - تركك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو: (الفتوى) و(التقوى)، فإنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير علة قويّة بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وقد شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها، من ذلك

قولهم في تكسير حسن: (حِسَانّ)، فهذا كـ(جبل) و(جبال)، وفي )غفور): (غُفُر) كـ(عمود) و(عمد). ولسنا ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، فليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأنه لو كان واجباً لجاء في جميع الباب مثله» (٥٠٢).

- ومن الاستحسان ـ كما يذكر السيوطي: «ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه ونحو: (استحوذ) و(أطولت الصدود) و(مطيبة للنفس)» (٥٠٣).

- «ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته» (٥٠٤) كقول أحدهم (ميائق) في جمع (ميثاق) «فإن الشائع في جمع )ميثاق) (مواثق) برد الواو إلى أصلها لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب وإن زالت العلة من حيث إن الجمع غالباً تابع لمفرده إعلالا وتصحيحاً. قال ابن جني: قياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال: (مُيَيْثِق)» (٥٠٥).

- ومنه: «إذا اجتمع التعريف العلمي والتأنيث السماعي أو العجمة في ثلاثي الساكن الوسط كهند ونوح فالقياس منع الصرف والاستحسان الصرف لخفته» (٥٠٦).

- ومنه قول السيوطي: «(والحذف) للتاء (في) فعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي نحو: (نعم الفتاة، وبئست المرأة) استحسنوا؛ لأن قَصْدَ الجنس فيه على سبيل المبالغة في المدح أو الذم (بيِّن) ولفظ الجنس مذكر، ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر فتقول: نعمت الفتاة وبئست المرأة» (٥٠٧).

- ويقول في باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل: )"صفة استحسن جرُّ فاعل معنى بها) بعد تقرير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها هي (المشبهةُ باسم الفاعل) فخرج بما ذكره نحو: زيد ضارب أخوه، وبما زدته: زيد كاتب أبوه، واستحسان جرِّ الفاعل بأن تضاف إليه يدرك بالنظر في المعنى» (٥٠٨).

- ذكر أن المبتدأ قسمان: قسم له خبر، وقسمٌ له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف ... وله شروط ومنها تقدم نفي أو استفهام بأيِّ أدواتها كـ(ما) و(لا) و(إنْ) و(غير)، وكالهمزة، وهل، و(ما)، و(مَنْ)، و(متى)، و(أين) ...إلخ. وذكر السيوطي أن ابن مالك شرطه استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقبح ...» (٥٠٩).

- ويرى أن من شروط عمل (ما) عمل (ليس): «فقْد (إنْ)، فإن زيدت بعد (ما) بطل العمل ... قال ابن مالك: لمّا كان عمل (ما) استحساناً لا قياساً شرط فيه الشروط المذكورة؛ لأن كلا منها حال أصلّي، فالبقاء عليها تقوية، والتخلّي عنها أو عن بعضها توهين. وأحقُ الأربعة بلزوم الوهَن عند عدمه الخلوّ من مقارنة (إنْ)؛ لأن مقارنة (إنْ) تزيل شبهها بـ (ليس)؛ لأن (ليس) لا يليها (إنْ)، فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال» (٥١٠).

- وذكر السيوطي أن الواو قلبت ياء استحساناً لا عن قوة علةٌ في نحو: غدْيان (٥١١)، وعشْيان(٥١٢)، أبيض ليَاح(٥١٣).

وقلبت الياء واواً استحسانا لا عن قوة علة في: التقوى، والبقْوى(٥١٤)، والرّعْوى(٥١٥)، والفتوى. وقولهم: عوى الكلبُ عويةً وعوّة» (٥١٦).

- وذكر السيوطي أن الأصمعي منع وصف المنادى المبنيّ؛ لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت.

والجمهور على الجواز، لكثرة وروده، ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضةٌ فكان القياس ألا تعتبر مطلقا كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: ضرْباً زيداً، لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحساناً، فلا يزاد على ذلك، كما أن فعال العلم لما بنى حملا على فعال الأمر لم يتعدّ إلى سائر أحواله» (٥١٧) .

وقد ذكر السيوطي عن الأنباري اختلاف النحاة في الأخذ بالاستحسان والاستدلال به «فقال قوم: إنه غير مأخوذ به؛ لما فيه من التحكم وترك القياس. وقال آخرون: إنه مأخوذ به» (٥١٨) . واختلف هؤلاء في معناه: «فقيل: هو ترك قياس الأصول لدليل، وقيل: هو تخصيص العلة» (٥١٩) .

ومثال ترك الأصول لدليل ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة. وكذلك مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضاً مخالف لقياس الأصول؛ لأن الزائد جزء من الفعل المضارع، إذ

الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول، وألا يكون جزءاً منه» [٥٢٠]

ومثال تخصيص العلة وذلك بأن تقول: «إنما جمعت )أرض بالواو والنون فقيل (أرَضون) عوضاً من حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن تقول في (أرض): (أرْضَه) فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها، وهذه العلة غير مطردة؛ لأنها تُنْقَضُ بـ (شمس) و(دار) و(قِدْر) فإن الأصل فيها: (شمسة) و(دارة) و(قدرة) ولا يجوز أن تجمع بالواو النون» [٥٢١].

(٨) الدليل المسمّى بـ (الباقى):

ومثال ذلك ما يذكره السيوطي قائلا: «قولنا: الدليل يقتضى أن لا يدخل الفعل شيء من الإعراب؛ لكون الأصل فيه البناء؛ لعدم العلة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعلة اقتضت ذلك، فبقى الجر على الأصل الذى اقتضاه الدليل من الامتناع» [٥٢٢].

* * *

وقد جعلت هذه الأدلة ملحقة بالأصول ـ لا بالقياس وحده ـ؛ لأنها ترجع إلى ثلاثة أصول هي السماع، والاستصحاب، والقياس.

فالاستقراء ملحق بالسماع؛ لأنه ليس إلا أن يتتبّع الدارس ظاهرة معينة، ولا يكون ذلك إلا من خلال السماع.

والاستدلال بالأصول يمكن إلحاقه بالاستصحاب؛ فمسائل الأصل مرتبطة بالاستصحاب وكذلك الدليل )الباقى) يلحق بـ (الاستصحاب)؛ لأن الاستصحاب ما هو إلا إبقاء الأمر على ما كان عليه.

وأما الاستحسان؛ فقد سبق أن ذكرنا أنه القياس الخفى؛ لأنه يعد نوعاً من ترك القياس لدليل أو تخصيص العلة.

وكذلك الاستدلال بالعكس؛ لأنه إثبات نقيض حكم الأصل فى الفرع، وكذلك الاستدلال ببيان العلة وبعدم الدليل فى الشى على نفيه وغيرها يمكن إلحاقه بالقياس ولو بوجه.

وقد جعل الدكتور تمام حسان هذه الأدلة من الأدلة التى تستعمل فى الجدل النحوى فى الاستدلال، وذلك عند تطبيق الأدلة النحوية.

وحاول أن يحدّد موقع هذه الأدلة بين عناصر البنية الهيكلية للنحو؛ فجعل الاستدلال بالاستقراء دليلا ملحقاً بـ (السماع)، أما الاستدلال بالأصول فهو ملحق بـ (الاستصحاب)؛ وأما الاستدلال ببيان العلة، وبالاستحسان، والعكس، وعدم النظير، وعدم الدليل فى الشىء على نفيه، والدليل (الباقى) فجعلها أدلة ملحقة بالقياس (٥٢٣).

ثم ختم كلامه بملاحظتين:

( أ ) «أن هذه الأدلة جزء من الجدل فى النحو، وليست جزءاً من منهج استنباط القواعد. وأكثر رواجها عند المتأخرين، وفى عصر المأمون.

(ب) ومع ذلك لا ينبغى أن ندعى أن النحاة قد نقلوا هذه الأدلة عن المنطق، وكل ما يمكن قوله: إنهم تأثروا فى استعمالها بالمنطق، وفرق بين النقل والتأثر» (٥٢٤).

******

## الهوامش

(١) طه/ ٦٤ .

(٢) المعجم الوسيط ١/ ١٤٠ جمع.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسي الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م) قابله علي نسخه ... د.عدنان درويش، د.محمد المصري - مؤسسة الرسالة ط٢ سنة١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م ص٤٢ .

(٤) أصول الفقه لمحمد زكريا البرديسي ط٢ - سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م - مطبعة دار التاليف ص٢١٦ .

(٥) الكليات ص٤٢ .

(٦) أصول الفقه ص٢١٦ .

(٧) أصول التشريع الإسلامي ص٥١ .

(٨) السابق ص٥١، ٥٢ .

(٩) الاقتراح ص٩٥ .

(١٠) الاقتراح ص٦٦ .

(١١) الاقتراح ص٦٦، الخصائص ١/ ١٩٠ .

(١٢) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء - رسالة ماجستير من جامعة الفتح - طرابلس - للمختار أحمد ديره - دار قتيبة ط١ سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م ص١٩٤ .

وقد فرق بعض الدارسين بين إجماع الأصوليين وإجماع النحاة في أن الإجماع عند الأصوليون محدد زمنه بعد انتقال الرسول e إلي الرفيق الأعلي؛ فلا لزوم لإجماعهم مادام الرسول بينهم. أما بعد موته e فإن الإجماع كان أمراً جائزاً بعكس إجماع النحاة فإنه لم يحدد بزمن، إذ إننا نجده في كتاب سيبويه وقد عاش في عصور الاحتجاج، كما نجده في عصرنا هذا في قرارات المجامع اللغوية وما بين هذا وذالك علي مر العصور لم يخفت صوت الإجماع.

ينظر: دراسات نحوية - لأحمد سليمان ياقوت ص١٤٥ .

(١٣) المطالع السعيدة/ ٦٨ .

(١٤) المطالع السعيدة/ ٦٩ .

(١٥) المطالع السعيدة/ ٦٩ .

(١٦) المطالع السعيدة/ ١١١ .

(١٧) المطالع السعيدة ص١٦٦، شرح الألفية ص٨٤ .

(١٨) الهمع ١/١١٨، وينظر: المطالع السعيدة ص١٤٦ .

(١٩) الهمع ١/١٤٠.

(٢٠) الهمع ١/١٤١.

(٢١) الهمع ١/١٤١.

(٢٢) الهمع ١/١٥٠.

(٢٣) الهمع ١/١٨٨.

(٢٤) الهمع ١/١٩٦.

(٢٥) الهمع ١/٢٠٧.

(٢٦) الهمع ١/٢٠٨.

(٢٧) الهمع ١/٢٢٤.

(٢٨) الهمع ١/٢٥٠.

(٢٩) الهمع ١/٥٢.

(٣٠) الهمع ١/٥٨.

(٣١) الهمع ١/٧١.

(٣٢) الهمع ١/٧١.

(٣٣) الهمع ١/٨٢.

(٣٤)الهمع ١/١٠٣.

(٣٥) الهمع/ ٣٥٤.

(٣٦) الهمع ١/٣٦٠/٣٦١.

(٣٧) الهمع ١/٣٦٤.

(٣٨) الهمع ١/٣٧٥.

(٣٩) الهمع ١/٤١٦.

(٤٠) الهمع ١/ ٤٢٠.

(٤١) الهمع ١/٤٢٦.

(٤٢) المطالع السعيدة/ ١٦٩ .

(٤٣) المطالع السعيدة/ ١٧٩ .

(٤٤) المطالع السعيدة/ ٢١٨ .

(٤٥) المطالع السعيدة/ ٢٣٥ .

(٤٦) المطالع السعيدة/ ٢٤٧ .

(٤٧) المطالع السعيدة/ ٢٥٥ .

(٤٨) المطالع السعيدة/ ٢٧٨ .

(٤٩) المطالع السعيدة/ ٢٩٩ .

(٥٠) المطالع السعيدة/ ٣٤٠ .

(٥١) المطالع السعيدة/ ٤٢٢ .

(٥٢) البقرة/ ٢٥ .

(٥٣) المطالع السعيدة/ ٤٧٠ .

(٥٤) المطالع السعيدة/ ٤٧٢ .

(٥٥) شرح الألفية/ ٤٣ .

(٥٦) شرح الألفية/ ١٢٣ .

(٥٧) شرح الألفية/ ١٢٤ .

(٥٨) شرح الألفية/ ١٢٨ .

(٥٩) شرح الألفية/ ٢٣٢، ٢٣٣ .

(٦٠) شرح الألفية/ ٢٤٣ .

(٦١) شرح الألفية/ ٢٥٤ .

(٦٢) شرح الألفية/ ٢٦٣ .

(٦٣) شرح الألفية/ ٣٠٩ .

(٦٤) شرح الألفية/٣٢٣.

(٦٥) شرح الألفية/ ٣٤٦ .

(٦٦) الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤.

(٦٧) التوبة/ ١٠٦ .

(٦٨) الكهف/ ٨٦ .

(٦٩) طه/ ٦٥ .

(٧٠) محمد/ ٤٠ .

(٧١) الإنسان/ ٣ .

(٧٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/٤٤٨.

(٧٣) الأشباه والنظائر ٣/ ١٤٠.

(٧٤) الأشباه والنظائر ٣/١٤٢.

(٧٥) الأشباه والنظائر ٣/٢٤٤.

(٧٦) الأشباه والنظائر ٣/٢٤٩، ٢٥٠.

(٧٧) الأشباه والنظائر ٣/٣٢٦.

(٧٨) الأشباه النظائر ٣/٣٢٧، ٣٢٨.

(٧٩) الأشباه النظائر ٣/٣٥٣.

(٨٠) الأشباه والنظائر ٤/١٨٢.

(٨١) الأشباه والنظائر ٦/٥٦.

(٨٢) الأحزاب ١٨.

(٨٣) الأنعام ١٥٠ .

(٨٤) الأشباه والنظائر ٦/١٦٢.

(٨٥) الأشباه والنظائر ٢/١٩٧.

(٨٦) الأشباه والنظائر٢/٢٠٤.

(٨٧) الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٠.

(٨٨) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٣.

(٨٩) الأشباه والنظائر ١/٣٧.

(٩٠) الأشباه والنظائر ١/٣٨.

(٩١) الأشباه والنظائر ١/٨٩ ، ٩٠.

(٩٢) الأشباه والنظائر ١/٩١.

(٩٣) الأشباه والنظائر ١/١٠١.

(٩٤) الأشباه والنظائر ١/١١٢.

(٩٥) الأشباه والنظائر ١/١٦٩.

(٩٦) الأشباه والنظائر ١/١٧٧.

(٩٧) الأشباه والنظائر ١/١٨٨.

(٩٨) الأشباه والنظائر ١/٢٠٠، وانظر الإيضاح ص ٨٥، ٨٦.

(٩٩) الأشباه والنظائر ١/٢٣٥.

(١٠٠) الأشباه والنظائر ٢/١٨.

(١٠١) الهمع ٣/١٤٠.

(١٠٢) الهمع ١/٨٥.

(١٠٣) الهمع ١/٣٥٣.

(١٠٤) الهمع ٣/٣٣٤.

(١٠٥) يوسف/ ٢ .

(١٠٦) فصلت/ ٤٤ .

(١٠٧) الإتقان ٢/٣٩٤.

(١٠٨) عقود الزبرجد ٢/٣٥٦.

(١٠٩) عقود الزبرجد ٢/٤٠٣.

(١١٠) عقود الزبرجد ١/٢٠٤.

(١١١) عقود الزبرجد ١/٢٤٤.

(١١٢) عقود الزبرجد ٣/٢٣٢.

(١١٣) القصص/ ٤ .

(١١٤) الإتقان ٣/١٦.

(١١٥) الإتقان ٣/٢٢٢.

(١١٦) الإتقان ٣/٢٢٤.

(١١٧) المزهر ٢/٥٧.

(١١٨) المزهر ٢/٨٥.

(١١٩) الهمع ٣/٨.

(١٢٠) الهمع ٣/٥١.

(١٢١) الاقتراح ص٦٦، الخصائص ١/١٩٠، ١٩١ .

(١٢٢) الاقتراح ص٦٦ وانظر النص مفصلًا في الخصائص ١/١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤ .

(١٢٣) الاقتراح ص٦٦، ٦٧، للخصائص ١/١٩١ ، ١٩٢ .

(١٢٤) الاقتراح باب القول علي إجماع أهل العربية متي يكون حجة ص٦٦، الخصائص باب القول علي إجماع أهل العربية متي يكون حجة ١/١٩٠ ، ١٩١ .

(١٢٥) الاقتراح ص٦٧ .

(١٢٦) الاقتراح ص٦٧ .

(١٢٧) الهمع ٢/٢٧ .

(١٢٨) الهمع ١/٢٤ .

(١٢٩) الأشباه والنظائر ٥/٥ .

(١٣٠) الأشباه والنظائر ٥/٩ .

(١٣١) الأشباه والنظائر ٥/١٠ .

(١٣٢) الأشباه والنظائر ٥/١٢ ، ١٣ .

(١٣٣) الأشباه والنظائر ٥/١٧ .

(١٣٤) الأشباه والنظائر ٥/١٨ .

(١٣٥) الأشباه والنظائر ٥/١٨ .

(١٣٦) الأشباه والنظائر ٥/١٨ .

(١٣٧) الأشباه والنظائر ٥/١٨ .

(١٣٨) الأشباه والنظائر ٥/٢٢ .

(١٣٩) الهمع ٢/٢٩٢ .

(١٤٠) الأشباه والنظائر ٥/٢٣ .

(١٤١) الأشباه والنظائر ٢/٢٥ .

(١٤٢) الأشباه والنظائر ٥/٢٨ .

(١٤٣) الأشباه والنظائر ٥/٢٩ .

(١٤٤) الهمع ٢/٢٦ .

(١٤٥) الهمع ٢/٢٧ .

(١٤٦) الهمع ٢/٢٢٨ .

(١٤٧) الهمع ٢/٢٢٨.

(١٤٨) النكت ٢/٨٤٥.

(١٤٩) أصول النحو في الخصائص لابن جني ص٢٠٤ .

(١٥٠) الاقتراح ص ٦٧ .

(١٥١) الاقتراح ص٦٧ .

(١٥٢) ديوان الفرزدق ص١٣٩ من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز.

(١٥٣) الاقتراح ص٦٧ .

(١٥٤) المطالع السعيدة/ ١٤٦، ١٤٧ .

(١٥٥) المطالع السعيدة /٢٣٦.

(١٥٦) المطالع السعيدة/ ٣٢٨ .

(١٥٧) الهمع ٢/٢٣٧.

(١٥٨) شرح الألفية/ ١٣٣.

(١٥٩) الأنعام/ ١٦٣ .

(١٦٠) طه/ ١٧ .

(١٦١) شرح الألفية ٢٣١ .

(١٦٢) شرح الألفية ٢٤٥ .

(١٦٣) شرح الألفية ٢٥٣ .

(١٦٤) الإتقان ٢/٤٨١.

(١٦٥) الأشباه والنظائر ٢/٥٤.

(١٦٦) الأشباه والنظائر٣/٢٢٩ ، ٢٣٠.

(١٦٧) الإتقان ٢/٥٠٦.

(١٦٨) الإتقان ٢/٤٧٧.

(١٦٩) المائدة /٩٧.

(١٧٠) الإتقان ٣/١٦١.

(١٧١) الإتقان ٣/ ١٦٠.

(١٧٢) البقر /٢.

(١٧٣) المائدة/ ١٠٩، البقرة/ ٣٢ .

(١٧٤) الأحزاب/ ١٣ .

(١٧٥) عقود الزبرجد ٣/١٨١ .

(١٧٦) الهمع ١/١٠٠ .

(١٧٧) الهمع ١/١٠٤ .

(١٧٨) الهمع ٣/٣٧٦ .

(١٧٩) الهمع ٣/٢٠٤ .

(١٨٠) النساء/ ١٥٧ .

(١٨١) الهمع ٢/١٩٠ ، ١٩١ .

(١٨٢) الأشباه والنظائر ١/١٦٨ .

(١٨٣) الأشباه والنظائر ١/١٠٣ .

(١٨٤) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٢ .

(١٨٥) الأشباه والنظائر ٢/٤١٣ .

(١٨٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٠ .

(١٨٧) الهمع ٢/١٠٦ .

(١٨٨) الهمع ٢/١٠٦ .

(١٨٩) الكتاب ١/١٤٨ .

(١٩٠) الإتقان ٢/٤٢٥ .

(١٩١) القصص /٤ .

(١٩٢) الإتقان ٣/١٦ .

(١٩٣) الهمع ٣/٣٧٦ .

(١٩٤) الأشباه والنظائر ٨/١٨٦ ، ١٨٧ .

(١٩٥) سبأ/ ٩ .

(١٩٦) الهمع ٣/٤٥٨ .

(١٩٧) الهمع ٢/٣٧٥ .

(١٩٨) الهمع ٢/٣٩٦ .

(١٩٩) الأشباه والنظائر ٦/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢٠٠) المزهر ١/١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢٠١) القاموس المحيط للفيروزابادي للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي ٧٢٩: ٨١٧هـ وبهامشه تعليقات وشروح - نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٩٧م ١/٩١.

(٢٠٢) أصول التشريع الإسلامي للأستاذ علي حسب الله ط١ سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م ص١٠٠ .

(٢٠٣) أصول الفقه الإسلامي للشيخ محمد أبو زهرة ص٢٧٦ .

(٢٠٤) الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ص٤٦ .

(٢٠٥) الاقتراح ص١١٣ .

(٢٠٦) أصول النحو د.محمود نحلة.

(٢٠٧) لمع الأدلة ص١٤١ .

(٢٠٨) لمع الأدلة ص١٤١ .

(٢٠٩) ينظر أصول النحو في الخصائص لابن جني ص٣٦٤ وينظر العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه في: دور النحو في علوم الشريعة - ماجستير بدار العلوم لجمال عبد العزيز ص٧٠٦ فما بعدها، في أصول العربية د.أحمد علم الدين الجندي ص٢ فما بعدها، تقويم الفكر النحوي د.علي أبو المكارم ص٢٢٥، الأصول النحوية عند الأنباري ص٨٣ فما بعدها، مقدمة كتاب الكوكب الدري - حيث العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه وثيقة وقديمة، وإن كان ثمة فروق بينهما.

(٢١٠) الشاهد وأصول النحو د.خديجة الحديثي ص٤٦٤ .

(٢١١) أصول النحو في معاني القرآن للفراء لمحمد المعراوي ص٣٠١ .

(٢١٢) الخصائص لابن جني ٢/٤٥٩ - ٤٦٧.

(٢١٣) لمع الأدلة ١٤١ .

(٢١٤) لمع الأدلة ص١٤٢ .

(٢١٥) الإغراب في جدل الإعراب ص٦٨ .

(٢١٦) يقول في (شرح المفصل): قال صاحب الكتاب: (البناء على السكون هو القياس) قال الشارح: (القياس في كل مبنيّ أن يكون ساكناً، وما حُرِّك من ذلك فلعلة؛ فإذا وجدت مبنياً ساكناً؛ فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه؛ لأن ذلك مقتضى القياس) ينظر: شرح المفصل للشيخ العلامة موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) مكتبة المتنبي القاهرة لاط، لات٣/٢٨). ويقول: ... «فإن قيل فأنت تقول: (ترجيت) و(ونعازيت) بقلبها ياء مع أنك لا تكسر ما قبل اللام في المضارع؛ لأنك تقول: يترجّى ويتغازى فهلا قلت: (ترجوت) و(تعازوت) فتصحح (رجيت) و(تغازيت) مطاوع (غازيت) فلما كانت الواو تقلب في الأصل؛ لانكسار ما قبل لامه في المضارع نحو (يرجي) و(يغازي) بقيته على حالها بعد دخول تاء المطارعة؛ فالألف في (ترجي) و(تغازي) بدل من ياء هي بدل من الواو التي هي لام في الأصل ...» ينظر: شرح المفصل ١٠/١١٥).

(٢١٧) الاستدلال باستصحاب الحال د. يسرية محمد إبراهيم حسن الشافعي مجلة الزهراء ـ جامعة الأزهر ـ كلية الدراسات الإسلامية والعربية ـ فرع البنات بالقاهرة ـ العدد السادس عشر أول ذي القعدة سنة ١٤١٨هـ/ ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٨م ص٧٤٥ .

(٢١٨) البحر المحيط لأبي حيان دراسة نحوية ـ صرفية ـ صوتية ـ رسالة دكتوراه بدار العلوم لعبد اللطيف محمد الخطيب ص٨٨٢ .

(٢١٩) الاقتراح/ ٢١ .

(٢٢٠) الاقتراح/ ١١٣ .

(٢٢١) الاقتراح/ ١١٤ .

(٢٢٢) أصول النحو في الخصائص لابن جني ص٤٨٤ .

(٢٢٣) أصول النحو في كتب إعراب القرآن رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة القاهرة ـ رقم ٧١١٤ لحسام أحمد قاسم ص٢٩٣ .

(٢٢٤) الأصول د.تمام ص١٢٢ .

(٢٢٥) تقويم الفكر النحوي د.علي أبو المكارم ص٢٢٧، ٢٢٨ .

(٢٢٦) الهمع ١/٧٣، ٧٤.

(٢٢٧) المطالع السعيدة/ ٧١ .

(٢٢٨) الهمع ١/١٩٢.

(٢٢٩) المائدة/ ٨٩ .

(٢٣٠) الهمع ١/١٨٠.

(٢٣١) الهمع ٨/١٢٨، ١٢٩.

(٢٣٢)

(٢٣٣) الهمع ٢/١٣٧.

(٢٣٤) البيت لنصيب في ديوانه ص٩ .

(٢٣٥) الهمع ٣/٣٥.

(٢٣٦) الهمع ٣/٤٦٢.

(٢٣٧) الأشباه والنظائر ٣/٣٠٩.

(٢٣٨) شرح الألفية ص١٢٩ .

(٢٣٩) الاقتراح/ ١١٣ .

(٢٤٠) الاقتراح/ ١١٣ .

(٢٤١) الاقتراح/ ١١٣، ١١٤ .

(٢٤٢) الاقتراح/ ١١٣ .

(٢٤٣) البقرة/ ٢١٥ .

(٢٤٤) الهمع ١/٢٧٣.

(٢٤٥) الهمع ١/٢٩٧، ٢٩٨، المطالع السعيدة ١٦١، ١٦٢.

(٢٤٦) الهمع ١/٣٢٥، المطالع السيعدة ١٨٢، ١٨٣، الأشباه والنظائر ٣/٩٥.

(٢٤٧) الهمع ١ / ٣٢٩ ، المطالع السعيدة ١٨٦، ١٨٧، شرح الألفية/ ٩٦ .

(٢٤٨) الهمع ١/ ٣٤٧، المطالع السعيدة/ ١٩٦ .

(٢٤٩) هود/ ٨ .

(٢٥٠) للبقرة/ ٢٦٧ .

(٢٥١) البقرة/ ١٦٧ .

(٢٥٢) الانفطار/ ١٦ .

(٢٥٣) الهمع ١/٣٦٦.

(٢٥٤) الهمع ١/٣٨٩.

(٢٥٥) المطالع السعيدة/ ٥٥ .

(٢٥٦) المطالع السعيدة/ ٦٤، شرح الألفية ٤٣ .

(٢٥٧) المطالع السعيدة ص٦٨ .

(٢٥٨) المطالع السعيدة/ ٧١، وينظر: النكت للسيوطي ١/ ١٩٠، الأشباه والنظائر ٣ / ٤٨، شرح الألفية/ ٤٦ .

(٢٥٩) المطالع السعيدة/ ٩٢ .

(٢٦٠) المطالع السعيدة/ ٩٣، وينظر: الأشباه والنظائر ٣ /٤٧.

(٢٦١) المطالع السعيدة/ ١٠٥، وينظر: الأشباه والنظائر ٣ /٦٢.

(٢٦٢) المطالع السعيدة/ ١٢٩، الأشباه والنظائر ٣ / ٧١.

(٢٦٣) المطالع السعيدة/ ١٣٦ فما بعدها.

(٢٦٤) الهمع ١/ ٤٤٢، وينظر: المطالع السعيدة/ ٢٢٦، الأشباه والنظائر ٣ / ١٢٨.

(٢٦٥) الهمع ١/٤٨٦ ، وينظر: المطالع السعيدة/ ٢٤٢ .

(٢٦٦) مريم/ ٣ .

(٢٦٧) المزملون/ ١٠٩ .

(٢٦٨) البقرة/ ١٣٦ .

(٢٦٩) الرعد/ ٥ .

(٢٧٠) الأحزاب/ ١٨ .

(٢٧١) المطالع السعيدة/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، وينظر: الهمع ١/ ٥٠١.

(٢٧٢) المطالع السعيدة/ ٢٥٨ ، وينظر: شرح الألفية/ ١٥٣ ، الهمع ١/ ٥١٥ فما بعدها الأشباه والنظائر ٣ /١٣٨ .

(٢٧٣) المطالع السعيدة/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وينظر: الهمع ٢ /٧.

(٢٧٤) المطالع السعيدة/ ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وينظر: الهمع ٢/ ٩.

(٢٧٥) الهمع ٢/ ٤٩.

(٢٧٦) الهمع ٢/ ٩٩/ ١٢٣.

(٢٧٧) الهمع ٢/ ١٢٥.

(٢٧٨) الهمع ٢/ ١٢٦.

(٢٧٩) الهمع ٢/ ١٢٦ ، وينظر: المطالع السعيدة/ ٣٢١ .

(٢٨٠) الهمع ٢/ ١٤٧.

(٢٨١) الهمع ٢/ ١٤٨.

(٢٨٢) الهمع ٢/ ١٥٣ ، المطالع السعيدة ص٣٢٩ .

(٢٨٣) الهمع ٢/ ١٦٤.

(٢٨٤) الهمع ٢/ ١٩٥.

(٢٨٥) المطالع السعيدة/ ٣٤٥ فما بعدها، وينظر: الهمع ٢/ ٢٠١.

(٢٨٦) الهمع ٢/ ١٠٦.

(٢٨٧) الهمع ٢٠٨ .

(٢٨٨) الهمع ٢/ ٢٣٥ ، المطالع السعيدة/ ٣٥٣ .

(٢٨٩) الهمع ٢/ ٢٦٠ ، شرح الألفية/ ١٩٧ .

(٢٩٠) مريم/ ٤ .

(٢٩١) الكهف ٣٤ .

(٢٩٢) القمر/ ١٢ .

(٢٩٣) الهمع ٢/ ٢٦٦.

(٢٩٤) الهمع ٢/٢٩١ .

(٢٩٥) الهمع ٢/٣٥٨.

(٢٩٦) الهمع ٢/٣٧٢، ٣٧٣.

(٢٩٧) المطالع السعيدة/ ٤١٦، الهمع ٢/٣٩١، الإتقان ٢/٤٦٧ .

(٢٩٨) الهمع ٢/٤٢٥ .

(٢٩٩) الهمع ٢/٤٧٦ .

(٣٠٠) الروم/ ٩ .

(٣٠١) الهمع ٢/٤٨٢، ٤٨٣ .

(٣٠٢) الهمع ٢/٤٩٢، وينظر: المطالع السعيدة/ ٤٦٦ .

(٣٠٣) الهمع ٢/٤٩٤ .

(٣٠٤) الهمع ١/٤٠.

(٣٠٥) الهمع ١/٢١.

(٣٠٦)الهمع ١/٢٣ .

(٣٠٧) الهمع ١/٣٢ .

(٣٠٨) الهمع ١/٦٢، شرح الألفية/ ٤٤ .

(٣٠٩) البقرة/ ٧ .

(٣١٠) المعارج/ ١٦ .

(٣١١) العدد وكناياته في حاشية السيوطي على البيضاوي ص١١٣ .

(٣١٢) الأعراف/ ١٧٧ .

(٣١٣) الكهف/ ٢٩ .

(٣١٤) الأنعام/ ١٣٦ .

(٣١٥) الهمع ٣/٢٩.

(٣١٦) الهمع ٣/٣٠.

(٣١٧) الهمع ٣/٣٢.

(٣١٨) الهمع ٣/١٩٥.

(٣١٩) الهمع ٣/١٩٨.

(٣٢٠) الهمع ٣/٢٠٥.

(٣٢١) الهمع ٣/٢٥٥ .

(٣٢٢) الهمع ٣/٢٧٤ .

(٣٢٣) الهمع ٣/٢٧٥ .

(٣٢٤) الفاتحة/ ٣ .

(٣٢٥) المطالع السعيدة/ ٤٢٤ .

(٣٢٦) المطالع السعيدة/ ٤٤٥ .

(٣٢٧) المطالع السعيدة/ ٤٤٦ .

(٣٢٨) المطالع السعيدة/ ٤٦١ .

(٣٢٩) الهمع ٣/٣٧٠.

(٣٣٠) الهمع ٣/٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤ .

(٣٣١) الهمع ٣/٢٨٩، شرح الألفية/ ٣٢٩ .

(٣٣٢) الهمع ٣/٣٤٥، ٣٤٦ .

(٣٣٣) الهمع ٣/٤٤٧.

(٣٣٤) الهمع ٣/٤٤٤.

(٣٣٥) الهمع ٣/٣٩٠، ٣٩١ .

(٣٣٦) الهمع ٣/٤٧١.

(٣٣٧) الإتقان ٣/٢٢٣.

(٣٣٨) الفتح/ ١، ٢ .

(٣٣٩) الكوثر/ ١، ٢ .

(٣٤٠) الدخان/ ٥ .

(٣٤١) الأعراف/ ١٥٨ .

(٣٤٢) الإتقان ٣/٢٢٩، ٢٣٠ .

(٣٤٣) الإتقان ٣/٢٠٧.

(٣٤٤) التحريم/ ١٢ .

(٣٤٥) الأعراف/ ٨٣ .

(٣٤٦) النمل/ ٥٥ .

(٣٤٧) الإتقان ٣/١٠٨.

(٣٤٨) الفرقان ٤٣ .

(٣٤٩) فاطر ٢٧ .

(٣٥٠)الإتقان ٣/ ٣٤ .

(٣٥١) طه/ ٣٩ .

(٣٥٢)الكهف/ ٢٢ .

(٣٥٣) الإتقان ٢/٥٥٠.

(٣٥٤) الأنعام/ ١١٢ .

(٣٥٥) إبراهيم/ ٣٤ .

(٣٥٦) الإتقان ٢/٥٥٠.

(٣٥٧) البقرة/ ١٠٠ .

(٣٥٨) الأعراف/ ٩٧ .

(٣٥٩) يونس/ ٥١ .

(٣٦٠) المزمل/ ١٧ .

(٣٦١) التكوير/ ٢٦ .

(٣٦٢) الأنعام/ ٩٥ .

(٣٦٣) الأحقاف/ ٣٥ .

(٣٦٤) الأنعام/ ٨١ .

(٣٦٥) النساء/ ٨٨ .

(٣٦٦) الإتقان ٢/٤٢٦ .

(٣٦٧) الإتقان ١/ ٢٣٧.

(٣٦٨) فتح الباري ٥/٩١.

(٣٦٩) عقود الزبرجد ١/٧٧.

(٣٧٠) الهمع ٢/٤٤٣.

(٣٧١) الأشباه والنظائر ٣/٢٢٢.

(٣٧٢) الأشباه والنظائر ٣/٢٧٧.

(٣٧٣)الأشباه والنظائر ٣/٢٤٤.

(٣٧٤) الأشباه والنظائر ٣/٢٤٨.

(٣٧٥) الأشباه والنظائر ٣/٢٦٣.

(٣٧٦) الأشباه والنظائر ٣/٢٧١.

(٣٧٧) الأشباه والنظائر ٣/٢٧٥.

(٣٧٨) الأشباه والنظائر ٣/٢٩٧.

(٣٧٩) الأشباه والنظائر ٣/٣٠١.

(٣٨٠) الأشباه والنظائر ٣/٦٨.

(٣٨١) الأشباه والنظائر ٣/٧٦.

(٣٨٢) الأشباه والنظائر ٣/٧٦.

(٣٨٣) الأشباه والنظائر ٣/١٥٧، ١٥٨ .

(٣٨٤) الأشباه والنظائر ٣/١٦٧.

(٣٨٥) الأشباه والنظائر ٣/١٦٧.

(٣٨٦) الأشباه والنظائر ٣/١٨٠، ١٨١ .

(٣٨٧) الأشباه والنظائر ٣/١٨٣.

(٣٨٨) الأشباه والنظائر ٣/١٩١.

(٣٨٩) الأشباه والنظائر ٣/٢٠٣.

(٣٩٠) الأشباه والنظائر ٣/١١٠.

(٣٩١) شرح الألفية/ ٤٦ .

(٣٩٢) شرح الألفية/ ١٠٨، ١٠٩ .

(٣٩٣) شرح الألفية/ ١٨٤ .

(٣٩٤) الأشباه والنظائر ٢/١٥١.

(٣٩٥) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٦.

(٣٩٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨.

(٣٩٧) الأشباه والنظائر ٢/٧٦.

(٣٩٨) الهمع ١/٣١٨.

(٣٩٩) الهمع ١/٣١٨، ٤١٩ .

(٤٠٠) الأشباه والنظائر ١/٢٠٨.

(٤٠١) الأشباه والنظائر ١/٤٤.

(٤٠٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٤.

(٤٠٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٢.

(٤٠٤) ..................

(٤٠٥) عقود الزبرجد ٣/١٩٩.

(٤٠٦) المائدة/ ٩٥ .

(٤٠٧) آل عمران/ ٩ .

(٤٠٨) المائدة/ ١ .

(٤٠٩) الهمع ٣/٥٦.

(٤١٠) الهمع ٢/٤٧٩.

(٤١١) الهمع ١/٢١٤.

(٤١٢) الهمع ١/٢٦٧.

(٤١٣) غافر/ ٢٨ .

(٤١٤) الهمع ٣/١٢٧.

(٤١٥) الهمع ٣/١٢٩.

(٤١٦) الفتح/ ٢٨ .

(٤١٧) فاطر/ ٣ .

(٤١٨) البقرة/ ٨٩ .

(٤١٩) الهمع ٣/٩١.

(٤٢٠) الهمع ٣/٢١٨.

(٤٢١) الهمع ٣/٣٤٠.

(٤٢٢) الأشباه والنظائر ١/١٣١.

(٤٢٣) الأشباه والنظائر ١/١٥٢.

(٤٢٤) الأشباه والنظائر ١/١٥٣.

(٤٢٥) الأشباه والنظائر ١/١٦٩.

(٤٢٦) الأشباه والنظائر ١/١٧١.

(٤٢٧) الأشباه والنظائر ١/٢٢٨.

(٤٢٨) الأشباه والنظائر ١/٢٢٤، ٢٢٥ .

(٤٢٩) الأشباه والنظائر ١/٢٤١.

(٤٣٠) لمع الأدلة ص١٢٧ .

(٤٣١) لمع الأدلة ص١٣٣ .

(٤٣٢) السابق.

(٤٣٣) الأصول النحوية عند الأنباري ص٣٦٠ .

(٤٣٤) الخصائص ١/١٩٨، ١٩٩ .

(٤٣٥) الخصائص ١/١٣٤ : ١٤٥ .

(٤٣٦) مفتاح الوصول إلي بناء الفروع علي الأصول للتلمساني - تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤٠٣هـ، ص١٥٩ .

(٤٣٧) هذا مذهب الكوفيين انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/٢٤٥-٢٤٧ .

(٤٣٨) الاقتراح/ ١١٥ .

(٤٣٩) الإصباح حاشية رقم (٧) ص٢٦٣ .

(٤٤٠) الأصول د.تمام حسان ص٢١٦ .

(٤٤١) الاقترح ص١١٥ يراجع لمع الأدلة ص١٣٢ .

(٤٤٢) الاقتراح ص١١٥، يراجع لمع الأدلة ص١٣٢ وفي الإصباح: فالأول: كأن يستدلّ من أعمل اسم الفاعل في المضي فيقول: إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع؛ لجريانه علي حركة الفعل وسكونه، وهذا جار علي حركة الفعل وسكونه، فوجب أن يكون عاملا ص٣٦٤، ٣٦٥، ومحل الإجماع المقصود به إذا كان بمعني الحال أو الاستقبال واعتمد علي استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف أو حال، والإشارة بـ (هذا) إلي إعماله في المضيّ أيضاً.

(٤٤٣) الاقتراح ص١١٥ يراجع لمع الأدلة ص١٣٢ .

(٤٤٤) الاقتراح ص ١١٥، ١١٦، لمع الأدلة ص١٤٢ .

(٤٤٥) الاقتراح ص١١٦، لمع الأدلة ص١٤٢ .

(٤٤٦) الأصول د.تمام ص٢١٧، ٢١٨ .

(٤٤٧) الهمع ٣/٥٦.

(٤٤٨) الهمع ٣/١٨١.

(٤٤٩) الهمع ٣/١٦٦.

(٤٥٠) البقرة/ ١٥٠ .

(٤٥١) عقود الزبرجد ١/٨١.

(٤٥٢) البخاري - الجهاد باب الحمائل وتعليق السيف بالعنق جـ٦ رقم٨٢، وكتاب الأدب - باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل جـ١٠، وفي الفتح رقم ٣٩ .

(٤٥٣) عقود الزبرجد ١/١٦٠، ١٦١ . وينظر: أمثلة أخرى في الهمع ٣/١١٧ مثلا.

(٤٥٤) الأصول د.تمام ص٢١٥ .

(٤٥٥) الاقتراح ص١١٦، يراجع لمع الأدلة ص١٣٢، ١٣٣ .

(٤٥٦) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ص٩٠ وما بعدها، أصول النحو عند الأنباري لمحمد سالم ص٣٧٥، ٣٧٦ .

(٤٥٧) أساس البلاغة لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. دار صادر - بيروت ط١ سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م ص٥٠٥ .

(٤٥٨) الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ص٣٢٨ .

(٤٥٩) أصول النحو القياسية دراسة ونقداً لغريب عبد المجيد نافع المعيد بكلية اللغة العربية - رسالة دكتوراه سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م - دكتوراه ص١٣٩ .

(٤٦٠) الزخرف/ ٤٤ .

(٤٦١) البقرة/ ١٤٢ .

(٤٦٢) الأشباه والنظائر ٤/١٠٦.

(٤٦٣) الأشباه والنظائر ٣/٥، ٦، الاقتراح ص١١٩ وذكر في (إتمام الدراية ص٨٦): " وتقسيم الكلمة إلي الثلاثة معقباً كل واحد بعلاماته اختصاراً دليله الاستقراء وانظر المطالع السعيدة ص٦٠ .

(٤٦٤) لحم ما بين الأسنان أو لحم الأسنان انظر القاموس.

(٤٦٥) في القاموس: ببّة: حكاية صوت صبيٍّ، ولقب قرشيٍّ، والشاب الممتلئ البد نعمةً، وصفةٌ للأحمق.

(٤٦٦) الأشباه والنظائر ٣/٧٩، ٨٠ .

(٤٦٧) الهائر والهاري: المهدوم كما في القاموس.

(٤٦٨) الهمع ٣/٤٤٠.

(٤٦٩) الهمع ٣/٢٦٥.

(٤٧٠) الهمع ٣/٤٧.

(٤٧١) كما في نسخة عبد العال سالم مكرم الهمع ٤/٨٥، وفي نسخة شمس الدين الاستقرار ٢/٢٧٩.

(٤٧٢) الهمع ٢/٢٧٩.

(٤٧٣) الهمع ٢/٢٠٠.

(٤٧٤) الهمع ١/٣٦٤.

(٤٧٥) الأشباه والنظائر ١١٦/٢.

(٤٧٦) مسلم ـ كتاب الحج ٨٣٤/٢ حديث [١] باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة؛ وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه.

(٤٧٧) عقود الزبرجد ٥١/٢.

(٤٧٨) معجم الأدوات النحوية وإعرابها والقرآن الكريم للسيوطي، تح. عبد العزيز عز الدين السيروان ويوسف علي بديوي ص٦٥ وينظر أمثلة أخرى في الهمع ٥٠٣/٢،١٠٨،١٠٩ .

(٤٧٩) الضحى/ ٥ .

(٤٨٠) الاقتراح ص١١٦ .

(٤٨١) الاقتراح ص١١٦،١١٧، يراجع الخصائص ١٩٨/١، ١٩٩ باب (في عدم النظير) .

(٤٨٢) الاقتراح ص١١٧ .

(٤٨٣) الحاقة/ ١٩ .

(٤٨٤) الأشباه والنظائر ٢٠٢/٣.

(٤٨٥) الهمع ٨٧/١.

(٤٨٦) مريم/ ١ .

(٤٨٧) الشورى/ ١ .

(٤٨٨) الهمع ١١٧/١.

(٤٨٩) الهمع ١٢٧/١.

(٤٩٠) الهمع ١٢٧/١.

(٤٩١) الهمع ١٢٧/١.

(٤٩٢) الهمع ١٢٧/١.

(٤٩٣) الأشباه والنظائر ٣٧٠/٢، ٣٧١ .

(٤٩٤) المزهر ٦٢/٢،٦٣ .

(٤٩٥) الأشباه والنظائر ٢٣٨/١.

(٤٩٦) الهمع ٣٢٧/٣،٣٢٨ .

(٤٩٧) الهمع ٣٣٣/٣ وانظر أمثلة أخرى في الهمع ٣٣٤/٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤١١، ٤١٢، ٤١٥ ـ ١٣٨، ١٧٧/٢، ١٧٨، الإتقان ٤٣٧/٢، ٥٦٨/٢، ١٥٧/١، ١٥٨، الأشباه والنظائر ٨٣/٢–٨٩، المزهر ٧٢/٢، ٧٣، ٩٠، ٩٣، ١١٢، ١١٧، ٢٢٣ .

(٤٩٨) ذكر الجرجاني في كتاب التعريفات قوله: اعلم أن القياس إما جليّ وهو ما يسبق إليه الإفهام، وإما خفيّ وهو ما يكون بخلافه ويسمّي الاستحسان لكنه أعم من القياس الخفيّ؛ فإن كل قياس خفيّ استحسان، وليس كل استحسان قياساً خفياً؛ فإن كل قياس خفيّ استحسان، وليس كل استحسان قياساً خفياً؛ لأن الاستحسان قد يطلق علي ما ثبت بالنص والإجماع والضرورة، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي ص١٩٠ .

(٤٩٩) الاقتراح ص١١١، الهمع ١/١٦٣.

(٥٠٠) الاقتراح ص١١٧، الخصائص ١/١٣٤ (باب في الاستحسان) .

(٥٠١) أصول النحو في الخصائص ص٧٤ حيث أشار السيوطي في كتابه إلي نوعين من الاستحسان وهما استحسان العرب واستحسان النحاة. انظر الكتاب ٢/٧٠، ١٢٤، ٣/٥٤٩ .

(٥٠٢) الاقتراح ص١١٧، يراجع الخصائص ١/١٣٤ وما بعدها: ١٤٥ (باب في الاستحسان) بتصرف - هنا - .

(٥٠٣) الاقتراح ص١١٧، ١١٨ .

(٥٠٤) الاقتراح ص١١٨ .

(٥٠٥) الاقتراح ص١١٨، يراجع الخصائص ٣/١٥٩ وما بعدها: ١٦٠ .

(٥٠٦) الاقتراح ص١١٨ .

(٥٠٧) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك ص١٥٢ .

(٥٠٨) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك ص١٤١ .

(٥٠٩) الهمع ١/٣٠٩، ٣١٠ .

(٥١٠) الهمع ١/٣٩١.

(٥١١) فعله: غَدِي كرضِيَ: أكل أول النهار ... فهو غديان.

(٥١٢) عَشِيَ وتعشّي: أكل طعام العَشاء وهو عشيان.

(٥١٣) ناصع البياض.

(٥١٤) بَقِي يبْقَي بقاءً، وبَقِي بَقْياً: ضد: فَنِي ... والاسم البقوي كدَعْوي.

(٥١٥) الرَّعوي ويضم: الارعواء.

(٥١٦) الأشباه والنظائر ٢/١٣٠.

(٥١٧) الهمع ٣/٢٠١ وانظر أمثلة أخري في الهمع ٣/١٩٩، ١٩٧، ٢٥٠، الأشباه والنظائر ٥/٢٨٧، ٢٨٨، ٦/٢١٥، ٨/١٤٢، ١٤٣، ١٥٦، ١٥٧، الإتقان ٣/١٧٣، معجم الأدوات للسيوطي ص٣٨، ٣٩ .

(٥١٨) الاقتراح ص١١٨، يراجع لمع الأدلة ص١٣٣ .

(٥١٩) الاقتراح ص١١٨، يراجع لمع الأدلة ص١٣٣، ١٣٤ .

(٥٢٠) لمع الأدلة ص١٣٤ .

(٥٢١) الاقتراح ص١١٨، ١١٩ .

(٥٢٢) الاقتراح ص١١٩ .

(٥٢٣) الأصول د.تمام ص٢١٤-٢١٩ .

(٥٢٤) الأصول ص٢١٩ .

# الفصل الرابع

أولا : التعارض والترجيح

ثانيا : قواعد التوجيه

## أولا ـ التعارض والترجيح

### التعارض والترجيح لغة واصطلاحاً:

### ( أ ) في اللغة:

هو المقابلة، وهو مصدر تعارض الشيئان إذا قابل كل منهما الآخر. يقول أبو البقاء الكفوي: «وعارضه: جانبه وعدل عنه. وعارضه في المسير: سار حياله. وعارض فلانا بمثل صنيعه: أي: أتى إليه قبل ما أتى. ومنه المعارضة ... وعارضت كتابي بكتابه: قابلته ...» (١).

أما الترجيح؛ فهو «بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر» (٢).

### (ب) في الاصطلاح:

### (١) عند الأصوليين:

يُعرِّف الأصوليون التعارض بأنه تقابل الدليلين المتساويين على سبيل التمانع، بمعنى أنه يقتضي كل من الدليلين في محل واحد وزمن واحد حكماً يخالف ما يقتضيه الآخر(٣).

والقيد بالمتساويين، وذلك لتتحقق المقابلة بينهما؛ إذ الضعيف لا يقابل القوى لترجيح القوى عليه، والقيد بقوله (في محل)؛ لأنهما لو كانا في محلين لن يوجد تعارض، وكذلك لو كانا في محل واحد في زمنين مختلفين» (٤).

أما الترجيح؛ فقد عرّفه الأصوليون بأنه «إظهار زيادة أحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقلّ لو انفرد؛ أي أنه يكون بأمر تابع مما يفيد المجتهد ظناً غالبا بالرجحان، والمرجحات كثيرة» [٥].

(٢) عند النحاة:

التعارض والترجيح عند النحاة مأخوذ من الدلالة اللغوية، وهو قريب من معناه عند الأصوليين؛ فهو بمعنى أن تتعارض الأدلة المختلفة أو المتفقة ثم يتمّ المقابلة بينها، وترجيح أحدها على الأخرى.

بيد أن فكرة التعارض والترجيح تختلف في أصول الفقه عنها في أصول النحو؛ فلا يوجد تعارض حقيقي في أصول الفقه بين الأدلة الشرعية؛ «لأنه جمع بين متناقضين، وهو محال على الشارع الحكيم المحيط علمه بكل شيء؛ لأنه أمارة العجز تعالى اللّه عن ذلك علوًا كبيرًا، وإنما المراد منه - هنا - التعارض الظاهري في نظر المجتهد المستنبط للأحكام من أدلتها قبل معرفة الناسخ والمنسوخ من الدليل، أو قبل أن يظهر له رجحان أحدهما على الآخر أو إمكان الجمع بينهما؛ فهو يحكم في بادئ الأمر بالتعارض قبل البحث، وبعد بحثه وتأمله يزول هذا التعارض غالبًا» [٦] .

أما في النحو؛ فالتعارض موجود؛ فمن الممكن أن تتعارض الأدلة ثم بعد ذلك يتم الترجيح بينها بناء على ما ذكره النحاة وما اختاروه لأنفسهم.

والحق فإن التعارض والترجيح بين الأدلة ألحق بعلم الجدل النحوي منه بأصول النحو؛ لأنه «إذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بـ (الجدل النحوي)، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو» [٧].

وقد ذكر (ابن جني) في (الخصائص) شيئاً ممّا ينبغي على المجتهد الأخذ به عند تعارض الأصول [٨]، وعقد باباً في تعارض السماع والقياس [٩].

ثم جاء بعده الأنباري فعقد ثلاثة فصول له في كتابه (لمع الأدلة) [١٠] جعلها في: بيان المعارضة، ومعارضة النقل بالنقل، ومعارضة القياس بالقياس.

ثم جاء السيوطى؛ فجمع ما قاله ابن جنى والأنبارى فى الكتاب السادس من كتابه (الاقتراح فى علم أصول النحو وجدله) وجعله تحت عنوان (التعارض والترجيح)(١١)، وجعل فيه ست عشرة مسألة، وهى: تعارض نقلين، وترجيح لغة على أخرى، وتعارض شذوذ ولغة ضعيفة، وتعارض قياسين، وتعارض سماع وقياس، وتعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، ومعارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر، وتعارض الأصل والغالب، وتعارض أصلين، وتعارض الاستصحاب مع دليل آخر، وتعارض قبيحين، وتعارض مجمع عليه ومختلف فيه، وتعارض المانع والمقتضى، وتعارض القولين لعالم واحد، وما رجحت به لغة قريش على غيرها، والترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين.

وبعض هذه المسائل تتعارض فيه الأدلة كتعارض نقلين أو قياسين أو نقل وقياس أو استصحاب مع دليل آخر، وبعضها تتعارض فيه أمور أخرى غير تعارض الأدلة كتعارض القولين لعالم واحد ...

## صور التعارض والترجيح:

### (١) تعارض نقلين:

وقد أخذ السيوطى هذه المسألة من الأنبارى الذى عقد فصلا جعله تحت عنوان: (فى معارضة النقل بالنقل) (١٢)، يقول فيه - فيما ينقله عنه السيوطى -: إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح فى شيئين: أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن.

فأما الترجيح بـ (الإسناد)؛ فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ، وذلك كأن يستدل الكوفى على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر:

اسمع حديثًا كما يومًا تحدثَهُ من ظهر غيب إذا ما سائل سألا (١٣)

فيقول له البصرى: الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوم (تحدثُهُ) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير (المفضل بن سلمة)(١٤)، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر، فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأما الترجيح فى (المتن) فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفى على إعمال (أنْ) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

**ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرَ الوغى (١٥) ... ... ... ... ... ... ...**

فيقول له البصرى: قد رُوى (أحضرُ) بالرفع أيضاً(١٦)، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوض، (١٧).

## (٢) تعارض قياسين:

ذكر السيوطى من مسائل التعارض والترجيح (تعارض قياسين)، وقد أفرد له الأنبارى فصلا جعله تحت عنوان: (فى معارضة القياس بالقياس)(١٨).

يقول السيوطى: «إذا تعارض قياسان أُخذ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلا آخر من نقل أو قياس؛ فأما الموافقة للنقل؛ فكما تقدّم، وأما الموافقة للقياس فكأن يقول الكوفى: (إنّ) تعمل فيالاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل فى الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصرى: هذا فاسد؛ لأنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الاسم النصب إلا ويعمل فى الخبر الرفع، فما ذهبت إليه يؤدى إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز،(١٩).

وقد علّق الدكتور فاضل السامرائى على قياس الأنبارى هذا ـ الذى نقله عنه السيوطى ـ قائلا: ولست أدرى ماذا يعنى بقوله: إنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فإنا نعلم أن المصدر قد يعمل النصب ولا يعمل الرفع، كقوله تعالى: «أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتماً» (٢٠)،فقد عمل المصدر النصب، ولم يرفع، وكنصب المميز التمييز كأن تقول: (أقبل أحد عشر رجلا) فإن النحاة يقولون: إن الناصب للتمييز، قد عمل النصب ولم يعمل الرفع،(٢١).

## (٣) تعارض القياس والسماع:

ذكره ابن جنى، ونقله عنه السيوطى حيث يرى أنه «إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه فى غيره نحو: «استحوذ عليهم الشيطان»[٢٢]، فهذا ليس بقياس لا، لكنه لابد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذى فى جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، فلا تقول فى استقام: استقوم، ولا فى استباع: استبيع» [٢٣].

ومن المعروف أنه إذا أدّاك القياس إلى شىء ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كانت عليه وهذا يشبهه شىء من أصول الفقه، وهو: نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه[٢٤].

وأيضاً فإن الشىء إذا كان شاذاً فى السماع مطرداً فى القياس تحاميت ما تحامت العرب وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله.

من ذلك: امتناعك من (وذر)، و(ودع)؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غَرْوَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن، ووعد، لو لم تسمعها. فأما قول أبى الأسود[٢٥]:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى		غاله فى الحبّ حتى وَدَعَهْ

فشاذ. فأما قولهم: ودع الشىءُ يدع: إذا سكن، فإنه مسموع مُتّبع.

ومن ذلك: استعمال (أنْ) بعد (كاد) نحو: كاد زيد أن يقوم، وهو قليل شاذ فى الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً فى القياس» [٢٦].

## (٤) تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال:

ذكر السيوطى من مسائل التعارض والترجيح تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، - وهى مرتبطة بالمسألة السابقة، ومثلها فى أن الاستعمال أو السماع يقدّم على القياس -، وقد أخذ السيوطى هذه المسألة من ابن جنى الذى عقد باباً فى )تعارض السماع القياس[٢٧] يقول السيوطى: «إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدّم ما كثر استعماله، ولذلك قُدّمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأن الأولى أكثر استعمالا، ولذا نزل بها القرآن وإن كانت التميمية

أقوى قياساً، فمتى رابك فى الحجازية ريب من تقديم أو تأخير أو نقض النفى فزعتَ إذا ذاك إلى التميمية» (٢٨).

## (٥) تعارض الاستصحاب مع دليل آخر:

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس؛ فلا عبرة به(٢٩)؛ لأنه من أضعف الأدلة(٣٠). ولذلك لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به فى إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك فى بناء الفعل ما وجد دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو» (٣١).

وعلة ذلك أن الأصل «المستصحب إنما جرده النحاة فأصبح من عملهم، ولم يكن من عمل العربى صاحب السليقة الفصيحة، فإذا عارضه السماع، فالسماع أرجح؛ لأن ما يقوله العربى أولى مما يجرده النحوى، وإذا عارضه القياس؛ فالقياس أرجح؛ لأن القياس إن كان تجريداً فهو حمل على ما قاله العربى» (٣٢).

ولكن إذا كان الاستصحاب من أضعف الأدلة، فإنه أقوى من غيره؛ فبدهى أن تتفاوت الأدلة قوة وضعفاً؛ وهو على ضعفه أقوى على أى حال من مجرد الاحتمال، ومن الغالب، ومن أبعد الأصلين، ومن أقل الضرورتين» (٣٣).

## (٦) تعارض مجمع عليه ومختلف فيه:

إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه «فالأول أولى، ومثال ذلك: إذا اضطر فى الشعر إلى قصر ممدود أو مد مقصور فارتكاب الأول أولى؛ لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريين للثانى» (٣٤).

حيث إن إجماعهم دليل على قوة رأى المستدل، وهو لا يأخذ به إلا بناء على ما ترجّح عنده من سماع أو قياس ..

## (٧) ترجيح لغة على أخرى:

من المعروف أن اللغات على اختلافها كلها حجة(٣٥) «ألا ترى أن لغة الحجاز فى

إعمال (ما) ولغة تميم في تركه، كل منهما يقبله القياس، فيلس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها؛ فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا؛ ألا ترى إلى قوله ﷺ: «نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف» (٣٦) هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء ومتقاربتين، فإن قلّت إحداهما جداً وكثرت الأخرى جداً أخذت بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً؛ ألا ترى أنك لا تقول: (المالُ لِكْ) ولا (مررت بكْ) قياساً على قول قضاعة: (المال لِهْ) و(مررت بِهْ)، ولا (أكرمتكِشْ) قياساً على قول من قال: (مررت بِكِشْ).

فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ لكنه قد يكون مخطئا ـ لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم، ولا منكر عليه(٣٧) وذكر أن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه» (٣٨).

فكل لهجة تمثل حقلا لغوياً لا يصح إهداره أو الحيف عنه، ولا شك أن كل لهجة من هذه اللّهجات المغمورة قد أمدّت العربية الفصحى بروافد غنية أضافت إليها إضافات في الدلالة والمستوى الصرفي والصوتي(٣٩).

### (٨) تعارض شذوذ ولغة ضعيفة:

وقد ذكر السيوطي أنه «إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة؛ فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ» (٤٠)؛ لأن الشاذ كما يذكر السيوطي يحفظ ولا يقاس عليه» (٤١)، «والشاذ على خلاف القياس» (٤٢) والشاذ» لا تبنى عليه القواعد» (٤٣)، وليس «البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام، ولا نحو، ولا فقه؛ وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومَنْ لا حجة معه» (٤٤).

### (٩) في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر:

ذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جني باب الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً، ويجوز أن يأتي السماع بضده، أنقطع بظاهره أم نتوقف إلى أن يرد السماع بجليّة حاله؟ يقول:«قال: وذلك نحو (عنبر) فالمذهب ـ أي الأصل ـ أن نحكم في نونه بأنها أصل لوقوعها موضع

الأصل مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها كما ورد في (عنسل)[٤٥] ما قطعنا به على زيادة نونه، وكذلك ألف (عاء)[٤٦] حملها (الخليل) على أنها منقلبة عن واو حملاً على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يرد شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء، [٤٧].

ويقول في موضع آخر باب الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره حتى يرد ما يبين خلاف ذلك: إذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله وإن أمكن الأمر في باطنه بخلافه، ولذلك حمل سيبويه[٤٨] (سِيْداً)[٤٩] على أنه مما عينه ياء فقال في تحقيره (سُيَيْد) عملاً بظاهره مع توجه كونه فعلاً مما عينه واو كـ(ريح) و(عيد)، [٥٠].

## (١٠) تعارض الأصل والغالب:

ذكر السيوطي أنه إذا تعارض (الأصل) و(الغالب) في مسألة جرى قولان: والأصح العمل بـ (الأصل)، كما هو في الفقه[٥١].

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب الإفصاح: «إذا وجد (فَعَل) العلم ولم يُعْلَم أصرفوه أم لا؟ ولم يعلَم له اشتقاق ولا قام عليه دليل، ففيه مذهبان:

مذهب سيبويه[٥٢] صَرْفه حتى يثبت أنه معدول؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وهذا هو الأصح، ومذهب غيره: المنع؛ لأنه الأكثر في كلامهم، [٥٣].

ومنها أيضاً «أن (رحمن)، و(لَحْيَان)[٥٤] هل يُصرف أو يُمْنَع؟ مذهبان: والصحيح صرفُه؛ لأنا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف فوجب العمل به، ووجه مقابله أن ما يوجد من (فعلان) الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل فكان الحمل على الغالب أولى، [٥٥].

وذكر أنه «لو سُمِّي بفعلٍ مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الأولى منع صرْفه حملاً له على الأكثر.

والثاني: صرفه نظراً إلى الأصل؛ لأن تقدير العدل على خلاف القياس.

والثالث: إن كان مشتقاً من فعل منع الصرف حملا على الأكثر، وإلا صرف، وهو فحوى كلام سيبويه» (٥٦).

## (١١) تعارض أصلين:

والحكم في ذلك مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد (٥٧).

ومن ذلك: «قولهم في ضمّة الذال من قولك: (ما رأيته مذُ اليوم)، فإن أصلها السكون فلما حركت لالتقاء الساكنين ضمّوها ولم تكسر؛ لأن أصلها الضم في (مُنْذُ) وإنما ضممت فيها لالتقاء الساكنين إتباعاً لضمة (الميم) فأصلها الأول وهو الأبعد (السكون)، وأصلها الثاني وهو الأقرب (الضم) فضمت ذال (مذ) عند التقاء الساكنين رداً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم (مذ) دون الأبعد الذي هو سكونها، قبل أن تحرك المقتضي مثله للكسر لا للضم» (٥٨).

ومن ذلك: «قولهم: «بعت»، وقلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأن أصلهما: «فعَل» بفتح العين: بيَع وقوَل، ثم نُقلا من «فعَل» إلى «فعِل» «وفعُل»، ثم قلبت الواو والياء في «فعلت» ألفاً؛ فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة ألفاً ولام الفعل؛ لأن أصلهما قبل القلب «فعلت وفَعلت»، فصار «قُلْت» «وبعْت»؛ فهذه مراجعة أصل إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة، وهذا واضح» (٥٩).

ومن ذلك: «قولهم في (مطايا) و(عطايا): أنهما لمّا أصارتهما الصنعة إلى (مطاءا) و(عطاءا) أبدلوا الهمزة على أصل ما في الواحد من اللام وهو الياء في (مطيّة) و(عطيّة). ولعمري إن لاميهما ياءان إلا أنك تعلم أن أصل هاتين الياءين واوان؛ لأنهما في الأصل: (مطيوة)، و(عطيوة)؛ لأنهما من: (مَطَوْت) و(عَطَوْت)؛ فأصل الياء فيهما الواو، ولوحظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواو رجوعاً إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك، ففي هذا تقوية لإعمال الثاني من الفعلين؛ لأنه الأقرب، وليس كذلك صرْف ما لا ينصرف، ولا إظهار التضعيف؛ لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة، وليس وراءه أصل، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدّم. فاعرف الفرق بين ما هو مردود إلى أول دونه ما هو أسبق رتبةً منه وبين ما يُرَدّ إلى أولَ ليست وراءه رتبة متقدّمة له» (٦٠).

## (١٢) تعارض قبيحين:

عقد له ابن جنى باباً في الخصائص(٦١) وذكره عنه السيوطي قائلا:"إذا حضر عندك ضرورتان لابد من ارتكاب إحداهما، فأت بأقربهما وأقلهما فحشاً" (٦٢).

وذلك كـواو (ورنتل)(٦٣) أنت فيها بين ضرورتين: إمّا أن تدعى كونها أصلا، والواو لا تكون أصلا فى ذوات الأربعة إلا مكررة كـ (الوصوصة)(٦٤) و(الوحوحة)(٦٥). وإمّا أن تدعى كونها زائدة والواو لا تزاد أوّلا، فجعلُها أصلا أوْلى من جعلها زائدة؛ لأنـها تكون أصلا فى ذوات الأربعة في حالة ما وهي حالة التكرير، وكونها زائدة أولا لا يوجد بحال" (٦٦).

ومثل ذلك: "(فيها قائما رجلٌ)، لما كنت بين أن ترفع (قائماً) فتقدّم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلّته جائز - حملت المسألة على الحال فنصبت" (٦٧).

وقال ابن إياز فى نحو: (فيها قائماً رجل): "أبو الفتح يسمّى هذا الحمل على أحسن القبيحين؛ لأن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح، فحمل على أحسنهما" (٦٨).

ومن أمثلته أيضا: "(ما قام إلا زيدا أحد)، عدلت إلى النصب؛ لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه. وهذا وإن كان ليس فى قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال. فاعرف ذلك أصلا فى العربية تحمل عليه غيره" (٦٩).

## (١٣) تعارض المانع والمقتضى:

ذكر السيوطي أنه إذا تعارض المانع للحكم والمقتضى له قُدّم المانع (٧٠).

ومن ذلك: "ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها لا يجوز إمالته" (٧١)، والفرق "قوة المانع، ولهذا قدم على المقتضى، وأيضاً فالمقتضى هنا إذا وجد لا يوجب الإمالة" (٧٢).

و(أى) وُجِدَ فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف، ومَنَع منه لزومها للإضافة التى هى من خصائص الأسماء فامتنع البناء[٧٣].

و(المضارع) المؤكّد بالنون وجِد فيه سبب الإعراب، ومَنَعَ منه (النون) التي هي من خصائص الأفعال [٧٤].

و(اسم الفاعل) إذا وُجِدَ شرط إعماله وهو الاعتماد، وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل امتنع إعماله[٧٥].

## (١٤) القولان لعالم واحد:

لعلّ السيوطي في هذه المسألة ـ تعارض القولين لعالم ـ متأثّر بالأصوليين من الفقهاء.

لقد نقل عن ابن جني في (الخصائص)[٧٦] قوله: إذا ورد عن عالم في مسألة قولان:

١- فإن كان أحدهما مرسلا والآخر معلّلا أخذنا بالمُعلّل، ونؤوّل المرسل، كقول سيبويه[٧٧] ـ في غير موضع ـ في (التاء) من (بنت) و(أخت): إنها للتأنيث. وقال في (باب ما لا ينصرف)[٧٨]: إنها ليست للتأنيث، وعلّله بأن ما قبلها ساكن وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلا أن تكون ألفا كـ (فتاة) و(قناة) و(حصاة)، والباقي كله مفتوح كـ (رُطبة)، و(عِنبة)، و(علّامة)، و(نسّابة).

قال: فلو سمّيت رجلا بـ (بنت) و(أخت) لصرفته.

قال (ابن جني): فمذهبه الثاني وقوله: إنها للتأنيث محمول على التجوّز؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث وتذهب بذهابه لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث بل أصل كتاء (عفريت)، و(ملكوت) فإنها بدل لام (أخ) و(ابن) إذا أصلهما (أخو) و(بنو)[٧٩].

٢- وإن لم يُعلّل واحداً منهما ،نُظر إلى الأليق بمذهبه، والأجرى على قوانيه فيُعْتَمَد ويُتأوّل الآخر إن أمكن: كقول سيبويه [٨٠]: (حتى) الناصبة للفعل. وقوله [٨١]: إنها حرف جر[٨٢] فإنهما متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها، وقد عد الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها (حتى)، فعلم بذلك أنّ (أنْ) مضمرة بعد (حتى) كما تضمر مع اللام الجارة في نحو: ﴿ليغفر لك اللّه﴾ [٨٣]، [٨٤].

٣- فإذا لم يمكن التأويل ،فإن نصّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم رأيه والآخر مطروح، [٨٥].

٤- فإذا لم ينص ،بحث عن تاريخهما وعمل بالمتأخر، والأول مرجوعٌ عنه، (٨٦).

٥- فإذا لم يُعلَم التاريخ ،وجب سبْر المذهبين والفحص عن حال القولين؛ فإن كان أحدهما أقوى نُسب إليه أنه قوله؛ إحساناً للظن به، وأن الآخر مرجوع عنه، وإن تساويا في القوة وجب أن يعتقد أنهما رأيان له وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاً منهما.

وكان (أبو الحسن الأخفش) يقع له ذلك كثيراً، حتى إن (أبا على) كان إذا عرض له قول عنه، يقول: لابد من النظر في إلزامه إياه؛ لأن مذاهبه كثيرة.

وكان (أبو على) يقول في (هيهات): أنا أفتى مرة بكونها اسماً للفعل[٨٧] كـ (صَهْ) و(مَهْ)، وأفتى مرة بكونها ظرفاً[٨٨] على قدر ما يحضرنى في الحال.

وقال (أبو على): وقلت لـ (أبي عبد اللّه البصرى) يوما: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة، ومغيبه أخرى، وهذا يدل على أنه من عند اللّه إلا أنه لابد من تقديم النظر، (٨٩).

## (١٥) رجحان لغة قريش على غيرها:

يذكر السيوطى فيما ينقله عن (الفراء) صفاء لغة قريش وأسباب ذلك فيقول: «كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات جميع العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلّموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ[٩٠].

إذن فطبيعة حياة قريش في أن القبائل كانت ترد لها للحج وزيارة البيت الحرام والتجارة، وكذلك اختلاطها بغيرها من القبائل نتيجة اشتغالها بالتجارة في رحلتي الشتاء والصيف ،كل أولئك كان له تأثير في لهجة قريش الخاصة، أدى بهذه اللّهجة أن يتحقق لها امتياز عن غيرها من اللّهجات العربية المنعزلة، وأن تكون إمكانات التعبير بها أكثر رحابة واتساعاً، بالإضافة إلى كثرة ألفاظها وسهولتها[٩١].

وقد خلت لهْجة قريش من بعض الصفات المذمومة، وقد ذكر السيوطى بعض المذموم من اللغات والتي خلت قريش منها، وهي كالتالي[٩٢]:

أ ـ الكشكشة: وهي في ربيعة ومضر: يجعلون بعد (كاف) الخطاب في المؤنث )شيناً) فيقولون: (رأيتكِش) و(بكِشْ) و(عليكِش).

فمنهم من يثبتها حال الوقف فقط، وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها في الوصل أيضا، ومنهم من يجعلها مكان (الكاف) ويكسرها في الوصل ويسكنها في الوقف، فيقول: (مِنشِ) و(عليشِ).

ب ـ الكسكسة: وهي في ربيعة ومضر: يجعلون بعد (الكاف) أو مكانها في المذكر (سيناً) على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما.

جـ ـ العنعنة: وهي في كثير من العرب ـ في قيس وتميم ـ: يجعلون الهمزة المبدوء بها عيناً، فيقولون في (أنك): (عنك)، وفي (أسلم): (عسلم)، وفي (إذن): )عذن).

د ـ الفحفحة: في لغة هذيل: يجعلون (الحاء) عيناً.

هـ ـ الوكم: في لغة ربيعة وقوم من كلب: يقولون: (عليكِم) و(بكِم) حيث كان قبل الكاف (ياء) أو كسرة.

و ـ الوهم: في لغة كلب: يقولون: (منهِم)، و(عنهِم)، و(نبئهِم)، وإن لم يكن قبل الهاء (ياء) ولا كسرة.

ز ـ العجعجة: في قضاعة: يجعلون (الياء) المشددة (جيماً)، يقولون في )تميمىّ): (تميمجّ).

ح ـ الاستنطاء: لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار: تجعل (العين) الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء كـ (أنطى) في (أعطى).

ط ـ الوتم: في لغة اليمن: تجعل (السين) (تاء) كـ (النات) في (الناس).

ى ـ الشنشنة: في لغة اليمن: تجعل الكاف (شيناً) مطلقاً كـ (لبيْشَ اللهم لبيْش) أى (لبيك).

ك ـ ومن العرب من يجعل الكاف جيماً كـ (الجعبة) يريدون (الكعبة).

## (١٦) فى الترجيح بين مذهبى البصريين والكوفيين:

هناك مذهبان أساسيان نشأت عنهما بقية المذاهب الأخرى هما: المذهب البصرى، والمذهب الكوفى.

ولكل من هذين المذهبين منهج وطريقة فى بحث اللغة وتناولها بالدراسة.

ومن المعروف أن نشأة النحو فى بدايته الأولى كانت فى البصرة، أما أهل الكوفة فى ذلك الوقت؛ فكانوا منصرفين لدراسة القرآن وعلومه، ورواية الشعر (٩٣).

وثمة بعض الفروق فى المبادئ العامة بين مدرستى البصرة والكوفة يمكن إيجازها فى (٩٤):

١ ـ كان البصريون يتثبتون فى قبول المادة اللغوية، حتى صار ذلك مدعاة لافتخارهم على الكوفيين؛ فقد قالوا: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب(٩٥) وأكلة اليرابيع(٩٦) وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز(٩٧) وباعة الكواميخ» (٩٨) (٩٩).

أما الكوفيون فكانوا أقل تثبتاً وتشدداً من البصريين، والأعراب الذين سمعوا منهم كانوا متهمين فى نظر البصريين.

٢ ـ لا يقيس البصريون على الشاذ من شواهد العرب الشعرية أو النثرية بل على المطرد الكثير؛ فهم «لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ» (١٠٠).

أما الكوفيون فقد اهتموا بالمنقول واعتمدوا على الشاهد اليتيم وكانوا يقيسون على مايسميه البصريون قليلا وشاذاً، يقول السيوطى: «قال الأندلسى فى (شرح المفصل): الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه بخلاف البصريين» (١٠١).

٣- جنح الكوفيون إلى الرواية واتسموا بسعة الحفظ لأشعار العرب على خلاف البصريين الذين كانوا يميلون إلى القياس لمحاولة تنظيم اللغة وقد رفضوا كثيراً من المرويات، وقد قيل عن الكوفيين: «الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها» (١٠٢).

٤ ـ اتسم المذهب البصرى بالتأويلات البعيدة، واهتموا بالتفسيرات العقلية للظواهر اللغوية، فقالوا بأشياء لم تكن العرب قد قالت بها، وإنما كانت من وحى أفكار هؤلاء النحاة، وأما الكوفيون فقد أخذوا بما ظهر من تلك القواعد، وما يفهم منها من خلال كلام العرب بعيداً عن التأويلات البعيدة.

وقد ذكر السيوطى أن لابن مالك طريقة سلكها بين طريقى البصريين والكوفيين فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل بل يقول :

إنه شاذ أو ضرورة؛ كقوله فى التمييز:

والفعلُ ذو التصريف نزْراً سُبقا (١٠٣).

وقوله فى مد المقصور:

والعكسُ فى شعر يَقَعْ (١٠٤).

قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهى أحسن الطريقين، (١٠٥).

والذى يُسْلِم إليه ما سبق فى الكلام عن التعارض والترجيح ما يأتى:

١ ـ عقد السيوطى له الكتاب السادس من كتابه (الاقتراح)،وقد تأثر بالأصوليين من الفقهاء؛ حَيث بناه على ما انتهجه لنفسه من ترتيب أصول النحو على نمط أصول الفقه.

٢ ـ اهتم السيوطى بذكر كل أشكال التعارض الممكنة، وليس تعارض الأدلة فقط، مفيداً فى ذلك من موسوعيته، ومن سعة اطلاعه.

٣ ـ التعارض والترجيح عملية جدلية تأتى فى مرحلة تالية للأصول النحوية، وليس أصلا من الأصول النحوية، وإن كان أدخل فيما يسمّى بـ (الجدل فى النحو)؛ فهو «عملية جدلية اجتهادية تكشف للعالم عن الدليل الراجح؛ فقد يكون الراجح مرجوحاً عند غيره؛ لخضوع هذه العملية للاجتهاد» (١٠٦).

* * *

## ثانيًا ـ قواعد التوجيه

صاغ النحاة عدداً من القواعد العامة التى تحكم الأبواب النحوية.

وقد سمّاها الدكتور تمام حسان (قواعد التوجيه) (١٠٧).

**مفهوم قواعد التوجيه وشروطها:**

وقواعد التوجيه هى عبارة عن: «قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه، وتنظر له وقد صيغت لتقريره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له» (١٠٨).

وتعد قاعدة من قواعد التوجيه ما تتوافر فيه الشروط الآتية:

١ ـ أن تكون مصوغة فى قالب تنظيرى.

٢ ـ أن يمكن إخراجها من السياق الذى ذكرت فيه دون إضافة إليها أو نقصان منها أو تعديل فيها. ...

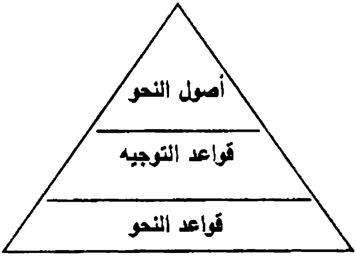
٣ ـ أن يكون لها دور فى التوجيه أو يترتب عليها توجيه وتقريره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له» (١٠٩).

والمتأمل لآراء النحويين فى المسائل يَجدهم «لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصىّ أو ميل فردىّ أو ذكاء حرّ، وإنما كانوا يقيّدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كل منهم فى العثور على القاعدة التى تنطبق على المسألة التى يتصدّى لها فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة، فإذا اختلف النحويان فى المسألة الواحدة فذلك خلاف فى اختيار القاعدة التى بنى حكمه فى ظلها؛ فقد يعتمد أحدهما فى إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هى أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها» (١١٠).

## علاقة قواعد التوجيه بأصول النحو:

قواعد التوجيه هى تلك الضوابط المنهجية التى وضعها النحاة والتزموا بها فى التقعيد النحوى وبناء الأحكام، وهى تُعَدّ جزءاً من أصول النحو.

ويمكن بيان العلاقة بين قواعد التوجيه وأصول النحو وقواعد النحو على الشكل الآتى:




فأصول النحو رأس المثلث، وقواعد النحو تأتى فى قاعدته، ومنزلة قواعد التوجيه بين أصول النحو وقواعد النحو.

وأصول النحو هى التى تُغطى وتشمل كلاً من قواعد التوجيه وقواعد النحو.

وليس صحيحاً ما يُظنّ من أن قواعد التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو(١١١)؛ حيث إن الأصول النحوية هى الأعم والأشمل من غيرها.

ومما يؤكد على أن قواعد التوجيه من أصول النحو ما يأتى(١١٢):

( أ ) أن من النحاة من درسها ضمن كتابه الذى جعله تحت عنوان «الأصول» (١١٣).

(ب) أن منها ما يتصل بالعامل من حيث إثبات عمله أو نفيه أو تفضيل عمل عامل على آخر، ومن النحاة من جعل العامل ضمن أصول النحو (١١٤).

(ج) أن من النحاة من أطلق على بعض القواعد مصطلح الأصل(١١٥).

## العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد النحو:

العلاقة بينهما هى علاقة العموم والخصوص؛ فقواعد التوجيه لا تهتم بالمسائل المفردة فى الأبواب النحوية ـ فقط ـ كقواعد النحو بل تهتم ـ أيضاً ـ بالقواعد الكلية العامة التى لا تختصُّ بباب واحد وإنما توظَّف فى أكثر من باب، وهذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة وإنما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والكثرة والقلة والندرة والشذوذ والفصاحة والرواية والشاهد والاحتجاج بالمسموع كما تتناول أصل الوضع وأصل القاعدة وأصل المعنى والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل والاطراد والقياس والأصل والفرع والحمل والعلة والحكم كما يتناول أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب والافتقار والاستغناء والتقدير والتصرف والتغيير والتأثير والتضام والتنافى والحذف والزيادة والفصل والوصل والتوسع والضرائر والتنقل والتعلق والإضمار والاختصاص والقوة والضعف وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التى لا تحدّ بباب نحوى بعينه، وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب، (١١٦).

وقد قارن بعض الباحثين بين قواعد التوجيه وقواعد النحو، وتتضح أوجه المقارنة بينهما فيما يأتى (١١٧):

١ ـ أن القواعد النحوية تسبقها عدة مراحل هى: الاستقراء، والتقسيم، والتجريد، والتقعيد، وتُعَدُّ نتيجة لهذه المراحل، أما قواعد التوجيه فلا يسبقها إلا توجيه لبعض التراكيب أو قواعد نحوية يترتب عليها توجيه التراكيب التى توضحها وتعدّ أمثلة عليها.

٢ ـ أن وظيفة القواعد النحوية التوجيه النحوى. أما وظيفة قواعد التوجيه فتقرير التوجيه الذى تذكر فى سياقه وتفسيره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له ...

٣ ـ أن قواعد التوجيه يمكن الاستغناء عنها، ويتم التوجيه بناء على القواعد النحوية التى لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأنها تكسبنا أن نتكلّم كما يتكلّم العرب ...

٤ ـ أن القواعد النحوية تسبق قواعد التوجيه فى نشأتها؛ لأن الأخيرة مترتبة عليها.

٥ ـ أن لكل باب نحوى قواعده النحوية الخاصة به، أما قواعد التوجيه فقد توظف القاعدة الواحدة فى أكثر من باب نحوى وذلك إذا كانت قاعدة عامة ...

٦ ـ أن قواعد التوجيه أعم من قواعد النحو؛ لأن قواعد التوجيه تتعلّق بالفكر النحوى نفسه، ولذلك تحكم القاعدة الواحدة من قواعد التوجيه عدداً كبيراً من القواعد النحوية.

٧ ـ أن قواعد التوجيه تتعلّق بفلسفة النحو، أما القواعد النحوية فتتعلّق بالكلام، ...» (١١٨).

وقد استخدم السيوطي قواعد التوجيه في العديد من المسائل، أذكر منها: أمثلة وظفت فيها قواعد التوجيه فى السياق، وأمثلة أخرى لقواعد التوجيه بعيداً عن السياق.

وقبل ذلك يحسن بيان وظيفة قواعد التوجيه عند النحاة.

## وظيفة قواعد التوجيه: (١١٩)

لقواعد التوجيه وظائف متعدّدة ومتنوعة، وهذه الوظائف تظهر جليّة فى السياق الذى ذكرت فيه، والتى استخدمها النحاة من أجله، ويمكن حصرها فى:

(١) تقرير التوجيه النحوى.

(٢) تعليل ما ذهب إليه النحاة من توجيه.

(٣) الاستدلال على ما ذهبوا إليه من توجيه.

(٤) الاحتجاج على ما ذهبوا إليه من توجيه.

## مآخذ على قواعد التوجيه: (١٢٠)

لم تخل قواعد التوجيه من مآخذ، أهمها:

(١) أنها كانت سبباً فى زيادة بعض الخلافات النحوية والجدل بين النحاة.

(٢) التعميم فى صياغة كثير من القواعد.

(٣) اختلاف صدق دلالة بعض القواعد في سياقها عن صدقها خارجه، فتكون صادقة في سياقها غير صادقة خارجة.

(٤) عدم وضوح دلالة بعض هذه القواعد من صياغتها خارج السياق.

## أمثلة لقواعد التوجيه:

( أ ) أمثلة لمسائل وظّفتْ فيها قواعد التوجيه في السياق - كما تبدو في كتب السيوطي - :

### ١- الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه[١٢١]:

ويحتج بهذه القاعدة على أنه إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بُني لشبهه حينئذ بالماضي «وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنياً، فأن يرْجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى؛ لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه» [١٢٢].

وكذلك - أيضاً - فإن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد «أشبه فعل الأمر من وجهين: أنه لحق هذا ما لحق هذا، وأنّ المعنى الذي لحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع، فبنته العرب لما ذكرناه، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء في الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل. وتشبيه الشيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه» [١٢٣].

ونظير ذلك - كما يقول السيوطي - : «أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخل )أل) أو الإضافة التي هي من خصائص الأسماء» [١٢٤].

### ٢- الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حُكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه [١٢٥]:

وقد استدلّ السيوطي بهذه القاعدة التوجيهية على أشياء كثيرة، منها: أن «الحال لما أشبهت الظروف عمل فيها حروف المعاني كـ (ليت) و(كأن)» [١٢٦].

وأيضاً فإن ألف الإلحاق لما أشبهت ألف التأنيث من حيث إنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث كانت من أسباب منْع الصرف» (١٢٧) .

وكذلك فإن «سراويل» لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف » (١٢٨) .

وأيضاً فالشبيه بالمضاف «ينصب في النداء كالمضاف نحو: يا ضارباً زيداً، ويا مضروباً غلامُه . قال ابن يعيش: ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: أحدها: أن الأول عامل في الثانى كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه . فإن قيل: المضاف عامل في المضاف إليه الجرّ، وهذا عامل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا . قيل: الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلابد أن يفارقه من جهات أخرى، ولولا تلك المفارقة لكان إياه ؛ فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه . والوجه الثانى: أن الاسم الأول يختصّ بالثانى كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ، ألا ترى أن قولنا: يا ضرباً رجلا أخص من قولنا: يا ضاربا . الثالث: أن الاسم الثانى من تمام الأول: كما أن المضاف إليه من تمام المضاف» (١٢٩) .

وذكر أنه إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين «فما زاد أعطى حُكمه ما لم يَفْسد المعنى؛ ولهذا عملت (ما) عمل (ليس) لمّا أشبهتها في النفى مطلقاً ، وفي نفى الحال خاصة» (١٣٠) .

## ٣- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل (١٣١) :

ويعتمد على هذه القاعدة التوجيهية في العديد من المسائل، ومن ذلك قول الأكثرين: «إنّ (رحمن) غير منصرف، وإن لم يكن له (فعْلَى) ؛ لأن ما لا ينصرف من )فعْلان) أكثر، فالحمل عليه أولى» (١٣٢) .

ومن ذلك قوله عن الاشتغال: «إذا كان العطف على جملة فعلية؛ فالمختار الحمل على إضمار فعل؛ لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتتفق الجمل، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل، وتوافق الجمل أولى من اختلافها .

فإن قيل: توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء .

فالجواب أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى؛ لكثرة التقدير في كلام العرب، وقلة الاختلاف، والحمل على الكثير أولى» (١٣٣).

ومن ذلك أن «لام (ذي) بمعنى صاحب ياء على الأصح؛ حملاً على الأكثر فيما عينه واو» (١٣٤).

وأيضاً فإن «(إلى) إما أن تقترن بما بعدها قرينة تدل على أنه داخلٌ في حكم ما قبلها أو خارج عنه، فإن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها، وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحققين: أنه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح؛ لأن الأكثر في كلامهم، إذا اقترنت قرينة أنْ لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، فإن عرِّي على القرينة وجب الحمل على الأكثر» (١٣٥).

## ٤- الفرع أحط رتبة من الأصل(١٣٦):

ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد؛ «لأنه فرع عن الفعل في العمل، والقاعدة: حطّ الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد الأمور الستة ليقوى بذلك على العمل» (١٣٧).

وذكر أنه: «إنما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرّه مع إمكان دخول النصب فيه؛ لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل، مع أن الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول، ولأنه يشارك المذكّر في التصحيح، فشاركه في الإعراب، والمذكّر معرب بحرفين، فأعرب هذا بحركتين، وخصّ بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل» (١٣٨).

وذكر أن الجرّ إنما اختصّ بالأسماء؛ «لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرُّفاً في الإعراب من الأصل، والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصرّف لا تزيد عليها، فمنع الجرّ من الأفعال لذلك» (١٣٩).

ومن ذلك أنه: «لا يجوز تقديم خبر (إنّ) وأخواتها، ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال» (١٤٠).

وذكر أنه لمَا كان جعل الواو «بمعنى (مع) فى المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرّفوا فى الاسم الذي بعدها، فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرفاً، ولا على الفاعل، لا يقولون: والطيالسةَ جاء البرد، ولا: جاء والطيالسةَ البرد؛ لأن الفروع لا تحتمل من التصرّف ما تحتمله الأصول» (١٤١).

ومن ذلك أنه «لما كانت (لا) فرعاً فى العمل عن (إنّ) ومشبّهة بها وجب أن تنحط عنها، فلذلك اشترط فى إعمالها شروط كتنكير معمولها، وعدم فصلها» (١٤٢).

وأيضا فإنه «لما كان الفعل فرعا على الاسم فى الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم؛ إذ من عادتهم التصرّف فى الأصول دون الفروع» (١٤٣).

وأيضاً فإن «(أنْ) الناصبة للمضارع فرع (أنّ) المشددة؛ لأن كلاً منهما حرف مصدريّ، ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط، و(أنّ) الثقيلة لأصالتها نصبت ورَفَعَتْ» (١٤٤).

وقال: «قيل: إن تنوين (عرفات) مثل تنوين الصرف لفظا وصورة، والجر فيها دخل تبعا للتنوين، ولما كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها.

وأجيب بأن الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة. وقيل: التنوين عوض عن الفتحة فى حالة النصب، وأبطل بأنه لو عوّض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل» (١٤٥).

وقال أيضاً: «إنما امتنع إضافة العدد إلى المميّز؛ لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبّهة فى العمل، فلو تصرّف فيه بالإضافة تصرّفهما للزم مساواة الفرع والأصل وهو محال» (١٤٦).

## ٥ ـ وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس(١٤٧):

وقد بنى على هذه القاعدة التوجيهية أنّ الصحيح أن الإغراء، وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر «لا يجوز إلا فيما سمع عن العرب نحو: عليك، وعندك، ودنك، ومكانك، ووراءك، وأمامك، وإليك، ودونك.

وردّ قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات. وبنى عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول لا يطّرد بل يقتصر على ما سمع منه» (١٤٨).

## ٦- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير(١٤٩):

وقد ذكر لهذه القاعدة فروعاً منها: «(مَرْوان) يحتمل أن يكون وزنه: فَعْلان، أو مفعالا، أو فعوالا، والأول: له نظير، فيحمل على نظيره، والآخران مثالان لم يجيئا» (١٥٠).

ومنها: ما ينقله عن الأنبارى فى الإنصاف حيث يقول: «ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب. وذهب الكوفيون: إلى أنها معربة من مكانين.

قال: والذى يدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهبوا إليه: أن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب، فإن كلّ معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد. وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم، فإنه ليس فى كلامهم معرب له إعرابان، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير» (١٥١).

وذكر أيضاً قول الأنبارى: «ذهب البصريون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع حروف إعراب».

وذهب الجَرْمى: إلى أن انقلابها هو الإعراب. وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف. وهذا لا نظير له فى كلامهم» (١٥٢).

## ٧- الأصل مطابقة المعنى للفظ(١٥٣):

ومن ثم قال الكوفيون: «إن معنى (أَفْعِل به) فى التعجب أمر كلفظه. وأما البصريون فقالوا: إن معناه: التعجب لا الأمر، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد تُرِك فى مواضع عديدة فليكن متروكاً هنا.

قال ابن النحاس فى (التعليقة): وللكوفيين أن يقولوا: لم يُترك هذا الأصل فى موضع إلّا لحامل، فما الذى حملهم على تركه هنا؟

ويجاب: بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج فى فهم معناه إلى إعمال فكْر كان أبلغ وآكد ممّا إذ لم يكن كذلك؛ لأن النفس حينئذ تحتاج فى فهم المعنى إلى فكر وتعب، فتكون به أكثر كلفا وضنّة مما إذا لم تتعب فى تحصيله.

وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يَحْصُل باتفاقهما، فخالفنا لذلك، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى: فليمدد له الرحمن مدًّا» (١٥٤)، وجاء عكس ذلك» (١٥٥).

ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في: «سواء على أقمت أم قعدت؟»، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في «اللّهم اغفر لنا أيتها العصابة» (١٥٦).

## ٨- إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال(١٥٧):

وقد استدلّ بهذه القاعدة في العديد من المواضع، وذكر أن أبا حيان ردّ بها على ابن مالك كثيرا في مسائل استدلّ عليها بأدلة بعيدة التأويل منها: استدلاله على قصر الأخ بقوله:

**أخـاك الذى إنْ تَدْعُهُ لمُلِمَّةٍ　　　يُجِبْكَ بما تبغى ويكفك من يبغى(١٥٨)**

فإنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل أى: الزم»، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال» (١٥٩).

وذكر أن ابن مالك رأى أن (هل) تتعيّن لمعنى (قد) إذا قرنت بالهمزة، واستدلّ على ذلك ببيت من الشعر، فردّ عليه أبو حيان قائلا: «ولا دلالة له في ذلك على التعيين؛ لأن ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس، إنما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر إن كان جاء، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون ممّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد، كدخول حرف الجر على مثله ...» (١٦٠).

## ٩- الأمثال لا تُغيّر(١٦١):

احتجّ بها في توجيه قولهم: (شرٌّ أهرّ ذا ناب)(١٦٢) فقال: «فابتدءوا بالنكرة، وجرى مثلا فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغيّر» (١٦٣).

وقولهم: «أصْبِحْ ليل»(١٦٤)، و«أطرقْ كرَا» (١٦٥) بحذف حرف النداء من النكرة؛ لأنها أمثال معروفة، فجرتْ مجرى العلم فيحذف النداء منها» (١٦٦).

١٠- يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل(١٦٧):

يحتج بهذه القاعدة في العديد من المسائل، ومن ذلك ما ذكره من أنك إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام؛ لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل(١٦٨). وذكـر أن النحاة أجازوا (كم رجلا ونساؤهم جاءوك) عطفا على معنى «كم»(١٦٩). وأجـازوا النصب عطفاً على التمييز، وإن كان نكرة؛ لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل للبعد عن «كم». ومثاله: كم شاةٍ وسخْلتها، وكم ناقةٍ وفصيلها (١٧٠).

## (ب) أمثلة لقواعد التوجيه خارج السياق (من خلال كتب السيوطي) :

- الأصل في الأسماء أ لا تعمل، فإذا تعلّق اسم باسم، فالأصل الجر بالإضافة (١٧١).
- الحمل على الأصل أولى (١٧٢).
- لا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين(١٧٣).
- عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل، وخلاف الأصل، فلا يجعل أصلا يقاس عليه(١٧٤).
- يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل(١٧٥).
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد(١٧٦).
- يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره(١٧٧).
- تغاير المعنى يقتضى تغاير اللفظ(١٧٨).
- الضمير يردُّ الأشياء إلى أصولها (١٧٩).
- تجانس الأشياء مما يستثقل (١٨٠).
- لا يجمع بين العوض والمعوض (١٨١).
- الأصل في الأدوات ألا تمال (١٨٢).
- التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها (١٨٣).

- الأطراف محل التغييرات والزيادة [١٨٤] .
- اجتماع الأمثال يستثقل لفظاً فكذلك خطاً [١٨٥] .
- لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان[١٨٦] .
- إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة[١٨٧] .
- عوامل الأفعال أضعف من عومل الأسماء[١٨٨] .
- ما كان أصلا فى بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلا[١٨٩] .
- رواية الثقة مقبولة[١٩٠] .
- من حفظ حجة على من لم يحفظ[١٩١] .
- عوامل الأسماء لا تعمل إلا فى الأسماء [١٩٢] .
- يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع[١٩٣] .
- المضمر فرع الظاهر [١٩٤] .
- من الشاذ الذى لا يقاس عليه[١٩٥] .
- الإضافة ترد إلى الأصل[١٩٦] .
- الشيئان إذا تقاربا فربما وقع أحدهما موقع الآخر[١٩٧] .
- ربَّ شىء يصحُّ تبعا ولا يصح استقلالا[١٩٨] .
- كثرة الحروف تفيد مبالغة فى المعنى[١٩٩] .
- كرهوا الجمع بين الحرفين لمعنى واحد[٢٠٠] .
- الأصل فى الاسم الصرف[٢٠١] .
- الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها غالباً [٢٠٢] .

- الأصل تقديم مفسّر الغائب [٢٠٣] .
- التصغير لا يبطل العلمية [٢٠٤] .
- أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين [٢٠٥] .
- قياس المثنى على الجمع قياس جلى [٢٠٦] .
- هذه التعاليل لا يحتاج إليها؛ لأنها تعاليل وضعيات [٢٠٧] .
- قد يتعلّق الحكم بشيئين[٢٠٨] .
- إذا دخل الدليل الاحتمالُ سقط به الاستدلال[٢٠٩] .
- أصل وضع الضمير للاختصار[٢١٠] .
- لا يُعدَل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل[٢١١] .
- الضمير لابد له من مرجع يعود إليه [٢١٢] .
- الأصل عوده على أقرب مذكور[٢١٣] .
- الأصل توافق الضمائر فى المرجع حذراً من التشتيت [٢١٤] .
- متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغى أن يحمل عليه [٢١٥] .
- جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالباً إلا بصيغة الجمع [٢١٦] .
- إذا اجتمع فى الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بُدئ باللفظ ثم المعنى [٢١٧] .
- أصل الجواب أن يُعاد فيه نفس السؤال [٢١٨] .
- الأصل فى الجواب أن يكون مشاكلا للسؤال [٢١٩] .
- الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر [٢٢٠] .

- أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها (٢٢١) .

- الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصليّ؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله (٢٢٢) .

- ينبغي تقليل المقدّر مهما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل (٢٢٣) .

- إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا، والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى (٢٢٤) .

- إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا، فكونه ثانيا أولى (٢٢٥) .

- إذا اجتمعت (إنّ) واللام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات (٢٢٦) .

- الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة (٢٢٧) .

- إذا وقعت الصفة بعد متضايفين أولهما عدد جاز إجراؤها على المضاف وعلى المضاف إليه (٢٢٨) .

- قطع النعوت في باب المدح والذم أبلغ من إجرائها (٢٢٩) .

- أخصُّ الضمائر أعرفها (٢٣٠) .

- التصغير لا يبطل العلمية (٢٣١) .

- العرب لا تجمع بين حرفين لمعني واحد إلا في ضرورة. وإذا أردوا ذلك فصلوا بينهما (٢٣٢) .

- لا يرخم غير المنادى إلا لضرورة (٢٣٣) .

- المفعول معه لا يتقدّم على عامله باتفاق (٢٣٤) .

- اجتماع الأمثال مكروه (٢٣٥) .

- اختصار المختصر لا يجوز؛ لأنه إجحاف به (٢٣٦) .

- أجمع النحاة على أن ما فيه تاء التأنيث يكون فى الوصل تاء، وفى الوقف هاءً على اللغة الفصحى [٢٣٧] .
- إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة [٢٣٨] .
- إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر [٢٣٩] .
- إذا اجتمع طالبان روعى الأول [٢٤٠] .
- إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء [٢٤١] .
- إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم [٢٤٢] .
- إذا اجتمع مخاطب وغائب غلّب المخاطب [٢٤٣] .
- إذا تمّ الفعل بفاعله أشبها حينئذ الحرف، فلذلك لم يستحقا الإعراب [٢٤٤] .
- إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى [٢٤٥] .
- إذا دار الاختلال بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى كان فى اللفظ أولى [٢٤٦] .
- إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الاسم [٢٤٧] .
- الاسم أصل للفعل والحرف [٢٤٨] .
- الاسم أخف من الصفة [٢٤٩] .
- الأصل مطابقة المعنى للفظ [٢٥٠] .
- الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعانى والمعانى إنما الموضع لها الحروف [٢٥١] .
- الأصل فى الأفعال التصرف [٢٥٢] .
- الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها [٢٥٣] .

- الإضمار أسهل من التضمين [٢٥٤] .
- الإضمار أحسن من الاشتراك [٢٥٥] .
- الإضمار خلاف الأصل [٢٥٦] .
- الأفعال نكرات؛ لأنها موضوعة للخبر [٢٥٧] .
- الإضافة إلى الأفعال لا تصح [٢٥٨] .
- الأفعال كلها مذكرة [٢٥٩] .
- باب الشرط مبناه على الإبهام، وباب الإضافة مبناه على التوضيح [٢٦٠] .
- التابع لا يتقدّم على المتبوع [٢٦١] .
- التثنية ترد الأشياء إلى أصولها [٢٦٢] .
- الأصل عدم التركيب [٢٦٣] .
- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها [٢٦٤] .
- كل ما تضمّن ما ليس له في الأصل منع شيئا مما له في الأصل، ليكون ذلك المنع دليلا على تضمّنه [٢٦٥] .
- المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه في كل شيء [٢٦٦] .
- كل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً [٢٦٧] .
- البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه[٢٦٨] .
- العوض والمعوض منه لا يجتمعان [٢٦٩] .
- لا يكره الجمع بين العوضين، كما يكره الجمع بين العوض والمعوّض منه [٢٧٠] .
- لا يُجمع بين أن يُبْدَل من الحرف ويعوَّض منه [٢٧١] .

- ما كان عوضا لا يحذف [٢٧٢] .
- هم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط [٢٧٣] .
- العرب تغلب الأقرب على الأبعد [٢٧٤] .
- التغيير يأنس بالتغيير [٢٧٥] .
- من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين [٢٧٦] .
- العرب تضعف الأقوى وتقوّى الأضعف تصرفاً وتلعّباً [٢٧٧] .
- تكثير الحروف يدل على تكثير المعانى [٢٧٨] .
- التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد [٢٧٩] .
- الثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى، لا من طريق اللفظ [٢٨٠] .
- ثبوت الحدث فى اسم الفاعل أقوى من ثبوته فى الفعل [٢٨١] .
- الجمل نكرات [٢٨٢] .
- الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره [٢٨٣] .
- أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة [٢٨٤] .
- تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكّنه بالحركة [٢٨٥] .
- الأصل فى تقدير الحرف أن يقدر ساكناً [٢٨٦] .
- الحركة قد تقوم مقام الحرف [٢٨٧] .
- الإعراب لا يكون قبل الطرف [٢٨٨] .
- السؤال فى مبادئ اللغات يؤدى إلى التسلسل [٢٨٩] .
- حكاية الحال من القواعد الشهيرة [٢٩٠] .

- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير (٢٩١) .
- المصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم غير جائز (٢٩٢) .
- الحمل على أحسن الأقبحين (٢٩٣) .
- حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم (٢٩٤) .
- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقلّ (٢٩٥) .
- إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ (٢٩٦) .
- من غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات وفى التثنية والجمع بالحروف (٢٩٧) .
- أصل الحذف للرابط إنما هو للصلة لا للصفة (٢٩٨) .
- الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه (٢٩٩) .
- رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة (٣٠٠) .
- زيادة الحروف خارجة عن القياس (٣٠١) .
- سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه (٣٠٢) .
- سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك فيه نظائر (٣٠٣) .
- الشيء إذا اطرد فى الاستعمال وشذ فيالقياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتّخذ أصلا يقاس عليه غير (٣٠٤) .
- الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه (٣٠٥) .
- الشيئان إذا تضادّا تضادّ الحكم الصادر عنهما (٣٠٦) .
- كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم (٣٠٧) .

- يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور [٣٠٨] .
- علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل [٣٠٩] .
- الضرورة تقدر بقدرها [٣١٠] .
- ما جاز للضرورة يتقدّر بقدرها [٣١١] .
- ما لا يؤدى إلى الضرورة أولى [٣١٢] .
- الطارئ يزيل حكم الثابت [٣١٣] .
- إذا ثبت الحكم لعلة، اطرد حكمها فى الموضع الذى امتنع فيه وجود العلة [٣١٤] .
- الإعراب أصل فى الأسماء؛ لأنه يفتقر إليه للتفرقة بين المعانى [٣١٥] .
- يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما [٣١٦] .
- خبر (لا) لا يلفظ بها إلا أن يكون ظرفا [٣١٧] .
- العمل أصل فى الأفعال، فرع فى الأسماء والحروف [٣١٨] .
- المصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى مختلف فيه [٣١٩] .
- كل حرف اختصّ بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل [٣٢٠] .
- الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل، فالقياس أن تعمل فيما تختصّ به، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل [٣٢١] .
- أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصاً بنوع من الإعراب الذى اختصّ به ذلك المعرب [٣٢٢] .
- أصل الحروف أن تكون عاملة [٣٢٣] .
- المصدر المؤكّد لا يعمل تقديره بـ (أن) والفعل [٣٢٤] .

- مرتبة العامل أن يكون مقدّماً على المعمول (٣٢٥) .
- العامل اللفظي وإن ضعف تعلّقه أولى من العامل المعنوى (٣٢٦) .
- العوامل لا يليها إلا الجوامد لا الصفات إلا أن تكون خاصة لجنس بها (٣٢٧) .
- العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله (٣٢٨) .
- العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها (٣٢٩) .
- العامل الضعيف لا يحذف (٣٣٠) .
- العامل لا يعتدّ به (٣٣١) .
- أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسمية، فهو باق على منع صرفه (٣٣٢) .
- الأصل فى التقاء الساكنين أن يحرّك الأول بالكسر (٣٣٣) .
- أصل وضع النكرة أن يكون معرفة لا نكرة (٣٣٤) .
- الغالب واللازم يجريان فى العربية مجرىً واحداً (٣٣٥) .
- الفرع أحط رتبة من الأصل (٣٣٦) .
- الفروع هى المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة (٣٣٧) .
- الفروع قد تكثر وتطّرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها (٣٣٨) .
- الفعل لا يثنّى (٣٣٩) .
- الفعل أثقل من الاسم (٣٤٠) .
- قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصاً (٣٤١) .
- قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغيّر إعرابه (٣٤٢) .

- قرائن الأحوال تغنى عن اللفظ (٣٤٣) .
- كثرة اللبس اعتمدت فى كثير من أبواب العربية (٣٤٤) .
- اللبس محذور (٣٤٥) .
- ما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به (٣٤٦) .
- ما كان كالجزء من متعلّقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا تتقدم بعض حروف الكلمة عليها (٣٤٧) .
- مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد (٣٤٨) .
- معنى النفى مبنيّ على معنى الإيجاب ما لم يَحْدُث أمر من خارج (٣٤٩) .
- الأصل فى هاء السكت أن تكون ساكنة (٣٥٠) .
- ورود الشىء مع نظيره يورده مع نقيضه (٣٥١) .
- الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه (٣٥٢) .
- الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها، والوقف ممّا تغيّر فيه الأشياء عن أصولها (٣٥٣) .
- وضع الشىء موضع الشىء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس (٣٥٤) .
- وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ (٣٥٥) .
- لا يجتمع أداتان لمعنى (٣٥٦) .
- لا يجتمع ألفان (٣٥٧) .
- لا يجتمع خطابان فى كلام واحد (٣٥٨) .
- لا تُنْقَص مرتبة إلا لأمر حادث (٣٥٩) .

- لا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع [٣٦٠] .
- يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع [٣٦١] .
- أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب [٣٦٢] .
- أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها [٣٦٣] .
- الأصل فى البناء السكون [٣٦٤] .
- كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، وينبغى أن تكون الحركة فتحة طلباً للتخفيف [٣٦٥] .
- لا يمكن اجتماع إعرابين فى آخر كلمة [٣٦٦] .
- الأصل فى الأسماء الصرف [٣٦٧] .
- لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان [٣٦٨] .
- التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتركيب، والتنكير يسقط حكم ذلك[٣٦٩] .
- التثنية لا توجد إلا فى اللغة العربية [٣٧٠] .
- الأصل فى الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير [٣٧١] .
- أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة الرفع والنصب والجر، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة [٣٧٢] .
- أصل الضمير المنفصل للمرفوع [٣٧٣] .
- الضمير المجرور والمنصوب من وادٍ واحد [٣٧٤] .
- لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد فى فعل من الأفعال إلا فى: ظننت وأخواتها، وفى: فقدت وعدمت [٣٧٥] .
- الأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها، والشيء إذا كثر استعماله غيّروه [٣٧٦] .
- الأعلام لا تفيد معنى [٣٧٧] .

- تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان [٣٧٨] .
- أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة [٣٧٩] .
- إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه يشكل ويلبس [٣٨٠] .
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعْلا والباقى فاعلا، وكُونه مبتدأ والباقى خبرا، فالثانى أولى، لأن المبتدأ عين الخبر [٣٨١] .
- (ما) هى الأصل فى النفى، وهى أم بابه، والنفى بها آكد [٣٨٢] .
- التصرف فى (لا) النافية أكثر من التصرُّف فى (ما) النافية [٣٨٣] .
- كل شيء حسن أن تعمل فيه (ربّ) حسن أن تعمل فيه (لا) [٣٨٤] .
- الفاعل كجزء من أجزاء الفعل [٣٨٥] .
- الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول [٣٨٦] .
- لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفى زمانٍ ولا ظرفى مكان؛ لعدم اقتضائه ذلك [٣٨٧] .
- أصل الاستثناء أن يكون بـ (إلا) [٣٨٨] .
- الأصل فى (إلّا) الاستثناء وقد استعملت وصفاً، والأصل فى (غير) أن تكون صفة وقد استعملت فى الاستثناء. والأصل فى (سواء) و(سوى) الظرفية، وقد استعملت بمعنى (غير) [٣٨٩] .
- لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها [٣٩٠] .
- لا يلحق على حروف الاستثناء [٣٩١] .
- لا يجوز أن يستثنى بـ (إلا) اسمين، كما لا يعطف بـ )لا) اسمين، ولا تعمل واو المفعول معه فى اسمين [٣٩٢] .

• كل ما جاز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا (٣٩٣) .

• الحال شبيهة بالظرف (٣٩٤) .

• الأصل في الجر حرف الجر (٣٩٥) .

• أصل حروف القسم: الباء (٣٩٦) .

• ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته، لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعا (٣٩٧) .

• إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلمية (٣٩٨) .

• الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم (٣٩٩) .

• الإضافة تصح بأدنى ملابسة (٤٠٠) .

• الضمير إذا أكّد بضمير كان الثاني المؤكّد من ضمائر الرفع لا غير (٤٠١) .

• إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس، فالعين، فأجمع، فأكتع، فأبصع، فأبتع (٤٠٢) .

• العطف على اللفظ هو الأصل (٤٠٣) .

• الواو أصل حروف العطف (٤٠٤) .

• عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك (٤٠٥) .

• لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا اللّه وحده؛ لأنهما لا يفارقانه (٤٠٦) .

• أصل حروف النداء (يا) . (٤٠٧) .

• أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام، ثم كل ما أشبه العلم في كونه لا يجوز أن يكون وصفًا لأيّ، وليس مستغاثًا به ولا مندوبًا يجوز حذف حرف النداء معه (٤٠٨) .

- إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق وعدم الإلباس (٤٠٩) .
- (أنْ) أصل النواصب للفعل وأم الباب بالاتفاق (٤١٠) .
- اتسعت العرب في (إذنْ) اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب (٤١١) .
- (إنْ) أصل أدوات الشرط وأم الباب (٤١٢) .
- إنما كانت (إنْ) أصل أدوات الشرط؛ لأنها حرف وأصل المعاني للحروف (٤١٣) .
- اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصاله بجاره (٤١٤) .
- الألف أصل أدوات الاستفهام (٤١٥) .
- المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة (٤١٦) .
- الأصل في (مَفْعل) للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح (٤١٧) .
- الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع على التذكير (٤١٨) .
- الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء (٤١٩) .
- أصل الفعل التذكير (٤٢٠) .
- كل مؤنث بالتاء حكمه أن لا يحذف التاء منه إذا ثُنّي كتمرتان وضاربتان؛ لأنها لو حذفت التبس بتثنية المذكر (٤٢١) .
- لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير؛ لئلا يكون صدر الكلمة أقل من عجزها (٤٢٢) .
- كل صفة كثر ذكر موصوفها ضعُف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل (٤٢٣) .
- تكسير الخماسي مستكره لأجل حذف حرف منه، بخلاف الرباعي إذ لا حذف فيه (٤٢٤) .
- الجموع تستثقل (٤٢٥) .

- كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات: أُوَّلهنَّ ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحدة (٤٢٦) .
- لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء (٤٢٧) .
- التكسير والتصغير يجريان من وادٍ واحد (٤٢٨) .
- جميع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة (٤٢٩) .
- كل ما آخره ياء مشدّدة، فإنها عند النسب لا تبقى (٤٣٠) .
- ياء النسب تصيِّر الجامد في حكم المشتق (٤٣١) .
- الأصل تحريك الساكن المتأخر؛ لأن الثقل ينتهي عنده (٤٣٢) .
- حق همزة الوصل الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال (٤٣٣) .
- كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات؛ فإن كان غير مبنيّ على فعل حذفت منه اللام (٤٣٤) .
- الإدغام يقوى المعتل (٤٣٥) .
- إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال (٤٣٦) .
- الأصل في البناء السكون (٤٣٧) .

والخلاصة أن قواعد التوجيه هي عبارة عن عدد من القواعد العامة التي استعان بها النحاة في توجيه الكلام وتقريره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له.

وشرطها أن تكون مصوغة في قالب تنظيري ويمكن إخراجها من سياقها.

وهي جزء من أصول النحو، وأعم من قواعده .

## الهوامش

(١) الكليات ص٤٢٤ .

(٢) الكليات ص٣١٥ وينظر: مختار القاموس مرتّبٌ علي طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير للطاهر أحمد الزاوي - الدار العربية للكتاب سنة ١٩٨٣م ص٢٣٩ ر.ج.ح.

(٣) أصول الفقه الإسلامي - الجزء الأول - في المقدمة التعريفية بالأصول وأدلة الأحكام وقواعد الاستنباط للأستاذ محمد مصطفي شلبي - دار النهضة العربية للطباعة والنشر سنة ١٤٠٦هـ/ سنة ١٩٨٦م ص٥٢٢ .

(٤) السابق ص٥٢٢، ٥٢٣ .

(٥) أصول الفقه الإسلامي للأستاذ محمد مصطفي شلبي ص٥٢٢ .

(٦) أصول الفقه للأستاذ محمد مصطفي شلبي ص٥٢٣ .

(٧) الأصول د.تمام ص٢١٢,

(٨) الخصائص لابن جني ١/٣٨٦ باب فيما يرد مخالفاً لما عليه الجمهور، ٣/٦٨، ٦٩ باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ويجوز أن يأتي السماع بضدّه، أيقطع بظاهره أم يتوقّف إلي أن يرد السماع بجليّة حاله.

(٩) الخصائص ١/١١٨-١٣٤ .

(١٠) لمع الأدلة ص١٣٥-١٤٠ .

(١١) الاقتراح ص١٢٠-١٢٩ .

(١٢) لمع الأدلة ص١٣٦ .

(١٣) الشاهد رقم ٣٨٢ من شواهد الإنصاف ٢/٥٨٢ وهو منسوب إلي عدي بن زيد العبّادي، وينظر: الإعراب/ ٦٦، لمع الأدلة ص١٣٦، لسان العرب (ك.ي.ا).

(١٤) المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب ت٢٩٠هـ، من كتبه: البارع في اللغة، والفاخر في الأمثال، والاستدراك علي العين. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٩٦.

(١٥) عجزه: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي لطرفة بن العبد، الشاهد رقم ٣٦٨ من الإنصاف ٢/٣٦٨، ورقم ٦٠٩

من شرح شواهد المغني ٢/٦٠٧.

(١٦) الكتاب/ ٩٩، ١٠٠ .

(١٧) الاقتراح ص١٢٠، ١٢١، لمع الأدلة ص١٣٦–١٣٨ .

(١٨) لمع الأدلة ص١٣٨ .

(١٩) الاقتراح ص١٢٢، يراجع لمع الأدلة ص١٣٨–١٤٠ .

(٢٠) البلد ١٤، ١٥ .

(٢١) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية د. فاضل صالح السامرائي - مطبعة اليرموك - دار الرسالة للطباعة - بغداد ط١ سنة١٩٧٥م ص١٧٣ .

(٢٢) المجادلة/ ١٩ .

(٢٣) الاقتراح ص١٢٢، يراجع الخصائص ١/١١٨ : ١٣٤ .

(٢٤) الاقتراح ص١٣٢ .

(٢٥) من شواهد الخصائص ١/١٠٠، ٣٩٧ .

(٢٦) الأشباه والنظائر ٢/١٧٧.

(٢٧) الخصائص ١/١٣٤، يقول ابن جني في الخصائص ١/١٢٥، ١٢٦: وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولي، وإن لم ينته قياسه إلي ما انتهي إليه استعماله. من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوي قياساً وإن كانت الحجازية أسْير استعمالا. وإنما كانت التميمية أقوي قياساً من حيث كانت عندهم كـ(هل) في دخولها علي الكلام مباشرة كلّ واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ؛ كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله علي ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ ألا تري أن القرآن بها نزل. وأيضاً فمتي رابك في الحجازية ريْب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزِعت إذ ذاك إلي التميمية؛ فكأنك من الحجازية علي حرْد، وإن كثرت في النظم والنثر. وفي هامش الخصائص حاشية رقم (٢) ص١٢٦ الحرْد: المنع أو الغضب يريد: كأنه غاضب علي الحجاز غير مطمئن إليها يخرج منها ما تهيأت له الفرصة، أو أنه علي المنع لها والتحرّج منها.

(٢٨) الاقتراح ص١٢٢، ١٢٣ يراجع الخصائص ١/١٢٥، ١٢٦ .

(٢٩) الاقتراح ص١٢٥ .

(٣٠) الاقتراح ص١١٤ .

(٣١) لمع الأدلة ص١٤٢ .

(٣٢) الأصول د.تمام ص٢١٤ .

(٣٣) الأصول د.تمام ص٢١٦ .

(٣٤) الاقتراح ص١٢٥ .

(٣٥) الاقتراح ص١٢١، المزهر ٢٥٧/١.

(٣٦) مختصر سنن أبي داود في أبواب الوتر. أنزل القرآن علي سبعة أحرف ١٤١/٢.

(٣٧) الاقتراح ص١٢١، المزهر ٢٥٧/١، ويراجع الخصائص ١٢/٢-١٤ باب اختلاف اللغات وكلها حجة.

(٣٨) الاقتراح ص١٢١، المزهر ٢٥٨/١.

(٣٩) اللهجات العربية في التراث ١٨٦/١ للدكتور أحمد علم الدين الجندي. الدار العربية للكتاب سنة ١٩٨٣م، الإصباح ٣٨٨، ٣٨٩ .

(٤٠) الاقتراح ص١٢٢ .

(٤١) الهمع ٤٣٧/٣، ١٩٨/١، ١٩٩ .

(٤٢) عقود الزبرجد ٨٧/٣.

(٤٣) الهمع ٦٢/٢.

(٤٤) المزهر ٢٣٢/١.

(٤٥) العنسل: الناقة السريعة يراجع الكتاب ٣٢٠/٤.

(٤٦) الآء: واحدته: آءة وهو شجر (لسان العرب أوأ).

(٤٧) الاقتراح ص١٢٣ .

(٤٨) الكتاب ٤٨١/٣.

(٤٩) ذكر قاسم (سيْد) والصواب ما ذكره محمود فجال (سِيْد)، والسِّيد بكسر فسكون، الذئب، وقد يطلق علي الأسد. ففي الكتاب ٤٨١/٣: هذا باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير وذلك نحو: بَيْت، وشَيْخ، وسِيْد. فأحسنه أن تقول: شُيَيْخ، وسُيَيْد فتضمّ؛ لأن التحقير يضمّ أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمة له. ومن العرب من يقول: شِيَيْخ،وبِيَيْت، وسِيَيْد، كراهية الياء بعد الضمة) .

(٥٠) الاقتراح ص١٢٣، يراجع الخصائص ٢٥١/١-٢٥٧ (باب في الحمل علي الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره).

(٥١) الاقتراح ص١٢٣، ١٢٤ .

(٥٢) الكتـــاب ٢٢٢/٣ حيث يقول: هذا باب (فُعَل) : اعلم أن كل فعل كان اسماً معروفاً في الكلام، أو صفة فهو مصروف. فالأسماء نحو: صُرَد، ونُغَر، وجُعَل، وحُفَر، إذا أردت الحُفْرَة، واللُّقَبَة. وأما الصفات فنحو قولك: هذا رجل حُطَم.

(٥٣) الاقتراح ص١٢٤، الهمع ٩٧/١.

(٥٤) لحيان: الكبير اللحية وللأنثي لحيانة (اللسان مادة لحا)، والهمع ١٠٣/١.

(٥٥) الاقـتـراح ص١٢٤، الهـمـع ١٠٣/١، الأشـبـاه والنظائر ٢٥٦/١ وقوله: والحمل علي الغالب أولي ليس رأي السيوطي وإنما هو رأي مقابله.

(٥٦) الأشباه والنظائر ١/٢٥٦، ٢٥٧ .

(٥٧) الاقتراح ص١٢٤ .

(٥٨) الاقتراح ص١٢٤، الأشباه والنظائر ٢/٣٤٩، ٣٥٠، يراجع الخصائص ٢/٣٤٤-٣٤٧ .

(٥٩) الأشباه والنظائر ٢/٣٥٠، ٣٥١، الاقتراح ص١٢٤ .

(٦٠) الأشباه والنظائر ٢/٣٥١، يراجع الخصائص ٢/٣٤٤-٣٤٧ .

(٦١) الخصائص ٢/٢١٣، ٢١٤ (باب في الحمل علي أحسن الأقبحين).

(٦٢) الاقتراح ص١٢٥ .

(٦٣) الورنتل: الداهية والأمر العظيم كما في القاموس (و ر ن).

(٦٤) الوصوص: ثقب في الستر، ونحوه علي مقدار العين الصحاح (وصص) ٣/١٠٦١ .

(٦٥) الوحوحة: صوت مع بحح. الصحاح (وحح) ١/٤١٤.

(٦٦) الاقتراح ص١٢٥، الأشباه والنظائر ٢/٨٩، ٩٠ .

(٦٧) الاقتراح ص١٢٥، الأشباه والنظائر ٢/٩٠.

(٦٨) الأشباه والنظائر ٢/٩٠.

(٦٩) الأشباه والنظائر ٢/٩٠ وينظر أمثلة أخري في الأشباه والنظائر ٢/٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢ .

(٧٠) الاقتراح ص١٢٦ .

(٧١) الاقتراح ص١٢٦ .

(٧٢) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك ص٣٥٧ .

(٧٣) الاقتراح ص١٢٦ .

(٧٤) الاقتراح ص١٢٦ .

(٧٥) الاقتراح ص١٢٦ .

(٧٦) يراجع الخصائص ١/٢٠١-٢٠٩ (باب في اللفظين علي المعني الواحد يردان عن العالم متضادين)

(٧٧) الكتاب ٣/٣٦٢، ٤/٣١٧.

(٧٨) الكتاب ٣/٢٢١.

(٧٩) الاقتراح ص١٢٦ .

(٨٠) الكتاب ٣/١٦.

(٨١) الكتاب ٣/٥.

(٨٢) الكتاب ٣/٥.

(٨٣) الفتح/ ٢ .

(٨٤) الاقتراح ص١٢٦ .

(٨٥) الاقتراح ص١٢٦، ١٢٧ .

(٨٦) الاقتراح ص١٢٧ .

(٨٧) فأصل دلالتها اسم الفعل.

(٨٨) منصوبة علي الظرفية؛ لأن أصلها مصادر، والمصادر كثيراً ما تُنْصَبُ علي الظرفية.

(٨٩) الاقتراح ص١٢٧ .

يراجع الخصائص ٢٠١/١ وما بعدها: ٢٠٩ باب اللفظين علي المعني الواحد يردان عن العالم متضادين. وقد نقله السيوطي ملخَّصاً.

(٩٠) الاقتراح ص١٢٧، المزهر ٢٢١/١.

(٩١) القياس في الدرس اللغوي د. حمودة ص٢٢٥ .

(٩٢) الاقتراح ص١٢٧، ١٢٨، المزهر ٢٢١/١، ٢٢٢ .

(٩٣) قضايا نحوية وصرفية محاضرات ألقاها الدكتور ناصر حسين عليّ، علي طلبة الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة بالجزائر للعام الدارسي سنة ١٤٠٦هـ- ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م - ١٩٨٧م - المطبعة التعاونية بدمشق ص١٣.

(٩٤) القياس في الدرس اللغوي ص٣٥١، ٣٥٢، قضايا نحوية وصرفية للدكتور ناصر حسين عليّ ص١٥، ١٦، المدارس النحوية أسطورة وواقع د. إبراهيم السامرائي- دار الفكر للنشر والتوزيع ط١ سنة ١٩٨٧م من ص١٧-٥٨ .

(٩٥) الضباب: جمع ضب وهو دويبة.

(٩٦) الحرشة: جمع حارش، وحرش الضب يحرشه اصطاده بحيلة.

(٩٧) الشواريز: جمع شراز وهو اللبن الرائب.

(٩٨) الكواميخ: جمع جامخ وهو نوع من الأدْم.

(٩٩) الاقتراح ص١٢٩ .

(١٠٠) الاقتراح ص١٢٨ .

(١٠١) الاقتراح ص١٢٩ .

(١٠٢) الاقتراح ص١٢٩.

(١٠٣) عجز بيت من الألفية في باب التمييز، والبيت بتمامه:

وعاملُ التمييــز قدِّم مطلقــا		والفعلُ ذو التصريف نَزْرًا سُبِقا

ينظر الألفية لابن مالك ص٣٤ .

(١٠٤) البيت بتمامه في الألفية:

وقصر ذي المدِّ اضطرارًا مُجْمَعٌ		عليه والعكـــس بـخُلْفٍ يقـــع

ينظر الألفية لابن مالك ص,٦٤

(١٠٥) الاقتراح ص١٣٢ .

(١٠٦) أصول النحو عند الأنباري ص٤٨٣، وينظر: أصول النحو في الخصائص لابن جني ص٣٨٠-٣٨١ .

(١٠٧) الأصول ص٢٢٠ فما بعدها.

(١٠٨) قواعد التوجيه لعبد اللّه الخولي ص١٢ .

(١٠٩) قواعد التوجيه لعبد اللّه الخولي ص١٢ .

(١١٠) الأصول د.تمام حسان ص٢٢١ .

(١١١) الأصول النحوية عند الأنباري ص٤٠٩، ٤١٠ .

(١١٢) قواعد التوجيه لعبد الله الخولى ص٢٨٥ .

(١١٣) الأصول د. تمام ص٢٢٠ :٢٣٩ .

(١١٤) أصول النحو د. محمد عيد ص٥ .

(١١٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) - تح. كاظم بحر المرجان - لات ٥٥٦/١.

(١١٦) الأصول د. تمام حسان ص٢٢٢، وينظر : قواعد التوجيه لعبد الله الخولى .

(١١٧) قواعد التوجيه لعبد اللّه الخولي ص١٣، ١٤ .

(١١٨) تجدر الإشارة هنا إلي أن من أبرز من أولي قواعد التوجيه بالعناية. الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول، وعبد الله الخولي في قواعد التوجيه في النحو العربي وهي عبارة عن رسالة دكتوراه نوقشت مؤخراً بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة. وقد عرفت أن هناك بعض الباحثين يعد رسالة للدكتوراه بعنوان: "قواعد التوجيه في الصرف العربي بكلية الدراسات العربية بالفيوم- جامعة القاهرة، لمّا تناقش بعد.

(١١٩) ينظر قواعد التوجيه ٢٤٠-٢٥٧ .

(١٢٠) ينظر قواعد للتوجيه ٢٩٥-٣٠٣ .

(١٢١) الأشباه والنظائر ١٥٠/٢.

(١٢٢) الأشباه والنظائر ١٥٠/٢، ١٥١ .

(١٢٣) الأشباه والنظائر ١٥١/٢.

(١٢٤) الأشباه والنظائر ٢/١٥١.

(١٢٥) الأشباه والنظائر ٢/١٨١.

(١٢٦) الأشباه والنظائر ٢/١٨١.

(١٢٧) الأشباه والنظائر ٢/١٨١.

(١٢٨) الأشباه والنظائر ٢/١٨٢.

(١٢٩) الأشباه والنظائر ٢/١٨٢.

(١٣٠) الأشباه والنظائر ٢/١٨٢.

(١٣١) الأشباه والنظائر ٢/٩٥.

(١٣٢) الأشباه والنظائر ٢/٩٥.

(١٣٣) الأشباه والنظائر ٢/٩٨، ٩٩ .

(١٣٤) الأشباه والنظائر ٢/٩٩.

(١٣٥) الأشباه والنظائر ٢/١٠١.

(١٣٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.

(١٣٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.

(١٣٨) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٨.

(١٣٩) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٨.

(١٤٠) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٨ .

(١٤١) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٨، ٢٧٩ .

(١٤٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٩.

(١٤٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠.

(١٤٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠.

(١٤٥) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠، ٢٨١ .

(١٤٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٨١.

(١٤٧) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٢.

(١٤٨) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٢.

(١٤٩) الأشباه والنظائر ٢/٨٣.

(١٥٠) الأشباه والنظائر ٢/٨٣.

(١٥١) الأشباه والنظائر ٢/٨٤.

(١٥٢) الأشباه والنظائر ٢/٨٤، ٨٥ .

(١٥٣) الأشباه والنظائر ١/١٥٢.

(١٥٤) مريم/ ٧٥ .

(١٥٥) الأشباه والنظائر ١/١٥٢، ١٥٣ .

(١٥٦) الأشباه والنظائر ١/١٥٣.

(١٥٧) الاقتراح ص٥٨، ٥٩ .

(١٥٨) الشاهد رقم ١٠٧ من شذور الذهب ص٢٢٣ ولم يعرف قائله، وفيه (ويكفِك) وهو أصح؛ لأن الفعل معطوف علي فعل مجزوم قبله (يجبك) ويستقيم الوزن مع الجزم فلا داعي لإثبات الياء.

(١٥٩) الاقتراح ص٥٩ .

(١٦٠) الهمع ٢/٥٠٨.

(١٦١) الأشباه والنظائر ١/٢٠٨.

(١٦٢) أهرّ: إذا حمله علي الهرير، ذو الناب: السبع، ويضرب في ظهور أمارات الشر مجمع الأمثال ٢/١٧٢.

(١٦٣) الأشباه والنظائر ١/٢٠٨.

(١٦٤) مجمع الأمثال ٢/٢٣٢.

(١٦٥) مجمع الأمثال ٢/٢٨٤، ٢/٢٨٥.

(١٦٦) الأشباه والنظائر ١/٢٠٨، ٢٠٩ .

(١٦٧) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٨.

(١٦٨) الأشباه والنظائر ٢/٤٤٢.

(١٦٩) الأشباه والنظائر ٢/٤٤٢.

(١٧٠) الأشباه والنظائر ٢/٤٤٢.

(١٧١) الهمع ٣/٤٨.

(١٧٢) الهمع ٣/٥٦.

(١٧٣) الهمع ٣/٧١.

(١٧٤) الهمع ٣/٩٨.

(١٧٥) الهمع ٣/١٣٤.

(١٧٦) الهمع ٣/١٤٢.

(١٧٧) الهمع ٣/١٥٠.

(١٧٨) الهمع ٣/٢٧١.

(١٧٩) الهمع ٣/٢٩٥.

(١٨٠) الهمع ٣/٣٤٠.

(١٨١) الهمع ٣/٣٥٢، ٢/٣٤٩.

(١٨٢) الهمع ٣/٣٨٥.

(١٨٣) الهمع ٣/٤٢٦.

(١٨٤) الهمع ٣/٤٦٨.

(١٨٥) الهمع ٣/٤٧٠.

(١٨٦) الهمع ٢/١٩٥.

(١٨٧) الهمع ٢/٢٥٣.

(١٨٨) الهمع ٢/٢٨٨.

(١٨٩) الهمع ٢/٢٩١.

(١٩٠) الهمع ٢/٢٩٦.

(١٩١) الهمع ٢/٢٩٦.

(١٩٢) الهمع ٢/٣٢١.

(١٩٣) الهمع ٢/٣٥.

(١٩٤) الهمع ٢/٣٧٥.

(١٩٥) الهمع ٢/٣٨٦.

(١٩٦) الهمع ٢/٤٤٠.

(١٩٧) الهمع ٢/٤٥٢.

(١٩٨) الهمع ٢/٤٧٩، الأشباه والنظائر ٢/١٥٣.

(١٩٩) الهمع ٢/٤٩٣.

(٢٠٠) الهمع ٢/٥١١.

(٢٠١) الهمع ١/٨٧.

(٢٠٢) الهمع ١/١٩٤.

(٢٠٣) الهمع ١/٢١٨.

(٢٠٤) الهمع ١/٢٤٣.

(٢٠٥) الهمع ١/٢٤٥.

(٢٠٦) الهمع ١/١٦٣.

(٢٠٧) الهمع ١/١٩٠.

(٢٠٨) الاقتراح ٣٢ .

(٢٠٩) الاقتراح ٥٨، ٥٩ .

(٢١٠) الإتقان ٢/ ٥٤٧ .

(٢١١) الإتقان ٢/ ٥٤٧ .

(٢١٢) الإتقان ٢/ ٥٤٧ .

(٢١٣) الإتقان ٢/ ٥٥٠ .

(٢١٤) الإتقان ٢/ ٥٥٠ .

(٢١٥) الإتقان ٢/ ٥٥٢ .

(٢١٦) الإتقان ٢/ ٥٥٢ .

(٢١٧) الإتقان ٢/ ٥٥٣,

(٢١٨) الإتقان ٢/ ٥٧٥ .

(٢١٩) الإتقان ٢/ ٥٧٥ .

(٢٢٠) الإتقان ٢/ ٥٧٨ .

(٢٢١) الإتقان ٢/٥٨٣.

(٢٢٢) الإتقان ٣/١٦٠، ١٦١ .

(٢٢٣) الإتقان ٣/١٦١.

(٢٢٤) الإتقان ٣/١٦١.

(٢٢٥) الإتقان ٣/١٦٢.

(٢٢٦) الإتقان ٣/١٧٥.

(٢٢٧) الإتقان ٣/١٨٧.

(٢٢٨) الإتقان ٣/١٨٨.

(٢٢٩) الإتقان ٣/١٨٨.

(٢٣٠) الهمع ١/٢٠٨.

(٢٣١) الهمع ١/٢٤٣.

(٢٣٢) الهمع ١/٤٤٧.

(٢٣٣) الهمع ٢/٥٧.

(٢٣٤) الهمع ٢/١٧٨.

(٢٣٥) الأشباه والنظائر ١/٤٠.

(٢٣٦) الأشباه والنظائر ١/٧٩.

(٢٣٧) الأشباه والنظائر ١/١١٢.

(٢٣٨) الأشباه والنظائر ١/١١٣.

(٢٣٩) الأشباه والنظائر ١/١١٤.

(٢٤٠) الأشباه والنظائر ١/١١٤.

(٢٤١) الأشباه والنظائر ١/١١٥.

(٢٤٢) الأشباه والنظائر ١/١١٥.

(٢٤٣) الأشباه والنظائر ١/١١٥.

(٢٤٤) الأشباه والنظائر ١/١١٥.

(٢٤٥) الأشباه والنظائر ١/١١٦.

(٢٤٦) الأشباه والنظائر ١/١١٧.

(٢٤٧) الأشباه والنظائر ١/١٨٨.

(٢٤٨) الأشباه والنظائر ١/١٣١.

(٢٤٩) الأشباه والنظائر ١/١٣٥.

(٢٥٠) الأشباه والنظائر ١/١٥٢.

(٢٥١) الأشباه والنظائر ١/١٥٣.

(٢٥٢) الأشباه والنظائر ١/١٥٤.

(٢٥٣) الأشباه والنظائر ١/١٦٩.

(٢٥٤) الأشباه والنظائر ١/١٦٩.

(٢٥٥) الأشباه والنظائر ١/١٧٠.

(٢٥٦) الأشباه والنظائر ١/١٧٠.

(٢٥٧) الأشباه والنظائر ١/١٩٩.

(٢٥٨) الأشباه والنظائر ١/١٩٩.

(٢٥٩) الأشباه والنظائر ١/٢٠١.

(٢٦٠) الأشباه والنظائر ١/٢١٥.

(٢٦١) الأشباه والنظائر ١/٢٢٣.

(٢٦٢) الأشباه والنظائر ١/٢٢٤.

(٢٦٣) الأشباه والنظائر ١/٢٣٥.

(٢٦٤) الأشباه والنظائر ١/٢٤١.

(٢٦٥) الأشباه والنظائر ١/٢٥١.

(٢٦٦) الأشباه والنظائر ١/٢٥١.

(٢٦٧) الأشباه والنظائر ١/٣٠٢.

(٢٦٨) الأشباه والنظائر ١/٣٠٥.

(٢٦٩) الأشباه والنظائر ١/٣٠٦.

(٢٧٠) الأشباه والنظائر ١/٣٢٠.

(٢٧١) الأشباه والنظائر ١/٣٢٠.

(٢٧٢) الأشباه والنظائر ١/٣٢٢.

(٢٧٣) الأشباه والنظائر ١/٣٢٣.

(٢٧٤) الأشباه والنظائر ١/٣٢٥.

(٢٧٥) الأشباه والنظائر ١/٣٢٦.

(٢٧٦) الأشباه والنظائر ١/٣٣٣.

(٢٧٧)الأشباه والنظائر ١/٣٤٧.

(٢٧٨) الأشباه والنظائر ١/٣٤٨.

(٢٧٩) الأشباه والنظائر ١/٣٥٣.

(٢٨٠) الأشباه والنظائر ٢/٦.

(٢٨١) الأشباه والنظائر ٢/٦.

(٢٨٢) الأشباه والنظائر ٢/٨.

(٢٨٣) الأشباه والنظائر ٢/١٠.

(٢٨٤) الأشباه والنظائر ٢/١٣.

(٢٨٥) الأشباه والنظائر ٢/٧٥، ٧٦ .

(٢٨٦) الأشباه والنظائر ٢/٧٦.

(٢٨٧) الأشباه والنظائر ٢/٧٦.

(٢٨٨) الأشباه والنظائر ٢/٧٧.

(٢٨٩) الأشباه والنظائر ٢/٧٨.

(٢٩٠) الأشباه والنظائر ٢/٨٠.

(٢٩١) الأشباه والنظائر ٢/٨٣.

(٢٩٢) الأشباه والنظائر ٢/٨٦.

(٢٩٣) الأشباه والنظائر ٢/٨٩.

(٢٩٤) الأشباه والنظائر ٢/٩٢.

(٢٩٥) الأشباه والنظائر ٢/٩٥.

(٢٩٦) الأشباه والنظائر ٢/١١٥.

(٢٩٧) الأشباه والنظائر ٢/١٣١.

(٢٩٨) الأشباه والنظائر ٢/١٥٠.

(٢٩٩) الأشباه والنظائر ٢/١٥٠.

(٣٠٠) الأشباه والنظائر ٢/١٥١.

(٣٠١) الأشباه والنظائر ٢/١٦٢.

(٣٠٢) الأشباه والنظائر ٢/١٧٠.

(٣٠٣) الأشباه والنظائر ٢/١٧٠.

(٣٠٤) الأشباه والنظائر ٢/١٧٦، ١٧٧ .

(٣٠٥) الأشباه والنظائر ٢/١٨١.

(٣٠٦) الأشباه والنظائر ٢/١٩٢.

(٣٠٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٠١.

(٣٠٨) الأشباه والنظائر ٢/٢٠١.

(٣٠٩) الأشباه والنظائر ٢/٢٠١.

(٣١٠) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٢.

(٣١١) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٢.

(٣١٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٢.

(٣١٣) الأشباه والنظائر ٢/٢١٤، ٢/٤٣٣.

(٣١٤) الأشباه والنظائر ٢/٢١٧.

(٣١٥) الأشباه والنظائر ٢/٢١٨.

(٣١٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٣١.

(٣١٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٤.

(٣١٨) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨.

(٣١٩) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٤.

(٣٢٠) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٥.

(٣٢١) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٩.

(٣٢٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٩.

(٣٢٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٥١.

(٣٢٤)الأشباه والنظائر ٢/٢٥٧.

(٣٢٥) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٢.

(٣٢٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٢.

(٣٢٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٣.

(٣٢٨) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٣.

(٣٢٩) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٣.

(٣٣٠) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤.

(٣٣١) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥.

(٣٣٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥.

(٣٣٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥.

(٣٣٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٠.

(٣٣٥) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٤.

(٣٣٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦.

(٣٣٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٢.

(٣٣٨) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٣.

(٣٣٩) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٩.

(٣٤٠) الأشباه والنظائر ٢/٢٩٠.

(٣٤١) الأشباه والنظائر ٢/٣٠٠.

(٣٤٢) الأشباه والنظائر ٢/٣٠١.

(٣٤٣) الأشباه والنظائر ٢/٣٠١.

(٣٤٤) الأشباه والنظائر ٢/٣٠٤.

(٣٤٥) الأشباه والنظائر ٢/٣١٤.

(٣٤٦) الأشباه والنظائر ٢/٣٢٤.

(٣٤٧) الأشباه والنظائر ٢/٣٣٢.

(٣٤٨) الأشباه والنظائر ٢/٣٤٩.

(٣٤٩) الأشباه والنظائر ٢/٣٥٥.

(٣٥٠) الأشباه والنظائر ٢/٣٦٠.

(٣٥١) الأشباه والنظائر ٢/٣٨٣.

(٣٥٢) الأشباه والنظائر ٢/٣٨٨.

(٣٥٣) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٠.

(٣٥٤) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٢.

(٣٥٥) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٢.

(٣٥٦) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٦.

(٣٥٧) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٢ .

(٣٥٨) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٣.

(٣٥٩) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٥.

(٣٦٠) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٥.

(٣٦١) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٨.

(٣٦٢) الأشباه والنظائر ٣/٣٥.

(٣٦٣) الأشباه والنظائر ٣/٤٧.

(٣٦٤) الأشباه والنظائر ٣/٤٨.

(٣٦٥) الأشباه والنظائر ٣/٥٠.

(٣٦٦) الأشباه والنظائر ٣/٧٥.

(٣٦٧) الأشباه والنظائر ٣/٦٢.

(٣٦٨) الأشباه والنظائر ٣/٦٦.

(٣٦٩) الأشباه والنظائر ٣/٦٨.

(٣٧٠) الأشباه والنظائر ٣/٧٠.

(٣٧١) الأشباه والنظائر ٣/٧١.

(٣٧٢) الأشباه والنظائر ٣/٧٦.

(٣٧٣) الأشباه والنظائر ٣/٧٦.

(٣٧٤) الأشباه والنظائر ٣/٧٧.

(٣٧٥) الأشباه والنظائر ٣/٧٩.

(٣٧٦) الأشباه والنظائر ٣/٨٠.

(٣٧٧) الأشباه والنظائر ٣/٨١.

(٣٧٨) الأشباه والنظائر ٣/٨٢.

(٣٧٩) الأشباه والنظائر ٣/٩٥.

(٣٨٠) الأشباه والنظائر ٣/١٠٤.

(٣٨١) الأشباه والنظائر ٣/١٠٦.

(٣٨٢) الأشباه والنظائر ٣/١٢١.

(٣٨٣) الأشباه والنظائر ٣/١٢٣.

(٣٨٤) الأشباه والنظائر ٣/١٣٣.

(٣٨٥) الأشباه والنظائر ٣/١٣٦.

(٣٨٦) الأشباه والنظائر ٣/١٣٨.

(٣٨٧) الأشباه والنظائر ٣/١٥٧.

(٣٨٨) الأشباه والنظائر ٣/١٦٦.

(٣٨٩) الأشباه والنظائر ٣/١٦٧.

(٣٩٠) الأشباه والنظائر ٣/١٧٢.

(٣٩١) الأشباه والنظائر ٣/١٧١.

(٣٩٢) الأشباه والنظائر ٣/١٧٤.

(٣٩٣) الأشباه والنظائر ٣/١٧٨.

(٣٩٤) الأشباه والنظائر ٣/١٧٨.

(٣٩٥) الأشباه والنظائر ٣/١٨٣.

(٣٩٦) الأشباه والنظائر ٣/١٨٤.

(٣٩٧) الأشباه والنظائر ٣/١٨٨.

(٣٩٨) الأشباه والنظائر ٣/١٩٠.

(٣٩٩) الأشباه والنظائر ٣/١٩١.

(٤٠٠) الأشباه والنظائر ٣/١٩٣.

(٤٠١) الأشباه والنظائر ٣/٢٠٧.

(٤٠٢) الأشباه والنظائر ٣/٢٠٨.

(٤٠٣) الأشباه والنظائر ٣/٢٠٩.

(٤٠٤) الأشباه والنظائر ٣/٢١٠.

(٤٠٥) الأشباه والنظائر ٣/٢١٩.

(٤٠٦) الأشباه والنظائر ٣/٢٢٢.

(٤٠٧) الأشباه والنظائر ٣/٢٢٢.

(٤٠٨) الأشباه والنظائر ٣/٢٢٧.

(٤٠٩) الأشباه والنظائر ٣/٢٣١.

(٤١٠) الأشباه والنظائر ٣/٢٤٤.

(٤١١) الأشباه والنظائر ٣/٢٤٦.

(٤١٢) الأشباه والنظائر ٣/٢٤٨.

(٤١٣) الأشباه والنظائر ٣/٢٤٩.

(٤١٤) الأشباه والنظائر ٣/٢٥٣.

(٤١٥) الأشباه والنظائر ٣/٢٥٣.

(٤١٦) الأشباه والنظائر ٣/٢٦٢.

(٤١٧) الأشباه والنظائر ٣/٢٦٣.

(٤١٨) الأشباه والنظائر ٣/٢٦٩.

(٤١٩) الأشباه والنظائر ٣/٢٧١.

(٤٢٠) الأشباه والنظائر ٣/٢٧٥.

(٤٢١) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٠.

(٤٢٢) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٣.

(٤٢٣) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٣.

(٤٢٤) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٤.

(٤٢٥) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٥.

(٤٢٦) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٧.

(٤٢٧) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٧.

(٤٢٨) الأشباه والنظائر ٣/٢٨٩.

(٤٢٩) الأشباه والنظائر ٣/٢٩٢.

(٤٣٠) الأشباه والنظائر ٣/٢٩٥.

(٤٣١) الأشباه والنظائر ٣/٢٩٦.

(٤٣٢) الأشباه والنظائر ٣/٢٩٧.

(٤٣٣) الأشباه والنظائر ٣/٣١٠.

(٤٣٤) الأشباه والنظائر ٣/٣١٠.

(٤٣٥) الأشباه والنظائر ٣/٣١١.

(٤٣٦) المزهر ١/٤٠٠، الاقتراح ص٧١ .

(٤٣٧) النكت ١/١٩٠.

## الخاتمة

١ ـ إضافات السيوطى فى علم أصول النحو.

٢ ـ تأثيره فى الخالفين.

٣ ـ أهم النتائج.

## ا ـ إضافات السيوطى فى علم أصول النحو !

حذا السيوطى حذو (ابن جنى) و(الأنبارى) فى حمل أصول النحو على أصول الفقه، وذلك فى كتابه (الاقتراح فى علم أصول النحو) الذى يقول فى مقدمته: هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصُنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، فى علم لم أُسبَق إلى ترتيبه، ولم أُتقدَّم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذى هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه[1].

ويتضح هذا من خلال البيان الآتى:

### أبواب أصول الفقه

| المستنبط منه<br>الأحكام الشرعية | المستنبط منه<br>الأحكام الشرعية | كيفية الاستدلال<br>(قواعد الاستنباط) | المستنبط منه<br>أحوال المجتهد والمقلد |
|---|---|---|---|
| ( أ ) التكليفية وهى خمسة :<br>١ ـ واجب .<br>٢ ـ مندوب .<br>٣ ـ مباح .<br>٤ ـ مكروه .<br>٥ ـ حرام .<br>(ب) الوضعية :<br>١ ـ السبب .<br>٢ ـ الشرط .<br>٣ ـ المانع .<br>٤ ـ الصحة .<br>٥ ـ البطلان .<br>٦ ـ الفساد .<br>٧ ـ العزيمة .<br>٨ ـ الرخصة . | • المتفق عليها عند الجميع أو عند الجمهور:<br>١ ـ الكتاب .<br>٢ ـ السنة.<br>٣ ـ الإجماع.<br>٤ ـ القياس.<br>• المختلف فيها :<br>١ ـ الاستصحاب<br>٢ ـ الاستحسان .<br>٣ ـ عمل أهل المدينة.<br>٤ ـ شرع من قبلنا .<br>٥ ـ العرف .<br>٦ ـ المصالح المرسلة .<br>٧ ـ أقوال الصحابى. | ( أ ) بقواعد اللغة (الألفاظ) :<br>١ ـ من حيث الوضع.<br>٢ ـ من حيث الاستعمال.<br>٣ ـ من حيث كيفية الدلالة.<br>٤ ـ من حيث خفاء الدلالة ووضوحها.<br>(ب) بمقاصد الشريعة :<br>(١) الضروريات :<br>١ ـ الدين .<br>٢ ـ النفس .<br>٣ ـ العقل .<br>٤ ـ العرض .<br>٥ ـ المال (وفقدها يؤدى إلى الهلاك).<br>(٢) الحاجيات :<br>فقدها لا يؤدى إلى الهلاك لكن يؤدى إلى المشقة والحرج.<br>(٢) الحاجيات :<br>فقدها لا يؤدى إلى الهلاك لكن فيها مصلحة ومنفعة. | ( أ ) أحوال المجتهد<br>(ب) أحوال المقلد |

أخذ السيوطي هذا المنهج ورتّب به أصول النحو على نمط أصول الفقه.

ويتضح هذا من خلال البيان الآتى:

## أبواب أصول الفقه

| مقدمات وهى تساوى (المقدمات) + الباب الأول فى أصول الفقه) | الباب الأول الأدلة وهى تساوى المستنبط منه فى أصول الفقه وهى أيضاً قسمان | | أما الباب الثانى فى أصول الفقه (كيفية الاستنباط) | الباب الثالث (المستنبط) |
|---|---|---|---|---|
| | مختلف فيها :<br>١ ـ السماع .<br>٢ ـ الإجماع .<br>٣ ـ القياس .<br>٤ ـ الاستصحاب .<br>السماع وهو النقل بمصطلح الأنبارى<br>١ ـ قرآن .<br>٢ ـ حديث .<br>٣ ـ شعر .<br>٤ ـ نثر . | مختلف فيها :<br>ووضعها السيوطى تحت عنوان :<br>«فى أدلة شتى»<br>١ ـ الاستدلال بالعكس<br>٢ ـ الاستدلال ببيان العلة .<br>٣ ـ الاستدلال بعدم الدليل فى الشىء على نفيه .<br>٤ ـ الاستدلال بالأصول.<br>٥ ـ الاستدلال بعدم النظير.<br>٦ ـ الاستحسان.<br>٧ ـ الاستقراء.<br>٨ ـ الدليل المسمى بـ «الباقى». | فدرسه السيوطى تحت عنوان «التعارض والترجيح» وهى ١٦ نوعاً. | درس فيه السيوطى أول من وضع علم النحو والتصريف وشروط مستنبط هذا العلم ... إلخ. |

إذن فقد حذا النحاة حذو الفقهاء، ونجح السيوطى فى أن يحمل أصول النحو على نمط أصول الفقه، وأن يرتب كتابه الاقتراح على أبواب أصول الفقه، أى أن السيوطى لم يهدم ما أسّسه السابقون ولم يخلط فى أصول النحو؛ لأن ما فعله هو تدرُّج طبيعىٌ ونهاية حتمية لما سبقه من محاولات لم تكتمل على يد ابن جنى والأنبارى(٢).

ويمتاز عمل السيوطى عن سابقيه بأمرين:

الأول: الكمّ حيث استوفى كل مباحث أصول النحو بحيث لا تجد شيئاً ندّ عنه، وقد بدا تأثيره واضحاً فى كل من جاء بعده.

الثانى: الكيف؛ حيث رتّب أصول النحو هذا الترتيب على نمط أصول الفقه، ـ وهو ما كان يريده ابن جنى ـ مفيداً من ثقافته الموسوعية؛ فقد كان عالماً موسوعياً متعدّد المواهب.

وبذلك يمكن فهم قوله بخصوص التأليف فى هذا العلم - أصول النحو - بأنه «لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، فى علم لم أُسْبَقَ إلى ترتيبه، ولم أتقدَّم إلى تهذيبه ...»(٣).

فالرجل يقول: إن علم أصول النحو يحتاج إلى ضبط وتنظيم وترتيب، ولم يقل: إننى اخترعت هذا العلم ابتداء؛ فهو لم يُسبَق إلى التنظيم، ولم يُتقدَّم إلى التهذيب، بدليل نصِّه أنه استمدَّ فى كتابه هذا كثيراً من كتاب (الخصائص) لـ (ابن جنى)، وكتابَىْ الأنبارى فى علم الجدل فى النحو، وعلم أصول النحو، وكتابه الثالث (الإنصاف فى مسائل الخلاف)(٤).

بالإضافة إلى نفائس أخرى ظفر بها فى متفرِّقات كتب اللغة العربية والأدب وأصول الفقه، وبالنظر فى متن الكتاب نجد - بالإضافة إلى كتب الأنبارى الثلاثة (الإغراب فى جدل الإعراب)، و(لمع الأدلة فى أصول النحو)، و(الإنصاف فى مسائل الخلاف)، وكتاب (الخصائص) لابن جنى - كتباً كثيرة منها: الأصول لابن السراج، شرح التسهيل لأبى حيان، التذكرة لأبى حيان، الإفصاح للخضراوى، منهاج البلغاء لحازم القرطاجنى، الممتع لابن عصفور، الإتقان للسيوطى، شرح الجمل لأبى الحسن بن الضائع، الألفاظ والحروف لأبى نصر الفارابى، التعليقة لابن النحاس، الكشاف للزمخشرى، المحصول لفخر الدين الرازى، التبيين لأبى البقاء العكبرى، ثمار الصناعة لأبى عبد اللّه الحسين بن موسى الدينورى الجليس، التذكرة للتاج بن مكتوم، إيضاح علل النحو للزجاجى، المغنى لابن فلاح، شرح المفصل للأندلسى، المحرر فى النحو للفخر الرازى وأماليه، الألفية لابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك والتسهيل له، والمفصّل للزمخشرى، الكتاب لسيبويه، شرح الشواهد لابن هشام وتعاليقه على الألفية ... بالإضافة إلى كتب أخرى لابن عصفور وابن الحاج وابن الطراوة وابن خروف وابن مكتوم والفراء والعز بن عبد السلام والسهيلى وغيرهم.

إذن فقد أخذ السيوطى من كتب السابقين وبخاصة (الخصائص) لابن جنى، و(لمع الأدلة)، و(الإغراب فى جدل الإعراب) للأنبارى، وكان ينقل عن هذه الكتب نصّاً أو باختصار، بيد أننا نجد لديه ما لا نجد فى هذه الكتب الثلاثة مما استقاه من الكتب الأخرى، ومما أعمل فيه عقله.

وإذا كان النحويون قد ربطوا بين أصولهم وبين أصول الفقه، فقد كان عليهم أن ينظروا إلى (القياس النحوى) الذى قامت عليه الأحكام النحوية؛ فيحدّدوا ما ينبغى أن يقاس عليه، ثم كان عليهم أن يرسموا للمجتهد في اللغة طريقًا واضحة المعالم فى استنباط الأحكام النحوية الناتجة عن الاستقراء اللغوى، وليس يهم بعد ذلك أن تجيء هذه الأصول موافقة فى بعضها لأصول الفقه ومغايرة فى بعض، فالأهم أن يكون المنهج معبّراً عن الواقع الذى يتناوله ويعيش فيه ويخطط له، مراعياً طبيعته ومقرراته وأهدافه ...»[٥].

لقد كان للسيوطى تميّز عن عمل سابقيه فى هذا الموضوع يتضح من خلال ما يلى:[٦]

١ ـ وضعه حداً لأصول النحو أكثر بياناً وتفصيلا من الأنبارى، الذى ذكر أن أصول النحو: «أدلة النحو التى تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التى تنوعت جملته وتفصيله»[٧]. بينما يُعرّفه السيوطى بقوله: «أصول النحو: علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هى أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»[٨].

وتعريف السيوطى واسع ويشتمل على ثلاثة أمور، هى:

(١) أدلة النحو، وهى ـ فى نظر السيوطى ـ أربعة غالبة مأخوذة من مجموع كلامى ابن جنى والأنبارى وهى: السماع ـ وهو النقل بمصطلح الأنبارى ـ، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، ودون هذه الأدلة الأربعة أدلة فرعية هى: الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل ... إلخ.

(٢) أدلة التعارض والترجيح وهى ١٦ ستة عشر نوعاً، يقول السيوطى: «وقولى: (وكيفية الاستدلال بها) أى: عند تعارضها ونحوه، كتقديم (السماع) على (القياس)، و(اللغة الحجازية) على (التميمية) إلا لمانع، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحاً، إلى غير ذلك، وهذا هو المعقود له الكتابُ السادس»[٩].

(٣) صفات المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة وشروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلّد والسائل.

وشروط المستنبط لشيء من مسائل النحو المرتقى فيه عن رتبة التقليد[١٠]:

أ ـ أن يكون عالماً بلغات العرب، محيطاً بكلامها، مطلعاً على نثرها ونظمها، ويكفى فى ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة فى اللغات والأبنية، والدواوين الجامعة لأشعار العرب.

ب ـ وأن يكون خبيراً عالـمًا بصحة نسبة ذلك القول المستنبط منه الحكم المبهم؛ لئلا يدخل عليه شعر مولد، أو موضوع.

جـ ـ وأن يكون عالـمًا بأحوال الرواة لذلك القول المستنبط منه؛ ليعلم المقبول روايته من غيره.

د ـ وأن يكون عالماً بإجماع النحاة؛ كيلا يحدث فى المجمع عليه منهم قولا زائداً خارقاً للإجماع، إذا قلنا بامتناع ذلك، اعتداداً بإجماع أهل الأدب، وهو المختار.

وتكلم عن أوّلية وضع النحو، ومما يُذكر هنا اختلاف العلماء فى ذلك، وقد ذكر السيوطى رسم على بن أبى طالب ـ رضى اللّه عنه ـ لأبى الأسود الدؤلى بعض الأبواب ثم، صنّف أبو الأسود الدؤلى بعض الأبواب الأخرى، وقد تطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود، ثم يذكر أول من وضع التصريف، وأنه معاذ بن مسلم الهراء، ثم يذكر تلاميذ أبى الأسود الدؤلى ومن خلفهم فى هذا العلم، حتى انقسام الناس إلى طائفتين بصرية وكوفية.[11]

والذى يبدو من تعريف السيوطى لعلم أصول النحو، هو تأثُّره بأصول الفقه، فقد كان السيوطى عالـمًا موسوعيًا يضرب فيكل فنٌ بطرف، وقد أدخل أموراً ليست من صميم علم النحو فيه كما سبق.

٢ ـ ترتيبه لكتابه (الاقتراح) على ما يقتضيه علم أصول الفقه، وهو ما لم يقم به ابن جنى ولم يوفق إليه الأنبارى، كما سبق الذكر آنفاً.

٣ ـ جعل لكتابه مقدِّمات على نمط المقدمات فى أصول الفقه، وتناولها باختصار شديد؛ لعلمه أنها مقدمات لهذا العلم، تناول فيها حدود النحو[12] وذكر أن أليقها بهذا الكتاب قول ابن جنى فى (الخصائص): انتحاء سمت كلام العرب، فى تصرُّفه من إعراب وغيره،

كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، وغير ذلك؛ ليلْحَق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، وأصله مصدر نحوت بمعنى قصدت، ثم خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت بمعنى فهمت، ثم خُصَّ به علم الشريعة»(١٣).

وتكلّم عن حد اللغة وأنها: «أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»(١٥) وذكر اختلافهم هل هي بوضع اللّه أو البشر؟ على مذاهب أحدها: هو مذهب الأشعري أنها بوضع اللّه، والمذهب الثاني: أنها اصطلاحية وضعها البشر، ورأى السيوطي أن هناك مذهباً ثالثا هو الوقف فيقول: «والمذهب الثالث: الوقف أي لا يُدرى أهي من وضع اللّه أو البشر؛ لعدم دليل قاطع في ذلك، وهو الذي اختاره ابن جني أخيرا»(١٦) وقد وهم السيوطي في عده مذهبا أخذ به العلماء، والذي أوقعه في هذا الوهم قول ابن جني: «وإن خطر خاطر فيما بعد فيما يعلق الكف بإحدى الجهتين، ويكفّها عن صاحبتها قلنا به، وباللّه التوفيق»(١٧). ولم يقصد ابن جني من ذلك تأسيس مذهب جديد يفسّر به نشأة اللغة كما ظن السيوطي، وإنما رمى إلى أن المذاهب تتفاوت في قوة الحجة أو ضعفها، بعد أن مال إلى كل واحد منها حين عرض له، فهو إذن ينتظر خاطراً جديداً يقوى لديه أحد هذه المذاهب، ويقطع له بصحته؛ ليترك ما سواه(١٧).

وتحدّث عن تصوير الألفاظ للمعاني، وتصوير اللفظ على هيئة المعنى، وتكلّم عن الدلالات النحوية وأنها ثلاث: لفظية، وصناعية، ومعنوية.

وتحدّث عن العربي والعجميّ، وهل بينهما واسطة؟ والأمور التي يُعرف بها عجمة الاسم وهي:

١ ـ نقل أحد أئمة اللغة.

٢ ـ خروجه عن أوزان الأسماء العربية.

٣ ـ أن يكون أوله نون وراء.

٤ ـ أن يكون آخره زاي بعد دال.

٥ ـ أن يجتمع فيه الصاد والجيم.

٦ ـ أن يجتمع فيه الجيم والقاف.

٧ ـ أن يكون رباعيًا أو خماسيًا عاريًا من حروف الذلاقة، وهي المجموعة في قولهم: مُرْ بِنَفْلٍ.

ثم تكلّم عن تقسيم الألفاظ إلى: واجب، وممتنع، وجائز.

وتكلّم عن أشياء خاصة بالحكم النحوي ذُكِرَتْ فيما سبق(١٨).

٤ ـ تناول السيوطي الأدلة النحوية بالبحث التفصيلي؛ فعقد الكتاب الأول للسماع الذي حدده بأنه «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر»(١٩) وأظهر موقفه من القرآن الكريم وقراءاته، والاستشهاد بالحديث، وشعر العرب ونثرهم ...إلخ وتحدّث عن القياس بشكل مفصّل، وتحدث عن الاستصحاب، وعقد كتابًا للإجماع، كما عقد كتابًا جعله تحت عنوان (في أدلة شتى) تناول فيه الأدلة الأخرى.

وذكر جواز اجتماع الأدلة؛ فقد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلا على مسألة، ومثال ذلك: «الباء في خبر (ما) التميمية خلافا للفارسي والزمخشري، ويدل عليه السماع والقياس والإجماع؛ أما السماع فلوجود ذلك في أشعار تميم ونثرهم، وأما القياس فلأن الباء دخلت الخبر لكونه منفيًا لا لكونه منصوبا، بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفة وبعد (هل)، وأما الإجماع، فنقله أبو جعفر الصفار»(٢٠).

وبعد؛ فلعلّه قد وضح عمل السيوطي في أصول النحو؛ فإذا كان قد سُبق في ميدان التأليف في علم أصول النحو من قِبل ابن جني والأنباري إلا أنّ ذلك ـ كما يقرّر الدكتور الشكعة ـ «لا يقلّل من جهود السيوطي؛ ذلك أن محاولاتهم كانت اكتشافية، ومن ثمّ لم تكن من الإفاضة والعمق والانفساح بمثل ما فعل السيوطي، الذي نهج منهج الأصوليين وطبّقه في أكثر من كتاب وتمثّله في أكثر من رسالة ... وإذا كنا قد حجبنا عنه صفة مبدع علم أصول النحو، فإننا لا ننكر عليه أنه هو الذي شيّد صرحه بعد أن وضع سابقوه لبناته، وأرسى قواعده بعد أن كشف له الأولون موضع البنيان، وارتادوا الأرض ومهّدوا الطريق»(٢١).

***

## ٢ ـ تأثيره فى الخالفين

يُعَدُّ كتاب (الاقتراح فى علم أصول النحو) من أهم الكتب التى أُلِّفت فى هذا العلم بعد نضوجه. وقد أفاد السيوطى من كل من سبقه، وأفاد من إلمامه بعلوم أخرى؛ فألَّف هذا الكتاب عظيم الفائدة والنفع، وظهر تأثيره فى الخالفين؛ فقد طُبِع أكثر من مرة: فطبع فى حيدر آباد سنة ١٣١٠هـ، وطبع أيضا عام ١٣٥٩هـ عن دار المعارف بحلب ـ سوريا، واعتنى بتصحيحها كل من عبد الرحمن يحيى اليمانى، والشيخ الفاضل سعيد بن عبد اللّه العمودى، والشيخ الفاضل أحمد بن محمد اليمنى، وطبع عن جروس برس بتقديم وضبط وتصحيح وشرح وتعليق وفهرسة الدكتور أحمد سليم الحمصى، والدكتور محمد أحمد قاسم سنة ١٩٨٨م، وفى دار القلم بدمشق مع شرح الدكتور الفاضل محمود فجال سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ... وغيرها.

وشرح حسب علمنا أربعة شروح، وهى(٢٢):

١ ـ «داعى الفلاح لمخبئات الاقتراح» لمحمد على بن محمد علان بن إبراهيم البكرى الصدِّيقى الشافعى، المتوفى سنة ١٠٥٧، الذى أظهر إعجابه للسيوطى، وأكبره إكباراً شديداً، ولم يخالفه فى معظم أقواله؛ فهو يقول عن السيوطى: إنه «محض لبان العربية حتى أخرج بحسن صنيعه هذه الزبدة، فجعلها أصلاً لما تفرَّعت عنه وخرجت منه، وقد تدرك العناية الأخير فينال ما يجبر وصمة التأخير(٢٣)».

٢ ـ «فيض نشر الانشراح من روض طىّ الاقتراح» لمحمد بن الطيّب بن محمد الفاسى، المتوفى سنة ١١٧٠ .

٣ ـ «شرح الاقتراح فى أصول النحو» للشيخ محمد صالح الفرفور الدمشقى، المتوفى سنة ١٤٠٧، لا يزال مخطوطاً عند أبنائه(٢٤).

٤ ـ «الإصباح فى شرح الاقتراح» للدكتور محمود فجال، وقد طُبِع فى دار القلم بدمشق سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، وقد أفاد ونقل عن شرحى الصدِّيقى والفاسى.

ويظهر تأثير السيوطى أيضا فى أن كل محاولة تناولت أصول النحو بالدراسة أشارت إلى السيوطى، وأفادت منه واعتمدت على كتاب الاقتراح اعتماداً كبيراً، ومن ذلك: أصول

التفكير النحوى للدكتور على أبو المكارم، وأصول النحو العربى للدكتور محمود نحلة، وأصول النحو العربى للدكتور محمد عيد، وأصول النحو عند الأنبارى لمحمد سالم، وغيرها كثير.

### ٣ - أهم النتائج :

من خلال ما سبق ؛ انتهت إلى بعض النتائج، التى يمكن بيان أهمها فيما يلى:

* بداية التفكير فى أصول النحو كانت مرتبطة بظهور القياس النحوى، الذى نشأ مبكرًا ونضج على يد ابن أبى إسحاق الحضرمى، وكان يقوم على المطرد من السماع؛ فكان قياسا استقرائيا ولم يكن قياسا شكليًا.

* كانت أصول النحو موجودة عند القدماء فى صورة تطبيقية، مع وجود بعض الأقوال النظرية التى لا تُشكِّل إلا إشارات موجزة لا علماً متكامل البنيان، كما أنها كانت بعيدة عن التأثر بأى مؤثرات أجنبية.

* يُعَدُّ ابن جنى أول من تناول أصول النحو - كعلم له أسسه - بالبحث والدراسة، وذلك فى كتابه القيم «الخصائص».

* أبدى السيوطى احتراما بالغا بالنص القرآنى بدليل ذكره أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، وتخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية، وردّه على من يلحّنون القراءة، وإن نقل فى أحيان قليلة جداً تلحين بعض العلماء لبعض القراءات دون تعليق.

* استشهد السيوطى بالنص القرآنى فى جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية، واستشهد بجميع أنواع القراءات: المتواتر منها والشاذ.

* نسب السيوطى كثيرا من القراءات إلى أصحابها، وصحّح نسبة بعض القراءات، وإن وجدت بعض القراءات التى لم ينسبها إلىَ قرّائها.

* كلام السيوطى النظرى - تجاه الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية - يُشْعِر بأنه من المجيزين المقيّدين، وأما كلامه التطبيقى فيتردد السيوطى فيه بين المنع والإجازة، وتتجلى مظاهر المنع فى: تصريحه بتغيير الرواة لبعض الأحاديث أو

تصحيفهم لها، وتصريحه بتأويل بعض الأحاديث، ونصّه على الرواية بالمعنى. وأما مظاهر الإجازة فتبدو في: استشهاده بالأحاديث النبوية الشريفة في المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية والصرفية والنحوية، وقد تأتي هذه الأحاديث منفردة في مجال الاستشهاد أو مع غيرها.

* احتجّ السيوطي بنثر العرب الفصيح وحكمهم وأمثالهم في العديد من المسائل اللغوية، ويلاحظ على هذه الشواهد النثرية أنها كانت أقل من الشواهد الشعرية، كما أنها مقتطعة من سياق النص الذي قيلت فيه.

* ذكر السيوطي في كتبه النحوية المختلفة كثيرا من لهجات العرب، وكانت هذه اللّهجات المذكورة تقع تحت قسمين: الأول: نسب فيه السيوطي اللّهجة إلى أصحابها، والثاني: لم ينسبه إلى أصحابه وإنما اكتفى بمثل قوله: إنه لهجة ...

وقد احتجّ بهذه اللّهجات في جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية، في العديد من الظواهر والمسائل.

* لم يستشهد السيوطي بأقوال المحدثين وإن علت درجتهم في العربية، وما أورده من شعر لهؤلاء؛ فمعظمه نقول لا تمثل رأيه هو بل وردت على لسان من نقل عنهم، وكان يصدر هذه الأقوال بالتضعيف، كما أنه أهمل شرح عدد من أبيات المغني لابن هشام؛ لأنها منسوبة لشعراء تجاوزوا نطاق عصر الاحتجاج...

وبذلك؛ فإن السيوطي لم يخرج عمّا أجمع عليه النحاة من الاحتجاج بأشعار الطبقات الثلاث الأولى: الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين؛ فمن الجاهليين: امرؤ القيس وزهير ابن أبي سلمى ... ومن المخضرمين: الحطيئة ولبيد بن ربيعة ... ومن الإسلاميين: جرير والفرزدق ...

وقد استشهد السيوطي بشعر هذه الطبقات في جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية، والنحوية.

* لا يفرّق السيوطي بين النادر والشاذ والضرورة فكلّها عنده تعني «الضرورة الشعرية»، وقد اختار جواز ما جاز في الضرورة في النثر للتناسب والسجع.

* لم يلتزم السيوطى بما وضعه النحاة عندما حدّدوا ست قبائل أخذوا عنها اللغة وخمس عشرة قبيلة لم يؤخذ عنها، وإذا نظرنا إلى قائمة القبائل تلك التى حدّدها الفارابى ونقلها عنه السيوطى وجدنا السيوطى قد خالفها تطبيقيّاً؛ فاستشهد بشعراء من ثقيف، وتغلب، وعبد القيس، وبكر، واليمن، وحاضرة الحجاز ... وغيرها.

فمن شعراء تلك القبائل التى قيل إنه لم يؤخذ عنها: أبو دؤاد الإيادى، والأخطل، وعدى بن الرعلاء ... وغيرهم.

ومن شعراء الحواضر التى قيل إنه لم يؤخذ عنها: حسّان بن ثابت، وأمية بن أبى الصلت، والمثقب العبدى، وذو الرمة ... وغيرهم.

* صرّح السيوطى نظرياً بعدم جواز الاحتجاج ببيت لا يُعرف قائله، أما موقفه التطبيقىّ من نسبة شواهده إلى أصحابها فكان يأخذ الأشكال الآتية:

١ ـ هناك شواهد لا ينسبها إلى شخص معيّن، وإنما ينسبها إلى القبيلة.

٢ ـ وهناك شواهد ينسبها إلى أشخاص بعينهم.

٣ ـ وهناك شواهد يُفهم منها أن السيوطى كان على بيّنة بقائل البيت.

٤ ـ وهناك شواهد نسبها المحقّقون إلى أصحابها.

٥ ـ وهناك شواهد لم ينسبها السيوطى إلى أصحابها، ونص محقّقو كتبه على أنها مجهولة القائل.

* تعدّدت الروايات في بعض الأبيات الشعرية، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب: تغيير النحاة، وتغيير الرواة، وتغيير الشعراء.

وتغيير النحاة لبعض الأبيات الشعرية تجاوز لحدود عملهم، وتدخُّل مباشر منهم فى صلب المادة اللغوية.

* حظى الإجماع بمزيد من الاهتمام عند كل من ابن جنى والسيوطى، وقد انتهى البحث إلى أن الإجماع ليس أصلاً تُبْنَى عليه القواعد، وإنما هو دليل على الالتزام بالقواعد والمحافظة عليها؛ لأنه جاء من النحاة لا من النحو ولا من اللغة، فهو وصف للآراء الناتجة.

* مصطلحات الكثير والمطرد والغالب والنادر والقليل ... وغيرها تنفك إلى مصطلحين أساسين، هما: الكثير والقليل؛ فالأصل والمطرد والغالب والكثير والأكثر والقاعدة والباب كلها بمعنى واحد هو الكثير، والقليل والأقل والشاذ والنادر ... وغيرها مما يشبهها كلها بمعنى واحد هو القليل.

وهذه المصطلحات ليس لها تحديد دقيق، كما أنه ليس هناك فاصل يفصل بين ما يعتبر كثيراً في الاستعمال، وما يحكم عليه بالقلة ..

* لا يقيس السيوطي على الشاذ أو النادر أو القليل؛ فالمعوّل عليه في القياس عنده هو الكثير المطرد الغالب، هذا الكثير هو الذي تبنى عليه القاعدة وتصدر عنه الأحكام. أما القليل النادر الشاذ: فلا يصحّ القياس عليه، ولا بناء القاعدة منه، ولا صدور الأحكام عنه.

* كان السيوطي يرى أن الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال؛ فالقاعدة لابدّ أن تُبنى على الدليل لا على الاحتمال.

* كان السيوطي لا يُصحّح رأيا نحوياً إلا إذا عضّده السماع، وقد يجتمع السماع والقياس دليلا على ما يريد.

* اعتنى السيوطي بالعلة وقد أورد في كتبه عللا كثيرة، وكأن كل شيء عنده له علة، ولكل حكم سبب، وقد أفاد السيوطي فيما كتبه عن العلة ممن سبقوه وبخاصة: الزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جني والأنباري، وهذا راجع إلى اطّلاعه على آثار السابقين، وإفادته من علم أصول الفقه.

* محاولة السيوطي ومَنْ قَبْلَه من النحاة حمل أصول النحو على نمط أصول الفقه، وربط النحو بالفقه - قد أبعدتهم عن روح اللغة وطبيعتها، ويبدو ذلك في مبحث القياس بصفة خاصة وحديثهم عن: تعريفه، وأركانه، وتقسيمه إلى: قياس الأولى والأدون والمساوي، وكلامهم عن العلة، ومسالكها، وقوادحها، وغير ذلك من الأمور التي لا توجد لها ثمرة عملية، وهي بعيدة عن طبيعة اللغة وسماحتها ومرونتها.

* ذكر السيوطي أنواعاً أخرى من الأدلة، وهي: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء علىنفيه، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم

النظير، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمّى بـ (الباقي)، وقد بيّن البحث مكانة هذه الأدلة من أصول النحو، وأنها فرعية ترجع إلى ثلاثة أصول هي: السماع، والقياس، والاستصحاب.

* اعتمد السيوطي على الاستدلال باستصحاب الحال، وكان اعتماده على مسائل الاستصحاب يقع تحت قسمين: الأول: مسائل نصّ فيها على الاستصحاب، والثاني: مسائل لم ينصّ فيها على الاستصحاب (وإنما دار حول فكرة الأصل والفرع).

وقد بيّن البحث مكانة هذا الدليل من أدلة النحو، وأنه من الأدلة المعتبرة، وإن كان من أضعف الأدلة إذا جاء مع غيره من الأدلة، وهذا طبيعيّ؛ لأن الأدلة تتفاوت قوة وضعفاً.

* اهتم السيوطي بذكر كل أشكال التعارض الممكنة وليس تعارض الأدلة فحسب، مفيداً في ذلك من موسوعيته وسعة اطلاعه، وقد بيّن البحث أن التعارض والترجيح عملية جدلية اجتهادية تكشف للعالم عن الدليل الراجح ويأتي تالياً للأصول النحوية، وليس أصلاً من أصول النحو؛ فهو أدخل فيما يُسمّى بـ (الجدل في النحو).

* قواعد التوجيه: هي عبارة عن الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة والتزموا بها في بناء الأحكام، وقد كثرت هذه القواعد عند السيوطي في كتبه النحوية المختلفة، ولهذه القواعد وظيفة مهمة؛ فهي تأتي لتقرير توجيه، أو تعليله، أو الاستدلال عليه، أو الاحتجاج له، وتظهر وظيفة كل قاعدة منها في السياق الذي ذكرت فيه، وقد بيّنّا أنها من أصول النحو، وأن أصول النحو أعم وأشمل من قواعد التوجيه فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص، أي أن قواعد التوجيه تأتي بين قواعد النحو وأصوله.

* أخذ السيوطي منهج الفقهاء في أصول الفقه ورتّب به أصول النحو، ويتميّز عمله عن سابقيه بأمرين: أحدهما: الكمّ؛ حيث استوفى كل مباحث أصول النحو بحيث لا تجد شيئاً ندّ عنه، والثاني: الكيف؛ حيث رتّب أصول النحو هذا الترتيب على نمط أصول الفقه.

* يُعدّ كتاب الاقتراح في علم أصول النحو أهم الكتب التي أُلّفت في هذا العلم بعد نضوجه، وقد ظهر تأثيره الواضح في الخالفين.

وبعد، فهذه هى أهم النتائج التى توصلت إليها، ولا أدعى أنّ كل هذه النتائج مبتكرة أو جديدة لم أُتَقَدَّم إليها؛ فبعضها قد أشار إليه بعض الباحثين، لكن قيمة هذه النتائج وأهميتها تكمن فى أنها قد اعتمدت على مجموعة من كتب السيوطى النحوية، التى أهمها: «همع الهوامع»، و«شرح الألفية»، و«عقود الزبرجد»، و«الإتقان»، و«المطالع السعيدة»، و«حاشيته على تفسير البيضاوى»، هذا بالإضافة إلى كتبه النظرية وهى: «الاقتراح»، و«الأشباه والنظائر»، و«المزهر»؛ فكوّنت صورة دقيقة لأصول النحو عنده، وهذا ما يكسب هذه النتائج دقتها وقيمتها.

* * *

## الهوامش :

• رثد البحث فيما سبق أن أصول النحو كانت موجودة عند القدماء في صورتها التطبيقية، وكانت توجد بعض الأقوال النظرية المتناثرة في ثنايا كلامهم.

وذكرنا أن بداية التأليف في أصول النحو كانت عند (ابن جني) - بعد إخراج محاولة أبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النحو)؛ فهو كتاب في قواعد النحو الأساسية لا في أصول النحو بمعنى أدلته، وإن ضم بعض الأشياء المتعلقة بأصول النحو.

جاء ابن جني وحاول أن يحذو حذو الفقهاء، وأن يقيم أصولاً للنحو على نمط أصول الفقه؛ لكن محاولته كان عليها بعض الملحوظات وهي:

١ - أنه أدخل أشياء كثيرة غير داخلة في مباحث علم أصول النحو، وإنما تداخلت فيه مباحث اللغة والنحو والاشتقاق ... إلخ، وهذا ما يعنيه السيوطي بقوله: «... فإنه وضعه في هذا المعنى، وسمّاه أصول النحو، ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى... وفيه الغثّ والسمين...» (ينظر: الاقتراح/ ١٨). فلم يخلّص كتاب (الخصائص) لأصول النحو.

٢ - أنه لم يضع تعريفاً محدّداً لأصول النحو.

٣ - أنه ناقص؛ فلم يستوعب كل مسائل أصول النحو، ولم يُلم بكل المباحث.

٤ - عدم الترتيب والتنسيق والتنظيم، وهذا خطأ منهجي.

ثم جاء بعده الأنباري، فألف رسالتين هامتين هما: (لمع الأدلة)، و(الإغراب في جدل الإعراب)، وحاول حمل أصول النحو على أصول الفقه، وخلت محاولته من ملحوظتين من الأربعة السابقة وهما:

١ - أنه وضع تعريفاً لأصول النحو؛ فهي عنده أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله (ينظر: لمع الأدلة/ ٨٠).

٢ - أن كتابه تناول موضوعات خلصت للنحو وأصوله.

بيد أن عمل الأنباري كان ناقصاً، وأيضاً لم يكن مرتباً.

وبذلك أصبحت الفرصة مهيأة أمام السيوطي (ت٩١١هـ) من بعد الأنباري. حيث لا نجد من النحاة من قد عني بالمباحث الأصولية العامة إلى أن نبغ ابن هشام (٧٦١هـ)(١) وألف كتابه (مغني اللبيب) وألحق بالجزء الثاني جملة كبيرة من القواعد العامة (ينظر: السيوطي النحوي لعدنان سلمان مردم/ ١٦٤).

(١) الاقتراح ص ١٧.

(٢) بيد أن محاولة النحاة لحمل أصول النحو على نمط أصول الفقه وربط النحو بالفقه قد أبعدتهم عن روح اللغة وطبيعتها؛ فقد أسرفوا في الكلام عن بعض الأمور غير المناسبة للغة التي من طبيعتها السماحة وعدم التقعيد، وبخاصة في مبحث القياس، وكلامهم عن تعريفه، وأركانه، وتقسيمه إلى قياس الأولى والأدون والمساوي، وكلامهم عن العلة ومسالكها وقوادحها، وغير ذلك من الأمور التي لا توجد لها ثمرة عملية وهي بعيدة عن طبيعة اللغة وسماحتها ومرونتها.

والحق فإن الدرس اللغوى لا يمكنه بحال الاستغناء عن القياس، ولابد في كل لغة من القياس، لكن المعيب حقيقة هو محاولة اصطناع هذا القياس علي غرار القياس الفقهي. وهو معيب من ناحيتين: إحداهما: أن القياس الفقهي. لا الفقه. يفترض أن اللغة ثابتة، وأنها عبارة عن قوالب غير متغيِّرة، وهذا يناقض فكرة كون اللغة نامية ومتطورة ولا تستقر علي حال. والثانية: أنه قياس تعليميٌ لا فائدة منه ولا جدوى فيه في الوقوف على حقائق اللغة وقوانينها. وهناك أمثلة كثيرة لا واقع لها في اللغة كقولهم: كيف تبنى من ضرب على فعَلٍ؟ وليس لهذا البناء. ضريب. وجود في اللغة. ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ص٣٤٥، ٣٤٦.

(٣) الاقتراح/ ١٧.

(٤) الاقتراح/ ١٧- ١٩.

(٥) جلال الدين السيوطي د. طاهر سليمان حمودة. المكتب الإسلامي ط١ سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م ص٣٤١.

(٦) جلال الدين السيوطي د.حمودة ٣٤٧-,٣٥٤

(٧) لمع الأدلة للأنبارى ص٨٠.

(٨) الاقتراح/ ٢١.

(٩) الاقتراح/ ٢٢.

(١٠) الاقتراح ص١٣١، ١٣٢، أصول النحو القياسية ص٦٧٩، ٦٨٠.

(١١) الاقتراح ١٣٠، ١٣١ومسألة أن معاذ بن مسلم الهراء قد وضع الصرف مسألة خلافية .

(١٢) الاقتراح ٢٢-٢٤.

(١٣) الاقتراح ٢٢، ٢٣.

(١٤) الاقتراح ص٢٤ يراجع الخصائص ٣٤/١ باب القول على اللغة ما هي.

(١٥) الاقتراح ص٢٥ يراجع المزهر ١٤/١، ١٥، ٢٨/١، ٢٩.

(١٦) الخصائص ٤٨/١.

(١٧) الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ص٤٥٠، ٤٥١.

(١٨) يراجع الاقتراح من ص٢١-٣٥.

(١٩) الاقتراح ص٣٦.

(٢٠) الاقتراح ص١١١، ١١٢.

(٢١) جلال الدين السيوطى مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية د. الشكعة ص١٦٠.

(٢٢) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى معلمة العلوم الإسلامية ص٢٣٩، ٢٤٠.

(٢٣) تحقيق كتاب داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح للسيوطى. إعداد سعد منصور عرفة رقم ٥٥٥، ٤١٥,١ د/س ع. ت بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(٢٤) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى ٢٣٩.

## المصادر والمراجع


١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ ابن الأنبارى وجهوده فى النحو ـ د.جميل علوش ـ الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ـ تونس سنة ١٩٨١م لا ط.

٣ ـ ابن هشام حياته ومنهجه النحوى ـ د. عصام نور الدين ـ الشركة العالمية للكتاب ش م ل طباعة ونشر وتوزيع ـ ط١ سنة ١٩٨٩م.

٤ ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلى (ت٥١٥هـ) ـ تحقيق د.أحمد محمد عبد الدايم ـ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٩٩م.

٥ ـ أبو البركات بن الأنبارى ودراساته النحوية للدكتور فاضل صالح السامرائى ـ مطبعة اليرموك ـ دار الرسالة للطباعة بغداد ـ ط١ سنة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٦ ـ أبو على الفارسى حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية، وآثاره فى القراءات والنحو ـ د. عبد الفتاح شلبى ـ دار المطبوعات الحديثة ـ ط٣ سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٧ ـ إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر المسمّى «منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات» تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا (ت ١٧٠٥م) ـ حققه وقدم له د.شعبان محمد إسماعيل ـ عالم الكتب ـ بيروت مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة ـ ط١ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٨ ـ الإتقان فى علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ) ـ مراجعة وتدقيق: سعد المندرة ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٩ ـ الاحتجاج بالشعر فى اللغة الواقع ودلالته ـ د.محمد حسن حسن جبل ـ دار الفكر العربى ـ لات.

١٠ ـ أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد بن عبد اللّه السيرافى ـ اعتنى بنشره وتهذيبه فريتس كرنكو ـ المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٣٦م ـ لا ط.

١١ ـ أدب السيوطى دراسة نقدية ـ د. قرشى عباس دندراوى ـ دار المعارف لا ط، لا ت رقم الإيداع ١٩٩٤/٧٨٦٠.

١٢ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة حقّقه محمد الدّالى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٩٨٢م.

١٣ ـ كتاب الأزهية فى علم الحروف تأليف عليبن محمد النحوى الهروى ـ تح. عبد المعين الملوحى ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م. لا ط.

١٤ ـ أساس البلاغة لجار اللّه أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ـ دار صادر ـ بيروت. ط١ سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٥ ـ الاستدلال باستصحاب الحال د. يسرية محمد إبراهيم حسن الشافعى ـ مجلة الزهراء جامعة الأزهر ـ كلية الدراسات الإسلامية والعربية. فرع البنات بالقاهرة ـ العدد السادس عشر أول ذى القعدة سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٦ ـ الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ـ مكاتبة بين بدر الدين الدمامينى (ت٨٢٧هـ) وسراج الدين البلقينى (ت٨٠٥هـ) دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوّام ـ عالم الكتب ـ بيروت ط١ سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٧ ـ الاستشهاد بالحديث فى اللغة للأستاذ محمد الخضر حسين ـ مجلة اللغة العربية الملكى بالقاهرة ـ جـ٣ سنة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م ـ طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٣٧م.

١٨ ـ الاستعمال بين الكثرة والقلة وأثره فى القواعد النحوية والصرفية ـ رسالة دكتوراه ـ إعداد محمد موسى عبد النبى بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٩ ـ كتاب أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى (ت٥٧٧هـ) ـ عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع العلمى العربى ـ مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق ـ لا ط، لا ت.

٢٠ ـ الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي )ت٩١١هـ) ـ تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة ـ ط١ سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٢١ ـ الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للدكتور محمد فجال ـ دار القلم ـ دمشق ـ ط١ سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٢ ـ إصلاح المنطق لابن السكّيت ـ شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر ط١ سنة ١٩٨٧م.

٢٣ ـ الأصمعيات للأصمعي تحقيق ـ أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر ط٥ لات.

٢٤ ـ أصول التشريع الإسلامي للأستاذ عليحسب اللّه ـ مطبعة العلوم ـ ط١ سنة١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٢٥ ـ أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ـ منشورات الجامعة الليبية ـ كلية التربية. (١٣٩٢ـ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م).

٢٦ ـ الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو، فقه اللغة، البلاغة د.تمام حسان ـ دار الثقافة ـ المغرب ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٧ ـ أصول الفقه لمحمد زكريا البرديسي ـ مطبعة دار التأليف ـ ط٢ سنة١٣٨١هـ/١٩٦١م.

٢٨ ـ أصول الفقه الإسلامي ـ الجزء الأول ـ في المقدمة التعريفية بالأصول وأدلة الأحكام وقواعد الاستنباط للأستاذ محمد مصطفى شلبي ـ دار النهضة العربية للطباعة والنشر سنة١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٩ ـ أصول الفقه الإسلامي للشيخ محمد أبو زهرة ـ دار الفكر سنة ١٩٥٨م لاط.

٣٠ ـ الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٣ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣١ ـ أصول النحو العربي د. محمود أحمد نحلة ـ دار العلوم العربية ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٢ ـ أصول النحو العربي د. محمود خير الحلواني. الناشر الأطلسي. ط٢ سنة ١٩٨٣م.

٣٣ ـ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. د. محمد عيد. عالم الكتب. ط٧ سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٤ ـ أصول النحو في الخصائص لابن جني لمحمد إبراهيم خليفة. رسالة ماجستير بدار العلوم رقم ٣٦٧ سنة ١٩٨٢م.

٣٥ ـ أصول النحو في كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجري. رسالة ماجستير لحسام أحمد قاسم سنة ١٩٩٦م. بكلية الآداب. جامعة القاهرة.

٣٦ ـ أصول النحو في معاني القرآن للفراء. لمحمد عبد الفتاح العمراوي. رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٩٢م رقم ,٥٤٤

٣٧ ـ أصول النحو القياسية دراسة ونقداً لغريب عبد المجيد نافع المعيد بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر. رسالة دكتوراه سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٣٨ ـ أصول النحو ومصادره ومعاجم اللغة لمحمد الزغبي. لاط، لات، رقم الإيداع ٩٤/٨٥٤٤.

٣٩ ـ الأصول النحوية عند الأنباري لمحمد سالم صالح سالم. رسالة ماجستير رقم ٥٨٦ بمكتبة كلية دار العلوم سنة ١٩٩٤م.

٤٠ ـ كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. تأليف إمام اللغة والأدب أبي عبد الله الحسن بن أحمد المعروف بابن خالويه. مكتبة المتنبي. القاهرة. لاط، لات.

٤١ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٨٨هـ). تح. د. زهير غازي زاهد. ط٣ سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٤٢ ـ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. ط٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠م.

٤٣ ـ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. رسالتان لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تح. سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية. سنة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م. لاط.

٤٤ ـ كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للإمام السيوطي ـ قدّم له وضبطه وصحّحه د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم ـ جروس برس ط١ سنة ١٩٨٨م.

٤٥ ـ ألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلامة محمد بن مالك الأندلسي ـ مكتبة العلم والإيمان ـ لاط، لات.

٤٦ ـ كتاب الأمالي تأليف أبي علي بن إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ـ مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دارالآفاق الجديدة ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط٢ سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٧ ـ أمالي ابن الحاجب ـ تح. فخر سليمان قدارة ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ودار عمّان ـ ط١ سنة ١٩٨٩م.

٤٨ ـ أمالي ابن الشجري هبة اللّه علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ) تح. ودراسة د. محمود الطناحي ـ الناشر مكتبة الخانجي ـ مطبعة المدني ـ ط١ سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٩ ـ أمالي المرتضى (غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد) للشريف المرتضى عليبن الحسين العلوي ٤٣٦هـ ـ تح. محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ ط١ سنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٥٠ ـ الإمام جلال الدين السيوطي سيرة مختصرة للدكتور عبد الإله نبهان ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد ٦٧.

٥١ ـ الإمام جلال الدين السيوطي العالم الموسوعي للأستاذ بديع السيد اللحام ـ بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ـ العدد ٦٧.

٥٢ ـ الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد خالد الطبّاع ـ دار القلم ـ دمشق ـ ط١ سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٥٣ ـ الإنصاف مطبوع أسفل الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار اللّه محمود بن عُمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ـ٥٣٨هـ) ـ لاط، لات.

٥٤ ـ الانتصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تأليف كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن الأنبارى (ت٥٧٧هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م. لاط.

٥٥ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبى عبد اللّه محمد بن هشام الأنصارى (ت٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م. لاط.

٥٦ ـ الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى (ت٣٣٧هـ). تحقيق مازن المبارك. دار النفائس ط٦ سنة١٤١٦هـ/١٩٩٦.

٥٧ ـ البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر. د.أحمد مختار عمر. عالم الكتب. ط٦ سنة١٩٨٨م.

٥٨ ـ البحر المحيط لأبى حيان: دراسة نحوية صرفية صوفية. رسالة دكتوراه. إعداد عبد اللطيف محمد الخطيب بكلية دار العلوم سنة ١٩٨١م رقم ٨٢٢.

٥٩ ـ بدائع الزهور فى وقائع الدهور لمحمد بن إياس. حققها وكتب لها المقدمة والفهارس محمد مصطفى. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. لاط.

٦٠ ـ البرهان فى علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد اللّه الزركشى. تح. محمد أبوالفضل إبراهيم. دار الجيل. بيروت سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. لاط.

٦١ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. بيروت. لاط، لات.

٦٢ ـ تاريخ آداب اللغة العربية. لجورجى زيدان. طبعة جديدة راجعها وعلّق عليها الدكتور شوقى ضيف. دار الهلال. لاط، لات.

٦٣ ـ تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للحافظ أبى بكر بن على الخطيب البغدادى (ت٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. لاط، لات.

٦٤ ـ التاريخ السياسي ومظاهر الحضارة في الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين. د. يسري أحمد زيدان. دار النصر للنشر والتوزيع. ط١ سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦٥ ـ تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري. د.علي أبو المكارم. القاهرة الحديثة للطباعة. ط١ سنة ١٣٩١/١٩٧١م.

٦٦ ـ التحدث بنعمة الله للسيوطي (ت٩١١هـ). تحقيق إليزابيث ماري سارتين. مطبعة جامعة كمبردج سنة ١٩٧٢م.

٦٧ ـ تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي. تح. عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، ١٩٨٦م.

٦٨ ـ كتاب التعريفات (تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية جُمعتْ من أمهات الكتب الفلسفية والفقهية ورتِّبت على حروف الهجاء من الألف إلى الياء مع فهرست للعلامة علي ابن محمد الشريف الجرجاني. مكتبة لبنان. ساحة رياض الصُلح. بيروت. ط١ سنة ١٩٩٠م.

٦٩ ـ التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستمولوجية. د. جلال شمس الدين. توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية. الإسكندرية سنة ١٩٩٤م.

٧٠ ـ تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ). دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط١ سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٧١ ـ تفسير البيضاوي المسمّى أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله أبي عُمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٧٩١) وبهامشه حاشية العلامة أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني. حققه وبيّن الأحاديث الموضوعة والضعيفة والإسرائيليات فيه الشيخ عبد القادر عرفات العشّا حسّونة. دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٧٢ ـ التقعيد النحوي بين السماع والقياس محمود عبد السلام أحمد شرف الدين. رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٦٨م رقم ٨٥.

٧٣ ـ تقويم الفكر النحوي د. على أبو المكارم ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان ـ لاط، لات.

٧٤ ـ تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي ـ المكتبة الثقافية ـ بيروت ـ لاط سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٧٥ ـ التوابع وأحكامها من خلال حاشية السيوطي على البيضاوي والمسماة بـ نواهد الأبكار وشواهد الأفكار مع تحقيق ودراسة الحاشية من الجزء الثاني ـ رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ـ إعداد عادل جمعة عيد عياد ـ رقم ١٩٨٨ سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٧٦ ـ التيسير في القراءات السبع المشهورة وتوجيهها تأليف حسين أبو سليمان ـ دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ـ ط١ سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٧٧ ـ الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت٢٧٩هـ) بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٧٨ ـ الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ـ الريان للتراث ـ لات.

٧٩ ـ جلال الدين السيوطي للأستاذ محمد عبد المنعم خاطر ـ كتب إسلامية يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ العدد التسعون ـ السنة الثامنة سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

٨٠ ـ جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٨١ ـ جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية د. مصطفى الشكعة ـ الدار المصرية اللبنانية ـ ط١ سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٨٢ ـ جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية د. عبد العال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة ـ ط١ سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٨٣ ـ جلال الدين السيوطي وجهوده في اللغة ـ رسالة مقدمة من الطالب محمد الدسوقي الزغبي للحصول على درجة الماجستير في علم اللغة ـ القاهرة سنة ١٩٧٤م ـ من كلية الآداب جامعة عين شمس.

٨٤ ـ جمهرة الأمثال تأليف الشيخ الأديب أبي هلال العسكري ـ دار الجيل ـ بيروت ـ حققه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ـ ط٢ سنة ١٩٨٨م.

٨٥ ـ جمهرة أنساب العرب لابن حزم ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤٠٣هـ.

٨٦ ـ جمهرة اللغة لابن دريد ـ حقّقه وقدم له رمزي البعلبكي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٩٨٧م.

٨٧ ـ الجنى الداني في حروف المعاني ـ صنعة الحسن بن قاسم المرادي ـ تح. د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١ سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٨٨ ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربليّ ـ شرح وتحقيق د. حامد أحمد نيل ـ مكتبة النهضة المصرية سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ـ لاط.

٨٩ ـ حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ الإمام جمال الدين هشام الأنصاري ـ فيصل عيسى البابي الحلبي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ لاط، لات.

٩٠ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ـ دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي ـ لاط، لات.

٩١ ـ الحافظ جلال الدين السيوطي إمام المجتهدين والمجددين في عصره لعبد الحفيظ فرغلي القرني ـ ضمن أعلام العرب ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م ـ لاط.

٩٢ ـ الحال في حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي والمسماة بـ «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار» مع دراسة وتحقيق الجزء الأول من الآية ١١٤ من سورة النساء «لا خير في

كثير من نجواهم ...» وبداية الجزء الثاني من الآية ٦٤ من سورة يونس «لهم البشرى ... وفى الآخرة» - ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر سنة ١٤٤١هـ - سنة ١٩٩١م - إعداد: أحمد نجيب عبد الوهاب حسن رقم ١٩٩٢.

٩٣ ـ الحجة فى القراءات السبع للإمام ابن خالويه - تح. وشرح د. عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - ط٥ سنة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٩٤ ـ حجية القياس د. صلاح زيدان - دار الصحوة للنشر - ط١ سنة١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٥ ـ الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية - د. محمد ضارى حمادى - الجمهورية العراقية - اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجرى - ط١ سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٩٦ ـ حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة للحافظ جلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العلمية - عيسى البابى الحلبى وشركاه - ط١ سنة١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٩٧ ـ الحيوان للجاحظ - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار الجيل ودار الفكر - بيروت - ط١ سنة ١٩٨٨م.

٩٨ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى (ت١٠٩٣هـ) تح. عبد السلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ط٢ سنة ١٩٧٩م.

٩٩ ـ الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـ) - تح. الشيخ محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط٣ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٠٠ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدى أعماله ومنهجه د. مهدى المخزومى - مطبعة الزهراء - بغداد سنة ١٩٦٠م - لاط.

١٠١ ـ كتاب داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح لابن علان - تحقيق سعد منصور عرفة - رسالة بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر رقم ٥٥٥، ٤١٥,١ د/س ع - ت.

١٠٢ ـ دراسات فى علوم الحديث د. إسماعيل سالم - دار الثقافة العربية - ط٣ - سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٠٣ ـ دراسة فى النحو الكوفى من خلال معانى القرآن للفراء. رسالة ماجستير من جامعة الفاتح. طرابلس. للمختار أحمد ديره. دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع. ط١ سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٠٤ ـ الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث لمحمد حسين آل ياسين. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. ط١ سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٠٥ ـ دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى لأحمد سليمان ياقوت. دارالمعرفة الجامعية. الإسكندرية سنة ١٩٩٦م.

١٠٦ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية تأليف الفاضل الرحّالة أحمد بن الأمين الشنقيطى. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. لبنان ط٢ سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

١٠٧ ـ الدر المنثور فى التفسير بالمأثور وهو مختصر تفسير ترجمان القرآن للإمام جلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ط١ سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٠٨ ـ دور النحو فى العلوم الشرعية جمال عبد العزيز أحمد. رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٨٩ رقم ٤٩٠.

١٠٩ ـ ديوان أبى الأسود الدؤلى. تحقيق محمد حسين آل ياسين. لا ناشر. ط١ سنة١٩٨٢م.

١١٠ ـ ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى. تحقيق محمد عبده عزام. دار المعارف ط٥. لات.

١١١ ـ ديوان أبى دؤاد الإيادى. نشر جوستاف جرونيام ضمن دراسات فى الأدب العربى. ترجمة إحسان عباس. منشورات مكتبة الحياة. بيروت. ط١ سنة ١٩٥٩م.

١١٢ ـ ديوان الأقيشر الأسدى. جمع وتحقيق خليل الدويهى. دار الكتاب العربى. بيروت ط١ سنة١٩٩١م.

١١٣ ـ ديوان امرئ القيس (ذخائر العرب ٢٤) تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. ط٥. لات.

١١٤ ـ ديوان أمية ابن أبى الصلت ـ جمعه بشير يمُوت ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٩٣٤م.

١١٥ ـ ديوان أوس بن حجر ـ تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ـ دار صادر للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ط٣ سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١١٦ ـ ديوان تميم بن مقبل ـ تح. عزة حسن ـ مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم فى وزارة الثقافة والإرشاد القومى ـ دمشق سنة ١٩٦٢م.

١١٧ ـ ديوان الحطيئة: شرح أبى سعيد السكرى ـ دار صادر ـ بيروت سنة ١٩٨١م ـ لاط.

١١٨ ـ ديوان حميد بن ثور الهلالى وفيه بائية أبى دؤاد الإيادى ـ صنعة عبد العزيز الميمنى ـ الدار القومية للطباعة والنشر ـ لاط، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٩٥٠م).

١١٩ ـ ديوان الخِرْنِق بنت بدر: رواية أبى عمرو بن العلاء ـ تحقيق وشرح يسرى عبد الغنى عبد اللّه ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٩٩٠م.

١٢٠ ـ ديوان رؤبة بن العجاج ـ اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط٢ سنة ١٩٨٠م.

١٢١ ـ ديوان زهير بن أبى سلمى ـ دار صادر ـ بيروت ـ لاط، لات (المقدمة لكرم البستانى).

١٢٢ ـ ديوان سلامة بن جندل ـ تحقيق فخر الدين قباوة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط٢ سنة ١٩٨٧م.

١٢٣ ـ ديوان الشريف الرضى بعناية محمد سليم اللبابيدى ـ طبعة الأدبية ـ بيروت سنة ١٩٦٧م ـ لاط.

١٢٤ ـ ديوان طرفة بن العبد ـ دار صادر ـ بيروت ـ لاط، لات )المقدمة لكرم البستانى).

١٢٥ ـ ديوان عباس بن مرداس ـ جمع وتحقيق يحيى الجبورى ـ نشر مديرية الثقافة العامة فى وزارة الثقافة العامة فى وزارة الثقافة والإعلام فى الجمهورية العراقية سنة ١٩٦٨م ـ لاط.

١٢٦ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ـ تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ـ دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت سنة ١٩٥٧م ـ لاط.

١٢٧ ـ ديوان عدى بن زيد العبادى ـ تح. محمد جبار المعيبد ـ منشورات وزارة الثقافة والإرشاد فى الجمهورية العراقية ـ سلسلة كتب التراث٢ ـ لاط، لات.

١٢٨ ـ ديوان الفرزدق ـ شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ على خريس ـ منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٢٩ ـ ديوان كثير عزة ـ تح. إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٩٧١م.

١٣٠ ـ ديوان كعب بن مالك ـ دراسة وتحقيق سامى مكى العانى ـ منشورات مكتبة النهضة ـ بغداد ـ ط١ سنة ١٩٦٦م.

١٣١ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامرى ـ دار صادر بيروت ـ لاط، لات.

١٣٢ ـ ديوان ليلى الأخيلية ـ جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية ـ دار الجمهورية بغداد ـ لاط سنة ١٩٦٧م.

١٣٣ ـ ديوان مجنون ليلى ـ جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ـ مكتبة مصر ـ القاهرة ـ لاط، لات.

١٣٤ ـ ديوان النابغة الذبيانى تحقيق وشرح كرم البستانى ـ دار صادر ـ بيروت ـ لاط، لات.

١٣٥ ـ كتاب الرد على النحاة ـ تح. د.شوقى ضيف ـ القاهرة سنة ١٩٨٢م.

١٣٦ ـ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى لأحمد بن عبد النور المالقى (ت٧٠٢هـ) ـ تح. أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ لات.

١٣٧ ـ كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد ـ تح. د.شوقى ضيف ـ دار المعارف ـ ط٣ سنة ١٤٠٠هـ رقم الإيداع ١٩٨٨/٨١٣٢م.

١٣٨ ـ سر صناعة الإعراب تأليف أبى الفتح عثمان بن جنى )ت٣٩٢هـ) ـ دراسة وتحقيق د. حسن هنداوى ـ دار القلم ـ دمشق ـ ط٢ سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٣٩ ـ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك لتقى الدين أحمد بن على المقريزى. الجزء الأول والثانى حققهما المرحوم الأستاذ محمد مصطفى زيادة حتى نهاية سنة ٧٥٥هـ فى ستة مجلدات، وبقية الكتاب: الجزءان الثالث والرابع حققهما د. سعيد عبد الفتاح عاشور فى ستة مجلدات أخرى. مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٣م. لاط.

١٤٠ ـ سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى وذيل اللآلى لأبى عبيدة البكرى. تحقيق عبد العزيز الميمنى. دار الحديث. بيروت. ط٢ سنة ١٩٨٤م.

١٤١ ـ سنن أبى داود للإمام الحافظ المتقن أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى (ت٢٧٥هـ). دار الجيل. بيروت سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. لاط.

١٤٢ ـ سنن الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجة (ت٢٧٥هـ). صحّحه ورقّمه وأخرج أحاديثه وعلّق عليه محمد فؤاد عبد الباقى. دار إحياء الكتب العربية. فيصل عيسى البابى الحلبى. لاط، لات.

١٤٣ ـ سنن النسائى لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراسانى. بشرح الحافظ جلال الدين بحاشية الإمام السندى. دار الكتب العلمية. لاط، لات.

١٤٤ ـ سيبويه جامع النحو العربى د. فوزى مسعود. الهيئة المصرية للكتاب. سنة ١٩٨٦م. لاط.

١٤٥ ـ السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى. دراسة لدحض شبهات مانعى الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو ودراسة نحوية للأحاديث الواردة فى شرح الكافية للرضى تأليف الدكتور محمود فجال. أضواء السلف. الرياض. ط٢ سنة١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٤٦ ـ السيوطى النحوى لعدنان محمد سليمان. رسالة دكتوراه بآداب القاهرة ت رقم ٨٤٩ بمكتبة جامعة القاهرة.

١٤٧ ـ السيوطى وعلوم القرآن للأستاذ محمد يوسف الشربجى. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد ٦٧.

١٤٨ ـ الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثى ـ مطبوعات جامعة الكويت سنة ١٩٧٢م.

١٤٩ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق وشرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبد الحميد ـ مكتبة دار التراث ـ ط٢٠ سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٥٠ ـ شرح أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى ـ تح. عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر ـ مكتبة دار العروبة ـ القاهرة ـ لاط، لات.

١٥١ ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ـ الحلبى ـ لاط، لات.

١٥٢ ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد اللّه الأزهرى على ألفية ابن مالك فى النحو للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبى محمد بن عبد اللّه بن يوسف بن هشام الأنصارى ـ وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس زين الدين العليمى ـ فيصل عيسى البابى الحلبى ـ مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ـ لاط، لات.

١٥٣ ـ شرح ديوان أبى نواس: ضبط معانيه وشرحه وأكملها إيليا حاوى ـ الشركة العالمية للكتاب ـ بيروت ـ سنة ١٩٨٧م ـ لاط.

١٥٤ ـ شرح ديوان الأعشى ـ تحقيق لجنة الدراسات فى دار الكتاب اللبنانى بإشراف كامل سليمان ـ ط١ ـ لات.

١٥٥ ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ـ نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ ط٢ سنة ١٩٦٨م.

١٥٦ ـ شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى «البهجة المرضية» ـ دراسة وتحقيق: على سعد الشينوى ـ منشورات كلية الدعوة الإسلامية ـ طرابلس ـ ط١ سنة ١٤٠٣هـ.

١٥٧ ـ شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى (ت٦٨٦هـ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب (ت١٠٩٣هـ)ـ حققها محمد نور الحسن،

محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي. بيروت سنة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

١٥٨ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تأليف الإمام أبي محمد عبد اللّه جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام الأنصاري المصري (٧٠٨ : ت٧٦١هـ) ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. لاط، لات.

١٥٩ ـ شرح شواهد المغني تأليف الإمام جلال الدين السيوطي. منشورات مكتبة دار الحياة. بيروت. ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي. لاط، لات.

١٦٠ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى تصنيف أبي محمد عبد اللّه جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. طبعة جديدة منقّحة مذيّلة بالفهارس. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ط١ سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٦١ ـ شرح المعلقات السبع للإمام الأديب القاضي المحقّق أبي عبد اللّه الحسين بن أحمد الحسين الزوزني. روجِعتْ وصحّحت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من الأدباء. مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر. لاط سنة ١٣٥٨هـ/١٩٣٨م.

١٦٢ ـ شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) . مكتبة المتنبي. القاهرة. لات، لاط.

١٦٣ ـ شرح مقامات جلال الدين السيوطي . تحقيق سمير محمود الدروبي. مؤسسة الرسالة . ط١ سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٦٤ ـ شعر إبراهيم بن هرمة القرشي. تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. لاط، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٩٦٩م).

١٦٥ ـ شعر زياد الأعجم. جمع وتحقيق يوسف حسين بكار. دار المسيرة. ط١ سنة ١٩٨٣م.

١٦٦ ـ شعر زيد الخيل الطائي صنعة الدكتور أحمد مختار البزرة ـ دار المأمون للتراث ـ ط١ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٦٧ ـ شعر عبدة بن الطبيب ـ تحقيق يحيى الجبوري ـ ساعدت جامعة بغداد على نشره ـ دار التربية ـ بغداد ـ ط١ سنة ١٩٧١م.

١٦٨ ـ شعر الكميت بن زيد الأسدي ـ جمع وتحقيق داود سلوم ـ مكتبة الأندلس ـ بغداد ـ سنة ١٩٦٩م ـ لاط.

١٦٩ ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ـ الناشر المكتبة السلفية بالقاهرة ـ مطبعة المؤيد سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

١٧٠ ـ صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ). وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعدَّ كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة خادم الكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقي ـ لاط، لات (تاريخ المقدمة) سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.

١٧١ ـ صيغ الزيادة ومعانيها في الحاشية مع دراسة وتحقيق الجزء الأول من حاشية «نواهد الأبكار وشواهد الأفكار» للإمام السيوطي من قوله: «سيقول السفهاء من الناس ...» ورقة ٢٤٠ إلى قوله تعالى: «لا خير في كثير من نجواهم ... نوله جهنم وساءت مصيراً» ورقة ٣٩٤ ـ ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر لعامر السعيد عبد ربه عبد الحميد ـ رقم ١٨٥٧ سنة١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٧٢ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ منشورات مكتبة دار الحياة ـ بيروت ـ لاط، لات.

١٧٣ ـ ضوابط الرواية عند المحدثين ـ بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ـ الصدِّيق بشير نصير ـ السلسلة التراثية (٨) منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ـ الجماهيرية الليبية ـ ط١ سنة ١٤١٠هـ/١٩٩٢م.

١٧٤ ـ طبقات الشعراء لابن المعتز ـ تح. عبد الستار فراج ـ دار المعارف بمصر.

١٧٥ ـ الطبقات الصغرى لأبي المواهب عبد الوهاب الشعراني ـ تحقيق عبد القادر أحمد عطا ـ الناشر مكتبة القاهرة ـ ط١ سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

١٧٦ ـ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ) ـ قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر ـ مطبعة المدني ـ لاط، لات.

١٧٧ ـ ظاهرة التخفيف في النحو العربي د. أحمد عفيفي ـ الدار المصرية اللبنانية ـ ط١ سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٧٨ ـ الظواهر اللغوية فيالتراث اللغوى ـ الجزء الأول الظواهر التركيبية د. علي أبو المكارم ـ ط١ سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.

١٧٩ ـ عالم الأزهر: السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ـ بحث للدكتور أمين محمد فاخر ألقاه في الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ـ حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ العدد الثاني سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٨٠ ـ العدد وكناياته في حاشية السيوطي على البيضاوي والمسماة بـ «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار» مع دراسة وتحقيق القسم الثاني من الجزء الأول ويبدأ بالآية السادسة من سورة البقرة وهي قوله تعالى: «إن الذين كفروا سواء عليهم ...» وينتهي بالآية الحادية والأربعين بعد المائة وهي قوله تعالى: «تلك أمة قد خلت ...» ـ رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ـ بجامعة الأزهر بالقاهرة ـ لأحمد مهدي عبد ربه السيد ـ رقم ١٩٩٦ ـ سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٨١ ـ العربية دراسات في اللغة واللّهجات ليوهان فك ـ ترجمة د. رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي بمصر.

١٨٢ ـ عصر السيوطي د. عبد المنعم ماجد بحث ضمن: (جلال الدين السيوطي) بحوث ألقيت في الندوة التي أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ٦ـ١٠ مارس سنة ١٩٧٦م.

١٨٣ ـ العصر المماليكي في مصر والشام د. سعيد عبد الفتاح عاشور ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ط٣ سنة ١٩٩٤م.

١٨٤ ـ عصور الاحتجاج فى النحو العربى للباحث محمد إبراهيم مصطفى عبادة ـ ماجستير بدار العلوم رقم ١٨٢ .

١٨٥ ـ كتاب العقد الفريد تأليف أبى عمرو أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى ـ شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته ورتّب فهارسه أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبيارى ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ لاط سنة١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ـ الجزء السابع فهارس الكتاب وضعه: محمد فؤاد عبد الباقى، محمد رشاد عبد المطلب سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

١٨٦ ـ عقود الزبرجد فى إعراب الحديث النبوى لجلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ) ـ حققه وقدم له د. سلمان القضاة ـ دار الجيل ـ بيروت سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ـ لاط.

١٨٧ ـ علم اللغة العربية د. إبراهيم ضوة ـ دار الثقافة سنة ١٩٩٢م.

١٨٨ ـ علوم الحديث لابن الصلاح الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهْرزورى (ت٦٤٣هـ) ـ تحقيق وشرح نورالدين عتر ـ دار الفكر سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ـ لاط.

١٨٩ ـ علوم الحديث ومصطلحه د. صبحى الصالح ـ دار العلم للملايين ـ ط١٨ سنة ١٩٩١م.

١٩٠ ـ العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده تأليف أبى على الحسن بن رشيق القيروانى الأزدىّ (ت٤٥٦هـ) ـ حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة بمصر ـ ط٢ سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

١٩١ ـ كتاب غريب الحديث تأليف الشيخ الإمام أبى عبيد القاسم بن سلام الهروى (ت٢٢٤هـ) ـ تحقيق حسين محمد محمد شرف ـ الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٩٢ ـ فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت٨٥٢هـ) ـ حقّقه محب الدين الخطيب ـ قدّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقى ـ المكتبة السلفية ـ القاهرة ـ دار الريان للتراث ـ ط٣ سنة ١٤٠٧هـ.

١٩٣ ـ الفصول الخمسون لابن المعطى زين الدين أبى الحسين يحيى بن عبد المعطى المغربى (ت٦٢٨هـ) ـ تح. ودراسة محمود محمد الطناحى ـ عيسى البابى الحلبى ـ مكتبة الإيمان سنة ١٣٩٦/١٩٧٦م ـ لاط.

١٩٤ ـ فقه اللغة د. على عبد الواحد وافى ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة ـ لات.

١٩٥ ـ فنون التقعيد وعلوم الألسنية لريمون طحّان ودنيز بيطار طحّان ـ المكتبة الجامعية ـ دار الكتاب اللبنانى مكتبة المدرسة ـ ط١ ـ لات.

١٩٦ ـ كتاب الفهرست للنديم أبو الفرج محمد بن أبى يعقوب إسحاق المعروف بالورّاق ـ تح. رضا ـ دار المسرة ـ ط٣، ١٩٨٨م.

١٩٧ ـ فهرس مؤلفات السيوطى المطبوعة منسوقة على الحروف ـ صنعة عبد الإله نبهان ـ مجلة عالم الكتب مجلد ١٢ عدد (١).

١٩٨ ـ فهرس مؤلفات السيوطى المنسوخ فى عام ٩٠٣هـ ـ دراسة وتحقيق د. يحيى محمود الساعاتى ـ منشور فى «مجلة عالم الكتب بالرياض» مج ١٢ عدد (٢).

١٩٩ ـ فى أدلة النحو د. عفاف حسانين ـ المكتبة الأكاديمية ـ ط١، ١٩٩٦م.

٢٠٠ ـ فى أصول العربية د. أحمد علم الدين الجندى ـ لاط، لات.

٢٠١ ـ كتاب فى أصول اللغة ـ مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ـ المطبعة الأميرية سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م ـ ضبط وتعليق محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقى أمين.

٢٠٢ ـ فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ـ مطبعة الجامعة السورية ـ ط٢ سنة١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

٢٠٣ ـ فى تاريخ الأدب الجاهلى د. على الجندى ـ مكتبة النصر ـ لات.

٢٠٤ ـ فى التركيب اللغوى د. أحمد علم الدين الجندى ـ مجلة اللغة العربية بالقاهرة عدد (٧١) جمادى الأولى سنة ١٤١٣هـ/نوفمبر ١٩٩٢م.

٢٠٥ ـ فيض نشر الانشراح من روض طىّ الاقتراح لابن الطيب الفاسى المغربى ـ دراسة وتحقيق رسالة للطالب/ برهان محمد عبد القادر ـ كلية البنات ـ جامعة عين شمس رقم ٣٢٧٣، ٢,١٨ ٤ب.م بالمكتبة القومية بعين شمس.

٢٠٦ ـ فى اللّهجات العربية د. إبراهيم أنيس ـ مطبعة لجنة البيان العربى ـ ط٢ سنة ١٩٥٢م.

٢٠٧ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادى ـ العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى الشيرازى (ت٨١٧هـ) وبهامشه تعليقات وشروح ـ نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٢٠٨ ـ القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج بها فى العربية ـ د. محمد بدوى المختون ـ مجلة كلية اللغة العربية ـ العدد الثانى عشر ـ المملكة العربية السعودية ـ وزارة التعليم العالى ـ جامعة الإمام محمد بن سعود سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

ـ قضايا الخلاف النحوى فى همع الهوامع للسيوطى ـ رسالة دكتوراه من إعداد على أحمد على الكبيسى ـ مقدمة لكلية الآداب جامعة القاهرة رقم ٤٧٣٩ بالمكتبة المركزية.

٢٠٩ ـ قضايا فى تراثنا النقدى د. حسن طبل ـ مكتبة الزهراء سنة ١٩٩٥م ـ لاط.

٢١٠ـ قضايا نحوية وصرفية محاضرات ألقاها الذكتور ناصر حسين على على طلبة الماجستير فى قسم اللغة العربية وآدابها فى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية فى قسنطينة بالجزائر للعام الدراسى سنة ١٤٠٦هـ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ١٩٨٧م ـ المطبعة التعاونية بدمشق.

٢١١ ـ قواعد التوجيه فى النحو العربى ـ رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ـ إعداد عبد اللّه أنور سيد أحمد الخولى سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢١٢ ـ القياس النحوى بين مدرستى البصرة والكوفة لمحمد عاشور السويح ـ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ ط١ سنة ١٣٩٥هـ/١٩٨٦م.

٢١٣ ـ القياس فى الدرس اللغوى بحث فى المنهج د. طاهر سليمان حمودة ـ الدار الجامعية ـ طبع ونشر وتوزيع سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢١٤ ـ القياس فى الشرع الإسلامى لابن تيمية وابن قيم الجوزية ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لاط، لات.

٢١٥ ـ القياس فى اللغة العربية ـ د. محمد حسن عبد العزيز ـ دار الفكر العربى ـ ط١ سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢١٦ ـ القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبى على الفارسى للدكتورة منى إلياس ـ دار الفكر ـ ط١ سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢١٧ ـ القياس فى النحو العربىُ من الخليل إلى ابن جنى لصابر بكر أبو السعود ـ رسالة رقم ١٤١٠ بكلية الآداب جامعة القاهرة.

٢١٨ ـ كتاب سيبويه لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ـ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط١ ـ لات.

٢١٩ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشرى ـ القاهرة لاط سنة ١٣٥٤هـ.

٢٢٠ ـ الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء الكفوى (ت١٠٩٤هـ) ـ قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش، محمد المصرى ـ مؤسسة الرسالة ـ ط٢ سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ـ لاط.

٢٢١ ـ الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل من أعيان القرن الثالث عشر على متممة الأجرومية تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب ـ ويليه منحة المواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية تأليف عبد الله يحيى الشُعبى ـ دار الكتب ـ بيروت ـ لبنان سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ـ لاط.

٢٢٢ ـ الكوكب الدرى فى شرح طيبة ابن الجزرى مختصر شرح الطيبة للنويرى ـ تأليف محمد الصادق قمحاوى ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ ط١ ـ لات.

٢٢٣ ـ الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإمام جمال الدين الإسنوى (ت٧٧٢هـ) ـ تحقيق الدكتور محمد حسن عوّاد ـ دار عمار للنشر والتوزيع ـ ط١ سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٢٤ ـ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان إماما المحدثين البخارى ومسلم فى صحيحيهما اللذين هما أصحّ الكتب المصنفة وضعه محمد فؤاد عبد الباقى ـ أعدّ

فهارسه أبو حفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران - دار الحديث - القاهرة - ط١ سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٢٥ - اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري - دراسة وتحقيق - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من خليل بنيان الحسون - كلية الآداب - جامعة القاهرة سنة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م - رقم ١٦٥٠ قاعة.

٢٢٦ - لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرّم الأنصاري بن منظور - طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلا تامًا ومذيّلة بفهارس مفصلة - تولّى تحقيق لسان العرب نخبة من العاملين بدار المعارف وهم الأساتذة: عبد اللّه على الكبير، محمد أحمد حسب اللّه، هاشم محمد الشاذلي - لاط، لات.

٢٢٧ - اللغة بين المعيارية والوصفية - د. تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء سنة ١٤١٢/ ١٩٩٢م.

٢٢٨ - لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د. محمد حماسة عبد اللطيف - دار الشروق - ط١ سنة١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٢٩ - لمع الأدلة في أصول النحو تأليف أبي البركات محمد بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) - قدم له وعلى بتحقيقه مع الإغراب في جدل الإعراب الأستاذ سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

٢٣٠ - اللمع في أصول الفقه تأليف الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي الشافعي (ت٤٧٦هـ) - ط٣ سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

٢٣١ - اللهجات العربية في التراث د. أحمد علم الدين الجندي - الدار العربية للكتاب سنة ١٩٨٣م.

٢٣٢ - اللّهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي - دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٩٦م - لاط.

٢٣٣ - المأثورات النثرية في المؤلفات النحوية في القرن الرابع الهجري: تصنيف وتحليل وتقويم - رسالة دكتوراه إعداد محمد كمال مهدي الشيخ سنة ١٩٩٨م رقم ١١٦٢ بدار العلوم.

٢٣٤ ـ المبرد ولغة الشعر د. زهير غازى زاهد ـ مجلة كلية الدعوة الإسلامية ـ ليبيا ـ العدد ١٣ سنة ١٩٩٦م.

٢٣٥ ـ مجالس ثعلب لأحمد بن يحى ثعلب ـ شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ـ دار المعارف بمصر ـ ط٥ سنة ١٩٨٧م.

٢٣٦ ـ مجمع الأمثال لأبى الفضل أحمد بن أحمد بن إبراهيم الميدانى ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان ـ ط٢ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٣٧ ـ مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاماً (١٩٣٢ـ١٩٦٢) مجموعة القرارات العلمية أخرجها خلف اللّه ومحمد شوقى أمين القاهرة سنة ١٩٦٣م.

٢٣٨ ـ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تأليف أبى الفتح عثمان بن جنى ـ بتح. على النجدى ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبى ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث. القاهرة سنة ١٣٨٦هـ.

٢٣٩ ـ المحصول فى علم أصول الفقه لفخر الدين الرازى ـ تحقيق طه جابر العلوانى ـ طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ ط١ سنة١٣٩٩هـ.

٢٤٠ ـ مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى ـ طبعة جديدة ومشكولة اعتنى بها الأستاذ يوسف الشيخ محمد ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٤١ ـ مختار القاموس مرتّب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير للطاهر أحمد الزاوى ـ الدار العربية للكتاب سنة ١٩٨٣م.

٢٤٢ ـ مختصر سنن أبى داود للمنذرى ومعه «معالم السنن» للخطابى ـ تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقى ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٠هـ.

٢٤٣ ـ مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ـ مكتبة المتنبى ـ القاهرة ـ لاط، لات.

٢٤٤ ـ المختصر الوجيز فى علوم الحديث د. محمد عجاج الخطيب ـ مؤسسة الرسالة ـ ط٥ سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٢٤٥ ـ المدارس النحوية د. شوقى ضيف ـ دار المعارف ـ ط٦ ـ لات.

٢٤٦ ـ المدارس النحوية أسطورة وواقع د. إبراهيم السامرائى ـ دار الفكر للنشر والتوزيع ـ ط١ سنة ١٩٨٧م.

٢٤٧ ـ المدرسة البغدادية فى تاريخ النحو العربى د. محمود حسينى محمود ـ مؤسسة الرسالة ـ دار عمّار ـ ط١ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٢٤٨ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د. مهدى المخزومى ـ دار الرائد العربى ـ بيروت ـ ط٣ سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٤٩ ـ المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة ـ للدكتور عبد العال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة ـ ط٢ سنة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٥٠ ـ مراحل تطور الدرس النحوى للدكتور عبد اللّه بن حمد الخثران ـ دار المعرفة الجامعية سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ـ لاط.

٢٥١ ـ المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ـ للسيوطى ـ شرح وتعليق محمد جاد الرب، محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجاوى ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢٥٢ ـ المستدرك الثانى على فهرس مؤلفات السيوطى المطبوعة ـ أعده الدكتور بديع السيد اللحام ونشر فى مجلة عالم الكتب ـ مج١٤، ١٤١٣هـ.

٢٥٣ ـ المستوى اللغوى للفصحى واللّهجات وللنثر وللشعر د. محمد عيد ـ الناشر عالم الكتب ـ دار الثقافة العربية سنة ١٩٨١م.

٢٥٤ ـ مصادر الإمام السيوطى فى كتابه: «الأشباه والنظائر فى النحو» وقيمتها التاريخية ـ د. رمضان عبد التواب ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق جـ٣ مجلد (٧١) صفر سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٥٥ ـ مصادر اللغة د. عبد الحميد الشلقاني ـ الناشر عمادة شئون المكتبات ـ جامعة الرياض ـ ط١ سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٥٦ ـ المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ تحقيق وشرح الدكتور طاهر سليمان حمودة ـ الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية ـ لاط، لات.

٢٥٧ ـ معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زيادة الفراء (ت٢٠٧هـ) بتحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ ط١ سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

٢٥٨ ـ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السرى (ت٢١١هـ) ـ تح. عبد الجليل شلبي ـ بيروت ـ لبنان ـ لاط، لات.

٢٥٩ ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٩٨٤م.

٢٦٠ ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) تأليف ياقوت الحموى الرومي ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار الغرب الإسلامي ـ ط١ سنة ١٩٩٣م.

٢٦١ ـ معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم للسيوطي ـ تح. عبد العزيز عز الدين السيروان، يوسف على بديوى ـ دمشق ـ دار ابن هانئ ـ ط١ سنة ١٩٨٨م.

٢٦٢ ـ المعجم الشامل للتراث المطبوع ـ جمع وإعداد وتحرير د. محمد عيسى صالحية ـ القاهرة سنة ١٩٩٣م ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد المخطوطات العربية ـ أشرف على طباعة الكتاب وصحّح تجاربه: فيصل عبد السلام الحفيان.

٢٦٣ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد اللّه بن عبد العزيز البكريّ ـ حقّقه وضبطه مصطفى السقا ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٣ سنة ١٩٨٣م.

٢٦٤ ـ المعجم الوسيط ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ ط ٣.

٢٦٥ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف أبي محمد عبد اللّه جمال الدين بن هشام الأنصاري المصرى (ت٧٦١هـ) ـ تح. محمد محيى الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت سنة ١٩٩٢م ـ لاط.

٢٦٦ ـ مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للتلمساني ـ تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٤٠٣هـ.

٢٦٧ ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ـ تح. كاظم بحر المرجان ـ لات.

٢٦٨ ـ كتاب المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ : ٢٨٥هـ) ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ـ لاط.

٢٦٩ ـ مناقشات وتعقيبات على فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة لمحمد خير رمضان يوسف ـ مجلة عالم الكتب مج١٢ عدد ٣ سنة ١٤١٣هـ.

٢٧٠ ـ مناهل العرفان في علوم القرآن بقلم محمد عبد العظيم الزرقاني ـ عنيت بنشره مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ـ ط٢ لسنة ١٣٦١، ١٣٦٢هـ.

٢٧١ ـ منجد المقرئين ومرشد الطالبين لشيخ الإقراء في زمانه شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري ـ تفضل بقراءته بعد طبعه الشيخ محمد حبيب اللّه الشنقيطي وأحمد محمد شاكر ـ دار زاهد ـ القدس ـ لاط، لات.

٢٧٢ ـ المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين ـ وزارة المعارف العمومية ـ إدارة إحياء التراث القديم ـ إدارة الثقافة العامة ـ ط١ سنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٢٧٣ ـ من قضايا الشعر في النقد العربي د. أحمد درويش ـ مكتبة النصر بالقاهرة ـ لات.

٢٧٤ ـ الموازنة بَيْنَ أبي تمام والبحتري تصنيف الإمام الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي البصري (ت٣٧٠هـ) ـ تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ لاط، لات تاريخ المقدمة سنة ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.

٢٧٥ ـ مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ـ رسالة دكتوراه لشعبان صلاح حسين سنة ١٩٧٨م رقم ٧٥٩ بكلية دار العلوم.

٢٧٦ ـ الموشح مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر للمرزباني أبي عبيد اللّه محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ) ـ تح. علي محمد

البجاوي ـ ملتزم الطبع والنشر دار الفكر القاهرة ـ لاط، لات )تاريخ المقدمة سنة ١٣٨٥هـ/١٩٩٥م.

٢٧٧ ـ الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس ـ صحّحه ورقّمه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ـ كتاب الشعب ـ لاط، لات.

٢٧٨ ـ النحو العربي شواهده ومقدماته د. أحمد ماهر البقري ـ مؤسسة شباب الجامعة سنة ١٩٨٨م ـ لاط.

٢٧٩ ـ النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها د. مازن المبارك ـ دار الفكر العربي ـ ط٢ سنة ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢٨٠ ـ النحو في إطاره الصحيح ليوسف الحمادي ـ الناشر مكتبة مصر ـ دار مصر للطباعة رقم الإيداع ٢٣٥٦/١٩٩٠م.

٢٨١ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار نهضة مصر ـ مطبعة المدني ـ لاط، لات.

٢٨٢ ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ـ دار المعارف ـ ط٢، لات.

٢٨٣ ـ النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة حضرة صاحب الفضيلة علي محمد الضباع ـ لاط، لات.

٢٨٤ ـ نظرات في الفقه ٢ ـ القياس بين مؤيديه ومعارضيه د. عمر سليمان الأشقر ـ دار النفائس ـ الأردن ـ ط٣ سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٨٥ ـ النكت على كتابَيْ الكافية والشافية لابن الحاجب والألفية لابن مالك وكتابي شذور الذهب ونزهة الطرف لابن هشام تأليف جلال الدين السيوطي ـ دراسة وتحقيقاً ونقداً ـ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة ـ إعداد السيد محمد عبد المقصود درويش رقم ١٠٢٩.

٢٨٦ ـ النهاية فى غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى بن الأثير (ت٦٠٦هـ) ـ تحقيق طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحى ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ لاط، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م).

٢٨٧ ـ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ جلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ) ـ تحقيق أحمد شمس الدين ـ منشورات محمد على بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١ سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

## فهرس الموضوعات


إهداء ٥
المقـدمـة ............................................ ٧
- موضوع البحث وأسباب اختياره ............................................ ٩
- الدراسات السابقة ............................................ ١٠
- الصعاب التي واجهت الباحث ووسائل التغلب عليها ............................................ ١٢
- خطة البحث ............................................ ١٣
- شكر وامتنان ............................................ ١٧
* التمهيد : ............................................ ١٩
أولاً - السيوطي (عصره وحياته)
ثانياً - أصول النحو قبل السيوطي
أولاً - السيوطي (عصره وحياته) : ............................................ ٢١
( أ ) عصره : ............................................ ٢١
- من الناحية السياسية ............................................ ٢١
- من الناحية الاقتصادية ............................................ ٢١
- من الناحية الاجتماعية ............................................ ٢١
- من الناحية الثقافية والعلمية ............................................ ٢١
(ب) حياته : ............................................ ٢٢
- من هو ؟ ............................................ ٢٢
- شيوخه وشيخاته ؟ ............................................ ٢٤

- رحلاته ؟ ........................................ ٢٥
- حياته العلمية ؟ ........................................ ٢٥
- مؤلفاته ؟ ........................................ ٢٦
- تلاميذه ؟ ........................................ ٢٨
- وفـاته ؟ ........................................ ٢٨
**ثانيًا - أصول النحو قبل السيوطى:** ........................................ ٣٣
- تحديد المصطلح ؟ ........................................ ٣٣
- التفكير فى أصول النحو ؟ ........................................ ٣٣
*** الفصل الأول - السماع:** ........................................ ٥١
**- مفهوم السماع :** ........................................ ٥٣
**- مصادر السماع .** ........................................ ٥٤
**أولاً - القرآن الكريم وقراءاته :** ........................................ ٥٤
- بين القراءات واللهجات ؟ ........................................ ٥٤
- مظاهر اهتمام السيوطى بالقراءات القرآنية ؟ ........................................ ٥٦
١ - عزو القراءات إلى أصحابها ........................................ ٥٦
٢ - الاستشهاد بالقراءات القرآنية فى كل المستويات اللغوية : ........................................ ٥٩
أولاً - استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته فى المستوى الصوتى ........................................ ٦٠
ثانياً - استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته فى المستوى الصرفى ........................................ ٦٣
ثالثاً - استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته فى المستوى النحوى ........................................ ٦٥
- احتجاجه بالقراءة الشاذة ........................................ ٧١
- استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته فى العديد من الموضوعات اللغوية: ........................................ ٧٢
- استشهاده بالنصوص القرآنية على أمور بلاغية ........................................ ٧٣
٣ - ردّه على من يلحّنون القراءة: ........................................ ٧٣
- تتبّع الدعوى فى المصادر السابقة: ........................................ ٧٣
أولاً - الموقف النظرى ........................................ ٧٣

| | |
|---|---|
| ثانياً ـ الموقف التطبيقى | ٧٤ |
| ـ موقف السيوطى | ٧٧ |
| ٤ ـ تخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية: | ٧٨ |
| ـ موقف آخر السيوطى: | ٧٩ |
| **ثانيًا ـ الحديث النبوى الشريف :** | ٨٠ |
| ـ موقف السيوطى : | ٨٠ |
| (١) الموقف النظرى : | ٨٠ |
| (٢) الموقف التطبيقى : | ٨١ |
| ـ مظاهر المنع : | ٨١ |
| ١ ـ تصريحه بتغيير الرواة : | ٨١ |
| ٢ ـ تصريحه بتأويل بعض الأحاديث : | ٨٣ |
| ٣ ـ حمله بعض الأحاديث على القلة أو الندرة : | ٨٣ |
| ٤ ـ تصريحه بالرواية بالمعنى ورواية الأعاجم والمولدين : | ٨٣ |
| ٥ ـ تصريحه بتصحيف الرواة : | ٨٤ |
| ـ إجازته الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة : | ٨٥ |
| أولاً ـ استشهاده بالحديث فى المستوى الصوتى : | ٨٥ |
| ثانياً ـ استشهاده بالحديث فى المستوى الصرفى : | ٨٦ |
| ثالثاً ـ استشهاده بالحديث فى المستوى النحوى : | ٨٧ |
| **ثالثا ـ كلام العرب (الشعر والنثر) :** | ٩٥ |
| **١ ـ الشعر :** | ٩٥ |
| ـ نوعية الشعر المدروس : | ٩٧ |
| ـ أسس موقف النحاة من الشعراء : | ٩٧ |
| ـ نطق الاحتجاج : | ٩٨ |
| ـ أولاً ـ النطاق المكانى : | ٩٨ |
| ـ ثانيًا ـ النطاق الزمانى : | ١٠٣ |

- موقف النحاة من المولدين : ........ ١٠٤
- أسباب الموقف : ........ ١٠٥
- موقف السيوطي : ........ ١٠٧
- استشهاده بشعراء الطبقات المعتمدة : ........ ١١٣
أولاً - استشهاده بالشعر في المستوى الصوتي : ........ ١١٤
ثانياً - استشهاده بالشعر في المستوى الصرفي : ........ ١١٦
ثالثاً - استشهاده بالشعر في المستوى النحوي : ........ ١١٨
- قضايا تستوقف النظر : ........ ١٢٧
أولاً - الاستشهاد بأنصاف الأبيات والأبيات المختزلة : ........ ١٢٧
ثانياً - موقفه من نسبة شواهده : ........ ١٢٨
ثالثاً - تعدّد الروايات (الشواهد ذات الوجوه المتعددة) : ........ ١٣١
رابعاً - الأبيات المصنوعة : ........ ١٣٦
خامساً - الضرورة الشعرية : ........ ١٣٨
٢ - النثر : ........ ١٤٢
( أ ) اللهجات : ........ ١٤٣
(١) أمثلة من اللهجات المنسوبة في كتب السيوطي : ........ ١٤٤
(١) أمثلة للهجات التي لم ينسبها السيوطي إلى أصحابها : ........ ١٤٨
- الظواهر اللغوية اللهجية في كتب السيوطي : ........ ١٥٢
أولاً - الظواهر الصوتية : ........ ١٥٢
ثانياً - الظواهر الصرفية : ........ ١٥٥
ثالثاً - الظواهر النحوية : ........ ١٥٧
رابعاً - الاستشهاد باللهجات على أمور لغوية : ........ ١٥٧
- وصف السيوطي لبعض اللهجات : ........ ١٥٨
(ب) أقوال العرب المأثورة، وحكمهم، وأمثالهم : ........ ١٦٠
(جـ) موقفه من الاحتجاج بكلام الثقات : ........ ١٦٧

* الفصل الثاني : القياس ........ ٢٤١
- القياس في اللغة والاصطلاح ........ ٢٤٣
- القياس لغة ........ ٢٤٣
- القياس اصطلاحاً ........ ٢٤٣
- أهمية القياس والرد على من أنكره ........ ٢٤٦
- بعض شبه ترد على منكري القياس ........ ٢٤٧
- أقسام القياس ........ ٢٥٠
- تقسيم السيوطي القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه إلى أربعة أنواع : ........ ٢٥١
الأول : حمل فرع على أصل ........ ٢٥١
الثاني : حمل أصل على فرع ........ ٢٥٢
الثالث : حمل نظير على نظير : ........ ٢٥٤
أ- النظير في اللفظ : ........ ٢٥٤
ب - النظير في المعنى : ........ ٢٥٥
جـ - النظير في اللفظ والمعنى معاً : ........ ٢٥٦
الرابع : حمل ضد على ضد ........ ٢٥٦
- أركان القياس : ........ ٢٦١
١ - المقيس عليه (الأصل) : ........ ٢٦٢
- القياس على القليل : ........ ٢٦٢
- القياس على الشاذ : ........ ٢٦٨
٢ - المقيس (الفرع) : ........ ٢٧٠
- موقف السيوطي من خلال الاطلاع على كتبه التطبيقية : ........ ٢٧١
٣ - الحكم : ........ ٢٨٠
- اختلاف في القياس على الأصل المختلف في حكمه ........ ٢٨١
- اختلافهم في إثبات الحكم في محل النص ........ ٢٨٢
- أقسام الحكم النحوي ........ ٢٨٢

- جواز تعلّق الحكم بشيئين أو أكثر ........................ ٢٨٩
- من شروط العلة أن تكون هى الموجبة للحكم فى المقيس عليه ........................ ٢٨٩
- تعليل الحكم بعلتين ........................ ٢٩٠
- تعليل حكمين بعلة واحدة ........................ ٢٩١
- فى تعارض العلل ........................ ٢٩١
- فى اجتماع ضدين ........................ ٢٩٢
٤ - العلة أو الجامع : ........................ ٢٩٢
- منزلة العلة النحوية ........................ ٢٩٣
- أمثلة ونماذج للعلل عند السيوطى كما تبدو فى كتبه التطبيقية : ........................ ٢٩٨
* فى العلة الموجبة والعلة المجوزة ........................ ٣٣١
* تخصيص العلة ........................ ٣٣٣
* التعليل بالعلة القاصرة ........................ ٣٣٤
* العلة البسيطة والمركبة ........................ ٣٣٥
* التعليل بالأمور العدمية ........................ ٣٣٦
* فى دور العلة ........................ ٣٣٧
* مسالك العلة ........................ ٣٣٨
(١) الإجماع ........................ ٣٣٨
(٢) النص ........................ ٣٣٨
(٣) الإيماء ........................ ٣٣٩
(٤) السبر والتقسيم ........................ ٣٤٠
(٥) المناسبة ........................ ٣٤٢
(٦) الشبه ........................ ٣٤٣
(٧) الطرد ........................ ٣٤٤
(٨) إلغاء الفارق ........................ ٣٤٤

* قـوادح العلة ........................ ٣٤٥
(١) النقض ........................ ٣٤٥
(٢) تخلف العكس ........................ ٣٤٦
(٣) عدم التأثير ........................ ٣٤٧
(٤) القول بالموجب ........................ ٣٤٨
(٥) فساد الاعتبار ........................ ٣٤٩
(٦) فساد الوضع ........................ ٣٥١
(٧) المنع للعلة ........................ ٣٥١
(٨) المطالبة بتصحيح العلة ........................ ٣٥٢
(٩) المعارضة ........................ ٣٥٢
* فى السؤال والجواب وترتيب الأسئلة ........................ ٣٥٢
* مسألة فى التسلسل ........................ ٣٥٤
* الفصل الثالث : ........................ ٣٨٩
أولاً ـ الإجماع ........................ ٣٩١
ثانياً ـ الاستصحاب ........................ ٤١٥
ثالثاً ـ أدلة فرعية ملحقة بالأصول النحوية ........................ ٤٤٥
(١) الاستدلال بالعكس ........................ ٤٤٦
(٢) الاستدلال ببيان العلة ........................ ٤٤٦
(٣) الاستدلال بعدم الدليل فى الشىء على نفيه ........................ ٤٤٧
(٤) الاستدلال بالأصول ........................ ٤٤٩
(٥) الاستقراء ........................ ٤٥٠
(٦) الاستدلال بعدم النظير ........................ ٤٥٢
(٧) الاستحسان ........................ ٤٥٥
(٨) الدليل المسمّى بـ «الباقى» ........................ ٤٥٨

* الفصل الرابع : ........................................ ٤٨٣
أولاً ـ التعارض والترجيح ........................................ ٤٨٥
( أ ) فى اللغة ........................................ ٤٨٥
(ب) فى الاصطلاح : ........................................ ٤٨٥
١ ـ عند الأصوليين ........................................ ٤٨٥
١ ـ عند النحاة ........................................ ٤٨٦
ـ صور التعارض والترجيح ........................................ ٤٨٧
١ ـ تعارض نقلين ........................................ ٤٨٧
٢ ـ تعارض قياسين ........................................ ٤٨٨
٣ ـ تعارض القياس والسماع ........................................ ٤٨٩
٤ ـ تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال ........................................ ٤٨٩
٥ ـ تعارض الاستصحاب مع دليل آخر ........................................ ٤٩٠
٦ ـ تعارض مجمع عليه ومختلف فيه ........................................ ٤٩٠
٧ ـ ترجيح لغة على أخرى ........................................ ٤٩٠
٨ ـ تعارض شذوذ ولغة ضعيفة ........................................ ٤٩١
٩ ـ فى معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر ........................................ ٤٩١
١٠ ـ تعارض الأصل والغالب ........................................ ٤٩٢
١١ ـ تعارض أصلين ........................................ ٤٩٣
١٢ ـ تعارض قبيحين ........................................ ٤٩٤
١٣ ـ تعارض المانع والمقتضى ........................................ ٤٩٤
١٤ ـ القولان لعالم واحد ........................................ ٤٩٥
١٥ ـ رجحان لغة قريش على غيرها ........................................ ٤٩٦
١٦ ـ فى الترجيح بين مذهبى البصريين والكوفيين ........................................ ٤٩٨

ثانياً ـ قواعد التوجيه : ........................................ ٥٠١
ـ مفهوم قواعد التوجيه وشروطها : ........................................ ٥٠١
ـ علاقة قواعد التوجيه بأصول النحو : ........................................ ٥٠٢
ـ العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد النحو : ........................................ ٥٠٣
ـ وظيفة قواعد التوجيه : ........................................ ٥٠٤
ـ مآخذ على قواعد التوجيه : ........................................ ٥٠٤
ـ أمثلة لقواعد التوجيه : ........................................ ٥٠٥
( أ ) أمثلة لمسائل وظفت فيها قواعد التوجيه في السياق كما تبدو في كتب السيوطي ........................................ ٥٠٥
(ب) أمثلة لقواعد التوجيه خارج السياق (من خلال كتب السيوطي) ..... ٥١١
* الخاتمة : ........................................ ٥٤٥
١ ـ إضافات السيوطي في علم أصول النحو ........................................ ٥٤٧
٢ ـ تأثيره في الخالفين ........................................ ٥٥٤
٣ ـ أهم النتائج ........................................ ٥٥٥
* المصادر والمراجع : ........................................ ٥٦٣
* فهرس الموضوعات : ........................................ ٥٩٣
* ملخص البحث باللغة الإنجليزية : ........................................ ٦٠٣

This thesis consist of a perfect, an Introduction, four chapters and a conclusion.

The preface points out the theme of this study. why it has been chosen, the methodology adopted in dealing with it, the previous scholarly on it, ad the main obstacles encontered while studying it.

The Introduction tackles tow main points: the first is about al-suyuti: his life and age; the second is about "Usul al-Nahw" before Suyuti.

The first chapter treats of "al-Sama": its definition and its three sources. which are: the Holy Quran, the tradition of the prophet (PBUH) and the oral tradition of the Arabs (whether poetry or prose). The attitude of al-Suyuti toward these three sources has been thoroughly examined.

The second chapter covers three points, i.e.: Consensus (al-Ijama), al-Istishab, and the secondary proofs connected with al Usul al-nahwiyyah.

The fourth chapter examines "al-Ta arud wa al Tarjih" as well as "The Rules of al-Tawjih".

Then comes the conclusion which points out originality of al-suyuti in the field of Usul al-Nahw, his impact on other scholars, and the main results of this study.

# Synopsis

The fundamentals of Arabic Grammar (Usul al-Nahw) books into the overall proofs used by grammarians and the way in which are used.

Al-Suyuti, who died in 911A.H, was not the first to write on this subject. Ibn al-Sarraj, who died in 316A.H wrote a book entitled "Al-Usul Fi al-Nahw". But, as a matter of fact, this book is not concerned with the fundamentals of grammar, i.e., its overall proofs. but rather with its rules and issues.

Ibn Jinni (d.392A.H) wrote a book entitled "al-Khasis" which is considered the first book on Usul al-Nahw proper, although it included some points foreign to this subject, and also it is presented in on ordered manner.

After Ibn Jinni come al-anbari (d.577A.H) whose book "luma al-Adilla" on Usul al-Nahw made him, in the view of some scholars, the undisputed authority on this subject.

Then, with the coming of al-Suyuti, this subject reached an unprecedented level of perfection as manifested in this great book "al-Iqtirah fi Ilm Usul al-Nahw" Al suyuti also dealt with some points related to this subject in two other books entitled "al-Ashbah wa al-nadha ir fi al Nahw" and "al-Mozhir".

My thesis aims at presenting a price picture of Usul al-Nahw as explained by al-Suyuti, not only in this book "al-Iqtirah" which is manily concerned wiht theories but also in some of this other books are more concerned with practice.

# USUL AL-Nahw

# In the view of al-Suyuti

# Between they and practice

## M. A. thesis

**Presented by:**

**Isam Id fahmy Uhtman**

**1425 A. H. = 2005 A. D.**

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW. egyptianbook. org. eg

E - mail : info @egyptianbook.org. eg